فقه
الخمس والأنفال

تأليف
آية الله العظمى
العالم الرباني
الشيخ محمد أمين المامقاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى محمد واله الطيبين وعلى من تبع باحسان الى يوم الدين .

هذا الكتاب يتصدى للفقه الاستدلالي على مستوى البحث - الخارج الدراسات العليا في الحوزة العلمية الشريفة - وهو مرتبط بأحكام الخمس والانفال، وهي بحوث ترتبط وتتصل بفروع فقهية كثيرة الابتلاء والاحتياج عميمة النفع في التطبيق والابتلاء.

وهذا الكتاب ينتهج الدراسة الفقهية الراقية والبحث الخارج وفق المنهج الغالب أخيراً وهو لحاظ (العروة الوثقى) للسيد الطباطبائي(قدس سره) منطلقا تفريعيا للمباحث الاستدلالية الراقية مع شيء من التغيير في النهج والتفريع والتوسع في الاستدلال حسبما يقتضيه التحقيق لاسيما في فروع (فاضل المؤنة من الفوائد والارباح) مستنيراً بهدي الدراسات العالية البالغة التطور على ايدي الفقهاء العظام الأواخر (قدهم)، أسأله سبحانه قبول العمل عنده وانتفاع المخلصين المنصفين الصادقين من أهل العلم والتقى والخبروية ببحوث الفقه (الخارج) انه سميع مجيب ، كما أتمنى أن تكون هذه الاوراق بما تحكيه من جهاد علمي وبما صحبته من الصبر على المكاره والمظالم - منظورة لولي الامر حقيقة وواقعاً مشمولة بتبريكاته مشفوعة بدعواته - روحي لروحه الفداء وقلبي لقلبه الوقاء- والحمد لله اولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد واله الطاهرين وعلى من تبع باحسان الى يوم الدين .

الخمس فريضة إلهية وضريبة مالية جعلها الله سبحانه لحبيبه المصطفى وقرباه بعد أن منعهم من الزكاة وحرمها عليهم، والأصل في تشريعها: النص القراني الواضح [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ**] الانفال : ٤١ ، وهي بمثابة الدستور القانوني والأصل التشريعي لهذه الفريضة العظيمة التي اعتنى بها أئمة أهل البيت وحذروا من التقصير فيها ، وقد وردت الروايات الكثيرة ــ ومن طرق الفريقين ــ في تفسير الآية وإثبات الخمس بها تكاد تبلغ المأتين او تزيد ، وهي مما يقطع بصدور بعضها ويصح سند بعضها الآخر .

هذه الآية الشريفة قد اختلفت أفهام الفقهاء والمفسرين وتعددت نظراتهم في أمرين مهمين تضمنتهما الآية حيث تثبت الخمس بما غنم الانسان من شيء، وهذا ما نبحثه مفصلا في التمهيد، وقد بينت مصرف الخمس ــ الطوائف والعناوين الستة ــ وهذا ما نبحثه مستقبلا.

وحيث كانت الآية الشريفة الأصل القانوني لتشريع الخمس في الاسلام الحنيف فلذا نتصدى لاستنطاقها واستكشاف مفادها ، وقد نزلت هذه الآية في غزوة بدر على المشهور ، وجاء ترتيبها القرآني في سياق آيات القتال وإلتقاء جمع الايمان والكفر، ولعلها نزلت خارج المدينة المنورة حال الحرب او عقيبها وحصول الغنائم الحربية وأسلاب الكفار المقتولين والمهزومين ، وهذا مورد نزول جزئي وقد كانت الايات الشريفة تنزل ــ في الغالب ــ بمناسبة جزئية اويسيرة ترتبط بالآية وتشريعها وغرضها ، وقد وضعت الخمس على ماغنم الانسان من شئ واختلف فقهاء الاسلام في عموم متعلق الخمس وفي خصوصه : فالذي عليه فقهاء الامامية قاطبة تبعاً لأئمة

اهـل بيـت النبـوة (عليهم السلام) هـو تعمـيم متعلـق الخمـس لكـل مـا غـنم الانسان وظفر به واستفاده من قليل او كثير سواء غنمـه فـي حـروب الكافرين او في البحر بالغوص او باستخراجه من باطن الارض ـ معـدناً أو كنزاً ـ أو من ارباح التجارة او الزراعة او الصناعة او نحوهـا ، واشـتهر بين فقهاء السنة اختصاص متعلق الخمس بمـا غـنم المسـلمون مـن حروب الكفار المحاربين ، وهذا غير موجود في هذه العصور ومـا قبلهـا ـ وهي قرون عديدة ـ فيلغو هذا التشريع او يلزم ضموره وانحسـاره . ولابد من تحقيق هذه الجهة المهمة المرتبطة بموضوع التشـريع [فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ]من حيث سعته وشموليته ومن حيث ضـيقه واختصاصـه بمورد نزولها .

وبتعبير ثان : بعد اتفاق الجميع علـى ان خصـوص مـورد النـزول لايخصص الوارد اذا كـان عامـا او مطلقـا ، القـوم قـد اختلفـوا : فاعتقـد بعضهم بقاء اللفظ[ماغنمتم]على اطلاقـه وشـموله لـم يتخصـص ولـم يتقيد بشـيء فأفتوا بتعلق الخمس بكل ما يغنمه الانسان ويسـتفيده ويظفر به من النفع والمال والامتعة والمعادن والكنوز وغيرهـا، واعتقـد بعضهم عدم بقاء إطلاقه او زعم اختصاصه بغنائم الحرب فخصوا وجوبه بها ، ولكل منهما مداركه.

والتحقيق العلمي النزيه المنصـف يقضـي بفهـم كـون متعلـق الخمس هو المعنى الوسـيع الشـامل لعمـوم المغـانم والفوائـد التـي يظفر بها الانسان ويفيدها بأي طريق ، لشواهد وقرائن يشرف الفقيه المنصف على اليقين بسعة المعنى عندما يلاحظها بنزاهة وانصـاف ، بعضـها قـرائن داخليـة وبعضـها قـرائن خارجيـة تجتمـع ويتولـد منهـا ـــ بالانضمام والتضـام فيمـا بينهـا ـــ اليقـين القطعـي اللاقابـل للإحتمـال الآخر وهي مجموعة من الشواهد والملاحظات:ـ

الاولـى :ـــ ان هـذه الآيـة الشـريفة تضـمنت تأكيـدات لفظيـة وتوكيدات وقيود معنوية يستفاد من مجموعهـا أهميـة التشـريع الـذي إحتوته الآية وعظمته في نظر المشرع ، قال سبحانه: [واعلموا] وهذا تنبيه متعارف عندما يـراد بيـان أمـر عظـيم عنـد المـتكلم ويريـد توجـه السامعين اليه ، [أن] أداة توكيد [ما غنمتم مـن شـئ] قليـل او كثيـر

[فأن] أداة توكيد [لله خمسه] جملة اسمية خبرية تثبت الخمس لله ، وهذا التنكير وإلحاق لفظة الجار والمجرور [من شيء] يشعر او يدل على عموم متعلقه وسعته وشموليته لاسيما مع جعل المتعلق[ماغنمتم] مطلقاً لم يقيد[في حرب]لتتضيق دائرته ، بل ألحق به[من شيء]تأكيداً لعمومه وتوكيداً لسعة دائرته ـ كل ما غنم واستفيد من شيء : قليل أو كثير ـ ، ثم بعد ختمه لبيان تشريعه ربطه بالايمان وعلّقه على شرطه[ان كنتم آمنتم بالله]وكأنه يريد من عباده التسليم لتشريعه والانقياد والاطاعة لفرضه الخمس فيما غنم المكلف ولقسمته في مصارفه ، فالذي يؤمن بالله يؤدي الخمس ويصرفه في مصارفه ومستحقيه ، و في هذه الآية اعظم التوكيدات وتدل على اهمية التشريع عند الله فاقتضى التأكيد عليه .

ثم ان المتفق عليه بين الفقهاء والمنصوص[1] قطعيا بين المحدثين هو تحريم الزكاة والصدقة على محمد وال محمد وقرباهم من بني هاشم إكراماً لهم عن أوساخ ما عند الناس ، وفي عديد من رواياتنا [2] ان الله عوّض آل محمد وقرباه عن الزكاة التي حرمها عليهم وأبدلهم بالخمس الذي جعله لله ولرسوله ولقرباه .

وحينئذ لو كان الخمس المجعول لآل محمد وقرباه مختصا ـــ في واقع التشريع القرآني ـ بغنائم الحرب مع الكفار وعند سطوة المسلمين لكان تشريعا لغواً في أكثر العصور لعدم الموضوع في عصور الاسلام إلا في أزمنة قليلة في صدر الاسلام وبعدها، فتخلو اكثر العصور واكثر الامصار من سبب الخمس ومتعلقه ولايوجد مصدر عيش مستقر مستمر لآل محمد وقرباه الممنوعين عن الزكاة المعوضين بالخمس فيلزم ضمور التشريع أو لغوه وعدم جدواه ولأجله لا يستحق التشريع والاهتمام العظيم به ولايصلح عوضا عن الزكاة الحرام على هؤلاء الأشراف ، وهل يعقل أن يبقى فقراء ـ بني هاشم

---

(1))الوسائل ج ٦ ب ٢٩ من ابواب المستحقين للزكاة + صحيح مسلم ج ٧ ص١٧٥ـ ١٨١ .

(2))الوسائل ج٦ب ١ من ابواب مايجب فيه الخمس ح٢+ب١ من ابواب قسمة الخمس ح٨+ح٩+ب٣ منها ح٢ .

ـ هؤلاء الاشراف بلا كافل من اموال الاسلام ؟ والروايات[١] الكثيرة الصحيحة تدل على أن [الله عزوجل فرض للفقراء في اموال الاغنياء ما يكفيهم ويسعهم ، ولو علم أن ذلك لايسعهم لزادهم ، انهم لم يؤتوا من قبل فريضة الله عزّوجلّ، ولكنهم أوتوا من منع من منعهم حقهم، لاممما فرض الله لهم ، ولو ان الناس ادّوا حقوقهم لكانوا عايشين بخير]، وهل ترى الهاشميين الاشراف اقل شأناً في نظر المشرع فيشرع لهم الخمس عوضاً عن الزكاة ويجعل متعلق الخمس خصوص غنائم حرب الكفار وهويعلم انه لادوام ولااستمرار لهذا الموضوع أولا يفي بحاجتهم ولا يسعهم ؟! .. كلا والف كلا ، لايعقل هذا مع لطافة المشرع ولطف تشريعاته كلها . ومن فساد اللازم المذكور وبطلانه يعلم فساد الملزوم - إختصاص موضوع الخمس بغنيمة الحرب ـ وبطلانه .

الثانية : ــ إن تعريف الغَنم والمغنم بالفائدة والربح المظفور به هو المعنى الاصلي الموضوع له لفظ [غنم]الواردة في النص القرآني المشرع للخمس ــ على ما يستفاد من مدونات اللغويين الاقدمين ، قال في كتاب (العين)(ج٤: ٤٢٦):(الغُنم:الفوز بالشئ من غير مشقة)ونظيره في (القاموس المحيط) وغيره من مدونات اللغويين الاولى بل وبعض المدونات المعتبرة المتأخرة نظير مفردات الاصبهاني(الغنم:إصابته والظفر به)وتفسير القرطبي (الغنيمة في اللغة :ماينالـه الرجل أو الجماعة بسعي...)،وباختصار: يمكن الاطمئنان بأن معنى [غنم]الموضوع له هو(أصاب وأفاد وربح وظفر به) وهو معنى مطلق شامل غير مختص بغنائم حرب الكافرين ، نعم خصصت اللفظة بقصد وغرض أو إختص معناها عند اللغويين وفي تعريفاتهم تأثراً بالتفكرات الفقهية السائدة في مذاهبهم فأقحم المصطلح الفقهي السائد عندهم مذهبياً في تعريفات اللغويين للألفاظ الغامضة والمبهمة التي هي محل خلاف فقهي أو مذهبي نظير كلمة(الغنيمة)ففسروها بخصوص الفوز بالمغانم والاسلاب الحربية ، ونظير كلمة(الكعب)ونحوهما من الالفاظ القرآنية الفقهية مما يكون موضع خلاف فقهي من صدر الاسلام فان الملاحظ على

---

(١)الوسائل ج٦ب١ من ابواب وجوب الزكاة .

المعاجم اللغوية تأثرهم بافكارهم الفقهية المذهبية عند تعريف الالفاظ القرآنية الخلافية حتى انهم قد يظهرون المعنى المأثور عن علماء مذهبهم وكأنه مفروغ عن كونه المعنى الموضوع له أو كأنه مأثور عن العرب الاوائل أو مسموع عن عرب البادية مع أنه مأخوذ واقعا من فقهاء مذهبهم أو من بعض اللغويين المتفقهين نظير(ابي عبيد : القاسم بن سلام)الذي هو فقيه خبير بعلوم القرآن والحديث مصنف فيهما قد نقل كثيراً من تفكراته الفقهية الى التعريفات اللفظية كما يظهر لمتتبع القواميس اللغوية . ومن هنا نحن لانثق ببيانات اللغويين المتأخرين عن صدر الاسلام ولانركن الى تعريفاتهم للألفاظ الشرعية الخلافية إلا بعد التثّبت والتحقق عن المعنى الموضوع له في ضوء استعمالاته العربية الفصيحة قبل التأثر بالفقه الخلافي المذهبي ، وتكون العبرة بالاطمئنان بالمعنى المستحصل من التحقق والتحقيق ، وهو الحجة المعتمدة .

وكلمة[غنمتم]من هذه الالفاظ الخلافية وأطبق المفسرون واللغويون المتأخرون عن الطبقةالاولى على تعريفه حسب التفكر المذهبي السائد بين فقهائهم ، وقد إعترف بعض أعلامهم بأصالة معنى الغنم العام وتأخر تعريفه بالمعنى الخاص وتأثره بالعرف الفقهي حيث قال: [1] (الغنيمة في اللغة : ماينااله الرجل او الجماعة بسعي ..... وإعلم أن الاتفاق حاصل على ان المراد بقوله تعالى : [غنمتم من شيء] مال الكفار اذا ظفر به المسلمون على وجه الغلبة والقهر ، ولاتقتضي اللغة هذا التخصيص على ما قدمناه ، ولكن عرف الشرع قيد اللفظ بهذا النوع) . ويؤكده : إن صاحب (العين) يفسر الغنم(الفوز بالشئ من غير مشقة)مع ان غنائم الحرب فوز بعد مشقة وعناء شديد ، فلو لم يكن التعريف بالخاص متأثراً بالجو الفقهي السائد أو إذا كان تعريفا بمعناه الاصلي لم يصح تطبيقه على غنائم الحرب او تعريفه بها . والمتحصل وضوح إستقاء المفسرين واللغويين تعريف الغنيمة بغنيمة الحرب وأسلاب الكفار وأخذه من المصطلح الفقهي السائد بين علماء مذهبهم وليس معنى اصليا موضوعا له لفظ(غنم) وان المعنى الاصلي الموضوع له هو ما ذكره

---

[1] الجامع لأحكام القرآن ـ تفسير القرطبي : ج ٨: ١ .

اوائل اللغويين(الفوز بالشئ من غير مشقة).

الثالثة : ـ ان فهم المعنى العام من الغنم ـ مطلق الفائدة والفوز بالشئ ـــ هو المعنى المستعمل فيه لفظ الغُنم في استعمالات القرآن الحكيم والسنة المطهرة والكلام العربي الفصيح ـــ النثر والشعر ـ بتقريب : ـ

إن لفظتي [غنم] و [مغانم] قد إستعملت في القرآن المجيد في مواضع متعددة ، وتشهد إستعمالاتها بمجموعها على انها بمعنى (مايغنم ويظفر به ويستفاد) ، نظير قوله سبحانه [**فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالاً طَيِّبًا**] الانفال : ٦٩، نعم توجد عدة استعمالات للفظة في معنى الغنم المأخوذ من الكفار او المشركين، نظير قوله سبحانه :[**سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ**] الفتح :١٥، لكنه معنى ومصداق من الغنم بمعناه الوسيع المطلق ولا يمكن الاستشهاد بها على اختصاص المعنى وذلك لشواهد عمومية المعنى الموضوع له ولوجود بعض الاستعمالات القرآنية في المعنى العام ـــ غير الخاص ـــ وهو قوله سبحانه :[**فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ**] النساء : ٩٤ حيث استعملت اللفظة ((مغانم)) وهي جمع (مغنم) في ما يغنم ويظفر به وينال من الفوائد والاموال والامتعة بغير الحرب كما يظهر بجلاء من سياق الآية الواردة في جمع من المسلمين ضربوا في الارض قال:[**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا**] وتثبتوا ولاتقدموا على قتل من دون تحقق كفره ومحاربته للمسلمين[**وَلاَ تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمْ السَّلاَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا**] ثم تقتلونه من غير تحقق محاربتهم لغرض دنيوي [**تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**] أي تقصدون الحصول على أسلابهم واموالهم ، بل تثبتوا وتحققوا وقابلوا السلام بالسلام والمحبة ، فاذا فاتكم مغانم الكفار المقتولين [**فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ**]وهذا وعد منه سبحانه بأن يعوضهم بمنافع وفوائد يرزقهم اياها فانه عند الله مغانم كثيرة هي غير المغانم الحربية التي فاتتكم ، فهذا استعمال قرآني في عموم الغنم والفائدة والرزق المظفور به ، ولا يلاحظ فيه شاهد المجاز أو قرينةصارفة اليه

وهو يؤكد عموم المعنى وأن استعمال اللفظة في غير هذه الآية بارادة المعنى العام المنطبق على المصداق الخاص، وباختصار: هذه الإستعمالات القرآنية بتمامها ومجموعها تشهد على عموم المعنى لا على خصوصه .

وهكذا استعمالات اللفظة ومشتقاتها في الحديث النبوي الشريف واحاديث اهل البيت تشهد بعموم المعنى نظير ماروا[١] شيخ الطائفة في التهذيبين من سؤال الامام الصادق عن آية خمس الغنيمة قال(عليه السلام) : [هي والله الافادة يوم بيوم] ومارواه الصفار[٢] في(بصائر الدرجات) من تطبيقه(عليه السلام) آية خمس الغنيمة على مطلق الفوائد والارزاق وما رواه الصدوق [٣] في وصية النبي(*) لعلي(عليه السلام):ياعلي ان عبد المطلب سنّ في الجاهلية خمس سنن أجراها الله في الاسلام...ووجد كنزاً فأخرج منه الخمس وتصدق به فأنزل الله:[**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ**] ، وأقواها سنداً ودلالة صحيح [٤] ابن مهزيار المتضمن لتفسير الامام الجواد لآية خمس الغنيمة: [فالغنائم والفوائد يرحمك الله فهي الغنيمة يغنمها المرأ والفائدة يفيدها...] ، ونحو ذلك متكرر في أحاديثهم مما يشهد بعموم معنى (الغنم) وهو عموم الفائدة والفوز بشيء نافع أعم من غنائم الحرب ومن غيرها، وإن كانت بعضها إستعمالاً في خصوص غنائم الحرب نظير الروايات[٥] العديدة التي تعطف الغنيمة على الكنز والمعدن والغوص ونحوها مما يكشف عن إرادة المعنى الخاص الجزئي فيكون ببركة القرينة إستعمالا في معنى جزئي ومصداق خصوصي يدخل تحت المعنى العام ، بل ملاحظة مجموع الاستعمالات ــ وبعضها في هذا المعنى الجزئي وفي ذاك ــ تشهد بعموم المعنى وانطباقه على هذا الجزئي وذاك وذاك ، بدليل عدم القرينة الصارفة وعدم العناية الملحوظة ، فلو كان

---

(١)الوسائل:ج٦ :ب٤ من ابواب الانفال :ح٨.

(٢)الوسائل:ج٦:ب١ من ابواب ما يجب فيه الخمس : ح٦ .

(٣)الوسائل :ج٦ :ب٥ من ابواب ما يجب فيه الخمس :ح٣ .

(٤)الوسائل :ج٦ : ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس :ح٥ .

(٥)الوسائل : ج٦ ب٢ + ب٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس .

معنى لفظة الغنم خاصاً كان استعماله في غيره مجازاً محتاجا الى عناية مخصوصة وقرينة صارفة ولا يلحظ هذان فينكشف جزميا عدم خصوص المعنى الأصل الموضوع له لفظ [غنم] .

وهكذا تتبع الاستعمالات العربية الفصيحة ــ النثر والشعر الجاهلي وصدر الاسلام ــ للفظة (غنم) ومشتقاتها وملاحظة مجموعها ـ وبعضها قد استعمل في كذا، وذاك في كذا ،وذاك في أصل المعنى بعمومه ـ تشهد على كون المعنى عموم النفع والفائدة والفوز بشئ نافع فراجع .

وباختصار : الاستعمالات القرآنية والعربية تشهد بعموم المعنى وشموله لكل نفع وربح وفائدة يفوز بها ويظفر بها وبعدم اختصاص المعنى بالفوائد المالية المستحصلة من حرب الكافرين وغلبة المسلمين .

الرابعة : إن الثابت فقهياً والمأثور قطعيا من تفكرات أهل البيت النبوي واحاديث أئمتهم هو تعميم المغنم والغنم لكل فائدة ذات مالية ـ قليلة أم كثيرة ـ من غير أختصاص بغنائم حرب الكافرين ، فقد وردت روايات كثيرة عن أئمة اهل البيت(/)يكاد تبلغ المأة رواية وهي تفسر آية الخمس أو تعرض لها أو تثبته في كل مغنم وفائدة : في غنائم الحرب مع الكافرين وفي ما يستخرج من الارض او من البحر بالغوص او المعدن او الكنز وما يستفاد من التجارات والاجارات والخياطة والزراعة والصناعة وفي الحرام المختلط بحلال لم يتميز ولم يعرف صاحبه وفي الهدايا وفي كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير، وتحذر من التقصير في دفعه وايصاله الى مستحقيه ، فراجع التفاسير بالمأثور من حديثهم(/) نظير تفسير البرهان ــ اية الانفال : ٤١ ــ وراجع الوسائل ومستدركه والبحار والوافي وغيرها تجد الكثير جداً وقد يفوق المأة وخمسين حديثاً وفيها الصحيح سنداً والواضح دلالة مما يفيد ملاحظتها اليقين والجزم بتعلق الخمس عند اهل البيت(سلام الله عليهم) بكل ما غنمه الانسان من شيء قليل أو كثير من دون اختصاص بما يغنم في الحرب ، بل وردت روايات نبوية شريفة في مجامع حديث أهل السنة ــ وهي قليلة يأتي عرضها

قريبا ـ تثبت الخمس في الركاز ـ المعدن والكنز- وفي السيوب - وهو جمع سيب وهو العطاء والفائدة - .

ويتحصل من مجموع ما تقدم : أن الوارد في النص القرآني التشريعي [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ**] بضميمة القرائن والشواهد التي عرضناها هو كل ما غنم واستفيد وحصل عليه المكلف وفاز بالظفر به واصابه من خير مادي ونفع مالي فيكون الخمس فريضة إلهية منصوصة في القرآن والسنة المطهرين وهي ضريبة شرعية على الدخل الشخصي والوارد الخصوصي لكل مكلف وبنسبة (٢٠%).

وثمة إشكال يتردد على ألسنة وأقلام بعض المشككين في دين الله أو في بعض مرتكزات الامامية -أتباع مدرسة اهل البيت (/)- ومحصله : أن فكرة تعميم فريضة الخمس مبتدعة ليس لها أصل في السنة المحمدية أو العلوية ولم يعرف إثبات الخمس في غير (غنيمة الحرب) كالمعادن وارباح التجارات ونحوها إلا في القرن الثاني الهجري ـ زمن الباقر والصادق عليهما السلام ـ وفيما بعد ذلك وفي كتب الفقه الامامي ، ولو كانت آية الخمس تعم غير (غنيمة الحرب) فلماذا لم يعهد أو لم يتعارف تصدي رسول الله وأمير المؤمنين (-) في زعامتهما لأخذ الاخماس من أرباح التجارات وفوائد الاكتسابات من باطن الارض ومن البحر ومن زراعة الارض كما لم يعهد بعث العمال لجباية الاخماس ، مع انه قد تعارف منهما بعث العمال لجباية الزكوات وأخذها وتقسيمها بين مستحقيها ، ولو كان مثله متعارفا في الخمس لنقل واشتهر وذاع خبره في المدونات .

وهذه شبهة واهية امام النص القرآني التشريعي العظيم المدعوم بالروايات المعصومية ــ عن النبي وآله ــ ، ونوضح هذه الفكرة ضمن نقاط متعددة تجتمع وتنضم بعضها الى بعض ويتولد اليقين بضعف الاشكال ووهن الشبهة : ـ

الاولى : ـ ان تعميم الخمس لغير غنائم الحرب المأخوذة عند مقاتلة الكفار الحربيين هو موجود في كتب حديث الفريقين عن رسول الله (*) وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) وعن أئمة أهل البيت(/)، وقد

وردت في كتب حديث الجمهور وغيرها: روايات مأثورة عن رسول الله (*) وعن أمير المؤمنين(عليه السلام) تثبت الخمس في الركاز ـ المعدن والكنز ـ وفي السيوب ـــ وهو بمعنى العطاء والنفع فيعم جميع الفوائد والعطايا والارزاق ومنها أرباح التجارة والزراعة والصناعة ، ومعه لايصح القول : إن تعميم متعلق الخمس فكرة مبتدعة في زمان الباقر والصادق(عليهما السلام) ، ونعرض المهم من هذه الروايات : ـ

منها الحديث النبوي المشهور في جوامع حديث اهل السنة ـ في صحيح البخاري ومسلم والترمذي ، ومسند أحمد وغيرها ـــ [في الركاز الخمس] ، وقد فسر الركاز في اللغة بما ركز وثبت في الارض كالمعادن والكنوز المدفونة في الارض، بل روي في احاديثه (*) تفسير الركاز بهما فراجع سنن البيهقي (ج٤ :١٥٦) تجد الروايات المفسرة أو المطبقة للركاز على كنوز الجاهلية المدفونة في الارض والمستخرجة منها نظير ما روي من وجدان رجل كنزاً في خربة جاهلية فجاء رسول الله(*) وسأله وأجاب : [...، وإن وجدته في خربة جاهلية او في قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس] وهي تثبت الخمس في الكنز وفي المعدن ـ الركاز ـ ، ونظير ما روي من دخول رجل خربة لقضاء حاجته فتناول لبنة ليستطيب بها فانهارت عليه تبراً فأخذها وأتى بها النبي (*) فوزنها هي فاذا هي مأتادرهم فقال رسول الله (*) : [هذا ركاز، وفيه الخمس] [1] ، وروى البيهقي أيضاً روايات متعددة تفسر الركاز أو تطبّقه على المعدن فراجع سننه(ج٤ : ١٥٢) منها : ما رواه عن النبي (*) من قوله : [في الركاز الخمس] فقيل له : وما الركاز يارسول الله ؟ قال (*) : [الذهب والفضة الذي خلقه الله في الارض يوم خلقت] ومن هنا يحكى عن جمع من فقهاء السنة الاوائل فتياهم بوجوب الخمس في الركاز وفسّروه بالمعدن والجواهر المستخرجة من الارض ، بل حكى ابن التركماني في (الجواهر النقي) في هامش (السنن الكبرى للبيهقي) : (ج٤ :١٥٤) عن الزهري ـ وهو فقيه كبير ـ قوله : (في الركاز ـ المعدن واللؤلؤ يخرج من البحر ، والعنبر من ذلك ـــ الخمس) ويحتمل كونه رواية نبوية للزهري ويحتمل كونه فتيا وهي تثبت

---

(1))مسند احمد ج٣ : ١٢٨ + سنن البيهقي ج٤ : ١٥٦ .

الخمس في المعدن وفي غوص البحر ـ اللؤلؤ والعنبرـ.

وفي وصية النبي(*) لعلي (عليه السلام) ـــ كما روى الصدوق في الفقيه والخصال ـــ : [ياعلي : ان عبدالمطلب سنّ في الجاهلية خمس سنن أجراها الله له في الإسلام... ووجد كنزا فأخرج منه الخمس وتصدق به ، فانزل الله [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ**] وقريب منه مروي عن الامام الرضا (عليه السلام) فراجع[1] .

ومن الاحاديث النبوية الشريفة التي تثبت الخمس في غير غنائم الحرب قوله(*) : [في السيوب الخمس]والسيوب جمع سيب وهو العطاء والنفع والفائدة ، قال في لسان العرب : (السيب : العطاء ... وفي حديث الاستسقاء : واجعله سيباً نافعاً أي عطاءً . ويجوز أن يريد : مطراً سائبا أي جاريا ، والسيوب : الركاز لأنها من سيب الله وعطائه ، وفي كتابه لوائل بن حجر [وفي السيوب الخمس] إنتهى، وهذا الخبر دليل عمومي على ثبوت الخمس في كل عطاء وفائدة ونفع يرد للمكلف فيشمل عطاء التجارة والصناعة ومنافع الزراعة وغوص البحر وفوائد الكنوز والمعادن المستخرجة من الارض وغير ذلك مما أوضحته نصوص وأحاديث أهل البيت (عليهم السلام) فانها باجمعها عطاء الله وسيبه لعباده .

هذه الرواية واردة في كتاب النبي الاكرم (*) وتوجيهاته الى الاقيال من اهالي حضرموت حيث كتب اليهم يأمرهم (باقامة الصلاة وايتاء الزكاة والصدقة ، وفي السيوب الخمس)فراجع (اسد الغابة ج٣: ٣٨) وفي الاصابة(ج٢: ٢٠٨)وقد ورد هذا النص في رسالته(*) إلى (وائل بن حجر الحضرمي) وتوجد هذه الرسالة مفصلة في نهاية الارب للقلقشندي(ص٢١).

هذه عمدة الروايات النبوية المأثورة في جوامع حديث اهل السنة ،وهي حجة عليهم تدعم المأثور عن أهل بيت النبوة (*).

---

(1) الوسائل ج٦ ب٥ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٣ + ح٤ .

وثمة روايات عن امير المؤمنين(عليه السلام): منها ماروي[١] من ان عليا(عليه السلام) عندما بعثه رسول الله(*)الى اليمن أتي بركاز فأخذ منه الخمس ودفع بقيته الى صاحبه فبلغ النبي(*) فأعجبه ما صنع ، ومنها ما روي[٢] في (الكافي والتهذيب) من أن رجلاً وجد ركازاً على عهد امير المؤمنين فقال(عليه السلام)له : [أدّ خمس ما أخذت فان الخمس عليك] ، ومنها ما روي[٣] متكرراً ـ وبعض طرقه صحيح ـ من انه اتى رجل امير المؤمنين فقال : كسبت مالاً اغمضت في مطالبه حلالا وحراما وقد أردت التوبة ولا أدري الحلال منه والحرام وقد إختلط عليّ ، فقال أمير المؤمنين : [تصدق أو أخرج خمس مالك فان الله قد رضي من الاشياء بالخمس وسائر المال لك حلال] وقد روي عن امير المؤمنين (عليه السلام) قوله : [هلك الناس في بطونهم وفروجهم لأنهم لم يؤدوا الينا حقنا][٤] وحقهم خمس ما غنموا واستفادوا ، فأكلوا وتزوجوا من دون اداء حقهم فيكونون غاصبين حاجبين لحقهم عنهم .

هذا عرض سريع لما هو مأثور من الحديث المحمدي والعلوي ، ومنه يتبين وجود التشريع العمومي لمتعلق الخمس ، وليس بدعاً ، كما تبين وجود فتوى بوجوب الخمس في غير غنيمة دار الحرب كالركاز ـ المعدن والكنوز ـ عند بعض فقهاء السنة الاوائل ومنهم بعض ائمتهم الكبار المحترمة فتاواهم ، ثم انحسرت الفتوى عند المتأخرين أو إنعدمت واشتهرت فتوى الاختصاص .

الثانية : ـ انه يظهر من تتبع رسائل وكتب وعهود رسول الله(*) الى الوفود والى القبائل الذين اسلموا على يديه فعلاً أو كان يرجو إسلامهم وقام بدعوتهم من طريق ايفاد مبعوثيه ، ويبدو من ملاحظتها انه (صلوات الله عليه واله)طالب باداء الخمس ودفعه ـ وهومتكرر منه حسبما يظهر للمتتبع ـ فلم يقتصر جهاده (*) على المطالبة بالزكوات والصدقات لفقراء المسلمين بل قد بعث العمال

---

(١)عمدة القاري شرح صحيح البخاري ج٩ : ١٠٢ .

(٢)الوسائل ج٦ ب٦ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح١ .

(٣)الوسائل ج٦ ب ١٠ من ابواب ما يجب فيه الخمس .

(٤) الوسائل ج٦ ب ٤ من ابواب الانفال ح١ وغيره .

لأخذ الخمس وجباية الزكاة معاً، نعم يلاحظ فيها التركيز على الزكاة وبعث الجباة اكثر من الخمس ، ولعله من جهة أن الزكاة من أركان الاسلام وقد امره الله بأخذها حين قال سبحانه [**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ**] التوبة: ١٠٣ فاستحق هذا الفرض التركيز في الطلب وبعث الجباة وتقسيمها على الفقراء المعوزين ، بينما الخمس هو حق لرسول الله(*) وقرباه ويدعوه الحياء والترفع عن الحق الشخصي الى عدم الالحاح والاصرار عليه تحفظا على علو مقامه ورفعة شأنه ، ويضاف اليه : ان المسلمين ـ في اوائل عصر الاسلام ــ كانوا في الجزيرة العربية ويغلب عليهم الاشتغال بتربية الحيوانات وزراعة الحبوب والنخيل ويندر مباشرتهم للتجارة، ولعل هذا مضافا الى ذلك داعٍ للتركيز في عصر الرسول والخلفاء على الزكوات والصدقات الخفيفة كلفتها على المسلمين الاوائل دون الخمس الثقيل كلفته والكثير قدره تثبيتاً للدين في قلوبهم وعقولهم حتى يتمكن ويرسخ فيدعونهم إلى الخمس وهكذا فعل الأئمة (عليهم السلام). وقد تكون ثمة دواع أخرى ، بل هناك داع سلطوي عظيم الاثر دعى الى طمس حق الخمس والسكوت عن المطالبة به لعوده بالنفع على ائمة اهل البيت كما سنوضحه.

والعمدة هنا بيان تصدي رسول الله(*) لأخذ الاخماس والمطالبة بها ــ على ما يظهر من بعض الوثائق التأريخية الواصلة الينا ، ينبغي لطالب الحقيقة أن يلاحظ المظان ، ونعرض لبعض ما رأينا : ــ

منها رسالته (*) إلى أقيال حضرموت يعلمهم اصول تشريع الاسلام ، وفيها قوله : [وفي السيوب الخمس] وقد سبق عرضها وبيان معنى السيوب وسبق بيان بعض مصادره التي اطلعنا عليه .

ومنها كتابه الى اهل اليمن ــ وقد رواه البلاذري في (فتوح البلدان : ٨٤) وفي سيرة ابن هشام (ج٤ : ٢٦٥) حين بعث اليهم عمرو بن حزم يعلمهم شرايع الاسلام ، وفي العهد المحمدي اليهم : [عهد من محمد النبي رسول الله لعمرو بن حزم حين بعثه الى اليمن : أمره بتقوى الله وأن ياخذ من المغانم خمس الله وما كتب الله

على المؤمنين من الصدقة من العقار: عشر ما سقي البعل ـ وهوما سقى بعروقه ـ وسقت السماء ،ونصف العشر مما سقى الغرب] ـــ والغرب : الدلو العظيمة ـ ، وقريب منه وبألفاظه كتابه الى اهل اليمن حين بعث اليهم (معاذ بن جبل) على ما رواه في (فتوح البلدان : ٨٣) و (تاريخ اليعقوبي ج٢ : ٦٤) ، بل انه(*) لما بعث (علي بن ابي طالب) الى اهل اليمن ولاه الأخماس والقضاء ـــ على ما روى ابن القيم في (زاد المعاد : ج١ : ٤٧) وغيره .

والملاحظ عدم ظهور ارادة غنائم الحرب من (المغانم) و (الخمس) في هذه الوثائق، فان أهل اليمن قد أسلموا وإستتب التوحيد فيهم فاحتاجوا الى التفقه والى ادارة شؤونهم فبعث (*) أصحابه يعلمونهم شرايع الاسلام وفروع الدين واحكامه ومنها حكم الخمس، ولابد ان تكون المغانم ظاهرة في غير غنائم الحرب كالارباح التجارية والكنوز والمعادن المدفونة في الارض ونحوها .

ومنها كتابه الى عدة من القبائل العربية : [أن لكم بطون الارض وسهولها وتلاع الاودية وظهورها على أن ترعوا نبتها وتشربوا مائها على أن تؤدوا الخمس] فراجع (كنز العمال : ج١ : ٦٥) و (طبقات ابن سعد : ج٤ : ١٦٧ : ق٢) ، ومن الواضح دلالة النص ـــ كسابقيه ـ على عموم متعلق الخمس لما يخرج من الارض من الزروع ومن المعادن والكنوز وهذا غير (غنيمة الحرب) .

ويكاد يجد المتتبع المتأمل في الوثائق النبوية: الشريفة الكثير من نصوص الأمر باداء الخمس ودفعه واعطائه من المغانم [وتعطوا الخمس من المغنم] ولعلها تبلغ العشرين او تزيد، وهي كتب مبعوثة لمن اسلم وخرج عن الكفر يكفينا بعضها مما صدر إلى أناس أسلموا وانتهت محاربتهم وتضمن الامر بخمس المغانم، فيتعين كون المراد منها الفوائد والمنافع التي يظفر بها المسلمون في حياتهم المعاشية وتعاملاتهم العادية من دون قتال وحرب ، توجد هذه المضامين في غالب جوامع حديث أهل السنة وكتب التاريخ والرجال ولانريد التفصيل وعرض النصوص والوثائق من مصادرها، يكفينا النماذج المعروضة.

وفي ضوئه يكون القول بأن التشريع العام في الخمس وتعلقه بكل فائدة غير (غنيمة الحرب) مستحدث في زمان الصادقين (-) هي محض دعوى تجانب الحقيقة والواقع ويبطلها الوجدان الوثائقي والحديثي ، كما ان القول بعدم نصب العمال لأخذ الاخماس وتفريقها في مستحقيها قول يجانب الحقيقة، كما اتضحت بعض الشواهد على تشريع مطلق موارد الاخماس فضلا عن خمس غنيمة الحرب التي كان لها موقع في بيت المال و عنده عامل يقسم في المستحقين حيث روي[1] أنه جاء الى رسول الله(*) بعض اقربائه وابناء عمومته يطالبون باستعمالهم على الزكوات للتمكن من الزواج فأبى (صلوات الله عليه) وقال : [ان الصدقة لاتحل لي ولا لكم ، انما هي اوساخ الناس] ثم استدعى عامله على الاخماس (محمية) من بني زبيد وطلب منه ان يزوج ابنته الى (الفضل بن العباس) وان يعطي الصداق من الأخماس من التي استعمله عليها . وهذا الخبر يؤكد التصدي الرسالي لجباية اخماس الغنائم الحربية وغيرها ، لكنه مع عدم التركيز لأنه حقه وحق اقربائه وفي باطنه الشريف دواعٍ على عدم الاصرار والالحاح .

النقطة الثالثة : ـ وقد تصدى جمع من المسلمين بعد وفاة رسول الله (*) لحجب الامامة والخلافة عن مستحقه المنصوب في غدير خم لأجلها ، ومن فروع الامامة : حجب فدك والأخماس عن آل بيت الرسول (*) كي لايتقووا على المعارضة السياسية ، حيث أن لأخماس الغنائم التي جعلها الله لمحمد وآله وقرباه دورا في الاستعانة به على العمل المضاد المظهر للحق والمظلومية وحصل ما حصل، ومما حصل : حجب الخمس مع تعهد البعض بدفع احتياجات آلـ هاشم وتزويجهم فأبى علي وابن عباس قبول ذلك وتعففوا عن المطالبة والملاحقة ـ وهذا مروي في كتب الفريقين على ما يظهر للمطلع أو المتتبع أو المراجع، ولانريد التفصيل فيما يؤسف لوقوعه ولا ينفع الدين الحق إظهار تفصيله ـ بل نقول: حاول جمع وتصدوا لطمس بعض التشريعات ـ ومنها تشريع تعلق الخمس بكل ما غنم المكلف ـ

([1])راجع صحيح مسلم بشرح النووي:ج ٧ باب تحريم الزكاة على رسول الله وآله ص١٧٥ ـ ١٨٠+الوسائل ج٦ ب٢٩ من ابواب المستحقين للزكاة ح ١ .

وبذلت الجهود الجبارة ــ خصوصا في الدائرة الاموية زمن الخليفة الثالث ومعاوية ويزيد ، وكانت لهذه الجهود النتائج الملموسة وكادت تعود جاهلية عمياء لولا نهضة الحسين(عليه السلام) وجهاده بلسانه وروحه واصحابه ودمه واخته العقيلة وابنه العليل فكان لها دور عظيم في الحفاظ على بيضة الاسلام واصول تشريعاته وفي منع تأثير الجهود الجبارة مع بذل الاموال العظيمة ـ حقوق المسلمين واموال فقرائهم ـ في طمس الحقائق الاسلامية وحجب الامامة عن آل البيت ونشر بغضهم ولعنهم فكان منهم ما يندى منه جبين التاريخ، ولو اريد تفصيل الشواهد لكان كتابا مفصلاً ، ولانحب التفصيل بل نريد الاشارة الى دور (المؤامرة السياسية) في حجب (الامامة) و(الخمس) عن حقيقتهما الاسلامية التي ابلغها رسول الله (*)، ومن هنا لما ضعفت قوة الدولة الاموية في زمان الباقر والصادق (عليهما السلام) سعى هذان الامامان ــ بجد بالغ ــ لنشر احكام الدين الحنيف وأهمها: عقيدة الامامة وتفرعاتها المطموسة ــ ومنها حق الخمس فاذيعت اخباره وانتشرت احكامه بين اتباع اهل البيت(عليهم السلام) فجاءت عشرات الروايات وصدرت منهم وصار ــ تعلق الخمس بكل مغنم وفائدة ـ طابعا عاما للفقه الامامي خاصة، مع أنه ــ في الحقيقة ــ تشريع الهي قرآني عظيم ، لكنه طرأ عليه التحريف التشريعي ــ بقصر دائرة متعلقه بمغنم الحرب خاصة ــ مستغلين الظرف السياسي المحيط بائمة أهل البيت وسكوتهم عن حقهم ـ الخمس ـ لمصلحة اسلامية عظمى هي التحفظ على أسس الدين عند الناس كما طرأ عليه الحجب السلطوي ــ بمنع بذله بتمامه وهو حقهم ، فلا عجب اذا إنحسر تشريع الخمس وتعلقه بكل ما غنم المكلف من شئ نافع ولابدعة في انتشار احكام الخمس وعموم متعلقه وموارده في القرن الثاني الهجري عصر الامام الباقر والصادق ومن بعدهما من ائمة اهل البيت(عليهم السلام) فان ملاحظة التاريخ وضعف قوة السلطة الأموية المتآمرة على بني هاشم وملاحظة حالة المسلمين والحكام واغراضهم الخفية توضح الحقيقة المذكورة تامة .

ومما تقدم يتضح انه لا ينبغي لمسلم انكار وجوب الخمس الذي اتفقت عليه فتاوى الفقهاء حيث صار اصل الوجوب ضرورة دينية

، نعم عموم متعلقه ــ كل مغنم وربح وفائدة يفوز بها ويظفرها المسلم ـ هي ضرورة في المذهب الامامي.

وهذا ـ إنكار وجوب الخمس في أصله أو في عموم تعلقه بموارده ـ لايوجب اندراج المنكر له في سلك الكافرين لاسيما مع احتمال الشبهة ، فان إنكار الضروري لايوجب الخروج عن دائرة الاسلام إلا أن يستلزم انكاره تكذيب النبي (*) وانكار نبوته وما جاء به من التشريع القويم ـ على ما تحقق في فروع(نجاسة الكافر) في فقه الطهارة . ومنه يتضح الخلل او التسامح في تعبير بحث استاذنا[١] المحقق (قدس سره)، ولعل المقصود هو ما ذكرنا .

وقد سبقت الاشارة الى توافق جوامع حديث الفريقين على احاديث منع الزكاة عن آل محمد وتضمنت روايات ائمة اهل البيت على تعويضهم عنها بالخمس ولاتخلو احاديث اهل السنة عن الدلالة الواضحة عليه فراجع صحيح مسلم (ج ٧ ص١٧٥ــ ١٨٠) ، ورواياتنا عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) تصرح بالتعويض لكن اسانيدها ضعيفة وهي اربعة : ـ

الاولى : ـ مرسلة حماد الطويلة عن العبد الصالح(عليه السلام) : [وانما جعل الله الخمس لهم خاصة دون مساكين الناس وابناء سبيلهم عوضا لهم من صدقات الناس تنزيهاً من الله لهم] . [٢]

الثانية : ـ مرسلة الصفار [٣] او مرفوعته : [..... من آلـ محمد (عليهم السلام) الذين لاتحل لهم الصدقة ولا الزكاة ، عوضهم الله مكان ذلك بالخمس].

الثالثة : ـ ما أرسله[٤] في الفقيه وأسنده في الخصال : [ان الله لا اله الا هو، لما حرم علينا الصدقة أنزل لنا الخمس فالصدقة

---

(١)مستند العروة الوثقى كتاب الخمس : ٩ .

(٢)الوسائل ج٦ باب١ من ابواب قسمة الخمس ح ٨ .

(٣)الوسائل ج ٦ ب١ من ابواب قسمة الخمس ح ٩ .

(٤)الوسائل ج٦ ب١ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٢ .

علينا حرام والخمس لنا فريضة] .

الرابعة : ـ ما رواه[١] في امالي الصدوق [... أم زكاة وكل ذلك محرم علينا اهل بيت النبوة وعوضنا منه خمس ذي القربى في الكتاب والسنة] .

وقد يقال : الروايات بتمامها ضعيفة السند ، لكن يمكننا تتميم دليليتها بأحد طريقين : ـ

الاول : ـ تسالم الفقهاء على صحة المضمون ـ عوضية الخمس عن الزكاة ـ وتلقي الجميع لها بالقبول بنحو لا نقاش فيه ، ويكاد يكون من ضرورات الفقه الشريف . وهذا وجه تام لانشك في صلاحه متمماً لدليلية الاخبار الضعيفة ، لامن باب انجبار الخبر الضعيف بالشهرة كما لعله حجة الغالب ، بل من جهة الاطمئنان بتلقي المضمون من المعصومين بحسب مرتكزات المتشرعة جيلاً فجيلاً ماضياً لحين عهودهم (سلام الله عليهم) .

الثاني : ـ يمكن استفادة العوضية ـ المنصوصة بأخبار ضعيفة ـ من روايات[٢] صحيحة دلّت على ان الله سبحانه [فرض للفقراء في اموال الاغنياء ما يسعهم ويكتفون به ، ولو علم أن الذي فرض لهم لا يكفيهم لزادهم ....] ، ولايحتمل ـ ولو ضعيفاً ـ خروج الهاشميين الفقراء عن هذا التشريع ، وإلا فيكونون أسوأ حالاً من غيرهم اذ لا نصيب لهم بعد منع الزكاة عنهم فيستكشف

---

(١)مستدرك الوسائل ب١ من ابواب قسمة الخمس ح١ .

(٢)الوسائل ج٦: ب١ من ابواب ما تجب فيه الزكاة ح ١+٣+٩ .

ـ بطريق الإن : الانتقال من المعلول الى العلة ـــ ويعلم أن الخمس المجعول لهم هو عوض الزكاة ، فان الهاشميين يشاركون الاغنياء ـــ كما يفهم من النص ـ لأن لهم الخمس في اموالهم بدلا وعوضا عن الزكاة . هذا ما أفاده استاذنا المحقق بتقريب وتوضيح منا فراجع[١].

ثم انه قد وردت الروايات العديدة في الحث على دفع حق الخمس وعلى التحذير من ظلم مستحقيه بمنعهم عنه حتى ورد في خبرين عن الامامين الباقر والكاظم (-) : [والله لقد يسر الله على المؤمنين ارزاقهم بخمسة دراهم : جعلوا لربهم واحداً وأكلوا أربعة أحلاء] ثم قالا : [هذا من حديثنا صعب مستصعب لايعمل به ولا يصبر عليه إلا ممتحن قلبه للايمان[٢]] وفي الصحيح عن الباقر (عليه السلام) : [من اشترى شيئا من الخمس لم يعذره الله ، اشترى ما لايحل له][٣] وغيرها كثير فراجع الباب الاول من ابواب ما يجب فيه الخمس في (الوسائل) والباب الثالث من ابواب الانفال وما يختص بالامام .

ويظهر من بعض الروايات أنه بأداء الخمس الى مستحقيه يطهر مال المكلف ويحل عليه وينجو من شكاية اصحابه يوم القيامة ومن حساب القبر وعذابه ، ففي الخبر الصحيح ـ أي المعتبر سنداً ـــ قول الصادق (عليه السلام): [اني لآخذ من احدكم الدرهم واني لمن اكثر اهل المدينة مالاً ما أريد بذلك إلا أن تطهروا][٤] وغيره كثير فراجع ابواب الخمس والباب الثالث من ابواب الانفال .

وفي فقه الخمس مباحث وأحكام عديدة نجعلها في مقصدين ، كل مقصد منهما يعنى ببحث: فالمقصد الأول مرتبط بموارد وموضوعات الاموال التي يجب فيها الخمس والمقصد الثاني مرتبط بأحكام دفع الخمس إلى أهله أو وليه، وبهذين المقصدين تتم مباحث الخمس، وهما : ـ

---

(١)مستند العروة الوثقى : كتاب الخمس : ٣١٠ .

(٢،٤)الوسائل ج٦ :ب١ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٦ +ح٥ .

(٣)الوسائل ج٦: ب١ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٥ .

(٤)الوسائل ج٦: ب١ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٣ .

المقصد الاول

ما يجب فيه الخمس

قد تبين من البحوث الماضية تعلق الخمس بكل فائدة ومنفعة مالية يظفر المكلف بها ويفوز بحصوله عليها ، لكنه قد اشتهر في كلماتهم(رض) تعلقه بسبعة أمور حصراً فيهاوهي :غنيمة الحرب + المعدن + الكنز + الغوص + فاضل المؤنة من الفوائد والارباح + الحرام المختلط بالحلال + ارض الذمي التي اشتراها من مسلم ، وهي بتمامها تندرج تحت عنوان[ما غنمتم من شئ] فانها غنائم وفوائد يظفر بها المكلف في سعيه وجهوده المبذولة للحصول على المال ، وفي المدارك : (هذا الحصر استقرائي مستفاد من تتبع الادلة الشرعية) يعني الروايات والاحاديث المعصومية ، وهي بعنوان فارد(الغنم والفائدة)تدخل في اطلاق النص القراني العظيم الذي شرحته وفسرته الاحاديث المعصومية بعناوين متعددة هي مصاديق العنوان الأصل فكانت سبعة بالاستقراء وتتبع الروايات المثبتة للخمس ، لكنه ورد في غير واحد من الروايات[١] ثبوت الخمس في خمسة اشياء عمدتها روايتان[٢] معتبرتان سنداً : الاولى ــ ما رواه في الخصال بسنده عن الصادق (عليه السلام) : [فيما يخرج من المعادن والبحر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس] . والثانية ــ ما رواه في الخصال ايضا بسنده الى ابن ابي عمير عن غير واحد عن الصادق(عليه السلام) : [الخمس على خمسة اشياء : على الكنوز والمعادن والغوص والغنيمة] ونسي ابن ابي عمير الخامس .

ويغلب على الظن انه حصر اضافي ، ولا يمتنع معه ثبوت الخمس في عنوانين آخرين ، فان مفادهما إثباتي قابل للتقييد بعنوانين آخرين دلّ الخبر المعتبر الصحيح سنداً الواضح دلالة على تعلق الخمس بهما مضافاً الى العناوين الخمسة

---

(١)الوسائل ج٦ ب ٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٢+٤+٩+١١ .

(٢)الوسائل ج٦ ب٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٦+ح٧ .

المنصوصة .

وكيف كان : يقع الكلام تفصيلا في الامور السبعة : ـ

(المورد الاول) : غنائم الحرب

هي وفوائده التي استولى عليها المسلمون المقاتلون للكفار وحصلوا عليها بالقهر والقتال والغلبة عليهم ، وهذا العنوان موضع تسالم وتوافق فقهاء الاسلام (رض) ولا نعرف مخالفا فيه، وفيه بحوث متعددة : ـ

البحث الاول : ـ انه يدلنا على ثبوت الخمس في غنيمة حرب الكافرين : النص القراني العظيم ، فان ثبوته فيها هو القدر المتيقن المتفق عليه بين الفقهاء والمفسرين قاطبة ، كما يدل عليه بعض الروايات المعصومية[١] نظير المعتبرتين المتقدمتين المتضمنتين ثبوت الخمس في الغنيمة ، ومعتبرة [٢] عبد الله بن سنان يسأل فيها من الصادق(عليه السلام) عن الغنيمة ويجيبه(عليه السلام) : [يخرج منه الخمس ويقسم ما بقي بين من قاتل عليه وولي ذلك ، واما الفيء والانفال فهو خالص لرسول الله(*)] . ومقتضى اطلاق النص المعتبر ــ والعمدة الاخير ـ هو عدم الفرق بين ما حواه العسكر وبين مالم يحوه ففيهما معا يجب الخمس ، وفي الخبر الضعيف [كل شئ قوتل عليه على شهادة أن لا اله الا الله وان محمداً رسول الله فان لنا خمسه] [٣] . والمراد مما حواه العسكر هو ما جمعه المقاتلون وأحرزوه في حوزتهم من المنقولات ، والمراد مما لم يحوه العسكر هو الذي لم يحرزه المقاتلون تحت سيطرتهم ولم يجمعوه في حوزتهم ، وهذا قد يكون منقولاً نظير الأموال العظيمة كالآت الزراعة ومكائنها والات الصناعة والمعامل والحيوانات التي لم يحرزها العسكر تحت سيطرته ، وقد لايكون منقولاً كالاراضي والاشجار والانهار

---

(١)الوسائل ج٦ ب٢ +ب٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس .

(٢)الوسائل ج٦ ب٢ من ابواب الانفال ح٣ .

(٣)الوسائل ج٦ ب٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٥ .

والدور والابنية .

وهكذا مقتضى الاطلاق هو عدم الفرق بين الغنيمة المنقولة وغير المنقولة ، وهذا مختار جمع كثير بل ادعي عليه الاجماع وخالف قليل ـ المحدث البحراني في حدائقه واستاذنا المحقق(قدهما) ـــ ومنعا من ثبوت الخمس في غير المنقول .

وعمدة الدليل للمشهور هو اطلاق الآية الكريمة والروايات المتقدمة الدالة على ثبوت الخمس في الغنيمة ـــ وهو يعم غير المنقول كالاراضي المفتوحة عنوة ونحوها. إلا أن في الركون الى الاطلاق إشكالا في النفس ناشئاً من أن اطلاق الآية من جهة (وضع الخمس على كل ما غنم الانسان من شيء) متيقن الانعقاد والحجية ، ونشك في كونها بصدد الاطلاق من جهة اخرى مختصة بغنيمة الحرب (سواء كانت مما ينقل او كانت مما لاينقل) والشك في الانعقاد مانع عن الركون اليه مالم يحرز إنعقاده بشاهد واضح على ما تحقق في مبحث (الاطلاق والتقييد) ، وهكذا حال الروايات فانه لاوثوق باطلاقها : اما روايات [الخمس في خمسة .... الغنيمة] فهي بصدد تعليم أحكام كلية بنحو القانون الشرعي العام ـــ إثبات الخمس في خمسة أمور: منها الغنيمة ـــ ولايحرز كونها بصدد بيان خصوصيات كل قسم حتى ينعقد للغنيمة اطلاق يشمل غير المنقول ، ومعتبرة ابن سنان تبين تخميس الغنيمة وتقسيم المتبقي بين المقاتلة وهذا يعسر انطباقه على غير المنقول أو لا يحرز اطلاقها بنحو يشمله ، ويؤكده ما يستفاد من صحيحةربعي واخبار الاراضي كما يأتي ، وباختصار يكفينا عدم الوثوق بالاطلاق مراداً جدياً .

ويمنع اطلاق الآية والروايات : ان غنيمة الحرب التي تخمس وتقسم هي الغنيمة العائدة للمقاتلين الغانمين بما هم غانمون أو هي الغنيمة المملوكة للغانم بملكية اقتضائية وتصير فعلية عند التقسيم والافراز والوقوع في يد الغانم ، فتختص قهراً بما ينقل ويحول ثم يقسم بين المقاتلين ، ولا يعم الاراضي المحكوم بعائديتها الى

عموم المسلمين حسبما دلت عليه الاخبار[1] فلا تعدّ الارض غنيمة للغانم بما

هو مقاتل غانم .

(١)الوسائل ج١١ ب ٧١ من ابواب جهاد العدو + ج١٢ ب ٢١ من ابواب عقد البيع فراجع .

وقد يستدل للمشهور بخبر ابي بصير[١] المتقدم [كل شئ قوتل عليه .... فان لنا خمسه] بلحاظ وجود اداة العموم فتعم غير المنقول مما يقاتل عليه المسلمون لنشر التوحيد ورسالة المصطفى(*) ، لكن الخبر ضعيف السند لوقوع (البطائني) في طريقه وهو غير مقبول الرواية.

واستدل في الحدائق [٢] على عدم ثبوت الخمس في الاراضي والضياع والمساكن ونحوها مما لاينقل بظهور الروايات في اختصاص خمس الغنيمة بالاموال المنقولة ، وعمدتها صحيحة[٣] ربعي المروية في التهذيبين [كان رسول الله (*) اذا أتاه المغنم أخذ صفوه وكان ذلك له ، ثم يقسم ما بقي خمسه أخماس ويأخذ خمسة ثم يقسم اربعة اخماس بين الناس الذين قاتلوا عليه] وظاهرها أن موضوع الخمس (أتاه المغنم) وهوتعبير ظاهر في ثبوت خمس الغنيمة فيما ينقل ويحول فانه الذي يصدق عليه عرفا انه ((اتاه (*) المغنم)) ، ولايصدق هذا العنوان على ما لاينقل ولايحول كالاراضي ونحوها حتى تعمها الرواية فانها مما لا يحويها العسكر ولا يمكنه نقلها لما بين يديه(*).

ثم وأضاف(قده) : مع أن الاخبار[٤] الواردة في الاراضي المفتوحة عنوة المأخوذة من الكفار قهراً قد دلّت على انها فيء لعموم المسلمين وهي ارض المسلمين من وجد ومن سيوجد الى يوم القيامة، ودلت على أن أمرها بيد الامام(عليه السلام) يقبلها ويصرف حاصلها في مصالح المسلمين ، وكأنه (قده) يريد الاستدلال باطلاقها وانه يقتضي كون تمام الارض ملكا للمسلمين، ولازمه عدم وجوب تخميسها وانتفاء شركة ارباب الخمس مع عموم المسلمين في ملكية هذه الاراضي ونحوها .

---

(١)الوسائل ج٦ ب ٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٥ .

(٢)الحدائق الناضرة :ج١٢ :٣٢٤+٣٢٥

(٣)الوسائل ج٦ ب١ من ابواب قسمة الخمس ح٣ .

(٤)الوسائل ج١١ ب ٧١ من ابواب جهاد العدو + ج١٢ ب ٢١ من ابواب عقد البيع .

قد يقال : بأن نصوص الاراضي الخراجية (المفتوحة عنوة) قابلة للتخصيص غير آبية عنه ، فيقيد اطلاقها بادلة تخميس الغنيمة وينتج: (كل ارض مفتوحة عنوة هي فيء للمسلمين مملوكة لهم إلا قدر الخمس فهو لأربابه) يؤخذ من حاصل الأرض ويصرف في مصالح ومصارف الخمس .

وهومردود : اولا ــ انه قد سبق عدم إحراز اطلاق الآية ((غنمتم)) والروايات ((خمس الغنيمة))بحيث يدل على العموم الشامل لغير المنقول فلا اطلاق ولا عموم، نعم إلا خبر أبي بصير فيه عموم لكنه ضعيف ، ومع احتمال انعقاد الاطلاق لابد من شواهد الاطمئنان أو القطع بحجيته وإرادته جداً والا فالشك في الحجية مساوق للقطع بعدم الحجية ، ومعه لايقال : يكفينا اطلاق الآية حجة على تعميم خمس الغنيمة للارض .

وثانيا ــ مع التنزل وفرض انعقاد اطلاق الغنم والغنيمة شاملاً لغير المنقول، يمكن الجواب : ان نصوص (ارض الخراج فيء لعموم المسلمين) هي أخص من آية الغنيمة ورواياتها ، بلحاظ أن أخبار أرض الخراج دلت باطلاقها على ان جميع الارض المفتوحة عنوة هي ملك لعموم المسلمين من وجد ومن سيوجد فهي تنفي إشتراك أحد في خمس الارض او في تمامها مع عموم المسلمين، وإلا لقال : (هي ملك للمسلمين وارباب الخمس) فمن عدم التقييد يستكشف الاطلاق المحكم وهو اطلاق مختص بالارض الخراجية ، واية الخمس والروايات تعم الارض وغيرها من المنقولات المغنومات ومن عموم الفوائد ، فتتحصل نسبة العموم والخصوص المطلق بين نوعي الادلة ، واطلاق الخاص ــ ارض الخراج فئ للمسلمين ــ مقدم على عمو م العام ــ آية الغنيمة ونحوها ــ فتخصص أخبار ارض الخراج آية الغنيمةوينتج _ وجوب الخمس وتعلقه بكل ما غنم الانسان من شيء إلا الارض الخراجية فانها بتمامها فئ للمسلمين)لايشاركهم فيها احد حتى الغانم فانه ينتفع منها بما هو مسلم ، لا بما هو غانم مقاتل .

والمتحصل قوة القول باختصاص خمس غنيمة الحرب بما

حواه العسكر مما ينقل، دون الاراضي وتوابعها.

البحث الثاني : ــ انما يجب تخميس الغنيمة بعد اخراج المؤن التي انفقت عليها من زمان غنمها واستيلاء الجيش المسلم عليها لحين وصولها الى الولي الشرعي مقدمة لتخميسها وتقسيمها بين المقاتلين ، نظير ما يصرف على حفظها وحملهاونقلها واعلاف حيواناتها ونحو ذلك ، هذا ما اختاره جمع كثير ــ في الشرايع والجواهر وغيرهما ــ .

وخالف جمع آخر ومنعوا من اخراج المؤن قبل تخميس الغنيمة تمسكاً باطلاق الآية والروايات الناطقة بتخميس تمام الغنيمة قبل اخراج المؤن اللاحقة للغنائم بعد الاستيلاء عليها ، وفي انعقاد الاطلاق اشكال عظيم فان الآية بصدد بيان تعلق الخمس بما غنم الانسان من شئ ــ معدناً أو كنزاً أو أرباح تجارة أو نحوها ــ والروايات بصدد بيان حكم قانوني شرعي هو تعلق الخمس بالغنيمة ونحوها من الفوائد الاخرى [الخمس في خمسة اشياء] ، ولم يحرز كون الآية او الروايات بصدد بيان الاطلاق من جهة اخرى هي جهة تعلق الخمس بتمام الغنيمة العسكرية وقبل استثناء المؤن .

وقد يستدل له بصحيحتين[1] دلتا على ان [الخمس بعد المؤنة] فانها ظاهرة في (المؤن السابقة على موضوع الخمس) كاغتنام اموال الكافرين وارباح التجارات والصناعات والاعمال واستخراج الكنز والمعدن وجواهر البحر بالغوص ونحو ذلك ، فلا تكون المؤن اللاحقة المتأخرة عن موضوع الخمس مستثناة في هذه الروايات ، وفيما نحن فيه : ظاهر الروايات اختصاص المؤن المستثناة في المؤن المصروفة على حرب الكفار لحين الغلبة عليهم واغتنام اموالهم نظير ما يتلف من العدة والاسلحة والخيول والعربات والثياب ونحوها مما اشتري للحرب وتلف ، ولا تشمل الصحيحتان المؤن المتأخرة عن الاغتنام والاستيلاء على اموال الكفار نظير ما يصرف على حفظها وحملها ونقلها وإعلاف حيواناتها ونحو ذلك .

---

(١)الوسائل ج٦ ب ١٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح١ + ح٢ .

وفيه : اولاً ــ نمنع الكبرى بلحاظ عدم اقامة شاهد واضح وعدم وجداننا قرينة واضحة على الاختصاص المستظهر من التعبير المعصومي المطلق الشامل للمؤن اللاحقة والسابقة بنحو يمنع انعقاد الاطلاق أو يقيده بخصوص (المؤنة السابقة على موضوع الخمس) ، بل ان ملاحظة صحيحة البزنطي منهما يشهد بالاطلاق وإرادته جداً لأنه سأل عن الخمس (اخرجه قبل المؤنة او بعد المؤنة) واجابه : [بعد المؤنة] مما يؤكد تأخر الخمس بعد المؤنة مطلقا سواء صرفت قبل الحصول او بعد الحصول على موضوع الخمس حيث ينكشف كونه(عليه السلام)في مقام البيان ، ولو كان الاستثناء مختصا بالمؤن السابقة لكان اللطف التشريعي قاضيا بالبيان ، مع انه لم يبين فينكشف الاطلاق، فما استظهره في (المستمسك) و(المستند) من اختصاص الروايات وارسلوه ارسال المسلمات غريب لا يمكن تصديقه .

وثانيا ــ نمنع الصغرى بلحاظ ان المؤن المصروفة على الغنيمة المستولى عليها ــ في حفظها ونقلها ورعيها ... ـــ حتى تصل ليد الولي الشرعي تعدّ عرفا من المؤن السابقة على تحصيل الغنيمة بما هي غنيمة للمقاتلين قابلة لتملكهم او انتفاعهم بها ومنها، وحيث لايمكن تملك الغانم للغنيمة والانتفاع منها إلا بعد وصولها ليد الولي الشرعي وتقسيمه اياها فهي قبيل تقسيمها بقليل يصدق على مصارفها أنها مؤنة سابقة على الغنيمة المملوكة والقابلة للانتفاع بها ومنها.

والمتحصل قوة القول باستثناء المؤن عموما وتأخر التخميس عنها .

وهكذا يقوى اخراج ما جعله الولي الشرعي لشخص يعطيه من الغنيمة على فعل مصلحة من المصالح الحربية الدخيلة في الظفر والنصر على العدو ، فيصير للمجعول له حق في الغنيمة سابقا على التصرف فيها بالتخميس أو التقسيم، فاذا كان القائم على الحرب وليا شرعيا على السرية الحربية ووجد المصلحة الاسلامية في الجعل كان دليل ولايته على المؤمنين ــ اموالهم وانفسهم ــ هو

اخراج المؤن من الغنيمة قبل تخميسها .....(٣٢)
الدليل على صحة جعله ومشروعيته وصرفه للمجعول له قبل (التخميس
والتقسيم).

وهكذا يستثنى لولي الامر شرعاً : صفايا الغنيمة وهو ما يصطفيه ويحب أخذه له من المغنم كالجارية الورقة والمركب الفاره والسيف القاطع والدرع والثوب الجيدين ونحوها مما يصطفيه الامام ويجعله لنفسه مختصاً به قبل اخراج الخمس وتقسيم الغنيمة على المقاتله، وقد دلت عليه النصوص [١] العديدة وفيها الصحيحة سنداً .

وهكذا قطايع الملوك هي من الانفال المختصة بالامام(عليه السلام) ويتقدم إخراجه على تخميس الغنيمة ، والمراد منها ما يستخلصه الملوك والرؤساء ويقتطعونه ويختصون به لملذاتهم من اراضٍ وأشجار وبساتين وامتعة واثاث ونحوها من اعيان الاموال المختصة بالملوك اذا غنمها الجيش المسلم من الكفار فانها تكون للامام بدلالة النصوص [٢] الصحيحة المعتضدة بدعوى الاجماع .

البحث الثالث : ــ هل يعتبر اذن الامام المعصوم (عليه السلام) في تخميس الغنيمة وهل له دخالة في تصحيح الغزو وتخميس الغنيمة بحيث اذا لم يكن الغزو باذنه (عليه السلام) كانت الغنيمة كلها للامام يجعلها حيث يحب ؟ أم ليس كذلك .

المعروف والمشهور بين الاصحاب اعتبار الاذن في كفاية تخميس الغنيمة ، وادعي عليه الاجماع والتسالم في كثير من العبارات وجعل دليلا على الحكم ، لكن تصديقه او الاعتماد عليه مشكل لعدم إحراز كونه إجماعاً تعبدياً كاشفاً عن رأي المعصوم (عليه السلام) ، وقد خالف فيه العلامة في (خمس المنتهى) وقوى تسوية الغنيمة الحربية المأذونة بغير المأذون فيها من الامام أي يتشاركان في كفاية التخميس وملك المقاتلين الاربعة اخماس ، ويحتمل موافقة المحقق في النافع والسيد في المدارك له ، والمهم وعدم إحراز إنعقاد الاجماع وعدم إحراز كشفه.

---

(١) الوسائل ج٦ ب١ من ابواب قسمة الخمس ح٣ وغيره

(٢) الوسائل ج٦ ب ١ من ابواب الانفال ح٦ + ح٨ .

وعمدة دليل المشهور خبر[١] ضعيف السند ـ لجهالة احد رواته وارساله ـ عن الصادق(عليه السلام): [إذا غزى قوم بغير اذن الامام فغنموا كانت الغنيمة كلها للامام، واذا غزوا بامر الامام فغنموا كان للامام الخمس] . وهذا الخبر ـ لضعفه ـ لاحجية فيه ولم يحرز استناد قدماء الاصحاب اليه ولعلهم اعتمدوا خبراً آخر أو إستندوا إلى اجماع الاصحاب ، نعم يقطع باستناد بعض المتأخرين الى الخبر لكنه لاينفع جابراً لضعفه ولاموجبا للإطمئنان بصدوره ، وانما الجابر ـ على ما صرح به بعض الاعاظم ـ او الموجب للإطمئنان بالصدور ـ على المختار بعد التحقق والتأكد من الاستناد ـــ هو إستناد الفقهاء المتقدمين المقاربين لعصر الحضور وأوائل الغيبة فانه يتوقع منه الجبر أو الإطمئنان بالصدور لإحتمال وقوفهم على قرينة قطعية أو إطمئنانية تدل على صدور الخبر ـ ولو من طريق آخر تيسر لهم وضاع علينا ـــ فان قرب عهد الاقدمين من زمن الصدور محقق للاطمئنان بضميمة شدة ورع الفقهاء المفتين(رض) . وفي ضوئه : ما صرح به جمع من الاعلام(قدهم) من انجبار ضعف الخبر بالعمل به او الفتيا على طبقه وعلى الاطلاق ـ ممنوع مرفوض لكون العمل المتحقق من المتاخرين غير جابر لعدم تحقق الصدور وعدم إحراز اطلاعهم على مالم نطلع عليه من طرق الأخبار ، ويتحصل عدم الانجبار وعدم الاطمئنان بالصدور .

وقد استدل جمع بصحيح[٢] معاوية يسال الصادق (عليه السلام) : السرية يبعثها الامام فيصيبون غنائم كيف يقسم ؟ فاجاب (عليه السلام) : [إن قاتلوا عليها مع أمير أمّره الامام عليهم اخرج منها الخمس لله وللرسول وقسم بينهم اربعة اخماس ، وان لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كل ما غنموا للامام يجعله حيث احب] ولعله بارجاع تفصيلها بين المقاتلة مع الامير وبين عدم المقاتلة معه الى فهم التفصيل بين اذن الامام وعدمه . وهذا تأويل أو فهم غريب يشكل قبوله مع ظهور الخبر في التفصيل بين المقاتلة مع المشركين وعدم المقاتلة من السرية المبعوثة من الامام(عليه السلام) المأذونة في القتال ، بل

---

(١) الوسائل ج٦ ب١ من ابواب الانفال ح١٦ .

(٢) الوسائل : ج٦ : ب١ من ابواب الانفال : ح٣ .

لايمكن التأويل المزبور مع وضوح تفصيل الرواية في السرية المبعوثة المأذونة .

وقد يستدل ـ كما في تقرير بحث[١] استاذنا المحقق (قده) ـــ بمفهوم الشرطية الاولى [إن قاتلوا عليها مع أمير أمّره عليهم اخرج منها الخمس] بلحاظ انه لاقتال الا مع أمير وإلا كانت فوضى ، فتكون جملة[مع امير ...] تاكيداً مرجعه الى الاذن في القتال وتكون النكتة في تقييد القتال [مع أمير أمّره عليهم]دخالة الاذن في الحكم [اخرج منها الخمس] والا كان ذكره تكراراً مستغنى عنه لاموجب لذكره .

ويرد عليه : انه فهم مخالف لظاهر الخبر من غير شاهد واضح يسوغ المخالفة فان موضوع السؤال فيه(السرية المبعوثة من الامام) المأذون لها في القتال وتضمن التفصيل بين مقاتلة المشركين وبين عدم مقاتلتهم ولابد ان يكون التفصيل في الجواب تفصيلا في موضوع السؤال(السرية المأذونة في القتال) ، ولايمكن مخالفة ظاهره إلا بقرينة واضحة ، ولا نجد قرينة على التأويل المخالف لظاهر الخبر في كلمات الاستاذ(قده) ، ولاشاهد على ان المراد من قيد [مع أمير ....] هو الاذن أو أن يرجع التعبير اليه .

وبتعبير ثانٍ : ظاهر الخبر المعصومي هو التفصيل في (سرية القتال المأذون فيه والتي غنمت من الكفار المحاربين) بين تحقق المقاتلة مع أمير أمّره الامام عليهم ليخطط للحرب ويدير القتال ويدبر شؤون الحرب وبين عدم تحقق المقاتلة بأن خاف المشركون من الجيش المسلم فتركوا أرضهم وأمتعتهم وهربوا فغنم المسلمون اموالهم بغير قتال . وهذا التقسيم الظاهر من الخبر الصحيح تقسيم موجود ليس بغريب فان من يراجع بعض كتب السير والتواريخ ـــ نظير طبقات ابن سعد : ج١ ـ ويتتبع سرايا النبي(*) وهي كثيرة جداً يجد اكثر السرايا مبعوثة منه (*) مع أمير امرّه عليهم يخطط لهم القتال ويدبر لهم شؤون الحرب ، كما يجد قليلا من السرايا من دون امير ولم يذكر تاريخيا حصول فوضى ، وهكذا يجد كثيرا من السرايا خرجت مع اميرها او من دونه وبعضا من السرايا خرجت و غنمت من غير قتال،

---

(١) مستند العروة الوثقى : كتاب الخمس ١٩ .

وباختصار : التفصيل الظاهر من الخبر ــ المقاتلة مع امير وعدم المقاتلة ــ موجود خارجا متحقق في عصر الرسالة وورد في الموضوع الفارد ــ السرية المأذونة بالقتال ــ يمنع ظهوره عن تاويله على خلافه ، ولاموجب للاطالة .

وقد يستدل للقول بتسوية الغنيمة بين القتال المأذون وغير المأذون في كفاية الخمس ــ بمصحح اوصحيحة[١] الحلبي عن الصادق(عليه السلام): في الرجل من اصحابنا يكون في لوائهم ويكون معهم فيصيب غنيمة ، قال (عليه السلام) : [يؤدي خمسا ويطيب له] لظهورها في عدم دخالة الاذن في كفاية التخميس واستواء الاذن وعدمه بلحاظ عدم تصدي الحكام خارجاً للاستئذان من الامام(عليه السلام) في حروبهم، ولا ينفع مخالفة ظاهرها بما ذكره[٢] جمع من حمله على اكتفائه بالخمس من باب التحليل منه ــ عليه السلام ــ لذلك الشخص أو صدور الاذن العمومي منه في تلك الغزوة ، فانه حمل تبرعي غير معتضد بشاهد .

وفي الاستدلال اشكال : اولا ــ ان الرواية من حيث السند غير موثوق بها، لوقوع (علي بن اسماعيل) في طريقها وهو مشترك ،والاقرب كونه (ابن عيسى) وهو مجهول الحال ، نعم ورد في اسناد (كامل الزيارات) ولعله وجه تصحيح استاذنا المحقق وهوممنوع عندنا وعنده في ايامه الاخيرة ، فلا تكون الرواية حجة معتبرة ، وتصلح مؤيداً مع تمام الدلالة.

وثانيا ــ انه لا دلالة قطعية على ارادة (غنيمة الحرب) منها وإن كان محتملا قويا ، وذلك بلحاظ ما نقل عن بعض نسخ[٣] التهذيب (في إوانهم) ــ بمعنى الايوان والقصر ــ لا((لوائهم)) وبه يستقيم الخبر اكثر حيث يكون قوله (ويكون معهم) بمعنى مشاركته لهم في الحل والعقد ولايكون تكراراً أو تاكيداً للجملة السابقة عليه ، وعليه

---

(١)الوسائل ج٦ ب٢ من ابواب مايجب فيه الخمس ح٨ .

(٢) راجع جواهر الكلام :١٦: ١٢٧

(٣)الوسائل ج٩طبعة مؤسسة ال البيت ص٤٨٨

تكون الغنيمة بمعنى شبهة المال المغنوم واختلاط الحرام بالحلال .

والصحيح هو الاخذ باطلاق الادلة الظاهرة في تقسيم غنيمة الحرب أخماساً : خمس لأربابه وأربعة اخماس للمقاتلين نظير المعتبرة[1] المروية في (التهذيب) و (تفسير العياشي) التي يسال فيها ابن سنان مولانا الصادق عن الغنيمة ويجيبه(عليه السلام) : [يخرج منه الخمس ويقسم ما بقي بين من قاتل عليه وولي ذلك ، واما الفيء والأنفال فهو خالص لرسول الله(*)] وهي في مقام بيان أصل تشريع الخمس في الغنيمة مع بيان تفصيل قسمتها في قبال الانفال فاطلاقها البياني محكم مراد جداً ظاهراً ويمكن التمسك به لتسوية عموم غنائم الحرب في هذا التقسيم سواء المأذون في القتال وغير المأذون ، في عصر الحضور أو في عصور الغيبة ، وسواء كان القتال للدعاء الى دين الإسلام [كل شيء قوتل عليه على شهادة أن لا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله] أو كان لزيادة الملك وتوسعه رقعة الاسلام أو كان دفاعا عند هجوم الكفار على المسلمين وبلادهم ،اذ لادليل على تقييد (غنيمة الحرب) في النصوص بالغنيمة المأخوذة هجوماً لتخرج الغنيمة المأخوذة دفاعا عن بلد الاسلام واهله عند هجوم الكفار على ديار الاسلام ، فاذا حصل الدفاع في عصر الحضور أو في عصر الغيبة وجب تخميس الغنيمة وتقسيم البقية بين المقاتلة ويقرب إلى الـ ان الحرب الدفاعية للحفاظ على بيضة الاسلام وشريعته وأبنائه هي الأمور الحسبية التي يريدها الشارع ولا يرضى باهمالها او التقصير فيها عندما يدهم الكفار ديار الاسلام ويعبثوا بالديانة الاسلامية فكراً وعقيدة أو اتباعاً واتباعها بحيث يخشى منهم على بيضة الاسلام أودين المسلمين فلابد من تصدي المسلمين لهم ولابد من استئذان الفقيه العدل ــ ولي الامور الحسبية شرعا ـ قبل اندلاع الحرب الدفاعية ولابد من كونها باشرافه وتوجيهه لبعض شؤونها فيما يمس الشرع الاقدس ويكون له توجيه أومنع تقتضيه الشريعة المقدسة أو المصلحة الدينية العليا.

البحث الرابع : ـ قد تحقق ان الله سبحانه احلّ لمحمد(*)

---

[1])الوسائل ج٦ ب٢ من ابواب الانفال ح٣ .

وأمته المرحومة غنائم الحرب بعد تخميسها ، والغنائم هي الاموال المستولى عليها من الكفار مما يعود اليهم ، وحيث لادليل واضح على اختصاص (غنيمة الحرب) بما غنم بالحرب والقتال والغلبة العسكرية المؤدية الى اغتنام اموالهم والاستيلاء على أمتعتهم مع الاعتراف بدلالة اللفظة على اقتران الغنم بالحرب المتحققة بالفعل أو بالقوة القريبة من اندلاع الحرب أو تهيؤ الجيش المسلم لها من دون بلوغ درجة الفعلية ، فيدخل في (الغنيمة) الواجب تخميسها عدة من الاموال : ـ

أ- الفداء الذي يفتدي به الاسير ـ الكافر المحارب ـ لتخليصه من الاسر.

ب- الجزية المبذولة للسرية المقاتلة التي تغلب الكفار المحاربين ، وهي مال مأخوذ عن رأس كل محارب بموجب عقد الامان المنشأ بين ولي المسلمين وبين المحاربين الكفار اذا كانوا أهل كتاب ورضخوا لشرائط الذمة. وليس منها ـ وفاقا للجواهر : (ج١٦: ١٣) خلافا لما حكاه عن ابن الجنيد ـ الجزية الماخوذة من أهل الكتاب كل عام حال السلم والذمام وبسط يد الاسلام وسلطانه في بلد الاسلام ، فانها ليست مصداق (غنيمة الحرب) لفرض اخذها حال السلم وعقد الذمة .

ج- اموال الصلح وهي التي تجعل للمسلمين عوض مصالحتهم مع محاربيهم الكفار والمغلوبين في الحرب اذا اتفق الطرفان على حقن الدماء وايقاف القتال قبال دفع الكفار قدراً من المال .

والوجه في تخميس هذه الاموال من باب (الغنيمة) هو مصداقيتها لعنوان (غنيمة الحرب) عرفاً متشرعياً غير قابل للتأمل او الشك فان إنطباق العنوان تام بلحاظ وجود حرب بالفعل او مقدماتها وحصول المقاتلة ولو جزئياً ، ولا يضر عدم ادائها الى الاغتنام عقيب الغلبة العسكرية لعدم انحصار صدق العنوان به، بل يصدق العنوان وينطبق متشرعياً باللحاظ المذكور فتعمها اطلاقات ادلة التخميس

والتقسيم بين المقاتلين وعمدتها معتبرة ابن سنان[١] سائلا منه (عليه السلام) عن الغنيمة فاجاب : [يخرج منه الخمس ويقسم ما بقي بين من قاتل عليه وولي ذلك] . وهل من (غنيمة الحرب): ـ

د- الاموال المأخوذة من الكفار عندما يغار الجيش المسلم عليهم وينهب اموالهم ؟ فيه خلاف وكلام .

ويخرج عنه : أموال الكفار المعاشرين للمسلمين في بلدان الاسلام والمسالمين لهم وهم في ديار المسلمين سواء عقدوا الذمة والامان مع ولي المسلمين أم لم يعقدوا ، فلا يجوز استباحتها ولاتحل الاغارة عليهم ونهب اموالهم وهم في أمان أو في حكمه ، فان الملتزم منهم بشرائط الذمة هو في أمان شرعا وبذمة الاسلام ، والذي لم يعقد معه ولي المسلمين وكان مسالما فقد صرح الشهيد في الدروس ـ على ما حكي ـ بأن ذوي الشوكة من المسلمين اذا رضوا عن الكفار الساكنين في بلاد الاسلام فهم في حكم الامان وإن لم يعقدوا معهم عقد الذمام ، والوجه فيه : عدم الدليل على حلية أموالهم إذ الاجماع الارتكازي وبعض النصوص[٢] الدالة على كون مال الكافر الحربي فيئاً للمسلمين ـ لو تحققت دليلا شرعيا فهي مجملة يؤخذ منها بالقدر المتيقن وهوفي غير المسالمين الساكنين بامان مع المسلمين في بلدانهم .

فاذا أغار الجيش المسلم واندفعت خيولهم نحو ديار الكفر وهجموا على بلدانهم ــ وهم غير ملتزمين بشرائط الذمة أو عقد هدنة أو تصالح مع المسلمين ــ ونهبوا امتعتهم واثاثهم واموالهم واسلحتهم ـ بعد قتال او من دونه لهروبهم مع عدم أخذهم لأموالهم ـ فهل يخمس المال (خمس الغنيمة) ثم يقسم الاربعة اخماس على افراد الجيش ؟ .

اختار جمع تخميسه (خمس الفائدة)، واختار جمع اخر تخميسه (خمس الغنيمة) وهو أحوط، وذلك لصدق (غنيمة الحرب)

---

(١)الوسائل ج٦ : ب٢ من ابواب الانفال : ح٣ .

(٢)الوسائل ج١١ ب٥ من ابواب جهاد العدو : ح٢ .

عرفاً متشرعياً على الاموال المغنومة من الكفار الذين أغار عليهم المسلمون وحصلت بينهم المقاتلة ، وأما اذا نهب المغيرون اموالهم من دون مقاتلة وهزيمة لهربهم بمجرد احساسهم بخطر دهم المسلمين لهم فصدق (غنيمة الحرب) على الاموال المأخوذة مشكل لكن لاحتمال الصدق يحتاط وجوباً بمعاملتها كذلك من حيث التخميس فوراً من دون استثناء مؤنة السنة لنفسه وعياله ، لاسيما مع سبق مقدمات الحرب والهجوم او كانت الاغارة عليهم ونهب اموالهم وسيلة لحماية الاسلام من مكايدهم ودفع خطر الكفر عن بلدانهم واشخاصهم ، وهل من (غنيمة الحرب) : ـ

هـ- الأموال المأخوذة من الكفار الحربيين بطريق (السرقة) أو ما يؤخذ بالخداع و(الغيلة) أو بطريق (الدعوى الباطلة) على الكفار المؤدية الى اخذ مالهم ، أوبطريق (الربا) ، والجامع هو اخذ مالهم بطريق غير مشروع ومن دون حرب .

الظاهر كونها من الفوائد المكتسبة التي يرخص تأجيل تخميسها الى راس السنة ويستثنى منها مؤنة السنة له ولعياله ، وليس من (غنيمة الحرب) لأنها تنطبق على الاموال المأخوذة من الكفار بطريق الحرب والقتال او بعد تحقق مقدماتها بحيث تكاد تندلع الحرب وتبدو علائمها وتخمد لعارض صلح او نحوه بحيث يصدق (غنيمة الحرب) بين المتشرعة ، ولا ينطبق العنوان على المال المأخوذ بالسرقة والخديعة والدعوى الباطلة فانها مصاديق عرفية للفوائد، ويمكن توكيده بصحيحة ابن مهزيار عن الامام الجواد(عليه السلام) حيث يمثل الإمام (عليه السلام) للفوائد بقوله : [ومثل عدو يصطلم] أي يستأصل [فيؤخذ ماله][٤٨] فان ظاهره السيطرة على مال العدو الديني الذي يهلك، دون العدو الشخصي فانه لايحل أخذ ماله لأجل العداوة ، والعمدة صدق (الفائدة) دون (الغنيمة) صدقاً عرفياً متشرعياً قطعياً.

قد يقال : ان المستفاد من الروايات **(٤٩)** البيانية الناطقة بان [الخمس على خمسة اشياء : الكنوز والمعادن والغوص والغنيمة .....] هو تعلق الخمس بمطلق (الغنيمة) قبال العناوين الأخرى ، والغنيمة تصدق على كل مال مستنقذ من الكافر الحربي سواء غنم منه بقتال وقهر وغلبة أم من دونه كالمسروق والمأخوذ غيلة ونحوهما ، ولايضر بالاطلاق بعض روايات[٥٠] الغنيمة الواردة في خصوص ما حصل بالمقاتلة والذي يقسم خمساً لأربابه وأربعة أخماس للمقاتلين ، وذلك لأنها مثبتة ليست نافية حتى تصلح لتقييد الإطلاق المثبت كما لا يخفى.

لكنه مرفوض : ـ أولاً ــ ان هذه الروايات بصدد بيان اصل تعلق الخمس بهذه العناوين الخمسة، ولا يحرز انعقاد اطلاقها بلحاظ كل عنوان عنوان . وثانيا ــ على فرض إنعقاد إطلاقها من هذه الجهة المشكوكة فان اطلاقها منصرف قطعيا الى (غنيمة الحرب) وليس باقياً ليصدق العنوان على كل ما يغنم ويستنقذ من أموال الكفار ، وللإنصراف قرينة واضحة هي قرينة مناسبة الحكم والموضوع والتي تشهد بأن المراد من اطلاق العنوان في هذه الروايات هو (غنيمة الحرب) والتي لا تصدق إلا مع اندلاع الحرب خارجاً أو مع الشروع فيها وإخمادها بصلح ونحوه ، فلا اطلاق حتى تصلح الروايات لتقييده أو لاتصلح . وهذا العنوان الظاهر من الاخبار لاينطبق على المأخوذ من الكافر بسرقة أو دعوى باطلة او بخداع حتى يلحقها حكمها، والصحيح إندراجه تحت (الفوائد المكتسبة) وهو غنيمة بالمعنى العام ـ هذا بلحاظ وضع الخمس ونوع تعلقه .

والاشكال كله هنا في الحكم التكليفي فهل تحل السرقة من أموالهم او الأخذ منه غيلة أو بدعوى باطلة او بمراباة مع الكافر اللاملتزم بشرائط الذمة ،

---

(٤٨)الوسائل ج٦ : ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٥ .

(٤٩) الوسائل :ج٦ :ب٢ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح٢ +٩+٤+١١+ب٣ منه ح ٦+٧.

(٥٠) وهي كثيرة مبثوثة في روايات الخمس والجهاد في (الوسائل) كمعتبرة ابن سنان ج٦ ب٢ من أبواب الانفال ح٣ .

ويقع الكلام في مرحلتين من البحث : ـ

المرحلة الاولى : ـ في جواز السرقة او الغيلة او الدعوى الباطلة على الكافر الحربي تكليفاً.

قد ينطبق عنوان (الخيانة) و(نقض العهد) على أخذ المال بالسرقة او الغيلة او الدعوى الباطلة ، ولا اشكال في حرمة الاخذ تكليفا ولزوم الرد وضعا ، وتتحقق الخيانة في موارد متعارفة في عصورنا ـ في البلدان الغربية وغيرها ـ عندما تتحقق التزامات عقدية صريحة في الأمن والأمان أو بنحو اللزوم الواضح من ناحية المسلم الداخل في ديار الكفر بشرط الالتزام الذاتي بالقوانين السائدة والحفاظ على الامن والاستقرار حيث تؤخذ منه في وثيقة الدخول ويعطى رخصة الدخول والامان على نفسه وماله بشرط ان يحترم بلادهم وقوانينهم ولا يخل بأمنها وأمن افرادها ـــ في انفسهم واعراضهم واموالهم ـ .

وهكذا تتحقق الخيانة في موارد الامان النوعي العمومي بفعل توقيع دولتين ـ مسلمة وكافرة ـ معاهدة صلح أو أمان أو نحوه بحث تسري الى افرادهم ومواطنيهم فتكون السرقة أو الغيلة من المسلم للكافر خيانة ونقضاً للعهد وخلفاً للعقد الشخصي أو النوعي وهو حرام بنص القران ـ أعني الايات التي تذم وتمنع نقض العهد والميثاق بعد توكيده - وفي بعض [1] الروايات : جعل (الخيانة) من الكبائر وهي مؤيد لادليل ، والعمدة النص القراني [2] الذام لنقض عهد الله بعد توثيقه والموجب للوفاء بالعقد والعهد مع النصوص الآتية المحرمة للغلول .

قال في الشرائع والجواهر : (ج٢١ :١٠٧) : (ولو دخل المسلم دار الحرب مستأمناً فسرق وجب إعادته أي المسروق كما صرح به الفاضل وغيره، سواء كان صاحبه في دار الاسلام أو دار الحرب قيل : لظهور امان المستأمن في عدم خيانته لهم وإن لم يكن مصرحاً به ، ولكن لا يخلو من نظر إن لم يكن اجماعا، فان الامان لايقتضي ازيد من مأمونية المستأمن لا العكس ، ولعل الاولى الاستدلال بالنهي عن الغلول والغدر لهم) ولعله يشير إلى ما ورد

---

(١)الوسائل ج١١ ب ٤٦ من ابوا ب جهاد النفس ح٣٣+ح٣٦ .

(٢)البقرة : ٢٧ + الانفال :٥٦+الرعد :٢٠+٢٥ +المائدة : ١+الاسراء : ٣٤ .

في المعتبرة[١] التي تذكر بعض الكبائر: [والغلول لأن الله عزّوجل يقول : [**وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**] آل عمران:١٦١ ، أو يشير الى ما ورد في المعتبرتين[٢] الواردتين في وصايا رسول الله (*) للسرية المبعوثة في الجهاد ومنها التوصية بأن : [لاتغلوا ولا تغدروا] وهذا أقرب للارادة لانه يتضمن النهي عن الغلول والغدر بالكافرين التي تبعث السرية لحربهم لو لم يقبلوا بالاسلام دينا ، ويمكن الاستدلال بكليهما، والغلول هي الخيانة المالية في الخفاء ،وقد فسره بعض اللغويين والفقهاء بالخيانة والسرقة من مغانم الحرب ، وفي الحديث الصحيح[٣] يحكي الامام الباقر(عليه السلام)أن عليا(عليه السلام)كان قاعداً في مجلسه في مسجد الكوفة ومرّ مسلم معه درع طلحة فقال علي (عليه السلام) : هذه درع طلحة أخذت غلولاً يوم البصرة ـ وهذا إستعمال اللفظة في السرقة من المغنم ولايصلح الاستعمال مخصصا لمعنى اللفظة الظاهر في مطلق(الخيانة المالية)، وهذا مصداق واضح قد استعمل اللفظ فيه من دون دلالة على إنحصار معنى اللفظة فيه ، وفي كتاب العين (ج٤ :٣٤٨) (الغلول : خيانة الفيء)، ولايبعد كون التخصيص من كثرة استعمال اللفظة في المصداق الخاص كما يساعد عليه ملاحظة معاني المشتقات من هذه اللفظة في (العين) فراجع ، وكيف كان فالنهي عن الغلول يعني نهياً عن الخيانة المالية مطلقا أو نهياً عن الخيانة والسرقة من مغانم الحرب وفيء المسلمين ، وظاهر الروايتين المعتبرتين الواردة في وصايا الرسول (صلى الله عليه وآله) عند بعث السرية للغزو الجهادي والدعوة للاسلام هو النهي عن مطلق الخيانة المالية والغدر بالكفار قبل محاربتهم ومقاتلتهم او بعدها وحصول الاغتنام فانه يمكن أن تتحقق الخيانة والغلول المنهي عنه من دون اختصاص الحكم بالسرقة من غنيمةالحرب بعد الاغتنام وانتهاء الحرب وحصول الغنم وائتمانهم عليه ، فاذا سرقوا من الغنيمة فقد اغلوا وخانوا. والحاصل تعاضد نصوص القران والسنة على تحريم السرقة والغيلة من اموال الكفار الحربيين

---

(١)الوسائل ج١١ ب ٤٦ من ابواب جهاد النفس ح٢ .

(٢)الوسائل ج١١ ب١٥ من ابواب جهاد العدو : ح٢+ح٣ .

(٣)الوسائل ج١٨ ب ٢٤ من ابواب كيفية الحكم :ح٦ .

بعد عقد الامان واتفاق الاستيمان الذي يكون به مال الكافر محترما لايحل هتكه وانتهاكه والسرقة منه ، ويظهر من الجواهر (ج٢١ : ٨١) التسليم بالحرمة والمفروغية منها فراجع .

واذا لم يكن ثمة عهد امان وعقد استيمان ولم تصدق (الخيانة) فهل تحل السرقة من اموالهم او الخديعة لهم او الدعوى الباطلة المؤدية الى كسب مال الكافر من غير استحقاق له شرعا بعقد ونحوه ؟

قد يقال : نعم تحل السرقة والخديعة والدعوى الباطلة وكل وسيلة يتوصل بها الى استنقاذ المال من الكافرالحربي ، للاجماع المدعى على حل ماله وكونه فيئاً للمسلمين مع وضوح عدم صدق الخيانة والغلول المحرمين لعدم الامان ، أو لما في الجواهر (ج٢١ : ٨١) من القطع بكون مال الحربي فيئا للمسلم وله التوصل اليه بكل طريق .

وفيه : أولاً إن هذا الاجماع مشكوك الحجية لعدم إحراز إنعقاده ـ كيف والفتاوى العديدة بحرمة الغلول والسرقة من أموال الكفار الحربيين وعلى الاطلاق فراجع (الجواهر : ج٢١ : ٨١) مع احتمال صاحب الجواهر الاجماع على حرمته مطلقا ، وثانياً ـ لعدم احراز تعبديته وكاشفيته عن موافقة المعصوم(عليه السلام)، والقطع حجة على القاطع وليس عندنا قطع ولا نجد منا شيء حصوله خصوصا في هذه الازمنة التي يتربص فيها الكافرون ودوائر الكفر والصليبية بالمسلمين ودينهم الحق ويترصدون لهم الأخطاء ويختلقون الاعذار لإفساد دينهم واعتقاداتهم بل محو وجودهم وكيانهم .

وقد يستدل على حل إستنقاذ أموالهم ببعض النصوص[1] الدالة على ان مال الحربي فيء للمسلمين وذراريهم سبي، حيث تدل على ان المشركين اذا لم يقبلوا الاسلام ولم يدفعوا الجزية فلا حرمة لأموالهم واولادهم وأن[مالهم فيء وذراريهم سبي] فيحل اخذ اموالهم بالسرقة او الغيلة او الخديعة او الدعوى الباطلة ماداموا مشركين لم يبذلوا الجزية .

ويرد عليه : اولاً : ــ ان هذه الرواية المفصلة واردة في موارد

---

(١) الوسائل ج١١ : ب٥ من ابواب جهاد العدو :ح٢ .

القهر والغلبة والسيف المشهور على المشركين فاذا لم يدخلوا في الاسلام ولم يعطوا الجزية فاموالهم في‌ء وذراريهم سبي ، فلا تدل على كون مال الحربي فيئا على الاطلاق وإن لم تكن سيف الاسلام مشهورة على المشركين والحربيين ولاتصلح دليلا على جواز التوصل لأموال الحربيين بالسرقة والغيلة والدعوى الباطلة وكل وسيلة يستنقذ بها في‌ء المسلمين لعدم إحراز كونه فيئاً حتى يستنفذ ولعدم اثبات الرواية له.

وثانيا ــ ان هذه الرواية ضعيفة السند لوقوع (القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري) في طريقها وهما ضعيفان عند جمع من علماء الرجال .

وهذا الاشكال مرفوض على مبانينا الرجالية فينحصر الاشكال بقصور دلالة الرواية مع اعتبار سندها ، وذلك لأن (القاسم) مقبول الرواية عندنا لرواية (ابن ابي عمير وصفوان) عنه في الكافي (ج١ ــ باب مولد امير المؤمنين) وفي التهذيب (ج٦ــ باب تفصيل أحكام النكاح)وقد التزما أن لايرسلا الا عن ثقة . و(المنقري) قد ضعفه الغضائري جدا على ما حكى العلامة في الخلاصة وتبعه المجلسي وغيره ، ووثقه النجاشي صريحا (ثقة له كتاب) من دون تردد ، والاقوى رجحان شهادة النجاشي لأخبريته على شهادة ابن الغضائري لتعاصرهما وتلمذهما على شيخ واحد ولو كان الضعف في رواية المنقري ــ لافي عقيدته ــ لظهر للنجاشي وبلغه ولم يوثقه باتاً من غير تردد ، فمن المحتمل صدور تضعيف ابن الغضائري من جهة اعتقاده الذي اشار اليه النجاشي (ليس بالمتحقق بنا) . والمتحصل اقربية قبول الرواية وصدورها ، ويؤيده : المضامين العالية التي تتوفر عليها الروايات التي يحدث بها المنقري ــ ومنها هذه الرواية ــ فان المضامين العالية والتفصيلات وموافقة الحديث أو بعض جملاته لعمومات الكتاب واهداف التشريع العليا قد توجب الاطمئنان بالصدور.

والمتحصل عدم وضوح دليل معتبر على حل مال الكافر الحربي او مشروعية استنقاذه بكل وسيلة يتوصل بها الى ماله ، نعم القدر المتيقن جوازه ويحمل عليه الاجماع المنقول هو كون مال الكافر الحربي فيئاً للمسلمين في أحد موردين :ـ

أ- ما اذا حصل التامر على الاسلام والمسلمين من كافر

بالخصوص او من فئة وجماعة سواء كانوا في داخل بلاد الاسلام ام في خارجه وتحقق اضرارهم بالاسلام أوبالمسلمين لصالح جهات الكفر والشرك والالحاد ، فانه يجوز اضرارهم ودفع مضرتهم بكل وسيلة تحمي الاسلام والمسلمين من شرهم ومؤامراتهم ويكون مالهم فيئا يجوز استنقاذه بكل وسيلة .

ب- ما اذا أغاروا على بلاد الاسلام وارواح المسلمين او حشدوا جيوشهم للاغارة والهجوم على اراضي المسلمين وديار الاسلام وظهرت بوادر قطعية لنواياهم السيئة او حصلت الاغارة والهجوم فعلا ــ فضلا عما لو خربوا البلاد أو أضروا العباد أو هتكوا الاعراض أو أتلفوا المنافع العامة والخدمات او الاملاك الخاصة بالمسلمين ، فانه يحل حربهم وهتك اموالهم ويشرع استنقاذها بكل وسيلة كما يشرع اهراق دماءهم و تخريب ديارهم دفعا لمضرتهم وإضعافاً لقوتهم .

هذان الموردان هما القدر المتيقن من الاجماع الارتكازي على ان مال الكافر اللاملتزم بشرائط الذمة والامان فيء للمسلمين ، وليس على حل اموالهم في غير الموردين دليل يعتد به او يعتمد عليه ولايحل مال الا من حيث احلّه الله، نعم لو تجاوز احد واخذ مال الكافر الحربي في غير الموردين فلا يحل له الا باذن المجتهد العدل وتخميس المال .

المرحلة الثانية : ــ جواز الربا من الكافر الحربي .

المعروف والمشهور بين الاصحاب هو جواز اخذ مال الكافر الحربي بطريق الربا المعاملي او القرض الربوي، وخالف جمع قليل من المحققين وافتوا بالحرمة ، وينبغي الالتفات الى الفرق الكبير بين أخذ مال الكافر بطريق الربا وبين أخذه بالطرق المثبتة في البحث السابق فانها أخذ من دون رضا الكافر أو من دون علمه، بينما اخذه منه بالربا اخذ برضاه فلا ياتي المحذور المانع من الاخذ في البحث السابق .

والذي منع من الربا بين المسلم وبين الكافر الحربي نظر الى اطلاق النصوص القرانية والحديثية المؤسسة لحكم شرعي عظيم هو احد معالم الاقتصاد الاسلامي العظيم ــ وهو تحريم الربا ــ فيحتاج

تخصيصه في مورد واخراجه منها وتحليله الى دليل قوي او خبر صحيح جلي يدل على الاستثناء والتخصيص ، وليس ثمة إلا خبر ضعيف لايصلح حجة على حكم شرعي مخصوص في امر عظيم هو معلم من معالم التشريع الاسلامي ، والخبر هو ما رواه المشايخ مسنداً ضعيفاً أو مرسلا عن رسول الله(*) قوله : [ليس بيننا وبين اهل حربنا ربا : نأخذ منهم الف الف درهم بدرهم ونأخذ منهم ولانعطيهم] [1] وهذا نفي لموضوع الربا يراد منه نفي حكمه ــ التحريم ــ فهو نفي للحكم بلسان نفي الموضوع ، لكن ضعف السند يمنع من الاعتماد عليه والاحتجاج به على الاستثناء من حكم اساسي في الشرع [**وحرم الربا**] ومن هنا يصح الاستغراب ويأتي الاشكال قوياً : كيف نرفع اليد عن تشريع عظيم مطلق واضح برواية ضعيفة واحدة ؟ وكيف يجترئ على مثله مع أنه لا إطمئنان بصحة الخبر ولا وثوق بصدوره ؟ ! .

وقد يستدل على الاستثناء بالاجماع المنقول في الجواهر وغيرها من كتب الفقه . وفي انعقاده اشكال من جهة انكار السيد المرتضى للحكم في فترة من عمره الاجتهادي وتشكيك المحققين الاردبيلي والسبزواري والخوئي(قدهم) أو منعهم ثبوته ، وعلى فرض انعقاده يشكل اكتشاف موافقة المعصوم(عليه السلام) عليه لقوة احتمال مدركيته ــ أعني استنادهم الى الخبر الضعيف ــ ، ولا يسعنا حنيئذ الاطمئنان بالفتيا المشهورة ومخالفة الاصل التشريعي العظيم الذي أسّسته النصوص القرانية والسنية الدالة على تحريم الربا عموما . وقد عرضنا تفصيل المقال في الجزء السادس في (بشرى الفقاهة) في مباحث الربا ، وإتضح أن الانكار او المنع او الاشكال في الخصوص والاستثناء ناشئ من الورع في الفتيا وليس ناشئا من اختلال الطريقة كما رمى به صاحب الجواهر (قده) بعض الاعاظم المنكرين ممن صعب عليه الركون الى خبر ضعيف مع وجود العموم القراني والسني بتحريم الربا على الاطلاق ووجودالخبر المخصوص المؤيد

---

(1))الوسائل ج١٢ : ب٧ من ابواب الربا ح٢ .

للعموم وهوخبر[١] زرارةالمتضمن لثبوت الربا وحرمته بين المسلم وبين المشرك .

نعم بعد الاجتراء والاخذ من الكافر الحربي بالربا برضاه لايجب الردّ عليه ظاهراً ـ لامن باب الالتزام بقاعدة الالزام كما افاد استاذنا المحقق(قده)[٢] هنا ، ولامن باب استنقاذ مال الحربي بالمعاملة الربوية[٣] لعدم الدليل على جواز كل معاملة فاسدة يستنقذ بها مال الكافر ـ بل لعدم الدليل على وجوب الرد بعد اخذ المال برضا الكافر بمعاملة ربوية يرتضيها ، وعليه فيجب على الآخذ دفع خمس الفائدة المكتسبة من الربا مع الكافر ويجوز له تاجيل الدفع الى سنة وصرف مؤنته منها ويخمس الباقي ، ويستحسن مراجعة بشرى الفقاهة (ج٦ : ٣٨٤ ـ ٣٩٢) للاطلاع على تفصيل هذه المباحث .

البحث الخامس : اموال البغاة والنصاب .

البغاة قوم بغوا على الامام العادل وخرجوا عن طاعته وشهروا سيوفهم بوجهه وضد حكومته ، فاذا قاتلهم بجيشه وغنموا أموالهم المنقولة وامتعتهم واسلحتهم التي حواها العسكر فهل هي غنيمة حرب تخمس وتقسم بين المقاتلة ؟. هذا هو محل البحث ، ويخرج عنه : ما اذا بغى بعض المسلمين على بعض ، كما

---

(١) الوسائل ج١٢ : ب٧ من ابواب الربا ح ٣.

(٢)مستند العروة ـ كتاب الخمس : ٢٥ .

(٣)كما أفاد في الجواهر : ج٢٣ : ٣٨٤ .

يخرج (الذراري والنساء) فانه لايجوز أن يسترقهم المؤمنون لاعتصامهم بالاسلام، ويخرج (مالم يحوه العسكر واراضيهم ومدنهم) فانها معتصمة باسلامهم ولا دليل على جواز اغتنامها .

وقد وقع الخلاف فقهيا في جواز اغتنام اموالهم المنقولة مما حواه العسكر وجمعه المقاتلة واستولوا عليه من اسلحة وحيوانات وأمتعة وألبسة ونحوها فيلزم تخميسه وتقسيمه بين المقاتلة ، أم لايجوز اغتنامه ؟على قولين عرضهما في جهاد الجواهر (ج٢١ : ٣٣٩) ، والاظهر عندنا هو جواز الاغتنام والتخميس والتقسيم.

والوجه فيه : انه وان تعارضت واختلفت نقول المؤرخين عن سيرة علي امير المؤمنين(عليه السلام) في حرب الجمل حيث نقل بعض كالطبري ان علياً جمع الغنائم وبعثها الى مسجد البصرة ونودي : (من كان له مال فليأت ويأخذه) ، ونقل بعض كالمسعودي انهم أخذوا الغنائم و قسمها أمير المؤمنين(عليه السلام). واختلفت كلمات فقهائنا : فالمحقق في جهاد الشرائع اجاز الاخذ لما حواه العسكر مما ينقل ويحول عملا بسيرة علي (عليه السلام) ، وصاحب [١] الجواهر (قده) شكك في السرية ـ إلا أنه يوجد لدينا مؤكدان على ثبوت السيرة وتحققها : ـ

الاول : ـ ما افاده ابن ابي الحديد[٢] ـ وهو من خبراء التأريخ وثقاة نقله ـ من انه (اتفق الرواة كلها على انه عليه السلام قبض ما وجد في عسكر الجمل من سلاح ودابة ومملوك ومتاع وعروض فقسمه بين أصحابه) .

الثاني : ـ ورد في صحيحة [٣] ابن الحجاج في الشهادات ما يدل على تحقق الاغتنام والتقسيم في حرب الجمل حيث دلّت على أن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان قاعداً في مسجد الكوفة فمّرفلان التميمي ومعه درع طلحة فقال علي(عليه السلام): [ان هذه درع طلحة اخذت غلولا يوم البصرة] فراجعها ، والظاهر كونها غنيمة مسروقة وليها امير المؤمنين فطالب بها وترافع عليها لصالح المقاتلين وإلا فأي ربط لأمير المؤمنين (عليه السلام) بها ؟ أي اذا لم تكن غنيمة حرب الجمل

---

(١)راجع الجواهر : ح٢١ : ٣٤٠.

(٢)شرح نهج البلاغة : ج١ : ٢٥٠ .

(٣)الوسائل : ج١٨ ب ١٤ من ابواب كيفية الحكم ح٦ .

وكانت تركة لورثة طلحة كان الأجدر به (عليه السلام) إستدعاءهم للمداعاة بها والترافع عليها عند القاضي الشرعي ، فتصديه(عليه السلام) للمطالبة بها من (التميمي) ورفعها الى القاضي (شريح) وتكفله لليمين مضافة الى شهادة الحسن(عليه السلام) بكونها درع طلحة اخذت غلولا ــ أي سرقت من غنيمة حرب الجمل ــ شواهد على تصديه لقسمة اموال البغاة في البصرة وتوزيعها على المقاتلة . ويعضد هذه الصحيحة الواضحة الدلالة : بعض الروايات [١] الضعيفة التي تصلح مؤيدة ، والعمدة هي الصحيحة المتقدمة مع اتفاق الرواة الذي حكاه ابن ابي الحديد ، وهما ظاهران في كون سيرة علي(عليه السلام) في حرب الجمل على اغتنام وتقسيم ما حواه العسكر بين المقاتلة ، وتكون الصحيحة مقيدة لإطلاقات احترام مال المسلم والمقتضية لعدم الجواز والحل .

نعم قد يجد الامام العادل بمقتضى ولايته الشريفة ويرى المصلحة الاسلامية العمومية في المن وعدم الغنم والتقسيم ويتعين قبوله ، وقد مَنّ رسول الله(صلى الله عليه وآله)على اهل مكة ومنّ علي(عليه السلام)على اهل البصرة على ماورد في بعض الروايات[٢] .

واما النصاب فهم الذين نصبوا العداء وأضمروا البغض لأهل بيت محمد(ص) ــ ولو لأحدهم ــ ، وهذا المعنى هو محل البحث هنا وهو المحكوم عليه في رواية[٣] معتبرة السندأنه شر من اليهود والنصارى والمجوس وقال (عليه السلام) [٤] فيها: [فان الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقا انجس من الكلب ، وان الناصب لنا اهل البيت لأنجس منه] ، فهل يحل اخذ ماله ويلزم تخميسه ام لا؟ .هذا معنى الناصب محل البحث وموضوع الحكم في الاخبار.

الا انه ورد في بعض الروايات تفسير الناصب بمن نصب العداوة والبغضاء لموالي آل محمد(صلى الله عليه وآله) وشيعتهم نظير رواية ابن سنان عن الصادق (عليه السلام): [ليس الناصب من نصب لنا اهل البيت لأنك لاتجد رجلا يقول : أنا أبغض محمد وال محمد] والظاهر أن هذا النص ــ لو

---

(١)راجع الجواهر :ج٢١ :٣٤٠ .

(٢)الوسائل ج١١ ب٢٥ من ابواب جهاد العدو .

(٣)الوسائل ج١ ب١١ من أبواب الماء المضاف ح٥.

(٤)الوسائل ج١ ب١١ من ابواب الماء المضاف .

صح صدوره ـ فهو في أخريات ايامه (عليه السلام)عندما ضعف الامويون أو انقرضت دولتهم وإلا فالذين كانوا يجاهرون بعداء علي والحسين(عليهما السلام) من الامويين وأتباعهم والمتأثرين بهم كثيرون يعلنون البغض والعداء جهاراً ، ثم قال : [ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم انكم تتولونا وانكم من شيعتنا][1] . هذا

والظاهر أن مبغض الشيعة وناصب العداء لموالي آل محمد(صلى الله عليه وآله) هو مخطيء واذا كان يشهد الشهادتين فهو مسلم محقون الدم والعرض والمال لايحل اخذ ماله الا بطريق البيع أو الشراء معه أونحوهما ، نعم اذا شهر سيفه في وجه مسلم جاز دفعه أو اذا شهره على امة مسلمة جاز بل وجب على القادرين دفعه ومنع خطره على الاسلام وعن المسلمين . والكلام في من نصب العداء والبغضاء لمحمد(صلى الله عليه وآله) او لعلي(عليه السلام) او احد ابناءهما ـ صلوات الله عليهم ـ ولم يشهر سيفه فهل يحل اخذ ماله اذا كان يشهد لله بالوحدانية ولمحمد(صلى الله عليه وآله) بالرسالة ؟ . والظاهر كون تفريع هذا الحكم مستحدثاً متاخراً الى زمن صاحب الحدائق رغم انه ورد في خبرين[2] صحيحين عن الصادق(عليه السلام) : [خذ مال الناصب حيثما وجدته وادفع الينا الخمس] مؤيداً بخبر اسحاق[3] : [مال الناصب وكل شئ يملكه حلال] فانه افاد صاحب الحدائق (قده) في مبحث (الهجاء والغيبة) ضمناً وافتى [4] بجواز أخذ ماله مستنداً الى هذه الروايات الثلاثة وغيرها ، لكنه فسّر الناصب بمعنى أخر ، فلا يكون في الحقيقة عاملاً بالخبرين في محل البحث ، ولا يظهر من الفقهاء عموماً العمل بهذه الاخبار الثلاثة ـ فيما هو محل البحث : الناصب لآل البيت المحمدي مع انتسابه للاسلام وشهادته بالوحدانية والرسالة ـ بل صاحب الحدائق (ج ١٢: ٣٦٩) بعد ذكره صراحة الاخبار في وجوب خمس مال الناصب قال : (إن أحداً من الاصحاب لم يتعرض لذكر هذا الحكم فيما أعلم) ونقل شيخنا الجد الاعلى(قده) في خمس (ذرايع

---

(١)الوسائل ج٦ ب٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٣ .

(٢) الوسائل٦ ب٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٦+ح٧ .

(٣)الوسائل ج١١ ب٢٦ من ابواب جهاد العدو : ح٢ .

(٤)الحدائق : ج١٨ : ١٥٥ .

الاحلام) عدم العثور على عامل بالخبرين الصحيحين وقاله (المحكي عن ابن ادريس وشارح المفاتيح دعوى الاجماع على عدم حِلّ دم الناصب وماله)[١] وحكي عن ابن ادريس قوله : (الناصب المعني في هذين الخبرين : اهل الحرب لأنهم ينصبون الحرب للمسلمين ، وإلا فلا يجوز أخذ مال مسلم ولاذمي على وجه من الوجوه).

نعم إشتهرت الفتيا بجواز اخذ مال الناصب ولزم تخميسه قبل التصرف فيه والانتفاع منه وسجلت في الرسائل العملية في القرن الرابع عشر الهجري خاصة ولم يكن تفريعه وتدوينه معروفاً متداولاً ، فيكون عدم التفريع والفتيا إعراضاً عن الخبرين الصحيحين وغيرهما رغم صحة السند ووضوح الدلالة وتوفرهما أمام أعين الفقهاء (رض) في كتب الحديث ، فلذا يشكل عندنا الحكم بجواز اخذ مال الناصب حيثما وجدلاسيما لو اقتضت المصلحة الاسلامية العظمى المعاشرة بالحسنى والمعروف كما في عصور الاسلام الاولى التي كان يكثر فيها المبغضون لعلي والحسين (عليهما السلام) بفعل الإعلام الأموي المضاد الذي أدى الى انتشار لعن علي وحرب الحسين وقتله ، بل قد جاءت الاوامر الكثيرة بمعاشرتهم بالحسنى فيشك في كون مفاد الخبرين ونحوهما مما عرضه في الحدائق مراداً جداً للشارع ، هذا كله لو تحقق نصب العداء والبغضاء لآل بيت محمد(ﷺ) وإلا فمع الشك والاشتباه وعدم احراز النصب فيحرم قتله أو أخذ ماله لما تسالم عليه الفقهاء تبعاً لأحاديثهم الدالة علـــــى ان من شهد الشهادتين عصم ماله وعرضه
ودمه .

---

(١)راجع منتهى المقاصد ـ الخمس : ٢٧٤ .

ولو إجترأ أحد وتسلط على مال ناصب لزمه احتياطا رفع خمس المال بمجموعه قبل استثناء مؤنة سنته لمعاشه أو مؤنة تحصيل المال ، وذلك لعدم احراز الاطلاق فيما دلّت عليه الصحيحتان [الخمس بعد المؤنة] [١] بحيث يشمل المال المغنوم من الناصب المحكوم بكفره في بعض روايات[٢] النكاح فتأتي اطلاقات ادلة وجوب التخميس ووضع الخمس على ما يغنمه الانسان من شيء.

البحث السادس : ـ شرط الغنيمة عدم ملكيتها لمحترم المال

المعروف والمشهور اشتراط أن لاتعود ملكية المال المغنوم لمسلم أو لمحترم المال ، والا اذا كان المغنوم في حرب الكافرين ملكا لمحترم المال ووقع ضمن المال المغتنم وجب رد المال على مالكه لمن يثبت شرعا كونه مالكا لبعض المغنوم او تمامه ويثبت كونه محترم المال سواء كان مسلماً أو كتابيا ملتزما بشرائط الذمة او كان معاهدا بينه وبين المسلم عهد امان وعقد استيمان وقد غصب الكفار المحاربون اموال المسلم او الذمي او المعاهد او كانت وديعة عندهم ثم حازها عسكر المجاهدين وغنموها منهم باعتقاد كونها اموال الكفار المحاربين ثم تبين ـ بدليل شرعي كالبينة ـ كونها ملك محترم المال .

نعم اذا احتوت (غنيمة الحرب) مع الكافرين على اموال المحاربين وأموال غيرهم من الكفار الذين لم يشتركوا في الحرب على المسلمين لبعض الجهات او المعاذير كان الجميع (غنيمة حرب) تخمس وتقسم بين المقاتلة مادام ملكيتها لم تعد لمحترم المال ، وذلك لصدق (غنيمة الحرب)عرفا متشرعيا قطعيا من دون مانع اذ لا يحترم مال الكافر الحربي وان لم يحارب بالفعل ، بينما مال المسلم او الذمي او المعاهد اذا صار ضمن اموال الكفار المحاربين كان صدق (غنيمة الحرب) عليه ممنوعاً جداً ، بل إن احترام اموالهم الثابت شرعا بالاسلام او الذمام او العهد مانع عن استحلالها واغتنامها كما لا يخفى ، كما أن المدلول الإلتزامي لعصمة مال

---

(١)الوسائل : ج٦ ب١٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح١ +ح٢ .

(٢)الوسائل ج١٤ ب ١٠ من ابواب ما يحرم بالكفر ح١٥ .

المسلم بالشهادتين وعدم حل مال المسلم الا بطيبة نفسه والمدلول الالتزامي لاحترام مال الذمي بعقد الذمام مع ولي الامر أو لإحترام مال المعاهد بالعهد وعقد الامان مع المسلمين هو وجوب الردّ عليهم بعد اثبات عود الملك الى المسلم او الذمي او المعاهد .

وقد استدل استاذنا [١] المحقق (قده) على وجوب الرد بصحيح هشام بن سالم عن ابي عبد الله(عليه السلام) قال : ساله رجل عن الترك يغزون على المسلمين فيأخذون أولادهم فيسرقون منهم أيردّ عليهم ؟ . قال: [نعم والمسلم أخو المسلم، والمسلم أحق بماله أينما وجده][٢] قال [ودلالتها ظاهرة بل صريحة في المطلوب] وهو أعرف بوجه الصراحة ، ولعله لاظهور لها فانه يمكن أن يشكل على الاستدلال بالرواية بعدم ارتباط صدر الرواية ـ مورد السؤال ـ مع جواب الامام بحسب هذا الفهم والقراءة (بماله) بكسر اللام فان أولاد المسلمين المسروقين أحرار لايملكون ، فهم ليسوا بمال المسلم حتى يكون أحقّ بماله ، فيختص الاستدلال بكلمة ((نعم)) أي يرد أولادهم عليهم فتكون ظاهرة ويغض الطرف عن بقية جواب الامام(عليه السلام)حتى لا يخدش الاستظهار .

نعم يمكن قراءة الرواية بنحو اسم الموصول (بماله : بالذي له اينما وجده)وينطبق (الذي له) على أولاده حينما يجدهم المسلم كما ينطبق على أموال المسلم حينما يجدها في ايدي الكافرين مسروقة منه ، فتصلح دليلا ومع تردد الرواية بين هذا الاحتمال والقراءة وبين تلكم القراءة لايحرز كونها دليلاً واضحاً ، والعمدة دليل الاحترام والعصمة فانه دليل واضح على وجوب الرد.

---

(١)مستند العروة الوثقى ـ كتاب الخمس ـ ٣٠ .

(٢)الوسائل ج١١ : ب٣٥ من ابواب جهاد العدو :ح٣ .

البحث السابع : تخميس السلب .

السلب بفتح اللام وهو المال المأخوذ في الحرب بعد قتل المسلم عدوه وقرنه في القتال فيسلبه منه ، ويندرج فيه ثيابه وسلاحه ودابته ونحو مما يكون مع العدو المقاتل ويسلبه المسلم المتغلب عليه والقاتل له ، ولايندرج فيه ما لايكون مع القتيل كدابته الحاملة لأمتعته المنفصلة عنه وامواله وسلاحه الذي ليس معه ، وفيه بحثان :ـ

أ- هل السلب في نفسه يختص بالمقاتل السالب ام يعم ويكون غنيمة حرب للمقاتلين بعد تخميسه ؟

المشهور بين فقهاء السنة كون سلب القتيل والاسير للسالب ولعله إستناد لما رووه عنه(ﷺ) : [من قتل قتيلا فله سلبه وسلاحه][1] ، والمعروف والمشهور بين فقهائنا أن السلب للمقاتلين ولايكون للسالب إلا أن يشترطه الامام للقاتل ولو للتشجيع على القتل أو ينفله الامام للقاتل عقيب السلب قبال عمل يعمله لصالح الجيش المسلم كما لو تمكن من قتل قائد او شجاع من الاعداء المحاربين تقديراً لصنيعه ، ويصح جعل الامام ونفله بمقتضى ولايته وهوحكم ثانوي بالولاية ، ويكون السلب من دونهما لعموم المقاتلة حكما أولياً في الجعل الشرعي مستفاداً من اطلاقات النصوص الدالة على ان غنيمة الحرب تخمس ويقسم الباقي بين المقاتلة من دون دليل ـ واضح الدلالة على الخلاف وتخصيصها بغير السلب .

ب- وفي صورة كون السلب للسالب بمقتضى شرط ولي الأمر وجعله أو بمقتضى نفله لمصلحة اسلامية يكون فائدة للغانم السالب يخمسها كسائر فوائده بعد استثناء مؤنة سنته ، ولايجب تخميسها فوراً من باب (الغنيمة) لعدم وضوح كون (السلب) مصداق (غنيمة الحرب) التي تقسم خمساً لأربابه و أربعة اخماس للمقاتلة ، بل هوكله للسالب ولايلزم بتقسيمه .

وأما السلب الذي لايكون مشروطا للسالب ولا منفولاً له فيكون خمساً لأربابه والبقية للمقاتلة ، والخمس مصداق خمس غنيمة الحرب .

---

(١)السنن الكبرى للبيهقي ج٦ :٣٠٧+سيرة ابن هشام :ج٤:غزوة حنين .

هذا تمام ما اردنا بيانه بلحاظ المورد الاول الذي يجب فيه الخمس .

(المورد الثاني): المعدن .

قد استفاضت النصوص المعصومية في ايجاب الخمس في الركاز والمعدن ونقلت الروايات في كتب الحديث طراً : فقد اشتهر حكاية الرواية النبوية [في الركاز الخمس] في عموم الصحاح وجوامع حديث أهل السنة وكان دليلاً وحجة عليهم في وجوب خمس المعدن المستخرج في الأرض من برها أو من بحرها، وصح الحديث عن الصادق(عليه السلام) : [كلما كان ركازاً ففيه الخمس] [1] وقد إختلف الجمهور في معنى الركاز وحكى ابن الاثير اختلافهم في نهايته(ج٢ : ٢٥٨ :مادة ركز) قال: (الركاز عند اهل الحجاز : كنوز الجاهلية المدفونة في الارض ، وعند اهل العراق : المعادن ، والقولان تحتملهما اللغة لأن كلا منهما مركوز في الارض أي ثابت). ولعله لوضوح عموم معنى الركاز حكي ذهاب الشافعي الى عموم الركاز للمعادن والكنوز ، وهو الصحيح لأن الظاهر من لفظ الركاز هو ما ركز وثبت في الارض ، وهذا المعنى ينطبق على المعادن والكنوز المدفونة في باطن الارض ، وقد افتى جمع من فقهاء السنة بثبوت الخمس في المعدن واتفقت فتاوى فقهاء الامامية واجمعت عليه من دون خلاف او شك لإستفاضة نصوص [2] ائمة اهل البيت (عليهم السلام) باثبات خمس المعادن والركازمضافا الى كون المعدن المستخرج مصداق (ماغنم الانسان) واستفاد وفاز به وظفربه وناله) فيندرج تحت عموم الموضوع [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ**] الموجود في النص القرآني التشريعي العظيم المثبت لوجوب الخمس ،فيتعاضد الكتاب والسنة القطعية في إثبات الحكم، ولا اشكال بل ولاخلاف،،وهنا بحوث متعددة.

البحث الأول: تحقيق الموضوع وتحديده.

---

(١) الوسائل ج٦ : ب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس : ح٣.

(٢) الوسائل ج٦ ب٣ من ابواب مايجب في الخمس .

قد تحقق أن موضوع الخمس هو المعدن أو المعادن ، وهو معنى خاص أضيق من دائرة معنى(الركاز)و(الغنم)، ولابد من تحقيق معنى (المعدن)وقد اختلفت كلمات الفقهاء واللغويين في تعريفه وبيان معناه حيث يظهر من مجموعة كتب اللغة أن المعدن اسم المكان والمحل(منبت الجوهر)ومستقره من الأرض التي يخلق المعدن فيها ويرتكز داخلها ،لكنه ليس هو الموضوع قطعاً للعلم والتسالم بين الفقهاء على انه اسم للحال ــ الجوهر الثمين الحال في الأرض - دون المحل والموضع الذي نبت فيه وخلق داخله ،يؤكده :تمثيل روايات (خمس المعدن) بالذهب والصفر والفضة والحديد والرصاص والكبريت والنفط مما يؤكد كون موضوع الخمس هو الجوهر الحال في المحل، هذا .

وقد اختلفت كلمات الفقهاء(رض) في تفسير (المعدن) وتعريفه، والظاهر أنه (الجوهر الثمين المستخرج من الأرض وله خصوصية نافعة ويطلق عليه المعدن عرفا خاصاً) والمدار على صدق العنوان في العرف الخاص أعني أهل الخبرة بالمعادن وتمييزها وهم المرجع عند الاشتباه، وتوضيحه:

إن ما يتكون في باطن الأرض سواء اليابسة وما علاها الماء- ويخلق فيها بطبعه ويستخرج منها مما يكون مالاً ثميناً وجوهرا قيما ذا خصوصيات يعظم الانتفاع بها ويبذل العقلاء الأموال بأزاء حصولهم عليها من واجدها هو المعدن، أعم من الفلزات المنطبعة - أي القابلة للطرق والإذابة- بذاتها وإنفرادها كالنحاس والحديد والرصاص أو مع غيرها كالزئبق، وأعم من المعادن اللامنطبعة كالأحجار الكريمة والكحل ومن المعادن المائعة كالنفط والكبريت والقير ونحوها مما يصدق عليها عنوان(المعدن) في العرف الخاص-الخبراء المميزين للمعادن – من دون موجب لتخصيصها بالذهب والفضة أو بالمعادن المنطبعة كما يحكى عن بعض فقهاء الجمهور مادام يطلق (المعدن) على غيرها في ألسن العرف العام والعرف الخاص المميز الخبير بالمعدن من دون تردد أو إشكال في صدق النفط مثلاً وإطلاق (المعدن) على المعادن اللامنطبعة والمائعة عموماً وقد صرحت بعض

النصوص[١] المعصومية بغير الذهب والفضة وورد في رواية صحيحة[٢] سؤال عن الكبريت والنفط يخرج من الأرض ،وقد أجاب(عليه السلام) : [هذا وأشباهه فيه الخمس] والظاهر منه ثبوت الخمس بعنوان المعدنية ، والنفط والكبريت من المعادن المائعة وفيهما الخمس، وبهذا يندفع احتمال اختصاص ثبوت الخمس بالذهب والفضة أو خصوص المعدن المنطبع فانه تخصيص من غير مخصص مفهومي أو دليل شرعي على إختصاص الحكم،بل الدليل على عموم الحكم موجود وهو عديد الروايات التي أطلقت ثبوت الخمس في المعدن والركاز وعموم الغنم في النص والأصل التشريعي.

وهل يعتبر في صدق (المعدن) الواجب تخميسه أو في مفهومه(خروجه عن صدق الأرض عليه)؟ يحكى عن خمس التذكرة اعتباره لقوله: (المعادن كلما خرج من الأرض مما يخلق فيها من غيرها مما له قيمة) ونظير العبارة في (المغني) لابن قدامة على ماحكي ، فاعتبرا في مفهوم المعدن كونه من غير الأرض أي يغايرها ويباينها في الحقيقة بحيث لا يصدق عليه إسم الأرض فيخرج ـــ على هذا التقييد ـــ الأحجار الكريمة التي يصدق عليها إسم الأرض وهي أحجار مخلوقة في قطعة أرض بعد تأثرها بالعوارض الطبيعية من مطر وحرارة وطرّو التحولات الكيميائية عليها حتى صارت لها صفة وخصوصية نافعة يبذل العقلاء بإزاءها المال الوفير ويتنافسون على تحصيلها واقتناءها.

إلا أن القول باشتراط تغاير المعدن مع الأرض تخصيص وتضيق في المفهوم والمعنى من دون مخصص ولا يساعده الفهم الخبروي العرفي الخاص، كما لا دليل واضح من بيانات الشرع الأقدس على تقييد مطلقات (خمس المعدن)، وعلى فرضه يكفينا الصحيح [كل ماكان ركازاً ففيه الخمس][٣].

وهل يعتبر في حقيقة(المعدن) كون أصله من الأرض؟ يظهر من الشهيد الثاني في خمس الروضة والمسالك اعتباره حيث قال

---

(١)الوسائل ج٦ب٣من أبواب ما يجب فيه الخمس ح١+ح٢+ح٤.

(٢) الوسائل ج٦ب٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح٤

(٣)الوسائل ج٦ب٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح٣

فيهما:(المعدن بكسر الدال: ما إستخرج من الأرض مما كانت أصله ثم إشتمل على خصوصية يعظم الانتفاع بها) ووافقه بعض الفقهاء ، وظاهر عبارته كون المعدن ناشئاً من أجزاء الأرض بعد أن تتبدل وتتحول بفعل ضغط الأرض وحرارتها وأبخرتها والعوارض الكيميائية الطارئة عليها ،وعليه لو أحرز تكون المعدن من غير الأرض أو عدم تخلقه من أجزاء الأرض لم يجب فيه (خمس المعدن)،واذا صح ما يقال علمياً بأن النفط متكون من حيوانات ميتة والفحم الحجري من أشجار طمرتها الأرض ثم طرأت عليها الضغوط الحرارية والتحولات الكيميائية فصارت نفطاً وفحماً حجر ياً لم يجب فيهما الخمس مع انه لا إشكال عند أحد في صدق(المعدن) على هذين الأمرين الذين لم يكن أصل نشوئهما من الأرض على ما يقال. وهذا الاحتمال مرفوض:

أولاً: لوضوح صدق (المعدن) في العرف الخاص وعند الخبراء المميزين للمعادن من دون توقف علَى إنخلاقه في أصل تكونه من أجزاء الأرض،فيكون التقييد تضييقاً في دائرة المفهوم من غير شاهد لغوي أوخبروي واضح.

وثانياً:. لظهور الصحيحة الناطقة بكون النفط من المعدن الواجب تخميسه- على ماتقدم- ولصريح دليل (المعدن يجب تخميسه) بحسب إطلاقه، ودليل[كل ماكان ركازاً ففيه الخمس] وآية[ما غنمتم] بعمومها اللفظي الواضح ،مع أنه لابيان شرعي على أخذ قيد (كون المعدن ناشئا من الأرض) في الروايات الشرعية.

والمتحصل كون المعدن جوهراً ثميناً متمولاً يخلق في الأرض ويستخرج منها وتكون له خصوصية نافعة ويطلق عليه (المعدن) في العرف الخاص من دون تردد في إطلاق الاسم أوفي صدقه عندهم .

وبهذا القيد الأخير يخرج (الملح) الذي ذكر في كثير من الكلمات في عداد المعادن ، لكنه لا يعد عند أهل الخبرة منها ويكفينا الشك في الصدق العرفي وعدم إحرازه،نعم ذكر أستاذنا [1] المحقق(قده)أن الملح مصداق شرعي للمعدن- وكأنه (قده) يعترف ضمناً عدم كونه مصداقاً عرفياً للمعدن- فبنى على معدنيته بالتعبد

---

(1) مستند العروة الوثقى- كتاب الخمس-ص٣٧.

الشرعي الوارد في خبر صحيح[١] سأل فيه عن الملاحة- وهي أرض سبخة مالحة يجتمع فيها الماء فيصير ملحاً- وأجابه (عليه السلام) [هذا المعدن فيه الخمس].

وفيه :إن هذه الرواية الصحيحة قدروا ها الشيخ الطوسي في تهذيبه (ج٤:ح٣٤٩) بهذا النص، ولم يثبت كونه الصادر من الإمام الباقر (عليه السلام) لأن الشيخ الصدوق قد رواها في الفقيه(ج٢:ص٢١) بنص: [مثل المعدن، فيه الخمس] وهو صريح في عدم معدنية الملح وأنه مثل المعدن في الحكم ،ومن المظنون أضبطية نص الفقيه وأقر بيته إلى الصادر عن المعصوم (عليه السلام) ولا أقل من عدم إحراز الصدور على طبق نص التهذيب فيتردد الصادر بين هذا وبين ذاك ، وعليه فالأظهر عدم كون الملح المستخرج من ظاهر الأرض معدناً بل هو كالكماة التي تستخرج من باطن الأرض ،يخمس كفائدة مكتسبة تلاحظ فيها مؤنة المعاش.

كما يخرج (الجص والنورة وطين الغسل وحجر الرحى والمغرة- طين أحمر يصبغ به) للشك في صدق المعدن عليها في العرف الخاص لو لم يحرز عدمه، وليس خروجها لأجل كونها من أجزاء الأرض حقيقة لما تقدم من عدم اعتبار كون المعدن مغايراً لحقيقة الأرض، نعم نحتاط استحباباً بتخميسها فوراً لاحتمال معدنيتها والأقوى تخميسها من باب الفائدة المكتسبة التي يرخص فيها استثناء المؤنة منها. والمتحصل ثبوت الخمس فيما يصدق عليه (المعدن) في العرف الخاص ،فإذا أخرجه وجب تخميسه فوراً من دون فرق بين إخراجه من أرض مباحة أو من أرض مملوكة للمخرج، لإ طلاق الروايات الصحيحة الدالة على ثبوت الخمس في المعدن ، وما يخرجه الصبي والمجنون والكافر يتوقف القول بتعلق الخمس ووضعه على ما أخرجوه من المعدن ويناط بالتزام كون الصبي والمجنون والكافر مكلفاً بأحكام الشرع الشريف- تكليفاً ووضعاً- وفي النفس إشكال عظيم نعرضه تفصيلاً في موضعه المتعارف.

---

(١) الوسائل ج٦:ب٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح٤.

البحث الثاني :اشتراط النصاب.

وقع الخلاف في اعتبار بلوغ المعدن المستخرج نصاباً شرعياً محدداً على أقوال ثلاثة:-

الأول:- عدم اشتراط النصاب فيجب تخميس المعدن المستخرج من الأرض أو البحر على الاطلاق وبأي قدر أخرج - قليلا أم كثيراً، وهذا منسوب إلى أكثر الفقهاء المتقدمين ونقل عليه الإجماع في خلاف الشيخ وسرائر الحلي.

الثاني:- إشتراط النصاب وتقديره ببلوغ قيمة المعدن ديناراً شرعياً، وهو منسوب الى الحلبي ولا يجب الخمس فيما كان قيمته دون الدينار.

الثالث:- اشتراط النصاب وتقديره ببلوغ قيمة المعدن عشرين ديناراً شرعياً فلا يجب الخمس فيما دون المقدار المذكور ،وهذا منسوب الى بعض المتقدمين ومشهور المتأخرين.

وقد إستدل للأول باطلاق ما دل على ثبوت الخمس في المعدن ،إلا أنه لايمكن الركون الى الاطلاق بعد ورود خبرين صحيحين ظاهرين في التقييد بالنصاب صالحين للتقييد والاشتراط بالنصاب .

وقد إستدل للثاني بصحيح البزنطي عن (محمد بن علي بن إبي عبد الله) سؤالاً عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد وعن معادن الذهب والفضة هل فيها زكاة؟ وجوابه[إذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس] [١] ،وقد رمي الخبر بضعف الطريق لجهالة (محمد بن علي) وهو مانع عن الاعتماد عليه- كما في المستمسك والمستند -، لكنه لايتم مانعاً عندنا حسب المبنى الرجالي المختار من قبول الرواية التي يقع فيها البزنطي راوياً عن مجهول لما عرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة.

واستدل للثالث بصحيح البزنطي الذي سأل فيه عما أخرج المعدن من قليل أو كثير هل فيه شيء؟ قال[ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة: عشرين ديناراً] [٢]، وليس في سندها

---

(١)الوسائل ج٦:ب٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح٥.

(٢)الوسائل ج٦:ب٤ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح١.

أو دلالتها إشكال أو غموض فانه ذكر فيها (المعدن المخرج)أعم من الذهب والفضة وغيرهما مما يصدق عليه (المعدن)عرفا ، بينما ذكر في الصحيحة السابقة (معادن الذهب والفضة)،كما أن ظاهرها السؤال عن الخمس فانه اذا التفت أحد إلى أن البزنطي ليس محض راوٍ مستفتٍ بل هو راوٍ فقيه جليل قد سال وهو يحتمل في نفسه ثبوت النصاب في خمس المعدن كما هو ثابت فيما يخرج بالغوص ومن الكنوز بل قد وصلتنا الروايات المعصومية المثبتة للنصاب فيهما عن طريقه - البزنطي- وقد أجابه(عليه السلام):[ليس فيه شيء] مما إفترضه الله من الحقوق المالية فيعم الزكاة والخمس[حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة] وهذا التعبير كاشف عن تعلق الحديث بغير الزكاة ولا يحتمل الا الخمس، فتكون الصحيحة دليلاً ظاهراً في اعتبار النصاب في خمس المعدن،وبها نقيد إطلاق مادل على ثبوت الخمس في المعدن .

ثم لو إقتصر على هذه الجملة لكفى بلوغ المعدن (مأتي درهم فضة) لكنه(عليه السلام) أضاف إليه قوله:[عشرين ديناراً] وهو موجب لكون ظاهر الصحيحة لزوم بلوغ قيمة المعدن المخرج عشرين ديناراً ذهبياً لان تعينيه(عليه السلام):[عشرين ديناراً]ظاهر في القيد الاحترازي دون التوضيحي ، فاذا بلغ قيمة (المعدن المخرج) دون العشرين ديناراً التي هي تعادل (٦٩،٦)غم من الذهب كأن بلغت قيمة مأتي درهم وهي القيمة المعادلة لعشرين ديناراً في زمن صدور الرواية- لم يجب (خمس المعدن) وكان (فائدة مكتسبة)لفقد القيد الدخيل في تحقق النصاب المنوط به (خمس المعدن)، هذا هو الفهم الصحيح للخبر والجدير بالقبول والفتيا على طبقه. لكن قد يشكل على الاستدلال لإثبات (عشرين ديناراً) بالصحيحة بأمرين:-

الأول:- إن صحيحة [عشرين ديناراً] قد أعرض عن العمل بها قد ماء الفقهاء وهم المقاربون لعصورهم (عليهم السلام) وهم أطلع على ما صدر عنهم من الأحكام والفتاوى وهي بمرأى منهم ومسمع وقد تركوا مفادها والتزموا بعدم النصاب مما يكشف قطعياً عن خلل فيها.

ويرده:انه لم يتحقق الاعراض والهجران التام والكاشف قطعياً عن الخلل ، لذهاب جمع من المتقدمين الى اشتراط النصاب " عشرين ديناراً " وهو الشيخ في المبسوط والنهاية وابن حمزة في

الوسيلة وقد يكون غيرهما، مضافاً إلى اشتهار العمل بها أو اتفاق المتأخرين عليها ـ على ما قيل - ، نعم أكثر المتقدمين لم يلتزموا بظاهرها- أعني اشتراط النصاب :عشرين ديناراً- لكنه لم يحصل التسالم بينهم على هجره حتى يكشف عن خلل فيه بلحاظ قربهم وإطلاعهم على خصوصيات الأحكام المشهورة في عصورهم ، بل إن رواية الشيخ الصحيحة في تهذيبه وفتياه على طبقها في المبسوط والنهاية وهما عمدة الكتب الفقهية لشيخ الطائفة مع فتيا ابن حمزة يمنع تحقق الاعراض الكاشف عن الخلل ويكشف عن كون فتياهم بعدم النصاب إجتهاداً لاتلقياً عن المعصومين أو إعتماداً على مأثوراتهم القطعية ،ومنه يتضح عدم إنعقادالإجماع على عدم النصاب ، لا أقل من عدم كشفه عن موافقة المعصوم (عليه السلام) مع ورود روايتين صحيحتين بإثبات النصاب وقدعمل بهما بعض الفقهاء المتقدمين .

الاشكال الثاني:- إن صحيحة البزنطي [عشرين ديناراً] معارضة بصحيحته مع الواسطة المجهولة [اذا بلغ قيمتة ديناراً] وعند تعارض الحجتين يسقطان عن الاعتبار ولا تصلح إحداهما للعمل على طبقها إلامع المرجح المعتبر شرعاً. وفي تقرير بحث أستاذنا المحقق (قده):(ص٤٣):(إنها - يعني رواية الدينار ـــ رواية شاذة وقد تفرد بالعمل بها الحلبي ولم يوافقه غيره، فلا تنهض للمقاومة مع تلك الرواية المشهورة بين الأصحاب) .

وهذا إشكال عجيب يصطدم مع الواقع ومع أنظاره الشريفة:-

أولا: إن رواية الدينار قد رواها المفيد في المقنعة والشيخ في التهذيب والكليني في أصول الكافي والصدوق في الفقيه والمقنع ،بينما رواية العشرين لم يروها إلا الشيخ في التهذيب ،فهل يصح التعبير عن رواية الدينار بالشذوذ؟ ووصف الثانية بالمشهور بين الأصحاب ؟

وثانياً-إن رواية العشرين قد إشتهر العمل بها بين الأصحاب المتأخرين، والشهرة الاستنادية بين المتاخرين لانفع فيها ولا تصلح مرجحاً لأحد المتعارضين والنافع هو الشهرة الروائية ، بل بحسب أنظاره الأصولية لا ترجيح بالشهرة الروائية لعدم اعتماد مقبولة ابن حنظلة حجة وهي مستند الترجيح بالشهرة في الأخبار المتعارضة.

وقد يقال - كما في تهذيب الشيخ :ج ١٣٩:٤ :(إنه ليس بين الخبرين تضاد لان صحيح البزنطي تناول حكم المعدن، والخبر الثاني تناول حكم ما يخرج من البحر) ، ثم انطلق منه أستاذنا المحقق في تقرير بحثه (المستند:٤٣) لدعوى قصور دلالة الخبر الثاني وأن نصاب الدينار ناظر الى ما يخرج من البحر دون المعادن، كما يكشف عنه تذكير الضمير[اذا بلغ قيمته ....] وإلاكان مقتضى القواعد تأنيثه، فكأنه(عليه السلام) أعرض عن بيان حكم المعادن وقدر نصابها لوجود من يتقى منه وإقتصر على بيان نصاب ما يخرج من البحر.

وهذا المقال مرفوض جداً: أولا: إن التفكيك في إرجاع الضمير "قيمته الى (مايخرج بالبحر) دون (معادن الذهب والفضة) مرفوض قطعاً،فان ظاهر التعبير المعصومي الجواب عن السؤال وهو مركب من جزأين (سألته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد وعن معادن الذهب والفضة) فيكون القول برجوع الجواب إلى أحد الجزأين - والبعيد منهما- تفكيك لاشاهد عليه ولا يلائم الجري العرفي المحاوري والفهم العقلائي العمومي ،بل هو تعسف- كما في الحدائق- ولا يصلح تذكير ضمير [قيمته] شاهداً على الزعم المرفوض لان مقتضى القواعد العربية صحة تذكير الضمير لو أرجع إلى(معادن الذهب والفضة)وهو الأقرب والاجدربارجاع الضمير إليه وهو مؤنث مجازي ليس مؤنثاً حقيقيا حتى تقتضي القواعد لزوم تأنيث الضمير العائد اليه ،بل حتى لو كان (معادن)مؤنثاً حقيقياً يصح تذكير الضمير [اذا بلغ قيمته...] لعود الجواب الى أمرين مذكر ومؤنث ويجوز تذكير الضمير تغليباً كما لا يخفى على عارفي قواعد اللغة العربية.

وثانياً- انه لا يوجد مسوغ للاتقاء في المعادن التي قال جمع من فقهاء العامة بوجوب الخمس فيها استنادا الى الرواية المشهورة في صحاحهم وجوامع حديثهم"في الركاز الخمس" وقد سكتوا عن ثبوت النصاب وعدمه فلا موجب للاتقاء المقتضي للإعراض عن بيان قدر نصاب المعدن ، مع أن خمس ما يخرج من البحر وتقدير نصابه فتيا غير مشهورة بينهم - كما في المعادن - فهي الأجدر في الاتقاء من بيانه، هذا .

والظاهر أنه لا موجب للحمل على التقية في مجموع الرواية التي هي جواب عن الجزأين معاً، فانها ان كانت معارضة

لصحيحة"عشرين ديناراً" إلا أنه لا تساعد ظواهر الفتاوى التي يتقى منها والأشخاص المتقى منهم ولا تعين حمل خصوص رواية الدينار على التقية ، بل كلاهما خلاف التقية لو كان موجبها متحققاً فلا مصحح لقول الأستاذ (قده): (فكأنه عليه السلام أعرض عن بيان حكم المعادن لوجود من يتقي منه وإقتصر على بيان نصاب ما يخرج من البحر).

والذي نعتقده حقا هو استحكام التعارض بين الصحيحتين[إذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس] [ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة: عشرين ديناراً] ولا مرجح تعبدي :الشهرة الروائية أو موافقة الكتاب أو مخالفة العامة- بأن يكون موجوداً في إحداهما حتى يؤخذ بالراجح منهما ، ولاجمع عرفي بين المضمونين لأن إحداهما تفيد وجوب الخمس عند بلوغه ديناراً أي دون العشرين ديناراً، وثانيتهما تفيد عدم وجوب الخمس عند بلوغه دينارا أواكثر حتى يبلغ عشرين،وهذان مضمونان متنافيان متدافعان بنحو لا يصح معه حمل خبر الدينار على الاستحباب كما حكاه في الحدائق (ج ١٢: ٣٣١)عن الأكثر ، فانه حمل مرفوض لايلتئم مع هذا التنافي العظيم بين المضمونين ولاشاهد أوقرينة تثبته وتدعمه.

والتحقيق انه يوجد عندنا اطمئنان شخصي ووثوق برجحان صحيحة"عشرين دينار" وارادة مفادها جداً، دون صحيحة " إذا بلغ قيمته ديناراً" لتوارد ملاحظات على الصحيحتين أوجبت مجموعها وتضامها: الوثوق الشخصي، وهي:

الأول:. قوة سند الصحيحة" عشرين ديناراً" من دون غمز أحد في طريقها ، مع غمز كثير في سند الأخرى لوقوع مجهول في طريقها كما سبق .

الثاني:. قوة دلالة الصحيحة على عدم وجوب شيء- زكاة أو خمس أو غيرهما- حتى يبلغ المعدن المخرج عشرين ديناراً، وهي ظاهرة في نفي مضمون الصحيحة الأخرى كما هي واردة في الموضوع العام (المعدن المخرج) الذي هو محل البحث الفقهي ، بينما موضوع الصحيحة الأخرى(معادن الذهب والفضة) فيحتاج التعدي في اشتراط النصاب في غيرهما الى القطع باستواء المعادن عموماً وهذه جهة ضعف في الدلالة، مضافاً الى احتمال رجوع ضمير

"اذا بلغ قيمته" الى غير المعادن كما أفاده جمع وقد رفضناه ،لكن الاحتمال موجود وهو يوهن الدلالة.

الثالث:. قوة احتمال صدور صحيحة "عشرين ديناراً" لبيان الحكم الواقعي المقصود جداً من بيانها وتحقق العمل بها من بعض الفقهاء المتقدمين وعموم المتأخرين، مع تحقق الإعراض التام وهجر صحيحة "اذا بلغ قيمته ديناراً"إلا من أبي الصلاح الحلبي وهو فقيه جليل من تلامذة السيد المرتضى والشيخ الطوسي ، من دون معرفة موافق له في العمل والفتيا ،مما يكشف عن عدم الاعتناء أو الاكتراث بها رغم وجودها ورؤيتهم لها مخالفة لمفاد الصحيحة"عشرين ديناراً" مما يكشف عن خلل في صدورها أو جهة صدورها أو دلالتها عندهم. ويكاد يشرف الفقيه على القطع - أو الاطمئنان في الأقل - بصحة"عشرين ديناراً" وأقر بيته الى الواقع المحفوظ في اللوح.

البحث الثالث: استثناء مؤنة المعدن

لاريب في استثناء مؤنة إخراج المعدن وتصفيته من الشوائب الأرضية ونحوهما من المؤن حتى يتحقق المعدن المغنوم مصفىً ،وهكذا الحال فيما يخرج من الجواهر القيّمة بالغوص في المياه ومن الكنوز الدفينة في الأرض. ولكي تتضح الأحكام الشرعية في هذا الاستثناء ويتحقق المدرك الشرعي للاستثناءفي الموارد الثلاثة بأجمعها نوقع البحث عنها في جهتين:

الجهة الأولى :.نبحث في أن الخمس هل يرد على مجموع المعدن المستخرج أم على المتبقي منه بعد استثناء المؤن المصروفة عليه؟ فلو أخرج المكلف من منبت الجواهر معدناً تعادل قيمته ثلاثين ديناراً وقد صرف في الاخراج والتصفية عشرة دنانير فهل يخمس المجموع (٣٠) ديناراً أم يخمس المتبقي (٢٠) دينار بعد استثناء المؤن والمصارف؟ وهذا البحث آتٍ في خمس الغوص والكنز. ظاهر الأدلة هو الثاني ، وقد استدل جمع من الاعاظم له بدليل خاص في المعدن وهو صحيح[١] زرارة [ما عالجته بما لك ففيه - ما أخرج الله سبحانه منه من حجارته مصفىً-الخمس]وقد فسره في الحدائق (ج١٢: ٣٢٩) بأن (الخمس أنما يجب فيما عولج بعد وضع مؤنة

---

(١)الوسائل ج٦: ب٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس: ح٣.

العلاج، ومرجعه الى تقديم إخراج المؤنة على الخمس وبه صرح جملة من الأصحاب) وأفاد أستاذنا [١] المحقق (قد) بان الخبر (صريح في إختصاص الخمس بالمصفى وما يبقى بعد إخراج مصرف العلاج المبذول من ماله).

ولم يظهر لنا بجلاء دلالة الخبر على مؤنة التصفية والعلاج فضلاً عن استثناء مؤنة الاخراج ،وتوضيحه : إن الخبر الصحيح واضح الدلالة على ثبوت الخمس في المعادن التي أخرج الله لعباده مصفى أي حال كونه مصفى من الشوائب والأتربة ، والمظنون قوياً بل المطمأن به تصديه لمنع إخراج الخمس من المجموع المركب من المعدن ومن الشوائب إذ لو أخرج أحد ألف غرام من الذهب المختلط بالتراب والشوائب ثم أعطى مأتي غرام من المجموع لم يقطع بعدالة القسمة أو بالتخميس إذ يحتمل كون الأجزاء الذهبية في (٢٠٠) غم أكثر من قدر خمس الذهب في الألف غرام ويحتمل كونها أقل منها فلم يحرز تخميس المعدن المستخرج ولا عدالة القسمة ،فتحذراً من هذا المشكل أريد من المستخرج أن يعطي خمس المعدن مصفى أوبعد تصفيته من الشوائب ،فلا توجد في الخبر دلالة واضحة على أن الخمس يتعلق بالمعدن بعد استثناء مصارف التصفية، بل يدل الخبر على أن الخمس في المعدن الصافي وحال خلو صه من الشوائب "ففيه الخمس".

وباختصار:المظنون دلالة الصحيحة على أن المعدن المخرج مصفى فيه الخمس أو هو متعلق الخمس ، ولا يظهر من الخبر الدلالة على استثناء مؤنة التصفية أو عدم تعلق الخمس بقدر مؤنة التصفية، ولا نريد أن نقول بتوقف ثبوت خمس المعدن على التصفية ، بل يثبت الخمس في المعدن من أول إخراجه واغتنامه بقرينة الروايات[٢] الدالة على ثبوت الخمس في المعدن، ثم إذا انضمت الى هذه الصحيحة المبحوثة يفهم منها: أن متعلق الخمس هو المعدن الخالص المصفى وليس الخمس ثابتا في المجموع المركب من المعدن وشوائبه ، بل يثبت في المعدن الخالص المبثوث ضمن

---

(١)مستند العروة الوثقى:كتاب الخمس: ٤٦.

(٢)الوسائل ج٦ب٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس.

الشوائب ،نعم قد يكون المجموع المركب معدنا عرفا أو يكون المعدن خالصاً في نفسه لا تنضم إليه الشوائب عند إخراجه فهذا المسمى بالمعدن بوحده أو بعد خلوصه هو متعلق الخمس ،ولادلالة في الخبر على الاستثناء المبحوث، والصحيح الاستدلال على المختار بدليلين عامين وهما:-

الأول:- النص القرآني [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ**]وهو المؤسس للأصل التشريعي العظيم مع النصوص المعصومية الدالة على تعلق الخمس وثبوته في كل ماغنم واستفاد المكلف من قليل أو كثير ،ومن مصاديق الغنم والفائدة:المعادن المستخرجة والجواهر المستخرجة بالغوص والكنوز المدفونة المستخرجة من الأرض، واذا توقف تحصيل الغنم والفائدة وإخراجها على مؤنة ومصارف لم يحسب العرف العام كون المستخرج بتمامه غنماً وفائدة ، بل يحسبون الصافي بعد استثناء مصرف الإخراج والتصفية والعلاج هو الغنم المستفاد ،فمن أستخرج معدناً وبعد صرف عشرة دنانير على الإخراج والتصفية صار المعدن يساوي ثلاثين ديناراً لا يعتبره الناس غانماً لثلاثين بل غنمه وفائدته عشرون ديناراً أي بعد استثناء المصرف، وهذا حساب عرفي تجاري عمومي في سائر نواحي الاتجار والاسترباح.

الثاني:. الصحيحتان [1]الناطقتان بان "الخمس بعد المؤنة "فانهما يدلان على استثناء المؤن على الاطلاق قبل تعلق الخمس بالمغنم ، بتقريب: انه قد روى الكلينى في (أصول الكافي) بسند صحيح لاغمز فيه الى البزنطي عن الجواد (عليه السلام) وقد سأله :الخمس أخرجه قبل المؤنة أو بعد المؤنة ؟ وأجابه (عليه السلام) : كتابة [بعد المؤنة] وروى الصدوق في (الفقيه) بسنده المعتبر الى إبراهيم بن محمد الهمداني أن في توقيعات الرضا (عليه السلام) إليه [الخمس بعد المؤنة] والهمداني قد ضعفه أستاذنا المحقق (قده)[2] فتصبح الرواية عنده ضعيفة فراجع، ويمكن الاستشهاد على ضعفه بما أفاده شيخ

---

(1)الوسائل ج٦ب١٢ من أبواب ما يجب فيها الخمس ح١+ح٢.

(2)معجم رجال الحديث ج١: ٢٨٢-٢٨٥ .

الطائفة بعد عرض حديث في سنده (إبراهيم بن محمد) والظاهر أنه الهمداني لأنه روى هذا الحديث عن ابن هلال وهو يروي عنه-كما جاء في التهذيبين (ج٦:ح٧١٩+ ج٣:ح٩٠) قال الشيخ (هذا الخبر ضعيف الاسناد جداً لان رواته كلهم مطعون عليهم وخاصة صاحب التوقيع : أحمد بن هلال فانه مشهور بالغلوو اللعنة).

لكنه لا يبعد كونه طعناً إجمالياً في سند الخبر للقطع بتعذر تضعيفه لتمام رواة الخبر وعموم رجال إسناده،لأن الخبر يبدأ سنده(محمد بن علي بن محبوب)مما يكشف عن أخذه من أصله وكتابه وطريق الشيخ إليه صحيح و(محمد) من أعاظم الرواة وأجلائهم الذين لا يمكن الطعن في روايتهم إطلاقاً فيمتنع الأخذ بعموم الطعن (رواته كلهم مطعون عليهم)بنحو يعم (إبراهيم بن محمد)والقدرالمتيقن من الطعن في السند هو (أحمد بن هلال) الذي صرح الشيخ باسمه و(الحسن بن على الهمداني) ويشك في اندراج (إبراهيم بن محمد) في الطعن العام المقطوع بعدم إرادة عمومه.

والتحقيق يؤدي بنا إلى الوثوق والاطمئنان الشخصي بصدق الرجل وقبول روايته وجلال قدره ناشئاً من انضمام أمرين :

الأول:- الروايات العديدة- رغم ضعفها - المستكشف منها جلالة الرجل ووثاقته عند الائمة فراجع أخباره في معاجم الرجال.
والثاني: ما يظهر من اخباره بعد تتبعها ومن أحواله بعد ملاحظتها في كتب الرجال والأخبار، حيث يبدو منها كونه وكيلاً لبعض الائمة الأطهار (عليهم السلام) مبلغاً لفتاواهم وأوامرهم لشيعتهم متوسطاً في الاستفتاء عنهم وإيصال جواب الائمة (عليهم السلام) ومؤتمناً على الحقوق الشرعية لاسيما الخمس . ومن انضمام الامرين وملاحظة تفاصيلهما يحصل الوثوق بقبول رواية (إبراهيم الهمداني) وصحة خبره "الخمس بعد المؤنة"وهو المعتمد هنا لكون مفاده قضية حقيقية ،بخلاف صحيحة البزنطي فان مفادها قضية خارجية سوف تشكل على دلالتها في مباحث أرباح التجارات والنص الشريف المعتمد[1] قد حذف

([1])الوسائل ج٦ ب١٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس:ح٢

فيه (متعلق الخمس: المغنم والفائدة) إختصاراً واعتماداً على الارتكاز الفقهي الذي يتمتع فية الرواي الفقيه بالخمس وكأنه(عليه السلام) قال (خمس المغانم والفوائد يخرج بعد إستثناء المؤنة)،وعليه فلابد من تحقيق (المغنم والفائدة) بالفعل حتى يتحقق موضوع الخبر (خمس المغنم)، وهكذا ظاهر أخذ عنوان (المؤنة) فلابد من تحققها خارجاً وصرفها بالفعل حتى يكون إخراج الخمس بعد إستثنائها، فتختص الرواية بمؤنة تحصيل المغنم والفائدة - نظير ما يصرف على استخراج المعادن والكنوز والجواهر بالغوص وما يصرف على تصفيتها وعلاجها وإصلاحها- لأنها مؤنة موجودة بالفعل حين تعلق الخمس بالمغنم والفائدة وتوجه التكليف بإخراجه، ولا تعم الرواية مؤنة معاش المكلف مع عياله فانها توجد لاحقاً عبر سنة بعد حصول الأرباح والفوائد التجارية لا أقل من عدم إحراز الإطلاق الشامل لمؤنة المعاش فلا يقطع بعموم الخبر وشموله إياها،ويأتي له تفصيل بيان في (خمس الإرباح والمكاسب) ونعرض فيه بقية الروايات المتعرضة للمؤنة وتختص بغير المؤنة المبحوثة. وباختصار :ظاهر الخبر الصحيح مؤنة تحصيل مافيه الخمس ومصرف الإخراج والتصفية والاغتنام،فيكون مؤكداً لظاهر النصوص الشرعية في الكتاب والسنة – الدالة على ثبوت الخمس في المغنم بضميمة الفهم العرفي.

ونظير معتبرة الهمداني : معتبرة الاشعري [١] على الأظهر [الخمس بعد المؤنة] ويتعاضدان معاً في الدلالة مع بقية النصوص ونستدل بها – النصوص الشرعية والخبرين الصحيحين - على إستثناء المؤن والمصارف وعلى تعلق الخمس بالمتبقي من المغنم – المعدن أوالكنز أو الجواهر المستخرج بالغوص – بعد إستثناء مؤن التحصيل والاسترباح والاغتنام والتصفية من الشوائب والاتربة حتى يبدو معدناً أو جوهراً أومالاً قد كان مكنوزاً،ونؤيدها بدعاوى عدم الخلاف في الاستثناء أو بالاجماع[٢] على أن الخمس بعد إخراج المؤنة التي يفتقر اليها إخراج الكنوز والمعادن ونحوها من الآت وحفر وسبك وغيرها كما نقلها في الجواهر عن بعض الأعاظم .

---

(١)الوسائل ج٦ ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس: ح١ .

(٢)راجع الجواهر:ج١٦:ص٨٢.

الجهة الثانية:. نبحث فيها عن أن شرط النصاب في خمس المعدن هل يلاحظ بدواًقبل استثناء المؤنة، أم يلاحظ النصاب بعد استثناء المؤنة ومصارف تحصيل المعدن والكنز والجواهر؟ فإذا أخرج معدناً أو كنزاً أوجوهراً بالغوص وقيمتة بقدر النصاب لكن لو استثني منه المؤن والمصارف كان دون النصاب، كمن أخرج معدناً قيمته مصفى(٢٥) ديناراً وصرف عليه(٦)ديناراً،فانه على القول الأول يجب تخميس المتبقي لان النصاب ملحوظ قبل استثناء المؤنة، وعلى القول الثاني لا يجب تخميس الباقي (١٩) ديناراً بناء على المشهور المنصور من كون نصاب المعدن عشرين ديناراً لعدم بلوغ المعدن النصاب بعد استثناء المؤنة.

فيه خلاف بين الأعلام، فنسب الى المشهور القول الثاني ،وحكي عن المدارك وغيره القول الأول- اعتبار النصاب قبل المؤنة، فالإجماع أو عدم الخلاف المنقول على الثاني غير منعقد لوجود المخالف فلا يصلح دليلا ولا كاشفاً عن موافقة المعصوم (عليه السلام).

وأقوى ما يمكن الاستدلال به للقول الأول- اعتبار النصاب قبل المؤنة - باطلاق البلوغ في صحيح البزنطي الذي سأل فيه عن المعدن المخرج قال (عليه السلام): [ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة:عشرين ديناراً] [1] فان ظاهره ثبوت شيء ــ الخمس ــ اذا بلغ عشرين ديناراً ولو قبل استثناء المؤنة من المعدن المخرج، فمن أخرج معدناً - ذهباً مصفى قيمته خمسة وعشرون ديناراً ذهبياً كان فيه الخمس مادام قد بلغ عشرين ديناراً سواء صرف على إخراجه وتصفيته قدر ستة دنانير أو خمسة أي سواء بقي بعد استثناء المؤن عشرون ديناراً أم لم يبق فانه يصدق (بلوغ المعدن المخرج عشرين ديناراً) وإن كانت المؤنة ستة دنانير ولا يبقى قدر النصاب بعد استثنائها.

وقد إستدل في (الجواهر:ج١٦: ٨٣) للمشهور بعد تقويته بالأصل، ومقصوده هو التمسك بأصل البراءة من وجوب خمس المعدن المخرج فوراً اذا لم يبلغ قيمته عشرين ديناراً بعد استثناء المؤنة ومصارف الاستخراج والتصفية بأن يكون مجرى الأصل فورية الوجوب

---

(١)الوسائل ج٦:ب ٤ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح١

وفعلية تعلقه، وإلا اذا لم يبلغ المعدن المخرج بعد المؤنة عشرين ديناراً فهو ربح وفائدة تلاحظ فيه مؤنة معاش المكلف المخرج ويجب فيه الخمس مع الترخيص بتأجيل دفعة لسنة.

ويمكن أن يورد عليه :إن الأصل دليل حيث لا دليل ،وهنا صحيح البزنطي باطلاقه دليل على وجوب إخراج خمس المعدن اذا بلغ قيمته عشرين ديناراً وعلى الاطلاق- أي سواء بلغها قبل إخراج المؤنة أم بلغها بعد إخراج المؤنة من قيمة المعدن المخرج .

وقد استدل في الجواهر ثانياً للمشهور بـ (ظاهر المنساق الى الذهن من مجموع الادلة) يعني الادلة الظاهرة في إعتبار النصاب في وجوب تخميس ما أخرجه من المعدن والكنز وبالغوص وهي صحاح[١] البزنطي [ليس فيه شيء حتى يبلغ ..عشرين ديناراً] [ما يجب الزكاة في مثله ففيه الخمس][اذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس].

وفيما أفاده إشكال واضح، فانه لم يتضح كيف ينساق من الأخبار أو يظهر من مجموعها بلوغ قدر النصاب بعد إستثناء المؤنة ،فان هذا الفهم وإن نسب الى المشهور لكنه يستلزم تقييد إطلاق النصوص المتقدمة "اذا بلغ " بما بعد المؤنة ،مع أنه لاشاهد أو قرينة تدعو الى هذا التقييد المستلزم لعدم كفاية بلوغ النصاب قبل إستثناء المؤنة فيكون تقييدا من غير مقيد ،وحينئذ لا يمكن أن يقبل التقييد من غير قرينة مقيدة لظاهر الأدلة أو منساقاً الى الذهن من تعبيراتها ،بل إن الاطلاق ينفيه ويمنع كونه ظاهر الأدلة.

والمتحصل رجحان القول بكفاية بلوغ المعدن النصاب ولو قبل إستثناء المؤن اذا تحقق أو أحرز إنعقادإطلاق الصحيحة "ليس فيه شيء حتى يبلغ ... عشرين ديناراً" فيحتاج الالتزام به الى الوثوق بانعقاد الاطلاق ، وقد يمنع حصوله عندنا في الباطن:ما حكاه في الجواهر [٢] عن العلامة في المنتهى والتذكرة من الاجماع على اعتبار النصاب بعد إستثناء المؤنة و حكاه عن المسالك من تصريح الأصحاب به من دون تعرضهم لخلاف - انتهى ،فان فهم الجمع الكبير من الأعاظم مع عدم شاهد قوي على إرادة إطلاق الصحيحة يمنع

---

(١)الوسائل ج٦:ب٤ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح١+ب٥ح٢+ب٣ح٥.

(٢)الجواهر:ج١٦:ص٨٣

الوثوق الشخصي بانعقاد إطلاقها أوإرادته للشارع المقدس جداً رغم كونه مظنوناً قوياً فلذا نحتاط وجوباً بكفاية بلوغ المعدن المخرج عشرين ديناراً قبل إستثناء مؤنة الإخراج والتصفية ، فاذا بلغ المقدار المذكور وجب - إحتياطاً- تخميس القدر المتبقي من المعدن المخرج بعد إستثناء المؤن فوراً.

وبهذا التقريب والمدرك والاحتياط نلتزم في تخميس الكنز والغوص ،ولا نعيد البحث في الموردين المذكورين .

البحث الرابع: اعتبار الإخراج دفعة.

وقع الكلام بينهم في أنه هل يعتبر في نصاب المعدن إخراجه دفعة واحدة،أم لا يعتبر ويكفي إخراجه دفعات متعددة ينضم بعضها الىبعض حتى يبلغ النصاب، أم يعتبر عدم تخلل الإعراض والاهمال بين الدفعات؟ قد تعددت كلماتهم واختلفت وتباينت. ويخرج عن محل الإشكال والخلاف: مااذا أخرجه دفعة أو دفعات متصلة في يوم وأيام بحيث يصدق عرفاً: وحدة المخرج ويعد العرف إخراجه بدفعة عرفية واحدة من دون فصل معتدبه ومن دون إعراض عن الاخراج وقد بلغ المخرج قدر النصاب ، وهذا قدر متيقن من دليل وجوب الخمس في المعدن فوراً لبلوغ النصاب .

والتحقيق الذي يقتضيه النص المعصومي الصحيح المعمول به فقهياً والمعتمد شخصياً هو عدم اعتبار الإخراج دفعة واحدة ـ عرفية أو دقية ـــ وعدم مانعية تعدد الاخراج ،وذلك لاطلاق النص المذكور [ليس فيه شيء] أى ليس فيما أخرج من المعدن شيء [حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة:عشرين ديناراً] وهو في مقام البيان وقد أطلق [حتى يبلغ ..] أى المخرج دفعة أودفعات اذا بلغ النصاب - عشرين ديناراً- وجب تخميسه فوراً،ومن المتعارف خارجاً:تعدد الدفعات مع حصول الفصل الزماني للاستراحة وتحضير الآلات و إصلاح ما يخرب وتهيأة العمال وتناوبهم وتجميع المعدن المخرج من منجمه ونحو ذلك من مقتضيات إخراج المعدن عادة، مما يؤكد هذا التعارف إرادة الاطلاق من النص وهو إطلاق ظاهر من داخل النص وألفاظه وظاهر من خارجه - أعني قرينة تعارف الفواصل وتعدد الاخراج ـــ .

نعم يشترط أن لا يكون ترك الاخراج من هذا المنجم (ترك إهمال) فاذا حصل عنده عزم أكيد وتصميم شديد على الاهمال وترك

الإخراج من هذا المنجم وبالكلية ولو لقلة المعدن المتبقي أولاعتقاد نفاده أو نحو ذلك ثم بعد وقت غير قليل رجع اليه و أخرج منه بحيث يحسب العرف هذا الاخراج منفصلاً عن ذاك مغايراً له مستقلاً عنه، فمقتضى كون النص المعصومي قضية حقيقية منحلة الى أحكام متعددة بعدد موضوعاتها المتفرقة هو اعتبار النصاب في الاخراج الأول مستقلاً عن اعتباره في الثاني.

بينما إهمال الاخراج مؤقتاً- يوماً أو أياماً- وترك الاستخراج عذرياً والتربص لمقتضيات العمل -المشار اليها قريباً-لا يوجب تغاير الإخراج بين السابق واللاحق ،بل ينضم هذا لذاك فاذا بلغ المجموع عشرين ديناراً وجب تخميسه فوراً من دون ان يمنع (تعدد الاخراج) عن إنطباق الخبر المعصومي لاطلاقه المراد جداً. وباختصار: هذا استظهار من النص المطلق الخالي من اعتبار وحدة الدفعة أو تعدد الدفعات، وعليه لا يصح ماهو المأثور عن جمع(قدهم) من مانعية الإعراض عن الإخراج أو إهماله وتركه حيث صرحوا بأن إخراج المعدن دفعات اذا لم يتحقق بينها الإعراض كان في حكم الدفعة الواحدة . لكن إعتبار استخراج المعدن دفعة واحدة في نصابه لا يستفاد من النص الصحيح ، بل ليس له أثر أودلالة في النصوص المعصومية حتى يقال بكفاية (وحدة الإخراج حقيقة أو حكماً) فيكون تقييداً من غير مقيد ظاهر من النصوص، وحينئذ فالعبرة ببلوغ المعدن المستخرج عشرين ديناراً ، فاذا صدق العنوان عرفاً وجب تخميس المعدن فوراً وإن حصل الإعراض في البين أو تعددت دفعات الإخراج أوحصل الفصل الزماني المتعارف بين الإخراجات،واذا لم يبلغ النصاب أو تعدد الإخراج وكان بينها ترك إهمال وعزم الإعراض بالكلية أولفترة زمنية طويلة فيجب تخميس المعدن المخرج من باب الفائدة التي تلاحظ فيه مؤنة معاش السنة ويرخص في تأجيل دفعه لسنة .

البحث الخامس: إعتبار وحدة المعدن المخرج في النصاب

وقع الخلاف بينهم في انه هل يعتبر في بلوغ النصاب إتحاد نوع المعدن المستخرج ؟ فأفاد جمع من الاعاظم (قدهم) إعتباره بزعم ظهور صحيح البزنطي في المعدن الواحد ،وتوقف آخرون، بل

نفى جمع آخر اعتباره لعدم ظهوره من الصحيح وهو الأقرب ظاهراً من صحيح البزنطي "ليس فيه" أي في المعدن المخرج الذي سأل عنه البزنطي، وظاهر إطلاقه أعم من إخراج معدن واحد أو اكثر، بل لا يبعد ظهور التعبير ــ فيما أخراج المعدن من قليل أو كثير ،ليس فيه شيء حتى يبلغ - في جنس المعدن وطبيعيه المنطبق على النوع الواحد والمتعدد ، وهذا هو الظاهر من الصحيح المستظهر منه موضوع النصاب المعتبر في خمس المعدن ،مضافاً الى أنه يتعارف - ولو قليلاً- إخرج أكثر من نوع من منجم واحد ومنبت فارد في الأرض المحفورة للوصول الى مركز معدن متوقع فيجد في الداخل نوعين:ذهب وفضة أو نفط وكبريت ولو متقاربين أو مجتمعين في الباطن ويتصدى لإخراجهما وقد أطلق الأمام (عليه السلام) في الخبر [ليس فيه - في المعدن المخرج -شيء حتى يبلغ ..عشرين ديناراً] وهو في مقام البيان وجواب السائل عن المعدن المخرج ومن المتعارف إخراج نوعين من مركز باطني في الأرض ،ويمكن دعوى دلالة القرينة الداخلية والخارجية على ملاحظة النصاب في المجموع المخرج وعدم اعتبار النصاب في المعدن الواحد من دون شاهد على الخلاف أو دليل على مانعية تعدد نوع المعدن المخرج في النصاب ،وعليه اذا أخرج نوعا معدن من مركز واحد أو مركزين متقاربين في باطن الأرض ينضم هذا لذاك ويلاحظ المجموع في بلوغ النصاب ، فاذا بلغه يصدق عرفاً (بلوغ المعدن المخرج النصاب) ففيه الخمس ، وهذا الصدق العرفي هو العمدة في إنطباق النص المعصومي المتحد من دون مزاحم له أو مانع عن تطبيقه على اعتبار وحدة المعدن .

نعم مع تعدد النوع المخرج وتباعد المركزين وتعدد الإخراج عرفاًمن الانفاق والمناجم واستقلال هذا عن ذاك وظهور إنفصالهما وتعددهما عرفاً يمكن القول بتعدد لحاظ النصاب في هذا وفي ذاك مستقلاً، بلحاظ كون مفاد الخبر الصحيح قضية حقيقية تنحل بعدد أفراد موضوعاتها المتحققة فعلاً في الخارج وتنطبق على كل موضوع متى تحقق فعلاً وقد تحقق في الفرض: موضوعان (هنا معدن مخرج) يلاحظ بلوغ النصاب و(هناك معدن مخرج) منفصل غير متحد وغير متقارب فيلاحظ بلوغه النصاب مستقلاً،والله العالم بحقائق الأحكام.

البحث السادس: اعتبار وحدة المستخرج.

وقع الكلام في أنه هل يعتبر في نصاب المعدن وحدة الفاعل المستخرج للمعدن أم لايعتبر؟ أو هل يلزم اعتبار النصاب عند إشتراك إثنين أو أكثر في إخراج المعدن وهل يشترط بلوغه في حصة كل واحد أم يكفي بلوغ مجموع المعدن المخرج قدر النصاب وإن لم تبلغ حصة كل واحد منهم النصاب؟، ويخرج عن محل الكلام: ماذابلغ نصيب كل واحد أو بعضهم لنصاب المعدن فان وجوب التخميس على من بلغ نصيبه النصاب مستقلاً ممالا ريب فيه ولاإشكال ويخرج عن محل الخصام لاختصاصه بما لو بلغ المجموع النصاب من دون أن يبلغ حصة كل واحد النصاب.

والمنسوب الى جمع من الأعاظم (قدهم) هو ملاحظة حصة كل فرد من المكلفين المتشاركين في الإخراج وحيازة المعدن المخرج فان بلغ النصاب وجب عليه تخميسه فوراً،وفي الجواهر :(لا أعرف من صرح بخلافه) ،لكنه مال بعدئذ الىملاحظة النصاب في المجموع وجعله أحوط وأولى،لكن جمعاً ممن سبقه ولحقه قد وافقه في الاحتياط ووافقه جمع بنحو الفتيا جزماً، فاذا بلغ النصاب وجب فيه خمس المعدن فوراً عند قوم واحتياطاً عند آخرين وإن لم تبلغ حصة كل واحد من المعدن المستخرج النصاب فيستثنون المؤن المصروفة من(المعدن المخرج) ثم يخمسون المتبقي ويتقاسمون الباقي بعد استثناء المؤنة والتخميس، وهذا هو الصحيح ويدل عليه:صحيح البزنطي[1] السائل عن المعدن المخرج وأجابه(عليه السلام):

[ليس فيه شيء حتى يبلغ..عشرين ديناراً] وإطلاقه يعم الفاعل المخرج الواحد والمتعدد ،فاذا بلغ المعدن المخرج عشرين ديناراً ذهبياً وجب خمس المعدن سواء أخرجه واحد أم أخرجه متعدد،هذا مقتضى إطلاق الرواية مؤكداً بتعارف تعدد المخرجين وتعاونهم واشتراكهم وتقاسمهم المحصول المستخرج من المعدن ،واذا صدق على ما أخرجوه من المعدن انه (بلغ المعدن المخرج عشرين ديناراً) ففيه الخمس يلزمهم دفعه فوراً ثم يتقاسمون الأربعة أخماس.

---

(١) الوسائل :ج٦:ب٤ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح١ .

ويزيد الأمر وضوحاً أو يقوى دلالة : ما يظهر من روايات خمس المعدن حيث يظهر من ملاحظتها موضوعية (المعدن المخرج) ويدل مجموعها على ورود الخمس على موضوع (المعدن المخرج) دون تعرض واحد منها للفاعل المخرج أو إعتبار وحدته أصلاً، بل تدل على أن الخمس وضعه الله على المعدن (وما أخرج الله من المعدن فيه الخمس).

ولا يقاس (خمس المعدن)بباب الزكاة ،لاختلاف دليل كل منها ،إذ أن مفاد دليل الزكاة ورودها على الملك الشخصي لكل مكلف ،ومفاد دليل خمس المعدن : وروده على المعدن المخرج من دون لحاظ المكلف الفاعل المخرج.

البحث السابع : إخراج المعدن من الأرض.

قد يحفر الإنسان أرضه أو أرضاً مواتاً أو عامرة تعود لغيره أو كانت من الأنفال أو لعموم المسلمين بحثاً عن المعدن لإخراجه وتملكه ، وقد يستأجر عمالاً للحفر يعطيهم الأجر عن الحفر والفحص عن المعادن لاخراجه وتملكه فكأن المستأجر هو المتصدي للحفر والفحص والاخراج فيكون المعدن المخرج ملكه وعليه تخميسه ، ولا ينفع قصد الأجير للتملك فانه بمثابة الآلة بعد إنشاء عقد الاجارة بينه وبين المستأجر فيستحق الأجر المتفق عليه ويستحق عليه المستأجر العمل المتفق عليه- الحفروالاخراج عند وجدان المعدن -، والعرف والشرع يعتبر المستأجر هو المخرج للمعدن وهو المالك له والواجب عليه تخميسه ويعتبر العامل الأجير بمثابة الآلة المخرجه للمعدن نظير المكائن والآلات الحديثة التي تتصدى للفحص وللإخراج فان المخرج هو صاحب الآلة دون الالة.

وكيف كان ،إخراج المعادن من الأرض- وهي مختلفة الأنواع من حيث ملكيتها ومخرج المعدن منها ــ على أنحاء:-

النحو الأول:.إخراج المعدن من أرض مملوكة شخصياً

لو تصدى مسلم - هو أو أجراؤه لإخراج المعدن كأن يحيي المسلم أرضاً ميتة لارب لها بتحجيرها وبناء بعض المرافق عليها ولو في بعض أطرافها ثم يستخرج المالك المعدن من أرضه،ولاريب في

تملكه المعدن المستخرج ووجوب تخميسه فوراً اذابلغ النصاب ،وإن لم يبلغ النصاب فهو فائدة ومغنم وفيه الخمس بعد استثناء مؤنة المعاش لسنة .

ولو أخرج المعدن من الأرض المملوكة شخصياً واستخرجه غير مالكها باذنه ورضاه- سواء مع إتفاقهما على حصة من المعدن لمالك الأرض أوبدونه كمن يبذل أرضه تبرعا لمخرج المعدن من دون مقابل- فيتصدى غير المالك لحفر الأرض أو يتصدى عماله وأجراؤه حتى يستخرج منها المعدن فيملكه المخرج ويلزمه التخميس فوراً لو بلغ المجموع النصاب مع إعطاء حق مالك الأرض وحصته لو كان ثمة إتفاق بين المخرج وبين مالك الأرض .وهذا تام صحيح حتى اذا فرض ثبوت دليل مطلق على تبعية المعدن لملك الأرض ولا يحل مال أمرىء مسلم إلابطيبة نفسه وقد حصل هذا الإخراج بطيبة نفس المالك حسب الفرض.

وهنا فرض ثالث :.هو ما اذا أخرج المعدن من الأرض المملوكة شخصياً لمسلم من دون إذنه وموافقته غصباً عليه ورغم إرادته فهل يملكه المخرج أم لا يملكه أم فيه تفصيل؟ أفاد جمع بأن المعدن المخرج هو ملك صاحب الأرض دون مستخرجه، وعليه خمسه فوراً اذا بلغ النصاب من دون استثناء المؤنة التي صرفها مستخرجه لانتفاء الموجب لضمانها لعدم كون الاخراج باذن مالك الأرض وعدم تعهده للمخرج بضمان ما صرفه على الإخراج، ونقل بعضهم الإجماع على الفتيا، لكن الظاهر عدم تفريع الفقهاء تمامهم لهذا الفرع ،وانما فرعه جمع من الأواخر وتسالموا عليه، ولعل وجه تسالمهم هو البناء على تبعية ملك المعدن لملك أرضه حسب السيرة العقلائية الممضاة شرعاً في نظرهم على دخول توابع الأرض وبواطنها في ملك صاحب الأرض فتلحق ملكية الطبقة السافلة من الأرض بملك سطح الأرض وظاهرها .

إلا أن السير العقلائي ــ لو ثبت إمضاؤه بعدم الردع والإنكار زمن المعصومين (عليهم السلام) وهو قريب جداً- هو دليل لبي مجمل يؤخذ منه بالقدر المتيقن وهو أن يوجد المعدن في الطبقة السافلة القريبة من سطح الأرض بقدر يتعارف إستغلاله كخمسة أو عشرة أمتار لحفر بئر ماء أو بالوعة كنيف أو سرداب أو نحو ذلك ، والمعدن المستخرج

من الباطن الأرضي السحيق الذي يزيد على العمق المتعارف إستغلاله - كثلاثين متراً فما فوق - لا دليل على تبعية الملك سوى فتاوى مطلقة غير واضحة المدرك وغير واجدة لمصحح معتبر يثبت إطلاقه أو يثبت إرادتهم جدآله شاملا لتمام طبقات الأرض .

وهنا يحسن بنا - مقدمة للالتزام بتبعية المعدن المستخرج لأرضه في الملك أو عدم الالتزام بها - ويرجح تمهيد بحث عن حكم المعادن من حيث كونها مباحة بالأصل أومن الأنفال أو يفصل فيها، وبالضمن يتجلى حكم التبعية في الملك فنقول: قد اختلفت كلماتهم في حكم المعادن على أقوالٍ ثلاثة:

الأول: ولعله المشهور بين المتقدمين وهو كون المعادن من الأنفال وعلى الاطلاق سواء كانت في ملك شخصي أم في ملك عام كالأرض المفتوحة عنوة أم في أراضي الأنفال التابعة للإمام (عليه السلام) وهذا هو الأقرب .

الثاني : ولعله المشهور بين المتأخرين وهو كون المعادن من المباحات الأصلية والناس فيها شرع سواء ، أي قد أحل الله تملكها لمن حازها بقصد التملك – ولو قصداً إرتكازياً إجمالياً ـــ ، ومن ملك المعدن وبلغ النصاب وجب عليه تخميسه فوراً.

والفرق بين القول الأول والثاني مع إشتراكهما في تحليل المعدن شرعاً لمن يخرجه - في الجملة- هو أن التحليل في الأول متقوم باذن الإمام المعصوم (عليه السلام) وتحليله لماله ،بينما التحليل في الثاني إبتدائي من الله وفي أصل الشرع كتحليل غير المعادن من المباحات الأصلية المشتركة بين الناس و[لليد ما أخذت] [1] وحازت مالم يسبقه إليه مسلم فهو أحق به أي هو ملك من حازه واستولى عليه.

الثالث:- وقدإختاره بعض والمتقدمين و المتأخرين كابن إدريس وأستاذنا المحقق (قدهم) وهو التفصيل بين المعادن المستخرجة من أرض الأنفال التابعة للإمام (عليه السلام) فهي من الأنفال بتبع الأرض ، وبين المعادن المستخرجة من غير أرض الأنفال فهي لمن حازها واستولى

([1])الوسائل ج١٧ ب١٥ من أبواب اللقطةح٢+ج١٦ب٣٨من أبواب الصيدح١.

عليها بقصد تملكها. والأنفال هي الأموال التي جعلها الله لرسوله (صلى الله عليه وآله) وجعلها رسوله لأهل بيته (عليهم السلام)،وهي أراضٍ وغير أراضٍ.

وأراضي الأنفال أقسام :

أ-الأرض التي غنمها المسلمون بغير قتال وإراقة دماء بعد إنجلاء الكفار عنها وفرارهم منها فساروا فيها بسرعة من دون أن يوجفوا عليها بخيل أو ركاب- بعير تركب -.

ب- الأرض الميتة التي لارب لها كالصحاري والأراضي التي إنجلى عنها أهلها وهجروها.

ج- بطون الأودية ورؤوس الجبال .

وقد تعددت الروايات على أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) والأئمة(عليهم السلام) قد أحلوا الأرضين الموات لمن أحياها بزرع أو شجر أو بناء من المسلمين بل لغير المسلم اذا أحياها وعمرها فان الأرض لله ولمن عمرها على ما يظهر من عموم بعض الروايات[1] [أيما قوم أحيوا شيئاً من الأرض وعمروها فهم أحق بها وهي لهم]، بل هو صريح بعض الروايات الصحيحة الواردة في شراء الأرضين من أهل الذمة ،قال الإمام الصادق(عليه السلام):[لابأس بأن يشتريها منهم اذا عملوها وأحيوها فهي لهم ،وقد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله)حين ظهر على خيبر وفيها اليهود خارجهم على أن يترك الأرض في أيديهم يعملونها ويعمرونها] [2] وهذه في الأرضين الموات . ولم يتحقق الترخيص المطلق في الأنفال غير الأراضي الموات اذا أحيوها وعمروها نظير المعادن إذا استخرجوها من أرض الأنفال فهل يملك المخرج المعدن المستخرج من أرض الأنفال حتى يجب عليه تخميسه فوراً اذا بلغ النصاب؟ أم أن المعادن نوع خاص من الأنفال يحتاج تملكه الى إذن مخصوصة أو الى دليل على الترخيص في الإخراج والتملك؟ وحينئذ لابد من تحقيق حكم المعادن وإستخراجها من الأدلة حسب الاحتمالات الثلاثة:-

أ- يمكن الاستدلال على أن المعادن من الأنفال وعلى الإطلاق بمعتبرة إسحاق التي سأل فيها الصادق (عليه السلام) عن الأنفال

---

(١)راجع الوسائل ج١٧ب١ من أبواب احياء الموات وغيره من الأبواب.

(٢)الوسائل ج١٧ب٤ من أبواب إحياء الموات:ح١ وغيره يظهر للمتتبع.

وأجابه (عليه السلام)[هي القرى التي قد خرجت وإنجلى أهلها فهي لله وللرسول ، وما كان للملوك فهو للإمام ،وما كان من الأرض بخربة لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ، وكل أرض لارب لها والمعادن منها ومن مات وليس له مولى فماله من الأنفال] [١]،مؤيدة بمر سلتين [٢] في تفسير العياشي دلتا صريحاً على أن المعادن من الأنفال، والعمدة هو الاطمئنان الشخصي بصدور المضمون عن المعصوم (عليه السلام) وهو الحجة.

وقد يناقش في صحيح إسحاق لكونه مأخوذاً- في أصله الحديثي - من تفسير القمي وهو مخلوط من تفسير القمي ومن تفسير أبي الجارود وبعض الاضافات الملحقة به من قبل بعض السادة الأعيان الذي جمعه وعنونه باسم (تفسير القمي). إلا أن الظاهر من رجال سنده كونه جزءً من تفسير القمي كما لا يخفى على من له خبرة وإطلاع على طرق وأسانيد روايات (علي بن إبراهيم القمي) عموماً وفي أصول الأحاديث الأولى مضافاً الى روايته في تفسيري البرهان ونور الثقلين وفي الوسائل والبحار عن تفسير القمي ،مضافاًالى أنه يلوح من متنه آثار الولاية ونور الإمامة ويوجد مضمونه مبثوثاً متفرقاً في روايات تفسير العياشي، مما يوجب ذلك كله الاطمئنان بالخبر والوثوق بصدوره مؤيداً بفتوى جمع من قدماء الفقهاء المقاربين لعصر الحضور على طبقه أي حسب مفاده بلحاظ المعدن ــ . وتقريب دلالتها:إن قوله(عليه السلام):[والمعادن منها] أي من الأنفال،وقد اشكل على دلالتها بما سيأتي عرضه ودفعه .

ب- ويمكن الاستدلال على أن المعادن من المشتركات المباحة بالأصل يملكها من يتصدى لإخراجها من الأرض وحيازتها بقصد التملك بوجوه ثلاثة مذكورة إجمالاً في الجواهر (ج١٦:١٢٩)وهي:

الأول:- أصل عدم ملكية الإمام وعدم كون المعادن من الأنفال.

ويرد عليه :- إن الأصل دليل حيث لا دليل ، وقد تبين الدليل المعتبر على كون المعادن من الأنفال التي جعلها الله لرسوله وجعلها رسوله (صلى الله عليه وآله) لآل بيته بحسب النصوص والمرتكزات القطعية المتسالم عليها فقهيا .

---

(١)الوسائل ج٦:ب١ من أبواب الأنفال ح٢٠.

(٢) الوسائل :ج٦:ب١ من ابواب الأنفال :ح٢٨+ح٣٢.

الثاني :. إطلاق روايات ثبوت الخمس في المعادن فانها ظاهرة في تملك المخرج للمعدن بعد تخميسه و[ما أخرج الله من حجارته ففيه الخمس] وهو حصر للحق في قدر الخمس ، ويدل إطلاقه على تملك المخرج المتبقي ،فيكشف عن كون المعادن من المشتركات المباحة بالأصل، إذ لا معنى لوجوب الخمس على المخرج مع كون المعدن المستخرج ملك الإمام (عليه السلام).

وفيه : إنه بعد تعداد المعادن في قائمة الأنفال في روايات ثلاثة تكشف روايات تخميس المعدن بالالتزام عن إباحة ولي الأمر (عجل) المعدن لمخرجه مع إيجاب الخمس عليه ،فمقتضى الجمع بين قسمي الروايات هو كون (المعادن من الأنفال) حكماً شرعياً أولياً وكون (ملكية المخرج للمعدن بعد تخميسه)حكماً شرعياً ثانوياً ، وبهذا التقريب يتضح الخلل أو ينجلي وجه الدلالة .

الثالث:. السيرة العقلائية المستمرة على إخراج المعادن وتملكها ،استدل بها جمع ــ كما حكاه في (الجواهر) [١] على كون المعادن مباحة بالأصل والناس فيها شرع سواء. لكن هذه السيرة لا تصلح دليلاً على إباحة المعادن بالأصل ، فانها دليل لبي مجمل يمكن أن تنشأ من تحليل الأئمة (عليهم السلام) وتمليكها لمخرجها وأن تنشأ من كونها مباحة بالأصل مشتركة بين الناس ، هذا على تقدير ثبوت السيرة وإمضاءها، لكنه لم يحرز الإمضاء بل قد يحرز رفضها ويستكشف من المعتبرة المتقدمة المؤيدة بروايتي العياشي الدالة على كون المعادن من الأنفال وقد سبق تقريب حصول الاطمئنان الشخصي بصدور مضمون هذه الروايات.

ج- ويمكن الاستدلال على القول الثالث بوجهين:

الوجه الأول :- ما إستدل به أستاذنا المحقق(قده) [٢] من الموثقة المتقدمة المتصدية لتعداد الأنفال [وكل أرض لارب لها والمعادن منها] بإرجاع الضمير الى الأرض لأنه الأقرب ، ويقوى هذا الاحتمال بناء على أن تكون النسخة "فيها "بدل "منها" فتكون

---

(١)راجع الجواهر:ج٣٨/١٠٨+ج١٦:١٢٩.

(٢)مستند العروة:الخمس :٦٦+٣٦٤ .

(المعادن من الأرض التي لارب لها) مـن الأنفـال ولـم تجعـل الموثقـة مطلق المعادن من الأنفال .

ويرد عليه :إن ضمير "والمعادن منها "في النظر البدوي يمكـن إرجاعه الى الأرض "كل أرض لارب لها " كما يمكن إرجاعه الى الأنفال التي هي محل البحث والسـؤال والجـواب ،فيتـردد الـنص المعصـومي بين احتمالين ويحتاج ترجيح أحدهما الى قرينة واضحة مرجحـة ، وقـد قرب أستاذنا المحقق(قـده) لرجـوع الضـمير الـى الأرض فـي مجلـس بحثه (المستند:٦٦) شاهدين:-

أ- قـال: (ولعـل الأقـرب عـوده الـى الأرض التـي هـي الأقـرب) يعني أقربية المرجع "أرض" من رجوعه الى الأنفال . لكنه غيـر مـرجح أو غيـر موجـب للاطمئنـان بمرجعيتهـا إذ ليسـت ثمـة قاعـدة مطـردة (رجوع الضمير إلى الأقـرب) حتـى يـرجح علـى احتمـال رجوعـه الـى الأنفال ، بل هي تختلف كثيراً عندما توجد قرينة خاصـة محتفـة علـى مرجع الضمير ولذا يمكن الوثوق هنا بكون مرجـع الضـمير (الأنفـال) أو يقال هذا مرجـع بلحـاظ كـون السـؤال والجـواب متصـدياً لبيـان الانفـال وتعـدادها معتضـداًبالجملة اللاحقـة وهـي بتمامهـا فـي تعـداد أنـواع الأنفال :[وكل أرض لارب لها والمعادن منها ومن مات وليس له مـولى فمالـه مـن الأنفـال] فانهـا عطـف مؤكـد لرجـوع الضـمير إلـى الأنفـال حسبما يمليه التأمل في هذه الجمـلات مـع ملاحظـة الغـرض المهـم المتصدي لبيانه سـؤالاً وجوابـاً فـي مجمـوع الحـديث ، فـان المقصـود بيانـه جـداً فـي مجموعـه والمطلـوب عرضـه بالاصـالة هـي الأنفـال وأفرادها ، فيتأكد كون جملة [والمعـادن منهـا] جملـة مسـتقلة يعـود الضمير الى الانفال وتبين نوعاً مستقلاً منهـا كمـا بـين الحـديث نوعـاً لاحقاً لكنه أظهر المرجع ولم يضمره "فما له من الأنفال "ولعل التعبيـر يقتضي الإظهار كما لا يخفى على المتأمـل ولـو لطـول الحـديث ،فـاذا إنضم اليه تصدي الرواية سؤالاً وجواباً لبيان أنـواع الأنفـال يحصـل فـي النفس إطمئنان بقوة مرجعية الأنفال لضمير [منها] .

ب- قـال ثانيـاً (بـل يقـوى هـذا الاحتمـال بنـاء علـى أن تكـون النسـخة"فيهـا" بـدل "منهـا") حيـث يـدل الحـديث علـى أن المعـادن الموجودة في الأرض التي لارب لها من الأنفال.

ويرده:اولأ- إن هذه النسخة (فيها) مذكورة في بعض الكتب الفقهية كالجواهر، ولم نجدها في الأصول الحديثية المعتبرة كالوسائل والبحار وتفسير البرهان ،ومن الواضح مرجعية الأصول الحديثية دون الكتب الفقهية في نصوص الحديث المروي فان الجوامع الحديثية تتصدى لنقل النص أقرب الى الواقع مما ينقل أو يحتمل في الكتب الفقهية، وكم من خطأ في الكتب الفقهية لبعض الآيات والأحاديث كما لا يخفى على المتتبع، والعصمة لأهلها.

ثانياً- لوصحت نسخة "فيها" أفاد الخبر كون المعادن في الأرض التي لارب لها نفلاً من الأنفال، وهذا أخص من المدعى الذي هو كون المعادن في عموم أراضي الانفال - سبق عرضها - هي للإمام ونفله المجعول له من الله ورسوله، وليس خصوص المعادن في الأرض التي لارب لها،فيقصر الخبر عن الدلالة على التفصيل المزعوم لأستاذنا المحقق وابن إدريس وغيرهما والحاصل تحقق الاطمئنان الشخصي بعود ضمير "والمعادن منها " الى الأنفال لتصدي الخبر –سؤالاً وجواباً –لبيان أنواع الأنفال ،مؤيداً بوضوح تعبير روايتي تفسير العياشي وبفتوى جمع كبير من قدماء الفقهاء بأن المعادن من الأنفال وهم أعرف وأطلع على ماكان صادراً عن أهل بيت النبوة (عليهم السلام) ،والله العالم .

الوجه الثاني: ما أشار اليه في الجواهر (ج١٦:١٣٠) من قانون تبعية المعدن المستخرج للأرض التي إستخرج منها ، فان مادل على أن الأراضي المعينة من الأنفال هو دالّ على تبعية المعدن المستخرج للأرض المستخرجة منه، والتبعية مرتكزة عقلائياً وفقهياً وبنحو التسالم غير القابل للتشكيك .وهذا الاستدلال يرجع الى الاستدلال بالتسالم الفقهي والسير العقلائي على تبعية ما في الأرض لأربابها . وهذا دليل مجمل يؤخذ منه بالقدر المتيقن مالم يقم دليل واضح على خلافه ،ولابد من توضيح هذا الأمر تفصيلاً فنقول:-

أولاً- انه بعد أن تحقق كون المعادن طراً من الأنفال المجعولة لرسول الله (صلى الله عليه وآله) وآل بيته (عليهم السلام) بمقتضى دلالة الروايات الثلاثة يصبح لدينا دليل على خلاف قانون تبعية مافي باطن الأرض لما لكها وتتحقق عندنا حجة مانعة عن عموم السيرة وإمضائها فيستنتج

حينئذ :كون ما في باطن الأرض لمالكها ـ أي يتبعها في الملكية إلا إذا كان مافي باطن الأرض معدناً فهو للإمام من آل بيت محمد (ﷺ)- أي لا يكون لمالك الأرض بتبع ملكها- لأن المعدن من الأنفال التي جعلها الله لرسوله وجعلها رسوله لآل بيته .

وثانياً- إن قانون التبعية في الملك (مافي باطن الأرض وما عليها لمالكها) دليله السيرة العقلائية الممضاة - في الجملة - وهو دليل لبي يؤخذ منه بالقدر المتيقن وهو مختص بالفضاء العلوي بقدر يتعارف بين العقلاء استغلاله كبناء طابقين أو خمسة أو عشرة فوق سطح الأرض ومختص بالباطن السفلي بقدر متعارف (كخمس أمتار أو عشرة أو عشرين) بعمق بئر ماء أو بالوعة كنيف أو سرداب أو نحو ذلك ،ولا يعم القانون ما زاد على هذا القدر: فإذا حلقت طائرة فوق بيتنا فانه لا يصدق عرفاً عليه التجاوز على ملكنا أو غصبه لحقنا، وكذلك لو حفر أحد نفقاً تحت بيتنا القائم على قمة جبل أو حافته العلوية لا يعد الحافر –في نظر العرف – متجاوزاً على ملكنا أو غاصباً لحقنا ، وهكذا لو حفر في أرض مباحة أو مملوكة له أو كان مأذوناً من ما لكها وكان عميقاً لثلاثين متراً ثم إنحرف بنفق إتجاه منبت المعدن فكان تحت بيت غيره فانه لم يفعل محرما ولا دليل على حرمة تصرفه أو عدم ملكه المعدن المستخرج ، نعم إذا دخل أرض الغير غصباً من دون إذنه وحفر منه الى منبت المعدن فانه يأثم وقد فعل محرماً بالتصرف في ملك غيره من دون إذنه [ولا يحل مال إمرىء مسلم إلا بطيبة نفسه] لكنه لا يستلزم عدم ملك المخرج معدنه الذي أخرجه من الباطن السحيق - ما زاد على ما يتعارف عقلائياً إستغلاله من باطن الأرض - نعم لابد إن يضمن أجرة الانتفاع من أرضه و أن يضمن النقص الوارد على أرض المسلم من الحفر ومن المتلفات إذ(من أتلف مال غيره فهو له ضامن) ويستحق المالك مطالبة الحافر بالضمان لكن لا دليل على استحقاق المطالبة بالمعدن المستخرج من باطن سحيق - بعمق ثلاثين متراً أو خمسين أو أكثر - ولا دليل على ملك صاحب الأرض لما في باطنها السحيق من المعادن بحيث يصح ما أطلقه جمع من الفقهاء الأواخر(قدهم) من أنه لو كان المعدن في أرض مملوكة لمسلم وأخرجه غير المالك وبغير إذنه يكون المعدن ملكاً لصاحب الأرض دون مخرجه ، والقدر المتيقن ما كان في الطبقات

القريبة من سطح الأرض وهو محل الإذعان بمقتضى السيرة العقلائية الممضاة شرعاً على قانون التبعية ، وما أخرج من سحيق الأرض من المعدن - بطريق حرام كالحفر من أرض المسلم غصباً أو بطريق حلال كالنفق العميق - لا دليل على ملك صاحب الأرض للمعدن المستخرج، بل دليل التبعية - السيرة العقلائية - قاصر عن شموله أو إثبات حرمة التصرف ،لا أقل من عدم إحراز الإمضاء لقانون التبعية على الاطلاق الشامل لسحيق الأرض.

وباختصار:لا دليل على ملك صاحب الأرض لما يخرج منها من المعادن اذا كان إخراجه من باطن سحيق ، بل الدليل على خلافه موجود وهو نص صحيح السند واضح الدلالة على الخلاف وهو معتبرة[١] مسمع الطويلة المتضمنة لإتيان خمس الغوص اليه(عليه السلام) وقوله لمسمع :[يا أبا سيار: الأرض كلها لنا فما أخرج الله منها من شيء فهو لنا] والمعادن والجواهر المستخرجة من الأرض – براً أو بحراً بالغوص- كلها لهم (عليهم السلام) وقد طيبّوها وحللوها لشيعتهم – أبي سيار وأمثاله - بنص هذا الحديث وغيره متكرراً نظير رواية[٢] داود الرقي عن الصادق(عليه السلام) [الناس كلهم يعيشون في فضل مظلمتنا، إلا أنا أحللنا شيعتنا من ذلك] فان هذه الروايات الكثيرة - وعمدتها المعتبرة ــ تدل بوضوح على أن المعادن مالهم وهي من الأنفال التي جعلها الله لرسوله ثم جعلها رسوله لهم ، ومخرجوها يتنعمون في حقهم وفضل مظلمتهم ، وقد حللوها تنازلاً عن حقهم لشيعتهم الموالين لهم ،ولم نجد ما يدل على تملك غيرهم ،إلا في الأرض التي هي من الأنفال وقد دلت الأخبار المعتبرة على تمليكها لمن أحياها.

وثالثاً:- يمكننا أن نستنتج من جميع ما تقدم انه اذا إستخرج المعدن من أرض مملوكة شخصياً لمسلم أو محترم المال وكان إخراجه من طبقة قريبة من سطح الأرض فلا يبعد خروج هذا المعدن المستخرج من أرض مملوكة عن دائرة الأنفال ويقرب كونه ملكاً لصاحب الأرض تابعاً لملك أرضه مادام إستخراجه من موضع قريب من

---

(١)الوسائل ج٦:ب٤ من أبواب الأنفال:ح١٢.

(٢)الوسائل :ج٦ ب٤ من أبواب الأنفال :ح٧

سطح الأرض بقدرٍ يتعارف بين العقلاء إستغلاله لاحتياجات متملك الأرض كحفر بالوعة كنيف أوبئر ماء أو سرداب وبقدر يتعارف لحوقه وتبعيته في الملكية للأرض (خمسة أو عشرة أو عشرين متراً) ، وهذا هو القدر المتيقن من قانون تبعية (مافي الأرض لمالكها)في الملك ،بل اذا إستخرج المعدن مالك الأرض وكان مؤمناً ملك المعدن المخرج بتحليل الأئمة (عليهم السلام) حسب دلالة معتبرة مسمع المتقدمة حتى ما كان إخراجه من أعماق الأرض السحيقة لأنه أخرجه مأذوناً محللاً .

واذا إستخرج المعدن من الأرض المملوكة شخصياً لغيره من أعماق الأرض بحيث لا يعد الموضع من توابع الأرض المملوكة ولم يكن تصرفه تجاوزاً على ملك الغير كما لو حفر من خارج الأرض المملوكة وفتح نفقاً في سحيق الأرض ومن أسفل أرض الغير (تحت خمسين أو مئة أو ألف متر) فالمعدن من الأنفال وهو لمن أخرجه اذا كان مؤمنا موالياً لآل البيت(عليهم السلام)وعليه خمس المعدن.

ولو حفر منجم المعدن من سطح الأرض المملوكة للغير ووصل من طريقها الى منبت المعدن كان عليه أجرة الانتفاع من الأرض وضمان النقص والتلف الوارد عليها،ولابد من إرضاء صاحب الأرض بحصة من المعدن بنحو التصالح بين المخرج وبين مالك الأرض اذا كان الإخراج بحفر في أرضه من دون إذنه وموافقته وذلك لوجود احتمالين :احتمال كون المعدن ملكاً لمخرجه واحتمال كون المعدن لصاحب الأرض المستخرج منها المعدن ، وعند تعذر التوافق والتصالح بينهما واستمرار التنازع يتعين العمل بما هو مقتضى الاحتياط الواجب للتحفظ على الحقوق المحتملة وهو الترافع الىالمجتهد العدل لحسم مادة النزاع حسب قواعد القضاء الشرعي الإلهي.

النحو الثاني :-إخراج المعدن من الأرض العامرة حين فتحها عنوة.

قد تحقق عندنا كون المعادن من الأنفال التي جعلها الله سبحانه لرسوله(صلى الله عليه وآله) وجعلها رسوله للأئمة من أهل بيته(عليهم السلام)، كما قد تحقق كون الأرض المفتوحة عنوة العامرة حين الفتح ملكاً لعموم المسلمين –من وجد ومن سيوجد – كما قد إشتهر بينهم قانون

(تبعية الملك : ما في باطن الأرض لما لكها)، وفي ضوئه :اذا خرج أحد من هذه الأرض – من عمقها الذي لا يتعارف بين العقلاء إستغلاله: فهو من الأنفال على القول المختار المشهور بين المتقدمين وقد أحلها الأئمة (عليهم السلام)الى المؤمنين الموالين لهم وحرموها على غير محبي أهل البيت وشيعتهم، أو هو من المباحات الأصلية والناس فيها شرع سواء على القول المشهور بين المتأخرين يملكه مخرجه ،ولاإشكال فيما اذا كان المخرج مسلماً غير كافر . والا شكال فيما لو أخرج المعدن من عامر الأرض المفتوحة عنوة من باطنها القريب المعتبر عقلائياً من توابع الأرض المستخرج منها المعدن وقد إعتبرت الأرض شرعاً ملك المسلمين قاطبة مع شهرة قانون (تبعية مافي باطن الأرض لملكيتها) .

ويمكن دفع الإشكال بقصور دليل (قانون تبعية الملك) عن شمول المعدن المستخرج من باطن الأرض المفتوحة عنوة لكونه دليلاً لبياً مجملاً - هو السير العقلائي والتسالم الفقهي اللامحرز إمضاؤه على الإطلاق- فيؤخذ به بالقدر المتيقن وهو غير الأرض المفتوحة عنوة المملوكة لعموم المسلمين،لاسيما على القول المختار في حكم المعادن ـــ كونها من الأنفال - ويحتاج إخراجها من هذه الأرض المملوكة لعموم المسلمين وتملكها الىإذن ولي أمر المسلمين بعد تعذر استئذان المسلمين- قاطبة - ويكفي إذن نائبه (عجل)وهو الفقيه العدل، ولا تنفع دعوى صاحب الجواهر (ج ٣٨: ١٠٨) على الإخراج والتملك من دون استئذان أحد ، فان هذه السيرة كسائر السير اللا منطلقة عن إحراز الأمر والإذن الشرعي فلذا نحتاط وجوباً بوجوب الاستئذان من المجتهد العدل في عصور الغيبة مقدمة للتملك فانه بعد تعذر استئذان جميع المسلمين الذين هم ملاك الأرض وبعد عدم إحراز عموم دليل (تبعية الملك) ومع احتمال ولاية الفقيه هنا على دخالة رخصته في إخراج معادن الأرض المزبورة كان إذنه كافياً ومحرزاً لجواز إخراج المعدن وتملك المسلم خاصة ولا نريد الإطالة لقلة الفائدة.

النحو الثالث:-إخراج المعدن من الأرض الميتة.

الأرض الموات المفتوحة عنوة بل كل الأراضي الموات التي لارب لها على الاطلاق هي من الأنفال التي أحل الله و رسوله لكل

أحدٍ إحياءها بزرع أوشجر أوبناء، والكلام في إخراج المعدن منها ، وقد إعتبر بعض الفقهاء (قدهم) أن إخراج المعدن من الأرض نحو إحياء لها فيملكها محيوها بمقتضى الروايات [١] المتقدم اليها الاشارة والتي تدل على ملك الذمي الأرض التي أحياها ، لكنه لم يتضح كون إخراج المعدن مصداق (إحياء الأرض) ، بل الواضح خلافه وانه لا يعتبر (إخراج المعدن) مصداق عملية (إحياء الأرض) التي أحلها الله ورسوله لكل من أحياها ،فلا يكون إخراج المعدن إحياء مملكاً لكل أحد حتى الكافر بهذه الروايات.

وحينئذإن التزمنا بكون المعادن من المباحات الأصلية فقد يقال بامكان تملك كل أحد للمعدن المستخرج للسيرة الجارية على الإخراج والتملك ولإطلاق دليل الحيازة (من حاز ملك) [للعين ما رأت ولليد ما أخذت][٢] . إلا أن إحراز السيرة وإمضاءها بنحو يشمل الكافر- الكتابي وغيره - بحيث يتملك المعادن الثمينة صعب المنال لاسيما وهي دليل لبي مجمل يؤخذ منه بالقدر المتيقن وهو غير الكافر،ومنه يتضح حال إطلاق النص المعتبر فانه يحتاج إلى إحراز إرادة الأطلاق بنحو يشمل غير المسلمين ، وهو مشكل جداً كما لا يخفى على المتأمل في النص وخصوصياته .

وإن التزمنا بكون المعادن من الأنفال - كما هو الحق - فالأمر أشكل إذ دلت بعض الروايات[٣] المتقدمة على تحليل أئمة أهل البيت(عليهم السلام) ما أخرج الله من الأرض - برها وبحرها - من المعادن والجواهر بالغوص لخصوص شيعتهم ومحبيهم [الأرض كلها لنا فما أخرج الله منها من شيء فهولنا] فيملكها المؤمن الموالي ويجب عليه تخميسها .

وهل يملك الكافر - الكتابي وغيره - ما يخرجه من الأرض العامرة أو الميتة من المعادن النابتة في باطن الأرض ؟قد اختلفت فيه كلمات الفقهاء المتعرضين بين مثبت وبين نافٍ : فقال جمع :يملك الكافر ما يخرجه من المعدن من أرض المسلمين وعليه تخميسه ،

---

(١)الوسائل ج١٧ب١+ب٤ من أبواب إحياء الموات

(٢)الوسائل ج١٧ب١٥ من أبواب اللقطة ح٢+ج١٦ب٣٨من ابواب الصيدح١.

(٣)الوسائل ج٦ب٤ من أبواب الأنفال ح١٢+ح٧.

ومنع جمع آخر من استخراجه ولكنه اذا أخرجه ملكه ، ومنع بعض من تملكه اذا خالف وأخرج، لكن حكي عن المدارك قوله(لم أقف على دليل يقتضي منع الذمي عن العمل في المعدن) ، وكان ينبغي عكس المطلب إذ أي دليل يقتضي جواز إخراج الكافر معادن المسلمين أو أنفال الله ورسوله بل حتى لو قلنا بكون المعادن من المباحات بالأصل فإذا كانت المعادن في أراضي المسلمين – المفتوحة عنوة العامرة حين الفتح – أي دليل يقتضي جواز إخراج الكافر معادن المسلمين وهي أموالهم أنبتها الله في أراضيهم وخلقها لهم ؟ وإذا كانت في أراضٍ مواتٍ هي أنفال الله التي جعلها لرسوله وأهل بيته أي دليل يرخص لغير الموالين إخراجها وتملكها؟ والكافر عدو الله في الأرض وعدو أوليائه وأحبائه ، ومن العجب أن يفتي بعضهم بعدم جواز إخراج الكافر الذمي المعادن لكن لو أخرجها ملكها وعليه خمسها ،انه العجب العجاب والتسرع في الفتيا قبل تمحيص الأخبار واستكشاف مذاق الشارع المقدس واسرار تشريعه وحكمته في تشريع الأحكام ، ولا ينفع ما قيل من أن إخراج المعدن من الأرض الموات إحياء لها (ومن أحيى أرضاً ميتة فهو أحق بها –مسلماً كان المحيي أم كافراً، وهي له) على ماد لت عليه روايات [١] إحياء الموات وإنما لا ينفع هذا المقال لأن هذه الروايات مختصة بإحياء الأرض الموات، وإحياؤها يتحقق بالزرع والشجر والبناء كما هو المتعارف ،وليس حفر الأرض لإخراج المعادن الثمينة أو الكنوز أو إخراج الجواهر بالغوص في الماء مصداق (إحياء الأرض) بل هو مصداق(إخراج ما خلقه الله في باطن الأرض وفي ذراتها)،وقد دلتّ معتبرة[٢] مسمع وغيرها على تحليلها لمواليهم وشيعتهم خاصة .

وباختصار : ظاهر الدليل المعتبر هو وجوب منع الكفار ومدافعتهم قدر الامكان عن استغلال المعادن الموجودة في أراضي المسلمين ومن إخراجها وتملكها، إذ السماح لهم تفريط في حقوق المؤمنين المسلمين وإتلاف لنعم الله سبحانه التي أعدها لعباده الصالحين دون الكافرين والمفسدين في أراضي المسلمين وأموالهم

---

(١)الوسائل ج١٧ ب١ +ب٤ من أبواب إحياء الموات

(٢)الوسائل ج٦ب٤ من أبواب الأنفال ح١٢+ ح٧.

، وقد إبتلى الله المسلمين بالكفار المستهترين بأموالهم ومعادنهم بل وبأرواحهم وإنا لله وإنا إليه راجعون ولاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

البحث الثامن: الشك في بلوغ النصاب.

هذا البحث سيال يجري في كل مورد شرعي مهم إعتبر في وجوبه النصاب أو نحوه كالاستطاعة والسفر كما هو الحال في خمس المعدن والكنز والغوص وزكاة الأموال ونحو ذلك : اذا شك في بلوغ نصاب الخمس أو الزكاة هل يجب الفحص والاختبار ؟ واذا شك في بلوغ ماله الزكوي النصاب وتوقف معرفته على التصفية هل تجب عليه؟ واذا شك في بلوغ ماله وكفايته لنفقات الحج هل يجب عليه الفحص والاختبار حتى يتحقق من استطاعته المعتبرة في وجوب الحج عليه ؟واذا شك المسافر في بلوغ المسافة الشرعية الموجبة لقصر الصلاة وإفطار الصوم ؟ أو شك في وجود فائض عن المؤنة عنده ليتعلق به الخمس ؟ ونحو ذلك مما وقع فيه كلام وبحث قد طرقه الاعلام في الأصول- أخريات بحوث البراءة والاشتغال ـــ وفي موارد الابتلاء في الفقه .

المعروف والمشهور بينهم هو عدم وجوب الفحص والاختبار والتصفية مقدمة للتحقق من توفر الشرط ، لما ثبت في الأصول من عدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية ومن صحة إجراء البراءة ولو قبل الفحص والاختبار مالم يتيقن أو يطمأن بتحقق الشرط خارجاً ، وقد اشتهر في كلمات الأواخر انه يعتبر في تنجز التكليف بالزكاة والخمس: بلوغ الخالص قدر النصاب المعين شرعاً، فإذا شك في بلوغ المعدن أو الكنز أو الجوهر المستخرج بالغوص أو المال الزكوي النصاب أجريت البراءة من وجوب الخمس أو الزكاة، وفي زكاة المسالك(ج١:٣٨٧) انه (لا قائل بوجوب التصفية مع الشك في النصاب)، ولكنه وجد القائل بالوجوب بعد ئذ حيث ذهب بعض الأعاظم الأواخر ممن سبق شيخنا الأعظم (قده) على ما يظهر من أواخر براءة رسائله- وممن تأخر عنه الى وجوب الفحص والاختبار،ويمكن الاستدلال لهم على وجوب الفحص والاختبار في الشبهات الموضوعية بوجوه:-

الوجه الأول:- إن الرجوع الى البراءة ونحوها من الأصول الترخيصية في بعض الشبهات الموضوعية من غير فحص هو مظنة الوقوع في مخالفة الواجب الشرعي المهم وتفويت مصلحته الملزمة كتأخير الحج المتوقف وجوبه على الاستطاعة المشكوك عنده تحققها أو تضييع حقوق الفقراء الشرعية المتوقف وجوبها على بلوغ النصاب أو تحقق الربح الفائض على المؤنة ، فانه لولم يفحص يلزم تعطيل أحكام واقعية هي من أركان الدين والاسلام و قد إهتم الشارع بادراك الواقع فيها مما يكشف عن إيجاب الاحتياط على المكلف وإلزامه بالاختبار والفحص والحساب وصولاً الى الواقع المهم وعدم تفويت مصلحته الملزمة المهمة، ومن هذا القبيل الاستهلال لشهري رمضان وشوال فان في تركه مظنة الوقوع في مخالفة التشريع المهم.

وفيه أولاً:- إن الظن لا يغني من الحق شيئاً ومظنة الوقوع في المخالفة الشرعيةلاتضر مالم تصل لحد القطع أو الاطمئنان بمخالفة مجرى الأصل للواقع في مورده الخاص ليلزم ترتيب الأثر ويمتنع إجراء البراءة، ومادام لم يحصل في النفس القطع بمخالفة الشرع أو الاطمئنان به في مورد جريان أصل البراءة كان إطلاق دليل البراءة [رفع مالا يعلمون [١]][ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم[٢]] دليلاً مصححاً لجريان البراءة في هذه الشبهات الموضوعية لعدم المقيد لاطلاق دليلها بحيث يستلزم وجوب الفحص والاختبار إحتياطاًمن دون أن يمنع عن جريانها: (مظنة الوقوع في المخالفة الشرعية) فان الظن لابنجز الواقع على المكلف.

وثانياً:- إن جعل البراءة وتشريعها على الإطلاق يدل على شرعية الرجوع الى البراءة في عموم موارد الشبهات الموضوعية حتى ماهو مظنة الوقوع في مخالفة الواجب الشرعي، فيدل على عدم كون المظنة المذكورة مقتضية للزوم الفحص والاختبار والمحاسبة إحتياطاً ،بل إن مايرى من الفقهاء والمتشرعة من إجراء أصالتي الطهارة والحل في الشبهات الموضوعية مع أنه يحتمل

---

(١) الوسائل : ج١١ : ب ٥٦ من ابواب جهاد النفس : ح١.

(٢) الوسائل : ج١٨:ب ١٢ من ابواب صفات القاضي :ح ٢٨.

أويظن في كل مورد يجرونهما ويتوقع حصول المخالفة مع الواقع هو من هذا القبيل فلا يضر ظن الوقوع في مخالفة الواقع ،نعم عند تعدد إجراء هذه الأصول يحصل العلم الإجمالي بالمخالفة في بعض الموارد من دون تمييز، لكنه لا يمنع عن إجراءها. وباختصار:.مظنة الوقوع في المخالفة الشرعية فيما نحن فيه لا تستوجب لزوم الفحص احتياطا أي لا تؤثر وجوب الاحتياط مادام لم يتنجز الواقع بعلم أو اطمئنان ، بل إطلاق نصوص البراءة وأحاديثها يعم الواجبات المجهول فعلية وجوبها بفعل جهالة مقدمتها: الاستطاعة، النصاب، الربح الفائض عن المؤنة...

الوجه الثاني :- إن إجراء أصل البراءة في الموارد المزبورة من دون فحص يوجب العلم الإجمالي بوقوع المكلف في مخالفة الواقع كثيراً نظير تأخير الحج عن عام الاستطاعة وتضييع حقوق الفقراء ، وهذا العلم الإجمالي يمنع عن إجراء الأصل الترخيصي المؤمّن- نظير البراءة عن وجوب الفحص أو المحاسبة أو الاختبار.

وفيه :- انه رغم التسليم بحصول العلم الإجمالي - أحياناً لاكثيراً ــ بوقوع المكلف في مخالفة الواقع بسبب إجراء اصل البراءة في شبهات موضوعية متعددة ، إلا أنه لايوجب هذا العلم الإحتياط لعدم تنجز التكليف في كل مورد ولايمنع من إجراء الأصل الترخيصي المؤمّن - البراءة أو نحوها - ، كما أن علم المكلف بمخالفة إجراءه أصلي الطهارة والحلية للواقع أحياناً لايقتضي منع جريانهما، وذلك كله لإطلاق دليل الأصول الترخيصية المزبورةالشامل لما قبل الفحص عن الحجة المخالفة ، فمادام لايعلم المكلف مخالفة مجرى الأصل للواقع في هذا الموضوع المشتبه بخصوصه يجري الأصل المؤمّن الترخيصي بمقتضى إطلاق دليله من غير محذور، نعم إذا علم - في مورد معين- بمخالفة الأصل الترخيصي مع الواقع - مخالفة قطعية فعلية- إمتنع عن إجراء الأصل في هذا المورد بالخصوص.

الوجه الثالث:- إن جعل الوجوب في الموارد التي يتوقف فيها العلم بالحكم غالباً على الفحص عن موضوع الحكم أو إختباره يكون جعل الواجب فيها ظاهراً –بالملازمة العرفية ــ في وجوب التفحص والإختبار عن أفراد الموضوع –تحقق الإستطاعة في الحج، والنصاب في الزكاة، وتحقق الربح الفائض عن المؤنة في الخمس، وبلوغ

المسافة في صلاة المسافر ــ ولايسع المكلف أن يوكل أمر هذه الواجبات الى حصول العلم بتحقق الموضوع ولو من باب الإتفاق وإلالزم اللغو في تشريع هذه الواجبات المهمة.

وفيه:- انه لاريب في صحة الكبرى: وهي أنه في موارد توقف العلم بالحكم وتحقق موضوعه - في الغالب - على الفحص بحيث يكون إهمال الفحص وإجراء البراءة مستلزماً للوقوع في مخالفة التكليف كثيراً يكون جعل الحكم فيها ظاهراً في وجوب الفحص عن تحقق الموضوع عند الشك قبل إعمال البراءة عن الحكم. إلا أن في إنطباقه على الموارد المبحوثة منعاً واضحاً بلحاظ أن العلم ببعض أفراد الموضوعات حاصل في الخارج كثيراً ومن دون فحص كما لوربح الإنسان في تجارته مالاً عظيماً أو قدراً معتداً به أو ورث دفعة واحدة أو نحله بعض معارفه قدراً يكفيه للحج أو يتحقق له ربح فائض عن المؤنة ويقدره كثيراً بحسب إطلاعه على أمواله واملاكه، من دون أن يتوقف العلم بتحقق الاستطاعة أو الربح الفائض عن المؤنة على الفحص والاختبار.

وباختصار : إن العلم بالحكم أوبتحقق موضوع الحكم لا يتوقف على الفحص في هذه الموارد ، فلا تتم الكبرى هنا ولا تنطبق ولا تؤدي الى وجوب الفحص ، ويتحصل مما تقدم أن لاوجه أو لا دليل على وجوب الفحص والإختبار في هذه الموارد من الشبهات الموضوعية ، ولايمنع شيء عن إجراء البراءة مع إطلاق دليلها وسعة مجراها لكل الشبهات الموضوعية، نعم ربما يتوقف العلم بالموضوع - عموماً أو غالباً - على الفحص والاختبار ، لكن التوقف من باب الإتفاق لا يقتضي وجوب الفحص وإلا لوجب الفحص عن أكثر موضوعات الأحكام ، وهو مرفوض جملة وتفصيلاً .

هذا تمام ما أردنا بيانه بلحاظ المورد الثاني مما يتعلق به الخمس ،ثم يقع البحث في :

المورد الثالث : ــ الكنز المستخرج من الارض

قد استفاضت النصوص عن اهل بيت النبوة(عليهم السلام)في إيجاب الخمس في الكنوز المستخرجة من الارض ، وهي تندرج في عموم

النص القرآني[ما غنمتم من شيء] بلحاظ كون الكنز المستخرج من الارض مصداق(ما غنمه الانسان وظفر به ونالـه)، فلذا اجمع فقهاء الامامية على وجوب الخمس فوراً في الكنز، كما روي في عموم جوامع حديث اهل السنة قوله(ﷺ): [في الركاز الخمس] والركاز عند فقهاء الحجاز عموما هو الكنوز المدفونة في الارض وافتى جمع من فقهاء السنة بوجوب الخمس في الكنز لهذه الرواية العامة ولبعض الروايات الخاصة المثبتة للخمس في الكنوز فراجع(مسند احمد:ج٣ :١٢٨) (وسنن البيهقي :ج٤ : ص١٥٢ ـ ١٥٦) وغيرهما . وباختصار : لايسع المنصف المحقق التشكيك في اصل وجوب الخمس في الكنز والركاز ، وقد وقع الكلام والخصام العلمي في بعض الجوانب نتعرض لها ضمن بحوث : ـــ

البحث الاول : ـــ في حقيقة الموضوع وتحديده

الكنز هو المال المذخور المدفون في باطن الارض ونحوه من المواضع المحكمة التي يتعذر الوصول اليها عادة ، والركاز هو المال المركوز في الارض ونحوها الثابت فيها والذي لايتيسر العثور عليه إلا بعناء وجهد ، هذا هو المعنى الواضح للفظتين الواقعتين في نصوص الاحاديث المعصومية الشريفة المبينة لمتعلق الخمس ، وهل ثمة قيد آخر؟:ـ

أـ هل يعتبر في تحقق الكنز أن يكون الكانز قاصداً لإدخاره ليوم الفاقة والحاجة ، ام لايعتبر قصد الإدخار فيعّم الكنز المال المغمور في التراب من دون قصدالإدخار وإرادته لمالكه كما هو حال كنوز الجاهلية العائدة لأهل المدن المغضوب عليها من الامم السابقة ، كما يعم ما إشتبه حاله من حيث قصده الادخار وعدمه ؟ .

قال الشهيد في مسالكه(ج١: ٤٦٠)انه(يعتبر في الادخار كونه مقصوداً ليتحقق الكنز ، فلا عبرة باستتار المال بالارض بسبب الضياع ، بل يلحق باللقطة ويعلم ذلك بالقرائن الحالية كالوعاء) ، وقد يدعى أن تفسير المشهور الكنز بالمال المذخور يفيد اشتراط قصد الادخار لأنه مشروب في مفهوم الادخار .

وفيه اشكال بل منع واضح فان الفهم العرفي من لفظ (الكنز) لا يستبطن القصد ، والصدق العرفي بالوجدان متحقق او منطبق على المدفون في الارض مع وجود قرينة تفيد العلم او الاطمئنان بقصد إدخاره ، ومع الاشتباه والجهل بقصد الادخار لعدم كونه ضمن وعاء او غلاف، بل مع العلم بعدم القصد كما في كنوز الجاهلية التابعة للمغضوب عليهم باهلاكهم ، نعم الغالب في الازمنة السابقة ادخار الناس اموالهم بقصد الادخار ليوم الحاجة والفاقة لكن من دون إطراد أو دخالةفي تحقق الكنز وصدق مفهومه خارجا ، ولعل الاطلاع على قصد الكانز امر صعب المنال يعسر الاطلاع عليه عادة .

ثم مع بقاء احتمال دخالة القصد او عدم وضوح دخالته من عدمها يكفينا الصحيح الناطق [كلما كان ركازاً ففيه الخمس] [1] فانه عموم لفظي ينطبق على المعدن وعلى المال المركوز في الارض أعم من قصد الادخار ومن عدمه ومن العلم به ومن الجهل بالقصد ، فيصلح دليلا مستقلا لعدم اعتبار القصد كما يصلح مانعا عن اعتباره ومقويا لعدم اعتباره في تخميس الكنز.

ب ـ وهل يعتبر في تحقق الكنز كونه مدفونا تحت سطح الارض فلا يعم المستور في حائط أو في جبل أو بطن شجرة أو تحت حطب ؟ وقد اختلفت الكلمات سعة وضيقا ــ المستور في الارض وبناءها او خصوص المدفون تحت سطح الارض ـ واختلفت من حيث الامثلة الصغروية ، والظاهر كون الكنز مفهوما لغويا عرفيا يعني ستر المال المدخر عن الانظار والايدي ودفنه في موضع محكم تحت الارض أو باطن جبل أو في جدار أو نحوها بحيث يتعذر الاطلاع عليه ولايتيسر الوصول اليه عادة ويصدق عليه الكنز عرفا ، ويؤكده : الخبر المشهور بين المحدثين والفقهاء والوارد في عموم جوامع الحديث النبوي وفي(التهذيب)بسند صحيح عن الامام الصادق(عليه السلام): [كل ما كان ركازا ففيه الخمس] فان الركاز هو ما ارتكز في الباطن وثبت فيه واستتر عن الايدي والانظار ، وهو دليل مؤكد لإعتبار إحكام ستر الكنز وثبات ركازه في الارض أو ما عليها من بناء ونحوه . نعم ثمة أمثلة صغروية خارجة عن مفهوم الكنز جزماً نظير إدخار الذهب او نحوه في

---

(١)الوسائل ج٦ :ب٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٣.

صندوق او وسادة او تحت حطب او نحوها مما يكون معرض الوصول ومحتمل العثور عليه ، وهذا المال لقطة يأخذ حكمها من وجوب التعريف ونحوه.

وثمة امثلة صغروية محل الشك والاستباه من حيث صدق (الكنز) أو صدق (الركاز) عليها ويمكن اجراء البراءة عن وجوب التخميس فوراً فيكون المال المغنوم فائدة يجب تخميسه بعد استثناء مؤنة الاخراج ومؤنة المعاش ويرخص تأجيل دفعه لسنة من دون لزوم تخميسه سريعا كما هوحال الكنوز المقطوع مصداقيتها اذا لم تبلغ النصاب المعين .

ج ـ وهل يعتبر في المال المكنوز كونه من النقدين (الذهب أوالفضة المسكوكين) أو يعمهما اذا لم يكونا مسكوكين ويعم غيرهما من النقود والنفائس الثمينة كالاحجار والجواهر المتعارف إدخارها سابقاً لوقت الحاجة والفاقة ؟ .

اختار جمع اختصاص الكنز بالذهب والفضة المسكوكين ، واختار جمع آخر العموم وهو الاقرب بمعنى عموم الكنز الواجب تخميسه وشموله لكل نوعٍ من النفائس الثمينة من أحجار كريمة أوجواهر ثمينة يتعارف سابقا إدخارها في باطن الارض أو في بناء أو بطن جبل أو نحوها .

وقد استدل للاختصاص بالخبر الصحيح[1] الذي رواه البزنطي عن الرضا(عليه السلام) سائلا عما يجب فيه الخمس من الكنز ؟ واجابه: [ما يجب الزكاة في مثله ففيه الخمس]، وهو يدل على ان الجنس الواجب فيه الزكاة مثله يجب فيه الخمس ، بتقريب : ان ظاهر الخبر سؤاله عن حقيقة ما يجب فيه الخمس من الكنز فيكون الجواب ظاهراً في أن الذي يجب الزكاة في مثله يجب فيه الخمس ، وحقيقة ما تجب الزكاة فيه هو الذهب والفضة المسكوكين فكذا الكنز الواجب فيه الخمس يختص بالذهب والفضة المسكوكين .

ويرد عليه : ـ ان هذه الرواية الشريفة ليست ظاهرة في بيان حقيقة الكنز الواجب تخميسه وبيان ماهيته ، بل التعبير المعصومي وسؤال الراوي يحتمل معنيين يحتمل أن يكون المراد منها بيان

---

(١) الوسائل ج٦ :ب٥ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٢.

جـنس الكنـز المسـتخرج وماهيتـه فتفيـد أن (الجـنس المـالي الـذي تجب الزكاة في مثله ، ففيه الخمس) ، ويحتمل أن يكون المراد منها بيان مقدار الكنز الواجب تخميسه فوراً فتفيد أن (المقدار المالي الذي تجب الزكاة في مثله ــ وهو عشرون دينارا ذهبيا او مأتا درهم فضة ــ ففيه الخمس) فتصبح الرواية مجملة المراد الجدي غير ظـاهرة مـالم ينقـدح شـاهد مـن داخلهـا او قرينـة مـن خارجهـا توجـب الاطمئنـان بمفادها ، والا فهي مجملة مرددة بـين احتمـالين قاصـرة الدلالـة مـن دون قرينة اطمئنانية معينة . وقد فهم الاكثر ــ علـى مـا قيـل ــ ارادة المثلية في القدر والمالية حتى إدعى سيد الرياض(قده) ــ صـريحا ــ إتفاق الاصـحاب وفهمهـم إرادة المماثلـة فـي المقـدار والماليـة ، وقـد حكى في الجواهر (ج١٦ : ٢٥) تصريح العلامة في المنتهى والتـذكرة بذلك وإستشعر حكايته الاجماع في الكتابين ، ومقتضى ورعهـم فـي الفهم وجلالة قدرهم ومقامهم العلمي توفر قرائن لديهم على الفهـم المذكور ، وهو قريب عندنا لقرائن يمكن إستكشافها نظير : ــ

١- ان راوي الصحيحة عن الامـام الرضـا(عليه السلام) نفسـه روى عـن الامام نفسه تعبيراً مماثلا ظاهراً ــ بـل صـريحا ــ فـي إرادة المماثلـة في القدر والمالية ، وهي الواردة في المعدن سأله فيهـا عمـا اخـرج منه ــ من قليل او كثير ــ وأجابه(عليه السلام) :

[وليس فيه شيء حتـى يبلـغ مـا يكـون فـي مثلـه الزكـاة : عشـرين دينارا] [١] نعم ارادة المماثلة في القدر قطعية صريحة بلحاظ قوله فـي السؤال (من قليـل او كثيـر) وفـي الجـواب [حتـى يبلـغ ... عشـرين دينارا] ولكن الصراحة بل الوضوح والظهور منتفية في صحيحته الاخرى الواردة في الكنز فيمكن ان يكون تشابه التعبير " مـا يكـون فـي مثلـه الزكاة " في الصحيحين مقوياً لإحتمـال ارادة المثـل فـي القـدر والكـم في صحيحة الكنز ، ولايمكن ان تكون صـراحة صـحيحة المعـدن مقويـا لاحتمال خلافه أو دافعاً لإحتمـال ارادتـه ــ كمـا يبـدو مـن اسـتاذنا [٢] المحقق فـي بحـث الخمـس ــ بـل احتمـال ارادتـه قـائم فـي نفسـه وتشابه التعبير يقوي إحتمال ارادته من هذه الصحيحة .

---

(١) الوسائل : ج٦ :ب٤ من ابواب ما يجب فيه الخمس : ح١ .

(٢) مستند العروة الوثقى ـ كتاب الخمس ـ ص ٧٨ ـ ٧٩ فراجع .

٢- روى الشيخ المفيد في مقنعته[1] قال : (سئل الرضا (عليه السلام) من مقدار الكنز الذي يجب فيه الخمس) وقد احتمل بعض أو إستظهر كونها صحيحة البزنطي المتقدمة فيكون تعبير السؤال المنقول إجتهاداً شخصياً من المرسل ــ الشيخ المفيد ــ في فهم سؤال الراوي وقد نقله بالمعنى وفهمه حجة عليه (قدس الله روحه الزكية) ولانستشهد به ولا نقطع ولانطمئن بوحدة الرواية ولعلها غيرها قد وصلت الى الشيخ المفيد وأرسلها في مقنعته ، لوضوح تغاير الجوابين حيث جاء الجواب مبتدئاً بكلمة (فقال) عقيب (سئل الرضا .....)مما يفيد نقل نص حديثه: "ما يجب فيه الزكاة من ذلك بعينه ففيه الخمس ومالم يبلغ حد ما تجب فيه الزكاة فلا خمس فيه "ولانحتمل تخلل إجتهاد المرسل في بيان جواب الامام بحسب فهمه للمراد الجدي من صحيحة البزنطي لأنه يتنافى مع ورعه المقتضي لنقل نص كلام الامام بعد ان قال (فقال) أي الرضا المسؤول ، ويكفينا الاحتمال وهو قرينة خارجية على أن المراد من المثلية ــ في صحيحة البزنطي المردد مفادها ــ هي مماثلة القدر والمالية كما هو صريح هذه المرسلة المشابهة للصحيحة في بعض فقرات حديث الامام الرضا (عليه السلام).

٣- وثمة قرينة خارجية اخرى تقوي احتمال ارادة المثلية في القدر والمالية من صحيحة البزنطي ، وهي المرتكزات العرفية الناشئة من تعارف كنز كل ثمين وادخار كل نفيس في الازمنة السابقة التي لاتوجد فيها بنوك مؤمنة للاموال المدخرة فيها ، ومن هذه المرتكزات يتحقق أو يتالف المصداق العرفي للكنز المجعول موضوعا لوجوب التخميس فانها تساعد على العموم ويؤكده، ولعل تفسير الفقهاء للكنز بأنه (المال المذخور في الارض) يؤيده لاطلاق المال الذي يعم غير النقدين ــ الذهب والفضة ــ كالحلي الذهبية والنفائس من الجواهر والاحجار ، كما يمكن تأييده بفهم بعض الاكابر الاقدمين المقاربين لعصر الحضور كالشيخ المفيد بلحاظ تلقيهم من فهم اصحاب الائمة (المثلية في المقدار والمالية) ولو بحد الاحتمال وهو قوام التأييد .

---

(١) الوسائل :ج ٦ : ب٥ من ابواب ما يجب فيه الخمس : ح٦ .

٤- وثمة احتمال قائم في النفس وهواحتمال صدور الروايتين في مجلس واحد حيث توجه السؤال من البزنطي عن المعدن مفصلا ـ من قليل او كثير ـ فاجابه الامام بما يفيد اعتبار بلوغ المقدار المستخرج النصاب ، فبادر الراوي ـ وهو فقيه جليل ـ في ذاك المجلس الى السؤال عن الكنز ، يكشف عن هذا الاحتمال : وحدة الراوي وفقاهته المحركة لذهنه الوقاد للسؤال عن الكنز، ووحدة المروي عنه، وتشابه التعبيرين في السؤال والجواب ، مع ظهور الاختصار في سؤال وجواب الكنز مما يوحي بسبق السؤال المفصل عن المعدن وتعقبه بسؤاله عن الكنز المشابه للمعدن ، وهذا الاحتمال ـ رغم ضعفه(٢٥%) ـ يصلح مقوياً لإحتمال إرادة (المثلية في القدر والمالية) من صحيح البزنطي الوارد في الكنز ، وهذا الاحتمال المعتد به قد قام في النفس حين التأمل في الصحيحتين و بعد إنعقاده في الذهن المتواضع وجدته ضمن مراجعتي في (مصباح الفقيه : ١١٦) فانه (قده) قد سبقني اليه قال (الغالب على الظن ورودها مع هذه الصحيحة في مجلس واحد).

٥- مع غض الطرف عن جميع ما تقدم يمكن تأكيد عموم الحكم ـ تخميس الكنز المستخرج مطلقاً ـ بصحيح الركاز ، بتقريب : إن المستخرج لمالٍ دفين في الارض ـ سواء كان من الحلي الذهبية أو الفضية أو من النفائس الثمينة كالجواهر والاحجار ـ يصدق عليه : إنه أخرج ما هو ركاز في الارض ، فياتي الخبر الصحيح [كل ما كان ركازا ففيه الخمس] [1] يدفعه المكلف بعد ان يستثني منه ماصرفه من مصارف الاخراج والعلاج و[ما عالجته بمالك ففيه ما اخرج الله سبحانه منه من حجارته مصفىً الخمس] فهذا خبر صحيح مؤكد للعموم لو فرض قصور دلالة الاخر .

ويتحصل من مجموع ما تقدم :عموم التخميس فوراً لكل ما يستخرج من الارض من المدفون فيها ، فالاقوى عدم الفرق بين اخراج الذهب والفضة المسكوكين وبين غير المسكوكين كالحلي وبين انواع الجواهر والاحجار النفيسة .

---

(١)الوسائل ج٦: ب٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٣ .

البحث الثاني : ـــ عدم عائدية الركاز لمحترم المال.

يشترط في الكنز او الركاز الواجب تخميسه فوراً ويعود ملكه لواجده المؤمن : أن لاتعود ملكية المال لمسلم أو محترم المال ، ومنشأ الشرط : ارتكاز اصل حرمة المال العائد لمسلم أو لذي ذمة أو عهد إرتكازاً متشرعيا قطعيا غير قابل للانكار ، وبه يختبرايمان الرجل والتزامه بدينه . ومن أجله : اذا وجد الكنز او الركاز في ارض كفار غير ذي ذمة او عهد او في دار الاسلام من دون وجود اثر الاسلام عليه ـــ بأن لم تكن سكة اسلامية او معهودة في زمن الاسلام وبين المسلمين فهو ملك لواجده المؤمن بالاجماع ويدل عليه النص [1] المعتبر المتقدم [الارض كلها لنا فما اخرج الله منها من شيء فهو لنا] وقد حللوه لشيعتهم الموالين لهم .

واما اذا وجد الكنز في دار الاسلام و عليه أثر الاسلام بأن تكون نقوداً مسكوكة في العهد الاموي او العباسي او العثماني او جواهر معهودة في زمن الاسلام ، فاختلفوا في حكمها : فقال جمع بكونه كنزاً يملكه واجده ويخمسه ، وقال جمع : هو لقطة يجب تعريفه . ومفروض كلامهم: وجدان الكنز في غير الارض المملوكة شخصياً لمسلم أو لمحترم المال ثم ورثت أو بيعت لواجد الكنز فيها او انتقلت اليه بغير البيع وكان ثمة احتمال عوده اليه، ففي هذه الارض كأنه لاخلاف في اجراء حكم اللقطة ووجوب التعريف للمالك او الملاك السابقين كما سيأتي ، ويختص محل البحث حنيئذ في الاماكن المباحة بالأصل أو الأراضي الانفال والتي لارب لها أو لها رب هو عموم المسلمين ـــ اعني الارض المفتوحة عنوة العامرة حين الفتح ـــ .

وقد استدل للقول بكونها لقطة ببعض الوجوه : ـــ

الاول : ـــ اصالة عدم جواز تملك المال بلا تعريف بلحاظ أن الملكية أمر حادث والاصل عدمه .

---

(١)الوسائل ج٦ ب٤ من ابواب الانفال ح١٢ .

وردّ : بأصالة عدم تملك مسلم أو محترم المال له أو أصل عدم جري يد محترمة عليه ، فمقتضى الاصل هو جواز التملك لا عدمه، وبتعبير اوضح : المال المحترم المعصوم هو مال المسلم أو من له ذمام او عهد مع المسلمين ويشك في المال المكنوز كونه عائداً لمسلم أو لذي ذمة أو عهد، ومقتضى الاصل عدم جري يد محترمة المال عليه فيجوز تملكه بعد احراز عدم احترامه بالاصل ، ولايضر حنيئذ كونه في بلد المسلمين او عليه أثر الاسلام فانه يوجب ظن احترام المال ولاعبرة به . نعم لو فرض مصاحبة الكنز لقرينة اطمئنانية شاهدة على عائدية الكنز لمسلم او لمحترم المال كان المال حراما ولامجرى للاصل الاخير .

الثاني : ــ ان وجدان الكنز في ارض الاسلام مع وجود اثر الاسلام عليه امارة كونه عائداً لمحترم المال بلحاظ غلبة وجود محترم المال معصوم الدم في ارض الاسلام ، ومالم يثبت بقرينة قطعية عائدية الكنز لغير محترم المال فلا يجوز تملكه ولابد من تعريفه .

وفيه : ــ ان وجدان الكنز في ارض الاسلام عليه أو وجود اثر الاسلام ليس امارة قطعية او اطمئنانية على عائديته لمحترم المال ، لتعايش الكفار مع المسلمين والذميين في غالب الاماكن والازمان، ولإمكان عائديته الى غير محترم المال ، وحينئذ مالم يثبت ــ بقرينة قطعية أو إطمئنانية شاهدة على عائديته لمحترم المال او غير محترم المال فلا دليل على كونه لقطة يجب تعريفها أو كنزاً يملك ويخمس، ولابد من التماس دليل اخر .

الثالث : - موثقة محمد بن قيس عن ابي جعفر(عليه السلام):[قضى علي(عليه السلام)في رجل وجد ورقاً في خربة أن يعرفها : [فان وجد من يعرفها ، وإلا تمتع بها] [1] وهي ظاهرة في كون الورق ــ الدراهم الفضية ــ الموجود في الخربة كنزاً ، لا أقل من اطلاقها فيشمل ما كان ورقا مكنوزاً أو ملقوطا من سطح الارض وقد دلتّ على وجوب التعريف .

وفيه : ــ اولا: ــ انه لاتوجد قرينة واضحة توجب الاطمئنان بظهورها في وجدان الورق في باطن ارض الخربة او باطلاق الموثقة

---

(١) الوسائل ج١٧ :ب٥ من ابواب اللقطة ح٥ .

وإرادته جداً ولا قرينة على وجدان الورق مكنوزا في الخربة أو على كونه واجداً لأثر الاسلام حتى تدل على وجوب التعريف أو على كون ما نحن فيه لقطة .

وثانيا : ـ مع التنزل وتسليم امكان الاستدلال بها لما نحن فيه فان توجد روايتان [1] لمحمد بن مسلم معتبرتا السند متقاربتا المضمون تدلان على ان الدار التي توجد فيها الورق اذا كانت معمورة فيها اهلها فهي لهم ، واذا كانت خربة قد جلى عنها اهلها فالذي وجد المال احق به، وهاتان الروايتان تصلحان مقيداً لإطلاق موثقة ابن قيس ـ لو انعقد لها اطلاق ـ وينتج اختصاص التعريف بموارد بقاء اهل الدار والخربة فيها وعدم جلاءهم عنها، وحينئذ يجب التعريف [فان وجد من يعرفها وإلا تمتع بها] ، وأما اذا إنجلى اهلها منها فصريح المعتبرتين ان المال لواجده وهو أحق به من دون موجب للتعريف به .

والمتحصل أنه لا دلالة في شيء على وجوب التعريف واجراء حكم اللقطة على المكنوز الموجود في بلد الاسلام وعليه اثر الاسلام اذا انجلى اهل الدار المستخرج منها الكنز ولم يقم اهلها فيها ليحتمل عائديته الى محترم المال يمكن الوصول اليه احتمالا معتداً به ليلزم التعريف به بأمل الوصول الى مالكه . هذا كله اذا علم أو ظهر من القرائن كون الكنز عتيقا قديم العهد بحيث يعّد المال مما لا مالك له أو مما إنقرض مالكه وتفرقت ورثته من دون احتمال الوصول الى ورثته حتى بعد الفحص والتفتيش والسؤال والتعريف .

---

(١) الوسائل ج١٧ ب٥ من ابواب اللقطة ح١+ح٢ .

ولو علم عائدية المال لمسلم أو لمحترم المال او احتمل إحتمالا معتداً به وامكن الوصول الى وارثه المحترم المال كما لو انتقلت الارض اليه بطريق الشراء او المبادلة او الهبة او نحوها من طرق الانتقال وكانت قرينة على قرب عهد الكنز بحيث يوجب احتمال عائدية المال الى المالك السابق عليه أو أحد الملاك السابقين المتواردين على ملكية الارض والذين يحتمل ان يكون لهم ورثة محترموا المال حيث لايعد المال المكنوز ـ في هذه الحالة ـ مما لا مالك له كما هو حال الكنز ـ محل البحث ـ ،بل يحتمل وجود مالكه وارثاً من مالكه الاصلي الكانز له ، فانه لايأخذ حكم الكنز ـ التملك والتخميس ـ لأن له مالكا محترم المال ـ يقينا أو إحتمالا معتداً به حسب الفرض ـ، وفي هذه الحالة يلزم الفحص عن المالك توصلا اليه وايصالا لماله اياه . هذا كله مع امكان الفحص ، ومع تعذره وعدم امكانه او مع تعذر الوصول الى المالك الشرعي واليأس من بلوغه يلزم مراجعة المجتهد العدل المؤتمن على اموال الامام الحجة (عجل) فانه ولي هذه الاموال ، والمجتهد العدل المؤتمن نائبه في عصر الغيبة وولي الامور الحسبية، وانما يراجع لاصلاح المال وعلاجه بحسب ما يعتقده صلاحاً للمال وإصلاحا يرضى به الله ورسوله ـ وهو التصدق بالمال عن مالكه الشرعي على واجده ان كان فقيراً أو على غيره ، نيابة عن الولي الحقيقي في هذا العصر (عجل الله فرجه وروحي له الفداء).

والكلام هنا يقع في موارد امكان الفحص واحتمال التوصل الى المالك او الوارث لارجاع ماله اليه وتسليمه اياه ، فانه قد اشتهر بينهم لزوم الرجوع الى من انتقلت الارض عنه وتعريفه اياه: فان عرفه اقبضه وإلا إنتقل في التعريف الى المالك السابق المحتمل كنزه له، فان عرفه وإلا إنتقل الى سابقه حتى ييأس فيكون من مجهول المالك المتعذر بلوغه وتسليمه ماله ويعود امره الى الولي الحقيقي(عجل) فيتصدق به على الفقراء باذن المجتهد العدل .

واستدلوا على لزوم التعريف والتسليم مع معرفته بقاعدة (اليد امارة الملك)بلحاظ وجود يد وسلطنة للمالك السابق على هذه الارض المستخرج منها الكنز ، ويده عليها امارة ملكه لما تحتها بالتبع فيعرف به فان عرفه اقبضه إياه وان نفاه سقطت يده عن الامارية

وعرف من سبقت يده على الارض فان عرفه وإلا كان اعترافا بعدم كونه له ويحتمل كونه لسابقه فيعرف وهكذا .

ويرد عليه : قصور دليل- (أمارية اليد)عن الدلالة على وجوب التعريف فيما نحن فيه : أولا- إن اليد امارة الملك مطلقا أي من دون توقف على التعريف والفحص ومعرفة ذي اليد بماله.

وثانيا - ان اليد على الارض أوالدار ليست يداً على الكنز المدفون في باطنها وليس الكنز مثل الاثاث والاموال الموجودة فيها حتى تكون له يد عليه ولو بالتبع .

وثالثا - ان الامارة هي اليد الفعلية من دون سؤال واستعلام ولذا يدفع المال الى ذي اليد الفعلية عليه مالم ينفه وينكر مالكيته ، وفيما نحن فيه : اليد التي كانت على الارض المستخرج منها الكنز زالت وانتقلت عنها فليست يداً فعلية لتكشف عن الملكية ، بل يحتمل او يظن خارجا عدم جري اليد السابقة على الكنز الموجود في باطن الارض . والوجه في اختصاص الامارية باليد الفعلية هو اختصاص دليل الحجية والامارية بخصوص اليد القائمة على المال بالفعل ـ كما اوضحناه في بحوث قاعدة اليد ـ وعدم عمومه لليد الزائلة ، ويؤيده : الخبر الصحيح المتقدم عن محمد بن مسلم يسأل الامام الباقر(عليه السلام) عن الدار يوجد فيها الورق ، فقال(عليه السلام) : [ان كانت معمورة فيها اهلها فهي لهم ، وان كانت خربة قد جلا عنها اهلها فالذي وجد المال احق به] [1] فانه لو امكن استظهار اطلاقها لما اذا وجد الورق في باطن ارض الدار وكانت خربة والمفروض جلاء اهلها عنها وانتقالها عن ملكيتهم كانت الصحيحة دليلا على خلاف المشهور ـــ عدم وجوب التعريف وكون واجد الكنز أحقّ به يتملكه ويخمسه ـــ ، لكن دون الاستظهار خرط القتاد كما تقدم ، نعم الشق الثاني من جواب الامام(عليه السلام)مؤيد لا دليل ، بلحاظ قوله [قد جلا عنها اهلها] وهو نظير انتقال اهل الدار عن ملكيتها ونقلها الى غيرهم .

هذا كله بلحاظ ما تقتضيه القاعدة العامة ، وقد تحصل منه استواء الفرع المبحوث ـ وجدان الكنز في الارض المبتاعة ـ مع الفرع السابق ـــ وجدان الكنز في الأرض الموات التي لارب لها فانه يحكم

---

(1))الوسائل ج١٧ ب٥ من ابواب اللقطة ح١ .

بكنزيته وتملكه وتخميسه من دون اجراء حكم اللقطة ـ ، نعم مع احتمال وجود مالك للكنز ولو بالوراثة وهو محترم المال ـ احتمالا معتداً به ـ وامكن الوصول اليه ولو بالفحص والتفتيش والسؤال من الملاك السابقين وجب كما تقدم ، والا كان من مجهول المالك يتصدق به عن مالكه الواقعي على الواجد ـ كلاً أو بعضاً ـ باذن المجتهد العدل على الأحوط.

وقد يستدل ـ ثانيا ـ للمشهور ـ وجوب التعريف وإقباض الكنز لمن يعرفه من الملاك السابقين ـ ببعض الروايات الشريفة :

أ- موثقة محمد بن قيس عن الباقر(عليه السلام) : [قضى علي(عليه السلام) في رجل وجد ورقا في خربة ان يعرفها : فان وجد من يعرفها ، وإلا تمتع بها] [١] بدعوى ظهورها في وجدان الورق تحت ارض الخربة وقد أمرت بالتعريف .

وفيه : منع ظهورها وعلى فرضه فالوظيفة تقييدها بمعتبرتي ابن مسلم[ان كانت معمورة فيها اهلها فهي لهم، وان كانت خربة قد جلى عنها اهلها فالذي وجد المال احق به] [٢] وينتج تقيد الموثقة التي توجب التعريف بما اذا بقى اهل الدار فيها ، فلا تعم ما نحن فيه ـ زوال ملكية السابق للدار وانتقاله عنها ـ ولاتدل على وجوب تعريف المالك السابق خاصة ، ومقتضى القاعدة كون المال المكنوز المستخرج من ارض منتقلة الى واجده ببيع او مبادلة او نحوهما (مجهول المالك) يعرف لمن يحتمل كونه مالكا حتى ييأس من بلوغ مالكه ثم يتصدق به باذن المجتهد العدل نائب الإمام (عجل) الولي الحقيقي على هذه الاموال المجهول ملاكها .

ب- معتبرة الحميري ومكاتبته : عن رجل اشترى جزورا او بقرة للاضاحي فلما ذبحها وجد في جوفها صرة فيها دراهم او دنانير او جوهرة لمن يكون ذلك ؟ فوقع(عليه السلام) : [عرفها البائع ، فان لم يكن يعرفها فالشئ لك رزقك الله اياه] [٣] وهي تدل على وجوب التعريف

(١-٣) الوسائل ج ١٧ ب ٥ من ابواب اللقطة :ح٥+ح١ .

(٣) الوسائل ج١٧ ب٩ من ابواب اللقطة ح١+ح٢ .

، لكنها مختصة بالبايع المباشر لواجد الصرة فلا تعم الملاك السابقين ، بل هي اجنبية عن الكنز في الارض المشتراة التي تواردت عليها أيادٍ متعددة فانها سؤال عن مصداق (مجهول المالك) الذي يجب التعريف به لكل من يحتمل مالكيته وأقربهم إحتمالا هو بايع الحيوان الموجود في بطنه صرة الاموال فلذا امرت بتعريفه ، بينما في الكنز قد لايحتمل ـ إحتمالا معتداً به ــ عائدية ملكه الى البايع السابق كما هو الغالب ـ ، وباختصار : المكاتبة في موضوع خاص لايرتبط بموضوع البحث ولايدل على حكمه .

ج- معتبرة اسحاق : عن رجل نزل في بعض بيوت مكة فوجد فيه نحواً من سبعين درهما مدفونة فلم تزل معه ولم يذكرها حتى قدم الكوفة ، كيف يصنع ؟ قال : [يسال عنها اهل المنزل لعلهم يعرفونها] قلت : فان لم يعرفوها ؟ قال : [يتصدق بها] [1] وظاهر المعتبرة كون البيت (فندقاً لنزول الزائرين) وكون المال عائداً لمسلم محترم المال ـ صاحب المنزل او بعض النازلين فيه ـ فأمرت بتعريف المال بأمل الوصول الى مالكه الشرعي ، وصاحب المنزل اعرف الناس او اقربهم الى معرفته- هل هو مالكه ام بعض نزلاءه- فوجب ان يسال صاحب المنزل واهله القائمين عليه بأمل التعرف على مالكه . وهذا اجنبي عما نحن فيه ـ الكنز الموجود في باطن ارض منتقلة عن ملاك سابقين ما بقي قد لايحتمل عائديته الى واحد من الملاك المتواردين على الارض او الدار المستخرج منها الكنز .

والحاصل عدم وضوح دلالة الروايات الخاصة وعدم انطباق القاعدة العامة للدلالة على وجوب تعريف المالك السابق فالسابق حتى يعرف الكنز احدهم فيدفع اليه من غير بينة او يمين أو وصف كما زعم جمع و إشتهر حتى إدعي عليه الاجماع ، لكنه ليس إجماعاً تعبديا كاشفا عن قول المعصوم (عليه السلام) لقوة احتمال مدركيته ، ومدركه قاعدة اليد وبعض الروايات المتقدم نقاشها ، فلا يمكن الفتيابل نحتاط وجوبا في تعريفه لمن يتمكن من سؤاله من الملاك السابقين المتواردين على الدار: فان عرفها احدهم واعطى تعريفاً أو علامة تؤكد ملكه إياه ــ وان كانت علامة مختصرة مجملة منطبقة عليه-

---

(1))الوسائل ج١٧ ب٥ من ابواب اللقطة ح٣ .

دفعه اليه وإلا تصدق به باذن المجتهد العدل على الاحوط وجوباً فان كان فقيراً محتاجاً اليه ـ كلاً أو بعضا ـ فهو احق به اذا اذن المجتهد العدل يتملكه ويخمسه . هذا اذا احتمل عائدية المال لمسلم او لمحترم المال ولم يبلغه بعد السؤال والتعريف ، وان لم يحتمل عائديته لمالك محترم المال لكون الكنز قديماً جداً لايتوقع بقاء مالك له بالارث او لا يتوقع بلوغه فهو مال لا مالك له يتملكه ويخمسه .

وفي موارد احتمال عائدية الكنز الذي عليه اثر اسلام صاحبه وعرّف به الملاك السابقين تعين على مدعيه أن يعرّفه بنحو يؤكد عود ملكه اليه او بوصف ينطبق عليه حتى يدفع اليه بما انه مالك شرعا موثوق بمالكيته ، ولادليل على ما قيل من انه يدفع لمن يعرفه ويدعيه من غير وصف او بينة او يمين ، بل لابد من التحقق عن مالكه وايصاله اليه بعد التوثق من صدق دعوى الملكية حتى يؤدي المال المؤتمن عليه الى مالكه وصاحبه الشرعي ، ومن هنا لو ادعاه اكثر من شخص وجب اجراء قواعد القضاء الشرعي الالهي حسب الموازين الفقهية المنطبقة ، هذا كله اذا ملك الارض المستخرج منها الكنز .

واما لو ملك منفعة الارض المستخرج منها الكنز كما لو اخرجه من ارض مستأجرة او مستعارة او مباحة الانتفاع من غير عوض مقابل فيأتي ما تقدم من وجوب التعريف على الاحوط وسؤال المالك الشرعي عن عائدية الكنز وملكيته اذا ظهر من القرائن كون الكنز قريب العهد والسؤال بكنزه او لم يظهر كونه قديم العهد ـ نظير حكم الكنز في الارض المشتراة ـ ، ومنشأ الاحتياط : شهرة الفتيا بالتعريف والسؤال مع انه لاتقتضي قاعدة (اليد امارة الملك) مالكيته فانه حيث يحتمل عود ملكه اليه كوارث يعرف فان عرفه واعطى علامة تؤكد عود ملكه اليه دفعه اليه ، وان لم يعرفه او نفاه عرفه المالك السابق اذا احتمل عود ملكه اليه وهكذا حتى ييأس من بلوغ مالكه فيتصدق به على الاحوط عن مالكه وباذن المجتهد العدل . واما اذا ظهر من القرائن كون الكنز قديم العهد لايتوقع له مالك أولايتوقع معرفته وبلوغه وايصال كنزه اليه فيمكنه تملكه وتخميسه أي اذا لم يحتمل عائديته لمحترم المال يمكن الوصول اليه وايصال ماله بالفحص والسؤال والتعريف .

وقد تحصل من مجموع ما تقدم : ان ما يستخرجه من الكنز اذا احتف بقرينةتشهد على قدم عهده جداً وسبق زمان كنزه في ازمنة قديمة بحيث يتعذر عادة معرفة وارثه ومالكه بالفعل او يحصل الاطمئنان بانقراضه مع ورثته بحيث لايتوقع له مالك ـ موجود بالفعل ـ اولا يتوقع بلوغه ـ لو كان ـ فكأنه مما لا مالك له فهذا كنز يملكه واجده المؤمن وعليه تخميسه وقد احله الرسول وآله(ﷺ) للمؤمنين [فما اخرج الله منها من شئ فهو لنا] [١] واذا لم يكن الكنز محفوفا بقرينة واثر شاهد على قدم عهده او كان شاهد على قرب عهد كنزه ودفنه في الارض بحيث احتمل امكان الوصول الى مالكه ـ ولو بالارث ـ وجب التعريف على الاحوط وسؤال المالك وسابقه: فان يئس من بلوغه ومن ايصال المال اليه فهو مجهول المالك يتصدق به عن مالكه باذن المجتهد العدل على الاحوط ، سواء كانت الارض مملوكة له او مملوكة المنفعة او مباحتها . وهكذا حكم الارض المملوكة بالاحياء اذا وجد فيها الكنز يأتي التفصيل المتقدم ، فلا فرق بين الاراضي ، وانما الفرق في احتمال عائدية ملك الكنز لمحترم المال وامكان الوصول اليه بالفحص والتعريف وفي عدم احتماله او عدم امكانه والله العالم بحقائق احكامه .

البحث الثالث : ـ شرط النصاب .

المعروف والمشهور بينهم انه يشترط في وجوب الخمس فوراً في الكنز والركاز : بلوغ قيمته عشرين دينارا ذهبيا ، بل ادعي عليه الاجماع ، لكن حكي عن امالي الصدوق وغنية ابن زهرة كون النصاب ديناراً واحداً ، ولم نجد مدركا لهما ، بينما القول المشهور يدعمه ويدل عليه : صحيح البزنطي المتقدم عن الامام الرضا(عليه السلام) : [ما يجب الزكاة في مثله ففيه الخمس][٢] وسبق استظهار (المثلية في القدر والمالية) منه خاصة دون (المثلية في الحقيقة والماهية) ودون الاطلاق الشامل لهما لعدم إحراز كون المتكلم في مقام بيانه ، وقد سبق عرض الشواهد المتعددة على الفهم المختار .

---

(١)الوسائل ج٦ ب٤ من ابواب الانفال ح١٢ .

(٢)الوسائل ج٦ ب٥ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٢ .

وهذه المثلية المستظهرة من النص الصحيح تقتضي اعتبار النصاب الزكوي في النقدين واشتراطه في وجوب تخميس الكنز فاذا أخرج كنزا ذهبيا مسكوكا قدر عشرين ديناراً أو أخرج كنزا فضيا مسكوكا قدره مأتي درهم أو أخرج كنزا ذهبا او فضة غير مسكوكين أو أخرج جوهرة أو حجراً قيمته اقل النصابين المزبورين ـ عند عدم تساوي قيمتهما التبادلية السوقية ـ يصدق انه تجب الزكاة في مثل هذا القدر ففيه الخمس وتنطبق الصحيحة ويثبت المطلوب .

ولا يعتبر النصاب في كل دفعة اذا اخرج الكنز على دفعات متصلة او متقطعة بحيث تعد اخراجا واحدا عرفا او اخرجه من ظروف متعددة في اوقات متفرقة لاجل الاستراحة ولبعض الاغراض حيث يعد كنزاً واحداً عرفاً ، فيكفي بلوغ مجموعة النصاب ويجري في الكنز ما سبق في المعدن من استثناء المؤنة ـ مصارف الاخراج والعلاج ـ وكفاية بلوغ النصاب قبل استثنائها ، وما سبق من حكم اشتراك اكثر من واحد في اخراج كنز فارد وكفاية بلوغ مجموع الكنز النصاب وان لم تبلغ حصة كل واحد منهم النصاب .

البحث الرابع : ــ وجدان المال في جوف حيوان

قد اشتهرت الفتيا بانه اذا اشترى دابة او نحوها مما يكون في يد البائع فترة قبل البيع فوجد المشتري عند ذبحها مالاً قيماً ــ جوهرة او عقيقة او نحوهما ـ فاخرجها من جوف الحيوان وجب عليه تعريف البائع :فان عرفه سلمه إياه ، وإن جهله أو نفاه كان المال لواجده وعليه خمسه ، وقد إدعي عليه الاجماع او عدم الخلاف، واستدل له بصحيح الحميري المروي في الكافي والفقيه مع اختلاف يسير لايضر بدلالة النص على ما نحن فيه ، وقد تضمن السؤال عن رجل اشترى جزوراً أو بقرة ـ أوشاة أو غيرها /فقيه - للاضاحي - او غيرها /فقيه - فلما ذبحها وجد في جوفها صرة فيها دراهم او دنانير او جوهرة - او غير ذلك من المنافع / فقيه- لمن يكون ذلك ؟ فوقع (عليه السلام) : [عرفها البائع فان لم يكن يعرفها فالشيء لك رزقك الله اياه] [1] والخمس غير

---

(١)الوسائل ج١٧ ب ٩ من ابواب اللقطة ح١ +ح٢ .

مذكور في النص الصحيح اصلا - في مورد جهل البائع بالمال وتملك الواجد له - وقد استدل عليه بدعوى الاجماع تارة وعدم الخلاف اخرى وهو إجماع مدركي غير تعبدي ولايكشف عن قول المعصوم (عليه السلام) جزماً ، كما استدل عليه بتنقيح مناط تخميس الكنز ووجدانه في المال المستخرج من جوف الحيوان ، وبتنزيل المال الموجود في جوف الحيوان منزلة الكنز المدفون في باطن الارض ، وكلاهما ظن لايجدي ولا يكشف عن الحق فالظاهر عدم وجوب التخميس فورا والمطمئن به كونه فائدة مكتسبة يجب تخميسها بعد استثناء مؤنة المعاش لسنة .

وقد اوجبت الصحيحة تعريف البائع خاصة [عرفها البائع فان لم يكن يعرفها فالشيء لك] وهذا المال - بغض النظر عن الخبر الخاص - هو مجهول المالك يلزم تعريفه لكل من يحتمل عائدية المال اليه ، نعم حيث ان البائع اذا فرض وجود الحيوان عنده فترة من الوقت بحيث يتوقع فيه ابتلاعه مال البائع فتكون عائدية المال الموجود في جوفه الى بايعه هوالمحتمل الاقوى او المظنون بقدر يزيد على غيره كثيرا ، فيعرف البائع حينئذٍ مقدمة للوصول الى المالك ، ولعله لذا أمر الامام(عليه السلام)في الصحيحة بتعريف البائع خاصة دون ذكر غيره فالرواية ظاهراً على طبق القاعدة العامة . وهنا امور نحققها :-

أ-اذا احتمل مشتري الحيوان احتمالا قويا : عائدية المال لغير بايعه كالبايع السابق عليه او جاره لكونه بائع جواهره يحتمل كون الحيوان قد سرح الى محل جواهره فابتلع واحدة ، فهل يجب تعريفه؟.

اذا اعتمدنا مقتضى القاعدة العامة فالظاهر وجوب التعريف بلحاظ كون المال مصداق (مجهول المالك) المحكوم بلزوم تعريفه والفحص عن مالكه من كل من يحتمل عائدية المال اليه ، لكن ظاهر الصحيحة اختصاص التعريف بالبايع الاول دون غيره ، ومقتضى اطلاقه عدم وجوب تعريف غير البايع الاول وإن إحتمل عائدية المال للغير بل يكاد يكون صريحها [عرفها البايع ، فان لم يكن يعرفها فالشيء لك] فيؤخذ به تعبداً .

ب- لو لم يعرف البائع المال القيّم المستخرج من جوف الحيوان الذي باعه أو لم يصفه صحيحا ولم نوجب تعريف غيره وإن إحتمل

عائدية المال اليه تعبداً بالنص الصحيح السند الواضح الدلالة ، فمقتضى القاعدة هو التصدق بالمال عن مالكه، لكن النص الصحيح صريح في كونه لواجده [فالشيء لك] فيؤخذ به تعبداً بالتشريع المنصوص صحيحا تخصيصا في عمومات التصدق بمجهول المالك ، وليس تخصصا كما افاد استاذنا[١] المحقق (قده) بزعم خروج المورد عن موضوع (مجهول المالك) فان الصرة بعد ما اكلتها الدابة تعد (تالفا) عرفا وحال الصرة حال السفينة الغارقة المستخرج ما فيها بالغوص في صدق (التالف) عرفا واذا وجده احد كان رزقا جديدا وعومل ذاك المال معاملة التالف لا أنه مال لمالك مجهول .

وهذا غريب وقياس عجيب فان الصرة بعد ما تاكلها الدابة يعدها العرف مالا (ضائعا) في الغالب اذا لم يعلموا ابتلاع الدابة لها وقد عثر عليها عند ذبحها وفتح بطنها ويعدون المال الضائع مجهول المالك يتفحصون عن مالكه ، بخلاف المال الساقط من السفينة الغارقة فانه يعد(تالفا) عرفاً ويعد واجده مرتزقا لرزق جديد ، بينما اذا اطلع مشتري الحيوان على الصرة فهو واجد مال(مجهول المالك) ولذا يجب عليه تعريف البائع وتسليمه لو عرفه واعطى وصفه والا تصدق عن مالكه كسائر الاموال المجهولة المالك ، لكن النص اخرج ما نحن فيه عن عمومات التصدق تخصيصا مع بقاء المورد تحت موضوع (مجهول المالك) .

ج ـ اذا لم يحتمل عائدية المال الى البائع خاصة أو إحتمل ضعيفا فهل يجب تعريفه ؟ مقتضى اطلاق النص الصحيح ـ بحسب ظاهره بدواً ـ هو وجوب التعريف حتى اذا لم يحتمل عائدية المال الى البايع ، فلو اشترى غزالا من صائده فور صيده او اعترف له البايع بقرب صيده بحيث لم يحتمل كون (صرة المال) له ولايحتمل عادة ولو ضعيفا ، لكن لايبعد اختصاص الحكم ـ وجوب التعريف ـ بموارد احتمال عائدية المال الى البايع ـ كما هو الغالب المتعارف ـ ولا يعم موارد القطع بعدم عائدية المال الى البايع كالغزال المصيد الذي باعه صائده فور صيده لمن حضر المكان ، فلو احتمل عائدية المال الى البائع ولو ضعيفا (١٠ %) لاحتمال بقاءه عنده ومكثه ولو يسيراً بحيث يحتمل

---

(١)مستند العروة الوثقى كتاب الخمس ص ١٠٣ .

انتقال ماله الى جوفه بعد اصطياده واخذه الى بيته ، وحينئذ يجب عليه تعريف البايع تعبداً باطلاق النص الصحيح .

وهذا التفصيل آتٍ في الطيور المصيدة المشتراة : ان احتمل المشتري عائدية المال المستخرج من جوفها الى البايع ـ ولو ضعيفا ـ عرّفه اياه كما اذا احتمل مكثه في بيته او تربيته له مدة في بيته قبل بيعه عليه ، وان قطع المشتري بعدم عائدية المال المستخرج من جوف الطير لتوفر شواهد قطعية لديه كان يصيده امامه ويبيعه اياه لم يجب على المشتري تعريفه اياه ويكون المال لواجده .

د - حيث أن المال المستخرج من جوف الحيوان المشترى او المنتقل اليه عائد لمالك مجهول فهو امانة في يد المشتري الواجد له فلابد من تعريف البائع ولابد من التوثق من عائدية المال اليه باعطاء وصف مطابق يكشف عن عود ملكه اليه ولا يكفي مجرد ادعائه بل لابد من معرفة البائع بالمال ووصفه اياه بحيث يوثق بعائديته اليه .

هـ - قد اختص النص الصحيح ـ على رواية الكليني ـ بوجدان المال في جوف جزور او بقرة ، ومن القريب جداً عدم اختصاص الحكم بهما وعمومه لنظيراتهما من الحيوانات والدواب والطيور المرباة التي تبتلع المال أوماله قيمة كالشاة والدجاجة والغزال ونحوها فلا خصوصية قطعا بمقتضى المرتكزات الفقهية في فرع من فروع المال المجهول مالكه اللازم تعريفه وبمقتضى ظهور استوائها من النص الصحيح ـ على رواية الصدوق : [اشترى جزوراً أو بقرة أو شاة أو غيرها للاضاحي أو غيرها] ، ومن هذه الحيوانات الطيور والسمك المربى في اماكن خاصة او مياه مختصة اذا اشتراها ووجد في جوفها مالا ذا قيمة يجب تعريف البائع به اذا كان المشتري يحتمل عائدية مالكه الى البائع، ولاجل الاحتمال يجب التعريف ، لا من جهة كون البائع ذا يد على هذا المال كما افاد استاذنا [1] المحقق (قده) ، فانه لا يد له عليه جزما ـ اعني اليد الفعلية الكاشفة عن الملكية ـ وبعدئذ اذا لم يعرف البائع المال او لم يعط وصفه فالمال لواجده .

ز ـ اذا وجد مالا ذا قيمة في جوف سمكة اشتراها من السوق او من الصائد او من المربي في الاحواض فهل يجب تعريفه ؟ وهل

---

(1) مستند العروة الوثقى كتاب الخمس : ١٠٧ .

يجب التصدق به كسائر الاموال المجهول ملاكها اذا حصل الياس من الوصول اليهم ؟.

نسب الى العلامة (قده) وجوب التعريف ولعله اخذ بمقتضى القاعدة العامة ، لكن المنسوب الى المشهور عدم وجوب التعريف بالدرة او الجوهرة او نحوهما مما يوجد في بطن السمك او الطير، وهذا هو الاقرب بلحاظ ان السمكة والطيور مملوكة بالحيازة والاستيلاء ووضع اليد عليها ، والصائد جاهل بوجود المال القيم في بطنها وغافل عنه بالكلية فلم يقصد حيازته بل لم يتحقق منه الاستيلاء واليد المحققة للحيازة المملكة فلم يملك ما في جوف السمكة او الطير ــ ولو بالتبع ــ حتى يراجعه المشتري ويعرّفه : فان عرفه واعطى أو صافه اقبضه اياه ودفعه اليه ، وحنيئذ فالظاهر كون المال او الجوهرة في جوف السمك او الطير هو من المباحات الاصلية ما دام لم يحتمل المشتري كونها لمالك مخصوص محترم المال ـ كما هو الغالب ـ فيكون المال المستخرج من جوف السمكة نظير السمكة الصغيرة التي ابتلعتها السمكة الكبيرة او الطير الكبير ثم صيد وبيع وهي ملك المشتري يملكها باليد والحيازة والاستيلاء ، نعم في موارد يتوقع المشتري عود ملك الصرة ـ الجوهرة في الجوف ـ لبايعها كالسمك والطير المربى في اماكن مخصوصة او احواض ماء مختصة اذا اشتراها منه بعد مكث زمني للحيوان في تربيته بحيث يحتمل عائدية المال الى البائع فيجب التعريف وسؤال البايع :فان عرفه ووصفه وإلا فالشيء لواجده رزق رزقه الله اياه. هذا تمام ما اردنا بيانه بلحاظ المورد الثالث من موارد تعلق الخمس ، ثم يقع البحث في: ـ

المورد الرابع : ــ الجواهر المستخرجة بالغوص .

قد استفاضت النصوص عن اهل بيت النبوة(ﷺ) في ايجاب الخمس فيما يستخرج بالغوص في المياه من جواهر واحجار واموال ثمينة ذات قيمة عالية ، وهي تندرج في عموم النص القراني والاصل التشريعي العظيم [ما غنمتم من شيء] فان الجواهر والاحجار والدرر المستخرجة بالغوص في مياه البحر او النهر العظيم هو مصداق

(ماغنم الانسان وظفر بـه ونالـه وفـاز بـه وحصـل عليـه) فلـذا اجمـع فقهاء الامامية على وجوب الخمس فورا فيمـا يسـتخرج بـالغوص مـن الـدرر والجـواهر والنفـائس . نعـم وقـع البحـث والخصـام العلمـي فـي جهات : ـ

البحث الاول : تحديد موضوع الغوص .

قد وقع الخلاف بين الفقهاء (رض) في عموم الموضوع وضيقه من جهتين : من حيث المال المستخرج ومن حيث نوعية الاخراج ، ويقع البحث ضمن مرحلتين : ـ

المرحلة الاولى : في عموم الموضوع من حيث المال المستخرج.

المشهور تعميم الحكم بالتخميس لكل جوهرة ودرة نفيسة تستخرج من جوف الماء ، ويحكى عن سيد المدارك(قده) تخصيصه بالعنبر واللؤلؤ المستخرج بالغوص لورودهما في صحيح الحلبي الذي سأل الصادق (عليه السلام) عن العنبر وغوص اللؤلؤ ، فقال(عليه السلام): [عليه الخمس][1] وهذا التخصيص بيتني على مختاره ـ عدم العمل بغير الخبر الصحيح ـ وعلى اعتقاده أن لاخبر صحيح غير هذا ، فيحتاج التعدي الى غير (غوص اللؤلؤ) من الجواهر والدرر الى اجماع تعبدي على عدم الفصل .

والظاهر هو التعميم لوجود الاخبار المعتبرة سنداً الواضحة دلالة عليه نظير معتبرة[2] ابن ابي عمير عن غير واحد عن الصادق(عليه السلام) : [الخمس على خمسة اشياء : على الكنوز والمعادن والغوص .....]ومعتبرة عمار[3] عن الصادق (عليه السلام) : [فيما يخرج من المعادن والبحر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس] ومعتبرة[4]البزنطي عن محمد بن علي عن ابي الحسن (عليه السلام) : سألته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد ، فقال(عليه السلام) : [اذا بلغ قيمته دينارا ففيه الخمس] وهذه الرواية معتبرة عندنا وان كان (محمد بن علي) مجهول الحال الا ان رواية البزنطي عنه وقد عرف ان لايروي الا عن ثقة كافية في اعتبارها وقبولها ، وثمة روايات ضعيفة تصلح مؤيداً للتعميم المختار ، فيعم كل جوهرة او درة تستخرج بالغوص من قعر البحار من دون فرق بين الجواهر المعدنية كالياقوت والعقيق والزبرجد وبين النباتية كاليسر الذي هو نبات ينمو في بعض البحار ويستخرج ويصنع منه السبحة الثمينة وغيرها.

وينبغي الاشارة الى وجه اعتبار رواية عمار التي رواها الصدوق في الخصال عن ابيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب- وهذا السند معتبر لا اشكال فيه عندنا أصلاً ـ عن عمار بن مروان وهذا محل الاشكال في السند الذي وصفه بالقوة في الحدائق والجواهر ـ مبحث الحلال المختلط بالحرام ـ وبالمصحح في المستمسك هنا وضعفه استاذنا المحقق (قده) في معجم رجاله (ج١٢ : ٢٨١) حيث قال : (من المحتمل قويا ان يكون عمار بن مروان في هذه الرواية هو الكلبي دون اليشكري) لكنه صحح السند هنا في تقرير بحث الخمس (ص١٠٩+٧٤) ، ولايبعد عندنا صحة الرواية وقبول الرجل في روايته ، وذلك : -

---

(١)الوسائل :ج٦ ب٧ من ابواب ما يجب فيه الخمس : ح١ .

(٢) و(٣)و(٤)الوسائل : ج٦ ب ٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس : ح٧ + ح٦ + ح٥ .

اولا : - وهو المعتمد قويا : ان (عمار بن مروان) في اسانيد الاحاديث وكلمات المحدثين مردد بين أسماء ثلاثة ـ لابين اثنين ـ وهم اليشكري الذي وثقه النجاشي صريحا وله كتاب بشهادة النجاشي والشيخ وغيرهما: وبين الكلبي والقندي وهما مجهولان ، والاسماء الثلاثة في طبقة واحدة تقريبا على ما يظهر من اسانيد الروايات ، واذا اطلق اسم راوٍ في سند فانه ينصرف الى المعروف او يتبادر الى المشهور الذي له اصل أو كتاب وهو هنا اليشكري الموثق فان صاحب الكتاب يشتهر ويعرف ببركة كتابه الذي يأخذه هذا وذاك ويقرؤه ويستنسخه أو يقرؤه على شيخه ويأخذ اجازة فيه ، وباختصار : الكتاب يوجب عادة اشتهار صاحبه وينصرف اطلاق الاسم اليه لتعارف ذكره بين الرواة من الطبقة اللاحقة من دون لقب او مميز عند اشتراك اصل الاسم بين افراد ، فان المنظور المقصود عادة هو صاحب الكتاب ، هذا كله بناءً على تعدد الشخص ثلاثاً.

وثانيا :- لقوة احتمال اتحاد (اليشكري) و(الكلبي) وكونهما لقبا عمار، بل يظهر من الاردبيلي في جامعة اتحادهما بتا ، وهو قريب فان الكلبي لقب لم نجده الا في مشيخة الفقيه وفي رواية عن الصادق (عليه السلام) في الفقيه (ج٢ : ح٨٠٢) قد صرح فيه باللقب واطلق الاسم في بقية روايات عمار في الفقيه ، فاذا تم الاحتمال فهو موثق في فهرست النجاشي ، وهذا مؤيد .

وثالثا :- لرواية ابن ابي عمير روايتين عن (عمار بن مروان) مطلقا : إحداهما في بعض احكام النكاح وردت في الكافي (ج٥ : ص٤٦٧) وفي التهذيب (ج٧ ص٢٧٠) وثانيتهما في بعض احكام الوصية في الكافي (ج٧ : ٦٢) وفي التهذيب (ج٩ : ٢٣٦) وفي الفقيه (ج٤ : ١٧٢) ، وهي مثل روايتنا من حيث اطلاق (عمار بن مروان) من غير لقب وروايته عن الصادق (عليه السلام) ، وقد عرف (ابن ابي عمير) ـ على ما حكى النجاشي في فهرسته والشيخ في عدته ـ انه لايروي ولا يرسل الا عن ثقة .

والحاصل وثوقنا الشخصي باعتبار رواية (عمار بن مروان) المبحوثة .

المرحلة الثانية : ـ عموم الموضوع من حيث نوعية الاخراج .

قد تبين من عرض نصوص الروايات اختلاف العنوان المأخوذ فيها : ففي اكثرها عنوان (الغوص) وفي اثنتين منها (ما يخرج من البحر) فوقع الاختلاف بين الفقهاء (رض) في تحديد الموضوع من جهتهما وبينهما عموم وخصوص من وجه يلتقيان في الجواهر والدررالنفيسة التي تستخرج من البحر بالغوص فانه مجمع العنوانين والقدر المتيقن المجمع على كونه موضوعا لوجوب التخميس فوراً ، والاشكال في موردي افتراق العنوانين وهما :(ما يخرج بالغوص في النهر) و (ما يخرج من البحر بغير الغوص) كأخذه بآلة او من سطح الماء فما هو الموضوع حقيقة ؟ والمحتملات متعددة :-

أ- خصوص العنوان الجامع للقيدين المنصوصين (ما يخرج من البحر بالغوص) يتحصل من تقييد عنوان بعنوان او من تقييد اطلاق كل من النصين بالاخر، وقد اعتبره بعضهم نحواً من الجمع العرفي بين المضمونين المنصوصين بعد فقدان الدليل الواضح او الشاهد القاطع على موضوعية احدهما مستقلا

وبعد ظهور معتبرة ابن ابـي عميـر[الخمـس علـى خمسـة اشـياء] فـي الحصـر بالعناوين الخمسة فيحتاج تكثير العنـاوين الـى دليـل قـاطع يخـرج بـه عـن ظـاهر الحصر، وهو مفقود هنا حسب الفرض .

ب- اعتبار عنوان (الغوص) موضوعا مستقلا وارجاع عنوان (ما يخـرج مـن البحـر) اليـه بلحـاظ غلبـة الاخـراج مـن البحـر وإلا فـالغوص فـي الانهـار العظيمـة العميقة متحقق ، وقـد دل علـى هـذا العنـوان مسـتقلا: معتبـرة ابـن ابـي عميـر وصحيحة الحلبي وروايات اخرى ضعيفة تصلح مؤيداً، واشـتهر العنوان موضوعا في كلمات الفقهاء منذ القدم .

ج- اعتبار عنوان (ما يخرج من البحر) موضوعا مستقلا لوروده في روايتين معتبرتين ـ عن عمار بن مروان وعن البزنطـي ـ مـع ارجـاع عنـوان (الغـوص) اليـه بلحاظ غلبة تحقق الاخراج بطريق الغوص دون الالات .

د - اعتبـار كـل واحـد مـن العنـوانين: (مـا يخـرج مـن البحـر) و(الغـوص) موضوعا مستقلا للتخميس من دون موجب للتقييد والجمـع بـين العنـوانين لعـدم التنـافي بينهمـا بفعـل كونهمـا مثبتـين ولا تـدافع بـين المثبتـين يصـحح التقييـد ، والحصر المستظهر من صحيحة ابن ابي عمير ليس صريحاً في المنع مـن اضـافة عنوان موجب للخمس وهو منصوص في بعض الروايات الصحيحة ، وعلـى فـرض المنع فهو دليل شرعي قابل للتقييد بالعنوان الاخر (ما يخرج من البحـر) ولـيس دليلا عقليا آبياً عن التخصيص ، كيف لا ؟ وقد تحقق قطعا تقييـده بفاضـل المؤنـة من الارباح والفوائد فيمكن تقييده ثانيا بعنوان (الاخراج من البحر)، كما لاشـاهد واضح على رجحان احد العنوانين المنصوصين او على انه المـراد الجـدي للشـارع دون غيره ، ولادليل علـى التـرجيح بالغلبـة واخـراج النـادر ـ لـو كـان ثمـة نـدرة ـ ، ولادليل على لزوم ارجاع احدهما الى الاخر بل لامصـحح لـه مـع ظهـور العنـوان ـ هذا وذاك ـ في الدخالة التامة لوجوب الخمس فوراً، فـان ارجـاع عنـوان الـى آخـر بمثابة الغاء الدليل ودفع ظهوره من غير شاهد واضح مصحح له ،بل انه مع وجود النصـوص الصـحيحة آلاخـذة لعنـوانين مختلفـين ـ كمـا مـرّ ـ يحصـل العلـم بتعلـق الخمس بما اخرج بالغوص من الانهار او اخرج من البحر بغيـر الغـوص، ويمنـع هـذا العلم الاجمالي من الرجوع الى اصل البراءة فـي غيـر مجمـع العنـوانين ـ مـوردي الافتراق ـ ، فلذا نأخـذ بـالعنوانين المنصوصـين فـي مـوردي إفتراقهمـا ـ ولـو بحـد الاحتياط الوجوبي المبريء لذمة المفتي والمحصل ليقين براءة ذمة المسـتفتي ، وهنا بحوث ترتبط بتحقيق الموضوع :-

أ - ان ظاهر العنوانين (الاخراج من البحر) و (الغوص) هو اخراج الجـواهر والدرر المتكونة في قعـر المـاء دون السـمك ونحـوه مـن حيـوان، فيخـرج السـمك ونحوه عن دائرة صدق العنوانين المنصوصين ، بل قد يقال : انه يقطع بالخروج عن النصوص وانصرافها عنه ناشئاً من تعارف اخراج الحيوان من البحر بطريق الصـيد لا بالغوص ، لكن لو فرض اخراج حيوان من البحر بالغوص فمن القريب عـدم شـمول النصوص المبحوثة له بلحاظ التسالم الارتكازي الفقهائي والمتشرعي على عدم عموم النصوص لإخراج الحيوان او على اختصاص صدق عنـوان الغـوص والاخـراج ـ في نظر العرف والمتشرعة ـ على اخراج الجواهر والـدرر دون الحيوانـات ، ويمكـن

ان يؤيد بجريان السيرة المتشرعية على استخراج السمك من البحر من دون تخميسه فوراً، لكن في احراز امضاء السيرة شرعا اشكال ، لا اقل من عدم احراز الامضاء فتقصر السيرة عن درجة الدلالة .

ب- لابد من احراز صدق عنوان (الاخراج من البحر) فلا يعم ما اخرجه البحر اذا هاج والقاه على ساحله لعدم صدق الاخراج ، كما لايعم ما كان طافيا على سطح الماء وجذبه وهو في السفينة او على ساحل البحر لعدم صدق العنوانين (الغوص) و (الاخراج من البحر) عرفا .

والاخراج من البحر قد يتحقق بالغوص ، وهذا قدر متيقن ومجمع العنوانين المنصوصين، وقد يتحقق بغير غوص كأن يخرج الجواهر والدرر بآلة او جهاز حديث ـ الكتروني ـ يتصدى للفحص في قعر المياه ثم يتحقق اخراجها من دون غوص فيجب التخميس احتياطاً حسبما تقدم تقريبه ، وقد يخرجها من النهر العظيم بغير غوص فهو فائدة مكتسبة يجب تخميسها بعد استثناء مؤنة المعاش لسنة اذ لا ينطبق عليه احد العنوانين المنصوصين، نعم هو فائدة وفي كل ما افاد الناس من قليل او كثير يثبت الخمس .

وقد يقال : ان اطلاق صحيح [1] البزنطي [فيما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد اذا بلغ قميته دينارا ففيه الخمس] دليل على وجوب التخميس فيما يخرج من البحر بغير غوص فلابد من الفتيا القطعية دون الاحتياط.

وفيه : ان المتبادر من النص الصحيح هو الاخراج من البحر بطريق الغوص لتعارفه واعتياده ، ويصلح هذا قرينة ارتكازية محتفة بالنص مانعة عن انعقاد اطلاقه ، لااقل من عدم احراز ارادة الاطلاق جداً من النص الصحيح فيقصر عن الدلالة على الوجوب قطعيا ويصح الاحتياط .

---

(١)الوسائل ج٦ ب٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس : ح٥ .

ج - اذا فرض تكون جوهرة او درة في بعض الانهار العظيمة نظير دجلة والنيل واخرجها منها بالغوص وجب ـ على الاحوط ـ تخميسه أخذاً باطلاق النص الظاهر في تعلق الخمس بالغوص من دون موجب لتقييده بالغوص في البحر، وليس وجوب التخميس إحتياطاً أخذاً بنصوص (الاخراج من البحر)بالغاء خصوصية البحر والتعدي الى النهر - كما افيد - ، وذلك لعدم المصحح لإلغاء عنوان أو قيد مأخوذ في نص صحيح السند وعدم الشاهد على الالغاء .

د - ولابد من صدق عنوان (الغوص) على ما يخرج من الجواهر او الدرر النفيسة من البحر او النهر ، فاذا غاص في بطن الماء وحاز جوهرة او درة نفيسة ملكها ووجب عليه تخميسها ، ولايلزم ان يخرجها الغائص بنفسه بعد حيازته ويتحمل عبئه وثقله فلو ربط الغواص الجوهرة أو الدرة بحبل أو بآلة ثم خرج من البحر وجذبها عماله من باطن الماء ملك ووجه عليه التخميس وذلك لصدق (الغوص) والاخراج بالغوص ، وقد اعترف به غير واحد من الفقهاء، ولعله موضع تصديق العرف الخاص من الغواصين .

وهل يصدق (الغوص) على من يتناول الجوهرة من (الغواص) الذي تحقق منه الغوص قطعيا وتحقق منه الاستيلاء والحيازة لها ؟ فان لم يتحقق من (المتناول)غوص وحيازة وتملك او تحقق منه الغوص وقد سبقه غائص غيره الى الحيازة والتملك فلا يملك المتناول الجوهرة حتى يجب تخميسها عليه، بل اذا تناولها منه فقد تناول ملك غيره وأعان الغائص ويستحق عليه أجرة معونته ـ تناول الغوص ـ ، والخمس واجب على من يملك الجوهرة او الدرة بالغوص .

وهل يصدق (الغوص) متعلق الخمس على من غاص لاهياً أو معلماً لغيره او مستأجراً للفحص عن اموال ضائعة او غارقة تعود لغيره سقطت في الماء او تعود اليه وغاص بقصد الفحص عنها فوجد جوهرة وملكها ، والجامع هو عدم قصده من غوصه حيازة الجوهرة والدرة لكنه صادفها في غوصه وحازها وتملكها ؟والظاهر بوضوح صدق (الغوص) عليه ووجوب تخميسه فوراً فانه عنوان صدقي ليس بقصدي أي لايتوقف صدقه على قصد الغوص وحيث تحققت منه

حيازة الجوهرة وتملكها حال غوصه فقد تحقق منه موضوع التخميس ، ولا يضر بتحققه : دخوله الماء وغوصه من دون قصد الفحص والتفتيش عن الجواهر والدرر ومن دون قصد حيازتها بداية غوصه ، لعدم الدخالة ولصدق الموضوع قطعا .

واذا اخرج حيواناً بالغوص ـ لا بالصيد بشبكة او نحوها ـ ثم انكشف له ان في بطن الحيوان جوهرة او درة مخلوقة في البحر او النهر كالصدف الذي يتكون في جوفه اللؤلؤ ـ دون الحيوان الذي يصاد ويرى في بطنه جوهرة قد ابتلعها فقد تقدم حكمها تفصيلا ، فهل يجب تخميس اللؤلؤ المستخرج من بطن الحيوان المستخرج بالغوص ؟ فيه تفصيل :

اما اذا كان وجود الجوهرة في بطن الحيوان المستخرج بالغوص معتادا متعارفا بين الغواصين او الممتهنين للغوص في المياه فيصدق (الغوص) عرفا على الاخراج المعتاد ويجب التخميس فورا ، واما اذا لم يكن وجودها في الحيوان معتاداً لم يجب التخميس فوراً لعدم صدق (الغوص) المجعول موضوعا للتخميس ، نعم هو فائدة مكتسبة يجب تخميسها بعد استثناء مؤنة المعاش لسنة، والملاك في ميز الاعتياد والتعارف من عدمه هو أهل المهنة ـ الغواصون ـ .

هـ- اذا غرق مال أو أموال في البحر او النهر بفعل انكسار سفينة او غرقها وهي حاملة لمالٍ قد اخرج بعضه او تمامه بعض الناس بغوصه في الماء فهل يملكه الغائص اذا كان مالكه قد اعرض عنه ؟ وهل يجب تخميسه من باب الغوص اذا كان من بين ما اخرجه درر وجواهر ضمن الاموال الغارقة ؟

وردت رواية [1] معتبرة السند في (الكافي) و(التهذيب) مؤيدة بمرسلة الصدوق ورواية السرائر لها في حديث لأمير المؤمنين(عليه السلام) : [واذا غرقت السفينة وما فيها فأصابه الناس : فما قذف به البحر على ساحله فهو لأهله وهم احق به ، وما غاص عليه الناس وتركه صاحبه فهو لهم] . وهذه الرواية بطريق

---

(١)الوسائل : ج١٧ ب ١١ من ابواب اللقطة : ح١ .

الكليني معتبرة وتدل بصراحة على انه لو قذف البحر عند هيجانه بعض المال او تمامه على الساحل فهو مال اهله وهم احق به لايجوز لاحد تملكه ، وبطريق اولى : لو غاص عليه اهله أو إستاجروا من يغوص عليه فاخرجوه او بعضه فهو مالهم ، كما تدل الرواية- في شقها الثاني- على ان المال الذي تركه صاحبه واعرض عنه بعد غرقه فغاص عليه احد واخرجه او بعضه فهو لمن اخرجه .

وقد اخذت الرواية قيدين في جواز تملك المال الغارق : ان يغوص عليه فيخرجه بالغوص، وأن يتركه صاحبه ويعرض عنه ، ومقتضى اطلاق [وتركه صاحبه] هو العموم وشمول ما لو تركه واعرض عنه باختياره وارادته وما لو تركه قهرا عليه او مضطراً اليه لتعذر وصوله عليه او لبعض العوارض كضيق وقته واستعجاله للسفر او خوف الضرر من التاخر او عدم تيسر الغواص المستخرج وعجلة رفقائه او متعهده للسفر او نحوها .

ومنه يتبين انه لابد من احراز الاعراض وترك المال لأخذه قيداً يترتب عليه تملك المال الغارق المستخرج بالغوص ، فلو بقي اهله يفتشون عنه او يفحصون عن غواص يستخرجه لهم او صرحوا بكراهتهم وعدم رضاهم بالغوص والاخراج والتملك فانه لم يتحقق شرط [وتركه صاحبه] ولم

يحل تملك اموالهم الغارقة وان غاص احد واخرجه بجهده وتعبه .

ولو تركه صاحبه واعرض عنه ولم يحرمه على احد فغاص غائص وعثر عليه او على بعضه فاخرجه فقد ملكه ، وقد يكون المال الغارق من الامتعة او الاطعمة او الاجهزة وقد يكون من الدرر والجواهر التي تتكون وتخلق في البحر لكنها اخرجت وتملكها احد ثم غرقت فهل يجب تخميسها لإخراجها بالغوص ؟

الرواية اثبتت الملكية وسكتت عن الخمس ، لكن قد يقال : اذا غرق لؤلؤ او مرجان او نحوهما وظفر به الغائص في الماء وعلم انه من الاموال المستعملة المملوكة الغارقة من مالكها، لا أنها جواهر متكونة في البحر غير مملوكة لأحد كأن يظهر عليها اثر العمل

والتملك والاستعمال ووجد في موضع غرق السفينة ، فانه يجب تخميسها فورا ـ إلحاقاً له أو إدراجا في اطلاق النص .

لكن يمكن منعه : أولا : ـ لسكوت الرواية المعتبرة الخاصةعن اثبات الخمس فقد يصح دليلا على عدم وجوب الخمس فورا .

وثانيا : ـ لعدم انطباق النصوص ـ العامة او المطلقة ـ المثبتة للخمس في الغوص فان ظاهرها اثبات الخمس في الجواهر والدرر المخلوقة في البحار غير المملوكة بالغوص والحيازة ، ولاشاهد على عمومها وشمول ما حيز وملك بالغوص سابقا ثم وقع في الماء ورسب في قعره بفعل غرق السفينة او سقوط المال، يكفينا : عدم احراز كون المولى في مقام بيان العموم اذا لم نستظهر من عنوان (ما يخرج من البحر) (الغوص) المنصوص : خصوص اللامحاز اللاملوك وعدم عموم الغارق .

والحاصل عدم وجوب التخميس فوراً لعدم انطباق عنوان (الغوص) او عدم احرازه ، نعم هو فائدة مكتسبة يجب تخميسها بعد استثناء مؤنة المعاش لسنة .

البحث الثاني : اشتراط النصاب .

المعروف والمشهور بين الفقهاء (رض) : اشتراط بلوغ قيمة الجواهر والدرر المستخرجة بالغوص او من البحر دينارا شرعيا ـ وهو يعادل ثلاثة غرامات ونصف من الذهب ـ ، وفي الجواهر (ج١٦ : ٤٠) : (المشهور نقلا وتحصيلا شهرة كادت تكون اجماعا) بل حكى غير واحد الاجماع باتا ، لكن الاجماع منقول لنا وهو مدركي لايكشف عن موافقة المعصوم عليه فيكون مؤيداً لدليل الحكم الذي هو الخبر المروي [١] صحيحا عن البزنطي عن محمد بن علي بن ابي عبد الله عن ابي الحسن(عليه السلام) قال : سالته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد .... فقال : [اذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس] .

---

(١)الوسائل ج٦ : ب٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس :ح٥ .

ولاريب في صحة السند الى البزنطي في طريقي الكليني والشيخ ، وهو يروي عن مجهول الحال غير معروف بالتوثيق في كتب الرجال واصولها ، الا انه يمكن قبول روايته على المبنى المختار من اعتماد شهادة الشيخ الطوسي في العدة على ان البزنطي قد عرف من حاله انه لايروي الا عن ثقة فتصبح صحيحة السند ، وهي واضحة الدلالة على اعتبار النصاب المقدر بدينار شرعي ، ومعه لامجال للرجوع الى اصل البراءة من اشتراطه اوالى اطلاق ما دل على وجوب الخمس بالغوص او فيما اخرج من البحر ـ لو احرز خبر في مقام بيان المطلق الشامل لما يستخرج من الجواهر بقدر تنقص قيمته عن دينار ، كما لا مجال لقبول ما يحكى عن الشيخ المفيد من تحديد النصاب بعشرين ديناراً من دون بلوغ نص عليه . وهنا بحوث ترتبط بالنصاب :ـ

أ- الظاهر اعتبار نصاب الدينار في كل حوهرة او درة نفيسة تستخرج من البحر وان لم تكن لؤلؤة او ياقوتا او زبرجدا ، وان ذكرت الثلاثة بالخصوص في الخبر المذكور ، وذلك للتسالم الفقهي الارتكازي على عموم شرط النصاب وعدم اختصاصه فتكون الثلاثة ـ وهي واردة في سؤال الراوي دون جواب الامام(عليه السلام) ـ مثالا ورمزاً لما يستخرج من البحر من الجواهر ، بل يمكن ان يستظهر العموم من جواب الامام(عليه السلام) : [اذا بلغ قيمته ....] فانه مع تذكير الضمير يمتنع رجوعه الى الجواهر الثلاثة، وهي مؤنثة ويقرب رجوعه الى [ما يخرج من البحر] وهو إحتمال وجيه يؤكد او يقوي التسالم الارتكازي عند الفقهاء(رض).

ثم اذا بلغ المستخرج من البحر قيمة دينار ذهب ـ ٣.٥ غم ـ وجب تخميسه باي قدر كان ولايوجد نصاب ثانٍ للغوص وراء بلوغه قيمة دينار ، وقد إدعي اجماع الفقهاء (رض) عليه ، ويكفينا سكوت النصوص عن اعتبار نصاب ثانٍ في الغوص ونحوه مما يعتبر فيه النصاب ويجب تخميسه ، بخلاف ما تجب فيه الزكاة فقد بينت النصوص النصاب الثاني .

ب- الظاهر عدم الفرق ـ في اشتراط نصاب الدينار ـ بين ما كان حوهرة محضا كاللؤلؤ وبين ما كان معدنا مثل العقيق والزبرجد والياقوت ، والملاك الجامع ان يتكون المال النفيس في البحر او يخلق في النهر العظيم ثم يستخرج بالغوص والفحص عنها ويعقبه اخراجها ، وانما يستويان لوجهين :

اولا: لوضوح انطباق عنوان (الاخراج من البحر) وعنوان (الغوص) على المعدن المتكون في قعر الماء والمستخرج بالغوص ، ولقرب عدم صدق (المعدن الموجب للتخميس) أولا يتبادر صدقه عليه ، حيث يغلب اطلاق عنوان (الاخراج بالغوص) ووضوح صدقه عرفا متشرعياً أو خاصا باهل المهنة فيأتي فيه اشتراط النصاب المزبور .

وثانيا : وهو اقوى ، هو التمسك باطلاق جواب الامام(عليه السلام) : [اذا بلغ قيمته دينارا ففيه الخمس] وبمفردات سؤال الراوي : (سألته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد) ومن المعروف كون المثالين الاخيرين مصداقي المعدن ، فيتاكد ـ بالاطلاق والتصريح ـ كون الثابت نصاب الغوص .

ولايتوقع ثبوت خمسين في موارد استخراج المعدن بالغوص حتى يحتمل ملاحظة نصاب كل منهما في خمسه ، لمعلومية ثبوت خمس واحد في هذا الغنم والفائدة وان انطبق عنوانان عليه :أولا : ملاحظة للاصل التشريعي العظيم [ماغنمتم من شئ] الذي تندرج تحته جميع العناوين المنصوصة في السنة .

وثانيا : ملاحظة للارتكاز الفقهي والمتشرعي القطعي على عدم وجوب اكثر من خمس واحد في المال الفارد .

ج- الظاهر استواء الغوص والاخراج من البحر دفعة واحدة او دفعتين او دفعات اذا صدق على المجموع (الاخراج المتحد) عرفا فينضم بعض المخرج الى بعض ويلاحظ النصاب في المجموع وإن حصل الفصل الزمني بالقدر المتعارف أو اللامعند به ، لكن مع الفصل الزماني المعتد به عرفا خاصا بحيث لايصدق (الاخراج المتحد) او يصدق (الاخراج المتعدد) فيلاحظ بلوغ كل اخراج قيمة دينار ، وهكذا

يستوي وحدة نوع الجواهر المستخرجة وتعدده اذا صدق على مجموعه (الاخراج المتحد) عرفا فيلاحظ النصاب في المجموع .

والظاهر ان اشتراك اثنين او اكثر في الاخراج من البحر او في الغوص والاخراج يكفي معه بلوغ نصيب المجموع النصاب أي يكفي بلوغ مجموع المخرج ديناراً وان لم تبلغ حصة كل واحد النصاب المعين اذا صدق (الاخراج المتحد) على اشتراكهما في العمل والفحص والحيازة والتملك . وهكذا يكفي بلوغ قيمة الجواهر المستخرجة بالغوص قدر دينار شرعي ولو قبل إستثناء المؤن المصروفة على الاخراج والغوص ثم يخمس ما يتبقى من قيمتها بعد استثناء المؤن . وقد سبق في بحوث (خمس المعدن)تفصيل هذه الفروع ـ مدركا وتوجيها ، ولاموجب للاعادة حذرا من الاطالة بغير فائدة .

البحث الثالث : حكم العنبر .

العنبر هو طيب معروف ، وقد اختلفت كلمات الادباء والفقهاء في اصله ومحل تكونه ووجدانه ، وقد عرض في الحدائق(ج١٢ : ٣٤٦) بعضها واستظهر منها ان العنبر(انما يؤخذ من وجه الماء او من الساحل بعد ان تقذفه الريح ، واما انه يؤخذ بالغوص فهو بعيد عن ظواهرها) . وقد اختلف القوم في العنبر من حيث كونه موضوعا مستقلا قبال الغوص فيجب تخميسه وان اخذ من سطح الماء او من ساحل البحر ، او كونه جزئيا من المعدن او من الغوص يلحقه حكمه ، او يلحق به حكما مع اختلافه عما يخرج من البحر بالغوص وعن المعدن موضوعا ، وعلى كل حال لاريب ولاخلاف في وجوب تخميس العنبر في نفسه، ويدل عليه جليا : صحيح الحلبي الذي سال الصادق(عليه السلام)عن العنبر وغوص اللؤلؤ ، فقال(عليه السلام): [عليه الخمس][1] ، ويمكن ان يفهم من سؤال الراوي ـ وهو من العقلاء والفقهاء الاتقياء ـ ان العنبر في نظر العرف الخاص او عرف المتشرعة غير معدود من الغوص وانه عنوان مستقل عنه ، من دون ان تكشف الرواية ـ ولو اشعاراً وإحتمالا ضعيفا ـ عن الحكم ـ اعني وجوب التخميس مطلقاً

---

(١)الوسائل ج٦ : ب٧ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح١ .

وإن لم يخرج العنبر بالغوص لسكوت الامام(عليه السلام) في جوابه عنه ، الا ان يفهم امضاؤه لتعبير السائل ـ الحلبي ـ ويحتاج فهمه الى اطمئنان ووثوق ، ومن اطمأن امكنه الاخذ باطلاق النص الصحيح دليلا على وجوب التخميس مطلقاً وان لم يخرج العنبر بالغوص في البحر بأن وجده على سطح الماء او ساحل البحر فجذبه ، بتقريب : ان قول السائل(سألته عن العنبر وغوص اللؤلؤ)حيث لم يقيد العنبر بالغوص واطلقه وقد سكت الامام(عليه السلام)عنه واوجب[عليه الخمس] هو إمضاء لاطلاق العنبر ووجوب تخميسه ، وفي ضوئه لايمكن الاستدلال باطلاق دليل(نصاب الغوص) اذ لا اطمئنان باطلاقه او بارادته جدا بحيث يشمل (العنبر) لخروجه موضوعا ـ ولو احتمالا ـ عن (الغوص) فيحتاج اشتراط بلوغ العنبر النصاب الى الاطمئنان بارادة اطلاق دليل النصاب جداً وهو متعذر ـ مع احتمال خروج العنبر فضلا عن الاطمئنان بالخروج مستكشفا من سؤال الراوي(العنبر وغوص اللؤلؤ) بضميمة الامضاء .

ومجرد كون العنبر مستخرجا من البحر او من قعره ـ على فرض تصديقه ومطابقته للواقع ـ لايصلح دليلاً على ادخال العنبر في اطلاق دليل النصاب :اولا : بالنقض بالسمك ونحوه مما يستخرج من البحر ولاخمس فيه ولا نصاب .

وثانيا : لائه لم يتضح لنا اطلاق في دليل النصاب فانه يتضمن السؤال (عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد) والجواب [اذا بلغ قيمته دينارا ففيه الخمس][1] فان الحاق (الجواهر والدرر) غير الثلاثة قد تحقق بالاطمئنان والتسالم وظهور ضمير [اذا بلغ قيمته] في الرجوع الى المذكر:(ما يخرج من البحر) دون الجواهر الثلاثة المذكورة مثالا ، فلا وثوق ولا اطمئنان على شمول العنبر ـ وهو طيب معروف ليس بجوهر او درة نفيسة ، وباختصار : المطمأن به قصور دليل اشتراط نصاب الغوص عن شمول العنبر .

واحتمال كون (العنبر) معدنا يلحقه حكمه ـ التخميس والنصاب : عشرين دينارا ـ هو احتمال ضعيف جدا ، فانه طيب معروف لايعهد

---

(1))الوسائل ج٦ : ب٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٥.

بين اهل الخبرة والاختصاص عدّه معدنا ، وعند الشك فمقتضى اصالة عدم كونه معدنا أزلاً هو عدم معدنيته وقد دل النص الصحيح على وجوب تخميسه فيؤخذ به على اطلاقه ـ اطمئنانا او احتمالا مؤديا الى الاحتياط الوجوبي ـــ بتخميسه سواء بلغ قيمة العنبر دينارا او عشرين دينارا ام لم يبلغ ، وسواء اخرج بالغوص ام بدونه .

ولو قيل : ان هذا الاستنتاج يؤول الى كون العنبر عنوانا مستقلا قبال الغوص والمعدن ، وهذا يصطدم بأمرين : بالنص [١] الصحيح الحاصر للخمس في خمسة اشياء ليس العنبر منها وبتسالم الاصحاب واجماعهم ظاهراً على انحصار ما يجب فيه الخمس في سبعة ليس العنبر منها ، فلا بد من الحاقه باحد الخمسة المنصوصة او السبعة المجمع عليها .

قلنا : اولا - لم يتضح ظهور الصحيحة في الحصر المانع من التقييد أومن زيادة العنوان او الاشياء التي يجب فيها الخمس ، فان الخبر دليل شرعي ـ لو دل على الحصر فهو قابل للتقييد والتخصيص، وقد تقيد فعلا بعنوان (فاضل المؤنة من الارباح والفوائد) و(الارض التي اشتراها الذمي من مسلم)لدلالة الخبر الصحيح عليهما ، فيقيد بدليل العنبر ـ ولو احتمالا مؤديا للاحتياط الوجوبي ـ كيف لا؟ وقد ورد في الصوم نص صحيح ظاهر او صريح الدلالة على حصر المفطرات [لايضر الصائم ما صنع اذا اجتنب ثلاث (اربع) خصال : الطعام والشراب والنساء والارتماس][٢] وقد خصص قطعيا ببعض الأمور وقيد إحتمالا ببعض الامور ، والتفصيل في محله .

وثانيا : ان الاجماع ـــ لو انعقد ـــ لاوثوق عندنا بتعبديته وكاشفيته عن موافقة المعصوم(عليه السلام) .

والمتحصل صحة الاخذ باطلاق صحيح الحلبي- في العنبر: عليه الخمس - ولو للاحتمال القوي المؤدي الى الاحتياط الوجوبي - من حيث وجوب تخميس العنبر وإن أخذ من سطح الماء او من ساحل

---

(١)الوسائل : ج٦ ب٣ من ابواب مايجب فيه الخمس : ح٧ .

(٢)الوسائل ج٧ : ب١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم : ح١.

البحر ومن حيث عـدم اشـتراط بلوغـه نصـابا معينـا ، مـن دون محـذور مانع ظاهراً .

هذا تمام كلامنا في المورد الرابع مما يجب فيه الخمـس ، ثـم يقع الكلام في : ـ

المورد الخامس : الحلال المختلط بالحرام .

المعـروف والمشـهور بـين فقهائنـا (رض) هـو وجـوب تخمـيس المال الحلال المختلط بمال حرام ، فاذا خمسه حل لـه البـاقي وطهـر المال ثم صرفه بسهميه الى الامام(عجل)والى الهاشميين ، ويحكى السكوت او عدم التعرض لهذا الموردعن الشـيخ المفيـد وابـن الجنيـد وابن ابي عقيل ـ وهم من اعـاظم الفقهـاء الاقـدمين المقـاربين لعصـر الائمة(عليهم السلام) ـ ، وصرح بـالخلاف ـ مـيلا أو جزمـاً ـ جمـع مـن المتـاخرين واوجبوا ـ احتمالاً أو فتوى ـ عزل القدر المتـيقن حرمتـه عليـه وانتفـاؤه عنه واوجبوا التفحص عن مالكه الى أن يحصل اليأس من العلـم بـه او الوصول اليه فيتصدق به على الفقراء كسائر الاموال المجهولة المالـك ، ومال بعض الاواخر الـى التخييـر بـين دفـع الخمـس وصـرفه كسـائر الاخماس وبين التصدق به على الفقراء .

وينبغي ـ بدواً ـ ملاحظة الروايات التي يمكن او يحتمـل دلالتهـا على حكم المال الحلال المختلط بالحرام وهي : ـ

أ- المعتبرة المروية في خصـال الصـدوق بطريـق صـحيح الـى (عمار بن مروان) وقد سـبق تقريـب قبـول روايتـه بوجـوه ثلاثـة ، قـال : سـمعت ابـا عبـد الله(عليه السلام) يقـول : [فيمـا يخـرج مـن المعـادن والبحـر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس] [1] وهذ الخبـر الشـريف صـحيح السـند واضـح الدلالـة علـى وجـوب الخمس في المال الحلال المختلط بالحرام اذا لـم يعـرف صـاحبه وانـه

([1])الوسائل : ج٦ : ب٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس : ح٦+خصال الصدوق :باب الخمسة :ح٥١ ، ص٢٩٠ .

يصرف كسائر موارد وجوب الخمس الاخرى، وهو الحجة مالم يقم دليل على خلافه .

ب- المعتبرة المروية في كتب المشائخ الثلاثة وفي محاسن البرقي بطرقهم المعتبرة يروي فيها السكوني عن الامام الصادق(عليه السلام) : انه اتى رجل امير المؤمنين(عليه السلام) فقال : اني كسبت مالا اغمضت في مطالبه حلالا وحراما وقد اردت التوبة ولا ادري الحلال منه والحرام وقد اختلط علي ، فقال امير المؤمنين(عليه السلام): [تصدق بخمس مالك] وفي الفقيه : [اخرج خمس مالك] [فان الله قد رضي من الاشياء بالخمس وسائر المال لك حلال][1] . وهذا الخبر الشريف معتبر السند واضح الدلالة- في نسخته [وتصدق] - على مقالة التصدق بالخمس لكنه لايكشف عن ان التصدق بالخمس من باب التصدق بمجهول المالك كما شاء بعض المتأخرين ، وهذ الخبر على نسخة الفقيه [اخرج خمس مالك] واضح الدلالة على فهم المشهور : وجوب اخراج الخمس مع سكوته عن كيفية صرفه وهل يصرف صدقة على الفقراء ام يصرف الى الهاشميين والامام (عجل) كسائر موارد الخمس وان كان فيه اشعار قوي بالثاني بشهادة تتمة الحديث ، بل ياتي احتمال التصدق بالخمس على مستحقي السهمين في نسخة [تصدق] عند ملاحظة تتمة الحديث [ان الله رضي من الاشياء بالخمس] وبضميمة ما حكي عن شيخنا الانصاري من اطلاق الصدقة على الخمس في كثير من الاخبار ، ولم نجد ـ بعد تتبع يسير عاجل ـ خبراً أطلق فيه التصدق او الصدقة واريد منه الخمس بوضوح الا عموم المعتبرة [كل معروف صدقة] [2] فيكون [تصدق بخمس مالك] من باب المعروف والإنفاق القربي ، لكنه احتمال لا يرقى مستوى الدلالة الواضحة بحيث يصلح التمسك بالمعتبرة دليلا داعماً لمقالة المشهور ، كما لايصلح دليلا داعما لقول بعض المتأخرين فان الخبر يصرح بتعيين الخمس مع ان مجهول المالك ـ الحرام المختلط غير المتميز ـ يتطلب عزل القدر المتيقن حرمته وانتفاؤه عن ملكه ـ من دون تحديد بقدر الخمس خاصة.

---

(١)الوسائل :ج٦ ب١٠ من ابواب ما يجب فيه الخمس :ح٤ .

(٢)الوسائل ج٦ ب ٤١ من ابواب الصدقة : ح١+٢ .

وحينئذ يمكن فهم المعتبرة بنسختيها [تصدق] [اخرج] بضميمة قوله(عليه السلام) : [فان الله قد رضي من الاشياء بالخمس] وبضميمة معتبرة عمار بن مروان الظاهرة جليا في دفع خمس المال الحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه ـ او يرجح حمل معتبرة السكوني على التصدق بالخمس واخراج قدره من المجموع وصرفه في مستحقي الخمس كما يصرف خمس الكنوز والمعادن والغوص في البحر والغنيمة وقد رضي الله بالخمس وسائر المال له حلال ، وباختصار : بعد تردد معتبرة السكوني وعدم وضوح دلالتها يمكن فهمها ببعض النصوص المشابهة وببعض القرائن الداخلية والخارجية المشار اليها ويصح حملها على طبق فهم المشهور او مقالتهم المطابقة لظاهر معتبرة عمار .

وبعد حصول الاطمئنان بحمل معتبرة السكوني او فهمها على طبق وضوح معتبرة عمار بالتقريب المتقدم ، مضافا الى ان لفظة (الخمس) قد ثبتت لها حقيقة متشرعية في المعنى الفقهي زمن صدور الرواية عن الامام الصادق(عليه السلام)، لايسعنا قبول قول صاحب (مصباح الفقيه) الذي هو التخيير بين التصدق بخمس المال الحلال المختلط بالحرام وبين صرفه في مصارف الخمس عملا بظاهر المعتبرتين وجمعاً بين مفادهما ، وذلك لعدم ظهور المعتبرة الاخيرة أو لقصور دلالتها على التصدق بالمعنى الخاص وقوة احتمال ارادة المعنى العام ـ الانفاق القربي المنطبق على الخمس مدعوما بتتمة الحديث [ان الله قد رضي من الاشياء بالخمس] وبوضوح دلالة معتبرة عمار بن مروان . هذا هو الفهم الواضح حيث يستعين بفهم الحديث المعصومي بجميع نسخه وبلحاظ الحديث الاخر الصالح لفكّ إجماله وترجيح احد محتملاته .

ولكن قد يقال - كما في تقرير بحث الاستاذ : مستند العروة : ١٣٣ - ان الصدوق في (الفقيه) يروي عن كتاب السكوني [أخرج خمس مالك فان الله عزوجل قد رضي من الانسان بالخمس وسائر المال كله لك حلال] وهي ظاهرة في وجوب اخراج الخمس وصرفه الى اربابه مستحقي السهمين فيتحد مضمونها مع رواية عمار بلا تفاوت) انتهى، و يمكننا عضد هذا التقريب بأن يقال : ان هذه الرواية

صدرت في زمن الصادق(عليه السلام) وقد صار (الخمس)حقيقة متشرعية في المعنى المصطلح فقهيا ، فلا يأتي احتمال ارادة المعنى اللغوي منها دون المصطلح الفقهي كما يحكى عن بعض الاعاظم.

وفيه : ان رواية الصدوق بعينها قد رواها الكليني والشيخ والبرقي والمفيد بنسخة اخرى [تصدق بخمس مالك] ولا يمكن النظر - وهي رواية واحدة - الى نسخة دون النسخ الكثيرة حتى تصلح دليلا عاضداً لمعتبرة عمار في ظاهرها ، بل الرواية مرددة بين صدورها بهذه النسخة او تلك ، واحتمال صدورها على طبق رواية الصدوق التي فيها [اخرج خمس مالك] مع ملاحظة تتمتها [ان الله رضي من الانسان بالخمس] ترجح ارادة (الخمس المصطلح) والمتعارف أي تكون محتملة الدلالة ـ لاظاهرة ، نعم تقوى دلالة الرواية عند ضم معنبرة عمار اليها ويرجح حمل تلك المجملة على هذه الواضحة ويتاكد ارادة التخميس منها دون التصدق .

وقد يقال ـ كما في مصباح الفقيه :- ان الجمع بين المعتبرتين يفيد جواز كل منهما ورخصة التصدق والتخميس - لا تعيين احدهما بالخصوص، بتقريب : ان معتبرة السكوني [تصدق بخمس مالك] لاظهور لها في وجوب التصدق تعيينا لورودها في مقام دفع توهم الحظر - احتمال حرمة التصرف في مال الغير حتى بنحو التصدق عن مالكه فتكون ظاهرة في الرخصة وجواز التصدق بمقدار الخمس - الذي عينه الولي الشرعي رب الارباب - ولا تكون ظاهرة في تعيين التصدق ، وحينئذ يمكن الجمع بينها وبين معتبرة عمار واستنتاج جواز كل من التصدق بقدر الخمس على الفقراء وجواز التخميس على مستحقيه ، فيتخير المكلف بينهما .

وفيه : منع استفادة الرخصة من معتبرة السكوني [تصدق بخمس مالك] لمنع دلالة القرينة المزعومة عليها ، بلحاظ ان الرجل جاء امير المؤمنين(عليه السلام) عارضاً توبته وسائلا عن وظيفته الشرعية المتممة لتوبته والمحللة لماله المختلط بالحرام ـ مال الغير ـ وقد دلّه الامام(عليه السلام) على وظيفته ، وهذا يوجب ظهور المعتبرة في وجوب التصدق وكونه الوظيفة الشرعية المحللة لماله من الحرام المختلط،

ولايمكن دلالة المعتبرة حنيئذ على رخصة التصدق ومشروعيته دون وجوبه ـ للقرينة الاطمئنانية الظاهرة من فقرات الرواية وما تحكيه من غرض السائل وما يتصدى له الامام(عليه السلام) من بيان الوظيفة المحللة لماله من اختلاط الحرام والمفرغة لذمته فيكون الفهم العرفي على الوجوب دون الرخصة واصل المشروعية ، ولاتأتي قرينة توهم الحظر مع ظهور الرواية في الوجوب التعييني بالتقريب المتقدم . وبتقريب ثان : السائل متوجه الى توبته وما يلزم بعد توبته لتخليصه من مشكلة الحرام المختلط بماله فاراد التعرف على الوظيفة الشرعية المكملة لتوبته واراد الامام تعريفه بالواجب الالهي الذي يؤدي الى حلية ماله بعد التصدق بخمس المجموع او بعد اخراج خمسه على اختلاف النسخ ، ولم يكن السائل والمجيب ناظرين الى مقام توهم الحظر والحرمة أو في الاقل هذه القرينة غير منظورة والنظر التام الى مكمل التوبة والى محلل المال من الحرام المختلط فيكون الامر ظاهراً في التعيين ـ تصـــــدق او اخرج خمس مالك ـ. وحيث اختلفت النسخ والمفاد الظاهر من النسختين تصير مجملة المفاد ، لكن يمكننا ترجيح احتمال اخراج الخمس وصرفه في مستحقي الخمس بقرينتين : بتتمة الحديث [ان الله قد رضي من الاشياء - الانسان - بالخمس وسائر المال كله حلال] وبمعتبرة عمار كما تقدم . وبهذا التقريب يتضح تقريب الاستدلال بمرسلة الصدوق (قده) وحيث كانت ضعيفة لارسالها فتصلح مؤيداً وهي :

ج- مرسلة الصدوق في الفقيه : (جاء رجل الى امير المؤمنين فقال : يا أمير المؤمنين : اصبت مالاً اغمضت فيه أعلي توبة؟ قال : [إيتيني بخمسه ، فأتاه بخمسه ، فقال : هو لك ، ان الرجل اذا تاب تاب ماله معه] [1] ، وحيث كانت ضعيفة كانت مؤيدة و لاداعي للاطالة في تقريبها ، ويكفي تقريب دلالة معتبرة السكوني على المقال المشهور المنصور بمعتبرة عمار .

ء- رواية الحسن بن زياد عن الامام الصادق(عليه السلام) : ان رجلا اتى امير المؤمنين (عليه السلام) فقال : يا أمير المؤمنين اني اصبت مالاً

---

(١)الوسائل : ج٦:ب١٠ من ابواب ما يجب فيه الخمس :ح٣.

لأعرف حلاله من حرامه ، فقال له : [اخرج الخمس من ذلك المال فان الله قد رضي من ذلك المال بالخمس ، واجتنب ما كان صاحبه يعلم] [١] وهذه الرواية من حيث السند غير تامة ، تصلح مؤيداً ومقويا لما صنعناه في معتبرة السكوني التي تحكي قضية خارجية حصلت في عصر خلافة أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وهذه المعتبرة تحكي رواية الحسن بن زياد قضيتها وهي تؤكد نسخة الصدوق [اخرج خمس مالك] فتكون الرواية مؤيدة للمعتبرة على نسخة الصدوق الاقرب الى فهم المشهور وفتياهم ، بل هذه الروايات الثلاثة- المعتبرة والمرسلة والرواية - كلها تحكي قضية واحدة وتؤكد الرواية نسخة الصدوق لرواية معتبرة السكوني .

وبهذا التقريب والملاحظة تندفع مناقشة[٢] استاذنا المحقق(قده) في دلالة الرواية : قال (والظاهر ان مورد هذه الرواية : المال المختلط بالحرام قبل الانتقال اليه بارث او هبة ونحوها من اسباب الانتقال فكان مخلوطا عند المنتقل عنه ، لا أنه إختلط بعد ذلك). وجه الاندفاع : ان هذه الرواية تحكي عين القضية التي تحكيها المعتبرة والمرسلة ، ودلالتها واحدة وحكايتها لقضية فاردة ظاهرا ، وظاهرها اصابة مال مختلط من الحرام والحلال ، والاصابة قد تكون بنحو الهدية وقد يكون بنحو الميراث وقد يكون ربحا وفائدة وكان المال المصاب مختلطا لايميز الحلال منه عن الحرام نظير المعتبرة (لاادري الحلال منه والحرام وقد اختلط عليّ)،ولايبعد إستواء إختلاط الحرام بالحلال قبل الانتقال وبعده ، فان الموضوع (اختلاط الحلال بالحرام) متحقق في الحالين وتتصدى الرواية المختصة بالاختلاط قبل الانتقال لبيان حكم التخميس كما تتصدى معتبرة السكوني المختصة بالاختلاط بعد الانتقال ، وكلاهما مندرج تحت اطلاق معتبرة عمار بن مروان التي تثبت الخمس في (الحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه) اعم من اختلاطه عند من انتقل عنه الى المكلف المريد تطهير ماله ومن اختلاطه عند المكلف ذاته . وباختصار : ضعف سند الرواية يمنع عن الاستناد اليها مدركا ، وتصلح مؤيداً لمعتبرة

---

(١)الوسائل :ج٦ : ب١٠ من ابواب ما يجب فيه الخمس :ح١.

(٢)مستند العروة : كتاب الخمس :١٢٦ .

السكوني ومرجحاً لإحتمال وجوب اخراج الخمس وصرفه في مستحقيه .

هـ - وفي الجواهر(ج١٦ :٧١) حكى عن المحقق الاردبيلي في (مجمع البرهان) امكان الاستدلال بصحيحة الحلبي عن الصادق(عليه السلام) : في الرجل من اصحابنا يكون في لوائهم ويكون معهم فيصيب غنيمة ، قال : [يؤدي خمسا ويطيب له][1] وقد صححها جمع منهم سيدا (المستمسك والمستند) وفي صحة الاستدلال بها على وجوب تخميس الحلال المختلط بالحرام إشكال سنداً ودلالة سبق توضيحهما في مبحث (خمس الغنيمة) :

اولا : ـ لوقوع (علي بن اسماعيل) في السند وهو مشترك.

وثانيا : ــ لقوة احتمال ارادة الخمس من باب الغنيمة كما استدل بها جمع كثير ، نعم في بعض نسخ الرواية (أوانهم)بدل(لوائهم) ، وهو يعني ايوانهم وقصرهم ، وعلى هذه النسخة يستقيم قوله بعدئذ (ويكون معهم) بمعنى انه يساركهم في الحل والعقد في قصر الخلافة فتكون الغنيمة المصابة فيها شبهة الحرام او يكون المال المغنوم خليطاً من الحرام والحلال ، لكنه محض احتمال يتبني على بعض نسخ التهذيب ـ على ما حكي وقد سبق ـ ولاتصلح دليلا على ما نحن فيه .

ز- موثقة عمار المروية في التهذيب عن الامام الصادق(عليه السلام) : انه سئل عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل ، قال : [لا ، إلا أن لايقدر على شيء ياكل ويشرب ولايقدر على حيلة ، فان فعل فصار في يده شيء فليبعث بخمسه الى اهل البيت(عليهم السلام)][2] .

وفي دلالتها اشكال بل منع ، فانها ظاهرة في حرمة الخروج في عمل السلطان وحرمة المشاركة في اعماله الا عند الاضطرار الشديد وعدم وجدان مورد رزق ومصدر عيش ، فاذا اضطر وعمل

---

(١) الوسائل :ج٦ : ب٢ : من ابواب ما يجب فيه الخمس : ح٨ .

(٢) الوسائل :ج٦ : ب١٠ : من ابواب ما يجب فيه الخمس :ح٢.

للسلطان وقبض مالاً وجب تخميسه، ومن الواضح عدم دلالة الموثقة على كون المال المقبوض من السلطان حراما او حلالا مختلطا بالحرام، ولعله باجمعه حلال او من المباحات او الحقوق الشرعية المنطبقة عليه وهي حلال له ، وباختصار : لايظهر من الموثقة كونها في الحلال المختلط بالحرام اصلا .

والمتحصل ظهور معتبرة عمار في المقال المشهور ـ اعني وجوب تخميس المال الحلال المختلط بالحرام وحليته بالتخميس ولزوم صرفه الى ارباب الخمس كسائر موارد وجوب الخمس ـ ، وظهورها جلي لايقبل التشكيك ، وبقية الروايات تلتقي مع هذا الفهم والدلالة او تحمل عليه ، ولايمكن حملها على المقال الاخر ـ مع تحديدها بالخمس ، ومقتضى مجهولية المالك عدم التحديد به مع الاناطة بالقدر المتيقن انتفاء ملكه عنه ـ مادام مجموع المال المختلط بالحرام في يده وتحت سيطرته .

ومع وجود الدلالة الواضحة لايصار الى عمومات التصدق بالمال المجهول مالكه فانه موضوع مغاير للحلال المختلط بالحرام ،فالاقوى وجوب التخميس مع تحقق موضوعه ـ الحرام المختلط اللامتميز خصوصيته ولا قدره ولاصاحبه ــ فيصرف الى مستحقيه كسائر موارد وجوب الخمس وان كان الاحوط استحبابا ملاحظة الاحتمال الاخر ، ويتحقق الاحتياط بصرفه بقصد الاعم من الصدقة ورد المظالم ومن الخمس باعطائه الى شخص يستحق الصدقة وهذا السهم اوذاك من السهمين الشريفين ، واحوط للمكلف واولى منه هو تسليمه الى المجتهد العدل فانه ولي الامورالحسبية والتصرف في الاموال الشرعية لاسيما المشتبهة والمردد حكمها .

وقد اشتهر بينهم انه يشترط في وجوب تخميس الحلال المختلط بالحرام وفي حليته وطهارته بالتخميس : ان لايعرف مالك الحرام وان يجهل مقداره ، وياتي تفصيل بحوثه ضمن نقاط وبحوث :-

البحث الاول : - شرط عدم معرفة صاحبه .

جاء في معتبرة [١] عمار بن مروان اثبات الخمس في [الحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه] وفي رواية [٢] الحسن بن زياد[واجتنب ما كان صاحبه يعلم] ، والمستفاد منهما انه يشترط في وجوب الخمس ومحلليته للمال المختلط : ان لايعرف صاحب المال الحرام ، فيخرج عن هذا الحكم : ما اذا كان صاحبه يعرف ، واطلاقه يفيد استواء المعرفة التفصيلية والمعرفة الاجمالية المنجزة كما لو كان صاحب المال الحرام مشتبها في دائرة محصورة داخلة تحت الابتلاء يمكنه التوصل الى كل واحد وايصال ماله، كما لافرق - فيما لو عرف صاحب المال الحرام عليه - بين كونه مالكا معينا مشخصا وبين كونه مالكا نوعيا كليا كأن يكون المال الحرام المختلط بحلاله من الأخماس أو الزكوات أو من المظالم أومن نماء الوقف الخاص أو العام مما لايستحقه ولاينطبق عليه ، حيث أن أمر هذه الاموال يرجع الى المجتهد العدل ولي الامور الحسبية حتى الاوقاف اذا لم يكن لها ولي بالفعل فلابد من مراجعة المجتهد العدل لايصال المال اليه مقدمة لتوزيعه على أربابه ومستحقيه ، وعلى كل حال لايجزي التخميس وان جهل المقدار ما دام صاحب المال معروفا فان الخمس يجب في الحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه .

وهنا صور يمكن تعقلها نعرض للمهم منها :ـ

أ- ان يعرف مالك الحرام بعينه ولكنه يجهل مقداره ولايعرفه اطلاقا ـ جملة وتفصيلا ـ ولابد من دفع قدر من المال المختلط يتراضى به مع الغير ليخرج عن عهدة الشغل اليقيني بمال الغير المجهول مقداره وتبرأ ذمته يقينا بعد اشتغالها يقينا ، ولاينفع التخميس اصلا بمقتضى صريح الشرط في معتبرة عمار [اذا لم يعرف صاحبه] ، بل لابد من تعويض صاحب الحرام وتعويضه عن ماله ولو من غير الخليط اذا حصل التراضي بين الواجد وبين المالك المعلوم ، نعم لو طلب المالك من واجد الخليط قدرا من المال يعلم بزيادته على مقداره واقعا فلايجاب ، لكن لو طلب قدرا معقولا يحتمل كونه مساويا لقدر الحرام

---

(١)الوسائل : ج٦ : ب٣ : من ابواب ما يجب فيه الخمس : ح٦ .

(٢) الوسائل :ج٦ : ب١٠ : من ابواب ما يجب فيه الخمس : +ح١ .

واقعا وجب إرضاؤه واجابته تحصيلا لبراءة ذمته وخروجا عن العهدة المتيقنة وتحليلا وتطهيراً لماله المختلط بمال غيره ، من دون فرق بين ارضاءه بقدر من المال المختلط وبين ارضائه ببضاعة او جهاز او متاع يتراضيان عليه عوض حقه فانه صلح وهو خير .

ب- ان يعرف مالك الحرام تفصيلا لكنه يجهل المقدار تفصيلا ويتردد عنده بين الاقل والاكثر ، وحينئذ : ان تراضيا وتصالحا على قدر من المال ـ أي قدر يرتضيانه معا ـ فهو خير وهو الافضل ، لكن يظهر من بعض الاعلام وجوب الصلح ولو إجباراً عليه ، يحكى عن كشف الغطاء قوله : (لو عرف المالك دون المقدار وجب صلح الاجبار) ، الا انه لا دليل يعضده ولا حجة تدعمه ، والصحيح انه مع امكان التراضي والتصالح اختيارا فهو الخير وهو افضل .

وان تعذر تراضيهما على شئ فهنا احتمالات ثلاثة : كفاية دفع الاقل الى المالك ، ولزوم دفع الاكثر تحصيلا للبراءة اليقينية ، ويحتمل وجوب دفع الخمس الى المالك وان احتمل الزيادة عليه والنقصان عنه لاجل ان الخمس جعله الله محللا لتمام المال المختلط وقد رضي الله من ذاك المال بالخمس ، لكنه احتمال ضعيف فان الله جعل الخمس محللا للباقي ومطهراً له في خصوص صورة ما [اذا لم يعرف صاحبه][1] كما في المعتبرة فلا ياتي التقدير الشرعي قطعا .

ويبقى الاحتمالان الأولان ، ولاريب في ان دفع الاكثر احتياط موجب للبراءة اليقينية من الشغل اليقيني ويخرج عن التكليف القطعي اذا اوصله الى صاحبه المعروف لديه ، وان رفض قبضه اوصله اليه بكل صورة ممكنة ولا اشكال.

ولو لم يرغب المكلف في دفع الاكثر فهل يلزمه دفعه او يكفيه دفع الاقل ؟ قد افتى جمع من الاواخر (قدهم) بكفاية دفع الاقل اذا كان مجموع المال المختلط متواجداً في يده ومستوليا عليه ، وهو الصحيح وذلك لان المورد من موارد انحلال العلم الاجمالي لفرض تردد المشتبه بين الاقل وبين الاكثر الاستقلاليين، وذو اليد بالنسبة الى

---

(١) الوسائل :ج٦ : ب٣ : من ابواب ما يجب فيه الخمس : ح٦ .

الاقل يعلم بعائديته لغيره ولابد من دفعه اليه،وبالنسبة الى الزائد عن الاقل المتيقن لايعلم بكونه مال غيره ومقتضى يده واستيلائه عليه أنه ملكه لان اليد امارة الملك حتى بالنسبة لذي اليد فضلا عن غيره ـ كما حققناه في الاصول ـ حيث وضع المكلف يده على مجموع المال المختلط واستولى عليه لكنه حيث يعلم اجمالا بعائدية بعض المال الى غيره حراما عليه من دون تمييزه لم يمكن اجراء قاعدة (اليد امارة الملك) بلحاظ كل جزء جزء فان اجراءها بلحاظ كل فرد منها معارض باجراءها بلحاظ الفرد الاخر ويمنع العلم الاجمالي عن اجراءها في كل فرد فرد او جزء جزء من مجموع المال المختلط ، نعم يستثنى القدر الاقل المعلوم اجمالا انتفاؤه عن ملك ذي اليد ثم تجري قاعدة اليد بالنسبة الى كل فرد من افراد المال المتبقي فانه مصداق مشكوك الملكية وله يد على ما زاد عن القدر المتيقن حرمته عليه ويده امارة ملكه ، كما اذا كان مجموع المال عشرة دنانير او شياه ويعلم بعائدية بعضها الى غيره مرددا بين الاقل وبين الاكثر ولايمكن اجراء قاعدة اليد بلحاظ كل جزء ، لكن بعد استثناء الاقل المتيقن يمكن اجراء القاعدة بالنسبة الى كل فرد مشكوك منها لابعينه مما يزيد عن القدر الاقل المعلوم حرمته عليه ، ويده أمارة ملكه .

ثم ان تراضيا ـ واجد الخليط وصاحب الحرام ـ على تقسيم المال المختلط وتعيين حصة الغير وتصالحا على اخذه القدر الاقل المتيقن عائديته الى الغير مع احتفاظ المكلف بالباقي ـ صح ولا اشكال .

وان لم يتراضيا وتعذر الافراز برضاهما فلابد من الرجوع الى القرعة لتعيين مال هذا من مال ذاك بأن ترقم الشياه العشرة مثلا ثم تكتب رقع بعدد المال ـ عشرة في المثال ـ يكتب على رقعتين مثلاً إسم الغير مالك الحرام اذا كان القدر الاقل المتيقن اثنين ويكتب على باقي الرقع اسم ذي اليد ، ثم تخلط في الكيس ويعين مال هذا من ذاك وينتفي الاشكال ويزول الخلاف .

ولا اشكال في مرجعية القرعة لما دلت عليه بعض النصوص [١] المعتبرة سنداً الواضحة دلالة على ان القرعة لكل امر مشكل مجهول جهالة مطلقة بحيث لم يتبين حكمه من امارة ولم تتضح الوظيفة الشرعية من اصل عملي يجري في المورد ، وهنا بعد تعذر تراضيهما على الافراز وتعيين حصة الغير يشكل الامر حيث لاسبيل لتعيين مال الغير فيصير مجهولاً ولا امارة ولا اصل يعين الحصة ، والقرعة سنة لكل مجهول .

ج- ان يعرف مالك الحرام تفصيلا ويجهل مقدار الحرام المختلط ويكون من قبيل التردد بين المتباينين ـ دون الاقل والاكثر نظير اختلاط حيوانين عند شخص احدهما حرام عليه لكونه مملوك غيره ، ومع تراضيهما على التعيين فهو خير ، وعند تعذر تراضيهما فالوظيفة تعيين مال هذا من ذاك بالقرعة كأن يرقم المالان او الاموال ثم تكتب رقعتان او رقع بعدد الاموال المختلطة فاذا عينت القرعة مال هذا من ذاك انتهى الاختلاط والاشكال .

هذا كله فيما لو كان المالان المختلطان ـ الحلال والحرام ـ بيد المكلف وتحت استيلائه .

---

(١)الوسائل ج١٨ ب ١٣ من ابواب كيفية الحكم .

د - ولو لم يكن الحلال المختلط بالحرام بيد المكلف كما لو كانت في يد ثالث غيرهما ام لم يكن تحت يد اصلا ، فالقدر المعلوم انه ملك هذا يأخذه والمعلوم كونه ملك ذاك يأخذه - عند تراضيهما على التقسيم، ثم يقترعان على المشتبه ان لم يتراضيا على تقسيمه - والقرعة سنة معينة شرعا ان فقد السبيل المشروع لتعيين المشتبه مال هذا أو مال ذاك حتى ينتفي سبيل العلم بحصة الغير ويصير مجهولا ويترتب إن القرعة لكل امر مشكل مجهول من دون محذور مانع عن الرجوع اليها ، والمهم ان تحرز جهالة الامر جهالة مطلقة بأن لاتوجد امارة مثبتة لحكم ولا أصل يجري من دون معارض يبين الوظيفة .

قد يقال : انه لا يمكن العمل بعموم دليل القرعة حذرا من تاسيس فقه جديد ، ولابد من الاقتصار على الموارد المجمع عليها أو المنصوص فيها جري القرعة ـ كقضية الشاة الموطوءة المشتبهة ضمن قطيع غنم ـ او الموارد التي يعمل المشهور فيها بالقرعة ، وحينئذ حيث لا نص مخصوص ولا فتوى مشهورة باجراء القرعة لا يمكن اجراؤها عملا بعموم ادلة القرعة ، ولابد ان نصير الى (قاعدة العدل والانصاف) ونطبقها فيما نحن فيه ونوزع المال المشتبه على هذا وعلى ذاك، كل منهما حسب حصته ، وهي قاعدة عقلائية امضاها الشارع في نصوص عديدة عرضناها في بعض بحوث القطع في الاصول .

لكن يجاب عنه : اولا ـ ان بيان الوجه المانع عن الرجوع الى عموم دليل القرعة وإن كان مشهورا في فقه الاواخر المتعرضين لبحوث القرعة فقها أو أصولا، الا انه لا اساس له يعضده ولا دليل يدعمه كما اوضحناه في محله واثبتنا إمكان الرجوع الى القرعة في الشبهات الموضوعية من دون توقف على ورود نص معصومي خاص أو إجماع أو شهرة فتوائية على العمل بها في المورد الخاص، نعم

لابد من تحقق موضوع القرعة الوارد في النص الصحيح[1][كل مجهول ففيه القرعة]وهو الجهالة المطلقة وعدم معرفة حكم الواقعة من أمارة معتبر أو أصل عملي .

وثانيا ـ انه لا كلية ولا عموم لقاعدة العدل والانصاف - وقد تعرضنا لها مفصلا في الاصول - حتى تطبق فيما نحن فيه ، حيث لم تثبت شرعيتها او امضاؤها - على فرض التباني العقلائي عليها في عموم الموارد - ، والنصوص قاصرة الدلالة على عموم شرعيتها زائداً على موردها الخاص بحيث يتسنى التعدي عنها الى عموم الموارد المالية المشتبهة .

البحث الثاني : معرفة صاحب الحرام مردداً بين اشخاص محصورين

اذا علم صاحب المال الحرام بعينه تفصيلا وعرف قدره وامكنه ايصال ماله اليه وجب بالاتفاق ، لكن لو علم قدر الحرام تفصيلا ولم يعرف صاحبه بعينه وقد تردد بين عدد محصور ، او تردد الحرام بين الاقل والاكثر وبنينا على مشروعية الاكتفاء بالاقل او لزوم دفع الاكثر مع تردد صاحبه بين اشخاص محصورين فما هي الوظيفة ؟.

اما اذا امكن مراجعتهم والتصالح معهم والتراضي أو تحصيل رضاهم على قسمة المال الحرام بينهم كيف شاؤا وجب الرجوع اليهم وارضاؤهم سعيا لتبرأة عهدته من المال الحرام عليه العائدة ملكيته الى احدهم .

واذا تعذر جمعهم وارضاؤهم وتقاسمهم المال الحرام فيما بينهم برضاهم فما هي الوظيفة ؟ هنا احتمالات اربعة :-

أ- وجوب السعي مع كل واحد من الاشخاص المرددين مستقلا لغرض إرضائه والتصالح عن حقه المحتمل وماله المختلط بمال المكلف وان اقتضى استيعابهم دفع امثال المال الحرام من

---

(١)الوسائل ج١٨ ب١٣ من ابواب كيفية الحكم ح١١ .

كيسه الخاص الى كل شخص تحصيلا لفراغ الذمة يقينا بعد اشتغالها بضمان حق الغير يقينا . وهذا هو الاحوط مع التمكن من ارضاء الجميع بطريق معقول .

ب- اجراء حكم مجهول المالك وهو التصدق بالمال الحرام بعد تعذر تصالحهم فيما بينهم وعدم معرفة المالك بعينه .

ج- تعيين المالك من بين الاشخاص المرددين بواسطة القرعة وتسليم المال الى من خرجت القرعة باسمه عملا بالدليل المعتبر الناطق بان القرعة لكل امر مشكل مجهول .

د- توزيع المقدار الحرام على الاشخاص المرددين بالسوية تحكيماً لقاعدة العدل والانصاف المستفادة من تباني العقلاء على العمل على طبقها مع امضاء الشرع له ، وهي تقتضي تقسيم المال بين الاشخاص المردد مالكيته بينهم .

وهذا الاحتمال الاخير لايمكن المصير اليه لعدم ثبوت القاعدة بنحو الكبرى الكلية السارية الى تمام الموارد ، اذ لم يحرز التباني العقلائي العمومي ، وعلى فرض احرازه فالامضاء غير محرز ، ونصوص الامضاء المزعوم هي مختصة بمواردها الخاصة ولا شاهد فيها على التعدي او التعميم كما اوضحناه مفصلا في بحوث القطع في الاصول .

واحتمال الرجوع الى القرعة هنا مرفوض لإنتفاء موضوعها شرعا ـ اعني الجهالة المطلقة وعدم معرفة الحكم الواقعي والوظيفة العملية الظاهرية ـ وفيما نحن فيه : نعلم بما تقتضيه الوظيفة الظاهرية حيث يوجد علم اجمالي بتردد المالك بين افراد محصورين ومقتضى تنجزه لزوم الاحتياط بارضاء الافراد المحتمل ملكيتهم باي وجه ممكن ، ومعه لايكون الامر مشكلا مجهولا على الاطلاق حتى تجري القرعة شرعاً .

واحتمال اجراء حكم مجهول المالك- التصدق بالمال الحرام على الفقراء دون الاشخاص المحصورين المحتمل ملكية احدهم - هو ضعيف لظهور اخبار التصدق بالمال المجهول مالكه في الاختصاص بما يجهل مالكه بالكلية وعدم امكان الوصول اليه وايصال ماله اليه ، وهنا

يمكن ايصال مال الغير الى مالكه المنحصر في عدد معين يمكنه ارضاؤهم فيتنجز العلم الاجمالي ويؤثر وجوب الاحتياط بارضائهم ولو بدفع امثال المال الحرام الى كل واحد منهم إيصالاً للمال الى مالكه الواقعي.

وقد تحصل وجوب إرضاء جميع الأشخاص المحتمل عائدية المال الحرام اليهم - وجوباً احتياطياً - ولو بدفع أمثال القدر الحرام الى كل واحد من الأشخاص لتنجز العلم الإجمالي بالضمان واشتغال عهدة المكلف يقيناً بضمان حق غيره في بعض المال المختلط ويلزمه الخروج من العهدة يقيناً.

لكن قد يقال : ان قاعدة نفي الضرر تنفي هذا الإحتياط الإلزامي بإرضاء الجميع فانه ضرر عظيم وخسارة كبيرة على الواجد للمال المختلط حين يلزم بدفع مثل القدر الحرام الى كل واحد من كيسه الخاص ، فينتفي اللزوم بدليل[لاضرر].

وهذا مرفوض : أولاً - ان هذا الضرر لزمه وورد عليه من سوء إختياره ومن تقصيره في التحفظ على ماله من إختلاطه بمال غيره المحرم عليه ، فهو الموقع لنفسه في الضرر وليس الحكم الشرعي أو الإحتياط بلزوم ارضاء الجميع توصلاً للمالك الواقعي.

وثانياً - قد ذكرنا في محله: ان حديث نفي الضرر ينفي الضرر الناشيء من الحكم الشرعي نفسه ولاينفي الضرر الذي لم ينشأ من الحكم الشرعي كما اذا نشأ الضرر من امتثال الحكم أو او من إحراز إمتثاله كما فيما نحن فيه فان الحكم برد المال الحرام الى صاحبه حكم شرعي ولاينشأ منه ضرر على المكلف ، لكنه يتضرر من امتثال الحكم أو من احراز الامتثال وحين التصدي لإيصال المال الحرام الى صاحبه وهو مردد بين أشخاص محصورين حيث يحكم العقل السليم عليه احتياطاً بإرضاء كل من يحتمل كونه مالكاً للمال الحرام الذي عنده وقد اختلط بماله الحلال لتنجز العلم الاجمالي ولزوم الخروج عن عهدة مال الغير يقيناً كما اشتغلت به يقيناً وان استدعى تكرار دفع القدر الى كل واحد منهم .

نعم لو عجز ولم يقدر على ارضاء تمام الأشخاص المرددة ملكية المال الحرام بينهم لعجزه المالي عن دفع أمثال القدر الحرام الى كل واحد أمكن الرجوع الى القرعة حينئذ لتشخيص المالك الواقعي من هؤلاء الأشخاص ، لتحقق موضوعها - أعني الجهالة المطلقة وعدم وفاء الأمارات والأصول ببيان حكمه الواقعي أو الظاهري بعد العجز عن استيعاب الأشخاص المرددين بالبذل والعطاء من كيسه الخاص لعجزه المالي أو نحوه من الأعذار ، فيقرع بينهم، ومن خرجت القرعة باسمه يعطيه المال الحرام بالخصوص .

البحث الثالث : - مجهولية قدر الحرام.

المعروف والمشهور اشتراط جهالة قدر المال الحرام المختلط بحلاله في وجوب التخميس ، لكن المعتبرة العمدة قد أطلقت وجوب الخمس في [الحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه][1] ولم تشترط جهالة قدر الحرام وعدم معرفته فهل يمكن التمسك باطلاق المعتبرة ومخالفة المشهور ؟ الظاهر هو العدم لانصراف النص قطعياً الى ماجهل قدر الحرام ولم يعرف ، لقرائن وشواهد من داخل الرواية وخارجها توجب بانضمام بعض الى بعض الإطمئنان أو اليقين بالانصراف المزعوم :-

أ- قد اتفقت الروايات في تحديد الخمس بدلاً عن مال الغير، والتحديد بالخمس يفيد أو يشعر بجهالة القدر فتصدى المشرع للتحديد بالخمس، وإلا فالتشريع هوموسوم بالعدالة واللطف - يحترم الأموال الخاصة والأملاك الشخصية ، ومقتضى عدالة التشريع مع معلومية قدر الحرام العائد الى الغير هو الإلزام برد القدر المعلوم الى مالكه دون الخمس.

---

[1]) الوسائل ج٦ ب٣ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح٦.

ب- قد ورد في روايتين [١] - معتبرة السكوني ورواية ابن زياد - تعليل الخمس بأن الله قد رضي بالخمس ، وهذا يكاد يكون ظاهراً في مجهولية القدر فتصدى المشرع لتحديد الخمس والرضابه بدلاً عن الواقع المجهول.

جـ- قد ورد في الروايتين المتقدمتين كلام السائل (ولاأدري الحلال منه والحرام وقد إختلط علي) وهذا التعبير ظاهر في فرض السائل مجهولية قدر الحرام العائد لغيره فانه تعبير يكشف عن عدم تمييز هذا من ذاك على الإطلاق حتى تمييزه بالقدر أي إنه لايعرف الحلال بقدر كذا والحرام بقدركذا.

د- إنه قد ورد في المعتبرة [والحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه][٢] وهي مطلقة من حيث معلومية قدر الحرام ومجهوليته، لكن من الواضح تعذر الأخذ باطلاقها في موارد العلم بقلة الحرام أو كثرته جداً عن قدر الخمس كأن يعلمه (٣%) أو(٩٠%) فانه لايحتمل - بمقتضى عدالة التشريع ولطفيته- وجوب الخمس عليه عملاً باطلاق المعتبرة.

هذه شواهد وقرائن يوجب انضمام بعضها لبعض الإطمئنان أو اليقين بعدم ارادة الإطلاق في المعتبرة وغيرها، وفي ضوئه: يصبح اشتراط قدر مجهولية الحرام في تخميس الحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه وفي تطهير الخليط وحليته على واجده أمراً واضحاً جلياً لايضرّ به اطلاق بعض الروايات لقبولها التقييد والتفييق اذا ساعده الشاهد والقرنية.

وعند تخلف الشرط ومعلومية قدر الحرام في الخليط دون صاحبه ينتفي الحكم – وجوب التخميس وتحليل الباقي عقيبه- بمقتضى قاعدة انتفاء المشروط بانتفاء شرطه، لكن المحتملات بحسب الأنظار متعددة مختلفة:-

---

(١) الوسائل ج٦ ب١٠ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح٤+ ح١ .

(٢) الوسائل ج٦ ب٣ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح٦.

أ- إحتمال التصدق بالقدر الحرام المعلوم مقداره نيابة عن مالكه المجهول ، وهذا هو المشهور المنصور بالدليل المقبول كما يأتي.

ب- احتمال التخميس على الاطلاق سواء كان القدر المعلوم أقل من خمس المجموع أو كان أكثر، وهذا مختار الحدائق قال فيها (ج ١٢ :٣٦٥) : (الأظهر دخول هذه الصورة تحت إطلاق الأخبار المتقدمة وأنه لادليل على إخراجها).

ويرده:- ماسبق من الشواهد الموجبة للإطمئنان بعدم إرادة الإطلاق من خبر عمار بن مروان وإنصرافه قطعياً الى خصوص مالايعرف صاحب المال ولايعرف قدره، فلا إطلاق تام حتى يتمسك به دليلاً للإكتفاء بالخمس.

جـ- إحتمال التخميس مقيداً بالتصدق بالزائد عن قدره اذا كان مال الغير معلوم الزيادة عن خمس المجموع ، حكاه قولاً في الحدائق. وقد تبين من مناقشة الإحتمال الثاني أنه لاإطلاق في أخبار التخميس يصحح دليليتها لوجوب التخميس مطلقاً أو مقيداً بعدم العلم بزيادة قدر الحرام على خمس المجموع.

وحيث تبين عدم شمول أخبار التخميس لمااذا كان الحرام المختلط معلوم القدر - يتعين الرجوع الى مادل على وجوب التصدق بالمال العائد للغير المجهول اللاممكن إيصال ماله اليه ، وقد عرضنا في الجزء الثاني (بشرى الفقاهة) لأحكام مجهول المالك وعرضنا رواياته مفصلاً وما يستفاد منها من أحكام ووظائف فراجع، وقد استفدنا منها وجوب التصدق بالمال العائد للغير المجهول اذا يئس المكلف من إيصال ماله اليه دون باقي المحتملات.

لكن قد يشكل عليه هنا- كما في الحدائق :- ج١٢ : ٣٦٥- : أن مورد الأخبار الآمرة بالتصدق بمال مجهول المالك هو المال المتميز في حد ذاته ولا دليل على إلحاق المال المشاع المختلط به ولاعموم ولا اطلاق يشمله - على أن قياسه بالمال المتميز قياس مع الفارق : إذ المال المتميز معين لكنه يجهل مالكه أو يتعذر عليه الوصول اليه

وإيصال ماله اليه ، بينما المختلط مال مشاع مشترك والاشتراك سارٍ في كل جزءٍ جزءٍ ، ويحتاج تقسيم المشترك وإفراز حصة الغير الى إذن المالك أو نائبه أو وليه حتى تتشخص حصته وأمواله من بين المجموع المختلط ، ولادليل يصحح العزل والافراز بحيث يتعين ماله فيما أفرز ثم يتصدق به عن مالكه المجهول.

ويرده:-أولاً- ما أفاده (قده) من كون روايات مجهول المالك مختصة بالمال المتميز دون المشاع المشترك- لايمكن تصديقه ، نعم غالب الروايات يظهر منها كون المال متميزاً متعيناً متشخصاً نظير معتبرة يونس[١] الواردة في متاع رفيقه الذي كان معه بمكة ثم رحل الى بلده وهو لايعرفه ولايعرف بلده حتى يسأل عنه ، ونظير معتبرتي[٢]هشام ومعاوية الواردتين في حق أو أجر عنده يعود لرجل قد فقد ولم تعرف حياته من مماته ولم يعرف وارثه أو نسبه أو بلده. إلا أن هذه بعض روايات (مجهول المالك) وثمة روايتان يظهر منهما جلياً إختصاصها بالمال المختلط المجهول مالكه دون المتميز أو في الأقل يظهر عمومها أو إطلاقها الشامل للمختلط المشاع بين ذي اليد وبين المالك المجهول وهما معتبرة [٣]علي الصائغ وقد تضمنت السؤال عن تراب الصواغين فقال (عليه السلام) له [أما تستطيع أن تستحله من صاحبه] فأجابه (لا، إذا أخبرته إتهمني) فأمره بالتصدق ، ويمكن التمسك باطلاقها الشامل للمتميز والمختلط إن لم نستقرب خصوصيتها لتعارف إختلاط الأجزاء الذهبية المملوكة للصائغ في تراب محله مع الأجزاء الذهبية المملوكة لغيره فيكون (تراب الصواغين) مختصاً بالمال الشائع المشترك بين المالك المجهول أو المتعذر إيصال ماله اليه وبين الصائغ المالك لأجزاء ذهبه ، وهذه الرواية هي العمدة لأنها معتبرة السند ظاهرة الدلالة على الاشاعة والاشتراك وعدم التمييز ، ورواية [٤]البطائني - وهي مؤيدة للمطلب ، ولضعف سندها لاتصلح دليلاً وحجة- وهي واردة فيمن أصاب مالاً كثيراً من الأمويين

---

(١)الوسائل : ج١٧ ب ٧ من أبواب اللقطة ح٢.

(٢) الوسائل: ج١٣ ب ٢٢ من أبواب الديون ح٢ + ح٣.

(٣)الوسائل: ج١٢ ب١٦ من أبواب الصرف : ح٢.

(٤)الوسائل ج١٢ ب ٤٧ من أبواب مايكتسب به ح١.

وقد أغمض عينه عن حليته وحرمته فأمره (عليه السلام) بالخروج عن جميع ماكسب في ديوانهم برد المال الى من يعرفه و بالتصدق عمن لم يعرفه، وهذه الرواية تتصدى لبيان حكم المال الحرام المجهول مالكه بعد مضي زمن يقطع لأجله باختلاط أمواله بالحرام الذي كسبه من بني أمية .

ويتجلى مما تقدم : عدم صحة ماأفاده في الحدائق عن إختصاص أخبار التصدق بمجهول المالك بخصوص المال المتميز وعدم شمولها للمال المختلط فانه وردت روايتان يقرب ظهورهما في خصوص المال الحرام المختلط ، لاأقل من اطلاقها الشامل للمختلط. هذا هو اشكالنا الأول على المحدث البحراني(قده) وهو الزام له بما يوافق نظره من الإعتناء بالروايات.

وثانياً - قد أشكل عليه المحققان - الهمداني والخوئي (قدهما) ـــ وكأنهما قد سلما إختصاص الأخبار بالمتميز : ان خصوصية التميز في نظر العرف ليست دخيلة في الحكم . وهذا الإشكال لايرتضيه المحدث من أصله وكأنه استنباط للعلة الدخيلة في الحكم بالتصدق واظهار انتفاءها فيما نحن فيه - ولايعتني به أصلاً كما يعرف من مذاقه فهو اشكال مبنائي يرتضيه المحققان ولايوافق عليه المحدث فلا يؤاخذ به.

وثالثاً- مع التنزل لصاحب الحدائق (قده) وتسليم اختصاص أخبار التصدق بالمال المتميز أو تسليم عدم اطلاقها الشامل للمختلط المشاع نقول له: قد تبين عدم امكان الاستدلال باطلاق أخبار التخميس - والعمدة معتبرة عمار- لوجود قرائن تشهد على عدم الاطلاق او على الاختصاص بموارد مجهولية قدر الحرام المختلط بالحلال.

وفي ضوئه: يتعين - فيما نحن فيه : المال الحرام المختلط مع معلومية قدره وعدم معرفة صاحبه - ويلزم القول بوجوب التصدق به عن مالكه واقعاً المعلوم لله سبحانه - كسائر الأموال المجهول مالكها - وقد حققنا في مباحث أحكام مجهول المالك في(بشرى الفقاهة :ج٢ :٢٩٩- ٣٠٩) الإحتمالات المطروحة في مصرف مجهول المالك

وأثبتنا صحة إختيار المشهور ــ لزوم التصدق ـــ، وقد تبين شمول الحكم لما كان مالاً متميزاً وما كان مختلطاً بغيره كما فيما نحن فيه ، وحينئذ يتعذر الاستناد الى أخبار تخميس الحلال المختلط بالحرام عند معلومية قدر الحرام وجهالة مالكه .والظاهرمن عنوان الصدقة هو الصرف القربي والإنفاق بالمعروف على الفقراء والمساكين خاصة دون سائر مصارف الزكاة المذكورة في آية الصدقات، وقد تعرضنا لتفصيل هذا المبحث في الجزء الثاني – أحكام مجهول المالك (٣٠٨).

وحيث ان موضوع البحث : المال الحرام المعلوم قدره والعائد ملكه لغير واجده مع اختلاطه بمال واجده، فيحتاج عزل حصة الغير وإفرازها من المجموع المختلط وفصلها عن القدر الحلال على المكلف الواجد لمجموعهما وتتوقف صحته على اذن المالك واحراز رضاه - ولو بواسطة نائبه ووكيله أو بواسطة وليه الشرعي- والمفروض مجهولية المالك وعدم معرفته ، فلابد من اذن الولي الشرعي، ويمكن أن يكون الأمر الشرعي بالتصدق إذناً به من الولي الشرعي الحقيقي الواقعي سبحانه وتعالى ، ومع ذلك نحتاط وجوباً بإستئذان المجتهد العدل أو تسليمه اليه - لوجه ذكرناه في أحكام مجهول المالك (ج٢ :٣١ + ٣٠٧) ومحصله مختصراً : لزوم التثبت والتأكد من صحة التصدق ومشروعيته ليخرج عن صدر الأصل التشريعي الموضوعي [لا يحل مال إمريء مسلم] ويدخل في إستثنائه [إلا بطيبة نفسه] ولا نعيد حذراً من التكرار والاطالة .

المبحث الرابع

العلم الاجمالي بتفاوت الحرام مع الخمس

لو لم يعرف قدر الحرام المختلط بالحلال وجهله تفصيلاً لكنه علم إجمالاً وتيقن أنه يزيد عن قدر خمس المجموع أو ينقص عنه من دون معرفته تفصيلاً بحدّه فهل لأخبار الخمس إطلاق يصحح الاكتفاء بتخميس المجموع أم لا ؟.

أفاد جمع من الأواخر - كسيدي المناهل والعروة فيهما وفي حاشية المكاسب المحرمة- وأفتوا بكفاية اخراج الخمس لحلية المتبقي وإن علم إجمالاً زيادة قدر الحرام عن الخمس أو نقصانه عنه، أخذاً باطلاق أخبار تخميس الحرام المختلط بالحلال نظير [أصبت مالاً لاأعرف حلاله من حرامه] [في الحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه] بل و اطلاق كثير من الفتاوى فان مقتضى إطلاقهما هو عدم الفرق بين صور الجهل بقدر الحرام : الجهل المطلق بقدره واحتمال زيادته على الخمس أو نقصانه عنه أو ظن زيادته أو نقصانه أو يقين زيادته أو نقصانه إجمالاً ، والإشكال في الصورة الأخيرة وقد وقع فيها الخلاف بين الأواخر وهي مسكوت عنها في كلمات المتقدمين وأوائل المتأخرين ، وقد استظهر بعضهم الاطلاق من عباراتهم وفتاواهم حتى نسب اليهم كفاية التخميس في صورة العلم الاجمالي بزيادة قدر الحرام على خمس المجموع أو نقصانه لصدق(الجهل بقدر الحرام)، تفصيلاً ولايصطدم به العلم الاجمالي بالزيادة أو النقصان عن قدر الخمس من دون تحديده، ولعل هؤلاء إعتقدوا ظهور أخبار التخميس المطهر للمال المختلط في التعبد بالتخميس وإجزائه حتى في صور الزيادة والنقصان عن قدر خمس المجموع وكأن التخميس نحو مصالحة شرعية جعلها الشارع سبباً لمشروعية المال المتبقي وحليته. والصحيح وفاقاً لجمع من الأواخر هو إختصاص أخبار تخميس الحلال المختلط بالحرام بصور الجهل وعدم العلم بقدر الحرام – ولو بنحو العلم الاجمالي بزيادة الحرام على خمس المجموع أو بنقصانه عنه- ، وحينئذ : في صورة العلم الاجمالي بنقيصة الحرام عن خمس المجموع بقدر معتدّ به يجزيه التصدق بالقدر المتيقن انتفاؤه عن ملكه وينويه صدقة عن مالكه، وفي صورة العلم الاجمالي بزيادة الحرام على خمس المجموع بقدر معتد به يلزمه- على الأحوط- إعطاء الخمس بقصده واعطاء الزائد عليه مما يتيقن عائديته للغير صدقة عنه.

والوجه فيه : أولاً: -إنه لم يتحقق عندنا اطلاق لفظي على وجوب التخميس وكفايته مطلقاً ليعم صور العلم الاجمالي بزيادة الحرام على خمس المجموع وصور العلم بنقصانه عنه، ويشهد لعدم

الاطلاق : قوله(لاأدري الحلال منه والحرام)[١] وقوله (أصبت مالاً لاأعرف حلاله من حرامه)[٢] فان هذا التعبير يفيد أنه لايميز الحلال من الحرام ولايعرف زيادة هذا ولا زيادة ذاك، والذي يعلم اجمالاً زيادة قدر الحرام على خمس المجموع أو نقصانه عنه لايصدق عليه التعبيران الواردان في الروايتين بل هو يدري ويعرف اجمالاً قدر الحرام فلا تشمله الروايات المتصدية للأمر بتخميس الحلال المختلط بالحرام لاسيما لو فهمنا منها أن جعل الخمس بدلاً عن الحرام العائد لغيره هو نحو مصالحة شرعية قهرية بأمر المولى المشرع سبحانه فيكون دفعه سبباً لحلية الباقي - الأربعة أخماس - ولايبعد أستظهار الفهم المذكور .

وثانياً - مع غض الطرف عن عدم انعقاد الاطلاق أومع تسليم إنعقاده يمكن منع شموله لما نحن فيه ، بشهادة قرينتين حيث أن المفهوم من عموم التشريعات الإلهية والأصل التشريعي [لا يحل مال إمرئ مسلم إلا بطيبة نفسه][٣] هو أن تحليل مال المسلم من دون رضاه وطيب نفسه مخالف لضرورة الفقه وواضحات أحكام الشرع المبين، ولا يخرج عنه إلا بدليل شرعي واضح الدلالة على خلافه ،يضاف اليه : إن تشريعات البارئ عموماً وخطاباته الشرعية قاطبة هي محتفة بقرينة قطعية إرتكازية هي لطفية التشريع على العباد وإمتنانيته وإرفاقه بهم- ممن إبتلي وصار مكلفاً بتشريع - . وفي ضوئهما :-

أ- اذا علم نقصان القدر الحرام عن خمس المجموع بقدر معتدٍ به عقلائياً ومتشرعياً كأن يعلم إجمالاً بأنه يتراوح الحرام بين (١٠%) الى (٥%)من المجموع فيكون اعطاء الخمس أو إلزام المكلف بدفعه متنافياً مع ظهور التشريع الخاص في اللطف والإرفاق بالعباد والامتنان والتوسعة عليهم لاسيما وقد صرحت بعض الروايات بأن الله سبحانه

---

(١)و(٢) الوسائل ج٦ ب١٠ في أبواب مايجب فيه الخمس ح٤ + ح١.

(٣)الوسائل ج٣ ب٣ من أبواب مكان المصلي ح١+ سنن اليهقي ح٦: ٩٧.

رضي من ذلك المال بالخمس وهو واضح الدلالة على الإرفاق والتسهيل فلايعم هذا التشريع الارفاقي موارد العلم الإجمالي بقلة الحرام المختلط عن الخمس بقدر معتد به إذ كيف يكون التشريع لطفاً وتوسعة وتسهيلاً وإرفاقاً في حق من يعلم كون الحرام المختلط بحلاله بقدر (١٠%)أو أقل ؟ بل في تحليل الخمس على مستحقيه شبهة تحليل مال المسلم من دون رضاه .

قد يقال : يتحقق الامتنان - في تشريع الخمس فيما نحن فيه - بلحاظ ترتب حلية التصرف في المتبقي من المختلط بعد تحريم التصرف فيه.

لكن يقال : إن المنة التشريعية بتحليل المتبقي من الخليط لاينحصر طريقها بوظيفة التخميس، بل يمكن الامتنان بتطهير المال المعلوم إجمالاً باختلاطه بالحرام بقدر يقل عن خمس المجموع، وذلك الطريق هو التصدق بالأقل المتيقن عن مالكه المجهول، وقد حصل فعلاً لإنصراف روايات التخميس عن هذه الصورة وإنطباق روايات التصدق بمجهول المالك.

ب- اذا علم زيادة القدر الحرام على خمس المجموع بقدر معتد به عقلائياً ومتشرعياً كأن يعلم إجمالاً بأنه يتراوح الحرام - مال الغير - بين (٤٠%) الى (٧٠%) من المجموع فيكون الاكتفاء بدفع الخمس موجباً لتحليل ماحرمه الشارع من مال الغير من دون طيب نفسه، وهو خلاف اللطف التشريعي العمومي، فتنصرف قطعاً أخبار تخميس الحرام المختلط عن هذه الصورة أيضاً، إذ أن روايات التخميس لم ترد لتحليل أموال الناس لغيرهم وإلا تمكن كل أحد من سرقة مال غيره ممن لايعرفه ولايتوقع الوصول اليه مستقبلاً ثم يخلطه بقليل من ماله ثم يخمسه ويحل له البقية - الأربعة أخماس- والمفروض علمه بكثرة الحرام على خمس المجموع ، وهذا مما يقطع بانصراف أخبار التخميس عنه، بل ان المقطوع به إحترام أموال الناس وعدم حلها الا برخصة من المالك اذا عرفناه أو من وليّه، والولي التشريعي رخّص في دفع الخمس عند الجهل بقدر الحرام وصاحبه ولم يُعلم شمول رخصته لصورة العلم بزيادة قدر الحرام عن خمس المجموع،

بل يكاد يشرف الفقيه على القطع بعدم الشمول إذ لو اكتفي بإخراج الخمس مع العلم الإجمالي بزيادة قدر الحرام عن قدره لزم تحليل مايعلم المكلف حرمته عليه حسب ضرورات وواضحات أحكام الدين الشريف.

ومع إنصراف أحكام التخميس أو عدم شمولها تأتي أخبار التصدق بمجهول المالك فنتمسك بعمومها أو إطلاقها ونثبت لزوم التصدق بالقدر المتيقن حرمته عليه وعود ملكه لغيره ؛ فانها مرجع واضح منطبق على مانحن فيه بغير معارض ، نعم الإحتياط هنا قاضٍ بدفع الخمس الى أربابه لإحتمال وجوب التخميس ولو ضعيفاً فيختار المكلف من فقراء بني هاشم ويدفع له الخمس بقصد الأعم من التصدق ورد المظالم ومن التخميس ثم يعطي مايزيد عن الخمس بقصد الصدقة أوبقصد رد المظالم الى الفقراء الأعم من الهاشميين وغيرهم.

البحث الخامس: إنتقال الحرام من العين الى الذمة.

الظاهر من نصوص التخميس أن موضوعه (الحرام المختلط بالحلال) اذا لم يعرف صاحبه ولاقدره، وظاهر الإختلاط كونه وصفاً للأعيان والأموال الخارجية المشتركة باختلاط هذا بذاك ، ولايتصور الإختلاط في الذمة إذ لامعنى لإختلاط الحرام بالحلال في الذمة لأنها تشتغل بالحرام- مال غيره- حين يصير ديناً وعند الانتقال من العين الى الذمة بفعل تصرف أو إتلاف . وفي ضوئه:-

اذا كان حق الغير وماله قائماً في ذمة غيره كما لو غصب من زيد عين مال وأتلفها أو باعها وإنتقلت الى ذمته فكان ضامناً لمثلها أو قيمتها ، وهكذا لو كان عليه لزيد ثمن مبيع كلياً أو أجراً كلياً ، والجامع هو كون مال الغير ثابتاً في الذمة من بدو الأمر ولم يكن حقه قائماً في عين مال خارجية مختلطة بغيرها مشتركة بين صاحبي المالين ، فلا مجال للتخميس حينئذٍ لانتفائه موضوعاً [الحلال المختلط بالحرام] فانه لاينطبق هذا الموضوع ـــ الحرام المختلط - على الحرام

المشتغلة به ذمته من بدر الأمر ، ولابد من ضمان المثل أو القيمة حين الدفع والأداء لصاحبه إن كان يعرفه ، وإلا تصدق به عن مالكه اذا كان يجهله باذن المجتهد العدل.

اما اذا كان المال الحرام بدو الأمر عيناً خارجية ثم إختلطت بماله الحلال فكان مصداق (الحلال المختلط بالحرام) ثم تصرف في المجموع ببيع أو إتلاف أو نحوهما فانتقل الحرام - حق الغير وماله- في زمنٍ لاحقٍ الى ذمته فهل يأتي التخميس ؟ .

قد يقال بتأتي الخمس هنا لظهور الأخبار في اتحاد سنخ الخمس فيما نحن فيه وسائر أقسام مايتعلق به الخمس في كونه ملكاً فعلياً لبني هاشم ويكون المختلط مشتركاً بين المكلف الواجد للمجموع وبين مستحقي خمس المجموع فكانت مصالحة شرعية مولوية بين الحرام وبين الخمس المدفوع بدلاً عنه، وحينئذٍ حال هذا الخمس المتعلق بالمال الحرام المختلط بالحلال اذا أتلفه واجده وتصرف فيه وإنتقل الحرام الى ذمته لاحقاً – حال ماإذا أتلف الغنيمة أو الكنز أو المعدن حيث ينتقل الخمس الى ذمته، ويكون المطلوب منه الخمس من مجموع المال الحلال المختلط بالحرام الذي أتلفه ومن الكنز ونحوهما ولا وموجب لسقوط الخمس أو تبدل الوظيفة الشرعية لعدم دوران التخميس مدار بقاء العين المالية المختلطة من الحلال ومن الحرام.

وقد يقال- كما في مصباح المحقق الهمداني- بعدم تأتي الخمس بلحاظ عدم الفرق بين ثبوت مال الغير في الذمة من بدو الأمر وبين ثبوته لاحقاً بعد تحقق الإختلاط في أعيان ماله ومال غيره – إستناداً الى أن تعلق الخمس في الحرام المختلط سنخ خمس مستقل ليس على نسق سائر أقسام تعلق الخمس في كونه حقاً فعلياً لبني هاشم ، بل الحرام المختلط هو الذي تشتغل ذمة المستولي عليه وهو ملك صاحبه - زاد على خمس المجموع أو نقص عنه - ، نعم الشارع المقدس جعل تخميس المجموع بمنزلة إيصال مافيه من الحرام الى أهله ومالكه ويصير سبباً لحل الباقي وفراغ ذمة المكلف الواجد للمجموع المختلط،ومقتضاه اشتغال ذمته

عند التصرف فيه ببيع أو إتلاف ولايكون الخمس ملكاً فعلياً لبني هاشم إلا عند ادائه وإخراجه الى مستحقيه ، وقبله ذمته مشغولة بالحرام الذي أتلفه على مالكه : فان عرف قدره وجب التصدق بقدره بقصد (رد المظالم)، وان لم يعرف قدره ودار بين الأقل والأكثر أمكن الإقتصار على الأقل فانه الذي تشتغل ذمته به يقيناً والأصل براءة ذمته من اشتغالها بما يزيد عليه .

وهذا المقال مرفوض لعدم مساعدة أخبار التخميس عليه فان ظاهرها عموماً - ومنها أخبار تخميس الحرام المختلط اذا لم يعرف صاحبه وقدره وعمدتها معتبرة عمار [فيما يخرج من المعادن والبحرو الغنيمة والحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس] [1] هو كون جميعها من سنخ واحد وبحكم فارد ، فلا بد وأن يستوي بقاء عين المال المختلط على إختلاطه وبين زواله وتلفه وإنتقال الخمس الى الذمة مضموناً ، فيخمس ويصرف الى مستحقيه كسائر أقسام الخمس.

ثم اذا كان حق الغير ديناً مضموناً في الذمة من بدو الأمر فلا مجال لوظيفة الخمس ، وهو على أقسام : قد يعلم المكلف جنس الحق ومقداره ، وقد يعلم جنسه ويجهل مقداره ، وقد يجهل الجنس والمقدار معاً ، فهي صور:-

الأولى :- أن يعلم الجنس والمقدار .

اذا علم المكلف جنس المال الحرام المختلط بماله وعرف قدره وعرف صاحبه بعينه وجب رد المال اليه بأي وسيلة ممكنة معقولة مشروعة ليس فيها حرج أو ضرر زائد عن المتعارف.

واذا علمهما ولم يعرف صاحب المال بعينه: فقد يعلمه في عدد محصور ، وفيه احتمالات سبق التعرض لها تفصيلاً في العين الخارجية المختلطة ، وكلامنا في الحرام المشتغلة به ذمته والذي يكون ديناً مضموناً في الذمة وهما سواء في الإحتمالات التي هي

---

(١)الوسائل ج٦ ب ٣ من أبواب مايجب فيه الخمس ح ٦.

التوزيع في السوية أو القرعة لتشخيص المالك أو التصدق أو ارضاؤهما معاً، وقد سبق أن الأحوط وجوباً استرضاء الجميع : تمام الأفراد المحتمل مالكيتهم والممكن مراجعتهم وتحصيل رضاهم ولو ببذل أمثال المال الحرام اذا أمكن، نعم لو عجز مالياً عمل بالقرعة لتحقق موضوعها حيث لاأمارة تعين الحكم ولاأصل يعين الوظيفة حتى الإحتياط فانه غير ممكن لعجزه مالياً عن دفع أمثال المال الحرام لكل من يحتمل مالكيته ، والقرعة تشخص المالك منهم فعطيه القدر الحرام المشتغلة به ذمته .

وقد يكون مالك الحرام غير معروف أصلاً بأن تكون عنده دالة أو علامة تدل عليه وتوصله اليه ليوصل ماله ليده، أو كان صاحب الحرام معروفاً إجمالاً مشتبهاً مردداً ضمن عدد غير محصور كأن يعلم أنه أحد أبناء البلدة أو العشيرة الكذائية – كان الواجب التصدق بالمال الحرام المعلوم جنسه وقدره والمشتغلة به ذمته لتعذر الإحتياط بارضاء جميع الأشخاص المحتملين ، ولامجال لتوزيع المال الحرام عليهم بالسوية ، ولاتحتمل القرعة لعدم امكان العمل بها في موارد العلم الإجمالي مع عدم انحصار أطرافه، ولا محتمل آخر فينحصر الوجه في التصدق بالحرام المجهول مالكه ، ويمكن الاستدلال له ببعض الروايات الصحيحة وهي معتبرة [١] معاوية المروية في الكتب الأربعة وقد سأل الأمام الصادق(عليه السلام) عن رجل كان له على رجل حق ففقده ولايدري أين يطلبه ولايدري أحي هو أم ميت ولايعرف له وارثاً ولانسباً ولاولداً ، قال إطلب ، قال : فان ذلك قد طال فأتصدق به ؟ قال : [إطلبه] فان مقتضى اطلاق قوله (كان له على رجل حق ففقده) هو العموم والشمول لما كان حقاً مالياً كلياً قائماً في الذمة نظير الثمن الكلي والأجر الكلي عن المنفعة أو العمل المستأجر عليه ، وقد أفادت الرواية جواز التصدق بعد الطلب واليأس من بلوغ المالك . والأحوط وجوباً أن يكون تصدقه باذن المجتهد العدل لوجه سبقت الإشارة اليه وفصلناه في أحكام مجهول المالك .

الصورة الثانية :- أن يعلم الجنس ويجهل المقدار.

اذا علم المكلف جنس الحرام المشغولة ذمته به وجهل مقداره كأن تتردد عنده الدنانير الحرام بين الأقل وبين الأكثر والقدر المتيقن هو الأقل وينفى الزائد بأصل البراءة عن ضمانه ، أو يتردد عنده الحيوان الحرام بين المتباينين – شاة أوسخلة - وتكون قيمة أحدهما أكثر من الآخر يمكن الأخذ ـــ حين الدفع والأداء - بالقيمة الأقل لأنها المتيقن وتنفى الزيادة بأصل البراءة عن ضمانها ، وباختصار: في مقام ابراء الذمة وحين اداء حق الغير يجوز الأقتصار على المتيقن - وهو الأقل قيمة أو قدراً ـــ .

ثم إن عرف المالك بعينه أوصل اليه حقه الشرعي المشتغلة به ذمته ، وإن عرفه في عدد محصور من الأشخاص وجب ارضاؤهم على الأحوط ولو بدفع أمثال القدر الحرام من كيسه الخاص، فان عجز مالياً عيّن المالك وشخّصه بالإقتراع ، وإن لم يعرفه أصلاً أو عرفه في عدد غير محصور بحيث لا يمكن استقصاؤهم مقدمة لبلوغ المال مالكه واقعاً كان اللازم هو التصدق بالمال عن المالك الواقعي والأحوط وجوباً كون التصدق باذن الحاكم الشرعي - المجتهد العدل.

الصورة الثالثة :- أن يجهل جنس الحرام وقدره.

---

(١) الوسائل ج ١٧ ب ٦ من أبواب ميراث الخنثى ح ٢.

اذا علم المكلف باشتغال ذمته بالحرام مال الغير كأن غصب مالاً من أحد أو سرقه وهو لايعرف فعلاً : قدره ولاجنسه، فقد يكون المال الحرام قيمياً كأن يعلم إجمالاً أنه غصب من زيد حيواناً لايدري أو لايتذكر أنه بقرة أو شاة ، وقد يكون المال مثلياً كأن يعلم اجمالاً بترددده بين الحنطة والشعير، وقد يكون المال مردداً بين المثلية وبين القيمة كأن يعلم إجمالاً بترددده بين كونه حنطة وبين كونه شاة ، فهذه فروض ثلاثة.

وينبغي التذكير بأمر كلي قد حققناه في مباحث البيع والضمان ، وهو أن مال الغير المضمون على متلفه أو منكره وجاحده انما يكون ضمانه للعين المالية الأصل التي أتلفها أو جحدها على مالكها ثم حين التصدي لإبراء ذمته وتخليص عهدته يلاحظ:- إن كان لها مثل ضمن مثلها وغرمه لصاحبه، وإن تعذر تحصيل المثل أو لم يكن له مثل في العادة ضمن قيمتها يوم الدفع والأداء الى المالك الشرعي فتكون أشبه بالمعاوضة والمبادلة عن العين المستحقة بالمثل أو بالقيمة، وذكرنا ثمة أن هذا المعنى هو الذي تساعده الارتكازات العقلائية والجري العملي العقلائي والمتشرعي ويفيده الحديث النبوي المتداول في كتب الفقه الشريف [على اليد ماأخذت على تؤدي][1] وتقصر صحيحة أبي [2] ولاد عن مخالفته أو إثبات غيره من الإحتمالات المطروحة نظير القول بانتقال الضمان حين التلف الى الذمة أو القول بالضمان يوم الغصب والتجاوز أو نحوهما ، فراجع ماحققناه في الجزء الثالث في (بشرى الفقاهة).

ثم نلاحظ الفروض الثلاثة ، وفي تمامها اذا أمكن التصالح والتراضي بينهما على شيء يكون بدلاً عن حقه الواقعي المجهول - سواء كان من المال المردد بينهما أو من غيره -تعين فان الصلح خير للغير مالك المال الحرام وهو خير عظيم على المكلف المشغول ذمته بالحرام ، والكلام كله في هذه الفروض اذا لم يحصل التراضي على شيء ، وهي :-

أ- اذا تردد المال الحرام بين قيميين كأن يعلم أنه غصب من زيد حيواناً لايتذكره هل هو شاة أم بقرة، ونحن نعتقد ان عهدة المكلف مشغولة بعين المال الحرام عليه حتى بعد التلف والاتلاف، نعم حين التصدي لأداء حق الغير ودفعه ينتقل الأمر الى ضمان القيمة يوم الدفع والأداء، وحيث كانت قيمة هذا مختلفة عن قيمة ذاك المحتمل واذا فرض تصدي المكلف لأداء حق الغير كان المضمون لامحالة مردداً بين قيمة أقل وبين قيمة اكثر بلحاظ النقد السوقي المتداول لهذا المال وذاك مما يحتمل كونه مال الغير المشغولة به ذمته فيؤخذ بالأقل المتيقن إشتغال ذمته به وينفى الزائد عليه بأصل البراءة من ضمان الزائد (الأكثر) . ويأتي هنا ما سبق بلحاظ المدفوع اليه : المالك المعين أو المردد أو المجهول.

---

(١) سنن البيهقي : ج ٦ : ٩٠.

(٢) الوسائل : ج١٣ ب١٧ من أبواب الاجارة :ح١.

ب- اذا تردد المال الحرام بين مثليين – حنطة أو شعير – أو بين مثلي وقيمي – حنطة أو شاة – ولم يتحقق التراضي لمعاندة صاحب الحق أو لأمر آخر، والمفروض البناء فقهياً على أن عين المال هي المشتغلة به ذمته لصاحبها ويستمر الإشتغال لحين أداء الحق وان باعها أو أتلفها، وحين تصديه لأداء حق الغير : اذا كانت عين المال موجودة وهو يعرف صاحبها لزمه إيصالها اليه ، وإن تردد المالك بين عدد محصور لزمه- على الأحوط - إسترضاؤهم ولو بإيصال أمثال المال من كيسه الخاص الى كل واحد من المشتبهين المحصورين، وان عجز مالياً توصل لمعرفة المالك بطريق القرعة.

واذا كانت عين المال تالفة والمفروض كونها مثلية وترددت بين جنس الحنطة وبين جنس الشعير أو كونها مرددة بين المثلية وبين القيمية كما لو ترددت بين الحنطة والشاة ، والمفروض البناء فقهياً على ضمان العين المالية لحين الأداء وإن تلفت فيدور إشتغال ذمته بين المتباينين قهراً ، وهنا محتملان:-

الأول - التوزيع بالسوية بناءً على قاعدة العدل والإنصاف وهي تقتضي التوزيع بالعدل وإعطاء المالك الشرعي نصف الحنطة ونصف الشعير أونصف الشاة مع ابقاء النصف الآخر منهما عند المكلف الضامن.

وهذا يتبني على تمامية قاعدة العدل والإنصاف، والمحقق في محله خلافه ، مضافاً الى أن المكلف عندما يعطي النصفين سوف يعلم تفصيلاً ببقاء إشتغال ذمته بالنصف الآخر المملوك واقعاً لغيره ولاتنفع القاعدة لبراءة ذمته اذا لم يحصل التراضي على التنصيف والبراءة لعدم الدليل على كلية القاعدة وابراءها للذمة.

الثاني:- الإحتياط بأداء المال الواقعي المملوك للغير وهو مردد بين المثلين أو بين المثلي والقيمي فيسلمهما الى مالك الحرام المردد أو يمكّنه منهما ويجعلهما تحت تصرفه ليأخذ ماله، وبهذا الإحتياط يخرج عن عهدة المال الحرام المشغولة ذمته به للقطع بايصال مال الغير الى مالكه ، لكنه حيث يقطع بكون أحد المالين عائداً لملك المكلف الضامن - وتعيينه مجهول لهما جهالة مطلقة فيمكن تشخيصه بالقرعة فيتصديان للقرعة مال كل منهما.

وباختصار:- الإحتياط يعني الوظيفة الأولية ويقضي بلزوم تسليم المالين المحتملين الى المالك اذا عرف بعينه ولم يحصل التراضي بينه وبين الضامن، ثم بعد التسليم أو التمكين يطالبه بأخذ ماله وارجاع الآخر وهو مشتبه مجهول لهما فيقرعان لتعيين المال، ولامصحح للقرعة من أول الأمر فانه لايصير مجهولاً مطلقاً مادام يمكن الاحتياط المذكور . هذا

وفي موارد تعذر إرضاء المالك الواقعي: اما لعدم معرفة المالك أصلاً أو لمعرفته ضمن عدد غير محصور ولايتيسر عادة إستقصاؤهم وإرضاؤهم فهنا يمكن الرجول الى القرعة لتعيين جنس المال الواقعي المملوك للغير فاذا أخرجته القرعة وتعيّن تصدق به عن مالكه باذن المجتهد العدل على الأحوط .

البحث السادس

تبين المالك حال إخراج الخمس أو الصدقة.

اذا تبين مالك الحرام وإنكشف بعد دفع خمس المختلط المجهول مالكه أو إنكشف بعد التصدق بالمال الحرام المجهول مالكه أو باللقطة، فهل يضمن المكلف مال الغير ويغرم له مثله أو قيمته اذا لم يرض المالك بدفع الخمس أو الصدقة ؟ هذا مااختلفت فيه الفتاوى إطلاقاً وتضييقاً فمن قائل بالضمان مطلقاً ومن نافٍ له ومن مفصل .واذا تبين المالك وثبتت شرعاً مالكيته قبل دفع الخمس أو الصدقة لمجهول المالك وحال التهيؤ لصرفهما او أحدهما فما هي الوظيفة وهل تبقى وظيفة التصدق أو التخميس أم تنقلب لوظيفة رد المال الى أهله وصاحبه؟. وينبغي التنويه بدواً بأصل عدم الضمان عند الشك في تحقق الضمان شرعاً في موردٍ فلا بد من دليل واضح يخرج به عن مقتضى الأصل الأولي، ونتكلم تفصيلاً ضمن نقاط:-

الأول :- دفع الخمس أو الصدقة قبل تبين المالك .

اذا تصدى المكلف لدفع الخمس المختلط لجهالة مالك الحرام وقدره، أو تصدق بمال الغير المجهول ثم ظهر المالك فهل يضمن ماله ؟ هذا ماإختلفت فيه الفتاوى ، وقد إختار جمع ضمان المكلف الدافع للخمس أو الصدقة اذا ظهر المالك الشرعي بعد دفعه لمستحقيه وثبتت مالكيته ولم يرض بالتصرف فيلزم المكلف غرامة مال غيره ، وعمدة ماإستدل به للضمان أمران:-

أ- قاعدة ضمان اليد [على اليد ماأخذت حتى تؤدي] فان يده قد وضعها على مال الغير فيبقى ضامناً حتى تؤدي ولايمنع عنه الإذن الشرعي بالتخميس عند جهالة المالك والمقدار ولا الإذن بالتصدق عند جهالة المالك ومعرفة القدر لأن تخميس المختلط مجعول شرعاً سبباً لتحليل التصرف في الباقي [وسائر المال لك حلال] ولم يجعل شرعاً سبباً لنفي الضمان أو لم يثبت شرعاً سببيته لنفي الضمان ، كما لم يجعل التصدق شرعاً سبباً لرفع ضمان اليد للمال المجهول مالكه بعد ظهوره ومعرفته.

ب- قاعدة الاتلاف (من أتلف مال غيره فهو له ضامن) بلحاظ أن دفع مال الغير خمساً أو صدقة إتلاف من دون إذنه أو رضاه فيضمنه ، ولاينفع إذن الشارع بالتخميس أو التصدق لنفي الضمان بعد تحقق الإتلاف الموجب للضمان، نعم ينفع الاذن الشرعي لنفي الاثم والعقاب المجعول على التصرف بمال الغير .

ويردهما :- أولاً:- ظهور روايات تخميس الحلال المختلط بالحرام في عدم الضمان فانه مانع عن عموم القاعدتين لما نحن فيه، بتقريب:- إن روايات[1] تخميس الحلال المختلط بالحرام وعمدتها معتبرة عمار [فيما يخرج عن المعادن والبحر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس][2] وهي ظاهرة في ثبوت الخمس من مجموع الحلال المختلط بالحرام وفي عدم وجود تكليف ثانٍ وراء دفع الخمس . ويزيد الظهور قوة : ماورد في معتبرة السكوني [ان الله قد رضي من الأشياء بالخمس وسائر المال لك حلال] فانه واضح الدلالة على الاكتفاء بالخمس في مقام الخروج عن عهدة الحرام وعدم ضمان أو عدم غرامة مال الغير سواء ظهر وتبين بعد جهالته ودفع الخمس أم لم ينكشف ولم يظهر ، وبتعبير ثانٍ : عدم ضمان ماوراء الخمس هو مدلول إلتزامي للأمر بإخراج الخمس من [الحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه] وفي بعض النصوص بعد الأمر بالخمس[ان الله قد رضي بالخمس وسائر المال

---

(١) الوسائل ج٦ : ب١٠ من أبواب مايجب فيه الخمس.

(٢) الوسائل :ج٦ :ب٣ من أبواب مايجب فيه الخمس ح٦.

لك حلال] وهذا مطلق يعم مالوظهر المالك ولم يرض بالتخميس وما لو لم يظهر وما لو ظهر ورضي بالتخميس ، وهذه الأخبار في مقام بيان الوظيفة المكملة لتوبته من تسامحه وإغماضه عن مراعاة الحلال واجتناب الحرام، ويتضح عدم الضمان أكثر: اذا فهمنا من الروايات أن التخميس مصالحة شرعية قهرية مولوية بأمرٍ وإقتراحٍ من ولي التشريع (جل وعلا) حيث جعله مبادلة بين المال الحرام العائد للغير وبين الخمس المدفوع، فانه بالتخميس يحصل التصالح القهري ويعوض مال الغير بالخمس ، هذا كله في أدلة دفع الخمس.

وثانياً : ان روايات التصدق بمجهول المالك ظاهرها أن الأمر بالتصدق عقيب الفحص والطلب حتى يحصل اليأس من بلوغ المالك وإيصال ماله اليه هو أمر شرعي مولوي باتلاف المال إذ التصدق بمال الغير مصداق جلي لاتلاف المال على مالكه المجهول، لكن باذن الولي التشريعي ، ومعه لايمكن أن يستكشف أو يستدل بقاعدة الإتلاف على الضمان لأن امر الشارع بأتلافٍ مخصوص - هو التصدق بالمال نيابة عن مالكه - ينفي الضمان اللاحق بقاعدة الإتلاف بعد ظهور المالك وعدم رضاه بالتصدق.

والحاصل عدم ضمان التخميس والتصدق بعد ظهور المالك وإنكشافه .

ويمكن توكيده ثالثاً بخلو النصوص الشرعية بتخميس (الحلال المختلط بالحرام) ونصوص التصدق بمجهول المالك عن بيان الضمان وإلزام المكلف به عند ظهور المالك بعد جهالته حال التخميس او التصدق وعدم رضاه بأحدهما. وباختصار : لانحتاج الى دليل على عدم الضمان لقضاء الأصل الأولي بالعدم، ويكفينا حينئذ : عدم وضوح دليل على الضمان أو عدم كشف الأخبار عنه في هذين الموردين ، كيف لا؟ وقد دلّت أخبارهما على عدم الضمان بالدلالة الالتزامية الظاهرة.

الثاني: التملك أو التصدق باللقطة.

جاء في بعض نصوص[١] اللقطة بالخصوص - وفيها ماهو معتبر السند واضح الدلالة على أنه اذا أصاب لقطة فعرفها سنة ثم بعد الفحص والتعريف عاماً تصدق بها عن مالكها أو تملكها وجعلها كسبيل ماله ثم جاء المتصدق عنه ولم يرضَ بالتملك أو بالتصدق وطالب بارجاع ماله ورده عليه كان المتصدق والمتملك ضامناً للمال وكان أجر التصدق للملتقط، وأنه لو رضي المالك بالصدقة كان الأجر له أو رضي بالتملك فلاضمان . وبعبارة مختصرة : ضمان اللقطة اذا ظهر مالكها وثبتت مالكيته هو ضمان تعبدي مقيد معلق على عدم رضاه ومطالبته بماله الملقوط، وليس الضمان من باب الاتلاف او اليد ، بل هو ضمان تعبدي منصوص.

وتتبع روايات التخميس والتصدق بمجهول المالك يشهد بعدم وجود أمر بالضمان فيهما مع وجود الأمر متكرراً في روايات اللقطة مما يصلح دليلاً أو مؤيداً لما إخترناه من عدم ضمان الخمس والصدقة المدفوعين اذا تعقبه ظهور المالك الشرعي وثبوت مالكيته، ولايمكن قياسهما أو أحدهما- مجهول المالك- على اللقطة لأن الضمان التعبدي للقطة عند تبين المالك وظهوره مع عدم رضاه بالتصدق غير معلل بشيء يمكن التعدي منه الى مجهول المالك أو الى الأعم منه ومن التخميس.

الثالث: تبين المالك قبل دفع الخمس أو الصدقة.

اذا ظهر المالك الشرعي قبل التخميس أو التصدق وثبتت مالكيته للحرام المختلط بالحلال أو للمال المعلوم قدره المجهول مالكه فهل تبقى وظيفة التخميس أو التصدق؟.

---

(١) الوسائل ج١٧ ب٢ من أبواب اللقطة : ح١٤ + ح٢ + ح٥.

الظاهر تغير الموضوع وإنتفاء الحكم بالتخميس أو التصدق - تبعاً :-

أولاً - إن روايات التخميس وعمدتها معتبرة[١] عمار - ظاهرة الاختصاص اذا لم يعرف صاحبه ، فاذا تصدى المكلف لإخراج الخمس وتهيأ لدفعه لمستحقيه وظهر المالك الشرعي للحرام المختلط قبل تسليمه لمستحقيه فقد انتفى الموضوع الخاص لاحقاً ويتبعه انتفاء الحكم - التخميس- قهراً، إذ أن المكلف يلتفت - وبالوجدان - قبل التسليم الى المستحق من السهمين ويعتقد انتفاء الشرط- موضوع الحكم [اذا لم يعرف صاحبه] - فكيف يمتثل الحكم المشروط وهو التخميس مع انتفاء شرطه؟.

وبعبارة أُخرى : تشريع خمس الحلال المختلط بالحرام مشروط بعدم معرفة صاحبه، وهذا الشرط اذا انتفى ينتفي الحكم المشروط تبعاً ، فالحكم بالتخميس ينتفي لحظة ظهور صاحب الحرام وثبوت مالكيته لانتفاء موضوعه حيث يصير المال المختلط مصداق (الحرام المختلط المعروف صاحبه) ولا دليل على لزوم تخميسه ، والواجب حينئذ هورد المال الى مالكه خروجاً عن عهدة المال الحرام عليه العائد لغيره المالك الشرعي الذي ظهر وبان وعرف لاحقاً قبل التخميس.-

وثانياً:- إن روايات التصدق بمجهول المالك ظاهرة في التصدق عند تعذر إيصال المال الى مالكه لمجهوليته أو لتعذر إيصاله اليه ، وبعد ظهوره ومعرفته وثبوت مالكيته وإمكان ايصال ماله اليه ينتفي الموضوع ويتبعه إنتفاء الحكم بالتصدق.

ويؤكد هذا الفهم : إصرار الامام (عليه السلام) في بعض الأحاديث الصحيحة[٢] على الطلب والفحص عن المالك ومنع تصدي المكلف للتصدق أو التسرع بايجاده عند احتمال بلوغ المالك وإيصال ماله اليه، مما يكشف بجلاء عن لزوم التحوط على ايصال المال الى مالكه

---

(١) الوسائل ج٦ : ب٣ من أبواب مايجب فيه الخمس :ح٦.

(٢) الوسائل : ج١٧ : ب٦ من أبواب ميراث الخنثى :ح٢.

بالتعرف عليه عند الفحص عنه ويكشف أيضاً عن كون الحكم الأصل هو الإيصال الى المالك عند التعرف عليه قبل اليأس والتصدق.

البحث السابع:- إنكشاف زيادة الحرام أو نقصانه بعد التخميس أو التصدق.

إذا علم المكلف بعد إعطاء الصدقة عن مالكها المجهول وتيقن من زيادة الحرام عن القدر المدفوع صدقة فلا اشكال في وجوب اخراج الزائد ولزوم دفعه صدقة عن مالكه، واذا علم بعد إخراجها وتيقن من نقصان مال المجهول عما أخرجه لم يجز إسترجاعه لأنه دفع القدر كله – ومنه الزائد عن قدر مال الغير – بقصد التقرب الى الله سبحانه وقد ورد في بعض الروايات[1] المعتبرة سنداً الواضحة دلالة على أن ماكان لله لايرجع فيه ، فيكون صدقة عن المكلف المتصدق ان لم يتحقق صدقة عن غيره- المالك المجهول، ولايضيع عمل عامل عند الله ، وهذا واضح.

وأما اذا علم بعد إخراج خمس المختلط وتيقن من زيادة المال الحرام عن قدر الخمس المدفوع أو تيقن من نقصانه عنه فهل يجب التدارك وهل يجوز الإسترجاع ، وهنا نقطتان أو بحثان :-

أ- اذا علم بعد الإخراج والدفع وتيقن من نقصان القدر الحرام عن قدر الخمس المدفوع بقدر معتد به فهل يجوز استرجاع مازاد من الخمس عن القدر الحرام المعلوم لاحقاً ؟ كما لو كان المال المختلط ألف دينار فدفع خمسه- مأتي دينار – ثم يتبين كون الحرام أقل – كأن يعلم كونه مأة دينار – فقد دفع الأزيد من الحرام مال الغير الثابت في عهدته.

الظاهر عدم جواز الإسترجاع:-

---

(١) الوسائل ج١٣ ب٢ + ب٥ من أبواب الهبات.

أولاً- لأن الزيادة عن الحرام المعلوم لاحقاً قد دفعت عبادة بقصد التقرب الى الله سبحانه، وما دفع لله وقصد التقرب به لايرجع فيه مايستفاد من بعض الروايات[١] المعتبرة.

وثانياً:- يمكن التمسك باطلاق روايات تخميس الحرام المختلط بحلاله، بتقريب : إن الروايات دلّت على أن دفع الخمس لمستحقيه واجب مطلقاً على من إختلط ماله بمال غيره اذا لم يعرف صاحبه ولم يعرف قدره، والمراد من الإطلاق هو عدم التقييد ببقاء الجهل بقدر الحرام العائد لملك غيره أي (يثبت الخمس في الخليط سواء بقي جاهلاً بقدر الحرام أم إنقطع وعلم بزيادة الخمس على قدر الحرام أو علم نقصه عنه) ثم بعد الإمتثال وإخراج الخمس ودفعه لمستحقيه لو إنكشف نقصان الحرام عن الخمس وأريد الإسترجاع كان بلا دليل يسوغه أو يصححه بل كان إطلاق روايات التخميس شاهد على صحة التخميس وعدم إستحقاق الاسترجاع وكان الخمس بتّمامه بعوض هو حلية المال المتبقي من الخليط على المكلف . وهذا مبني على إحراز إطلاقٍ في الروايات مراد جداً يؤدي الى سلامة التصرف – التخميس- وعدم تداركه عند ظهور نقصان الحرام عن قدر الخمس. وفي إنعقاده إشكال في النفس إذ أن هذه الروايات في مقام بيان علاج إختلاط الحلال بالحرام مع جهالة القدر والمالك بتخميس الخليط ليحل له سائر المال المتبقي ولايحرز اطلاقها من جهة أخرى حيث يحتاج الى مؤنة بيان زائد يفيد إستواء بقاء المكلف على جهله بقدر الحرام وتبدله بالعلم بقدره زائداً أو ناقصاً عن قدر الخمس، ولاقرينة تشهد بالاطلاق من هذه الجهة .

وثالثاً – إن ظاهر الروايات هو أن تحديد الخمس وسيلة شرعية علاجية للتخلص من الحرام المختلط بحلاله وأن عملية التخميس مصالحة ومعاوضة بين القدر الحرام وبين الخمس المدفوع ليترتب على دفعه حلية الباقي وحل تصرفه فيه تصرف الملاك فان الله قد رضي من هذه الأموال بالخمس وسائر المال بعد إخراج الخمس حلال عليه ، مما يكشف عن كون الخمس المدفوع قبال حلّ

---

(١)الوسائل ج١٣ ب ٢ +ب٥ من أبواب الهبات.

التصرف في المتبقي ، وبعد استحقاق البقية نتيجة تحقق المصالحة ودفع العوض- الخمس- لايضر بصحة المصالحة: تبين قلة مال الغير ونقصه عن العوض المجعول في المصالحة كما لايخفى.

ب- اذا علم المكلف بعد اخراج الخمس ودفعه وتيقن من زيادة القدر الحرام عن قدر الخمس بقدر معتد به فهل يجب التدارك أم يصح الاكتفاء بالخمس المدفوع ؟ كما لو كان القدر الحرام المختلط ألف دينار فدفع خمسه ثم تبين يقيناً كون الحرام ثلاثمأة دينار ، وهنا إحتمالات مطروحة في هذا الفرع:

الأول : إحتمال استرجاع الخمس ثم التصدق بمجموع الحرام المنكشف ضمن المختلط . وهذا الاحتمال مبني على حرمة التصدق على بني هاشم – أعلى الله شأنهم- فإنه بعد إنكشاف قدر الحرام يكون المال المدفوع صدقة على بني هاشم.

وفيه إن المتحقق خلافه إذ لم يتحقق الا حرمة الزكاة – بنوعيها – والصدقة الإذلالية وهي الصدقة عليهم بنحو تكون غير مناسبة لشرف الهاشمي وتكون مصداقاً عرفياً لإذلاله وهوانه، يضاف اليه : إن ظاهر روايات تخميس الحرام المختلط بالحلال اذا لم يعرف صاحبه ولاقدره (ولايدري الحلال منه والحرام) هو فرض الخمس وسيلة شرعية للتخلص من الحرام الموجود في المختلط حتى يترتب حِلّ المال المتبقي فاذا إنكشف لاحقاً زيادة الحرام عن الخمس المدفوع فقد إنكشف الخلل في حل المال المتبقي، يكفينا الاحتمال دون اليقين المانع من تحققه في النفس لقوله[وسائر المال لك حلال] فيلزمه- على الأحوط - تدارك الخلل المحتمل المنكشف لاحقاً من دون أن يقتضي إسترجاع الخمس أو بطلانه مادام متحققاً بأمر الشارع وإيجابهِ .

الإحتمال الثاني:- الاكتفاء بالتخميس وعدم وجوب التدارك عملاً باطلاق روايات تخميس الحلال المختلط بالحرام وعدم ظهور تقييدها ببقاء الجهل بصاحب المال وقدر الحرام، فالخمس وظيفة شرعية وقد إمتثلها المكلف فيلزم حل سائر المال المتبقي عليه وإن

إنكشـف لاحقـاً كـون الحـرام فـي المخـتلط أكثـر مـن الخمـس عمـلاً باطلاق الروايات.

وقد أشكل عليه استاذنا المحقق[1] (قده) بانه احتمال بعيد عـن سـياق الروايـات وان الإجتـزاء بـالتخميس خـاص بصـورة الجهـل بالمقدار ومراعىً بعدم انكشاف الخلاف فإذا انكشـفت زيـادة الحـرام عـن قـدر الخمـس فالنصـوص منصـرفة عنـه جزمـاً لإرتفـاع الموضـوع وانقلابه لموضوع آخر.

ويرده: انه لايظهر من الروايـات قرينـة علـى مراعـاة التخمـيس بعـدم انكشـاف الخـلاف ، فـلا وجـه للقطـع بالانصـراف ولايضـر تبـدل الموضوع لاحقاً ولايصرف النصوص ، ومادام المكلف سائراً علـى طبـق النصوص حال الدفع مع عدم ظهور مراعـاة التخمـيس بعـدم انكشـاف الخلاف فهو تصرف صحيح ماضٍ من دون إشكال وقد حكمت النصـوص [سائر المال لك حلال] ، وبعدئذ اذا انكشـف زيـادة الحـرام علـى قـدر الخمس ينفدح في النفس احتمال عدم حل سائر المال المتبقي بعد دفع الخمس وانه لازال مختلطاً بالحرام العائد لملك غيـره ، ولابـد مـن مزيل لهذا الإحتمال حتـى يترتـب لـه حـلّ البـاقي وجـواز تصـرفه فيـه تصرف الملاك، وهذا مفتاح:-

الاحتمال الثالث:-كون المال المتبقـي موضـوعاً جديـداً للحـلال المختلط بالحرام- ولو إحتمالاً- فانه مـانع مـن التصـرف فـي المتبقـي المختلط بالحرام ولابد من ملاحظة حال المكلف:-

أ- فقد يعلم قدر الحرام ويلزمه - إحتياطاً- دفعه الى صـاحبه إن عرفه بعينه أو مردداً محصوراً في عدد يمكنه إسـتقصـاؤهم وإرضـاؤهم ، وإلا اذا لـم يعرفـه أصـلاً أو عرفـه فـي عـدد محصـور لزمـه الإحتيـاط مراعـاة للاحتمـال بـأن يتصـدق بالقـدر المعلـوم زائـداً علـى الخمـس المدفوع.

ب- وقد لايعلم قـدره ولاصـاحبه فلابـد مـن التخمـيس إحتياطـاً توصلاً لحلية المال المتبقي.

---

(١) مستند العروة الوثقى: كتاب الخمس :١٦٦.

المبحث الثامن :- خلط الحرام بماله إختياراً

.

اذا كان عند المكلف مال لغيره حرام عليه ومالكه مجهول وماله معين متشخصاً غير مختلط ثم تعمد خلطه بماله الحلال بسوء إختياره ليحلله بتخميسه ويتخلص من إحتمال زيادة الحرام على قدر خمس المجموع المختلط فهل يجزيه دفع الخمس؟ أم يبقى الحرام على حكمه الأولي- مجهول المالك -؟ فيه إحتمالان:-

الأول:-الإجتزاء بدفع خمس الخليط تمسكاً باطلاق أخبار تخميس الحرام المختلط بالحلال فانه في الوقت اللاحق مصداقه حقيقة فتعمه المطلقات إذ الغالب في الإختلاط كونه متحققاً بعد التميز والتعين وتشخص الحرام في ظرفه ومحله سواء ماعرف مالكه ومالم يعرف.

الثاني:-بقاء المال على حكم مجهول المالك ، بلحاظ ان المال الحرام في البدو متعين متميز وحكمه التصدق على الفقراء عن مالكه المجهول، وبعد إختلاطه يبقى حكم مجهول المالك – التصدق على الفقراء – من دون تبدل.

ويرد على الاحتمال الأول:- انه لايحرز إطلاق مراد جداً بحيث يقصد للمشرع واقعاً شمول الأخبار لغرض الخلط الاختياري لاسيما المقصود منه الفرار من إحتمال زيادة المال الحرام على قدر خمس المجموع، وحينئذ يمكن القول : إن المال الحرام كان مصداق مجهول المالك وهو معروف الحكم – التصدق به على الفقراء نيابة عن مالكه الشرعي واقعاً- وبعد خلطه بحلاله باختياره يشك في تغير حكمه أو تبدل موضوعه أو يشك في إندراجه تحت مطلقات أخبار خمس الحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه ، والأصل يقضي بعدم تغير الحكم وعدم تغير موضوعه وعدم إندراجه في موضوع المطلقات بعد أن لم تكن مندرجة قبل الخلط الإختياري.

والحاصل قوة الإحتمال الثاني:- بقاء حكم مجهول المالك : التصدق به على الفقراء -، وعليه اذا بقى عارفاً بقدر الحرام لما بعد الخلط الإختياري تصدق به على الفقراء باذن المجتهد العدل لتعين القدر ثم يصرفه على الفقراء على الأحوط، وإن جهل قدره بعد الخلط الاختياري أو نسيه لزمه التصالح مع المجتهد العدل أو منصوبه للأمور الحسبية.

المبحث التاسع:- تعلق الخمس بالحلال المختلط.

الحلال المختلط بالحرام الواجب تخميسه لتطهيره وتحليل المتبقي منه على واجده اذا كان حلاله في ذاته غير متعلق للخمس كأن يكون مملوكاً بالارث أو بالمهرية فلا إشكال في وحدة التخميس الواجب المحلل لبقية المال ، وهذا نادر التحقق جداً، وقد وقع الاشكال فيما لو كان حلاله في ذاته وقبل الاختلاط متعلقاً للخمس كأن يكون مالاً مكنوزاً إستخرجه أو ربح تجارة إستفاده ومضى عليه حول كامل فهل يجب تخميس المختلط مكرراً أم يكتفي بتخميس واحد؟.

قد يقال بالثاني – كما حكى في الجواهر :ج١٦ : ٧٦ عن الحواشي النجارية على القواعد لابن النجار تلميذ الشهيد- فيكفي خمس واحد يخرج من مجموع المال المختلط ، ولعل مستنده دلالة المعتبرة في الحلال المختلط بالحرام على أن الله سبحانه رضي بالخمس وسائر المال المتبقي بعد التخميس حلال، وإطلاقه يشمل مانحن فيه .

وهذا المقال مرفوض بلحاظ أن المعتبرة واردة لبيان تحليل سائر المال بعد التخميس من جهة الاختلاط بالحرام المانع عن التصرف وليست مسوقة لبيان جهة أخرى أو لم يحرز سوقها لبيانها – أعني جهة سقوط الخمس المتعلق بحلاله قبل الاختلاط- فيبقى حق الخمس من حيث فاضل المؤنة عن الارباح والفوائد فانه سبب مستقل وموضوع لوحده لوجوب التخميس كما يظهر من دليله، وهكذا

اختلاط الحرام بالحلال مع جهالة المالك وقدر الحرام سبب مستقل وموضوع لوجوب التخميس على مايظهر من دليله، ولاموجب للتداخل ولادليل عليه ولاشاهد له في الخطابات المعصومية وهذا واضح للخبير العارف برموزهم وخطاباتهم (عليهم السلام) ، والمتحصل لزوم تكرار التخميس عملاً بكلا الدليلين.

ثم بعد الالتزام بتكرار التخميس يقع الكلام في ترتب التخميس المتكرر أو عدم ترتبه،فيظهر من بعض الأعلام تخيير المكلف بين الابتداء بتخميس الحلال المختلط بالحرام لتحليل المتبقي وبين الإبتداء بالتخميس الآخر ، ويظهر من بعض آخر وجوب التخميس بدواً للتحليل من الحرام المختلط ثم يخمس ثانياً من السبب الاخر وهذا هو الصحيح ، وصرح استاذنا المحقق(قده) بخلافه ، ولم نطلع على موافق له وهذا البحث قلّ من تعرض له ، وتفصيل المقال :-

قد إختار بعض الأجلة كصاحب (العروة الوثقى م: ٣٦) لزوم التخميس بدواً لتحليل مجموع المال المختلط بالحرام ثم بعد أن يطهر ويحل المال المختلط بتخميسه أولاً يتصدى لتخميس الحلال المتبقي بحسب السبب المستقل الاخر – نظير فاضل المؤنة من الفوائد والأرباح أو نحوه- فاذا كان مجموع المال المختلط خمسة وسبعين ديناراً لزمه إخراج خمسه (١٥) ديناراً لتطهيره وتحليله ويبقى له(٦٠) ديناراً ثم يلزمه تخميسه ثانية بحسب الموضوع الآخر الموجب للخمس فيبقى له(٤٨) ديناراً . وهذا هو الصحيح.

وقد أنكر عليه استاذنا [1] المحقق (قده) بعدم ظهوره من أدلة الخمس بلحاظ ان روايات تخميس الحلال المختلط بالحرام ظاهرة في الاختصاص بالمال المختلط الذي يكون بعضه حلالاً على المكلف وبعضه حراماً عليه لايعرف صاحبه ولاقدره ، وما نحن فيه مال مختلط مؤلف من أنواع ثلاثة:- مال حلال للمكلف ومال حرام عليه لعائديته الى مالك مجهول ومال هو ملك السادة والامام(عليهم السلام)، وهذا المال

---

(١) مستند العروة الوثقى – كتاب الخمس -١٦٩.

مغـاير لعنـوان (الحـلال المخلـوط بـالحرام) المنصـوص فـي روايـات الخمس، وعليه لابد من إخراج خمس الأرباح أو نحوه لينحصر المخلوط في نوعين من المال ويصير مصداقاً حقيقياً للحـلال المخـتلط بـالحرام ثانيا ويطهر بالتخميس ويحل سائر المال المتبقـي بعـده . والمتحصـل لزوم التخمـيس بـدواً بعنـوان الكنـز أو الفوائـد أو نحوهمـا ثـم يخمـس بعنوان (الحلال المخلوط بالحرام) علـى خـلاف مـاأفتى بعـض الأواخـر المتعرضين لهذا الأمر.

وتظهر الثمرة بين الفتويين - ترتب هـذا علـى ذاك أو العكـس - ظهوراً جلياً عند التطبيق علـى بعـض الأمثلـة الصـغروية نظيـر مثـالين ذكرهما أستاذنا المحقق (قده) فيما اذا كـان مجمـوع المـال المخـتلط خمسـة وسـبعين دينـاراً فيلزمـه تخمـيس القـدر المتـيقن حلّـه مـن المجموع، واذا فرض كونه خمسين ديناراً فدفع عشـرة دنـانير خمسـاً وبقـي مـن المجمـوع (٦٥) دينـاراً فيخمسـها لتحليلـه مـن الحـرام المختلط والخمس (١٣) ديناراً ويبقى له (٥٢) ديناراً ، بينمـا المتبقـي على الفتوى الأخرى (٤٨) ديناراً كما تقدم.

والمثـال الثـاني نفـس الأول مـع فـرض قـدر الحـرام المتـيقن خمسة وعشرين فـدفع خمسـة دنـانير خمسـاً وبقـي مـن المجمـوع (٧٠) ديناراً فخمسه ودفع (١٤) ديناراً منها وبقي له(٥٦) دينـاراً وهـو أقل فرضاً مما تقتضيه الفتوى الأخرى.

ويرد عليه:- إن هذا الفهم لأخبار آل بيـت الرسـالة(صـلوات الله عليهم) والنظر اليها بنظر عقلي دقـي لايسـاعده التفـاهم المحـاوري المؤدي الى الظهور اللفظـي العرفـي ، وينبغـي فهمهـا فهمـا عرفيـاً واقعياً فان محاوراتهم وخطاباتهم الكاشفة عن الأحكـام الشـرعية قـد جرت على وفق الفهم العرفـي المحـاوري دون أن تعتمـد دقـة النظـر وعميق الفكر، وخطابـات خمـس الحـلال المخـتلط بـالحرام منهـا وقـد خوطب بها عوام الناس المبتلـين بـالا خـتلاط، ولابـد مـن فهمهـا كمـا أرادوا ــ صلوات الله عليهم – منا فهمها بذهن عربي محاوري وتصـور متشرعي متعارف في عصورهم بعيداً عن تدقيق النظر وتعميق الفكر ومستعيناً ببعض النصوص المـذكورة ، وهـذا الفهـم يـؤدي الـى رفـض

الفهم المذكور أو يؤدي الى الفهم المختار، بتقريب: إن مصب إختلاف الفهمين هو كلمة (الحلال) المنضمة الى (الحرام)، والفهم العرفي المحاوري للكلمة (الحلال) المقابلة لكلمة (الحرام) تفيد أن المراد من (الحلال) المعنى الأعم من الحلال الخالص ومن الحلال متعلق الخمس الاخر كفاضل المؤنة من أرباح المكاسب ، وحمل (الحلال) على خصوص المال الحلال الخالص حمل على ماهو نادر التحقق ولايمكن حمل الروايات المتعددة على خصوص النادر وترك إدراج الشائع الغالب في إطلاق النص ، وانما كان حمل (الحلال) على الخالص نادراً بلحاظ أن الغالب – في كل زمان ، ومنه زمان صدور روايات خمس الحلال المختلط بالحرام- عدم تصدي الناس إلا اقلهم لأداء حق الخمس ولذا كان الحلال الخالص نادر التحقق ومع ذلك يطلق العرف كثيراً (الحلال) على أموالهم المتعلقة لخمس الارباح ونحوها في قبال إطلاق (الحرام) على ماأخذ بغصب أو سرقة أو نحوهما من المحرمات والتجاوزات المالية، فينطبق (الحلال) عرفاً على ماله وإن تعلق به الخمس ، وهذا إستظهار وفق الفهم العرفي المحاوري لنصوص خمس الحلال المختلط بالحرام .

وهكذا يمكن إستظهار هذا الفهم من بعض الروايات الخاصة- إن لم يكن تمامها بلحاظ الفهم العرفي والتطبيق المحاوري ـــ نظير المعتبرة [١] (إني كسبت مالاً أغمضت في مطالبه حلالاً وحراماً) والرواية [٢] (أصبت مالاً لاأعرف حلاله من حرامه) فان الكسب والاصابة بضميمة غلبة إهمال الناس اداء حق الخمس المتعلق بما كسبت وأصاب وقد عبر بالحلال والحرام مما يكشف عن صحة الفهم وانطباق اللفظ صحيحاً على (الحلال المتعلق للخمس)، ولايتوقع تخميس مال كسبه قبل إختلاطه بالحرام حتى يعتذر بأنه خمس ماله وصار حلالاً خالصاً ثم إختلط بالحرام فانه لايلتئم – مع مجموع تعبير السائل (إني كسبت مالاً أغمضت في مطالبه حلالاً وحراماً) وتكاد تكون المعتبرة واضحة الدلالة جداً على إنطباق (الحلال المكتسب) الذي أغمض في مطالبه على الحلال المكتسب المتعلق

(١،٢) الوسائل ج٦ : ب١٠ من أبواب مايجب فيه الخمس ح٤+ح١.

للخمس وقد أمضى الامام (عليه السلام) هذا وأمره (عليه السلام) باخراج خمس ماله ليكون سائر المال له حلالاً من جهة الاختلاط بالحرام، ثم بعد تخميس الاختلاط وتحليل المختلط يتوجه اليه قهراً خطاب[١] [في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير الخمس] بفعل كونه فائدة إكتساب حال عليها الحول ويلزمه تخميسه، وهذا الفهم هو المتوافق مع ظهور روايات تخميس الحلال المختلط بالحرام وهو مختارنا ، من دون وجدان شاهد عرفي محاوري على ماإختاره أستاذنا المحقق (قده) والله أعلم.

هذا تمام ماأردنا بيانه بلحاظ المورد الخامس مما يجب فيه الخمس ، ثم يقع الكلام في :-

المورد السادس : إشتراء الذمي أرضاً من مسلم.

المعروف المشهور بين فقهائنا (رض) هو وجوب الخمس على الذمي المشتري لأرض من مسلم ، بل كاد يكون إجماعاً من زمن شيخ الطائفة ولولا سكوت بعض الفقهاء المتقدمين عن ذكره وتشكيك بعض المدققين المتأخرين في دلالة النص أو في جهة صدوره لكان إجماعاً تاماً . والعمدة هو دلالة النص الصحيح [٢] على الوجوب من دون إحراز إعراض المتقدمين عن مدلوله إذ السكوت لايدل على رفض المدلول المضمون للحديث الصحيح ولا على عدم فتياهم طبق النص الذي يرويه بعض المتقدمين الساكتين - أعني الشيخ المفيد الذي أرسل [٣] في مقنعته الرواية الشريفة المأثورة -.

والنص الصحيح سنده [أيما ذمي إشترى من مسلم أرضاً فان عليه الخمس] وهو واضح الدلالة سليم الجهة ولاموجب للخدشة أو التردد في الحكم، وتوضيحه ضمن نقاط من البحث:-

---

(١) الوسائل ج٦ : ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس :ح٦.

(٢،٣) الوسائل ج٦ ب٩ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح١ + ح٢.

الأول:- إن هذا الحديث الشريف قد رواه شيخ الطائفة في تهذيبه[١] بطريق معتبر وسند صحيح لامجال للغمز فيه أو تضعيفه ، وقد حكي عن المدارك أن سنده في أعلى درجات الصحة، ولايصح إستضعاف طريق الخبر إلا إذا لم يلاحظ طريق الشيخ ولوحظ طريق الصدوق في الفقيه بسنده الى الحذاء أو طريق المحقق في المعتبر الى كتاب الحسن بن محبوب حيث لم يعرف لهما طريق صحيح ، فان روايتهما مع مرسلة الشيخ المفيد في مقنعته هي مؤيدات للخبر الصحيح وليست حجة عندنا حتى تضعف ، ولايمكن تضعيف طريق التهذيب أصلاً، وباختصار: رواية الشيخ في التهذيب حجة معتبرة على الحكم الشرعي لايضر بها ضعف سند الخبر أو جهالة بعض طرقه في الكتب الأخرى.

الثاني :- ان اطلاق قوله (عليه السلام) : [فان عليه الخمس] في لسان الباقر (عليه السلام) وفي عصره الذي شاع وإشتهر تعبير الخمس في المصطلح الفقهي الامامي والذي حاول بعض المسلمين إماتته أو محوه من قاموس التشريع الإسلامي- هو إطلاق كاشف عن إرادة المعنى المتشرعي الذي غرسه الامام الباقر (عليه السلام) في أذهان أتباعه- ومنهم أبو عبيدة الحذاء الراوي الفقيه -، فظاهر التعبير المعصومي [فان عليه الخمس] هو الخمس المعهود قبال الزكاة وهو المنصرف المتبادر اليه الذهن فتكون الرواية متصدية لإثبات خمس الأرض التي إشتراها الذمي من مسلم، وتصبح الرواية الصحيحة بالفهم المتشرعي المغروس من المعصومين (عليهم السلام) ظاهرة في لزوم تخميس الأرض كما يخمس المسلم ما يخرجه من البحر بالغوص أو من الكنز أو المعادن أونحوها، وتكون ظاهرة أيضاً في وجوب التخميس وصرف الخمس الى المستحقين كسائر موارد الخمس.

وقد يشكل على الإستدلال بالمعتبرة على الحكم المذكور بأن مضمونها إثبات الخمس في الأرض التي إشتراها الذمي من مسلم مع أنه خلاف الحصر الظاهر من معتبرة إبن أبي عمير التي حصرت الخمس في خمسة أشياء ليست أرض الذمي منها .

---

[١]التهذيب ج٤ : ج٣٥٥ + ح٣٩٣.

لكنه مردود : أولاً - بالتشكيك في دلالة المعتبرة على الحصر فان لسانها [الخمس على خمسة أشياء][1] وهذا التعبير واللسان لايتجلى منه الحصر ولايظهر منه إنحصار الخمس في الأشياء الخمسة بحسب الفهم العربي المتعارف .

وثانياً - بامكان تقييد الصحيحة بما دلّ عليه النص الصحيح سنداً الواضح دلالة على إثبات خمس الأرض على الذمي ، وقد سبق في أواخر المورد الرابع مما يجب فيه الخمس دفع نظير الاشكال عن ساحة (خمس العنبر) فراجع.

الثالث:- ان هذا الأمر تكليف مخصوص بالذمي لايعم غيره من مسلمين أو كفار ، ولعله لأجل هذه الخصوصية وندرة إمتثالها لم يتكرر ذكره أو تأكيده في أخبارهم (عليهم السلام) ، ولعله لأجل ندرة تطبيقه سكت عن ذكره بعض متقدمي الفقهاء مع أنه أرسل بعضهم خبره في مقنعته مما يكشف عن عدم رفضه أو إعراضه عن مضمون الخبر الصحيح الظاهر فيما ذكرنا.

الرابع:- قد يشكك في إعتبار الرواية من جهة الصدور بلحاظ إحتمال صدورها تقية من بعض فقهاء السنة في عصر الامام الباقر (عليه السلام) الذي صدرت الرواية الصحيحة عن حضرته (عليه السلام) حيث أفتى بعضهم بتضعيف العشر اذا إشترى الذمي أرض عشر فتتحول أرض خراج ويجب عليه فيها الخمس حينئذ ، فاحتمل بعض فقهائنا (رض) إرادة هذا المعنى من الخبر الصحيح [أيما ذمي إشترى من مسلم أرضاً فان عليه الخمس][2] وحمله على التقية بلحاظ أن هذا التعبير المعصومي يلتقي مع منع بعض الفقهاء المذمي من شراء ارض المسلم وانه اذا اشتراها ضوعف عليه العشر فيجب عليه خمسها ، ومدار التقية على الرأي الظاهر لأهل الخلاف ممن يتقى منه وقت صدور الحكم.

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب٣ من أبواب مايجب فيه الخمس ح٧.

(٢) الوسائل : ج٦ : ب٩ من أبواب ما يجب فيه الخمس : ح١.

ويندفع التشكيك :-أولاً - إن الحمل على التقية يتوقف على تخصيص من دون مخصص مسوغ لارتكابه في نص مطلق، وذلك بلحاظ إحتياجه الى تخصيص الأرض الواجب تخميسها على الذمي بالأرض الزراعية التي تكون عشرية ليتضاعف العشر على الذمي عندما يشتريها ويجب عليه تخميسها حيث لايرد العشر غير الأرض الزراعية العشرية ، وهذا التخصيص بلا شاهد فيتنافى مع عموم أو إطلاق الصحيحة [أرضاً] وهي لفظة منكرة مطلقة ، ولا يمكن حمل الصحيحة على التقية لتطلبها التخصيص من غير مخصص ولامسوغ له .

وثانياً:-ان هذه الفتيا تنسب في كتب الفقه الى مالك وتنسب الى أبي حنيفة أوبعض تلامذته ، وعلى كل تقدير فان وقت صدور الحكم عصر امامة الباقر (عليه السلام)الممتدة بين عام (٩٥) وبين عام (١١٤) ، واذا فرض صدور الرواية أواخر إمامته (عليه السلام) فان مالك متولد عام (٩٦) وهو حين صدور الحكم من الامام صغير السن أو شاب لم يعرف بالاجتهاد والفتيا ولم يكن له رأي فضلاً عن أن يكون رأيه ظاهراً مشهوراً وقت صدور الحكم عن الامام الباقر حتى يتقي منه ، كما أن أبا حنيفة وتلميذه أبو يوسف لم يشتهرا أو لم يعرفا إلا بعد إنقضاء إمامة الباقر(عليه السلام) بزمان كثير وفي عصر إمامتي الصادق والكاظم (عليهما السلام) فلا يأتي احتمال التقية أو صدور الخبر عن الإمام الباقر موافقة لهؤلاء الفقهاء من حيث الفتيا إذ لايصح إلا في حال التعاصر بين الامام الصادر عنه الحكم وبين الرأي الظاهر المشهور لأهل الخلاف.

وثالثاً :- مع غض الطرف عن جميع ماتقدم أو مع تسليمه تنزلاً وتصحيحاً للحمل المزعوم نقول: انه لايصح الحمل على التقية هنا ومن أصله لانتفاء موضوعه ، إذ الحمل على التقية وارد في مورد تعارض الخبرين، وهنا ليس إلا حديث أبي عبيدة من غير معارض حتى يستدعي حلّ التعارض أو علاجه بحمل أحدهما على التقية من الرأي الظاهر المشهور عمن يتقى منه وقت صدور الحكم عن المعصوم.

الخامس:- إن ظاهر الحديث الصحيح هو إيجاب الخمس على الذمي الذي إشترى الأرض من مسلم ، وهذا حكم شرعي أثبته المشرع على خصوص الذمي- وهو الكتابي الملتزم بشرائط الذمة – وهو إيجاب مطلق يتحقق إمتثاله بدفع الذمي خمس الأرض أو قيمتها سواء مع قصد التقرب بالعمل الى الله سبحانه أو من دون قصده ، نعم يلزم ولي الأمر بيان إيجاب القصد القربي كما يلزمه بيان وجوب الخمس على الذمي ولزوم دفعه ، فان إستجاب لهما ودفع الخمس بقصد التقرب الى الله سبحانه أو امتثل أحدهما فهو خير .

ويمكن أن يقال بعدم لزوم قصد الذمي القرية بلحاظ أن عمدة الدليل على تعبدية الخمس هو الاجماع والتسالم الاتكازي على لزوم قصد القربة ، وهو دليل لبي والقدر المتيقن منه هو ثبوته على المسلم الدافع لخمس أمواله ، ولايعلم ثبوته على الذمي والأصل عدم إعتباره.

السادس :- الظاهر انه لااشكال في ايجاب الخمس في الأرض التي يشتريها الذمي من مسلم بعد دلالة النص المعصومي الصحيح على الحكم الخاص بالذمي من دون أن يتوقف ثبوت الحكم - مع وجود الدليل الخاص- على الالتزام بتكليف الكفار بالفروع ، ولاموجب للتأويل أو التشكيك في إمكان التكليف أو إظهار بعض المحاذير العامة فانه اشبه بالاجتهاد في مقابل النص الصحيح الخاص [فان عليه الخمس] الظاهر في ثبوت الخمس المعهود على الذمي اذا اشترى أرضاً من مسلم فانه المعنى المتبادر اليه ذهن المتشرعة - وفي المقدمة ذهن الراوي أبي عبيدة الحذاء وأمثاله من معاصري الامام الباقر(عليه السلام) - وقد سبق بيان إنعقاد الحقيقة المتشرعية للخمس في زمن الامام الباقر (عليه السلام) ولا مجال للتشكيك في الاستظهار المشهور المنصور عندنا لعدم وضوح شاهد مقبول على خلافه - أعني كون المقصود من الخمس: الخراج الخمسي ــ بتضعيف العشر - ليكون مصرفه بيت مال المسلمين ومصالحهم.

والحاصل ظهور التعبير المعصومي وإطلاق قوله [فان عليه الخمس] في إرادة المعنى المتشرعي المعهود فعلاً والمعروف بين

أتباع أئمة أهل بيت محمد(*) من زمان الامام الباقر(عليه السلام) والى أن تقوم القيامة ، من دون حاجة الى تصريح الخبر بارادته أو بمصرفه فان ظهور الرواية ــ في عموم الاحكام الفقهية - كافٍ في الحجية وهنا ظاهر الرواية إرادة الخمس المعهود فيلزم صرفهِ في مستحقيه بمقتضى إطلاق[1] مادلّ على قسمة الخمس الى بيان خصوصيات مصرفه -بعد ظهور الرواية في إرادة المعنى المعنى المعهود للخمس من خبر الحذاء- لإنطباق ذلك التقسيم والصرف على مانحن فيه كسائر أقسام الخمس.

وهنا بحوث وفروع متعددة نعرض للمهم منها خاصة لقلة الابتلاء والتطبيق:-

البحث الأول:-تحديد الأرض المشتراة.

لايخفى ان الرواية الشريفة قضية حقيقية شرعية قد ترتب فيها الحكم على موضوع مقدر الوجود فاذا تحقق خارجاً ترتب الحكم لامحالة، ولايخفى ان ظاهر الرواية المعتبرة هو تعلق الخمس بالأرض المشتراة للذمي على إطلاقها ، فمتى صدق عرفاً عنوان(شراء الذمي أرضاً) وجب عليه الخمس من دون ظهور مقيد أو تقييد بنوعٍ منها كأرض الزراعة ليترتب حكم التخميس عليها خاصة، وقد إختلفت أفهام الفقهاء (رض) في تحديد الأرض: بين مخصص لها بخصوص الأرض الزراعية وهذا القول تضييق لدائرة موضوع الخمس وتقييد لإطلاق النص من دون ظهور مقيد، وبين متوسع في دائرة موضوع الخمس حيث يعممه لشراء كل أرض ولو كانت بتبع غيرها ولم تكن مقصودة بالشراء أصالة، وهذان قولان متطرفان من حيث التضييق والتوسع ويحتاجان لدليل قوي جلي، وقول ثالث يجعل دائرة موضوع الخمس شاملة لشراء كل أرض قد قصد شراؤها أصالة وإستقلالاً وإن كان معها غير الأرض والعمدة صدق(شراء الذمي أرضاً) وهذا القول هو الصحيح ، فالأقوال ثلاثة:- الأول:- وهو منسوب الى جمع من الأعاظم (قدهم) ، وهو تخصيص الأرض المشتراة بالزراعية دون

---

(١)الوسائل ج٦:ب١ من أبواب قسمة الخمس.

غيرها من أصناف الأرضين ، وحكي عن المحقق في المعتبر قوله: (إن مراد الأصحاب أرض الزراعة دون المسكن) والمهم معرفة مراد الامام الباقر(عليه السلام) ، ولعلهم خصوها بالزراعية لتبادرها من الرواية الشريفة فزعموا إنصرافها اليها، وحينئذ لاتعم الأرض المشتراة للذمي اذا إشتملت على بناء أو أشجار أو لم تكن صالحة للزراعة لجهةٍ ماولا يثبت على الذمي خمسها.

وهذه الدعوى يعوزها الشاهد الواضح على التبادر المزعوم وتفقد القرينة الجلية الداعية لانصراف النص المعتبر وهو مطلق [ايماذمي إشترى من مسلم أرضا]، وعهدتها على مدعيها مالم يتحقق مخصصه ومقيده ، وحيث لم يتحقق ذلك لم يمكن قبولها رغم مصير جمع من أعاظم الأصحاب اليها.

القول الثاني :-وهو منسوب الى جمع آخر من الفقهاء (رض) وهو تعميم الارض المشتراة للذمي لما اذا إشتراها بالأصالة كأرض الزرع والجرداء والخربة وما اذا اشتراها بتبع غيرها - البناء والشجر والعمارة القائمة عليها - كالبستان والدكان والدار والعمارة التجارية والسكنية ، واستدل له جمع - منهم أستاذنا المحقق بقوله : (لإطلاق النص والفتوى بعد صدق الأرض على الجميع بمناط واحد)[1].

ويرد عليه :أولاً-إن إطلاق الفتوى- لو سلمنا تحققه من الجميع وكان إجماعاً مع أنه وقد سبق حكاية كلام المعتبر وهو مانع عن تحقق الاجماع - يحتاج الى إحراز معقد إجماع مطلق والى إحراز إمضائه وموافقته لرأي المعصوم (عليه السلام) ليكون حجة تعبدية صالحة للإستدلال ، ودون ذلك خرط القتاد.

وثانياً- إن إطلاق النص صحيح يمكن تصديقه لكن العمدة تحقيق حدود إطلاقه: ومصبه ، ولايظهر لنا من إطلاقه السعة المزعومة ، فان النص المعتبر [أيما ذمي إشترى من مسلم أرضاً

---

[1]مستند العروة الوثقى: كتاب الخمس : ١٧٦.

فان عليه الخمس][1] ظاهر في شراء الذمي الارض بالأصالة بحيث يطلق عرفاً على الذمي انه إشترى أرضاً ، بينما اذا اشتراها بالتبع وكان المشترى بالأصالة : الدار او البستان او الخان أو العمارة فان الأرض جزء مقوم للمبيع والمشترى وله دخالة في تعيين القيمة إلا انه لايصدق عرفاً عليه أنه(اشترى أرضاً) ولابد من صدق هذا العنوان ليجيء النص [أيما ذمي اشترى من مسلم ارضاً] وينطبق عليه ، مع أن الأرض في الأمثلة المذكورة مشتراة بالتبع والاطلاق المحاوري والصدق العرفي شاهد واضح معتبر على أن الأرض المشتراة بالتبع للعمارة والبناء والأشجار ونحوها لايقال فيها (الذمي إشترى أرضاً من مسلم) بل يقال :(الذمي اشترى عمارة أو مسكناً أو دكاناً أو بستاناً أوشجراً..) .

وثالثاً- يتبين مما تقدم الخلل فيما أفاده (قده) من(صدق الأرض على الجميع) فان الصدق ممنوع، ولو سلمٍ فهو لاينفع جزماً ، وذلك لما ذكرنا من عدم صدق(اشتراء الارض) في موارد تبعيتها للمشترى أصالة - كالعمارة والمسكن - ، ولو تنزلنا فلا ينفع الصدق مالم يتحقق (شراء الذمي أرضاً) الظاهر في استقلاليتها بالشراء ولو مع شيء آخر ، وهذا ممنوع جزماً في موارد التبعية.

القول الثالث:- وهو منسوب لبعض الأعاظم(قدهم) وهو الرأي المقبول عندنا وهو تعميم الأرض المشتراة للذمي بالأصالة والاستقلال، فتخرج الأرض المشتراة أو المملوكة بتبع شراء العمارة أوالمسكن أوالمصنع أوالخان أوالدكان أونحوها، فاذا كانت الأرض مقصودة بالشراء أصالة وجب على الذمي الذي اشتراها من مسلم تخميسها سواء كانت الأرض مشتراة لوحدها وباستقلالها أو كانت مشتراة ضمن شراء غيرها- وهو ماعليها من بناء وشجر والآت ونحوها- بأن اشترى الأرض مستقلاً وإشترى الأشجار والبناء القائم عليها مستقلاً ولو في عقد واحد وإتفاق فارد يكون وارداً على كل منهما فيصدق إشتراء الذمي أرضاً فيجب حينئذ عليه الخمس ، وأوضح منه ما لوباع المسلم للذمي أرض داره أو مصنعه أو بستانه

---

[1]الوسائل ج٩ : ب٦ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح١.

دون ماعليها من بناء أو الآت أو شجر فيجب على الذمي تخميسها للصدق المزبور لأنه إشترى الأرض بالأصالة ويصدق العنوان المأخوذ في الرواية الشريفة قطعاً.

وبعبارة أخرى :- ظاهر الرواية المعتبرة تقوم موضوع الخمس وتعنونه باشراء الذمي أرضاً من مسلم، وإطلاقه يعم أرض الزراعة والأرض الجرداء والخراب بل حتى الأرض التي عليها بناء أو أشجار أو أجهزة والآت ومكائن فاذا إشترى الذمي الأرض مستقلاً وبالأصالة لابالتبع كأن يشتري ارض الدار أو البستان أو المصنع مستقلاً أو ضمن شراء المجموع – ماقام على الأرض كأن يشتري الأرض وما عليها في عقد واحد ، والمهم صدق (إشتراء الذمي أرضاً من مسلم) فينطبق النص المعتبر سنداً الواضح دلالة ويجب على الذمي خمس الأرض بلاإشكال.

ثم انه يظهر من النص المعتبر إختصاص الحكم باشتراء الأرض وتملكها بطريق الشراء دون ما اذا ملكها بطريق معاملي - معاوضي أو مجاني - غير الشراء كالمصالحة والهبة ونحوهما ، قال في الجواهر(ج١٦: ٦٥) :(ان ظاهر النص والفتوى قصر الحكم على الشراء خاصة للأصل)، وانما كان هذا ظاهر النص الصحيح لأخذه الإشتراء[إشترى من مسلم أرضاً] جزءً في موضوع الحكم [فان عليه الخمس] فيحتاج التعدي الى غير الشراء من أسباب التملك ونقل الملكية - المعاوضية أوالمجانية - الى دليل شرعي واضح يصحح التعدي عن الشراء، ولانجد مايوجب القطع أو الاطمئنان بالتعدي عن الشراء ، نعم تعدى بعض الاعلام معتمداً (المناط المنقح) لديه ومعتقداً كون المناط في إيجاب الخمس هو الانتقال فيكون مصححاً ومسوغاً للتعدي الى مطلق المعاوضات أو الى مطلق أنواع النقل ، لكنه يتوقف على القطع أو الاطمئنان بالمناط المنقح - وهو غير منصوص جزماً - ودونه خرط القتاد، واذا حصل عند أحد كان حجة عليه خاصة .

وقد يتعدى بطريق آخر: هو ماأفاده أستاذنا المحقق (قده) في بحثه :(إن مناسبة الحكم والموضوع تقتضي الغاء خصوصية الشراء

بحسب الفهم العرفي)[١] ولأجله إستظهر (قده) كفاية إنتقال الأرض من المسلم الى الذمي ، لكن في حصول القطع أو الاطمئنان بدلالة قرينة مناسبة الحكم والموضوع على كفاية مطلق الانتقال إشكال عظيم في النفس يحول دون التصديق بالدلالة ، نعم هذه القرينة توجب إحتمال أوظن عدم دخالة خصوصية الشراء من بين أسباب الملك والانتقال ، لكن مالم يحصل القطع أو الاطمئنان لاحجية ولامسوغ للتعدي.

البحث الثاني:- إسلام الذمي بعد الشراء أو بيع الأرض.

اذا اشترى الذمي أرضاً من مسلم ثم أسلم عقيب الشراء قبل دفع الخمس فهل يسقط عنه الخمس أم يبقى؟.

أفتى جمع من الفقهاء (رض) ببقاء الخمس في عهدته وعدم سقوطه عنه ، وقد استدل عليه باطلاق النص المثبت للخمس فانه اذا صدق عرفاً: (إشتراء الذمي أرضاً من مسلم) يثبت الخمس على الذمي سواء بقي على دينه وملته أم خرج عنه ودخل في الاسلام . لكن الاذعان والتصديق بهذا الاطلاق يحتاج الى إحراز إنعقاده بحيث يعلم أو يطمأن بارادته جداً وقصده للمشرع واقعاً وهو صعب المنال ، ولو كان الاطلاق تاما منعقداً لما استقرت السيرة المتشرعية - ومن قديم الايام والعصور- على ترك الذمي اذا أسلم وعدم مطالبته بالزكوات والأخماس الواجبة عليه، لاسيما لو إخترنا وفاقاً للمشهور تكليف الكفار بالأصول والفروع معاً ، وهذه سيرة متشرعية عمومية لاتفرق بين ماثبت على الكافر كمكلفٍ مطلقاً وما ثبت عليه حال كفره وبعنوانه كالحكم بتخميس الأرض التي إشتراها الذمي من مسلم ، فان التمييز والتفريق من غير دليل يميز بينهما . وباختصار : إطلاق الخبر المعتبر بنحو يثبت الحكم على الذمي بعد خروجه عن الكفر ودخوله في الاسلام يحتاج الى احراز ، ولم نحرزه بوضوح وجلاء ، بل قد يدعى إحراز خلافه ، ولانستشهد له بحديث الجب

---

(١) مستند العروة الوثقى : كتاب الخمس : ١٧٨.

[1][الاسلام يجب ماكان قبله] أو [يهدم ماكان قبله] فانه مرسل أو ضعيف لايصلح حجة على أمر شرعي مهم وإن كان يصلح مؤيداً ، بل الشاهد عندنا هو السيرة المتشرعية المستقرة قطعياً - ومن قديم الزمان - على عدم مطالبة الكافر اذا أسلم بواجبات الشرع الماضية والفائتة منه حال كفره أو ذمامه ، ويكفينا : عدم الدليل على الثبوت ولانحتاج الى دليل خاص على عدم ثبوت خمس الأرض أو سقوطه عن الذمي اذا أسلم ، ومن هنا فالأقرب عندنا إنتفاء الخمس عن الذمي لو أسلم وعدم مطالبته به.

ثم انه اذا إشترى الذمي أرضاً من مسلم ثم باعها من مسلم لم يسقط عنه الخمس لتحقق موضوعه حال الإشتراء فيثبت عليه الخمس بلا اشكال ، بتقريب : ان ظاهر النص المعتبر [أيما ذمي اشترى من مسلم أرضاً فان عليه الخمس] كونه قضية حقيقية قد ترتب الحكم فيها على موضوعه المقدر وجوده، فاذا تحقق الموضوع بالفعل ترتب عليه الحكم قهراً ، ثم اذا باع الذمي الأرض وخرجت عن ملكه لم يسقط الوجوب الذي تعلق فعلاً بعهدته بفعل تحقق موضوعه خارجاً لعدم الموجب لسقوط وجوب الخمس بمجرد بيعها وخروجها عن ملكه.

ثم اذا اشترى الذمي الأرض من مسلم الذي باعها عليه قبل دفع خمسها فالظاهر وجوب خمسين لتحقق موضوعين فيترتب عليهما حكم التخميس مرتين بمقتضى كون الخبر المعتبر قضية حقيقية يترتب حكمها ويثبت فعلاً كلما تحقق الموضوع خارجاً ، ولابد من ملاحظة : كيف يخمس مرتين أو بم يتعلق الخمس الثاني؟ ، فنقول:-

---

(١) كنز العمال للمتقي الهندي : ج١ : ح ٢٤٣ + ح٢٤٧ .

لاإشكال في أن ظاهر النص المعتبر هو كون الخمس متعلقاً بعين الأرض، كما لااشكال في تخيير الذمي بين دفع الخمس من عين الأرض وبين دفعه من قيمتها السوقية يوم دفع الخمس وأدائه الى مستحقيه من كيسه الخاص وماله المختص بمقتضى دليل التسهيل واللطف التشريعي بتيسير أمر الخمس على المكلف الدافع، ويأتي قريباً تحقيق دليله ومدركه ، وحينئذٍ لايخلو حال الذمي بحسب مقام الامتثال بين أن يدفع الخمس الأول من عين الأرض ويبقى له الأربعة أخماس من الأرض وبين أن يدفع الخمس بالقيمة السوقية من كيسه الخاص وبين ان لايدفع فيتكرر عليه الخمس لثبوته عليه وترتبه عند كل شراء، ولايهمنا الأخير لوضوح التكرار وإثباته بالطريق الاستدلالي المتقدم.

فاذا دفع خمس عين الأرض الى المستحقين وبقي له أربعة أخماس الأرض والمفروض وجوب خمس ثانٍ لاشترائها ثانياً فيكون متعلق الخمس الثاني هو الأربعة أخماس المتبقية التي هي الموضوع الجديد وقد تحقق فعلاً [أيما ذمي اشترى من مسلم أرضاً] فلابد من تخميس الأربعة أخماس المتبقية من الأرض بعد التخميس الأول، وهذا واضح.

وان كان المسلم الذي باع الذمي الأرض عليه ثم اشتراها منه موالياً لأئمة أهل البيت(عليهم السلام) فيشمله أدلة تحليل ما إنتقل اليه ويكون مالكاً للخمس الذي حجبه الذمي عن أربابهِ وقد حلله الائمة له ، فاذا اشترى الأرض واراد التصرف فيها جاز له تصرف الملاك من دون اخراج الخمس، واذا باعها باع ماهو ملكه بتمامه ، فاذا اشتراها الذمي منه فقد اشتراها بتمامها منه وملكها فيجب عليه تخميس الأرض بتمامها سواء خمسها الذمي أولاً أم لم يخمسها ، وهكذا اذا دفع الذمي خمس الأرض الأول من القيمة السوقية وجب عليه تخميس تمام الأرض ثانياً لأنه اشتراها وخمسها أولاً من ماله عوض خمس الأرض فملك الأرض المشتراة بتمامها ويجب عليه التخميس ثانياً من تمام الأرض المشتراة لاحقاً.

البحث الثالث: إشتراء الذمي الأرض وشرط خمسها على البائع.

اذا اشترى ذمي أرضاً من مسلم وشرط الذمي عليه أن يدفع خمسها الثابت عليه بالنص المعتبر [أيما إشترى من مسلم أرضاً فان عليه الخمس][1] بطل الشرط لكونه خلاف السنة الصحيحة الدالة على ثبوت الخمس على الذمي مشتري الأرض فيكون جعل الخمس على البائع المسلم بشرطٍ ضمن العقد هو شرط مخالف للسنة ولاأثر له ، لكنه لايبطل به العقد لما حققناه في محله من أن بطلان الشرط لايوجب بطلان العقد المشروط.

وهكذا اذا اشترى الذمي أرضاً من مسلم وشرط عدم ثبوت الخمس عليه فانه شرط باطل لمخالفته السنة الشريفة، لكنه غير مبطل للعقد.

نعم ثمة طريق يتخلص به الذمي من الخمس ويلقيه على غيره – كالبائع للأرض- وهو أن يشترط الذمي المشتري على بائع الأرض المسلم أن يدفع مقدار الخمس من قيمة الأرض الى مستحقيه ، وهذا الشرط صحيح ظاهراً لعدم مخالفته للسنة المطهرة التي تثبت الخمس على الذمي ، بل هذا الشرط إلتزام من الذمي بالسنة المثبتة للخمس عليه عند إشترائه الأرض من مسلم لكنه يلقي ثقل دفع الخمس على كاهل البايع المسلم بالشرط ضمن العقد ولامحذور ، اذ هذا شرط فعل يشبه اشتراط المشتري على بائع الأرض أو الكتاب أو نحوهما أن يدفع عنه دين دائنه.

ولايسقط الخمس الواجب على كاهل الذمي إلا بدفع المشروط عليه إياه بالفعل فان أداه المسلم المشروط عليه سقط الخمس عن الذمي ، وإن لم يدفعه ولم يؤده الى أربابه يبقى الخمس في عهدة الذمي ولايسقط إلا عند إلتزام المشروط عليه فعلاً بدفع الخمس، وهكذا لايسقط دين الدائن عن ذمة مدينه إلا اذا دفع المشروط عليه دين المدين الشارط عليه. نعم اذا تخلف المشروط عليه عن وفاء الدين أو عن أداء الخمس المشروط عليه أمكن الشارط فسخ عقده الذي شرط فيه أداء الخمس أو دفع الدين وتخلف المشروط عليه عن الإلتزام بما شرط عليه، فاذا فسخ الذمي

---

(١)الوسائل ج٦:ب٩ من أبواب مايجب فيه الخمس:ح١.

العقد بالفعل وجب عليه دفع خمس العين- الأرض التـي إشـتراها ثـم باعها وفسخ عقدها ولاإشكال في البين.

هذا تمام ماأردنا تبيانه بلحاظ المورد السادس من موارد وجوب الخمس ، ثم يقع الكلام في :-

المورد السابع : فاضـل المؤنـة مـن الفوائـد والأرباح.

المعروف والمشهور بين فقهاء الامامية أتبـاع أهـل بيـت النبـوة (*) هـو القـول بوجـوب الخمـس فيمـا يفضـل مـن المؤنـة مـن أربـاح التجارات والاجارات والصناعات والأعمال وعمـوم الفوائـد والمكتسـبات المالية، والمأثور من عبارة بعض متقـدمي أصـحابنا (الأحـوط إخراجـه) يعنـي خمـس الفوائـد، ولعـل إحتياطـه وعـدم جزمـه بـالفتوى لأجـل احتماله العفو والتحليل لشيعتهم لامن جهة قصور أصل الدلالـة عليـه فان الرواية مستفيضة متعددة صـحيحة السـند واضـحة الدلالـة علـى ثبوت الخمس في كل فائدة وربح وإستفادة ماليـة حتـى صـار ضـرورة مذهبية مسلمة لاتقبل التشكيك أو النقاش فضلاً عن الخلاف.

والعمدة هنا ملاحظة النصوص الشرعية القطعيـة فـي الدلالـة الإثباتية لوجوب الخمس في الفوائد والارباح، ويأتي في موضوع مقبل تحقيق ثبوت العفو أو التحليل بوسعته أو بخصوص بعض الموارد.

وقبل إستعراض نصوص الروايات الشريفة نشـير الـى ماسـبق تفصيلاً - في بدو بحوث الخمـس ــ مـن تقريـب دلالـة الـنص القرآنـي والأصل التشريعي العظيم [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ**

لِلَّـهِ خُمُسَـهُ] علـى وجـوب خمـس الفوائـد والارباـح المغنومـة مـن الاكتسابات بأنواعها المتعددة فراجع، ودفعنا إشكالاً عظيماً شائع الدوران على ألسن بعض الناس فراجع، كما ذكرنا إمكان الاستدلال على خمس هذا المورد برواية نبوية شريفة مأثورة في كتب رسول الله الى القبائل العربية :[في السيوب الخمس] والسيوب هي العطاء والنفع، وقربنا تطبيقه على خمس الفوائد والارباح التي هي عطاء رباني ورزق الله لعباده.

وكيف كان نحن نعتقد أن نصوص السنة الشريفة هي تفسير للنص القرآني والدستور الالهي، بل هي تفصيل لما أجمله بيان الدستور، وقد أثبتت الروايات المأثورة عن أئمة أهل بيت النبوة(*) وأو جبت الخمس في كل ماإستفاد الانسان من قليل أو كثير بل صرحت بعض الروايات في تفسير آية الخمس بالإفادة وهو نحو من التطبيق والجري العملي وليس تفسيراً موضوعياً ، والمهم إستعراض الروايات وبيان أسنادها:-

١- رواية حكيم المروية في أصول الكافي والتهذيبين - وفي السند محمد بن سنان - عن الصادق (عليه السلام) :سائلاً عن آية الخمس قال (عليه السلام) : [هي والله الإفادة يوماً بيوم...][1] وهذه الرواية صريحة في ما استظهرناه - أول بحوث الخمس- من عموم الآية [ماغنمتم] لكل شيء يستفاد ويظفر به ويفوز به من الأموال وغيرها، ولكنها ضعيفة السند، ويوجد غيرها في أبواب الأنفال وقسمة الخمس في (الوسائل) حيث يظهر منها : المفروغية عن تعلق الخمس بالارباح والفوائد والتجارات والغلات فيسأل السائل عن شيء آخر مما يترتب على ثبوت خمس الفوائد فيظهر الامام (عليه السلام) في بعضها التحليل وترخيص التصرف لتزكو أموال شيعته وتطيب ولاداتهم ولاتخبث بطونهم ومناكحهم نتيجة منع حقوق الهاشميين التي فرضها الله على عبادهِ.

٢-معتبرة الأشعري على الأظهر وهي تحكي مكاتبة الامام الجواد (عليه السلام) التي سئل فيها عن الخمس أعلى جميع مايستفيد

---

(١) الوسائل ج٦ :ب٤ من أبواب الأنفال : ح٨ .

الرجل من قليل وكثير من جميع الضروب وعلى الصناع ؟- هكذا في التهذيب ، وهم العمال الذين يصنعون ويأخذون الأجر ، أو - وعلى الضياع - في الاستبصار وهي جمع ضيعة - وكيف ذلك؟ وهذان سؤالان : سؤال عن ثبوت الخمس على مطلق الفوائد وسؤال عن كيفيته ، فكتب [١] بخطه:[الخمس بعد المؤنة] وقد سكت (عليه السلام) عن السؤال الأول مما يكشف عن امضائه ثبوت الخمس في عموم الفوائد من قليل أو كثير ومن جميع الضروب ، وأفاد جواباً عن كيفية الخمس وأنه بعد استثناء المؤنة.

٣- معتبرة سماعة المروية في (أصول الكافي) وقد سأل الامام الكاظم (عليه السلام) عن الخمس وأجابه [في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير][٢] وهذا صريح الدلالة على ثبوت الخمس في عموم الفوائد - الكسبية والمجانية - وقوله [من قليل أو كثير] بيان للتوسعة والعموم للفائدة القليلة وتأكيد العموم [في كل ماأفاد] من حيث أنواع الفوائد ومقاديرها.

٤-رواية ابن يزيد التي استعلم عن الفائدة وأراد بيان معناها فقال : [الفائدة مما يفيد اليك في تجارة من ربحها، وحرث بعد الغرام أو جائزة] [٣] ولاوثوق بصدورها عن المعصوم ، لجهالة (ابن يزيد) وهي تؤول الى عدم الى العلم بسؤال المعصوم لاحتمال سؤاله من غيره .

٥- رواية النيسابوري التي سأل فيها الامام الهادي (عليه السلام) عن استفادة رجل من ضيعته مقداراً من الحنطة وقد أجابه (عليه السلام) : [لي منه الخمس مما يفضل من مؤنته] [٤].

٦- صحيحة ابن مهزيار وهي تحكي سؤال ابن راشد الثقة عما يجب الخمس فيه ؟ فقال (عليه السلام) : [في أمتعتهم وصنايعهم

---

(١) الوسائل : ج٦ :ب ٨ من ابواب مايجب فيه الخمس : ح١.

(٢،٢)الوسائل ج٦ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح١٠+ح٥.

(٢،١) الوسائل:ج٦ : ب ٨ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح٧+ح٢.

وضياعهم -] فسأل : والتاجر عليه والصانع بيده؟ فقال : [اذا أمكنهم بعد مؤنتهم][١].

٧-رواية ابن سنان - والسند ضعيف لوقوع الحضرمي فيه - عن الامام الصادق(عليه السلام) : [على كل إمرئ غنم أو اكتسب الخمس مما أصاب ... حتى الخياط ليخيط قميصاً بخمسه دوانيق فلنا منه دانق...][٢].

٨- صحيحة الريان التي يسأل الامام (عليه السلام) فيها مما يجب عليه في غلة رحى أرض في قطيعة له وفي ثمن سمك وبردي وقصب يبيعه من أجمة هذه القطيعة ، فكتب (عليه السلام) : [يجب عليك فيه الخمس إن شاء الله تعالى][٣] .

٩- معتبرة أبي بصير على الأقوى عن الصادق (عليه السلام) قد كتب اليه سائلاً عمن يهدي اليه مولاه والمنقطع اليه .. هل فيها الخمس ؟ فأجابه : [الخمس في ذلك] وسأله عمن يكون له بستان فيها الفاكهة يأكل العيال منها ويبيع بعضاً منها هل عليه الخمس؟ فأجابه [أماما أكل فلا ، وأما البيع فنعم ، هو كسائر الضياع][٤] ، ويفهم منها جلياً أن سائر الضياع المثمرة يجب الخمس في ثمرتها باستثناء ماأكله منها هو وعياله .

١٠-صحيحة[٥]علي بن مهزيار المروية في التهذيبين وهي تتضمن مكاتبة الامام الجواد (عليه السلام) وفيها تفاصيل من أحكام شرعية ولايتية أي بحسب ولايته الشرعية نظير تحليله شيعته من الخمس مؤقتاً في عام كذا باستثناء أمر أبقى فيه الخمس ، وننقل منها بعض العبارات التي تؤدي حكماً شرعياً عمومياً [فأما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام قال الله تعالى : [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ**

(٣، ٤ ،٥،)الوسائل ج٦: ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح٣+ح٨+ح٩.

(١، ٢) الوسائل ج٦: ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس :ح١٠+ح٥.

مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ] فالغنائم والفوائد يرحمك الله فهي الغنيمة يغنمها المرء والفائدة يفيدها والجائزة من الانسان للانسان التي لها خطر والميراث الذي لايحتسب من غير أب ولاابن .... فمن كان عنده شيء فليوصله الى وكيلي ومن كان نائياً بعيد الشقة فليتعمد لإيصاله ولو بعد حين فان نية المؤمن خير من عمله] .

وهذه الروايات الشريفة بعضها صحيح السند وبعضها ضعيف محتمل الصدور جداً لتوافقه مع النصوص الصحيحة ، وهي في دلالتها على ثبوت الخمس في مطلق الفوائد الاكتسابية والمجانية واضحة وإن كانت بعضها في خصوص فوائد ومنافع لافي عمومها إذ ليس فيها إطلاق أوعموم ويكفي ما فيه العموم أو الاطلاق نظير عموم موثقة سماعة ونص الآية الشريفة بتقريب متقدم ، فلافرق بين إستفادة الربح الاكتسابي وبين الهدية والجائزة المجانية ، كما لافرق في الفائدة الاكتسابية بين التجارات والصناعات والأعمال والزراعة ونحوها وبعضها منصوص بالخصوص، وجميعها داخل تحت إطلاق معتبرة سماعة والنص القرآني حيث أنها فائدة مكتسبة سواء القليلة والكثيرة فتستوي أنواع الفوائد ببركة عموم [في كل ماأفاد]بل يعم هذا النص الموثق (الفوائد المجانية) من دون اشكال بعد وقوع أداة العموم وشهادة النصوص المتفرقة بارادته، ولايضر بالعموم قوله: [من قليل أو كثير] فانه تعميم لجهة المقدار لايتنافى مع استظهار العموم من حيث الأنواع وأصناف الاستفادة - الاكتسابية والمجانية - فانها تلتقي تحت عنوان [أفاد الناس]واستفادوا من قليل أو كثير ، فتشكيك بعضهم[1] في العموم للأنواع والأصناف عجيب اذا كان المعيار في فهم أحاديثهم (عليهم السلام) هو الفهم العرفي المحاوري، إذ أنهم اذا ألقي اليهم موثق سماعة : الخمس [في كل ماأفاد الناس] فهموا العموم من حيث الأنواع وضروب الاستفادات ومن حيث المقدار [من قليل أو كثير] والعرف العام لايتردد في فهم أنواع الفوائد كما يفهمون عموم المقدار من قوله: [من قليل او كثير] تأكيداً للعموم [في كل ما أفاد الناس] وتوسعة في دائرته، وليس قوله [من قليل أو كثير] تخصيصاً أو تضييقاً لدائرة العموم في خصوص جهة

(١)المرتقى تقرير بحث الخمس : ١٦٢.

القلة أو الكثرة ولا يصلح منعاً لإنعقاد العموم بدواً من حيث أنواع الاستفادة ومطلق الفوائد.

هذه الروايات العشرة تنضم اليها عشرات الروايات المبثوثة في (الوسائل) في أبواب قسمة الخمس وفي أبواب الأنفال والتي يفهم منها المفروغية في الجملة من ثبوت الخمس في مطلق الفوائد والمكاسب والمنافع نظير صحيحة يونس[١] وصحيحة [٣]الحارث الذي خاطب الامام الصادق (عليه السلام) بقوله: [ان لنا أموالاً من غلات وتجارات ونحو ذلك وقد علمت ان لك فيها حقا] وغيرها كثير جداً فراجع.

وقد أشكل جمع على صحيحة علي بن مهزيار المطولة بل ترك بعضهم العمل بها لغموض بعض مضامينها ، لكن مع التأمل في مضامينها والتوجه لفهمها صحيحاً تزول الاشكالات المطروحة في (منتقى الجمان) للشيخ حسن العاملي ، فان كثيراً من المضامين الغامضة ينبغي فهمها على أنها ليست أحكاماً شرعية إلهية كلية حتى تكون غريبة بل هي إعمال للولاية المجعولة وإصدار أحكام مولوية نابعة من الولاية التشريعية العظمى المجعولة لآل بيت محمد(*) إقتضتها المصلحة الوقتية ـــ النوعية أو الدينية ـــ والامام الجواد(عليه السلام) أعرف بالمصلحة وبما تقتضيه من الأحكام السلطانية المولوية المؤقتةمن إسقاط أكثر الخمس وإبقاء يسير منه وهو حقه وله سلطنة شرعية عليه،كما قد تضمنت الصحيحة : أحكاماً كلية الهية تبدو للناظر العارف بجلاء فلا يبقى ثمة إشكال في الصحيحة يمنع من العمل بها ولانريد الدخول في التفصيل أكثر من هذه الإيماءة العميقة.

والحاصل تعاضد الروايات الكثيرة على ثبوت الخمس في مطلق الفوائد والمنافع والارباح، وتؤكدها آية الخمس بما فيها من الدلالة الوسيعة التي تقدمت [ماغنمتم من شيء] فان إنضمام هذه الاضافة [من شيء] الى كلمة [غنم] تؤكد العموم وسعة المتعلق وشموليته فتفيد الآية أن كلما يكون غنماً وفائدة يظفر بها المكلف ويفوز بالحصول عليها هي متعلق الخمس بنصّ القرآن : [ماغنمتم

(١،٣) الوسائل ج٦ ب٤ من ابواب الأنفال :ح٦+ح٩.

من شيئ] بل وبدلالة السنة القطعية المطهرة واجماع الطائفة كما تبين مما مضى، ويمكن أن نقول: وضوح الحكم ووضوح إنتسابِه الى المذهب يغني عن تفصيل الاستدلال باكثر من هذا المقدار.

وقد تحصل وضوح تعلق الخمس بالفوائد الإكتسابية وهي الارباح والمنافع المتمولة التي تحصل بالجهد والاكتساب نظير فوائد الصناعات أو الزراعات أو التجارات أو الاجارات عن أعمال أومنافع أعيان أو حيازة المباحات الأصلية التي لايملكها أحد ولاحق لأحد فيها. هذا هو المدلول المطابقي للنصوص الشريفة، ولها مدلول إلتزامي واضح هو دلالتها على لزوم دفع الخمس وحرمة حبسه عن مستحقيه وعدم العفو عنه وعدم تحليله ، وسيأتي التحدث عن هذا اللازم وهل ثمة مايدل على خلافه أعني ثبوت العفو والتحليل عموماً أو خصوصاً وله محل مناسب يأتي التعرض له فيه.

وهنا بحوث و تفريعات ترتبط بهذا السبب نعرضها تباعاً:-

البحث الأول : في عموم الفوائد.

قد تبين من عرض النصوص تعليق الخمس على عنوان الإفادة والاستفادة عموماً وذكرت بعض النصوص استفادات معينة كغلات وتجارات ونحو ذلك ، لكن يظهر من تتبع فتاوى فقهائنا رغم اختلافها ويبدو اختصاص الفوائد بما فيه جهد وتعب بقصد تحصيل الربح ونسميها (الفوائد الاكتسابية) نظير أرباح التجارات والصناعات والاجارات وفوائد الزراعات وحيازه المباحات، مع السكوت عن (الفوائد المجانية) التي ليس فيها جهد وتعب وهي فوائد تملك عند حصولها في اليد من دون جهد كسب أو تعب كالهدية والجائزة والهبة والمال الموصى به والمنذور له ونماء الوقف العام أو الخاص والميراث ونحوها من أنواع الفوائد والمنافع المتمولة ، نعم بعض النصوص الشرعية وبعض والفتاوى الفقهية تتضمن تعميم الفوائد لعموم وجوه الاستفادة وجميع أنواعها فتشمل (الفوائد المجانية) كالهدايا والميراث والأوقاف والنذور ونحوها ، بعض الفتاوى تنفي صريحاً ثبوت الخمس في هذه الفوائد المجانية ، والمهم إستنطاق النصوص

الشريفة الصحيحة سنداً الواضحة دلالة فانها المعتمدة في مقام الفتيا والظاهر من الآية الشريفة [ماغنمتم شيء] ومن بعض الروايات [١] المعتبرة سنداً الواضحة دلالة على تعلق الخمس بكل ماأفاد الناس بعد إستثناء المؤنة هو عموم التعلق ودخول(الفوائد المجانية)عموماً في النص القرآني والحديثي فتكون دليلاً بعمومها على تعلق الخمس بكل فائدة إلا ماخرج بالدليل ، ويحسن التعرض لخصوص أنواع (الفوائد المجانية)ونتعرض لها تباعاً ضمن نقاط :-

(أ) الهبة والهدية والجائزة.

المقصود من الجائزة والمراد منها حسب الفهم العرفي المحاوري العام هي العطية والكرامة المالية التي تمنح قبال موقف جميل أو عمل مرغوب فيه.

والمراد من الهدية : المال أو المتاع المبذول في مناسبة محبوبة كالهدايا المبذولة بمناسبة الزواج أو السفر أو الزيارة للمشاهد المشرفة أو النجاح في الدراسة أو نحوها من المناسبات التي يتعارف عقلائياً التهادي فيها تعبيراً عن المحبة أو العلقة أو الصداقة.

والهبة هي نحو من العطاء المجاني لايتقيد بمناسبة أو موقف.

ويجمع تمامها: (الفائدة المجانية) والعطاء الخالي من الجهد والتعب.

وقد وقع الخلاف فقهياً في وجوب الخمس وتعلقه بهذه الفوائد والعطايا المجانية كما إختلفت كلماتهم في تعيين الفتيا المشهورة وجوب الخمس أو عدمه فيظهر جلياً من إبن إدريس في السرائر- على ماحكيت عبارته – شهرة القول بعدم وجوب الخمس في الهبة والهدية وأنه لم يفت بوجوب الخمس إلا أبو الصلاح الحلبي في كتابه (الكافي) ، بينما قد يظهر من المحقق في(المعتبر) والشهيد

---

[١]الوسائل ج٦ ب٤ من أبواب الانتقال +ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح١+ح٦+٥+ح٧.

في(الدروس) - على ماحكي- شهرة فتيا بوجوب الخمس ونسبة القول بعدم وجوبه الى بعض الأصحاب، ويتحصل عدم وضوح الفتوى المشهورة بين المتقدمين ، وقد وقع الخلاف بين الأواخر أيضاً.

والمهم ملاحظة الدليل المعتبر والنصوص الشرعية ، وعندنا نصوص متعددة على إثبات الخمس في الهدية والجائزة ولم يتحقق اعراض الفقهاء القدماء عن مفادها لوجود العامل بمضمونها ، هذا على فرض الإلتزام بالرأي المشهور سلوكاً إجتهادياً من أن إعراض الأصحاب- عموماً لاسيما المتقدمين منهم - عن الخبر الصحيح موجب لضعف الخبر وسقوطه عن الحجية ، والمختار- كما أوضحناه في مباحث الأصول : خبر الواحد- هو إن إعراض الفقهاء المتقدمين عن الخبر الصحيح هو منبه ومرشد الى ضرورة التحقق عن الواقع والتفحص عن الحق والحقيقة الصادرة عن أهل العصمة (صلوات الله عليهم) لاحتمال خلل في السند أو ضعف في الدلالة والظهور أو معارض أو نحو ذلك من دون أن يكون الإعراض في نفسه كاسراً للسند الصحيح أو مانعاً عن الأخذ بالظهور اذا كان تاماً مالم يثبت المانع الداخلي أو الخارجي أويظهر بعد التحقق.

ثم انه قد يستدل على عدم ثبوت الخمس في الهدية والجائزة والهبة بقصور النصوص عن إثبات عموم متعلق الخمس أو إجمالها وعدم ظهور شمولها للهدية والهبة والجائزة ، فيؤخذ بالقدر المتيقن منها هو (الفوائد الإكتسابية) التي يتحقق فيها قصد الحصول على المال وبذل الجهد لتحصيله، ويمكن توكيد عدم وجوب تخميسها- الفوائد المجانية - بأنه لوكان الخمس ثابتاً في الهدايا زمن المعصومين لكان الحكم مشهوراً ومعروفاً وتناقله الرواه كثيراً ولما وقع فيه إختلاف الفتيا، ثم لوشك في الوجوب أمكن أجراء أصل البراءة من وجوب الخمس في الفوائد المستحصلة من دون إكتساب وجهد وقصد تحصيل المال كالهبة والهدية.

ويردّه : أولاً – انه لا قصور في دلالة النص القرآني العام[واعلموا أن ماغنمتم من شيء] على تعلق الخمس بعموم ماغنم الانسان واستفاد من شيء قليل أو كثير ، ولاقصور في دلالة

بعض نصوص الأحاديث المعتبرة العامة [الخمس في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير] وذلك لظهورها- بجلاء من غير إجمال وقد سبق تقريبها - في عموم التعلق بكل غنم وفائدة سواء المصحوبة بالجهد والخالية من بذل الجهد(الفوائد الاكتسابية والمجانية) فيحتاج عدم وجوب الخمس في فائدةٍ ما الى دليل مخرج عن العموم.

وثانياً- انه توجد نصوص خاصة بالهدية العظيمة والجائزة الخطيرة - تنضم الى النصوص العامة وتدل على الوجوب ، وسيأتي عرضها وتحقيق مفادها ونأخذ بمفادها إطمئناناً ووثوقاً تاماً ، وندفع إشكال عدم الشهرة في زمن المعصومين (عليهم السلام) حيث أن الهدية والجائزة الكبيرة ليست محل الابتلاء كثيراً كحال(الإقامة للصلاة) ليتضح الحكم في زمنهم ويشتهر ويستدل لعدم الوجوب بعدم إشتهار الوجوب في عصورهم (عليهم السلام) ، نعم يمكن الاستناد الى هذا الوجه في الهدايا العادية اليسيرة لشيوعها وتداولها .

وقد يستدل على وجوب الخمس في الهبة ونحوها بادراجها تحت عنوان التكسب والإكتساب بلحاظ كونها معاملة تحتاج الى قبول وفيه جهد وقصد الحصول على مال أو نفع ، فتصير الهبة نوعاً من التكسب وتندرج تحت عمومات النصوص والفتاوى المتفقة على تعلق الخمس بالفوائد المكتسبة.

ويرد عليه: إن جعل الهبة المحتاجة الى القبول نوعاً من التكسب وقصد الحصول على المال هو أمر غريب واستدلال عجيب ونحو من ضيق الخناق في الاستدلال ، مضافاً الى أنه لايصح دليلاً إلا إذا أحرز إختصاص الخمس بالفوائد الاكتسابية دون المجانية التي لاتتوفر على جهد وتعب وقصد الحصول على المال ، وإحراز صعب مستعصب بعيد عن ظواهر النصوص الدالة على وجوب الخمس فيما غنم الانسان وإستفاد، من دون وجود دليل واضح على الاختصاص ليأتي هذا الاستدلال الغريب، اذ لانص واضح على الاختصاص بحيث يمنع عن العموم ولااجماع منعقد على الاختصاص بحيث يكشف تعبداً عن الاختصاص ليأتي الاستدلال الغريب . وباختصارٍ يكفينا

العموم وخصوص بعض الروايات الصحيحةدليلاً معتبراً على وجوب الخمس في الهدايا العظيمة والجوائز الخطيرة، وينبغي ملاحظة هذين الدليلين - العام والخاص- :

أما العموم فهو النص القرآني والتشريع العظيم [واعلموا ان ما غنمتم من شيء] وقد سبق تقريب دلالتها على تعلق الخمس بكل ماغنم الانسان من شيء قليل أو كثير، وبعض [1]الروايات وفيها المعتبرة سنداً الواضحة دلالة على عموم تعلق الخمس بكل ما أفاد الناس من قليل أو كثير ، وقد سبق تعيينها وتقريب دلالتها، والهبة والهدية والجائزة مصاديق واضحة لما غنم الانسان واستفاد.

وأما النصوص الخاصة بالهدية وهي متعددة إلا أن الحجة شرعاً منها معتبرتان كلتاهما تثبت الخمس في خصوص الهدية الكبيرة والجائزة الخطيرة، ومقتضى مفهوم القيد فيها- حسبما نقربه- أن تبقى الهدية الطفيفة أو اللاعظيمة والجائزة اليسيرة أو اللاخطيرة على أصل البراءة أو إستصحاب عدم الوجوب أزلاً قبل الشرع والشريعة ، والمعتبرتان:-

أ- صحيحة علي بن مهزيار التي تضمنت أحكاماً بالولاية التشريعية والسلطنة الشرعية المؤقتة المجعولة للإمام الجواد (عليه السلام)،وتضمنت أحكاماً شرعية إلهية كلية عمومية منها قوله في مقام تعداد (الغنائم والفوائد) : [والجائزة من الانسان للإنسان التي لها خطر][2] أي التي لها قدر كبير ، وظاهر القيد هو الاحتراز من الجائزة التي لاخطر لها وليست بقدر كبير وإلا كان ذكر القيد لغواً لايتوقع صدوره عن المعصوم،فيكون للقيد المأخوذ في النص الصحيح مفهوم - على ماإلتزمناه في الأصول وفاقاً لأستاذنا المحقق(قده) - وتوضيحه : إن هذه الصحيحة بصدد بيان بعض أنواع الفوائد التي يتعلق بها الخمس وتفيد - بحسب دلالتها المطابقية - ثبوت الخمس

---

(1)الوسائل :ج٦ :ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس :ح١+٥+٦+٧+ب٤ من أبواب الأنفال :ح٨.

(2)الوسائل :ج٦ :ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس :ح٥.

لحصة خاصة من طبيعة الجائزة وهي الواجدة لوصف(الخطر :القدر الكبير) وتفيد - بحسب الدلالة المفهومية للقيد- عدم ثبوت حكم الخمس في مطلق الجائزة وطبيعيها بمعنى عدم دلالة الصحيحة على ثبوت حكم الخمس وعدم دلالتها على عدم ثبوته بلحاظ الجائزة غير الخطيرة – فاقدة القيد المأخوذ في الصحيحة -، وحينئذٍ ننفي ثبوت الخمس عن غير الحصة الخاصة –من طبيعي الجائزة والكرامة المالية - بأصل البراءة من وجوب الخمس للشك فيه حينئذ أو ننفيه بأصل العدم أزلاً.

وبهذا التقريب يندفع ماحاوله أستاذنا[١] المحقق (قده) في بحثه من الاستدلال على وجوب الخمس في غير الخطير من الجوائز والهدايا بأحد طريقين : إما بعدم القول بالفصل أو بالاطلاق في بقية الأخبار.

وتوضيح دفعه:أولاً- انه لاتوجد رواية معتبرة السند تثبت باطلاقها الخمس في كل هدية وجائزة حتى يتمم الاستدلال بالرجوع اليها ، وأما الرواية المطلقة كموثقة سماعة [في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير][٢] فهي تعم الهدايا الطفيفة والجوائز اليسيرة، إلا أنه مع تقييد هذه الصحيحة والمعتبرة اللاحقة لايبقى وثوق بارادة الاطلاق بلحاظ الهدايا والجوائز حتى الطفيفة اليسيرة فيشك في ثبوت الخمس فيها وينفى بأصل البراءة أو عدم الوجوب أزلاً، بل ينفى بدليل (لوكان لبان) بتقريب: إن الهدية اليسيرة من الأموال الشائعة المتداولة ولو كان يجب تخميسها لشاع الحكم وإشتهر في عصور المعصومين وتسالم الفقهاء عليه ولم يختلفوا ، فمن إختلافهم وسكوت المتقدمين قطعياً عنه نستكشف عدم الوجوب.

وثانياً- إن عدم القول بالفصل بين الخطيرة واليسيرة لم يحرز قطعياً ، وعلى فرض إحرازه لاينفع، والنافع إحراز الاجماع والقول بعدم الفصل كاشفاً عن رأي المعصوم(عليه السلام) ودونه خرط القتاد من جهات.

---

(١)مستند العروة الوثقى : كتاب الخمس: ٢١١.

(٢)الوسائل : ج٦:ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح٦.

ب- معتبرة أبي بصير التي تضمنت سؤال الصادق (عليه السلام) عن هدية تبلغ ألفي درهم أو أقل أو أكثر هل عليه فيها الخمس؟ وقد كتب(عليه السلام) : [الخمس في ذلك] وهي تدل بجلاء على وجوب الخمس في المسؤل عنه - وهي الهدية الخطيرة حيث سأل عن هدية عظيمة تبلغ(ألفي درهم أو أقل أو أكثر) وهذا قدر عظيم ليس باليسير وهي تعادل في زماننا مايقرب من ألف وثلاثمأة ، وخمسين دولاراً ، وهذه الهدية الكبيرة أو ماقاربها - أقل أو أكثر - هي محط السؤال وهي محط الجواب المعصومي باثبات الخمس ، من دون دلالة المعتبرة على حكم مادونها من الهداياليسيرة الطفيفة، وحينئذ إن لم يثبت بدليل عام أو مطلق أو نحوهما - وجوب الخمس في كل هدية وجائزة حتى اليسيرة وحصل الشك في الوجوب نفيناه بأصل البراءة أو عدم الوجوب أزلاً وقد إنقطع في الهدية الخطيرة وانقلب يقيناً بالوجوب وبقيت الهدية اللاخطيرة على أصل العدم أزلاً.

وهذه الرواية[1] قد رواها إبن إدريس من كتاب محمد بن علي بن محبوب الذي كان عنده بخط الشيخ الطوسي الذي له طريق صحيح الى ابن محبوب فتكون الرواية صحيحة الى محمد بن علي بن محبوب، وهو يرويها عن (أحمد بن هلال) عن رجال صحاح لايمكن غمزهم أصلاً ، وابن هلال محل الخلاف في توثيقه أو تضعيفه، ويقرب عندنا قبول روايته إعتماداً على تصريح شيخ الرجاليين وأوثقهم - أعني النجاشي- بأنه (صالح الرواية) رغم إتفاق الجميع على فساد دينه وإعتقادهِ فانه لايضر بقبول روايته إذا أحرز صدق مقاله أو صلاح روايته، وقد أحرزناه من فهرست النجاشي، وفيه تفصيل كلام واشكال وجواب نرجئه لمحل آخر. وباختصار : السند عندنا معتبر والدلالة واضحة على ثبوت الخمس في الهدية العظيمة خاصة.

ج- وثمة رواية ثالثة تثبت الخمس في مطلق الجائزة وهي رواية ابن يزيد المروية في (أصول الكافي) يسأل فيها عن الفائدة وما حدها ..؟ فكتب : [الفائدة مما يفيد اليك في تجارة من ربحها وحرث

بعد الغرام أو جائزة][1] وهي مطلقة تعم الخطيرة واليسيرة،وبضميمة كون السؤال عن موضوع الخمس يفهم وجوبه في كل جائزة إلا أن الرواية من حيث السند ضعيفة لايمكن الركون اليها حجة على حكم شرعي إلهي ، ومنشأ ضعفها : جهالة ابن يزيد مع إضمارها من دون إحراز صدورها عن المعصوم (عليه السلام) حتى يوثق بمفادها أو يطمئن الى إطلاقها [الجائزة].

والمتحصل قوة استظهار وجوب الخمس في الهدية الطفيفة والجائزة الخطيرة عرفاً - التي لها قدر كبير كألف دولار - دون الهدية اليسيرة أو غير العظيمة ودون الجائزة الطفيفة أو المتوسطة أو اللاخطيرة والله العالم بحقائق الأحكام.

وأما الصدقات المندوبة - اليسيرة أو الكثيرة - وهي التي تصرف الى الفقراء والمحتاجين والسائلين بأيديهم، فانها بتمام أفرادها ومصاديقها مصداق(الفائدة المجانية) وفي [كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير الخمس]، وهذه الصدقات تشبه الهبة في كونها عطية مجانية وتفترق عنها في قصد التقرب الى الله بعطاءها ودفعها الى الفقير، وحكمها الاندراج تحت عمومات وجوب تخميس الفائدة ولم تخرج عنها، بينما الهدية والجائزة قد خرجت عن العموم واختص وجوب الخمس فيها بخصوص العظيمة والخطيرة . وعليه اذا فاض عن المؤنة من هذه الصدقات وحال الحول وجب تخميسه لإنطباق عموم الآية الشريفة بعض الأحاديث الشريفة عليها.

(ب)-المال الموصى به أو المال المنذور له أو نماء الوقف.

هذه أنواع من التمليك المجاني والفائدة المالية، والمال المنذور لأحد عموماً كأن ينذر مالاً لهاشمي أو لفقيه ثم ينطبق عليه فيقبضه ويملكه ، أو المنذور لأحدٍ بالخصوص كأن ينذر مالاً أو متاعاً لخصوص زيد فيقبضه ثم يملكه ، والمال الموقوف لعنوان أو جهة

(١،١) الوسائل ج٦ ب٨ من ابواب مايجب فيه الخمس :ح٦+ح١٠.

تنطبق عليه ويقبض نماءه ويملكه ، أو الموقوف لأحدٍ خصوصاً كالوقف الذري لطبقات ويكون في طبقة منحصراً فيه أو يوجد معه شريك فيقبض نماء الوقف الخاص ويملكه ، والمال الموصى له بعد وفاة الموصي : قد تكون الوصية عهدية بأن يعهد الانسان لوصيه إعطاء زيد بعد الوفاة كذا- مالا أو متاعاً – ثم يموت فيقبض المال الموصى به وهو فائدة مجانية ، وقد تكون الوصية تمليكية بأن يوصي حال حياته بأن هذه الدار أو ذاك المال لزيد بعد وفاته ثم يموت الموصي وتدفع الدار أو نحوها ويقبضها وهذه فائدة مجانية مملوكة.

وحيث كانت هذه الأموال مصاديق (الفائدة المجانية) عندما تصير مملوكة، فتندرج تحت عموم أو اطلاق مادلّ على وجوب الخمس فيما غنم الانسان من شيء وما استفاده من قليل أو كثير ومن ضروب الفائدة.

لكن قد يشكل على عموم الحكم للفوائد المجانية نظير المال الموهوب والمال الموصى به و المال المنذور له ونماء الوقف العام أو الخاص : انه لو كان ثبوت الخمس فيها صحيحاً واقعاً لصار في زمن المعصومين(عليهم السلام) معروفاً مشهوراً وتناقلته الرواة متواتراً وشاع الحكم وذاع وظهر للعيان ولم يختلف فيه إثنان.

ويدفعه: ان الهدية الكبيرة والجائزة الخطيرة والمال الموصى به والمنذور والوقف ليست محل الابتلاء كثيراً كحال الاقامة في الصلاة حتى يعرف الحكم ويشتهر ويستقر ثم يستكشف عدم الوجوب من عدم إستشهار الوجوب زمان المعصومين وعصورهم ويمتنع وقوع الاختلاف الفتوائي عادة ، بل هذه الأموال المستفادة نادرة التحقق خارجاً ويمكن وقوع الإختلاف فيها وغموض حكمها في عصور المعصومين (صلوات الله عليهم) . وبإختصار : هذه الأموال المستفادة ليست مورد دليل (لوكان لبان) .

(ج)-المال الموروث.

قد إختلفت فتاوى فقهائنا (رض) في وجوب خمس المال الموروث أو عدم وجوبه على أقوال: ثالثها التفصيل بين إرث محتسب يتوقع عادة كالارث من أب أو ابن أو زوجة أو أم فلا خمس فيه وبين إرث غير محتسب فيجب تخميسه وهو الارث اللامتوقع عادة وماليس بالجسبان من دون تقيد بقيد سوى عدم توقع الارث عادة كأن يموت له عم أو خال أو ابن هذا أو ابن ذاك مع أولاده وعائلته في حادث مروري أو في زلزال أو نحو ذلك من الأقدار الإلهية بحيث لم يبق له وارث قريب إلا هو ، وهذا التفصيل هو الظاهر من الدليل المعتبر وهو المختار .

وقد يستدل على وجوب خمس الإرث مطلقاً – وهو قول مأثور عن أبي الصلاح الحلبي في (الكافي) – بما دلّ من المطلقات في كل غنم وفائدة ، ولاريب في كون الميراث فائدة يفيدها المكلف فيجب عليه خمسها.

وهذا الاستدلال وارد عندنا في الميراث غير المحتسب بلا اشكال ومن دون مانع فيه عن الرجوع الى المطلقات ، وليس وارداً في الميراث المحتسب من جهتين مانعتين عن إنطباق المطلقات وإثباتها لوجوب الخمس فيه :-

الأولى :- إن الميراث المحتسب وهو المتوقع عادة من أب أو أم أو ابن أو زوج أو زوجة من الأمور العامة البلوى في كل زمان ومكان نظير الاقامة في الصلاة ، ولو كان وجوب الخمس ثابتاً فيه واقعاً لظهرو بان وعرف وشاع واشتهر في زمن المعصومين (عليهم السلام) والى يومنا وصار من الأحكام الواضحة ولم تكن من الأحكام الخلافية ، فيكون عدم وضوح وجوب (خمس الميراث المحتسب) وعدم إشتهاره أو وقوع الخلاف فيه أمارة عدم ثبوته واقعاً.

وأما الميراث اللامحتسب فهو نادر التحقق لاتأتي فيه الأمارة المذكورة فلا كاشفية لها عن عدم ثبوت الخمس فيه.

الثانية :- صحيحة علي بن مهزيار وقد دلت بوضوح على ثبوت الخمس في الغنائم والفوائد ومن مصاديقها المنصوصة فيها: [الميراث

الذي لا يحتسب من غير أب ولاإبن[1]] فان هذا القيد ظاهر الدلالة على الإحترازو يدل بوضوح على أن الإرث المحتسب غير محكوم بوجوب الخمس وإلا لما قيد (الميراث الواجب تخميسه) بعدم حسبانه وتوقعه.

وقد تضعف دلالة الرواية الصحيحة من جهة غموض بعض مضامينها فتكون مجملة لايصح الإستناد اليها ، ومع التنزل وتسليم بيانها يمكن أن يدعى إعراض الأصحاب عن مفادها التفصيلي.

ويرده : اولاً - انه اذا نظرنا الى مضامين الرواية نظرة فاحصة عرفنا أن المجموعة الأولى من مضامينها هي أحكام هي ثانوية ولايتية أعمل الامام (عليه السلام) ولايته التشريعية المؤقتة بالنسبة لما هو حقه وله ولاية عليه- أعني خمس الفوائد ، ثم تعرض الامام في النصف الثاني من المكاتبة لأحكام شرعية إلهية كلية ، وقد جاء النص المستدل به في القسم الثاني ، وهو واضح الدلالة ليس فيه غموض أو إجمال يمنع عن الإستدلال به .

وثانياً- إن التفصيل الظاهر من الرواية مسكوت عنه في كلمات المتقدمين بل لعل الأوائل لم يتعرضوا لخمس الميراث مطلقاً ، نعم تعرض الحلبي في (الكافي) لثبوت خمس الميراث وتعقبه ابن إدريس في السرائر ونفى وجوب الخمس فيه وزعم انه لم يذكر الوجوب أحد من أصحابنا سوى الحلبي، ومنه ينقدح وينجلي عدم تحقق الإعراض عن الصحيحة وعدم هجرها عملاً ليكون كاسراً لها ومضعفاً على مبنى المشهور أصولياً ، لكن لو فرض تحققه جزماً فالإعراض عندنا مرشد للتحقق ومنبه على إحتمال وجود خلل في السند أو في الدلالة يتطلب التفحص والتحقيق، ولم نجد مايوجب الاطمئنان بخلليته أو تضعيفه في سند الرواية أو في دلالتها ، نعم قد أشكل عليها بعض الأجلة لكنها اشكالات تفقد التفحص التام والتأمل الفاحص والتفكر التحقيقي الرصين المؤدي الى الإحاطة برموز حديثهم وإشارات روايتهم، ولابد للفقيه المحقق من استنطاق النصوص الشرعية وفهم خصوصياتها وضم بعض أحاديثهم الى بعض

---

(١)الوسائل : ج٦ ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح٥.

وقراءة أحاديثهم بروح ناظرة لحالاتهم مستوعبة لأحوالهم ، ومنها تصديهم (صلوات الله عليهم) أحياناً لإعمال الولاية الشرعية المؤقتة المجعولة لهم من الله سبحانه ، فانه يتجلى تصدي الامام الجواد (عليه السلام) في هذه الصحيحة لإعمال ولايته الشريعية وإصداره أحكاماً بالولاية التشريعية المؤقتة تبعاً للمصلحة الزمنية الخاصة غير المستمرة فكانت أوائل الصحيحة من هذا الباب، وحينئذ لايضر هذا بدلالة الرواية أو صدورها بلحاظ المضامين اللاحقة في القسم الثاني من المكاتبة والتي تتصدى لتفسير آية الغنيمة وبيان مصاديق (الغنائم والفوائد)التي أوجب الله الخمس فيها حكماً إلهياً كلياً عمومياً على كل مكلف وقد بيّن الامام (عليه السلام) من مصاديق (الغنائم والفوائد) : [الميراث الذي لايحتسب من غير أب ولا ابن] وباختصار : قراءة المكاتبة الصحيحة بروح مستوعبة لأحوالهم تعطي كونها متصدية لبيان قسمين من الأحكام : قسم يبين أحكاماً ثانوية مؤقتة نابعة من الولاية التشريعية ، وقسم يبين أحكاماً شرعية أولية دائمية ومنها مانحن فيه ولااشكال.

هذا كله بلحاظ كون الميراث فائدة مملوكة للمكلف فيتعلق الخمس بالارث اللامحتسب دون الإرث المحتسب ، وأما بلحاظ تعلق الخمس بالمال الموروث حال كونه ملك مورثه فهل يجب على المكلف الوارث تخميسه من حيث كونه مملوك غيره- مورثه- وقد تعلق به الخمس حال كونه ملك مورثه لحين انتقاله اليه فهذا موضوع آخر ، نقترح عرضه هنا ومن الله التوفيق:-

اذا علم الوارث أن مورثه لم يؤد خمس أمواله وأملاكه التي تركها عند موته وجب إخراج خمس العين، وقد أفتى بهذا الحكم – الحديث تفريعه –جمع من الأواخر (قدهم).

وليس الوجه ماجاء في (المستمسك :ج٩ :٥٢٥)من التمسك بالاستصحاب دليلاً على بقاء الخمس فيما تركه المورث حيث قال : (لامقتضي لسقوطه بالموت ، وكفى بالاستصحاب دليلاً على بقاءه) . وذلك لعدم الشك المصحح لإجراء الاستصحاب والاستدلال كما سيتضح.

بل الوجه فيه : هو أن المستفاد من بعض النصوص[١] الشرعية وفيها صحيح السند هو وضع الخمس لله ولرسوله .. في الأموال المغنومة والمستفادة نظير آية الغنم [فأن لله خمسه..] الأنفال ٤١، أي ليس المغنوم والمستفاد كله للغانم المستفيد بل خمسه لله ولرسوله .. وأربعة أخماس له ، ونظير معتبرة سماعة : الخمس [في كل ماأفاد الناس من قليل أو كثير] فان ظاهر (في) الظرفية هو وضع الخمس على المال المستفاد، ونظير معتبرة عمار [فيما يخرج من المعادن والبحر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس] وظاهر هذه التعبيرات وضع الخمس على هذه الأموال : فيما غنم وفي ما إستفاد الناس وفيما يخرج من المعادن أو من البحر.. الخ فتكون هذه الأموال مشتركة بين ارباب الخمس وبين الغانم المستفيد لها ، وهذا الاشتراك يبقى اذا عصى المكلف ولم يخرج خمسه أو لم يدفعه لأربابه من دون أن يقتضي الموت الطاريء على المكلف زوال الشركة ولايوجب ملك الورثة لتمام التركة التي فيها خمس الهاشميين إذ لادليل على سقوط الحق وزواله أو على إنتقاله عنهم بموت المكلف الى ورثته ، فان الموت الطارئ لاحقاً يستوجب إنتفاء التكاليف عن الميت لاحقاً ولايقتضي زوال الشركة أو لايمنع الموت من بقاء الشركة المالية الموضوعة شرعاً حال حياته واغتنامه وإفادته.

ومن هذا التقريب المؤدي للإطمئنان ببقاء الشركة لما بعد موت المكلف يتجلى أنه لاشك في بقاء الشركة أو في بقاء الخمس لأربابه ضمن التركة الموروثة، وحيث لاشك فلامجرى للإستصحاب حتى يستدل به- كما في المستمسك –. هذا وينبغي تفصيل الصور الواردة هنا: فانه قد يترك عين المال المتعلق للخمس، وقد يترك عوضها، وقد تتلف فتشغل ذمته بالخمس دينا:-

أ- اذا ترك الميت عين المال المتعلق به الخمس ضمن أمواله، ومقتضى القاعدة بقاء الخمس واستمرار تعلقه بعين المال لما بعد موت المكلف ووجوب إخراجه تكليفاً على الورثة لأنها عين مال وضع

---

(١)الوسائل : ج٦ :ب ٨ من ابواب مايجب فيه الخمس:ح٦+ب٣ ح١.

الخمس عليها وتعلق بها فوجب اخراجه، والمفروض علم الورثة بعدم أدائه فيحرم عليهم التصرف في التركة لتعلق حق أرباب الخمس فيها ولايحل لهم التصرف إلا بعد إخراجه.

ب-اذا كان الميت قد عاوض حال حياته مع عين المال المتعلق به الخمس فترك عوض العين وبدلها كما لو باع المعدن المستخرج أو الربح المستفاد بنقد أو عين مال، وهذا غالب التحقق لتعارف التعاوض بين الأموال وعدم بقائها على حالها، وحيث كان الخمس موضوعاً على العين متعلقاً بها وقد إنتقلت عنه بدون اداء حق الخمس لأربابه وتتوالى عادة التعاوضات من دون أداء الحق وقد لاتتوالى ، وعلى كلا التقديرين يكاد يعد إنتقال العين المتعلقة للخمس عنه ببيع أو نحوه ويحسب عرفاً مصداق (الإتلاف) لخمس العين بلحاظ تعذر أخذ خمس العين التي إنتقلت بالمعاوضة الى غير من وجب عليه تخميسها : لامن المكلف الناقل بفعل عصيانه وتمرده على مولاه بترك دفع الخمس الواجب، ولامن المنتقل اليه لجهله بتعلق الخمس أو عصيانه، وحينئذٍ اذا تحقق الإتلاف عرفاً لزم إنتقال الخمس من العين الى الذمة – ذمة المكلف الأول الذي نقل العين- فتشتغل ذمته بخمس العين- خمس قيمتها يوم دفع الخمس على المبنى المختار في تعيين زمن ضمان المتلف.

ج-اذا تلفت عين المال المتعلق بها الخمس تلفاً حقيقياً باحتراق أو غرق أو أكل أو نحو ذلك ، ويلحق به : التلف الإعتباري العرفي وهو ماسبق في الصورة السابقة . ومقتضى القاعدة إشتغال ذمة المكلف وضمانه لبدل خمس العين –مثلاً أو قيمة- ويلزمه إخراج الورثة الخمس من تركة الميت إبتداءً كسائر الديون التي تخرج من أصل التركة قبل قسمتها بين الورثة حسبما دلّ النص القرآني الشريف [**مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ**] النساء :١١، وبعض نصوص [1] السنة المطهرة الدالة على لزوم اخراج الدين قبل توزيعها ميراثاً.

---

(١)الوسائل :ج١٣ ب ٢٨ من أبواب الوصايا.

وهنا نبين صورتين ذات حكمين ، هما صورتا المكلف الوارث الذي انتقلت له تركة الميت و توجه اليه تكليف إخراج الخمس ، وهما :-

الأولى:- أن يموت المكلف بالخمس أثناء السنة الخمسية وهو ملتزم بالتخميس معتاد له أو يموت وقد تأخر تخميسه رغم حلول رأس سنته الخمسية لظروف وأعذار تسامحية ولاريب في وضع الخمس ديناً أو عيناً في تركته ووجوب إخراجه على الورثة تكليفاً ولاتأتي هنا روايات التحليل ظاهراً.

الثانية :- أن يموت المكلف والمعلوم من حاله عدم أداء الخمس وعدم إعتياده ولو بلحاظ السنين الأخيرة من عمره لعدم إعتقاد وجوبه أو لاعتقاد وجوبه مع عصيانه وعدم إلتزام التخميس في سلوكيته ، ولايبعد شمول أدلة التحليل للوارث المؤمن المعتقد بالولاية والإمامة الحقة لآل بيت الرسول(*) فتكون العين المالية الموروثة المتعلقة للخمس حال حياة المورث حلالاً على الوارث المؤمن الموالي بمقتضى أدلة التحليل التي يأتي التكلم عنها مفصلاً في أواخر بحوث الخمس، وهذه الصورة تأتي في الصور الثلاثة كلها ونقول: لايبعد شمول أدلة التحليل للوارث المؤمن المعتقد بالولاية عند إنتقال الميراث اليه فتكون العين المالية التي هي عوض العين الأصل المتعلقة للخمس سواء في الحل على الوارث الموالي، وهكذا يكون الخمس الدين الذي إشتغلت به ذمة المورث حلالاً للوارث الموالي مبرأ الذمة منه.

وهذا البحث بتمام فروضه وارد في موارد حصول العلم أو الاطمئنان عند الوارث بتعلق الخمس بأموال المورث وعدم ادائه حال حياته، وأما لو حصل الظن أو الاحتمال بعدم الأداء فلايأتي البحث بفروضه، ولابد من حمل فعل المورث المسلم على الصحيح ولايجب شيء والله العالم بحقائق أحكامه.

د- المهر وعوض الخلع.

لم يقف صاحب الحدائق (قده) على من عدّ الصداق في (الفوائد) الواجب تخميسها ، نعم يحكى عن صاحب الجواهر(قده) عدّه المهر وعوض الخلع من (الفوائد) الواجب تخميسها في رسالته – نجاة العباد- ، وقد خالفه غالب من تأخر عنه وفاقاً للحدائق في عدم وجوب التخميس قال في الحدائق (ج١٢: ٣٥٣): (الصداق عوض البضع كثمن المبيع فلايكون من قبيل الغنيمة) وقد أضاف جمع من الفقهاء الأواخر: عوض الخلع الى الصداق في الحكم المذكور وهذا هو الصحيح.

لا من جهة كون (الصداق عوض البضع) وأن ماتأخذه المخطوبة من المهر في عقد النكاح هو من قبيل المعاوضة عن البضع بزعم أن المهر عند العقلاء والمتشرعة هو بدل الزوجية وعوض البضع فيكون من قبيل (تبديل مال بمال) وليس مصداق (الفائدة).وذلك لعدم الدليل الشرعي على عوضية المهر عن البضع أوعلى إمضاء العوضية ـ لو سلم وجودها عند المتشرعة أو عند العقلاء- لاسيما مع عدم ثبوت كون المهر ركناً في عقد النكاح بحيث تتوقف صحته على ذكره فيه ، بل المعروف فقهياً كون النكاح مشوباً بالعبادية وقابلاً لقصد التقرب الى الله سبحانه عند الإقدام عليه فيبعد جداً كونه معاوضة شرعاً ولامثبت للمعاوضية بين المهروبين البضع أصلاً.

بل من جهة أخرى – ولعلها مراد الحدائق وتابعيه في الفتيا -: هي أن الاتكازات المتشرعية والفقهائية بل والعقلائية مستقرة على أن المهر في الزواج هو قبال سلب حرية المرأة وتقيدها بقيود الزوجية ولوازمها وقبال زوال إستقلالها في نفسها واعطاءها سلطنة الزوجية للرجل الخاطب على نفسها وبضعها عند إجراء عقد النكاح معه فلا تتحقق الفائدة والإفادة ظاهراً ، ويكون المهر نظير الثمن في بيع المتاع برأس ماله من دون ربح فانه لافائدة ولاغنم حتى يخمس ، وباختصار: عدم ثبوت الخمس في المهر على طبق القاعدة لعدم الإفادة والاستفادة ، ومقتضى القاعدة أنه بانتفاء الموضوع – الفائدة – ينتفي حكم وجوب الخمس.

ويمكن تأييده بقيام السيرة المتشرعية على عدم تخميس المهر، أو بعدم قيام السيرة المتشرعية على أداء خمس المهر، وفي حجيتها او انعقادها إشكال عظيم ، تكفينا مؤيداً لادليلاً.

وهكذا عوض الخلع لايجب فيه الخمس و على طبق القاعدة فان الارتكاز الفقهائي والمتشرعي على أن بذل المرأة عوض الخلع لزوجها قبال إستعادة حريتها من زوجها وتخلصها من قيود الزوجيةو اعادة استقلالها الى نفسها وعود سلطنتها على نفسها وعلى بضعها عند الإتفاق وإنشاء الطلاق ، فهو بذل قبال حريتها نظير بذل الكتاب قبال ثمن مساو لرأس ماله من دون ربح ، وأخذ الرجل عوض الخلع قبض بازاء رفع يده عن السلطنة المخصوصة نظير قبض الثمن المساوي للكلفة عند بذل الكتاب.

وحينئذ يكون بذل المهر ومقابله ويكون بذل عوض الخلع ومقابله نظير التهادي الذي يعني : الإهداء قبال الإهداء من دون عوضية في البين ولذا لاتصدق (الفائدة) أو(الإفادة) على ماأخذه عوض الخلع أو أخذته مهراً في زواجها ، ومع إنتفاء الموضوع وعدم صدقه ينتفي الحكم المنوط به قهراً.

ومما تقدم يتجلى فساد قياس المهر على الإجارة ، قال في المستمسك (ج٩: ٥٢٤) بعد حكايته عن الحدائق أن المهر عوض البضع : (لو سلم لايجدي إذ يكون حاله حال الأجرة التي هي عوض العمل) .

وفيه : أولاً – انه إشكال يرتكز على عوضية المهر عن البضع ولذا يلزم تخميسه لأنه كالأجرة التي هي عوض العمل ويجب تخميسها، لكن قد سبق منّا إنكار العوضية بين المهر وبين البضع.

وثانياً – إن بعض النصوص[1] الشرعية قد أثبتت الخمس على العامل بالاجرة (الصانع بيده) دون (المهر) فلم يرد في خبر ولو ضعيفاً ثبوت الخمس فيه، ولعل السرواضح هو أن متعلق الأجرة ومقابلها- العمل اليدوي- ليس له وجود ولابقاء ولاينحفظ له أثره النفعي إلا عند

(١) الوسائل : ج٦ : ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس / ح١ +ح٣+ح٨ .

العمل وصنع الشيء فعلاً فيستحق الأجرة وتتحقق الفائدة : فاذا لم يعمل يذهب جهده سدى ولايكون له مقابل ، واذا عمل وأخذ الأجرة بالفعل صدق عرفاً: انه إستفاد ويجب تخميس ماأفاد من قليل أو كثير، بينما المهر قبال حرية المرأة واستقلالها في نفسها وهذا ـــ أعني استقلال نفسها وتحررها من قيود الزوجية- له وجود وبقاء ويمكن إنحفاظه بترك الزواج ويمكن التنازل عنه قبال مهر الزوجية ويمكن إعادته بعد بذله باعطاء عوض الخلع، فهو (شيء قبال شيء) وليس ثمة (فائدة) حتى يجب تخميسها .

ومما ذكرنا تبين عدم وجوب تخميس (أروش الخبايات) و(ديات الاعضاء) المتلفة على الانسان القابض فانها أموال يتدارك الجاني بها ماطرأ من نقص وجناية على بدن المجني عليه أوأعضائه فلاتكون فائدة حتى يتعلق بها الخمس.

هـ- الزكاة والخمس والصدقات الواجبة.

قد فرع الأواخر(قدهم) وجوب تخميس مايزيد عند الإنسان من الزكوات أوالأخماس أو أنواع الصدقات الأخرى يعني مايفضل عن مؤنة سنتهم أو عند حلول رأس السنة الخمسية ، ولم يكن لهذا الفرع من أثر ظاهر في كلمات الفقهاء- المتقدمين والمتأخرين – ولعله لندرة الإبتلاءبه وتنزه الهاشميين والفقراء عن أخذ مايزيد عن المؤنة لشهر أو شهرين كما يحكى . وقد إختلف الأواخر ـــ كما يظهر من تتبع حواشي العروة ـ في فتيا الوجوب أو عدمه أو الاحتياط فيه وجوبياً أو استحبابياً ، والمهم النظر الى مايقتضيه الدليل من الحكم:-

يحكى عن بعض الأعاظم (قدهم) الإستدلال لعدم وجوب الخمس فيما يفيض من مؤنة الهاشمي أو الفقير مما قبضه من الخمس أو الزكاة بأن هذه الأموال (ملك للسادة أو الفقراء ، فكأنه يدفع اليهم مايطلبونه فيشكل صدق الفائدة) وتوضيحه: إن المستحق حين يطالب بالزكاة أو الخمس فانه كما يطالب الدائن مدينه بدينه حيث يدفع اليه مايطلبه وهو ملكه أو يستحقه عليه ، فلا يقال :هذا

المال فائدة حتى يجب فيه الخمس . ولأجله تأتي دعوى إنصراف أدلة وجوب تخميس الفوائد عن هذه الوجوه الشرعية.

ويرد عليه: أولاً: منع عدم صدق (الفائدة) بحسب العرف العقلائي على مايأخذه الهاشمي أو الفقير من الزكاة أو الخمس أو نحوهما من الصدقات ، ومنع إنصراف أدلة الخمس[ماغنمتم من شيء] [في كل ماأفاد الناس] عن هذه الموارد المالية ، بل الوجدان الخارجي المحسوس شاهد على صدق (الفائدة) و(الغنم) و(الاستفادة) عرفاً عند تحقق الإعطاء والأخذ وإن فرض الشك في ترتب الملك شرعاً أو عدم ثبوت ملك المستحق لما يقبضه من الحقوق الشرعية إلا مايحتاجه ويصرفه في إحتياجاته.

وثانياً:- إن الواضح من نصوص الزكاة والخمس كون الفقير والهاشمي مصرفاً لهما يقضي بأحدهما أو بهما إحتياجاته من المطعم والملبس والمسكن ونحوها وينجو من حالة الفقر والحرمان والجوع والعرى، ولم يتضح من دليل قاطع أو إطمئناني أن الفقير أو الهاشمي يملك الزكاة أو الخمس المستحق له والواصل ليده منهما، نعم لاإشكال في كونهما مصرفاً لهما وقد يقال ــ بل قال بعض بالملكية النوعية – يعني ملكية نوع الفقير للزكاة أو كلي الهاشمي لحق السادة – لكن فيه إشكال بل منع ، وهكذا لايسعنا التصديق والإذعان بالملكية الشخصية لعدم الدليل الواضح الكاشف عنها في أدلة الخمس أو في أدلة الزكاة، وأما الصدقات الواجبة فعدم الملك أوضح بل هو غير محتمل أصلاً ، إذ ليست هي ملكاً للفقير حتى يطلبه فيدفع اليه ويكون كالدائن الذي يطلب دينه الذي هو ملكه ويدفع اليه ثم لايصدق أنه إستفاد الفقير أو غنم أو ربح.

وثالثاً:- مع التنزل وتسليم أن الزكاة ملك الفقير وتسليم ان الخمس ملك الهاشمي فلا منافاة بين مطالبة المالك بملكه وبين صدق (الفائدة) على مايأخذه من هذه الوجوه الشرعية المملوكة له ، فان الصدق العرفي مسلم واضح وجداناً ولا يمكن إنكاره خارجاً ، نظير الأجير على عمل يملك الأجرة ويطالب بها وعند قبضها يصدق

عليه انه استفاد ، ونظير مؤجرالعقار ونحوه هو مالك للأجر ويطلبه من المستأجر المنتفع ويصدق عليه عند قبضها : انه إستفاد.

ولعل هذا المستدل إعتقد إختصاص(الفوائد) الواجب تخميسها بالفوائد الاكتسابية دون المجانية فنفى صدق (الفائدة) على مايملكه الهاشمي والفقير من الخمس والزكاة عند قبضهما أو أحدهما حيث لاتكون هذه الوجوه فائدة إكتسابية فينتفي وجوب الخمس بانتفاء موضوعه. لكنه تقدم وفاء بالدلالة والنصوص الشرعية بالدلالة على عموم موضوع وجوب الخمس للفوائد الإكتسابية والمجانية.

وقد يستدل ثانياً على عدم وجوب الخمس فيما يملك بالخمس برواية [١] ابن عبد ربه قال : سرح الرضا(عليه السلام) بصلة الى أبي فكتب اليه أبي : هل عليَّ فيما سرّحت إلي خمس؟ فكتب اليه : [لاخمس عليك فيما سرّح به صاحب الخمس] بتقريب : إن الرواية تدل على أن الصلة المقبوضة من صاحب الخمس لايجب تخميسها وإن فاض عن مؤنة السنة شيء منها، وبارتكاز إستواء الزكاة مع الخمس في عموم الأحكام نتعدى الى الزكاة من الخبر المختص ظاهراً ، وليس المراد من (الصلة) في الحديث خصوص العطية، بل الظاهر أن صلة الامام الرضا (عليه السلام) عطية مخصوصة هي من الحقوق الشرعية – الزكوات والأخماس ونحوهما - المجتمعة لديه.

لكن يمنعنا في الاستدلال بالخبر: قصور سنده ودلالته ، ولعله لأجل قصور الخبر لم يجد صاحب الجواهر[٢] (قده) عاملاً بظاهره: أولاً – إن هذا الخبر ضعيف السند لوقوع(سهل بن زياد) في طريقه، ولايمكن الإعتماد عليه حجة على حكم شرعي إلهي .

وثانياً- انه لادلالة في الخبر على أن الهاشمي أو الفقير اذا قبض الخمس أو الزكاة من المكلف الذي وجب عليه أحدهما لايجب عليه أن يخمس الفاضل عن مؤنته ، وانما ظاهر الخبر جلياً إرادة

---

(١)الوسائل : ج٦ : ب١١ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح٢.

(٢)جواهر الكلام : ج١٦ : ٥٦.

(ولي أمر الخمس) من (صاحب الخمس) وهو الإمام المعصوم (عليه السلام) المجعولة له الولاية التامة على الأخماس والزكوات ، فيدل الخبر على أنه اذا جاءت صلة من الحقوق الشرعية - الزكاة او الخمس- من ولي أمر الأموال الشرعية فلاخمس فيه وإن فضل من المؤنة.

وقد يستدل ثالثاً بمرسلة حماد [1] الطويلة [وليس في مال الخمس زكاة] معللاً بوجه إقناعي حاصله اكتفاء الفقراء بالأسهم الثمانية من الصدقات و الزكوات وإستغناء الهاشميين بالخمس فلم يبق فقير محتاج.

وفي السند إرسال أو قطع (عن حماد عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح) وهو مانع عن الركون اليها والأخذ بمفادها حجة على الحكم الشرعي ، وأيضاً في الدلالة قصور لتصدي الرواية لنفي الزكاة عن مال الخمس، وكلا منا في ثبوت الخمس وتعلقه بالفاضل عن المؤنة من المال الخمس ولايظهر من الرواية عدم ثبوت الخمس في المال الخمسي الفائض ، والظاهر من المرسلة :عدم الزكاة في المال الخمس وحسب.

وقد يستدل على وجوب الخمس فيما فضل عن المؤنة من الخمس أوالزكاة أو الصدقات بلحاظ ملك الفقير شخصاً لما يقبضه من هذه الوجوه المالية الشرعية وصدق (الفائدة) عليها فاذا فاض منها عن مؤنته ــ له ولعياله ، ولو لتقتير في الصرف- وجب تخميسه لإنطباق عمومات تخميس الغنم والفائدة.

ولابد من تحقيق المطلب موسعاً وبلحاظ تمام أنواع الوجوه ومنه يتضح الاشكال في هذا الاستدلال، ونحقق بدواً مايقبضه من الخمس أو الزكاة ونقول:-

أولاً :- انه لا دليل واضحاً يفيد ملكية الهاشمي لحق السادة أو يفيد ملكية الفقير للزكاة ، والواضح منها كون الهاشمي والفقير مصرفاً للخمس والزكاة لقضاء إحتياجاتهم ورفع حرمانهم وتوسعه

---

(١)الوسائل ج٦ : ب١ من أبواب قسمة الخمس : ح٨.

أحوالهم ومعاشهم ، فتصرف اليهم يتصرفون فيها لتحقيق الغرض الشرعي الحكيم ـ سد الحاجة ـــ من دون دلالة نصوص التشريع على الملك.

وثانيا: إنه قد تحقق في (فقه الخمس والزكاة) : انه لايجوز – قطعياً او إحتياطاً – إعطاء الفقير أوالهاشمي أكثر من مؤنة سنة له ولعياله ، فاذا دفع المكلف للمستحق مايزيد على مؤنة سنته إنكشف أنه لم يكن مالكاً له من بدو الأمر، واذا دفع للمستحق مؤنة سنته أو أقل ثم قتر في الصرف أو وردته هدية أو فائدة ماثم فاض من مال الخمس أو الزكاة المدفوع له عن مؤنة سنته ـــ له ولعياله – فهل يجب تخميسه من باب (الفائدة الفاضلة عن المؤنة) ؟ قد يكون المال المدفوع زكاة وقد يكون خمساً.

أ-أما اذا كان المال المدفوع للفقير زكاة وهي مما حرمها الله على بني هاشم – على مادلت عليه الروايات [١] العديدة عند الفريقين- فيبعد شمول تشريع(وجوب خمس الغنم والفائدة الفاضلة عن المؤنة) للفائدة الزكوية.

توضيح وجه البعد: انه قد ورد في روايات الفريقين: تحريم الزكاة الواجبة على الهاشمي وفي صحيحة الفضلاء عن الامامين (الباقر والصادق) أنهما حكيا قول رسول الله (*) : [إن الصدقة أوساخ أيدي الناس وإن الله قد حرم عليّ منها ومن غيرها ما قد حرمه، وان الصدقة لاتحل لبني عبد المطلب]، واذا كان المشرع الأقدس جل في علاه نزه الهاشميين حتى الفقراء عن تناول الزكاة التي هي أوساخ مافي أيدي الناس أفهل يعقل أن يجيز أخذ غير الهاشمي الزكاة عندما تزيد عنده عن مؤنته يخمسها وهي زكاة ويعطي خمس الفائض من الزكاة الى الهاشمي ؟ أليس هذا أكلاً للزكاة التي حرمها الله عليهم؟ انه بعيد جداً ويكاد الفقيه المحقق يشرف على القطع أو الاطمئنان بعدم صحته أو عدم مطابقته مع واقع التشريع ، ويستقرب عدم شمول أدلة وجوب تخميس الفائدة [كل ماأفاد الناس] لما يملكه

---

[١]راجع الوسائل : ج٦ ب٢٩ من أبواب المستحقين للزكاة +صحيح مسلم بشرح النووي ج٧ ص ١٧٥- ١٨٠.

الفقير من الزكاة ثم يفضل عن مؤنته ، ويؤكده : عدم ثبوت مالكية الفقير للمال الزكوي و الثابت أنه مصرف لها وحسب.

ب- وأما اذا كان المال المدفوع للفقير الهاشمي خمساً – من هذا السهم أو من ذاك- فيبعد شمول تشريع (وجوب خمس الغنم والفائدة الفاضلة عن المؤنة) للفائدة الخمسية اذا فضلت عن المؤنة بمعنى عدم احراز إطلاق دليل التشريع بنحو يعم الخمس المقبوض للهاشمي من سهمه أو المقبوض لأحد من سهم الامام (عجل) :

أولاً - لعدم ملك القابض المستحق شرعاً، إذ لادليل معتبر على مالكية الهاشمي أو غيره لما يقبضه من حق الهاشمي وحق الامام (عجل) والقدر المتيقن كونها مصارف للخمس أو لأحد السهمين ، نعم إلا أن تقتضي مصلحة مؤقتة قطعية تصدي المجتهد العدل لتمليك الحق لمستحقه فيملك، والأحوط وجوباً مراجعة المجتهد العدل بشأن الفائض عن مؤنة سنته – له ولعياله- حتى يعمل ولايته الحسبية وما تقتضيه الوظيفة بلحاظ الفائض .

وبتعبير مفصل أوضح :- الخمس عندنا بتمامه حق الامام (عليه السلام) وتحت ولايته يصرف منه الى الهاشميين المساكين واليتامى وأبناء السبيل ،وعند المشهور يتنصف الى سهمين ولكل سهم منهما مصرف معين شرعاً ، ولادليل واضح على تملك المستحق لسهم الامام (عجل) أولسهم السادة إلا بتمليك خاص من ولي الاخماس والزكوات حسبة ــ الإمام في عصره أو المجتهد العدل في غيبته ــ ومن دون تمليكه لادليل على تملك المستحق القابض لهذا السهم أو لذاك، بل إن سهم الامام (عجل) لا يملكه نائبه (عليه السلام) – المجتهد العدل الذي له ولاية الحسبة على الاخماس والزكوات- وبطريق أولى: لايملكه قابضه ومستحقه ، واذا لم يملك المستحق الخمس أو أحد السهمين ولايحق له منه إلا قضاء إحتياجاته في أمور معاشه أو معاده فكيف يشمله دليل وجوب تخميس (الفوائد المملوكة باكتساب أو مجاناً) وقابض السهم الشريف لايملك؟ !.

وثانياً: لو تنزلنا وسلمنا ملك المستحق لما يقضبه من سهم الهاشميين أو سهم الامام (عجل) فانه لايجوز ــ فتوىً أو إحتياطاً –

اعطاء اكثر من قدر مؤنة سنة لانه يصير غنياً بقبض مؤنة السنة دفعة أو دفعات، وحينئذٍ اذا دفع اليه مايزيد عن حاجته ومؤنته – له ولعياله ـــ لمدة سنة لم يملك الزائد قطعاً ، مع أن المرتكزات الفقهية القطعية على أن الفائدة المملوكة هي التي يجب تخميسها – لاكل فائدة وان لم تكن مملوكة -، وفي ضوئه : اذا قبض الخمس – أحد السهمين ـ باستحقاق صحيح ولم يكن تجاوزاً أومن غير استحقاق والا فلا يملك قطعاً ، واذا لم يكن قبضاً لما يزيد عن مؤنة سنته والا فلا يملك الزائد قطعاً ، لكن لو لم يكن تجاوز ولا زيادة عن مؤنة السنة وكان القبض شرعياً وباستحقاق ثم فضل من الخمس عن مؤنة السنة فلادليل على ملك القابض لما قبضه من السهمين عن استحقاق ،وذلك لقصور أدلة وجوب تخميس الفوائد حتى المجانية عن شمول الفائدة الخمسية الفائضة عن مؤنة سنته بل يكاد يشرف الفقيه على الاطمئنان بعدم الشمول لمثل الخمس المقبوض لمستحقه الفائض عن مؤنة سنته.

وثالثاً:- مع التنزل وتسليم ملك الفقير أو الهاشمي لما يقضيه من زكاة أو الخمس وانه ليس مصرفا يقضي إحتياجاته ـ لايوجد دليل خاص يثبت الخمس في فاضل المؤنة من أحد سهمي الخمس ، كما لا يوجد إطلاق يحرز شموله إياه أو يطمأن باطلاقه له ، يكفينا عدم إحراز اطلاق يثبت الخمس في كل فائدة حتى الفائدة الخمسية الفائضة عن المؤنة اذا كانت الفائدة الخمسية من الفوائد المملوكة بحق وإستحقاق شرعاً ، نعم يمكن الاستيلاء خارجاً على كمية كبيرة من الخمس أو من أحد السهمين بغير إستحقاق ثم يفيض منها عن المؤنة وليست الوظيفة الشرعية تخميسها، بل لابد من ايصالها الى مستحقيها أو الى ولي أمرها – المجتهد العدل- في عصر الغيبة .

وباختصار: اذا كان قبض الخمس مشروعاً باذن المجتهد العدل- بالاذن العامة أو الخاصة- ثم فضل منه عن المؤنة فلا وثوق- باطلاق دليل وجوب تخميس كل فائدة بحيث يشمل الفائدة الخمسية التي لايجوز اعطاء اكثر من مؤنة سنة منها الى المستحق إلا في حالات خاصة مشروطة باذن المجتهد العدل ، ويكفينا عدم الوثوق بالاطلاق

، ولانحتاج الى إحراز عدم الاطلاق الشامل لمفروض البحث ، ويتحقق عدم الوثوق بوجود الاحتمال المعتد به المانع من القطع أو الاطمئنان بظاهر العموم أو الاطلاق المنصوص، ويتحقق الإحتمال عند من يلتفت الى أن الفائدة خمس يعطى لمستحقه ثم يفيض منه عن مؤنته فيحتمل وجوب تخميسه للاطلاق ويحتمل أو يتردد في ذلك لتردد النفس العاقلة في تصور تشريع تخميس الفائدة الخمسية، بل هي اما ان ترجع لولي الأمور المالية أو تصرف في احتياجات ارباب الخمس ، ويكفي الاحتمال والتردد القائم في النفس لمنع الوثوق والاطمئنان بالاطلاق والله العالم بحقائق الأحكام.

جـ- وأما الصدقات الواجبة كالكفارات ورد المظالم ومجهول المالك ونحوها فاذا قبضها المستحق لها شرعاً باذن المجتهد العدل مع إمضائه لقبض الزائد عن مؤنة سنته لمصلحة شرعية رآها المجتهد تدعو للاذن أو جاءته هدية أو حصل منه تقتير في الصرف ففاض وفضل عن المؤنة كان الفاضل مصداق(الفائدة) حقيقة ولاإشكال في شمول اطلاق دليل وجوب تخميس الفائدة المملوكة شرعاً. نعم إذا لم يقبض هذه الصدقات باذن المجتهد العدل فالأحوط وجوباً مراجعة المجتهد العدل في أصل القبض، لاأقل من مراجعته في شأن الفاضل عن مؤنة سنته والمجتهد يعطيه وظيفته الشرعية بلحاظ الفاضل عن المؤنة بعد النظر فيما يقتضيه حاله وحكم الصدقة الواجبة ، نسأل الله العصمة من التجاوز على الأموال والوجوه الشرعية.

وأما الصدقات المستحبة اذا فضلت عن مؤنة السنة فقد سبق أن ذكرنا في مبحث الهدية عدم إستوائهما حكماً بل وموضوعاً لفارق قصد القربة في الصدقة دون الهبة، وأما حكمهما فهو وجوب التخميس لما يفضل عن مؤنته من الصدقة المستحبة دون الهبة والهدية إلا اذا كانت خطيرة عظيمة القدر ، والفارق بينهما النص الخاص الوارد في الهدية دون الصدقة ، وإلا فهما في نفسهما مصداق عرفي حقيقي لعنوان (الفائدة).

(و)- الأراضــي المباحــة القابلــة للتملــك شـرعاً.

من مستحدثات المسـائل الابتلائيـة:- تمليـك الـدول للأراضـي الموات الى مواطنيها لخصوصية في الممنوح له ، وقد يكـون التمليـك منحة مجانية تكريماً لموقف أو عمل مرغوب موافق لبعض الأغـراض أو كانت بعوض معين يقل عـن القيمـة المتعارفـة المبذولـة سـوقياً بـأزاء الأرض ، وتسجل الملكية القانونية باسم المواطن في دوائر التسجيل العقاري (الطابو) فهل يجـب تخميسـها اذا مضـى عـام علـى تمليكـه القـانوني مـن دون إحيائهـا وصـيرورتها مؤنـة مستشـناة مـن وجـوب التخميس كأن يبني عليها مسكناً؟.

أما اذا بادر المواطن الى إحيـاء الأرض وبناهـا مسـكناً أو زرعهـا مثلاً لأنه يحتاجه لسكناه أو سكنى بعـض عيالـه أو زوجاتـه بحيـث يصير مؤنة قبل مضى عام على التمليك القانوني صار مصداقاً صحيحاً للمؤنة و[الخمس بعد المؤنة] فلا خمس يقيناً.

والكلام أو الاشـكال فيما لو مضى عام على التمليـك القـانوني قبل الإحياء وصيرورتها مؤنة حقيقة فهـل يجـب عليـه تخميسـاً؟ وهنـا لابد من تمهيـد مقـدمات تتضـح بهـا الصـورة والدلالـة ، لاسـيما وهـذا الفرع لم يحرر على مستوى الفقه الاستدلالي بـل وعلـى مسـتوى التفريع والفتيافي الرسالة العملية نظير(منهـاج الصـالحين) للسـيدين الحكـيم والخـوئي(قـدهما) وبعـض مـن تـأخر عنهمـا أو تتلمـذ علـى مجلسهما، فيتطلب منا التوسع في تمهيـد مقـدمات لبيـان الموضـوع وأبعاده الشرعية وخصوصياته الحكيمة ومن كل جهة يحتمـل دخالتهـا في تنقيح الفرع وتحقيق حكمه وعرض دليله:-

المقدمة الأولى:- من المرتكزات الفقهية القطعية التي لاتقبـل التشـكيك أو النقاش هو أن يكون المال الواجب تخميسه مـالاً مملوكـاً للمكلف شرعاً بتحقق سبب صحيح من أسباب التمليك الشرعي من بيـع أو شـراء أو هبـة أو مهـر أو نحـو ذلـك ، ومـن هنـا منعنـا وجـوب تخميس الأموال الزكوية والخمسية الفاضـلة عـن مؤنـة السـنة لأجـل

عدم الوثوق من دليل معتبر بدلالة واضحة على مالكية المستحق القابض لأحدهما.

وعليه: يخرج ماكان من الأرض مملوكاً لمسلم أو لمحترم المال أو تعلق حق بالأرض لمحترم المال فانه لايباح التسلط عليها من دون رضى مالكها أو الأحق بها، فاذا تسلط ظالم على أرض مملوكة لمحترم المال أو كان أحق بها ثم وزعها الظالم على المواطنين لم يحل لأحد التصرف في الأرض ببناء أو زرع وحرم التصرف وبطل التعبد فيها إلا بعد تعويض محترم المال وإرضاءه عن حقه في الأرض أو في قطعة منها يريد المؤمن تملكها شرعاً أو يراد تمليكها إياه قانونياً. والحاصل ان موضوع وجوب التخميس المحتمل هو الأرض المباح شرعاً تملكها أو القابلة للتملك أو الاستحقاق شرعاً بعقد صحيح وسبب شرعي ، فيسأل عنها : هل التملك القانوني لهذه الأرض كافٍ لتحقق الملكية الشرعية وهل يجزي لوحده محققاً لموضوع وجوب تخميس الأرض من دون تملك شرعي لها ؟ ، ومن هنا لابد من تحقيق مالكية الأرض وأحقية إنسان بها قبل بيان تعلق الخمس بها فنقول:-

الأراضي في نظير المشرع الأقدس على أقسام وأنواع:-

١-الأرض الموات بالأصل ، وهي التي لم تكن مسبوقة بالعمارة والحياة من أول خلقتها أو لم تعلم عمارتها ولم تظهر عليها الحياة في عهدٍ ، وهذه الأرض من الأنفال وأمرها الى الإمام المعصوم(عليه السلام) وقد أعطى الرخصة لكل أحد أن يسبق الى عمارتها وإحيائها بزرعٍ أو شجرٍ أو نحوهما رغبةً من الشارع في إحيائها وإستثمارها.

٢- الأرض العامرة بالأصل ومن دون معمر معين كسواحل البحار والأنهار ورؤوس الجبال والغابات والجزائر الوسطية في المياه ونحوها من الأرض التي تنبت فيها الأعشاب النافعة والنباتات الطبيعية المثمرة من طبعها ، وهذه الأرض من الأنفال مادام ليس لها مالك يمارس رعايتها وعمارتها، فاذا تصدى لها فرد وعمل فيها مايزيد عمارتها كزيادة الغرس أو شق النهر أو تنظيف الأشجار والأرض أو

نحوها من الأعمال التي يتعارف عملها في البساتين المشتراة كان مالكاً لها مادام يمارس العمارة الزائدة.

٣- الأرض الموات بالعارض وهي التي عرضها الخراب والموت بعد أن كانت عامرة محياة وهي على قسمين:-

أ- مابادَ عنها أهلها وهلكوا قاطبة أوإنجلوا معرضين عنها حتى ماتت وخربت وهي من الأنفال ويجوز لكل أحد أن يتصدى لإحيائها من جديد وإعمارها مالم يعرف المحيي صاحبها السابق فيؤدي اليه حقه ويحييها .

ب- ماإستند خرابها الى تعطيلها وهجر أهلها إياها لإستيلاء الماء عليها أو يبسها وانقطاع الماء عنها ونحوها من دواعي هجران المالك لها ، وهذه الأرض إذا سبق أحد الى إحيائها وهو يعرف صاحبها لزمه أداء حقه وإرضائه عن أرضه قبل عمارتها ، وإن سبق اليها وهو يجهل صاحبها ولم يتعرف عليه بطريقةٍ جازله إحياؤها ويملكها بالاعمار . هذا كله اذا كانت الأرض زراعية وليس فيها حياة وعمارة حتى بنحو الحشيش والقصب النافع للحيوانات إذ لو كان فيها ماينفع ويؤجر بمقابلٍ لم يجز التصرف فيها ، وهكذا الوكانت الأرض غير زراعية كالمسكن الخراب لم يجز التصرف فيها باحيائها وإخراجها من الموت بالعمارة إلا بعد أداء حق صاحبها الأول وإرضائه عن أرضه كالأرض المنشأة للسكنى ونحوه.

٤-الأرض التي عرضتها الحياة بعد الموت.

وهذه الأرض يملكها المحيي بشروط :- أن لا تكون مشعر عبادة،

ولامقطعة من نبي أو وصي، ولاهي حريم لعامر أحياه أحد ولا محجرة شرع أحد في مقدمات الاحياء بتسويرها، فاذا اجتمعت الشروط وقد تصدى أحد - مسلماً أو كافراً - لاحيائها من الموت وتعميرها من الخراب التام كان أحق بها وهي ملكه فلو طرأت الحياة والعمارة على الأرض بتصدي المسلم أوالكافر لها فملكه باقٍ مادامت الأرض في يده يباشر عمارتها وإحيائها ، فإن تركها وأعرض عنها وإنجلى منها أو

بادَ وهلك هو وورثته ببعض العوارض القاهرة ــ زلزال أوصاعقة - ثم جاء من يحييها ويخرجها من الموات الى الحياة صارت الأرض ملك المحيي الجديد اذا كانت الأرض زراعية خاصة ولم يكن عارفاً بصاحبها الأول المعرض عنها، ولو لم تكن الأرض زراعية لم يملكها المحيي الجديد ولابد من مراجعة المجتهد العادل قبل التصرف والاحياء.

ثم ان مايملكه الكافر من الأرضين قبل ورود الإسلام عليها على أقسام:-

الاولى:- أرض الكفار التي اسلم عليها أهلها طوعاً وهي ملكهم لايزول ملكهم عنها إلا أن يهلكوا جميعاً بعارض قاهر كزلزلٍ أو صاعقةٍ.

الثانية:- أرض الكفار التي صولحوا على أن تبقى في ملكهم ، وهي ملكهم يتصرفون فيها تصرف الملاك ماداموا ملتزمين بشروط الصلح ولم يشنوا حرباً على المسلمين.

الثالثة:- أرض الكفار التي لم يجاهد المسلمون الكفار عليها ولم يوجفوا بخيل أو ركاب ولم يقاتلهم المسلمون على عرصاتها ولم تؤخذ صلحاً من إمام المسلمين ، وهي من الأنفال ملك الإمام – المحياة والممات- ويجوز لكل أحدٍ احياء الموات منها وعمارتها بزرع أو شجر أو نحوهما مادام مباشراً للعمارة، وبعد إعمارها وإحيائها لايجوز لأحدٍ مزاحمته وإن كان المحيي كافراً ، وتبقى المحياة في يد محبيها ومعمرها ومدبرها الى أن يقوم القائم(عجل) فيأخذها من غير المؤمنين صاغرين.

الرابعة:- أرض الكفار التي أخذت منهم بالحرب والقهر والغلبة العسكرية وتسمى بالأرض المفتوحة عنوة التي أوجف المسلمون عليها خيلهم وركابهم وغنموها من الكفار ، وهي مع ما عليها من اللامنقول كالشجر والنخل والبنيان ملك لعموم المسلمين من وجد حال الغلبة العسكرية ومن لم يوجد حينها ووجد بعدئذ، وليس لأحدٍ من المسلمين تملكها بالخصوص وانما يصرف محصولها في مصالح المسلمين.

والأرض المفتوحة عنوة لاتخلو إما أن تكون مواتاً أو محياة:-

أما الموات فهي من الأنفال وقد دلّ الخبر[١] الصحيح على الرخصة العامة باحياءها وإعمارها حتى للكافر.

وأما العامرة حين الفتح فهي من ملك لعموم المسلمين ولاتصير ملكاً لشخص معين إلا أن يكون النبي أو الامام أقطعها إياه، ومن دونه اذا علم عمارة الأرض حين الفتح لم يصح تملكها لأحدٍ ولابيعها ولاشراؤها ، نعم يستفاد من معتبرة [٢]أبي بردة جواز شراء حق المقيم في الأرض المسيطر عليها فانه ورد فيها سؤال وجواب بعد إنكار الامام بيع الأرض الخراجية معللاً بأنها أرض المسلمين قاطبة ليست لواحدٍ منهم بعينه حيث سأل (يبيعها الذي هي في يده) وأجاب (عليه السلام) : [لا بأس ، إشترحقه منها، ويحول حق المسلمين عليه، ولعله يكون أقوى عليها وأملى بخراجهم منه] فانها ترشد الى طريق الانتفاع.

والمتحصل من مجموع ماتقدم من التمهيد أن الأرض الموات بالأصل في الاراضي المفتوحة عنوة وفي غيرها من البلدان كلها هي من الأنفال ولإمام العصر (عليه السلام) وقد دلت الرواية المعتبرة [٣] العامة على أن [كل أرض لارب لها هي من الأنفال] وقد جعلها الله لرسوله ثم للأئمة من أهل البيت (صلوات الله عليهم أجمعين) كما قد صدرت منهم الرخصة باحياءها وعمارتها بزرعٍ أو شجرٍ أو نخلٍ أو بناءٍ أو نحو ذلك وتلك الرخصة وردت في روايات عديدة في الأبواب الأول من أبواب إحياء الموات في الوسائل وهي تنطق أن من أحيى أرضا ميتة كان أحقَّ بها وهي له، وهي تفيد ترتب الإستحقاق والملك على إحياء الأرض الميتة عموماً.

والحاصل انه مالم يمارس الإنسان في الأرض الموات عملية الإحياء والإعمار بزرعٍ أو شجرٍ أو بناءٍ أو نحوها لاتتحقق له ملكية

---

(١)الوسائل : ج١٧ : ب١ +ب٢+ب٣+ب٤ من أبواب احياء الموات .

(٢)الوسائل : ج١١ : ب٧١ من أبواب جهاد العدو: ج١.

(٣) الوسائل ك ج٦ :ب١ من ابواب الأنفال : ح٢٠.

الأرض بحسب الإعتبار الشرعي القانوني ، وقبل ذلك لو تصدى لتسوير الأرض وتحويطها بسورٍ من حديد أو رمل أو بناء أو نحوها مقدمةً لإحيائها وإعمارها صار أحق بالأرض من غير منازع ولا مزاحم بمعنى حرمة مزاحمته ومنازعته في التصدي لإحيائها بزرعٍ أو بناء أو نحوها ، مالم تمض مدة على هجران العمارة فيلزمه السلطان العادل بالإحياء أو تخلية الأرض من حجارته وسوره ليتصدى غيره لإحياء الأرض وزرعها.

والدليل على أحقيته بالأرض إذا سورها وحوطها بحائط من تراب: السيرة العقلائية والمتشرعية الجارية على إعطاء الأحقية، وهي سيرة ممضاة جزماً مدعومة ببعض الروايات[١] ،وهي وإن كانت ضعيفة السند إلا أنها مأخوذ بها بين الفقهاء المتأخرين وتصلح مؤيداً للسيرة الممضاة قطعياً.

والدليل على حزمة مزاحمة المحجر هو الجري العقلائي الممضى قطعاً والإرتكاز المتشرعي والإتفاق الفقهائي ، نعم للسلطان العادل ولاية على الأرض الموات التي هي من الأنفال ، فمن حجرها وأحاطها بسورٍ ولم يعمرها بزرعٍ أمكن السلطان إجباره على الإحياء أو التخلية.

والدليل على ملك الأرض بإحياءها وعمارتها هو الروايات [٢] العديدة والصحيحة سنداً والظاهرة دلالة على أن من أحيى شيئاً من الأرض فهو أحق بها وهي له ، وهي تفيد الأحقية الملكية كما أوضحناه في محله ، خلافاً لما أفاده أستاذنا المحقق(قده) في بحث مكاسبه[٣] من ثبوت حق الإختصاص وحسب وناقشناه ثمة فراجع.

هذا كله مرتبط بالأرض الموات بالأصل أو بالعرض مع عدم المستحق لها المطالب بها.

---

(١)سنن البيهقي ج٦ : ص١٤٢+ ص١٤٨ + مستدرك الوسائل ب١ من أبواب إحياء الموات : ح٣ + ح٤.

(٢)الوسائل : ج١٧ : ب١+ ب٢ + ب٣ من أبواب إحياء الموات.

(٣)مصباح الفقاهة : ج٥ :١٢٩طبعة مؤسسة أنصاريان .

وأما الأرض الموات بالعرض والتي لها مستحق أو مطالب بها فهي إما في الأرض المفتوحة عنوة أو في غيرها.

أما الأرض غير المفتوحة عنوة فاللازم أداء حق صاحبها المطالب بها وإرضاؤه للتنازل عن حقه في الأرض وإستحقاقه منها ـــ بعوضٍ أو مجاناً – وقبل التسلط عليها وإحيائها بزرعٍ أو شجرٍ أو بناءٍ أو نحوها.

وأما الأرض المفتوحة عنوة فكذاك يلزم أداء حق صاحبها وإرضاؤه بأي صورة ممكنة - بعوض او مجاناً - وإستحصال تنازله عن حقه في الأرض التي تصدى لإعمارها في زمانٍ ثم خرجت وصارت عرصة جرداء ولايحل مال إمرئ مسلم أو حقه إلا بطيبة نفسه نصاً وإجماعاً.

والحاصل أن الأرض الموات بالعرض أي بعروض الخراب والموت اليها بعد سبق الحياة والعمارة اذا لم يعلم كونها مفتوحة عنوة وعامرة حين فتحها يجوز تحجيرها مقدمة لإحيائها وإعمارها اذا لم تكن معلومة المالك أو المستحق المطالب بها، وذلك لأن الأرض التي لارب لها ولامالك ولامستحق لها هي من الأنفال وقد جعلها الله لرسوله (*) وللأئمة من أهل بيته(عليهم السلام) وقد رخصوا في إحيائها وتملكها، وقبل الإحياء اذا حجرها وأحاطها بسورٍ تولد له حق الإختصاص والأولوية بالأرض.

وبعد هذا التمهيد ننطلق للجواب عن السؤال عن قطع الأراضي الموات اللامسورة والتي تمنح قانونياً لأشخاص معينين:-

فان هذه الأراضي اذا كانت مواتا أو خربة ولم يعلم لها مالك أو مستحق سابق بعد الفحص والتحقق جاز إحياها ببناءٍ أو شجرٍ فتملك ،كما يجوز تحجيرها مقدمة لإحيائها فيكون أحق بها.

وهل يكون تسجيلها في دوائر السجل العقاري وفق القانون يوجب له حقاً في الأرض يمنع غيره عن مزاحمته في تحجيرها اوإحيائها ؟.

الظاهر نعم، فانه يتولد له حق قانوني ، والجري العقلائي والمتشرعي على أحقيته بالأرض وذم مزاحمه للتحجير أو الإعمار ببناء أو زرعٍ أو شجرٍ او نحوها.

وبتعبير آخر:- قد إشتهر بين الفقهاء قديماً وحديثاً أن من حجر أرضاً مواتاً وأحاطها بسورٍ من ترابٍ أو حديد أو بناءٍ صار أحق بها ، وليس له مستند معتبر أو خبر صحيح يمكن الإحتجاج به سوى الجري العقلائي والمتشرعي على الأحقية ومنع المزاحم ، ولو إستدل لذلك ببعض الروايات [١] الناطقة بأنه [من سبق إلى مالم يسبق اليه مسلم فهو أحق به] قلنا: الخبر مرسل ضعيف لايصلح حجة بين العبد وبين ربه ، والحجية في السيرة العقلائية الممضاة، ونظير هذه الحجة تراها في العرصة الممنوحة لشخص والمسجلة في دوائر السجل العقاري فان العقلاء جروا - بحسب تبانياتهم القانونية - على إعطاءهِ الأحقية بل والملكية ، إلا أن إعتبار الملكية عقلائياً مردوع عنه بمقتضى مفهوم الأخبار[٢] الناطقة بأن من أحيى شيئاً من الأرض الموات كان أحق بها وهي له، واذا لم يتحقق منه الإحياء والإعمار لم يكن أحق بها وليست هي له، فيصلح المفهوم رادعاً عن السيرة العقلائية، ولايصلح رادعاً عن جريهم على الأحقية ويكفينا عدم الردع وقد قلنا في بحوثنا في بيان حقيقة (الحق) أنه إعتبار عقلائي قانوني أمضاه الشارع ، وهذا الجري العقلائي يكشف عن إعتبار عقلائي قانوني أمضاه الشارع، ويكفينا لإمضائه: عدم الردع ولو بدليل عام أو مطلق يعمه وليس يوجد عندنا شيء رادع، المظنون شخصياً إمضاء إمام العصر (عجل) هذا الجري العقلائي حفاظاً على النظام الإجتماعي والإقتصادي وإصلاحاً لحال المجتمع المسلم في جانب مالي مهم وقد إحتاط الشارع له في تشريعاته.

قد يقال : إن هذا الحق غير معهود فقهياً أي لم يعهد في أدلة الشرع ولافي كتب الفقه نظير هذا الحق حتى يؤخذ به.

---

(١)مستدرك الوسائل : ب١ من ابواب احياء الموات : ح٤.

(٢)الوسائل : ج١٧ ب ١ + ب٢ + ب٣من أبواب إحياء الموات.

وفيه: ان الحق إعتبار قانوني شرعي أو عقلائي أمضاه الشارع الأقدس ، وهذا الحق حق عرفي عقلائي لم يردع عنه الشارع الأقدس ولايصطدم بمادة قانونية شرعية، وغالب الحقوق الشرعية هكذا، وليست الحقوق الشرعية كلها منصوصة في كتابٍ أو سنة، بل ان اعتبار الحق اعتبار راقٍ متطور ليس له وجود في تفكرات المعاصرين للأئمة ولذا كانت أصوله في الشرع موجودة وآثاره في الأدلة منصوصة وليست الحقوق بعينها مأثورة ولاهي توقيف أو تعبد ليقتصر فيها على نص الشارع عليه بخصوصه كيف؟ وحق الاختصاص بالأرض عند تحجيرها وتحويطها بسورٍ ليس له نص شرعي يثبته، وإنما يثبته النص المعتبر المطلق والجري العقلائي العام .

والحاصل ان منح الدول العرصة الجرداء لبعض مواطنيها لخصوصية فيهم يولّد لهم حق قانونياً وشرعياً في الأرض أمضاه الشارع ولا يجوز لأحدٍ مزاحمتهم أو ممانعتهم عن تحجيرها أو إحياءها وإعمراها ببناءٍ ونحوه مالم تكن متعلق حق سابق لمسلم أو كافر محترم المال ولم يعرض عنه، فإذا لم تكن الأرض متعلق حق محترم شرعاً ومنحت العرصة لأحدٍ وأراد أحد بيعها أو أراد أحد شراءها منه هل تصح المعاوضة والمبادلة عليها بعوض كما يتعارف في الأسواق التجارية العقارية في عصورنا؟

لا ريب ولا إشكال عندنا في صحة معاوضة مستحق الأرض في السجل العقاري على حقه وفي تملكه للعوض المبذول له بأزاء حقه في الأرض لوجوه مصححة ، ولاتصح المعاوضة على عين الأرض لعدم ملكه إياها قبل إحياءها وإعمارها ببناءٍ اوزرعٍ او نحوهما، وقد تبين ضمناً أن الأرض الموات لاتملك عينها إلا بعد إحياءها ببناء أو زرع أو شجر او نحوها، كما تبين أن تصحيحنا البيع كان بنحو المعاوضة على الحق المتعلق بالأرض، والتوجيه المقبول لتصحيح المعاوضة على الحق قبال عوض مخصوص هما وجهان:-

الأول:- توجيه المعاوضة بنحو الصلح المعاوضي بين الحق وبين البدل العيني، والصلح يمكن أن يقع على العين، وهنا لايمكن المصالحة المعاوضية عن العين لعدم ملكها لفرض عدم احيائها بعدُ،

ويمكن أن يقع الصلح على المنفعة أو الإنتفاع وهذا غير وارد أيضاً ، وقد يقع الصلح على الحق وهذا وارد مقصود في تصحيحنا بمعنى أن يصالح أحد مستحق الأرض في السجل العقاري وحامل ورقة الإستحقاق ويرضيه ويتراضى معه على بذل عوض معين وبدل مالي عيني قبال تنازله قانونياً عن حقه في الأرض وعوض رفع يده في الدائرة الحكومية عن قطعة الأرض المسجلة باسمه، وهذه المصالحة صحيحة لااشكال فيها تعمها إطلاقات [الصلح خير] [الصلح جائز] وغيرهما من دون اشكال أو مانع عن إجراءها وتصحيحها للمعاوضة المزبورة.

وهذا تصحيح يرتضيه الفقهاء بحسب تفكراتهم الشائعة ولايستسيغه العقلاء ولا أهل العرف العام ويبعد عن ساحة تفكرهم البسيط اللامأنوس بالأفكار الفقهية الدقيقة.

الثاني:- توجيه المعاوضة بنحو البيع الشرعي المتضمن للمبادلة بين الحق (المبيع) وبين البدل العيني (الثمن)، وهذا التصحيح بنحو البيع والشراء هو الموافق لفهم العرف العام من أمثال هذه المعاوضات لكنه لايرتضيه الفقهاء نوعاً لتسالمهم أو شهرة الفتيا بينهم باشتراط صحة البيع بكون المبيع عيناً ويلزمه فساد بيع الحق كفساد بيع المنفعة ، لكنا في (بشرى الفقاهة) الجزء الثاني في بحث (الفرق بين الحق والحكم والملك) أثبتنا صحة بيع الحق وشراءه خلافاً للمشهور، وذكرنا شواهد على صحة مختارنا ، منها ماذكرناه في الجزء الرابع من بحثنا لأقسام الأرضين وأحكامها : رواية معتبرة[1] تصرح بصحة شراء الحق الثابت في الأرض وصحة بيعه وهي معتبرة أبي بردة التي أنكرت بيع الأرض الخراجية المفتوحة عنوة معللاً بأنها أرض المسلمين فتصدى الراوي للسؤال عن مخرج فقهي شرعي لبيع من له يد على الأرض قال الإمام (عليه السلام) [لا بأس ، يشتري حقه منها ويحول حق المسلمين عليه] يعني يحول حق الخراج في الأرض الثابت لعموم المسلمين من البايع على المشتري ، وهي تكاد تكون صريحة في مشروعية شراء حق المقيم

---

(1)الوسائل :ج١١ : ب٧١ من أبواب جهاد العدو ح١.

في الأرض الخراجية المسيطر عليها وهو حق الاختصاص بالأرض وأولويته بها من غيره، واذا جاز الشراء جاز البيع فان الشراء مبادلة بين المشتري وبين البائع ويكون تصحيح الشراء تصحيحاً للبيع عموماً إلا في موردٍ خاص ولخصوصية ، ولايتوقع هنا صحة الشراء مع فساد البيع من دون تنبيه على هذه الخصوصية.

الحاصل صحة توجيه المعاوضة وتصحيحها بطريق الصلح وبطريق البيع على مختارنا ، ويمكن تصحيحها بنحو الهبة المعوضة أو المشروطة أو غير ذلك من الوجوه المحتملة فقهياً ، إلا أنها بعيدة عن الجري العقلائي الذي ورد عليه الإمضاء الشرعي للتعاملات العرفية السلئدة . هذا كله تمهيد لبيان الحكم المخصوص بالخمس، ثم يقع الكلام في وجوب تخميس الأرض بعد حيازة الورقة القانونية من دائرة التسجيل العقاري اذا مضى عام على الحيازة.

وينبغي تمهيد بعض المقدمات التي توافق النظر المتواضع وتؤدي الى النتيجة المختارة:-

الأولى:- إن المالية إعتبار عقلائي قانوني إجتماعي أمضاه الشارع الأقدس إلا في مواضع قليلة نفي الإعتبارالشرعي عنها ، فالمالية عرفية عقلائية وشرعية إلهية ، ودائرة الأولى أوسع من دائرة الثانية، فان المالية في نظر العُرف العقلائي العام تتبع المنفعة الكائنة في الشيء ، فاذا أمضاها الشارع ولم يردع عنها كمالية الحنطة كانت المالية شرعية أيضاً وإلا إذا ردع عنها أو أنكرها كمالية الخمر كانت المالية عرفية لاشرعية ، ولنا بحث تفصيلي نافع في الجزء الأول من (بشرى الفقاهة) فراجع (بحث مالية الأعيان النجسة) . وبعبارة أوضح:- مالية الأعيان منوطة بمنفعتها : أما بمنفعتها وفائدتها الخارجية الموجبة لرغبة العقلاء فيها وتنافسهم على إقتنائها وبذل المال بأزائها كالمأكول والملبوس والمسكن والعربة ونحوها، وأما منوطة بمنفعتها الإعتبارية الناشئة من إعتبار المعتبر المقبول إعتباره بين العقلاء كالحكومة المعتبرة لمالية الورقة النقدية والطابع والصك والشيك ونحوها الموجب إعتبارها لتمول الورقة والطابع ونحوهما.والأرض الموات التي منحت دائرة التسجيل

العقاري ورقة الملكية أو الإختصاص بها لشخص وأعطته سنداً قانونياً بملكيته الأرض هو حماية قانونية من تعرض أحد اليه يمنعه أو يزاحمه في احيائها ببناء أو زرع أو نحوهما ويصير السند مالاً عرفاً نظير السند القانوني الذي يصدره البنك أو الطابع المالي أو البريدي أو الورقة النقدية التي تصدرها الجهة القانونية ـــ البنك المركزي ـــ ، وانما تصير مالاً لواجدية الورقة الرسمية القانونية لمنفعة إعتبارية تخول حاملها الإستفادة من الأرض ببناء مسكن أو مزرعة أو نحوهما عليها وتخول من تنتقل الورقة إلى إسمه أن يستفيد منها، ولذا ترى العقلاء إذا حصلوا على (ورقة الطابو- السجل العقاري) أو ورقة (السند) أو (الكمبيالة) أو (الشيك) أو نحوهما يعتبرون أنفسهم مالكين وتراهم يباشرون التعامل بها كملاك يبيعون الأرض (العرصة) و(الشيك) و(السند) ويشتري آخرون منهم ذلك كما يبيعون ويشترون ما يملكونه من الأموال والأعيان الأخرى لافرق عندهم بين تلك وهذه، مما يكشف بوضوح عن مالية العرصة ونحوها بحسب الفهم العرفي القانوني والجري العقلائي.

ثم المالية الشرعية هي على وفق المالية العرفية مالم يصدر عنها ردع شرعي بالخصوص بلحاظ أن التشريع الأقتصادي تشريع إمضائي في الغالب وتقرير لما تبانى عليه العقلاء مالم يصدر الردع والمنع الشرعي نظير مايظهر من مجموعة أخبار الخمرة من إلغاء ماليتها ومنع التعامل بها وعدم إحترامها بوجه مما يكشف بوضوح عن إلغاء الشارع ماليتها وإسقاط إعتبارها القانوني المعاوضي، وهنا فيما نحن فيه لم يقم دليل ـــ ولو بنحو العموم أو الاطلاق ـــ يدل على المنع من تمول الحق المتعلق بالأرض الممنوحة للشخص المعين حتى تلغو ماليته شرعاً ، والحاصل ان تباني العقلاء على تمول حق الواجد لورقة السجل العقاري في الأرض مع عدم ردع الشارع عنه، وهذا كاشف عن مالية الحق ونفعه وتموله شرعاً.

يضاف الى هذا كله:- تعبير العرف العقلائي العام عمن منح ورقة (الطابو) الصادرة من دائرة التسجيل العقاري بأنه(يملك العرصة) أو (يملك كذا قدر) قيمة العرصة الممنوح سندها إليه، فإنه كاشف

عن مالية الحق القائم في الورقة (السند القانوني)المرتبط بالعرصة الجرداء الممنوحة إياه.

الثانية:- إن النصوص الشرعية دلّت على وجوب الخمس فيما يستفيده الإنسان مطلقاً إذا لم يصر مؤنة لنفسه أو لعياله، إذ الآية الشريفة [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ**] الأنفال : ٤١ .

دلت على وجوب الخمس وجعله على كل ماغنمه الإنسان وإستفاده، والروايات الصحيحة دلت على إثبات الخمس في كل ماأفاد الناس وإستفادوه من قليل أو كثير ومن ضروب الغنيمة وأنواع الفائدة، كما قد دلت الروايات المعتبرة على أن الخمس واجب بعد إستثناء المؤنة [عليه الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله[١]] وفي صحيحة ابن مهزيار [فأما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام][٢] وتدل بضميمة الإرتكاز الفقهائي والمتشرعي على لزوم المحاسبة مقدمة لتخميس الفاضل بعد إستثناء مؤنة السنة في كل عام.

وبعد هاتبن المقدمتين نقول:- لما كانت العرصة الجرداء الممنوحة للشخص المعين والمسجلة باسمه في دائرة التسجيل العقاري مالاً عرفاً وملكاً قانونياً وعقلائياً ممضى شرعاً ويعد الشخص حينئذ مستفيداً وغانماً بحصوله على المنحة والورقة القانونية فيتعلق الخمس بالعرصة بما لها من القيمة الفعلية يوم الدفع، وهذا حكم على وفق القاعدة الأولية والأدلة العامة ولامخرج عنه ظاهراً.

ولو دار أمر قيمتها بين الأقل والأكثر كفى تخميس الأقل بمقتضى القاعدة الأولية القاضية بجريان البراءة عن الأكثر، وبعدئذٍ إذا باعها بثمن يزيد على القدر الذي خمّسه وجب تخميس الزيادة لأنها فائدة ظاهرة وربح فائض وغنيمة لابد من تخميسها إذا لم يصرفها في مؤنة سنته، وهذا أيضاً حكم على وفق القاعدة الأولية والأدلة العامة.

(١،٢)الوسائل : ج٦ : ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس: ح٤+ح٥.

ز- بدلات الايجار.

قد ظهر من العمومات والمطلقات المتقدمة : وجوب الخمس في عموم الفوائد- ومنها الفوائد المكتسبة بعقد الاجارة نظير إجارة الانسان نفسه أو ضيعته أو داره أو عربته أي من دون فرق بين إجارة المنافع وبين إجارة الأعمال، وما يبذل بدلاً وعوضاًفي عقد الإجارة هو فائدة مكتسبة تندرج تحت المطلقات المومى اليها، كما تندرج تحت أنواع الاكتساب التي إدعي الاجماع في بعض الكلمات على وجوب تخميس مافضل منها عن مؤنته ، فاذا آجر مكلف نفسه لعملٍ شهراً أو شهرين أو سنة أو اجر داره أو دكانه سنة كان بدل الاجارة فائدة يلزم تخميس مايفضل منه عن مؤنته ، بل ورد في بعض النصوص[1] الخاصة مافيه دلالة على وجوب الخمس في بدل الاجارة وعوضها – في الجملة وبلحاظ بعض الموارد والمصاديق كصحيحة الريان في غلة رحى أرض وغيرها.

ومن مصاديق ذلك: أن يؤجر الانسان نفسه لنيابة الحج أو الصلاة أو الصيام ثم يفضل عنده عن مؤنة سنته فيجب تخميسها بمقتضى المطلقات المومى اليها.

لكن قد يقال- كما يظهر في عنوان الوسائل –بالتفصيل بين أجرة الحج وبين غيرها من بدلات الاجارة، لما ورد في رواية في (أصول الكافي- أبواب التواريخ) وهي مكاتبة عن الامام الرضا (عليه السلام) : رجل دفع اليه مال يحج به هل عليه في ذلك المال حين يصير اليه الخمس أو على ما، فضل في يده بعد الحج،؟ فكتب (عليه السلام) : [ليس عليه الخمس][2] وهي تفيد أن أجرة الحج ليس فيها الخمس واجباً أو لايجب في مافضل في يده منها بعد تمام الحج، أي تكون أجرة الحج مستثناة من العمومات والمطلقات. وأجاب في الجواهر (ج١٦: ٥٥) بأن الخبر (مطرح أو محمول على إرادة نفيه بالنسبة للقسم

---

(١)الوسائل:ج٦ ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح٣+ ح٨+ح٩.

(٢) الوسائل:ج٦ ب١١ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح١+ أصول الكافي :ج١ ٥٤٧ باب الفيء والانفال والخمس :ح٢٢

الأول من السؤال). لكنه طرح للخبر من دون بيان ضعف في سنده أو خلل في دلالتة، مع أن ظاهر الخبر المذكور: رجوع الجواب [ليس عليه الخمس] الى فقرتي السؤال فيكون حمله على إرادة نفي الخمس عن خصوص الشق الأول من سؤالي المكاتبة حملاً تبرعياً يفقد الشاهد المصحح له، وهذا غير مقبول.

والصحيح أن يجاب :- أولاً: إن الرواية ضعيفة بوقوع (سهل بن زياد) في طريقها كما يظهر لمن راجع (أصول الكافي) دون (الوسائل) فانه قد حصل خلل في نقل (الوسائل) للسند أو اجتهاد في تمييزه ،فراجع.

وثانيا: ان الرواية مجملة غير مبينة وغامضة المفاد غير واضحة فلاتكون مانعة عن إندراج أجرة الحج تحت المطلقات ولاتصلح دليلاً مخصصاً أو مخرجاً لها عن المطلقات، وذلك بلحاظ أن الرواية الشريفة ظاهرة في نفي وجوب الخمس في المال المدفوع ليحج به، لكنها ليست ظاهرة في تحديد موضوع النفي [ليس عليه الخمس] وهل ان المال المدفوع قد بذل ليحج به عن نفسه فيكون به مستطيعاً إستطاعة بذلية؟ أم انه مال مدفوع له ليحج به أجرة عن حجة نيابة عن ميت أو حي عاجز؟ وهذا المحتمل الثاني هو الذي ينفع صاحب الوسائل ليتم الخبر دليلاً له على فتياه ، لكنه ليس في الخبر إشعار به فضلاً عن الظهور الحجة، ولعل المحتمل الأول أرجح منه وأقرب ، ويكفينا تردد مفاد الخبر بين إحتمالين فانه يعني إجماله وغموضه ،وهو مانع عن الاستدلال بالخبر على خلاف العمومات والمطلقات الظاهرة في وجوب الخمس على المكلف في كل ماأفادمن قليل أو كثير. هذا كله مختص بما اذا كان أمد الاجارة سنة أو أقل منها.

وأما لو كان أمد الاجارة سنتين أوسنين متعددة فهل الحكم كذلك؟ - بحيث يكون العوض والبدل بتمامه من ربح سنة الإتفاق والإجارة فيجب عليه عند حلول رأس سنته الخمسية أن يخمس مايفضل منها عن المؤنة ؟ ولابد من تفصيل البحث بين الإجارة على عمل وبين الإجارة على منفعة:-

أ-أما الإجارة على عمل معين - خياطة أو بناء أو سياقة عربة أو نحوها- لسنتين أو أكثر، وقد إستلم الأجرة المتفق عليها دفعة واحدة عن سنتين أو أكثر ، فهل تعد الأجرة بتمامها من أرباح سنة الإجارة الأولى التي إستلم فيها العوض حيث يفترض انه يقبض مجموع الاجرة المتفق عليها بازاء عمل السنتين والسنين و يكون مالكاً شرعاً لتمام الأجر بعد العقد والقبض، فيلزمه تخميس الفاضل عن المؤنة عند حلول رأس سنته الخمسية؟ أم يلزمه تقسيط الأجر على السنتين والسنين وتخميس ما يقابل هذه السنة من الأجر باستثناء مايصرفه في مؤنتها ؟ ثم يبقي مايقابل كل سنة لسنتها يخمسه اذا فضل منه شيء عن مؤنته، يوجد هنا احتمالان قائمان في الذهن:-

والذي يقرب الى الذهن هو الاحتمال الثاني وهو تقسيط الأجر على السنتين والسنين وملاحظة عمل كل سنة وأجرها مستقلاً عن السنة الأخرى، فلابد من ملاحظة الأجر المقابل لعمل هذه السنة وحسابه من أرباح هذه السنة، وما يقع بأزاء عمل السنة اللاحقة من أرباح سنتها، وما يقع بأزاء العمل في السنة الثالثة من أرباحها، وعليه اذا آجر نفسه لعملٍ في السنة اللاحقة فقط - كما لو آجر نفسه لبناء أو حجة نيابية في العام المقبل- ودفع له الأجر مسبقاً في هذه السنة وصرف منه في مؤنته وفضل منه شيء لايجب تخميسه هذه السنة بل في العام المقبل اذا فضل من الأجر شيء عن مؤنته . والوجه فيه:-

اولاً:- انه مقتضى الصدق العرفي للفائدة التي هي موضوع وجوب الخمس حسبما إستفدنا من النص القرآني والحديث المعصومي، وذلك لأن العرف العقلائي العام يعتبر أجر كل سنة فائدة تلكم السنة ولايعتبر الأجير على عمل لسنتين أو سنين متعددة(مستفيداً) لتمام الأجر في عام الأجارة، بل يعتبروه مستفيداً لحصة من الأجرة وهي التي تقابل هذه السنة دون أجرة عمل السنين اللاحقة، وفي كل عام يعتبرونه مستفيداً لحصة ذاك العام من أجرة العمل ، وهكذا.

ويؤكده: ماذكره الفقهاء(رض) في فقه الاجارة وهو الذي يجري عليه العقلاء والمتشرعة من أنه لومات العامل في السنة الأولى أو الثانية- قبل تمام سنين الاجارة- أو ترك العمل المستأجر عليه لعذرٍ أو من غير عذر فانه سوف يطالب بالأجر المقابل لزمان مابعد الموت أو للمدة المتروك فيها العمل ويؤخذ منه الأجر والعوض المقابل للزمان المتروك فيه العمل أو يؤخذ من تركته، مما يكشف جلياً عن عدم إحتساب الأجر المقابل للسنين اللاحقة أجراً لسنة الاتفاق ، بل هو أجر مقسط على كل عام من أعوام الاجارة على العمل ، فيكون الأجر المقابل لعمل كل عام فائدة ذاك العام.

وثانياً- إن هذا العامل للمستأجر على عمل سنتين أو أكثر يعتبر- فقهياً وعقلائياً - أويعدّ مديناً لصاحب العمل- بعد تمام العقد- بعمل سنتين أو أكثر، فان العمل المستأجر عليه دين مستحق قبال الأجر المستحق المدفوع الذي ملكه شرعاً عند قبضه ، وهو نظير المقترض أو المدين لغيره بمالٍ أو متاعٍ اذا بقي لحين حلول رأس سنته الخمسية فانه يملكه حين يقبضه ويملك الطرف الآخر عليه مقابل قرضه أو دينه، وليس المقياس الموضوعي محض الملك بل هو الاستفادة المالية المملوكة ، ومن الواضح هنا عدم تحققها بلحاظ أنه قبض مالاً- ديناً أو أجراً – وملكه شرعاً لكنه قبال ذلك هو مطالب بمقابل ما ملك من قرض أو دين أو عمل، وهذه المقابلة مرتكزة مسلمة- فقهياً وعقلائياً- وهي تمنع عن صدق (الإفادة) و(الاستفادة) عرفاً. وبتعبير مختصر: هنا لاتصدق (الفائدة) على مايقبضه ويملكه من الأجر للسنين المقبلة ولايعتبره العقلاء(مستفيداً) بلحاظ ما يقابله من عمل السنين اللاحقة المطلوب منه كما لايعتبرونه (مستفيداً) بلحاظ القرض والدين الذي في ذمته والمطلوب منه.

والمتحصل :- انه في اجارة الأعمال لأكثر من سنة لايعتبر(مستفيداً) بحسب الصدق العرفي لغير أجرة هذا العام الواقعة فيه الإجارة على عمل سنين ولايجب عليه إلا تخميس مازاد عن مؤنته بلحاظ الأجر المقابل لعمله هذا العام.

ب- وأما الاجارة على المنافع لسنتين أو أكثر كمن آجر داره أو دكانه سنتين أو خمسة أعوام، ونلحق به مطلق العوض على المنافع نظير من باع ثمرة بستانه أو مزرعته لسنتين أو ثلاث سنين أو صالح عن وارد عربته المعدة للنقل أو السفر بها أو وارد محله أو معمله أو نحوهما لسنتين أو أكثر وهكذا ، والجامع: (بدل الاجارة أو عوض المنفعة لمدة سنتين أو أكثر) فهل تكون مثل الاجارة على عمل تلاحظ أجرة كل سنة بحالها ويستثنى منها المصرف والمؤنة ثم يخمس الفاضل ؟ أم يلاحظ مجموع العوض فائدة وربحاً لهذا العام الذي وقعت فيه الاجارة أو نحوها من العقود على المنافع.

أفاد سيد المستمسك (قده) في خمس منهاجه (م:٤٥) باختلاف هذا النوع عن سابقه الذي لايحسب فيه عوض السنين اللاحقة من أرباح وفوائد سنة الإتفاق، وأفتى باعتبار تمام الثمن ربحاً لسنة العقد وإحتساب مجموع الأجر نفعاً وفائدة لهذا العام الذي وقع فيه الإتفاق على بيع الثمرة أو إجارة الدار أو منافع العربة أو نحوها فيجب تخميس مايفضل عنه من المؤنة هذا العام، ولعله لأجل كون العوض بتمامه مصداقاً عرفياً للفائدة فعلاً ولعدم كون المنفعة المشتراة أو المستأجرة ديناً بلحاظ منافع السنين اللاحقة.

لكن في إطلاق ماأفاده إشكال وغموض يمنع من الأخذبه، بلحاظ أن العين التي إستؤجرت منفعتها كالبستان التي بيعت ثمرتها سنين والدار أوالعربة المؤجرتين للسكنى أونقل المسافرين ونحوها من الأعيان تصير- بالإتفاق على منفعتها – مسلوبة المنفعة مدة العقد وسنينه ويتوقع ورود النقص على العين المالية بفعل إستخدامها في الزرع أو الشجر أو السكنى أو الحركة أو نحوها ولابد من ملاحظة هذين الأمرين، فانه وإن صح كون العوض – ثمناً أو أجراً بتمامه مصداق(الفائدة) والغنم والنفع ، بخلافه عند التعويض عن عمل مستمر لسنتين أو أكثر فانه لايعد المجموع فائدة فعلية خالصة لكون العمل ديناً متعلقاً بعهدته نظير مال القرض والمدين ولايعد المدين مستفيداً أو رابحاً للمال المقبوض قرضاً أو ديناً أو أجر عمل يطالب به في حينه، لكن الاطلاق المذكور في اجارة المنفعة وبيع الثمرة أو المصالحة ليس سديداً لما أشرنا من أن مسلوبية المنفعة

وما يتوقع من الخلل والنقص الوارد على العين المالية الأصل يوجب نقصان قيمتها بالوجدان، وقد ورد عليها هذان النقصان بسبب العقد المحدود باكثر من سنة الاتفاق فلا بد من إستثنائه من مجموع العوض المعدود ربحاً لهذه السنة، وذلك لتحقيق قدر الفائدة واقعاً وتشخيص مقدار الربح الحادث للمكلف بلحاظ سنة الإتفاق، كما لابد من استثناء مؤنة نفسه وعياله سنة الاتفاق.

مثلاً: اذا كان له بستان أو دار او دكان آجر منفعتها او باع ثمرتها لسنتين، والبستان أوغيرها تسوىألف دينار وقد باع ثمرة البستان أو آجر الدار أو الدكان لسنتين بأربعمائة دينار وقبض العوض ، لكن حيث تتنزل قيمة البستان أو الدار أو الدكان عند البيع لكونها مسلوبة المنفعة سنتين ويتوقع ورود خلل ونقص على العين بفعل إستخدامها المؤثر على صلاحية الأرض لنمو الثمار وعلى بناء الدار أوالدكان و اذا قدر أهل الخبرة هذا النقص بمأة دينار إستثنيت المأة من مجموع العوض(٤٠٠) دينار كما تستثنى مأة دينار اذا كانت قدر مؤنته لنفسه وعياله ويبقى مأتا دينار يلزم تخميسها عند حلول رأس سنته الخمسية، لاأن يخمس العوض بعد إستثناء مؤنة السنة فقط كما يظهر من منهاج السيد الحكيم(قده) ، لأن المقياس الموضوعي لوجوب الخمس هو تحقق (الفائدة) المالية ، والفهم العرفي والتعارف العقلائي يلاحظ نقص قيمة العين المنتفع منها ويعتبرون هذا المكلف رابحاً ومنتفعاً لمأتي دينار .

بل يمكن أن يقال إن نقص الدار أو البستان لمسلوبية منفعتها ولتوقع ورود الخلل والنقص على البستان والدار- هذا يعد من مؤنة تحصيل الربح نظير أجرة الدكان على الكاسب ونحوها مما يدفعه المكتسب لتحصيل الربح والفائدة، وهي مستثناة من (الفائدة) والربح الواجب تخميسه في سنة الاكتساب.

والحاصل ضرورة مراعاة النقص المتوقع واستثناء من عوض نفع السنين كما يلزم إستثناء مؤنة الصرف على النفس والعيال من الربح والفائدة عند إرادة تخميس عوض المنافع المنقولة للغير سنتين أو أكثر، لكن استثناء المؤنة لدليل خاص يأتي عرضه مفصلاً، وإستثناء

الـنقص المتوقـع لاجـل النظـر العرفـي القاضـي بلـزوم إسـتثنائه جبـراً للعين المالية المنتفع منها وكأن هذا النقص عوض الأجرة وقبال بعض أجزائها حيث يعتبرون مازاد عليه هو الفائـدة وهـو الـربح المسـتفادأي يلاحظون النقص المتوقع وروده وينقصونه من الأجر ويعتبـرون ماسـواه هو الفائدة خاصة.

ح - نـماءات الأموال.

وقع الكلام في وجوب تخميس نماءات الأموال وزياداتهـا العينيـة- المتصـلة كالسـمن ،والمنفصلة كالولد، وشبه المنفصلة كالصوف والثمر- وزيادتها الحكمية- أعني ارتفاع القيمة السوقية للعـين الماليـة والتـي لاتصـاحبها زيـادة فـي عـين المال - فان هذه النماءات العينية والحكمية هي مصداق (الفائدة المجانية) التي يستحصلها المكلف من دون مقابل أو جهـد ، وقـد إختلفـوا فـي وجـوب تخمـيس (الفائدة المجانية) بعد إتفاقهم على وجوب تخميس (الفائـدة الإكتسـابية) وهـي التي يبذل المكلف جهداً في تحصيلها ويقصد الحصول على الربح من ورائها:-

يبدو من جمع كثير – ظهوراً من بعض كلمـاتهم وإشـعاراً مـن بعـض آخـر – إختصاص وجوب الخمس بالتكسبات (الفوائد االاكتسابية) وعدم شـموله غيرهـا، فيشـكل عندهم وجوب الخمـس فـي النمـاءات والزيـادات العينيـة والحكميـة وقـد يمتنع عند بعضهم صدق (الفائدة) على نمـاء أصـول الأمـوال . لكـن هـذا المبنـى باطل عندنا وقد سبق بيان منعـه وإبطالـه وإثبـات تعلـق الخمـس بعمـوم الفوائـد حتى المجانية مالم يقم دليل خاص على خلافـه ، وعليـه يجـب تخمـيس عوائـد الأموال وفروعها ونماءاتها وزياداتها لصدق (الفائدة) على نماء الأموال ـ المتصـل والمنفصل وما هو برزخ بينهما وإرتفاعات قيمة المال السوقية -، فالـذين يملكـون الطيور والدواجن أو الغنم أو البقر أو الإبل أو نحوهما من الحيوانات التي تربى ثـم يحصل لها نماء كالبيض والوبر والصوف والسمن والبن وما يتولد منها يجب عليهم تخمـيس أصـول الأمـوال –الحيوانـات الام- ونماءاتهـا معـا ممـا يفضـل منهـا عـن مؤنتهم أي مما لم يأكلوه ولم يلبسوه ولم يشربوه ، واذا بيع شـيء مـن نماءهـا المشار اليه أثناء السنة وبقي شيء من ثمنها فاضـلاً عـن مؤنتـه – لـه ولعيالـه- وجب إخراج خمسه عند حلول رأس سنته الخمسية.

وحيـث كـان المقيـاس الموضـوعي لوجـوب الخمـس هـو(الفائـدة) والـربح والغنم لايفرق بين الزيادة العينية بأقسـامها الثلاثـة – النمـاء المتصـل والمنفصـل ومـا هـو بـرزخ بينهمـا- وبـين الزيـادة الحكميـة ، وتوضـيحه: إن الفائـدة والمنفعـة اللاحقة لأصل المال المملوك والزيادة الطارئة على عـين المـال يمكـن تقسـيمها الى الى أقسام أربعة:- ثلاثة منها يعبـر عنهـا بالزيـادة العينيـة ورابـع يعببـر عنـه بالزيادة الحكمية:-

أ-النماء المتصل :- وهو زيادة طارئة على عين المال الأصـل تكـون متصـلة بعين المال كسـمن الحيوان أو نمو الوليد منه أو كبر جسـمه أو كثرة لحمه أو نمـو الشجر المغروس أو تنامي أغصانه أو نحو ذلك مما يكون له زيادة في عين المـال الأصل .

ب-النمـاء المنفصـل :- وهـو زيـادة طارئـة علـى عـين المـال الأصـل تكـون منفصلة عـادة عـن المـال الأصـل كالحليـب والعسـل ونحوهمـا ممـا يلقيـه بعـض

الحيوانات وتكون لها قيمة ، والولد الذي تحمل به الحيوانات وتصنعه ونحوهما مما يكون زيادة منفصلة عن عين المال الأصل.

ج- النماء البرزخ:- وهو زيادة ونماء لعين المال الأصل متصل بعين المال المتصل قابل للفصل عند النضج أو سعة الحجم أو نحوهما من الحالات الطارئة على النماء أي يكون برزخاً بين النماء المتصل بلحاظ إتصاله وبين النماء المنفصل لكونه في معرض الفصل عنه، كالصوف والوبر على ظهر بعض الحيوانات والثمرة والغلة في البساتين والمزارع.

هذه الأنواع الثلاثة هي أنواع للفوائد والنماءات تندرج تحت عنوان (الزيادة العينية) لأنها نماء عيني وزيادة طارئة على عين المال الأصل، وهذا هو المقياس الفارق عن (الزيادة الحكمية) التي هي:-

د- إرتفاع القيمة السوقية لعين المال الأصل مع بقاء المال الأصل بعينه من دون زيادة ونماء أو تنامي، وهذا يحصل عادة في الأسواق التجارية بفعل قانون(العرض والطلب) وحينما يقل العرض ويكثر الطلب على نوع مال- طعام أو شراب أو حيوان أوكساء أو أجهزة أو أمتعة يحتاجها الناس في معاشهم أو كمالهم المادي أو المعنوي – فتزيد القيمة المبذولة في السوق أو ترتفع من قبل أصحابها، وهي بحكم الزيادة وليست زيادة عينية بالفعل.

وحيث كان الملاك الموضوعي لوجوب الخمس هو تحقق(الفائدة) والنفع والغنم يلزم إحراز صدقها عرفاً في الموارد المشتبهة ومنها نماءات أصول الأموال المملوكة، فلا بد من تفصيل المقال بلحاظ النوعين من الزيادة- العينية والحكمية- ولاريب في صدقها عرفاً في الجملة وبلحاظ بعض الموارد ، ويشكل صدقها في بعض آخر.

وهذا البحث مخصوص في نماءات الأموال وفروعها وعوائدها ، ونغض هنا الطرف عن أصل المال النامي والمتفرع عنه النماء فان له حكماً مستقلاً :-

قد يكون أصل المال وعينه مما يتعلق به الخمس ولم يؤده المكلف ولم يخرجه الى أربابه ومستحقيه ثم ينمو أو يزيد ثمنه وهذا واجب التخميس – أصلاً وفرعاً نامياً – ونتكلم هنا عن نمائه، وقد يكون أصل المال وعينه مما لم يتعلق به الخمس أصلاً كمهر الزوجة وعوض الخلع والميراث المحتسب. وقد يكون مما تعلق به الخمس وأخرجه ودفعه الى أربابه ومستحقيه ثم نما أو زادت قيمته، والكلام في تنقيح موضوع (الفائدة) وانطباقه على النماء وفي ثبوت حكم الخمس أو عدم ثبوته في نوعي الزيادة والنماء وحسب:-

اما اذا كانت الزيادة عينية منفصلة بالفعل كالولد أو بالقوة وفي معرض الإنفصال كالتمر واللبن والصوف ونحوهما مما هو بحكم النماء المنفصل عرفاً، فهو مصداق (الفائدة) قطعاً ويترتب عليه القطع بالحكم – وجوب التخميس- فانه نماء ظاهر ونفع بارز ومصداق للفائدة مسلم عرفاً فتأتي عمومات وجوب تخميس

الفائدة، بل توجد نصوص خاصة تفيد ثبوت الخمس في بعض أنواع النماء المنفصل أو ماهو بحكمه نظير معتبرة [١] أبي بصير التي تثبت الخمس في الفاكهة التي تنتجها البستان والتي تباع ولم يأكلها العيال حيث أفاد الإمام (عليه السلام) أنها كسائر الضياع المثمرة في وجوب تخميس ثمرتها التي لاتكون من مؤنة العيال ، ونظير معتبرة [٢] النصري التي سأل فيها الصادق(عليه السلام) عن أموال من غلات وتجارات له حق فيها فأمضاه الامام (عليه السلام) وحلله لشيعته لتطيب ولادتهم، حيث يستفاد منها المفروغية من وجوب تخميس غلات الأرض وثمارها ، ولايضر بالاستدلال تضمن الصحيحة لتحليل حقهم فانه أمر آخر: قد نقبله وقد نرفضه وقد نفصل حسبما يقتضيه الجمع بين الأدلة وله محل مناسب نبحثه فيه، ونظير رواية النيسابوري[٣] التي تفيد وجوب الخمس مما يفضل عن مؤنته فيما يصيبه من ضيعته المزروعة بالحنطة.

وهكذا يجب الخمس في نماء المال وزيادته العينية المتصلة كسمن الحيوان أو نماء الشجر المغروس في الأرض ونحوهما مما تكون الزيادة عيناً متصلة غير منفصلة وتوجب زيادة قيمة المال الأصل ، إلا أن سيد المستمسك في(ج٩ : ٥٢٦) قد إستشكل في وجوب الخمس في النماء المتصل كالسمن ونحوه لعدم وضوح صدق الفائدة عليه.

وفيه : إن الصدق العرفي للفائدة هو الحكم العدل وهو متحقق جزماً و يمكن التأكد منه عرفاً سوقياً وتعارفاً خارجياً ، وبتعبير واضح مفصل: إن الملحوظ بالوجدان والمحسوس عند العقلاء بالعيان هو زيادة المال الأصل ونماء عينه- في موارد النماء المتصل كسمن الحيوان - ويلزمه زيادة قيمته في السوق التجارية، ، ومن المشهود بين العقلاء إتفاقهم على صدق(الفائدة) والنفع بفعل الزيادة المتصلة في مالية الأصل فان المجموع المركب من المال الأصل ومن نمائه المتصل هو مال واحد عرفاً وغير متعدد قطعاً ، لكن يصدق عرفاً: أن في المال زيادة عينية ونماء متصلاً لم يكن موجوداً من قبل ويوجب زيادة القيمة على ماكان يدفع بازائها ويصدق أن المالك مستفيد مالياً بفعل النمو المتصل الموجب لرفع قيمة ماله حيث كان يدفع دينار واحد فقط بازاء حيوانه مثلاً ثم صار يدفع دينار ونصف دينار ، وهذا المحسوس لايمكن إنكاره خارجاً حتى اذا أمكن التشكيك لساناً وبياناً فانه شبهة في مقابل حقيقة واقعية.

وباختصار: الزيادة العينية - المنفصلة بالفعل أو بالقوة أو المتصلة- اذا كانت توجب زيادة مالية العين الأصل هي فائدة ونفع عرفاً وزيادة محسوس قطعاً وتوجب زيادة القيمة المبذولة بأزاء العين المالية الأصل ، وينطبق عموم أو إطلاق دليل وجوب تخميس الفائدة وإن كان إنطباقه على النماء المنفصل أوضح من

---

(١)الوسائل :ج٦: ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس :ح١٠.

(٢)الوسائل :ج٦:ب٤ من أبواب الأنفال : ح٩.

(٣)الوسائل : ج٦ : ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح٢.

إنطباقه على النماء المتصل ، وكلاهما مصداق عرفي للفائدة الطارئة على العين المالية الأصل فالظاهر وجوب تخميسهما من دون إشكال.

وأما الزيادة الحكمية الناشئة من إرتفاع القيمة السوقية عما كانت عليه عين المال الأصل في الزمن الماضي أو في العام السالف وهي زيادة في القيمة لارتفاع السوق لامن جهة النمو العيني، فهل تتحقق (الفائدة) والنفع حينئذ ؟ هذا ما إختلفت فيه الفتاوى والكلمات فاستشكل بعض في وجوب الخمس فيها وأثبته آخرون وفصل جمع ثالث ولم نجد لها في نصوص أخبار الخمس إشارة وإشعاراً بالخصوص- نفياً أو اثباتاً – ولابد من ملاحظة ماتقتضيه الأدلة العامة وبحسب أنواع وأقسام الأموال المرتفعة قيمتها.

والتحقيق الرصين المنطلق من كبرى مستفادة من عموم دليل وجوب تخميس (الفائدة) و(المغنم)، وهي متوقفة على إحراز صدق هذا العنوان المنوط به الحكم صدقاً عرفياً واضحاً – يتطلب تقسيم (الزيادة الحكمية) الى أقسام:-

القسم الأول:- وهو ماملك أصل المال بطريق شرعي لايتعلق به الخمس بماله من المالية كإرث محتسب أو عوض خلع أو صداق أو ملكه بالإحياء مع حاجته اليه في مؤنته ومؤنة عياله كالأرض الموات التي بناها مسكناً واللقطة التي تملكها بعد التعريف واليأس من معرفة مالكها وهو محتاج اليها لمعاشه وقد إستعملها قبل حلول رأس سنته الخمسية ونحو ذلك مما يصير مؤنة له أو لعياله قبل مضي عام الربح ، فانه لايجب الخمس في رقي قيمة هذا المال وإن أعده للتجارة به مستقبلاً أو باعه بالفعل، لأن ارتفاع القيمة السوقية في مثله لايعد(فائدة) وليس هو نماء مستقلاً عن المال الأصل غير المتعلق للخمس ومن أول الأمر، بل لعله لاتصدق عليه (الفائدة) عرفاً لعدم إستقلال الزيادة عن المال الأصل المترقية قيمته، ويتضح الأمر بالمثال فان المرأة التي ورثت من أبيها بستاناً أو أصدقها زوجها داراً قيمتها ألف دينار فزادت قيمتها الى ألف وخمسأة ديناراً أو باعتها بالقيمة المرتفعة لايحسبها العقلاء وفي العرف العام أنها مستفيدة فائدة مستقلة عن عين المال الأصل حتى يكون الصدق العرفي لفائدتها وراء العين المالية موضوعاً مستقلاً لوجوب الخمس عليها.

وهكذا لوتملك عين المال بشراء أو نحوه وقد تعلق الخمس بها فأداه من عين المال ــ لا بالقيمة ومن مال آخر ــ كأن اشترى أرضاً أو طن حنطة أو رز فأخرج خمس المال من عين الأرض أو الحنطة أو الرز ، لأنه أعطى خمس القيمة ، فكانت عين المال الأصل بتمامها ملكاً طلقاً غير متعلق للخمس بعد أدائه من عينه ، ثم زادت قيمة الأربعة أخماس المتبقية من عين المال وإرتفعت فانه لايعتبر العقلاء إرتفاع القيمة مصداقاً قطعياً للفائدة ــ موضوع وجوب الخمس ــ لاأقل من الشك والأصل البراءة.

القسم الثاني:- وهو ماملك أصل ماله بطريق الشراء ونحوه لغرض تنمية أعيان أموالهِ والإتجار والإسترباح بأصول أمواله ثم ترتفع قيمتها كما لو اشترى شياهاً أو بقرات أو عربات أو حنطة أو رزاً أو ذهباً أو نحوها يترصد بها إرتفاع

السوق ليبيع ويربح وتنمو امواله وتكثر ملكيته ، من دون تعلق غرضه بأعيان الأموال وخصوصياتها الفردية وانما يتعلق غرضه بتنمية أمواله وتوسعة ملكيته كما هو حال التجار عموماً حيث تراهم يتحفظون على رؤوس أموالهم النقدية بشراء وبيع ومبادلة بقصد تنمية أموالهم ولغرض تحصيل الربح عليها.

والظاهر أن إرتفاع قيمة المال الأصل المقصود به التحفظ على المالية مع السعي لتحصيل الربح والنماء عليها هو مصداق عرفي واضح المصداقية لعنوان (الفائدة) و(النفع) و(الغنم) الذي هو الفوز بالربح وإصابته ، فيجب تخميس هذه الزيادة في القيمة اذا أمكن البيع وأخذ القيمة الراقية وإن لم يبعه فعلاً ، وعين المال الأصلي بعد أن إشتراه بألف دينار صار يسوى ألف ومأة دينار أو يباع بألف ومأتي دينار في السوق ويشترى بقريب منه، وعند حلول رأس سنته الخمسية إن لم يبع بالزيادة وأمكنه البيع بزيادة حسب العين المالية بقيمته الفعلية يوم أداء الخمس فانه مع إمكان التبديل بالقيمة الأرقى يحسبه العقلاء مستفيداً لزيادة القيمة وهي فائدة زائدة طارئة على أصل المال، والأمر واضح .

القسم الثالث :- وهو ماملك أصله بمعاوضة - بشراء أو نحوه من طرق التعاوض والتبادل بين الأموال - وكان قصده الانتفاع الشخصي بالمال الأصل وقضاء الحوائج الخاصة بالنفس والعيال والأولاد كشراء دار لسكناها أو عربة لقضاء إحتياجاته الشخصية والعائلية أو إشتراء بقرة لشرب لبنها أو إشتراء رز أو حنطة للأكل ، وحيث أن هذه الأعيان المالية قد إشتراها لمنافعه الشخصية أوإحتياجاته العائلية لايجب تخميس إرتفاعات قيمتها السوقية لعدم صدق (الفائدة) بالفعل عليها ، إلا إذا باعها أو بادلها وظهرت زيادة في القيمة فانه يعتبر - عقلائياً - مستفيداً حينئذٍ ورابحاً وحاصلاً على نفع وزيادة لم يكن يحصل عليها لولا البيع أو المبادلة الواردة على العين المشترة لمنافعه الشخصية .

وقد فصل سيد المستمسك في (ج:٩ ٥٢٧) في هذا القسم – ماإشتري للإقتناء والانتفاع الشخصي – بين ماذا باع العين بغير جنس الثمن كما لو اشترى فرساً بدينار ثم باعها ببقرة فلا خمس عليه في زيادة القيمة وترقيها لعدم الزيادة المالية ، وبين اذا ما باع بعين جنس الثمن الذي إشترى به كما لو إشترى فرساً ببعير ثم باعها ببعيرين فيجب الخمس في الزيادة ورقي القيمة لصدق الفائدة وظهور الربح.

وهذا التفصيل لايوافقه الفهم العقلائي والصدق العرفي لموضوع الحكم هنا، فان التفاهمات العقلائية والتفكرات السوقية والاعتبارات الاقتصادية عموماً تلاحظ (الفائدة) و(الربح) بحساب النقد المتداول وبلحاظ القيمة السوقية للمتاع المعاوض والعروض المبادل ، ولايلاحظون خصوصيات العوض أو المعوض الشخصية وأنه عروض أو نقد أو أنه طعام أو كساء أو نحو ذلك من الملاحظات إلا ملاحظة الربح والفائدة بالنقد المتداول ونحوه، هذا هو لحاظهم السوقي وتفكرهم التجاري وعليه الاعتماد في الصدق العرفي لموضوع التخميس ، وفي المثال الأول للمستمسك يلاحظ العقلاء القيمة السوقية للبقرة : فان كانت

ديناراً لـم يكـن رابحـاً ولامسـتفيداً ، وإن كانـت قيمتهـا دينـاراً ودرهمـاً كـان رابحـاً ومستفيداً، ولا يلاحظون إتحاد العين المبيعة مع جنس الـثمن الـذي إشـترى بـه ولا يلاحظون تغايرهما، وانما يلاحظون في مقـام تحديـد الـربح والاسـتفادة زيـادة القيمة ونقصانها بحسب النقد المتداول المقيـاس للقـيم والأسـعار فـي السـوق التجاري.

وباختصار : الذي يوافق عليه الفهم السوقي والصدق العرفي للفائدة والنفع والربح في صورة شراء الشيء للإقتناء والانتفاع الشخصي هو إنحصار الصدق العرفي للفائدة في صورة بيع المال المشترى وظهور الربح فانه وقتئذٍ تصدق الفائدة في رقي القيمة ويجب تخميس مافضل عن المؤنة منه حين البيع وظهور الربح سواء باع بجنس الثمن الذي اشترى به أم بغير جنسه، وبهذا يتحصل حكم الزيادة الحكمية الطارئة على عين المال المقصود به الإتجار والإسترجاع ، لكن التأمل الدقيق والتحقيق الرصين فيما يقصد به الاسترباح والاتجار على أنواع: بعضها يراد الاتجار بعين المال الأصل ، وبعضها يراد الاتجار بنماء الأصل ومنافعه دون عينه، وبعضها لايقصد الاسترباح بالأصل ولابالنماء وانما يريد النماء لمنافعه الشخصية والعائلية ثم يستغني عن بعض النماء فيبيع ويربح فالصور ثلاثة مما يستربح به أو يصير لاحقاً مقصود الإسترباح:-

أ- مايقصد به الإسترباح بأصل المال وعينه الأصلية كمن يشتري عربات أو شياهاً أو بستاناً أو ذهباً أو طعاماً لغرض الإتجار به ثم ينمو المال متصلاً أو منفصلاً أو ترتفع قيمته السوقية وترتقي، وهذه الصورة تفصيل حكمها بصورها في الزيادة العينية بأقسامها وفي الزيادة الحكمية قريباً.

ب- مايقصد به الإسترباح بنماء المال ومنافعه مع التحفظ على أصل المال كمن يشتري داراً أو دكاناً أو عربة لكي يستربح من أجرتها أو يشتري بقرة أو سخلة ليستربح من لبنها أو دجاجة ليستربح من بيضها أو عمر أرضاً مواتاً ليزرعها أويشتل فيها أشجاراً ويستربح من غلاتها أو ثمارها.

ج- وقد لا يقصد الاسترباح بأصل المال ولا بمنافعه ونماءاته ، ويقصد بدواً الاقتناء والانتفاع الشخصي من منافعه في المؤنة - له ولعياله وضيوفه- كمن يشتري داراً لسكناها أو يشتري بقرة أو سخلة للانتفاع من لبنها أو يشتري دجاجاً لينتفع من بيضه . وهذه الصورة الأخيرة لايجب الخمس في نماء المال- المتصل والمنفصل والبرزخ – وفي النماء الحكمي- إرتفاع القيمة- لفرض كونه مؤنة أي يحسبها

العرف العام ويعدها مصداق المؤنة، والمؤنة مستثناة من فريضة الخمس، فمن إشترى شيئاً لمنافعه الشخصية كمن يشتري ارضاً ليبنيها مسكناً أو ليزرعها حبوباً أو يغرسها شجراً أو نخلاً ليأكل منها- من ثمرها أو تمرها أوغلتها – لم يجب تخميس الزيادات العينية والنماءات المتصلة والمنفصلة ولا الزيادات الحكمية – رقي القيمة-إلا اذا زاد منها شيء وباعه ، فاذا إستغنى عن مقدار من الثمر والتمر والغلات وباعها كان مصداقاً فعلياً عرفياً لعنوان(الفائدة) التي أوجب الله تخميسها ، وهذا مقتضى القاعدة بل قد دلّ عليه النص الصحيح [1] الوارد في بعض مصاديقه وهو صحيح أبي بصير الذي سأل عن الرجل يكون في داره البستان فيه الفاكهة يأكله العيال وإنما يبيع منه الشيء بمأة درهم أو خمسين درهماً عليه الخمس؟ فكتب (عليه السلام) : [أما ما أكل فلا ، وأما البيع فنعم، هو كسائر الضياع] فان ظاهر الصحيحة كون البستان - وهي ضمن داره - معدة للمنافع الشخصية لمؤنة نفسه وعياله، وقد تزيد عن حاجته ويستغنون عن بعض الثمار والفواكه فتباع وقد أوجب الامام(عليه السلام) الخمس في الثمار المبيعة وذكر (عليه السلام) أن حكم الثمرة المبيعة من البستان المعدة للمؤنة والمنفعة الشخصية حكم سائر الضياع المثمرة المعدة للانتفاع من ثمارها والإتجار بنمائها.

وأما أصل المال – كالدار والبستان المشترى للانتفاع الشخصي من منافعه- فحكمه حسب حاله: فقد يشتريه بمالٍ إستفاده من تجارة أو نحوها ثم إشترى به هذا المال لمنفعة شخصية وفي المؤنة قبل مضي عام على ملك المال الأصل المشترى به لم يجب تخميسه ، وإن مضى عام على تملكه وجب تخميسه سواء وردت عليه تعاوضات أم لم ترد ، والمهم مضي عام على الربح أو على بدله قبل الانتفاع منه وصيرورته مؤنة، وانما يجب عليه تخميس المال الذي مضى عليه عام بقيمته الفعلية لعدم صيرورته مؤنة قبل مضي العام.

---

(١)الوسائل : ج٦ : ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح١٠.

وقد يكون أصل المال المشترى به مما لايجب تخميسه كالمهر والميراث المحتسب وعوض الخلع فلا يجب فيه الخمس ولا في منافعه ونماءاته وعوائده.

هذه أحكام الصورة الثالثة وما أعده للإنتفاع الشخصي بثمر المال المنتقل اليه، وسبق بيان أحكام الصورة الأولى وهو ماأعده للإسترباح بأصل المال. وتبقى الصورة الثانية المتوسطة البرزخ بين الصورتين : وهو مالو اشترى وتملك شيئاً لغرض الإسترباح بنماءاته والإتجار بمنافعه من دون قصد الإتجار بأصل المال كما لو إشترى بقرة أو سخلة أو عدداً منها للإسترباح من لبنها أوإشترى أرضاً للزراعة والإنتفاع من غلاتها أو اشترى داراً أو عربة ليستربح من أجرتها أو عمر أرضاً ليزرعها حنطة أو شعيراً أو رزاً أو خضريات ويستربح من غلاتها أو عمر بستاناً وغرس فيها شجراً أو نخيلاً ليستربح ويتجر بثمرها وتمرها من دون قصد الإتجار والإسترباح بأصل - البقرة أو السخلة أو الأرض أو الدارأو العربة – فهل يجب تخميس النماء والزيادة العينية؟ والنماء الحكمي وإرتفاع القيمة؟.

أما الزيادة العينية - النماء المتصل والمنفصل والبرزخ بينهما كالثمر والتمر والحبوب بل والتال الناشيء من النخل المغروس والذي يقلع ثم يباع أو يغرس في البستان ونظير السعف والأغصان اليابسة المعدة للقطع وتباع حطباً وكل ما يحدث بعد غرس البستان من نماء متصل أو منفصل أو ما هو برزخ بينهما- فالظاهر وجوب تخميسها لكونها فائدة مملوكة ويجب الخمس في كل ماأفاد الناس من قليل أو كثير، فلا بد من حساب الفوائد والنماءات العينية الحادثة في بستانه أو نحوها من الأموال التي يقصد الإسترباح من نمائها دون اصل المال ثم يخرج الخمس عند حلول رأس سنته الخمسية ويؤديه الى مستحقيه.

وأما الزيادة الحكمية - إرتفاع القيمة وترقيها في السوق التجارية- فقد سبق أنه لايلزم حسابها ولايجب تخميسها اذا لم يكن له قصد الإسترباح وإن قصد الإسترباح من نماءه كما فيما نحن فيه فضلاً عما لو لم يكن قصد الإسترباح أصلاً - لا بأصل المال ولا بنمائه -

، نعم اذا إستغنى عن النماء او بعضه وباعها بقيمة مالية وجب تخميس النماء المبيع ويكون من أرباح سنة البيع يخمس بعد المؤنة. هذا

واذا كان له غرض الاتجار وقصد الإسترباح من أصل العين المالية- لأن غرضه الإسترباح بالثمر والأجر وحده – كأن يقصد من شراء الدار أو البستان أو العربة: الإتجار والإسترباح من عين المال الأصل ومن نماءها ومنافعها فانه يجب -أولا- تخميس الأصل مالم يكن معفواً عنه كالميراث المحتسب ، ويجب عليه ثانياً- تخميس النماء العيني متصلاً كان أم منفصلا أم برزخاً بينهما وفي معرض الانفصال أي لابد من حسابه وتخميسه عند حلول رأس سنته الخمسية ، كما انه اذا إرتفعت قيمة المال الأصل أو قيمة النماء وأمكن البيع وتيسر الحصول على الزيادة الحكمية – إرتفاع القيمة- وجب حسابها وتخميسها وان لم يبع فعلاً .

هذا ماأردنا بيانه وتوضيحه بلحاظ النماءات المالية الحادثة، وهي غير مرتبة وتكاد تكون مشوشة في التفريعات الفقهية بل والبحوث الاستدلالية ، فأحببنا ترتيبها وتنميقها بنحو واضح، بل إن مباحث تعلق الخمس بالفوائد قد رتبناها في نقاط تكون واضحة تمام الوضوح خلواً من التشويش والتوزع الملاحظ على بعض الكتب الاستدلالية . وهنا فروع فقهية يحسن التعرض لها لتكملة البحث:-

الفرع الأول- ضمان ارتفاع القيمة بعد هبوطها .

اذا اشترى عيناً مالية لغرض التكسب بها وكانت قيمتها خمسين ديناراً ثم ترقت قيمتها الى مأة دينار أثناء السنة الخمسية ولم يبعها غفلة عن إرتفاع قيمتها أو طلباً للزيادة ثم رجعت قيمتها الى سابقتها أو قريباً منها وكان ذلك كله ضمن السنة ، ولم يبع العين تعمداً من دون عذر وبعد حلول رأس سنته الخمسية وإستقرار خمس العين على عهدته رجعت قيمتها الى سابقتها أو قريباً منها،

فهل يضمن خمس الزيادة؟ وهنا صورتان، والمختار فيهما عدم الضمان.

ومن هذا التقرير يتبين انه اذا اشترى العين لحاجته الشخصية أو العائلية او للإنتفاع من نماءها ثم ارتفعت قيمتها لم يجب البيع وتخميس الزيادة ، واذا لم يبع لايحتمل ضمانه خمس الزيادة . ثم يقع البحث في الصورتين:-

أما الصورة الأولى- التي يتحقق فيها هبوط القيمة اثناء السنة الخمسية- فالظاهر عدم ضمان خمس الزيادة الفائتة إذ الخمس يتعلق بالربح والفائدة أول ظهوره تعلقاً متزلزلاً مراعى بالصرف في مؤنة السنة- له ولعياله- ويستقر الخمس في عهدته عند مضي السنة وانتهاءها، وحيث كان إرتفاع القيمة وهبوطها اثناء السنة فهو غير موجب لتخميسها عليه لعدم إستقرار الخمس في عهدته مادام ذلك اثناء السنة الخمسية التي يكون المكلف مرخوصاً في تأخير الحساب ودفع الخمس الى أربابهِ. وبتعبير آخر : إن القيمة المرتفعة- من خمسين الى مأة دينار- وإن تعلق بها الخمس حين تحققها لكنه مرخوص شرعاً في تأخير الحساب ودفع الخمس وهذا يلازم مرخوصيته في العرض للبيع وإستخراج الربح-إرتفاع القيمة- فكانت يده أمانة على المال – الخمس منه ـــ وعند هبوط القيمة أثناء السنة لا ضمان عليه كسائر الأيدي المؤتمنة لاتضمن إلا مع التعدي أو التفريط .

وأما الصورة الثانية – التي يتحقق فيها هبوط القيمة بعد إنقضاء السنة الخمسية – فقد قيل فيها بضمان خمس الزيادة ورقي القيمة لأرباب الخمس بلحاظ أن إرتفاع القيمة وإن حصل أثناء السنة إلا انه لم يطرأ التنزل إلا بعد إنقضاء السنة وإستقرار الخمس عليه من دون ولاية المالك على تأخير دفع الخمس بعد مضي السنة وليس له عذر مشروع في ترك البيع وتحصيل الارتفاع بعد مضي السنة فيكون مفرطاً في حفظ حق أرباب الخمس ومتلفاً لحصتهم من إرتفاع قيمة المال ، فاذا كانت قيمة العين خمسين دينار ثم ترقت الى مأة دينار وبقيت كذلك لحين حلول رأس السنة الخمسية

وإستقرار الخمس عليه فكان ضامناً لخمس(الخمسين الزيادة) وخمس(الخمسين الأصل) ، وإنما يضمن خمس الزيادة السوقية وترقي القيمة لكونه متلفاً لها على أرباب الخمس مفرطاً في الحفاظ عليها أو تحصيلها حتى انقضت السنة ففانت عليه وعلى شركائه ارباب الخمس . وبتعبير ثانٍ: بعد مضي سنة الخمس يستقر تعلقه على عهدة المكلف ويلزمه دفعه فوراً ولايرخص شرعاً في تأخير أدائه لحين تنزل القيمة فيكون ترك البيع مع تيسره وترك دفع الخمس لأهله من العين المالية المرتفعة قيمتها تفريطاً في حفظ ماله ومال شركائه ـ أرباب الخمس ـــ ومنه القيمة المرتفعة والتي طرأ عليها النزول وفوات ربح الزيادة – بل يكون إتلافاً لخمس الزيادة على أربابه فيضمنه بمقتضى قاعدة الإتلاف.

وفيه إشكال بل منع:-

أولاً :- انه لايمكن اثبات الضمان هنا بقاعدة الإتلاف لأن موضوعها (إتلاف مال الغير) وليس في تنزل القيمة بعد إرتفاعها وعدم بيعها إتلاف لمال الغير، فان مال الغير وصف للعين المتمولة المملوكة للغير أو المستحقة له مع أن عين المال محفوظة لم تتلف بذاتها لوجودها في حد ذاتها من دون نقصان ولم تتلف بوصف صحتها – واذ لم تتعيب حسب الفرض – وانما طرأ عليها رقي القيمة المالية المبذولة بازائها وهبوطها لاحقاً وقد فات على المالك وارباب الخمس صعود القيمة المالية ، والمالية هي غير المال الذي هو متعلق الخمس والذي هو محفوظ لم يتغير ولم يتلف ولم يتعيب بل العين هي هي بحالها، والذي تلف وفات هو بعض المالية وهي القيمة الزائدة المرتفعة، ولايوجد دليل واضح على ضمان المالية الفائتة بعد تنزل القيمة والسعر في السوق التجارية .

وثانياً :- إن احتمال الضمان هنا لخمس إرتفاع القيمة والمالية يتوقف على الإلتزام بتعلق الخمس بمالية الأموال المغنومة وبنحو الكلي في المعين بأن يكون الواجب خمساً كلياً في مالية معينة، ومع إرتفاع المالية والقيمة عند حلول رأس السنة الخمسية وعدم تصديه لبيع العين المالية وتحصيل الربح الزائد مع مكنته عليه وتيسره

يكون مفرطاً في مالية المال ومتلفاً على أرباب الخمس بعض المالية، وحيث كانت يده على خمس العين بعد انقضاء السنة أمانة وقد فرط في حفظها لعدم بيعها مع يسره له وقدرته عليه واستقرار الخمس في عهدته يكون ضامناً لخمس المالية المعينة كسائر الأيدي المؤتمنة اذا فرطت في حفظ الأمانة أو التحفظ على المالية ، ويلزمه الخروج عن عهدة خمس المالية المرتفعة بعد حلول رأس سنته وقد تنزلت بعدئذ قيمتها ، ولا أثر لتنزلها في رفع الضمان عنه ، لكن هذا المبنى صعب المنال لايستفاد من ظواهر أدلة الخمس ولايمكن المصير اليه ليلزم الضمان هنا.

والمبنى الصحيح الظاهر من أدلة الخمس ونصوصه الشريفة هو تعلق الخمس بعين المال المغنوم والمستفاد أوالمستخرج من البحر أو من دفين الأرض أو نحوها ، فان الفقهاء (رض) وإن إختلفوا في كيفية التعلق وهل يتعلق الخمس بمجموع المال بنحو الاشاعة والشركة في عين المال كما هو الأظهر أو بنحو الشركة في المالية أو بنحو الكلي في المعين - ذات المال المعين- لكنهم متفقون ظاهراً على أصل تعلق الخمس بعين المال المغنوم والمستفاد- دون التعلق بماليته – وذلك لظهور نصوص الخمس فيه كقوله سبحانه [فأن لله خمسه] الأنفال :٤١،أي خمس المال الذي غنمه المكلف وليس خمس ماليته وقيمته، وقال (عليه السلام) : الخمس [في كل ماأفاد الناس من قليل أو كثير][1] وهو المال المستفاد ، وعين المال التي يتعلق بها الخمس هو موجودة فيما نحن فيه محفوظة لم تتلف ولم تتعيب حتى يضمنها[خبعين المال وغير متحد معه، بل هو أمر إعتباري عقلائي أجنبي عما

نحن فيه ولايقتضي فواته الضمان بنحو من الأنحاء، ولذا يلزمه بعد حلول رأس السنة أو بعد مضي وقته ويجب عليه أداء خمس عين المال على ماهي عليه حين دفع الخمس وأدائه، والله العالم.

---

(١)الوسائل : ج٦ : ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح٦.

الفرع الثاني:- تعيين رأس السنة عند تعدد التكسب.

قد تحقق أن موضوع الخمس هي الأرباح الفاضلة عن المؤنة والفوائد والانتفاعات ، وفي ضوئه : اذا كان للمكلف أنواع من التكسبات والاستفادات - كأن يكون له محل تجاري وبضاعة يتجر بها، وله معمل أو مصنع يستفيد منه، وله عربة جعل عليها سائقاً يستدر منها أجورها، وله خان أو دار يؤجرها، وله أرض يزرعها حنطة أو حبوباً، وله بستان مثمرة - فهل يلزمه تعيين راس سنة خمسية واحدة تبدأ من أول ظهور الربح أو من حين الشروع في التكسب على خلاف آتٍ في مبدأ حساب السنة الخمسية ، وعند تمام السنة يلاحظ عموم فائدته وربحه المجتمع تدريجاً عنده من أنواع الرزق والاكتساب ويعتبر مجموعها ربحاً متحداً لعام فارد كما يحسب مؤنة سنته بتمام أيامها وجوداً واحداً يستثنيه من تمام الأرباح ؟ وهذا هو الرأي الظاهر من كلمات المشهور وهو الأيسر على المكلفين الذين لهم أسباب كسب متعددة وطرق متكثرة لتحصيل الرزق. وفي قباله قول مأثور عن الشهيد الثاني وجمع قليل يتلخص في ملاحظة كل ربح بخصوصه وبحياله مستقلاً عن الربح الآخر وله سنة خمسية مستقلة تخصه تبدأ من أول الشروع في تكسبه أو من ظهور ربحه على الخلاف، وبتمام سنة هذا الربح يلزمه الحساب وإخراج خمسه بخصوصه، وهكذا بقية أنواع الربح والكسب .

وباختصارٍ : وقع الخلاف الفقهي في متعدد أنواع الرزق ومصادر الربح في أن واجبه ملاحظة تمام الارباح ربحاً واحداً له عام فارد يستثني منه مؤنة سنته بتمامها من مجموع الأرباح ثم يخمس المتبقي؟ أم أن واجبه ملاحظة كل ربح مستقلاً عن الربح الآخر وتستثنى المؤنة المتأخرة عن ظهور الربح ويخمس المتبقي من كل ربح مستقلاً؟.

ويمكن أن تظهر ثمرة الخلاف في جهتين أو ثلاثة:-

الأولى :- المؤن المصروفة بين الربحين فاذا ربح من تجارته أول محرم عشرة دنانير وإستفاد أول رجب من زرعه ثلاثين ديناراً وصرف في معاشه فيما بين محرم ورجب عشرين ديناراً ، فان هذه المؤنة المصروفة بين ظهور الربحين -التجاري والزراعي- إذا إلتزمنا بقول المشهور فيستثني آخر السنة - عشرين ديناراً - من مجموع الفائدتين - أربعين ديناراً - ويخمس المتبقي - عشرين ديناراً ، وعلى القول الآخر يستثني عشرة دنانير- وهي بعض المؤنة بين الربحين - ويخرجها من العشرة التي ربحها أول محرم من تجارته ، ولايمكنه ان يستثني العشرة الثانية من المؤنة من ربح زراعته لعدم ظهور الربح الزراعي بعد ،ولايصح إستثناء المؤنة من الربح المتأخر بل المؤنة اللاحقة للربح المتعلق للخمس تستثنى من الربح ويخمس المتبقي.

الثانية:- تخميس الربح المتأخر : فاذا ربح عشرة دنانير من تجارته المبتدأة أول محرم وصرفها في مؤنة محرم، وهكذا ربح من تجارته أو من مورد آخر وصرفه في المؤنة حتى جاء الشهر الأخير من سنته الخمسية ذي الحجة- فربح مأة دينار وصرف منها عشرة دنانير لمؤنة الشهر وبقي تسعون ديناراً ، فمع الإلتزام برأي المشهور يلزمه تخميس التسعين لكونها فاضلة عن المؤنة من أرباح السنة وقد تمت سنته الخمسية، ومع الإلتزام برأي الشهيد الثاني (قده) يلاحظ ربح المأة مستقلاً ويحسب له سنة مستقلة ولا يجب تخميسها إلا في شهر ذي الحجة المقبل إذا لم تصرف في المؤنة .

الثالثة :- جبر الخسارة بالربح :- فاذا ربح في تجارته وخسر في زراعته مثلاً والتزمنا برأي المشهور وإعتبرنا مجموع تكسباته ربحاً واحداً ينضم بعضها لبعض وتستثنى المؤنة من المجموع - جبرت خسارته في زراعته من ربحه الذي حصل عليه من تجارته، واذا إلتزمنا بمقالة الشهيد لم يمكن جبر الخسارة من كسبٍ بربح الكسب الآخر لاستقلال ربح عن ربح، وفي هذه الثمرة كلام وخلاف فقهي وصور متعددة يأتي تفصيلها في محله.

ويمكن الاستدلال لرأي الشهيد بظهور أدلة خمس الفوائد بحسب عمومها الاستغراقي في الانحلال الى قضايا متعددة بعدد

تحقق الفائدة في الخارج فيترتب الحكم بوجوب الخمس على كل موضوع وفرد من الفائدة مستقلاً ، فان ظاهر قوله [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ**] الانفال : ٤١ وظاهر بعض الأحاديث العامة [في كل ماأفاد الناس] هو إنحلال القضية بحسب أفراد الموضوع في الخارج (المال المغنوم والمستفاد) فيكون كل فرد موضوعاً على حدة لحكم مستقل- وجوب تخميسه - نظير مادل على وجوب خمس المعدن والغوص والكنز ، حيث ينحل بعدد افراد الموضوع المتحقق في الخارج فيلاحظ كل فرد منها موضوعاً مستقلاً له حكم مستقل- أي يخمس مستقلاً –. لكن يختلف خمس الفوائد عن هذه الأنواع بوجود رخصة شرعية بتأخير دفع الخمس الى سنة إحتياطاً للمكتسب من حيث المؤنة المستثناة حيث يتقيد وجوب خمس الفوائد بعدم صرفها في مؤنة معاشه وعياله.

يمكن الاستدلال للمشهور بالتسالم الفتوائي والارتكاز المتشرعي والسير القطعي المتلقى جيلا عن جيل على محاسبة المؤمن نفسه كل عام يوماً يتفحص فيه تمام وارداته وإستفاداته وتكسباته ويستثني المخمس من أمواله في العام الماضي ثم يخمس مالم يخمسه، والمؤنة مستثناة في الغالب بالتدريج كلما إحتاج لمؤنته أخذ من أرباحه وإستوفى مؤنته، ولذا تجدهم يحسبون أملاكهم ويستثنون المخمس في العام الماضي من دون لحاظ المؤنة لأنها تخرج بالتدريج بحسب متعارفهم. وهذا الاتكاز المتشرعي والسير القطعي المستمر متيقن الوجود مطمئن بإمضائه أو تلقيه من المعصومين (عليهم السلام) المتأخرين عن الصادقين (عليهما السلام) فانهما غرسا وزرعا فريضة خمس الفوائد والارباح في نفوس المؤمنين الملتزمين ثم سعى من بعدهما لتكملة شوط الجهاد بنشر أحكام الفريضة التي سعى بعض أوائل المسلمين لمحوها وإماتتها وذلك بترويج أحكامها وطريقة إمتثالها ، وربما يكون منه قول الامام الجواد (عليه السلام) في المكاتبة الصحيحة[فأما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام][1] وهذا كاشف بجلاءٍ عن وجوب خمس الغنائم والفوائد في كل عام مرة، وحيث ان كثيراً من الناس تتنوع إكتساباتهم

---

(١)الوسائل ج٦: ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس: ح٥.

وأرباحهم – تجارة وزراعة وعمل يد وإجارة دار أو أرض أو نحو ذلك – بل حتى بعض الناس الذين يتحد مصدر كسبهم تأتيهم الفوائد والهدايا والأرباح تدريجاً كل يوم أو إسبوع أو شهر أو كل ستة اشهر ، وهم جميعاً يلاحظون مجموع أرباحهم في العام الواحد بتمامه كأنه ربح واحد يخمسه في يوم من العام .

ولاريب عندنا في إجزاء المحاسبة كل عام مرة ، لكن من دون دليل على تعيين هذه الطريقة أو ملزم بها خاصة، نعم هي الطريقة الفضلى والأحوط للمالك ولأصحاب الخمس كما تشهد به التجربة الايمانية المتصلة جيلاً عن جيل.

وقد يقال:- ظاهر صحيحة إبن مهزيار تعيين ملاحظة أرباح العام بتمامها كأنها ربح واحد يستثنى منه مؤنة عام واحد ، ومنشأ الظهور : هو الايجاب الظاهر في التعيين بفعل عدم ذكر بديل.

ويمكن أن يجعل ظهور أدلة خمس الفوائد بديلاً ، بتقريب: إن ظاهر أدلة خمس الفوائد هو إنحلال الحكم بعدد أفراد الموضوع(الفائدة) المتحقق في الخارج فيمكن احتساب كل ربح وكل فائدة موضوعاً مستقلاً، ومقتضى دليل استثناء المؤنة من الربح المتعلق به الخمس هو جواز تأخير دفعه بالخصوص الى سنة من ظهوره مستثنياً منه مؤنة السنة قبل تخميسه .

والمتحصل أن المطمأن به حساً فقهياً وفهماً عرفياً لظاهر أدلة الخمس هو تخير المكلف بين الطريقتين من دون تعين أحدهما عليه لعدم ظهور دليل في التعيين، نعم نفضل لعموم المكلفين إختيار الطريقة المشهورة فانها أحوط للمالك من حيث مؤنته كما هو أحوط لأرباب الخمس وهو أيسر على المكلفين وأبعد عن التشوش والاشتباه الذي يعرض قهراً لمن يجعل حساباً مستقلاً لكل ربح وفائدة، ولعل هذا مراد من عبر بلزوم الهرج والمرج، حيث تتداخل عندهم الأرباح والمؤن ويضطرب الحساب اذا لم يضم بعضها الى بعض ويحسب جميع أرباحه وواردانه ربحاً واحداً في يوم فارد كل عام ، وهذا مما يدركه المكلفون المتفقهون بالوجدان ويعرفه أهل العلم والخبرة الذين تعرضهم حالات الذين يسألون عن تكليفهم في ما

يرتبط بفريضة الخمس، مضافاً الى أن طريقة الشهيد(قده) تتطلب توجهاً من المكلف لحساباته وواردااته المتعددة لعسر ضبطها مع تفريقها فتحتاج عملية ضبط حق أرباب الخمس الى تدقيق الحساب وضبطه بلحاظ كل ربح وكل فائدة عند إلتزام طريقة (لكل ربح وفائدة حساب مستقل)، والله العاصم الموفق.

الفرع الثالث:- شراء ما للبائع فيه خيار.

وقع الكلام في أنه هل يشترط في وجوب خمس الفائدة أن تكون مستقرة الملك لمستفيدها ورابحها ؟ فلا خمس في الشراء المتزلزل حتى يستقر ربحه له، كما اذا إشترى أحد مافيه الخيار لبائعه عليه- وما فيه الخيار هو في معرض الزوال والإنقضاء لإحتمال أن يعمل البائع خياره فاذا فسخ زال عن المشتري ربحه الذي حصل عليه من شراء المال.

أفاد جمع انه يشترط إستقرار الملك معتقدين إنصراف نصوص وجوب التخميس الى الفائدة والربح المستقر بلحاظ انه لاتصدق الفائدة حقيقة وفي نظر العرف العام عند تزلزل الربح وإمكان زواله بفسخ ذي الخيار ، فاذا لزم البيع ومضى زمن خيار البائع وكان فيما إشتراه ربح صدق أن المشتري مستفيد ورابح لاستقرار الربح له وزوال تزلزله.

أقول: لم أجد دليلاً واضحاً صالحاً للكشف عن شرط (إستقرار الربح والفائدة) في وجوب الخمس، نعم دلّ الدليل على موضوعية الفائدة في وجوب الخمس فمتى صدق(الربح والفائدة) وجب الخمس، فلا بد من إحراز الصدق العرفي لعنوان (الفائدة) مقدمة لفعلية الحكم - وجوب تخميس الفائدة - . والملاحظ خارجاً أن شراء ما للبائع فيه خيار أنه يتحقق بنحوين:-

الأول:- أن يشتري متاعاً بأقل من قيمته السوقية المتعارفة ويكون للبائع خيار وحق فسخ كأن يشتري ما قيمته مأة دينار بتسعين فهو مستفيد لعشرة دنانير في فرض لزوم البيع ، لكن اذا كان لبائعه خيار لم تكن الاستفادة متحققة في الغالب لأن نقص

القيمة والثمن قبال التزلزل واحتمال الفسخ وهو ملازم لانتفاء الربح والفائدة عن المشتري ، فلذا إدعي إنصراف نصوص تخميس الفائدة عن الربح المتزلزل إذ لا تصدق الفائدة إلا عند مضي زمن الخيار أو تعهد البائع وإلتزامه قطعياً بعدم الفسخ .

وباختصار : موضوع وجوب الخمس(الفائدة) يتعين إحراز صدقه عرفاً ، ولاتصدق فيما نحن فيه مع تمكن البائع من الفسخ الملازم لزوال الربح عنه ، وتصدق عند مضي زمن الخيار أو عندما يحرز قطعياً عدم تصدي البائع له، ويتحصل منه أن وجوب الخمس مشروط بشرط متأخر هو لزوم البيع وعدم صدور الفسخ إذ لو صدر الفسخ وأنشأه مستحقه إنكشف عدم الربح والاستفادة فينتفي الحكم.

الثاني:- أن يشتري متاعاً بقيمته السوقية الواقعية ويكون للبائع خيار في فسخ المعاملة ، فاذا بني على صحة بيع من ليس له خيار اذا أنشأه في زمن الخيار- وهو محل بحث فقهي أو ضحناه في أحكام الخيار - وباع المشتري المتاع وقد ربح فيه كان الربح مصداق الفائدة عرفاً يتعلق به الخمس ظاهراً ، إلا اذا كان المتاع المشترى قد أعده المشتري لغير الاتجار به - كما لو أعده للإنتفاع الشخصي والإحتياج العائلي أو أعده للإنتفاع بثمره ونمائه دون أصل المال فانه يتحفظ عليه للانتفاع من الثمر- فلا يجب الخمس إلا اذا باعه مع زيادة فيجب تخميس الزيادة عندئذ. واذا أعد المتاع للإتجار ورجع البائع في البيع الأول وفسخه فلم يجد عين ماله قائمة إستحق تضمينه العوض المتعارف لعين ماله- مثلاً أو قيمته بحسب يوم الدفع ـــ.

الفرع الرابع:- ثبوت الخمس في الربح بعد الإقالة.

اذا اشترى مافيه ربح ببيع الخيار ثم صار البيع لازماً لإنقضاء أمده أو لتخلف شرطه أو لسبب آخر وتحققت الفائدة والربح

للمشتري فجاء الطرف الآخر - البائع- فاستقاله وأقاله المشتري فهل يسقط الخمس باقالته الملازمة لزوال ربحه وإستفادته من هذه المعاوضة؟ هنا صورتان:-

أ- أما اذا كانت الاقالة من شأن المشتري ــ شرعاً أو عرفاً – كما هو الغالب في البيع الخياري وهو البيع بثمن قليل دون القيمة السوقية المتعارفة بشرط الفسخ عند رد مثل الثمن في مدة معينة وشأن كل إنسان عاقل هو الرد والفسخ والاقالة، بل يتعارف في زماننا رد مثل الثمن في هذه المعاملات - البيوع الخيارية المشروط برد مثل الثمن - بعد مضي الوقت المحدد بشهر أو شهرين أو أكثر بحيث يكون عدم الإقالة مما يخل بشرف الانسان وإنسانيته ويكون التعنت خلاف الانصاف والانسانية ويكون موضع ذم واعتراض أكثر الناس بحيث يعدّ ناقضاً للعهد والشرط المأخوذ في العقد بينهما ويغضون الطرف جداً عن مضي زمن الخيار.

وباختصار: تكون الاقالة في أمثال هذه الموارد مما يلتقي مع الانسانية والشرف والعفة ومن شأن كل إنسان ، ويمكن أن يقال: الاقالة في عموم المعاملات أو في بعضها هي من شأن العاقل العفيف ومن شأن المتدين ، وعندما تكون الاقالة من شأن المقيل للعقد الذي فيه ربح وفائدة لايثبت عليه خمس الربح الفائت بالإقالة التي هي من شأنه وإن لزم البيع ومضى زمن الخيار ، وذلك لأن الاقالة لما كانت من شأن الرجل المقيل ومما يتوقف عليها حفظ شرفه وكرامته وإنسانيته كانت الاقالة من المؤنة المستثناة عن الخمس ولاإشكال حينئذ.

ب- واما اذا لم تكن الاقالة من شأن المشتري وقد لزم البيع أو مضى زمن الخيار وثبتت له الفائدة والربح القائم في شراء المتاع كانت الإقالة المنشأة بعدئذٍ وفسخ البيع والشراء مفوتة للفائدة من دون مسوغ لتفويت حق الخمس من الربح والفائدة فيضمنه قهراً ويلزمه اداء خمس الربح الفائت باقالته . لكن هذا الفرض يحتاج الى إحراز عدم كون الإقالة من شأن الرجل وعدم إخلال ترك الاقالة بكرامته وإنسانيته وعدم إيراثه لمهانته إجتماعيا أو شرعيا لاسيما مع الالتفات الى استحباب الاقالة شرعاً ومن شأن المؤمن كل عمل مستحب مرغوب فيه شرعاً فيكون إحراز ذلك صعباً يحتاج الى تثبيت وتأكد ، ومع الاشتباه فالأصل عدم الضمان والله العالم.

الفرع الخامس : تخميس ربح الربح.

وقع الكلام بين الأواخر في أن المكلف الذي ربح في تكسباته أو إستفاد في حياته مالاً أو متاعاً فتاجر به - الربح الأول - وربح فيه واستفاد خيراً فائضاً منه ، هل يستحق أرباب الخمس عليه خمس الربح الأول مع ما يدره من الربح والفائدة التي يجنيها من إستثمار المال كله ـ بما فيه خمسه الذي ليس له ـ يؤخذ من الربح الثاني الحاصل من الإتجاربالربح الأول المتعلق للخمس فيشتركون مع المالك المستثمر في ربح الربح ؟ أم يختص المالك المستثمر بالربح وأرباحه ونماءاته كلها حتى ينتهي حول الربح الأول فيلزمه دفع خمس مجموع ارباحه؟.

مال في الجواهر الى الأول فجعل مقداراً من الربح الثاني يقابل خمس الربح الأول – حصة مملوكة لأرباب الخمس لأنها نماء خمسهم وجعل مقداراً من الربح الثاني يقابل أربعة أخماس الربح الأول حصة المالك المستثمر ثم يخرج الخمس مما يتبقى من الربح الثاني ، وفي رسالته (نجاة العباد) : (هو أحوط إن لم يكن أقوى) ، وخالفه شيخنا الأنصاري وجمع كببير من بعده وإختاروا الثاني وهو الصحيح .

ويمكن توضيح الأمر بمثال مستل من الجواهر(ج١٦: ٥٥) بأن يفترض أن المكلف ربح أولاً وإستفاد ستمأة دينار واعتقدكون مؤنته لسنة مأة دينار فأخرجها وإتجر بالباقي - خمسأة دينار- من دون فصل زماني ثم ربح آخر السنة خمسمأة دينار بحيث كان كل جزء من الربح اللاحق نماءً وربحاً لما يقابله من الربح الأول فيكون تمام حق أرباب الخمس في الألف- على مذاق الجواهر - مأتين وثمانين ديناراً : مأة هي خمس الربح الأول ومأة من الربح الثاني هي نماء وربح الخمس المستحق من الربح الأول بلحاظ أن راس المال للاسترباح اللاحق- هي الخمسمأة: الربح الأول- مشترك الملكية بين المكلف المستثمر وبين ارباب الخمس، فيبقى للمكلف من الربح الثاني : أربعمأة دينار وخمسها ثمانون، فيصبح حق أرباب الخمس مأتين وثمانين ديناراً ، بينما حقهم – على مختار الآخرين : أن الخمس من مجموع الارباح -

يكون مأتين دينار خمس المجموع : الألف دينار المؤلفة من الربح الأول والربح اللاحق.

ويفهم من عبارات (الجواهر) إعتماده في إختياره على قاعدة (تبعية الربح والنماء للأصل) في الملكية حيث أفاد (قده) بأنه يجب إخراج خمس الربح الأول، ويتبعه نماؤه من الربح الثاني لكونه نماء مال الغير ضرورة إشتراك ذوي الخمس معه وان كان له تأخير الأداء الى تمام الحول، ثم يجب عليه إخراج خمس الربح الثاني.

ومأأفاده (قده) وإن كان مقتضى القاعدة الأولية القاضية بتبعية النماء للأصل ، لكن لايسعنا إلتزامه وذلك لقيام السيرة المتشرعية العملية القطعية الممضاة وإستقرارها على ولاية المالك وجواز تصرفاته المتواردة على عموم الأرباح والفوائد طيلة السنة الخمسية من دون تجزئة الأرباح أو تقسيمها أو إفرازها، مع استقرارها على تأخير التخميس الى نهاية الحول وعلى إخراج الخمس من مجموع الأرباح والنماءات الحادثة طيلة العام وكأنها ربح واحد يخرج منه خمس فارد. وهذه السيرة المتشرعية القطعية ممضاة شرعاً وتصلح دليلاً مخرجاً عن مقتضى القاعدة الأولية – تبعية النماء للأصل.

وقد يشكك في جدوى السيرة من جهة عدم إحراز إمضاءها ، ونجيب عنه بفساد التشكيك لوضوح إستفادته منهم -صلوات الله عليهم- في مثل هذا الأمر العام البلوى والمخالف لقاعدة عقلائية عمومية: تبعية النماء للأصل- فلا بد من تلقيه من الأئمة المعصومين (عليهم السلام) وصدوره عن توجيهاتهم الشريفة، وليس هذا ببعيد واقعاً فانهم رسموا الطريق اللاحب لأتباعهم وعلموهم أحكام دينهم فصار منشأ لكثير من ألوان السيرة المتشرعية ومن المحتمل إنطلاق السيرة المذكورة هنا من هذا الاساس التعليمي المعصومي.

ويمكن أن نستظهر من بعض أحاديثهم الشريفة: الامضاء الواقعي المعصومي لما إستقرت عليه سيرة المتشرعة من ملاحظة أرباح العام بتمامها ربحاً واحداً يستثني المكلف منه مؤنة نفسه وعياله ثم يخمس المتبقي منها، ونعرض روايات ثلاثة يمكن أن تكون كواشف الإمضاء المعصومي:-

أ-صحيحة علي بن مهزيار المروية في التهذيبين والتي تحكي السؤال ممن امره(عليه السلام) بأخذ حقه – الخمس – من أمواليه وقد أثبت (عليه السلام) الخمس في أمتعتهم وضياعهم وعلى التاجر والصانع بيده ثم علقه(عليه السلام):[اذا أمكنهم بعد مؤنتهم][1] حيث استثنى الامام (عليه السلام) مؤنتهم من وارداتهم وفوائدهم ، ومن المقطوع به - بحسب التسالم الفتوائي والسير العملي المتشرعي - جواز تأخير التخميس بعد ظهور الربح الى تمام سنة من دون حاجة الى عزل الخمس من كل ربح ، فيكون المستثنى مؤنتهم لسنة والمؤنة هي ما يصرفه فعلياً في حوائجه واحتياجات عائلته ولايمكن أن يعرف القدر الفعلي لمؤنته طيلة السنة إلا بعد تمامها وبعد الصرف الفعلي فيتبين عند إنتهائها القدر المصروف فعلاً، وقد تحقق جواز تأخير التخميس لمنتهى السنة الخمسية بعد استثناء المؤنة ولم تبين الصحيحة تبعية النماء والربح لخمس الأصل والربح الأول وهي في مقام البيان مع القدرة على البيان، فلو كان لازماً لوجب - من باب اللطف المولوي- بيانه وتعليمه للاتباع .

ب- صحيحة علي بن مهزيار الحاكية لمكاتبة الامام الهادي (عليه السلام) وجوابه في آخرها : [عليه الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله][2] فان المؤنة تعني مايحتاجه المرء ويصرفه فعلاً على نفسه وعياله، واللفظة ظاهرة في الوجود الفعلي دون التقديري ، والمؤنة المصروفة فعلاً طيلة السنة الخمسية لايعرف قدرها واقعاً حتى تستثنى إلا عند إنتهاء السنة، ولاتكون المؤنة التخمينية أول ظهور الربح إلا مؤنة تقديرية محتملة قد تزيد وقد تنقص بفعل بعض الطوارئ كورود هدية لاحقة أو ظهور مصرف وحاجة عارضة ولاتعرف المؤنة واقعاً حق المعرفة إلا بانتهاء السنة وتمام الصرف طيلة العام على إحتياجاته ومؤنة عياله، فيكون ظاهر النص الصحيح [عليه الخمس بعد مؤنته] ظاهراً في إستثناء المؤنة الفعلية التي تعرف آخر السنة وانتهاء

---

(١) الوسائل : ج٦: ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس : ح٣.

(١) الوسائل: ج ٦ :ب٨ من ابواب مايجب فيه الخمس :ح٤ .

المصارف فيجب عليه دفع الخمس من فاضل المؤنة من أرباحه بتمامها وكأنها ربح واحد يخرج منه خمس فارد - لا غيره، فلو كان يتبعه نماء وربح الخمس الأول لوجب لطفاً بيانه مع انه لم يبين ، لاسيما لو لاحظنا أن مصب النظر في الصحيحة سؤالاً وجواباً هو واردات وأرباح الضيعة التي تحصل تدرجاً وبتبع مواسم الحصاد والقطف المتعددة ويتعارف أخذ الربح الأول وصرفه في المؤنة وفي الزراعة اللاحقة للموسم الثاني ضمن سنة الربح ولم تجر السيرة على ملاحظة مايقابل الخمس الأول من الربح الثاني ولم يبين الامام (عليه السلام) له ذلك مع كونه في مقام البيان فيستكشف - من الاطلاق المقامي وسكوته وهو في مقام البيان :- عدم وجوب إخراج نماء الربح الأول من الربح الثاني بقدر حصة الخمس.

ج-رواية ابن شجاع النيسابوري التي تضمنت توقيع الامام الهادي (عليه السلام) المسؤول عمن أصاب من ضيعته حنطة وما يجب له(عليه السلام)، وقد أجابه :[لي منه الخمس مما يفضل عن مؤنته][1] وهي واضحة الدلالة على وجوب الخمس فيما يفضل ويزيد عن مؤنته المصروفة فعلاً طيلة السنة الخمسية، ولاتتحقق المؤنة فعلاً ولايعلم قدرها مضبوطاً إلا بعد مضي السنة وحصول التبادلات والتصرفات المعاملية بواردات الضيعة طيلة السنة، ولم يبين الامام(عليه السلام) وجوب إخراج نماء الخمس وما يقابله من الربح اللاحق - مما يكشف عن امضاء السيرة على تخميس مجموع الارباح دفعة واحدة. هذه الروايات وغيرها مما لم يصلنا يكشف عن إمضاء السيرة المتشرعية وتصحيحها فتكشف عن إنطلاق السيرة من تعليماتهم وتوجيهاتهم - صلوات الله عليهم- . ويمكن أن يؤيد المختار بأمرين أو ثلاثة:-

أ- خلو الأخبار الشريفة والفتاوى الفقهية المتصلة طيلة قرون الغيبة عن بيان التكليف باخراج ارباح خمس الربح الأول عقيب المبادلات والتعاملات بالربح الأول المتعلق بالخمس ، مع أنه كثير الابتلاء عام الاحتياج الى حكمه ، فلو كان له ثبوت واقعي لتصدى لبيانه بعض الأئمة(عليه السلام) ولم يسكتوا عن ذكره.

---

(١)الوسائل : ج٦: ب٨ من ابواب مايجب فيه الخمس : ح٢.

ب- إن مقال الجواهر يتوقف على الإذعان بملكية الخمس لأربابه بمجرد ظهور الربح وتعلق الخمس به كي تأتي قاعدة (تبعية النماء والربح للأصل المملوك لأربابه)، مع أنه لادليل واضح على مالكية أرباب الخمس له قبل تصدي المكلف لإخراجه ودفعه.

ج- تسالم الفقهاء - فتوىً وعملاً بسيرة مشرعية قطعية ـــ على صحة التصرفات والتبادلات الواردة على الربح الأول وإن تولد ربح من ربح وتكاثرت الأرباح، حتى إستقر في المرتكزات المتشرعية مالكية المكلف لتمام الأرباح وتعلق خمس واحد بمجموع الارباح طيلة السنة وكأنها ربح واحد.

والمتحصل قوة القول باختصاص المالك بتمام الأرباح طيلة السنة الخمسية ويكلف بعد تمامها بتخميس مجموع أرباحه.

وقد يفصل - كما في خمس (العروة الوثقى : م :٧٧)، وفي مستندها - بين ما اذا إتجر بالربح أثناء السنة فيكلف بتخميس مجموع الأرباح عند السنة الخمسية وبين ماإذا اتجر بالربح أوالأرباح بعد تمام السنة فيكلف بتخميس الربح المجتمع عند انتهاء السنة الخمسية وبدفع الربح المقابل لخمس السنة الخمسية ثم يخمس المتبقي من الربح اللاحق المتأخر عن السنة الخمسية.

والوجه فيه: هو إستقرار الخمس في عين الأرباح على عهدة المكلف عند تمام الحول، فيكون الإتجار بها نظير الإتجار بالمال المشترك بين مالكين يتوزع الربح اللاحق من الإتجار بالمجموع على الشريكين ، فكذا مانحن فيه يتوزع الربح اللإحق للإتجار بأرباح السنة الخمسية.

ويرد عليه : اولاًـــ ان هذا المقال يتوقف على إحراز مالكية أرباب الخمس لحصة الخمس من الربح المستفاد اثناء السنة أو بعد تمامها ، واحرازه بدليل واضح غير ميسور ، واذا اشتبه الحال وتردد بين احتمال المالكية وعدمها ولم نحرزها كيف يقال وبضرس قاطع : يصبح ارباب الخمس شركاء مع المكلّف الرابح حتى يتوزع الربح

اللاحق كما هو حال الشريكين ؟ وبإختصار لايقطع بمالكية صاحب الخمس اياه الاّ عند اخراج المكلّف إياه ودفعه لمستحقه .

وثانياً - إن السيرة المتشرعية والفقهائية على معاملة (من لم يخمس) سنين عديدة ومحاسبته على ما عنده من أرباح وكأنه ربح واحد يخمس مجموعه مرّة واحدة من دون محاسبته على ارباح خمس السنة الأولى من ظهور الربح والسنين اللاحقة ، وهذا امر عام الإبتلاء في تمام العصور . وباختصار : يكفينا عدم البيان في الأخبار والفتاوى ، فإن الفتيا بضمان ارباح خمس السنين المتأخرة عن ظهور الربح تحتاج الى مدرك واضح .

وثالثاً - ومع استقرار الشك واحتمال الضمان توجد اصول عملية نافية للمحتملات المؤدية الى ضمان حصة من الربح اللاحق لأرباب الخمس تعادل حصة خمسهم ، كأصل عدم اشتراك أرباب الخمس مع المالك في الأرباح وعدم استحقاق أوعدم ملكية حصة من الربح اللاحق تعادل الخمس من مجموع الربح اللاحق وأصل عدم الضمان ونحوها ، مضافاً الى أصل البراءة من تكليف الرابح المستفيد بأكثر من تخميس مجموع أرباحه طيلة السنين التي يتجر بها .

والمتحصل عدم الفرق بين ارباح السنة الخمسية وأرباح السنين اللاحقة وكفاية تخميس مجموع أرباحه عند تصدي المكلف للتخميس بعد مضي سنة على ظهور الربح أو بعد مضي سنين ، والله العالم .

الفرع السادس : تعدد الخمس في المال الواحد .

هل يتكرر تعلّق الخمس في مال واحد ؟ وهل يجب اخراجه مرّتين من مال متحد ؟ فلو جعل الإنسان الغوص في البحار مهنة له أو إمتهن التفتيش عن المعدن وإخراجه بحيث كان اكتسابه ومصدر

عيشه هل يتعلق بالمال خمسين ؟ وهل يجب اداء خمس فوراً للغوص والمعدن ثم اذا مضى عليه عام وفاض منه شيء عن مؤونة سنته هل يجب اداء خمس آخر باعتباره فاضل المؤنة عن تكسبه ؟ وهل تخمس الفوائد والأرباح مرّتين في عامين ؟.

قد يقال - وحكي الفتيا به - بايجاب خمسين على من جعل الغوص حرفة له أو المعدن مكسباً يرتزق منه ، نظراً لتعدد العنوان الموجب للخمس وإن انطبق على مال واحد : خمس يجب اخراجه فوراً للغوص أو المعدن بعد استثناء مؤنة الإخراج ، وخمس للتكسب بأحدهما ويرخص تأخير اخراجه عاماً وهو مشروط بعدم الصرف في المؤنة فما يفضل عن مؤنة العام من فوائد الغوص والمعدن يجب تخميسه ، ويكون توارد خمسين على مال واحد نظير توارد الزكاة والخمس على من كان عنده ذهب مسكوك أو مواشٍ أو نحوهما .

لكنه مقال ضعيف ، وذلك لأن مجرد تعدد العنوان لايوجب تعدد الحكم وتكرار التخميس لظهور نصوص الخمس- ما أفاد منها تعلق الخمس ووضعه وما أفاد وجوب أداءه تكليفاً - في وجوب خمس واحد ثم سائر المال المتبقي ملك حلال لصاحبه ، وقد سأل الراوي الجليل الحلبي - في خبر صحيح واحد قطعه في الوسائل[1] - عن الكنز وعن المعادن كم فيها ؟ وعن العنبر وغوص اللؤلؤ ، وقد أجابه (عليه السلام) بإثبات الخمس عليها ، وهي تعني بالإلتزام: عدم وجوب غير الخمس لاسيما لو لاحظنا غالبية مستخرجي المعادن والجواهر بالغوص يتخذونه كسباً لهم فلو كان يجب عليهم خمس آخر - للتكسب - لم يثبت (عليه السلام) خمساً واحداً وهو يسأله (عن المعادن كم فيها) . وباختصار : ظاهر نصوص المعادن والغوص ثبوت خمس واحد على الإطلاق - تعدد العنوان معه لإمتهان الغوص والمعدن أم لم يتعدد– وهذا كله مبني على أن للتكسب موضوعية خاصة في التخميس مع ان عنوان (أرباح المكاسب) شائع في كلمات الفقهاء المتأخرين دون نصوص المعصومين (عليهم السلام) فانه ليس فيها العنوان المذكور مستقلاً في إيجاب الخمس، وإنما هو ضمن عنوان (الفوائد) الذي يشمل الفوائد

---

(١) الوسائل ج٦ : ب٣ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٢ + ب ٧ ح١.

الإكتسابية والفوائد المجانية ، ولو أخذ بعنوان (الفائدة) المنصوص في اخبارهم (عليهم السلام) موضوعاً لوجوب الخمس لزم ما هو قطعي البطلان وما لم يوافق عليه فقيه أصلاً حيث انه يلزم وجوب خمسين على من حصل على جوهرة بالغوص أو استخرج معدناً وإن لم يجعل ذلك مكسباً فيتعدد العنوان (الغوص والفائدة) أو (المعدن والفائدة) مع أنه لم يقل به فقيه وانما قال بعض بتعدد الخمس على من جعل الغوص مكسباً وحرفة.

والحاصل عدم تعدد الخمس وعدم تكرار وجوبه على من جعل الغوص أو التعدين حرفة له يتكسب منها رزقه وأن المال يطهر ويحل بتمامه لصاحبه ، ولا إطلاق في نصوص وجوب تخميس الفوائد حتى يقيد أو يمنع عن تعدد الخمس .

والإستدلال بظاهر نصوص الخمس في نفسها يمكن توكيده بنص خاص يكاد يكون صريح الدلالة على عدم التعدد وهو خبر[1] السكوني المعتبر سنداً الواضح دلالة - ببركة تعليله - على عدم ثبوت خمس ثانٍ ، حيث يحكي فيه مولانا الصادق (عليه السلام) قول جده أمير المؤمنين (عليه السلام) لمن إختلط عنه ماله بمال غيره الحرام عليه : [تصدق - أخرج - خمس مالك ، فان الله قد رضي من الأشياء - الإنسان- بالخمس وسائر المال لك حلال] فان التعليل قاعدة كلية ألقاها المعصوم (عليه السلام) في عموم الأموال، فإنه تعبير يعم الأشياء كلّها مما يجب فيه الخمس ولا يختص بالمال الحلال المختلط بالحرام وقد رضي الله سبحانه بالخمس ، فلا زيادة عليه بل سائر المال المتبقي حلال على صاحبه ، وعليه فالقول بوجوب خمس ثانٍ على مستخرج المعدن أو الجوهرة بالغوص ضعيف لايمكن المصير اليه وإن تعدد عنوان (الغوص والفائدة التكسبية) أو (المعدن والفائدة التكسبية) .

ويمكن تأييد النتيجة ببعض المؤيدات :-

الأول : انه في ضوء ما فهمناه من آية الخمس [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ**] يستفاد ان كل مال

---

(١) الوسائل ج٦ : ب١٠ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٤.

مغنوم هو متعلق للخمس مرّة واحدة [ان له خمسه] وأن ما سواه لغانمه لاينقص منه شيء ولا يشركه أحد فيه ، فينافيه اثبات خمس ثانٍ ولو في بعض الموارد .

الثاني : اشعار بعض الأخبار كقول الرضا (عليه السلام) : [الخمس في جميع المال مرّة واحدة] [١] والصحيح: [لا يزكى المال من وجهين في عام واحد] [٢] والمرسل في نهاية إبن الأثير (ج١ : ٢٢٤) وفي مفردات الراغب (٨٢) : [لا ثنى في الصدقة] مفسراً فيهما بأنه لاتؤخذ الزكاة في عام مرّتين ، وهذه النصوص يمكن أو يحتمل أن يستشف منها عدم إرادة المشرع تكرار الخمس من المكلف كما هو الحال في الزكاة فيكون إحتمالاً معتداً به يؤيد به ظهورات نصوص الأخبار المتقدمة ومعتبرة السكوني ولو ببعض المكملات كأن يدعى عموم الصدقة وشمول مفهومها لكل خير ومعروف فتنطبق على الخمس أو يدعى تساوي الخمس والزكاة في الأحكام - ولو إحتمالاً - لكونه بدلاً عنها عوض الله به آل هاشم عن الزكاة ، فتشعر هذه الأخبار بعدم تعدد الخمس وكما لا يزكى المال مرّتين لايخمس المال من وجهين في عام واحد ، وانما لاتكون دليلاً لأبتلائها بضعف السند أو الدلالة أو بهما كما لا يخفى .

---

(١) تحف العقول ٤١٨ + جامع أحاديث الشيعة : ح٨ : ٥٤٧ .

(٢) الوسائل : ج٦ : ب٧ من أبواب من تجب عليه الزكاة : ح١.

ومما تقدم يتبين وجه ما إشتهر على ألسن المتشرعة الملتزمة بالتخميس من ان (المخمس لا يخمس ثانياً) وكأنه قاعدة فقهية أو رواية معصومية ، وعمدة تطبيقه أو يغلب الإحتياج اليه في (فاضل المؤنة من أرباح المكاسب والفوائد) فان ظاهر نصوص الخمس في مورد الأرباح والفوائد هوتعلق الخمس بالمال المستفاد من التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو نحوها ووجوب اخراجه منه بعد استثناء ما يصرفه في مؤنته من فوائده عام الربح ، وظاهرها ثبوت الخمس وتعلقه بالفائدة ثم سائر المال المتبقي لصاحبه المستفيد . ولو فرض التشكيك في الظهور يمكن القول : انه لو كان تخميس الفائدة كل عام مستمراً حتى تفنى أو في العام اللاحق لإستفادتها وتخميسها لكان لزاماً - ومن باب اللطف التشريعي المعهود - بيان ذلك وتعليمه للرواة ويأتينا بواسطتهم ، مع انه لم يرد به ولا خبر ضعيف يؤدي تكرار الخمس في الفوائد بعد عام إستفادتها وتخميسها .

الفرع السابع: تخميس الربح الثابت في ذمم الناس.

وهذا فرع كثير الإبتلاء عند عموم المتكسبين قد عرض في (منهاج الصالحين) دون (العروة الوثقى) ، وحاصله : انه إذاحل رأس السنة الخمسية فوجد المكلف بعض أرباحه وأمواله أو تمامها ديناً في ذمم الناس - نقداً أو عروضاً ثابتاً في ذمم الناس ـ فهل يجب عليه تخميس الديون كالنقود والأمتعة والعروض المتوفرة تحت يده ؟

قد يقال - بدواً - بعدم وجوب تخميس الدين حتى يستوفيه ويحصل في يده ويصدق عليه الإفادة والإستفادة والخمس في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير ، وما لم يستوفه لا تصدق عليه (الفائدة والربح) جزماً .

لكنه لا يمكن تصديقه على إطلاقه ، والتحقيق الرصين يقتضي التفصيل بين حالات ثلاثة :-

وفي البداية نقول : لا فرق بين كون الدين نقداً أو عروضاً فان الملحوظ في باب الخمس مالية المال وقدرها وأخذ خمسها ، وحيث أن الخمس متعلق بالعين المالية - ومنها الديون وهي مملوكة للإنسان المكلف بتخميسه فيمكنه مراجعة ولي الأخماس حسبة - المجتهد العدل - لتمكينه من استيفاء خمس الدين أو لإحالته على المدين لإستيفائه مقدمة لصرفه الى مستحقه ، ولايحق للمكلف الدائن الحيلولة دون استيفاء الولي الشرعي - لو شاء - ولا يسوغ له تأجيل الدين اذا كان حالاً قابلاً للوفاء - كلاً أو بعضاً - إلا أن يتصدى بنفسه لدفع خمس الدين من كيسه ثم يؤجل الدين الحال المتعلق به الخمس .

وحيث أنه ليس من شأن الولي الشرعي على الأخماس: التصدي لإستيفائها من غير المكلف بالأصل، وحيث ان تصديه لتحصيلها موجب للحرج والعسر والمشقة عادة فلذا كان تكليف الولي بإستيفاء حق الخمس أمراً غير عملي وغير مثمر فلذا نلاحظ الحالات الواقعية للدين الثابت في ذمة غير المكلف بالتخميس ، وهي :-

الحالة الأولى :- ماكان مأيوساً منه مطمئناً بعدم إدائه بحيث يعتبره العقلاء كالتالف على مالكه ، وهذا لا يجب تخميسه لعدم صدق (الفائدة) على هذا المال الثابت في ذمة المدين ، نعم اذا صادف استيفاؤه مستقبلاً ووصل ليد الدائن وجب تخميسه فور وصوله ليده من دون انتظار نهاية سنته الخمسية لأنه من أرباح السنة الماضية .

الحالة الثانية :- ماكان ممكن الوفاء مع القطع أو الإطمئنان بوفائه مستقبلاً أي يكون موثوقاً بأدائه بحيث يعتبره العقلاء كأنه في كيس الدائن وبيده ، وهذا يلزم المكلف إحتسابه ضمن موجوداته عند حلول سنته الخمسية ويلزمه دفع خمسه .

الحالة الثالثة :- ماكان ممكن الوفاء مع عدم الإطمئنان بوفائه أي كان محتمل الوفاء غير موثوق بادائه لدائنه أو وصوله ليده، وهذا يتخير فيه المكلف بتخميسه بين سلوكين :-

الأول : أن يقدر المكلف مالية الديون فعلاً وعند حلول سنته الخمسية- وماليتها حينئذ أقل بحسب العادة والتعارف من قدر الدين الثابت في الذمة- ثم يدفع خمس مالية الديون التقديرية، ثم اذا استوفاها مستقبلاً بقدر ما خمسه لم يكن عليه شيء لأنه ادى خمس المقدار المستوفى ، واذا استوفاها - بتمامها أو اكثر من القدر المخمس - وجب فوراً تخميس الزائد على القدر المخمس سابقاً لأنه فائدة قديمة حصلت في يده ولم يخمسها سابقاً ، ولا مسوغ لتأخير دفع الخمس لحين نهاية السنة اللاحقة لأنه ليس فائدة جديدة تلاحظ فيها سنتها بل هي فائدة السنة الماضية .

الثاني : أن ينتظر تصدي المدين لوفاء الدين في الزمن اللاحق ، وعند استيفائه منه يتصدى فوراً لتخميس ما قبضه أو وصله من دينه – تماماً أو بعضاً – من دون انتظار قدوم منتهى سنته الخمسية الحاضرة، لأن المقبوض فائدة قديمة حصلت في يده لاحقاً ولم يخمسها وهي من أرباح السنة الماضية دون سنة الإستيفاء ،ولا دليل على جواز تأخير خمس الفائدة الماضية ومن السنين السابقة .

ولا يخفى ان سلوك الطريق الأول أولى وأحوط ، والله أعلم .

هذا تمام ما أردنا بيانه بلحاظ البحث الأول المرتبط بأنواع الفوائد المتعلقة للخمس - يقيناً أو احتمالاً - وهذا الأساس الأول ، ثم يقع الكلام في الأساس اللاحق لتعلق الخمس بالفوائد ، وهو :

البحث الثاني : استثناء المؤنة من خمس الفوائد .

من المسلمات الواضحة أن وجوب تخميس (الفوائد الإكتسابية) مشروط باستثناء المؤنة وقد وردت به الروايات المتعددة [الخمس بعد المؤنة] ولابد من تحقيق هذا الأمر تفصيلاً ضمن نقاط :-

أ- عرض روايات استثناء المؤنة

قد وردت روايات متعددة تستثني المؤنة من الخمس على اختلاف يسير في

ألسنتها نعرضها مع تحقيق سندها وتقريب دلالتها بعد تمهيد مقدمة لها دخل في استظهار دلالتها ، وهي :-

تنقسم المؤنة المستثناة من الخمس إلى نوعين :-

الأول :- مؤنة تحصيل المغنم والربح ، ويراد منها كل ما يصرف في سبيل الإسترباح والإستفادة من تجارته وسعيه كأجور السفر والتنقل والحمل والخدمة والعمال والمحل التجاري وضريبة السلطان وما يرد من النقص على ادوات عمله ووسائل تجارته وما يعينه على تحصيل الربح ، وهذه المؤنة مستثناة من الخمس في عموم المغانم - في ربح الإكتساب والفوائد ، وفي غيره نظير إستخراج المعدن والكنز وبالغوص ، ولا تختص - كالمؤنة اللاحقة - بخصوص خمس الفوائد .

الثانية :- مؤنة المعاش لنفسه وعياله ، ويراد منها كل مايصرفه على نفسه وعياله لكفايته وقضاء احتياجاته مع أفراد عائلته من المصارف العادية المتعارفة بحسب حاله وشأنه الإجتماعي من دون اسراف وتبذير ، ويأتي التفصيل .

والروايات الواردة في استثناء المؤنة من النوعين هي :-

الأولى :- معتبرة الأشعري التي تحكي مكاتبة الجواد (عليه السلام) المسؤل عن ثبوت الخمس على جميع ما يستفيد الرجل من قليل أو كثير من جميع الضروب وعلى الصنّاع - هكذا في التهذيب والوسائل - وعلى الضياع - في الإستبصار - وقد كتب الإمام الجواد (عليه السلام) بخطه [الخمس بعد المؤنة][1] .

وهذه الرواية قد ضعفها أستاذنا المحقق في مجلس بحثه حسب تقريره : (مستند العروة : ٢٠٧) لأنه لم تثبت وثاقته ولا حسنه

---

(١) الوسائل : ج٦ – ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس – ح١

حسبما حققه في رجاله (ج١٥ – ٢٢٧) ، ولا يبعد عندنا قبول روايته وذلك لإمكان استكشاف وثاقته من تتبع أحواله : حيث افاد شيخ الطائفة[١] في ترجمة (سعد بن سعد الأشعري) ان له كتاباً رواه (محمد بن الحسن بن أبي خالد) عن سعد ، وقد حكى أستاذنا المحقق في رجاله هنا عن الوحيد البهبهاني (قدهما) في ترجمة الرجل أنه وصي (سعد الأشعري) وتعقبه الوحيد بأنه (دليل الإعتماد والوثوق وحسن الحال وظاهر في العدالة) ، فأشكل عليه استاذنا المحقق (قده) بأن (الوصاية لاتكشف عن العدالة ولاتدل على الإعتماد والوثوق به بما هو راوٍ ، وانما يدل على الوثوق بأمانته وعدم خيانته) .

والتحقيق ان يقال : إن الوصية من سعد الأشعري الفقيه الجليل والراوي الحافظ لاتكشف عن العدالة بل تجتمع معها ومع غيرها ، ولكن يمكن ان نكتشف إعتماد الرجل وقبول روايته من العلقة الوكيدة الظاهر وجودها بين الرجلين التي لم تقتصر على الرواية بل توثقت العلقة حتى صار راوي كتاب سعد ثم توثقت فاختاره وصياً فان سعد فقيه جليل وراوٍ متشدد لايتوقع أن يبذل كتابه ليرويه أي أحد ، بل الظاهر كون (محمد بن الحسن) بالغاً عند (سعد الأشعري) مقاماً عالياً يؤهله للإعتماد عليه في رواية كتابه وفي تنفيذ وصيته فان الرواية والوصاية تكشف عن تحقق علقة وكيدة بينهما وحصول عشرة وخبروية بحاله متصلة زمنياً متطورةً تدريجياً حتى أهلته لتينك الأمرين ، فنحن نلاحظهما بهذا النحو من النشوء والتطور وماهو وراءهما ولاننظر الى ذات الرواية والوصية من دون ملاحظة أسباب نشوءهما وتطورهما، والمتحصل الوثوق الشخصي بكون الرجل راوياً مقبول الرواية بل يكاد يوثق بديانته وأمانته والتزامه ، وتتأكد الدلالة بمؤيدين :-

أ- رواية في (أصول الكافي)[٢] يقول الأشعري فيها للإمام الجواد (عليه السلام) : إن مشائخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما

---

(١) الفهرست : طبعة النجف : ص ٣١٢ : باب سعد ت٣١٩.

(٢) أصول الكافي ج١ – فضل العلم : باب رواية الكتب والحديث – ح١٥ – ص٥٣

السلام وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم فلم تروَ عنهم فلما ماتوا صارت الكتب الينا ، فقال (عليه السلام) : [حدثوا بها فانها حق] . وهذا الخبر كاللاحق يرويه لنا نفس الراوي (محمد بن الحسن الأشعري) فلا يصلح دليلاً لمحذور الدور ويصلح للتأييد على حسن حال الرجل وأهليته لمهمة عظيمة هي رواية المأثور عن الصادقين (عليهم السلام) فإنها تكشف عن مقام عالٍ من الإيمان والولاية والتشيع وتشعر قوياً بصدقه وقبول روايته ، وليس كما أفاد استاذنا : في الخبر (دلالة واضحة على كون الرجل شيعياً) وحسب .

ب ـ رواية في (مواريث الكافي)[1] يحكي فيها الراوي نفسه عن حصول منازعة بين اقربائه على ميراث وإشارته عليهم بالرجوع الى الإمام الرضا (عليه السلام) ليصدرا عن رأيه وقد راجعاه وأفتاهما بالحق ، والظاهر ان اشارته ونصيحته المذكورة تكشف عن عدم موافقته على الأحكام القبلية في الميراث وعن شديد إحترامه للإمامة ودعوة الناس للإلتزام بها ، وهذه أمارة قوة ديانته لولا أن راويها نفسه إذ الرواية ينتهي سندها اليه وهو الحاكي للواقعة ، والمظنون قوياً صدقه في مقاله وصلاحية الرواية للتأييد دون الإستدلال بها لأنه دوري .

والمتحصل قبول رواية (محمد بن الحسن الأشعري) وليس في سند الرواية مغمز أو شك في راو سواه، وقد تضمنت [الخمس بعد المؤنة] جواباً لسؤال الراوي عن وجوب الخمس وثبوته على جميع مايستفيد المكلف من قليل أو كثير ومن جميع ضروب الإكتساب والعمل أو الضياع - البساتين - مما يكشف عن إمضاء ذاك التعميم في متعلق الخمس وتصحيحه وإنتقاله الى استثناء المؤنة من الخمس بقضية حقيقية وكبرى كلية وهي تأخر التخميس في الأرباح والفوائد عن المؤنة ، وهل تستثني الرواية مؤنة تحصيل الفائدة أم مؤنة المعاش ؟ هذا ما سنحققه في الرواية اللاحقة المشابهة لها في اللفظ .

---

(١) فروع الكافي : ج٧ : ميراث الأخوة والأخوات : ح١ : ص٩٩ .

الرواية الثانية :- معتبرة [١] الـهمداني التي يرويها الصدوق في الفقيه بطريق معتبـر ـــ صـحيح علـى الأظهـر أو حسـن بـابراهيم بـن هاشـم علـى قولٍ ـــ الـى ابراهيم بن محمد الـهمداني الذي يروي لنا: أن في توقيعات الرضا اليه : أن [الخمس بعدالـمؤنة] ،وقد وقع الخلاف في الهمداني فضعفه أستاذنا المحقق (قـده)، والمختـار قبـول روايتـه بشـواهد وقرائن أوضحناها في أوائل مباحث (خمس المعدن) فراجع .

وفي تقرير [٢] بحث الخمس لبعض الأجلة المعاصـرين (قـده) : (الظاهر اتحادها – رواية الـهمداني لتوقيـع الرضـا (عليه السلام) – مـع مكاتبـة الـهمداني [٣] الـمتقدم ذكرها) يعني قوله [عليه الخمـس بعـد مؤنتـه ومؤنة عياله وبعد خـراج السـلطان]،ثـم قـال : (ولا أقـل مـن الإحتمـال المسقط للرواية عـن صـلاحيتها للإسـتدلال) يعنـي الإسـتدلال علـى استثناء تحصيل المغنم وما فيه الخمس ، وهذا منه عجيـب جـداً فـان المكاتبة المتقدمة منه هي صحيحة علي بن مهزيار الذي رأى مكاتبة الهمداني الى الإمام الـهادي (عليه السلام) وحكاها وقد تضمنت سؤال الإمـام الـهادي (عليه السلام) عن نوع المؤنة المقصودة في الإستثناء في كتـاب ابيـه الجواد (عليه السلام) الى شيعته فأفاده بأنها مؤنة المعاش له ولعيالـه ، بينمـا هذا الخبر للهمداني نفسه إلا انـه توقيـع الرضـا (عليه السلام) ويختلـف الـنص اللفظي فيه [الخمـس بعـد المؤنـة] عـن المكاتبـة فـلا يحتمـل وحـدة الرواية حتى تسقط هذه الروايـة المبحوثـة عـن الإسـتدلال بهـا علـى استثناء مؤنة تحصيل المغنم – عموماً بنحو يشـمل مؤنة تحصيل الربح والفائدة –.

وهذه المعتبرة وهي مطلقـة بلفـظ [الخمـس بعـد المؤنـة] قـد يدعى ان اطلاق [الـمؤنة] يعم نوعي المؤنة ، لكن الظاهر منها مؤنـة تحصيل المغنم وما فيه الخمس خاصة كما ذكرنا في مبحـث (خمـس المعدن) بلحاظ كونها بياناً شرعياً مطلقاً وقضية حقيقية تعطـي كبـرى شرعية كلية تفيد تـأخر الخمـس عـن المؤنـة ، وقـد أطلـق فيهـا لفـظ

---

(١) الوسائل :ج٦ : ب١٢ من ابواب مايجب فيه الخمس : ح٢ .

(٢) المرتقى شرح العروة الوثقى : الخمس : ص ٥٧ .

(٣) الوسائل :ج٦ : ب ٨ من ابواب مايجب فيه الخمس : ح٣ .

الخمس فيعم تمام موارد الخمس التي يوجد فيها مؤنة كالفوائد والمعادن والغوص والكنز من دون أن يختص ببعضها - كخمس الفوائد والأرباح - فيكون اطلاق [الخمس] وعدم تقييده بمورد خاص يفيد ارادة (خمس المغنم) على الإطلاق من الحديث الشريف وكأنه (عليه السلام) قال : (خمس المغنم بعد المؤنة) ومتأخراً عنها ، وحينئذٍ لو حملت [المؤنة] على مؤنة تحصيل المغنم ومصرف الحصول على مطلق الغنم كان الفهم سليماً لاخلل فيه ولا إشكال لتناسبه مع اطلاق : (خمس المغنم) حيث يستثنى منه مؤنة تحصيل المغنم على الإطلاق ، بينما لو حملت[المؤنة] على مؤنة المعاش له ولعياله لكان الفهم غير سليم ويشكل بعدم تناسبه مع اطلاق لفظ [الخمس] حيث لاتستثنى مؤنة المعاش من خمس كل مغنم بل من خصوص غنم الفوائد والإكتسابات فيلزم تقييد لفظ [الخمس] وتخصيصه بغنم الفوائد، إلا ان تقييد اللفظ المطلق من دون شاهد مقيد له أو قرينة تدل على تعيين المؤنة بمؤنة المعاش حتى يستلزم تقييد الخمس هو أمر مرفوض محاورياً وممنوع بياناً ولا يمكن الركون اليه .

ويضاف لما تقدم: قرينة أخرى على فهم إستثناء مؤنة تحصيل المغنم وما فيه الخمس رغم ظهور إطلاق [المؤنة] في المعتبرة بحيث يشمل مؤنة المعاش ، بلحاظ ظهور [المؤنة] في الوجود الفعلي فان المؤنة تعني المصرف المالي المؤدي الى كفاية نفسه وعياله والإنفاق عليهما ، وتحمل المؤنة هي القيام بكفاية النفس والعيال، يقال : مون يعني تحمل المؤنة ،ومان الرجل أهله أي كفاهم وأنفق عليهم ،و من الواضح أن المؤنة والكفاية تعني صرف المال فيما يحتاجه الأنسان وعياله ،ولاتطلق المؤنة على مطلق الحاجة بل خصوص ماصرفه الفعل، ومؤنة سنة الربح هي ما يصرفه بالفعل من حيث ظهور الربح إلى سنة فانه المستثنى في روايات [الخمس بعد المؤنة] وحينئذٍ فالمؤنة المستثناه هي المتحققة فعلاً ، ومؤنة تحصيل الربح وما فيه الخمس تتحقق وتصرف فعلاً قبل الحصول على الغنم عادة لتعارف صرفها في المقدمات وتهيئة ممهدات إغتنام المعدن والكنز والجوهر بالغوص والأرباح والفوائد ، بينما مؤنة المعاش تبدأ بعد الشروع في التكسب أو بعد ظهور الغنم والربح لسنة فتكون متأخرة ولا يعرف قدرها تحقيقاً إلا بعد انقضاء السنة، ولا تكون فعلية

حين ظهور الغنم والربح حتى تستثنى قبل اخراج الخمس ، فتلتئم الرواية المعتبرة مع حمل [المؤنة] على مؤنة تحصيل مافيه الخمس - ومنه الأرباح والفوائد - فتكون ظاهرة فيها خاصة، دون الأعم من نوعي المؤنة أودون مؤنة المعاش خاصة لأن حمل [المؤنة] على أحد الأخيرين غير صحيح لأنه من دون شاهد أو قرينة ترشد الى أحدهما ، مما يتأكد صحة فهم (مؤنة تحصيل مافيه الخمس من الأرباح وغيرها) من قوله (عليه السلام): [الخمس بعد المؤنة] .

وقد يقرب مدلول المعتبرة السابقة بهذا التقريب والشواهد ويمنع دعوى دلالتها المطلقة في الأعم من نوعي المؤنة ، لكن الجواب المعصومي المطلق [الخمس بعد المؤنة][1] لما كان جواباً عن سؤال مختص بخمس الأرباح والفوائد دون باقي موارد الخمس كالمعادن والكنوز فلا يحرز للفظ [الخمس] إطلاق يعم خمس كل مغنم حتى يستظهر من إطلاقه استثناء مؤنة تحصيل المغنم بشواهد متقدمة ، والظاهر إختصاص المؤنة بمؤنة المعاش التي تلتئم مع خمس الأرباح والفوائد ، وليس هذا من قبيل كون القدر المتيقن في مقام التخاطب مقيداً لإطلاق الرواية المعتبرة وذلك لعدم احراز الإطلاق زائداً على الأمر المسؤل عنه – خمس الأرباح والفوائد – ،ولعدم إلتزام الكبرى الأصولية المزبورة ، بل ان عدم إحراز الإطلاق هو الموجب لظهور المعتبرة في إستثناء مؤنة المعاش التي تلتئم جداً مع خمس الأرباح والفوائد او الموجب لإجمال دلالتها والقدر المتيقن إستثناؤها مؤنة المعاش من خمس الفوائد .

وباختصار : توقيع [2] الرضا(عليه السلام) في معتبرة الهمداني حجة ظاهرة في استثناء مؤنة تحصيل المغنم ومافيه الخمس من وجوب خمس المغنم وفي عموم موارده التي يتطلب الحصول عليها بذل مؤنة ومصرف ، وتقصر المعتبرة [3] الأولى عن الدلالة أكثر من استثناء مؤنة المعاش من خمس الأرباح والفوائد خاصة وان كان يحتمل ايضاً

---

(١) الوسائل ج٦ – ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس ح١ .

(٢) الوسائل : ج٦ – ب١٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٢ .

(٣) الوسائل :ج٦ – ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس ح١ .

ارادة مؤنة تحصيل الفائدة من خمس الفوائد لكنه احتمال ضعيف من حيث تناسب مؤنة المعاش مع خمس الفوائد اكثر، والله العالم .

الرواية الثالثة :- معتبرة [١] البزنطي التي يرويها الكليني في (أصول الكافي) بسند صحيح جداً وتتضمن مكاتبة البزنطي الى الإمام الجواد (عليه السلام) سائلاً : الخمس أخرجه قبل المؤنة أو بعد المؤنة ؟ فكتب (عليه السلام) : [بعد المؤنة] .

وفي دلالتها اشكال من حيث ظهورها في كونها قضية خارجية شخصية مختصة بالراوي – البزنطي – يسأل امامه عن حكمه الشخصي وابتلائه الذاتي (الخمس أخرجه ..) لاسيما لو علمنا ان البزنطي كان يخرج للإتجار الى بغداد والى الجبل كما يتبين من بعض الروايات[٢] - وبعضها صحيح السند - حيث تصرح بكونه يتعيش بالإتجار في الكوفة أو خارجها ، وحيث كان مؤمناً ملتزماً يخمس أرباحه وفوائده سأل إمامه عن وظيفته الخاصة وحكمه الشخصي وأجابه (عليه السلام) فهي قضية خارجية مختصة بصاحبها لا تؤسس للفقيه أو لايستظهر منها حكماً شرعياً كلياً مفاده : إخراج الخمس كلياً عقيب استثناء المؤنة وعلى الإطلاق ، ولذا لايسعنا القول : إن المعتبرة - باطلاق الجواب المعصومي [بعد المؤنة] - تدل على استثناء هذا النوع من المؤنة وذاك معاً، فان اطلاق الجواب ظاهراً بدواً عند قصر النظر على الجواب ، مع أن الجواب قضية شرعية تتصدى للجواب عن وظيفة السائل (الخمس أخرجه ..) وحكمه الشخصي ، فلا اطلاق فيها.

نعم يمكن ان يقال : هذه الصحيحة وإن كانت قضية خارجية شخصية ومختصة بأرباح التجارة ، لكنها حيث كانت خطاباً لفقيه جليل مارس الإتجار المتطلب لمصارف مستمرة للتنقل والتبضع والحمل والنقل ونحوها من مؤن تحصيل الربح ويحتاج الى مؤنة معاش له ولعياله ، وحيث علم من طريقة الأئمة الأطهار (عليهم السلام) إعتناؤهم ببعض

---

(١) الوسائل : ج٦ – ب١٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح١ .

(٢) الوسائل : ج١٢ – ب٦ من ابواب مقدمات التجارة + ب١ من ابواب احكام العقود

الرواة المؤهلين للتعليم والتثقيف نظير البزنطي وبالغوا في تفقيههم – أمكننا استظهار او استشعار : تصدي الصحيحة لإستثناء المؤن بنوعيها من ارباح التجارة وبنحو كلي لايختص بأحد المكلفين .

ويتحصل من مجموع ماتقدم : ان استثناء مؤنة تحصيل الربح من ارباح التجارة قبل التخميس بل مؤنة تحصيل كل مغنم كالمعدن والكنز والجوهر بالغوص ، أمر ثابت قطعياً ببركة ظهور معتبرة الهمداني مدعوماً بمعتبرة الأشعري وصحيحة البزنطي وبعض المؤيدات كدعاوى[١] الإجماع وعدم الخلاف مع الفهم العرفي للربح والفائدة والغنم ، بتقريب : إن الأصل التشريعي العمومي [ماغنمتم من شيء] كون موضوع الخمس هو المغنم ، وهذا الموضوع لايتحقق قطعاً ولايصدق عرفاً إلا بعد إخراج مؤن تحصيل المغنم وإستثنائها من الغنم ، فمن استخرج معدناً أو غاص وأخرج جوهرة أو إتجر وربح وكان غنمه ألف دينار وصرف في سبيل تحصيله مأة دينار لايعتبره العقلاء غانماً أو رابحاً إلا لتسعمأة دينار وهي الألف ناقصة منها مصرف تحصيل المعدن أو ربح التجارة ، فيكون المتبقي من الغنم بعد اخراج مصرف تحصيله هو المصداق الحقيقي العرفي للغنم وهو موضوع وجوب الخمس .

الرواية الرابعة :- رواية إبن شجاع النيسابوري المروية في التهذيبين يسأل فيها عمن أصاب من ضيعته حنطة وقد أخذ منه عشر الزكاة ثم قال (وذهب منه بسبب عمارة الضيعة ثلاثون كراً وبقي في يده ستون كراً ، ما الذي يجب لك من ذلك ؟) فوقع (عليه السلام) :- [لي منه الخمس مما يفضل من مؤنته][٢]، ويظهر منها استثناء مؤنته وعياله حيث اثبت الإمام (عليه السلام) الخمس في الفاضل من مؤنته – بتذكير الضمير ليعود الى الرجل المزارع - ، نعم يمكن اكتشاف إمضاء استثناء مؤنة تحصيل الفائدة من الضيعة بذكر الراوي (ذهب منه بسبب عمارة الضيعة ..) وسكوت الامام عما ذكره من ذهاب قدر من

---

(١) راجع الجواهر : ج١٦ – ٨٢ ، وبعد نقلها قال (قده) : (بل يمكن تحصيله في الجميع) .

(٢) الوسائل : ج٦ : ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس :ح٢ .

الحاصل ، وكيف كان : هذه الرواية - لجهالة حال النيسابوري - تصلح مؤيداً .

الرواية الخامسة :- صحيحة ابن مهزيار الحاكية لقول أبي علي بن راشد - وهو ثقة من أصحاب الجواد والهادي (ع) - قلت له : أمرتني بالقيام بأمرك وأخذ حقك ... وقال (عليه السلام) : [يجب عليهم الخمس] فسأل: ففي أي شيء ؟ فقال : [في امتعتهم وضياعهم] فسأل الراوي : والتاجر عليهم والصانع بيده ؟ فقال : [اذا امكنهم بعد مؤنتهم] [١] ولا يضر الإضمار بعد وثاقة الراوي وجلالته وجلالة ابن مهزيار وقرينة سؤاله عن حقه وجوابه بالخمس ، فان التأمل من العارف برواياتهم ورموزأحاديثهم يطمئن بصدور الجواب من الإمام المعصوم (عليه السلام) .

ودلالتها ظاهرة في استثناء مؤنة المعاش من ارباح التجارة والإكتساب مخصوصاً فان الضمير [بعد مؤنتهم] - وهو ضمير جمع للعقلاء ظاهر في الرجوع الى – موالي الإمام وأتباعه المطالبين بالتخميس في الرواية - ،ولا يمكن ارجاعه الى مؤنة التجارة والصناعة والزراعة، وإلا لقال (بعد مؤنتها) وهو ضمير غير العقلاء .

الرواية السادسة :- صحيحة ابن [٢] مهزيار المروية في (اصول الكافي) وفي التهذيبين وهي تتضمن مكاتبة الهمداني الى الإمام الهادي (عليه السلام) التي سأل فيها

عن كتاب أبيه الجواد (عليه السلام): الى شيعته وتحليلهم من أكثر الخمس - وهوالمروي في صحيحة[٣] اخرى – كما سأل عن اختلاف الأصحاب في استثناء مؤنة الضيعة وخراجها دون مؤنة الرجل وعياله وقد كتب له الإمام الهادي (عليه السلام) في جواب سؤاله وقرأه علي بن مهزيار : [عليه الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله وبعد خراج السلطان].

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس :ح٣ .

(٢ ،٣) الوسائل : ج٦ : ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس :ح٤ + ح٥ .

وهـذه الروايـة صـحيحة السـند ودلالتهـا ظـاهرة بجـلاء فـي مفروغية استثناء مؤنة تحصيل الفائدة – مؤنة الضيعة وخراجها – وفي استثناء مؤنة المعاش للنفس

والعيال مـن خمـس وارد الضـياع ، وهـي مختصـة بأربـاح الزراعـة دون موارد (المغنم) الأخـرى ، فتكـون مؤيـدة لإسـتثناء مؤنـة المعـاش مـن عموم الفوائد أو مؤكدة لمعتبرة [١] الأشعري ونحوهـا ممـا دل بإطلاقـه على استثناء مؤنة المعاش من جميع ضروب الإكتساب .

وقد تضـمنت الصـحيحة إسـتثناء (خـراج السـلطان) وهـو أشـبه بأجرة الأرض المزروعة ، وهو جزئي من مؤنة الصرف في تحصيل الربح ومـا فيـه الـخمس، فتؤيـد - فـي الجملـة - معتبـرة [٢] الـهمداني المستثنية لمؤنة تحصيل المغنم وما فيه الخمس.

والحاصـل تعاضـد الروايـات - وفيهـا صـحيحة السـند - علـى اسـتثناء مؤنـة المعـاش فـي خصـوص خمـس الفوائـد ، ودلالـة بعـض الروايات - فيها المعتبرة سنداً - علـى اسـتثناء مؤنـة تحصـيل المغـنم في جميع موارد الخمس .

(١) الوسائل : ج٦ : ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس :ح١.

(٢) الوسائل : ج٦ – ب١٢ من ابواب مايجب فيه الخمس ح٢ .

ب- تحديد زمان مؤنة المعاش بسنة

قد تبين من عرض النصوص المستثنية لمؤنة المعاش خلوّها من تحديد المؤنة المستثناة بسنة ، مع ان فتاوى الفقهاء (رض) طراً على التحديد بسنة فما هو الدليل على التحديد ؟ علماً ان المراد هنا من السنة تمام الشهر الثاني عشر لأنه المفهوم عرفاً من لفظ العام أو السنة، ولا يكفي الدخول فيه كما في الزكاة التي يكتفي فيها بدخول الشهر الثاني عشر للخبر الصحيح [1] فانه دليل خاص بمورده ولا شاهد على كفايته في الخمس .

ويمكننا عرض وجوه ان لم يتم لواحدٍ منها صلاحية الدلالة على التحديد بالسنة يمكن ان ينضم بعضها الى بعض ويحصل للفقيه الإطمئنان الشخصي أو القطع بالتحديد بسنة ، وهي :-

الأول : إجماع الفقهاء (رض) وتسالمهم على تحديد مؤنة المعاش بسنة من دون ظهور مخالف أو مشكك متردد في الأمر ، وقد حكي الإجماع في كلمات جمع من الأجلاء ، فان فهم الفقهاء للتحديد بسنة واجماعهم عليه من بدايات الغيبة شاهد صدق على تلقيه واضحاً من أهل بيت العصمة (عليهم السلام) حتى جرت عليه سيرة المتشرعة في عهود الغيبة عند المحاسبة والتخميس وصار من ضرورات الفقه الإمامي في نظر المتدينين الملتزمين .

---

(١) الوسائل : ج٦ – ب١٢ من ابواب زكاة الذهب ح٢ .

الثاني : إنصراف لفظ (مؤنة المعاش) الى مؤنة السنة عند اطلاق لفظها في المحاورات العرفية والتفاهمات العقلائية فانه اذا قيل : (أحرز فلان مؤنته) أو(يحرز فلان مؤنته) يفهم العقلاء – خصوصاً في الوسط العربي الريفي بل والمدن – من هذا التعبير : أحرز مؤنة سنة ، ولعله ناشيء عندهم – ومن قديم الأيام ومعاصراً

لزمان المعصومين (عليهم السلام) – من ملاحظتهم للسنة مجمعاً لتوالي الفصول المختلفة ومواسم الأطعمة والأغذية والفواكه ونحوها ، وللواردات المالية المساعدة على تحصيل المؤنة – بشراء ونحوه - ، ولتعارف الخزن لسنة وشياع الإدخار بين الفلاحين وبين أهل الريف والمدينة حتى تراهم يدخرون التمر والحنطة والرز ونحوها لما يكفيهم وعيالهم وضيوفهم لسنة، وهذا متعارف جداً في الأجيال الماضية لاسيما الأجيال المعاصرة لرسول الله (*) والأئمة (عليهم السلام) وهم الأجيال المخاطبة بنصوص [الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله] فيحمل اطلاقها على (مؤنة السنة) حسب التفاهم العقلائي الموجب لإنصراف اللفظ اليه وحسب المصداق العرفي السائد والمستقر في وسطهم ، فان اطلاق المؤنة في نصوصهم يكاد يكون معتمداً على الإنصراف والتفاهم العرفي .

الثالث :- إن تحديد مؤنة المعاش بسنة هو مقتضى الإطلاق المقامي لنصوص استثناء المؤنة وتأخر الخمس عنها ، بعد فرض إنتفاء الإطلاق اللفظي الشامل للسنة وغيرها من الأزمان – بمعنى عدم انعقاده – وبعد انتفاء انصراف المطلقات الى مؤنة السنة .

وتقريب الإطلاق المقامي :- انه لما لم تقيد المؤنة في رواياتها بزمن معين – يوم أو شهر أو سنة أو سنتين – وأطلق [الخمس بعد المؤنة] كان مقتضى الإطلاق بدواً : أن يراد (مؤنة معاش المكلف) طول عمره ، لكنه يتعذر التزامه ويقطع بعدم ارادته حيث أن فهم (الخمس بعد مؤنة العمر كله) وهي تتطلب إنتظار العمر كله من دون تخميس فيلزم عدم أداء أحد خمس أرباحه في حياته، وهو لازم فاسد جزماً اذ من المسلمات القطعية وجوب تصدي كل مكلف للتخميس المتعدد في حياته وطول عمره. واذا تعذر حمل [المؤنة] على مؤنة العمر ولاحظنا انه لانصّ مبين لتقييد المؤنة المستثناة بزمن خاص - يوم أو شهر أو سنة أو أكثر – يتعين حمل المؤنة على مؤنة السنة لأنهم – صلوات الله عليهم – أطلقوا [الخمس بعد مؤنته] وسكتوا عن التقييد بزمن معين وهم في مقام التبيين والتعليم وللعرف العقلائي العام طريقة يجرون عليها هي التمون لعام كامل، فلا بد من اعتمادهم الطريقة العرفية والجري العقلائي المعتاد على

(مؤنة السنة) ولابد من ارادتهم لها وإلا – اذا أرادوا غيرها – لزم عليهم البيان تلطفاً .

الرابع :- ان فهم (مؤنة السنة) هو مقتضى الجمع الدلالي بين روايات إستثناء مؤنة المعاش وتأخر التخميس عنها وبين صحيحة ابن مهزيار [فأما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام][1] ثم استدل (عليه السلام) بآية خمس المغنم ، مما يظهر منه جلياً وجوب تخميس الغنائم والفوائد مرّة كل عام ، واذا كان خمس الفوائد متأخراً عن صرف مؤنته ومؤنة عياله لإستثنائهما في النصوص المختصة بالفوائد والأرباح دلت بوضوح أو – في الأقل – أفادت الظن باستثناء مؤنة المعاش قبل التخميس كل عام – من ظهور الفائدة الى تمام العام –.

هذه الوجوه الأربعة تصلح – بمفردها أو بمجموعها أي بانضمام بعضها الى بعض – دليلاً على مفروغية إستثناء مؤنة معاش سنة له ولعياله كما استقر في فتاوى الفقهاء ومرتكزات المتشرعة الأتقياء .

ثم انه بعد اخذ السنة في المؤنة المستثناة هل يعتبر كونها قمرية ؟

قد يقال : يتعين التزام إلسنة القمرية الهجرية المتعارفة في الجزيرة العربية زمن المعصومين (عليهم السلام) لأجل الإنصراف الى المتعارف، ولصدق (فاضل مؤنة السنة) عرفاً على الأرباح المتبقية بعد التمون طيلة السنة الهجرية ، ويمكن القول : ما جاء في الصحيح [2] [فأما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام قال الله : [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ** ..] الأنفال :٤١ ،هو منصرف قطعياً للسنة القمرية المتعارفة بين العرب وفي جزيرتهم (كل عام من الأعوام الهجرية).

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس :ح٥ .

(٢) الوسائل : ج٦ : ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس : ح٥ .

لكن لايبعد كفاية إحتساب غيرها كالسنة الميلادية والفارسية ونحوها مما يتعارف بين المكلفين في مختلف البلدان والأزمان :-

أولاً:- انه لم يؤخذ عنوان (مؤنة السنة) في دليل استثناء المؤنة حتى يدعى

الإنصراف وينفع مقيداً لإطلاق الدليل المزعوم ، وما تضمنه الصحيح [كل عام] هو قيد لوجوب الخمس وتعلقه بالغنائم والفوائد ، وليس قيداً لإستثناء المؤنة .

وثانياً :- مع فرض أخذ العنوان في نصوص إستثناء المؤنة ــ وهو فرض تنزلي ــ لا يصلح الإنصراف مقيداً لإطلاق النصوص ما لم يكن انصرافاً قطعياً للفظ المنصوص - السنة أو العام - بحيث ينصرف من حاق اللفظ ويقطع بإرادته جدياً وقصده واقعياً .

وثالثاً: إن المتعارف في بلدان الإسلام – حساب تأريخهم بغير التأريخ القمري الهجري في حساباتِ التمون والنماءات الزراعية والتكسب بها حيث ترتبط الزراعة بالسنة الشمسية الزراعية وفصولها ومواسم الزراعة والحصاد ، ويصدق عرفاً (فاضل مؤنة السنة) على الأرباح المتبقية بعد انقضاء السنة – الميلادية أو الفارسية أو نحوهما مما يتعارف في بلاد المكلف – ولا يختص الصدق العرفي بخصوص السنة الهجرية القمرية ، بل قد لايلتفت الى السنة القمرية الهجرية بعض المكلفين في بعض البلدان والأزمان، فهل ياترى يتعين عليهم الحساب بالتاريخ القمري كما يتعين تعلم سورة الفاتحة لقراءتها في الصلاة ؟ كلا وألف كلا ، وهذا واضح لايخفى .

ج- تحديد مبدأ سنة المؤنة

بعد التسليم بتحدد مؤنة المعاش المستثناة بسنة يقع الكلام في تحديد مبدأ السنة فانه محل الإختلاف على أقوال :-

الأول : تبدأ السنة من حين الشروع في التكسب والإتجار وإن تأخر عنه ظهور الربح شهراً أو أكثر أو أقل ، وقد اختاره الشهيد في الدروس وجمع غفير من الفقهاء .

الثاني : تبدأ السنة من حين ظهور الربح وإن تأخر عن زمن الشروع في التكسب ، إختاره الشهيد الثاني وصاحبا المدارك الجواهر ، وهو المختار .

الثالث : التفصيل بين المتكسب العادي – الذي شغله التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو نحوها – فتبدأسنته حين الشروع في التكسب وبين الربح الإتفاقي الخارج عن دائرة شغله وعمله والحاصل لديه صدفة كالهدية الخطيرة أوالميراث الذي لايحتسب أونحوهما فمبدأ سنته حين ظهور الفائدة وبلوغ الربح ليده ، إلتزمه في (العروة الوثقى) وبعض حواشيها .

ولعل وجه التفصيل : انه لما كان الملحوظ في مؤنة المعاش (عام الربح) فالمصداق المتعارف له هو العام المبتدأ من حين الشروع في التكسب لتحصيل الربح حتى يمضي اثنا عشر شهراً ، فالزارع عام زراعته التي يأخذ مؤنته منها هو بدو الشروع في الزراعة ، والتاجر وأرباب الصناعة عام تجارتهم أو صناعتهم يبدأعادة حين الشروع في الاتجار أو الصناعة أو العمل اليدوي أو الميكانيكي وهكذا ، بينما الفوائد الإتفاقية – وهي الحاصلة صدفة ومن دون متابعة وطلب – يبدأ عام ربحها عرفاً حين ظهورها وحصولها في اليد لأنه مصداق (عام الربح) فيها ، وليس هذا الفصل أو الإختلاف ناشئاً من اختلاف مفهوم (عام الربح) بل هو ناشيء من اختلاف المصاديق الخارجية وتطبيقات العنوان عليها، فيكون التفصيل بين نوعي الفوائد – المكتسبة والإتفاقية – مقتضى اختلاف مصاديق (عام الربح) وبلحاظ المتعارف المنصرف اليه إطلاق العنوان أو بلحاظ الصدق العرفي المحاوري لنوعي الفوائد .

ويمكن الإستدلال للقول الأول بانصراف عنوان (عام الربح) الى البدو بزمن التكسب والإسترباح ، وكثرة اطلاق العنوان وإرادة ابتدائه من زمن الشروع بالتكسب المؤدي الى حصول الربح ، أو يدعى تبادر

(عام التكسب) من مفهوم (عام الربح) وهو صادق على زمن الشروع في التكسب، هذا .

ويمكن الرد على الإستدلالين بأنهما يبتنيان على الإستظهار من (عام الربح) وكأنه موضوع الحكم أو متعلقه المنصوص في الأخبار، مع انه لايوجد له عين في نصوص الخمس وإستثناء المؤنة ولا اثر، بل لايوجد لتحديد المؤنة المستثناة بالسنة أثر في النصوص حتى يمكن استنباط (عام الربح) ويتبادر منه (عام التكسب) أو يستظهر منه بدوه بالشروع بالتكسب ، ولذا لاوجه مصحح لملاحظة (عام الربح) ومعاملته موضوعاً أو متعلقاً للحكم أو ملاحظة مصاديقه المختلفة حتى يلتزم التفصيل .

نعم قد تكون الإرتكازات الفقهائية عبر أجيال متعددة مستقرة على ملاحظة عنوان (عام الربح) ، لكن اذا لم يكن له اثر في النصوص فلا شأن له - مفهوماً أو مصداقاً - في مقام الدلالة والمدركية لما نحن فيه ، ولابد من ملاحظة مدرك صحيح لتحديد مبدأ سنة المؤنة المستثناة .

وبعد خلوّ القول الأول والثالث عن المدرك الصحيح القويم يتعين الإلتزام بالقول الثاني لدلالة مدرك صحيح عليه كما نوضحه ، ويتبين الفرق بينه وبين القولين الأخيرين بالمؤن المصروفة في الفترة المتخللة بين الشروع في التكسب وبين الحصول على الربح باليد حيث تستثنى على القول الأول ولا تستثنى على القول الثاني – وهو الصحيح ، والوجه فيه :-

انه قبل ظهور الربح أو بلوغ الفائدة ليده أو حصول نماء الزرع أو التجارة أو الصناعة أو العمل ليس ثمة مال مستفاد حتى يخاطب شرعاً [أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَه]الأنفال :٤١ ، ويلزم المكلف بتخميسه معلقاً على مضي سنة [الخمس بعد مؤنته] المصروفة بالفعل ، وبعد ظهور الربح والفائدة أو نماء العمل والتكسب يخاطب بوجوب التخميس وينظر عاماً تاماً إحتياطاً لمؤنته وارفاقاً به حتى يستثني كامل مؤنة معاشه التي يصرفها بالفعل على نفسه وعياله وينقصها من مجموع فوائده ثم يخمس الفاضل عن مؤنته ،

وهذا كاشف واضح عن بدو السنة الخمسية واستثناء المؤنة من يوم ظهور الربح وتعلق الخمس منظراً .

ويؤكده مايظهر من نصوص [الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله] من كونها مؤنة فعلية قد صرفها المكلف بالفعل على نفسه وعياله ، وهذا لاينطبق على المؤن الماضية وهي المصروفة بعد الشروع في التكسب قبل ظهور الربح- بسبب عدم التكليف بالخمس قبل ظهور الربح وحصول الفائدة ، وبعد ظهور الربح وتعلق الخمس به لاتكون المؤنة المصروفة مؤنة معاش تستثنى من الربح الواصل ليده ، فلا موجب أولا مصحح لإستثناء المؤن المصروفة قبل ظهور الربح .

ولو إستحكم الشك – لإجمال لفظ المؤنة في النصوص وعدم ظهورها في المؤنة الفعلية عقب ظهور الربح وخطابه بالخمس – وإستقر إحتمال إستثناء المؤنة المصروفة عقيب شروعه بالتكسب قبل ظهور الربح أمكننا الرجوع الى مطلقات أو عمومات وجوب الخمس في المغنم وفي كل ما أفاد الناس من قليل أوكثير ، بتقريب : إن هذه العمومات أو المطلقات قد تخصصت قطعياً بمخصص منفصل هو مجمل في مفاده [الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله] والقدر المتيقن للخاص هو إستثناء المؤن المصروفة بعد ظهور الربح ويشك في استثناء مايسبقها من المؤن المصروفة بعد الشروع في التكسب ، والمرجع في مثله كما تحقق في محله – مباحث اصول الفقه – هو العموم أو المطلق المثبت للخمس في الغنائم والفوائد ، ولزوم الإقتصار في العمل بالخاص على المقدار المتيقن خروجه وتخصيصه من عموم العام أو اطلاق المطلق .

والمتحصل كون العبرة في مؤنة المعاش المستثناة بظهور الربح وحصول الفائدة وأن بدو الإستثناء هو زمان ظهور الربح فتلاحظ مؤنة المعاش ويبدأ استثناؤها قبل التخميس . ويترتب عليه : انه لو إقترض المكلف لمؤنة معاشه وعياله عند إبتداء سنته بعد الشروع في التكسب قبل ظهور الربح لم يجزله ـ على المختار ـ إخراج مقدار المؤنة المصروفة قبل ظهور الربح من الربح المتأخر ، ويجوز له ذلك ـــ على القول بابتداء السنة من حين الشروع في الكسب ـ فتستثنى

المؤنة عند ظهور الربح متأخراً ضمن السنة ، هذا كله في مؤنة المعاش ، وأما مؤنة تحصيل الربح فلا فرق بن تقدمها على ظهور الربح وتأخرها فانها بتمامها مستثناة ، خارجة عن محل البحث هنا.

وينبغي الإلتفات الى أن مؤنة معاش سنة تخرج من أرباح وفوائد تلكم السنة فانها وجود فعلي للمؤنة يستثنى من فوائد عامها وعليه اذا لم يربح شيئاً في عام المؤنة أو ربح دون قدرها لم يجز إستثاء قدر المؤنة من أرباح العام الماضي أو فوائد العام المقبل لعدم المقتضي المسوغ للاستثاء الذي هو مختص بعام الربح .

د- حدود مؤنة المعاش:

المؤنة في اللغة تعني المصرف المالي المبذول للتقوت وكفاية نفسه وعياله وسد إحتياجاتهم دفعاً لمكروه أو جلباً للمحبوب ، يقال : (الأب يمون زوجته وإبنه) أي يكفيهما ويحتمل مؤنتهما ويقوم بكفايتهما وإحتياجاتهما في الحياة والمعاش ، والفهم العرفي المحاوري يساعد على الفهم العام ، فتكون المؤنة المستثناة كل مايصرف في معاش النفس والعيال وسدّ احتياجاتهم مما يجلب النفع والمحبوب أو يدفع الضرّ الطارئ والمكروه ، من دون تحديدها بشيء خاص فكلما كان محتاجاً اليه – هو أو عياله – وصرف المال فيه فعلاً كان مؤنة مستثناة من أرباحه وفوائده قبل التخميس

قد وقع الكلام في حدود المؤنة المستثناة : هل هي مطلقة كما هو ظاهر اللفظ بحسب الفهم العرفي المحاوري أم هي متحددة بكونها ضرورية أو متقيدة بحدود اللائق بشخصه المناسب لشأنه الإجتماعي وان كانت غير ضرورية ، فلابد من تحقيق هذه الجهات المرتبطة بحدود (المؤنة المستثناة) من خمس الفوائد فنقول:-

ظاهر لفظ (المؤنة) هو المصرف المبذول لعموم الإحتياجات التي تدفع المكروه أوتجلب النفع على المكلف ، وهذا معنى وسيع الدائرة يشمل أمور المعاش وأمور المعاد مما يحتاجه أو تحتاجه عائلته كالصرف في الخيرات والمنافع الأخروية أو المنافع العمومية ، وتعم المأكول والمشروب والملبوس والمفروش وأدواتها - الظروف

والصحون والفرش ونحوها كثير - ، والمسكن واحتياجاته - الأثاث والأجهزة الكهربائية - ، والطبابة عند المرض وأجور المعالجة والدواء ومستلزماتها ، والسفر وأدوات التنقل والإستراحة - العربة والخادم وأجور الإدامة والإصلاح – وما يحتاج لزواجه وزواج أولاده أو دراستهم من كتب ولوازم مدرسية ونحوها ، والإلتزامات المادية الشخصية والإجتماعية كالهدايا والصدقات والضيافة والحقوق اللازمة له شرعاً او عرفاً اجتماعياً كالنذور والكفارات وأداء الديون وأروش الجنايات والغرامات والضرائب ، وباختصار : لفظ [المؤنة] بحسب الفهم اللغوي والعرفي المحاوري ظاهر في عموم الإحتياجات له أو لمن يعول به عادة من غير فرق بين واجب النفقة وغير واجبها - ومن دون تحديد بخصوصية مضيقة ، فلابد لمريد التخصيص من اقامة الدليل الواضح على الإختصاص في منظور المشرع الحكيم وبلحاظ محل البحث - الإستثناء من الفائدة قبل التخميس - ، ونتكلم فيما يحتمل إختصاصه ضمن نقاط :-

١- حكى في (مستمسك العروة : ج٩ : ٥٣٨) عن بعض الفقهاء : الإستشكال في كون الهدية والصلة اللائقين بحال المكلف من المؤنة المستثناة من الخمس ، وهكذا مؤنة السفر المباح والمندوب كسفر الزيارة أو الحج والعمرة المندوبين ، ونحوها مؤنة الضيافة، بل استظهر بعضهم عدم كونها من المؤنة المستثناة إلا مع دعاء الضرورة العادية وإعتياده منه ، وباختصار : يظهر من بعض الفقهاء لزوم التقتير في الصرف والإقتصار على ضرورات المعاش .

وهذا تخصيص منهم (قدهم) من غير مخصص ملحوظ أو ملموس يمكن الخروج به عن إطلاق [المؤنة] المستثناة في نصوصها المتعددة ، ولذا لايسعنا المصير اليه .

٢- أطلق المتقدمون وبعض المتأخرين (المؤنة) المستثناة من الأرباح والفوائد في فتاواهم مما قد يكشف عن عموم المستثنى لكل مايصرفه المكلف اثناء السنة لقضاء إحتياجاته وإن كان يزيد على متعارف صرفه أو على مايليق بشأنه واعتباره الإجتماعي .

ولو كان التعميم مقصوداً لهم أمكننا توجيهه بتمسكهم بإطلاق نصوص [المؤنة] وإخراجها قبل الخمس فانها تعمّ كلما يكتفي المكلف به ويصرفه في سدّ إحتياجاته مما يجلب له النفع والمحبوب أو يدفع عنه الضر والمكروه .

وصرح جمع من الأواخر (قدهم) باختصاص المؤنة المستثناة بما كان لائقاً بحاله ومعتاده ومناسباً لشأنه ومقامه ، والحق معهم فان لفظ [المؤنة] وإن اطلقته النصوص المتقدم تفصيلها ، لكن ظاهر التعبير هو الصرف المالي المتعارف للمكلف وأمثاله وبحسب مايليق بشأنه الإجتماعي – ضعة وشرفاً – ووضعه الشخصي – إذ أن [المؤنة] كسائر الألفاظ الواردة في القضايا الشرعية والواقعة في موضوع الحكم أو متعلقه ، فيكون الظهور العرفي للفظة في (المصروف المتعارف في سد احتياجاته وعياله وبالحد المألوف المتعارف منه ومن أمثاله) من العقلاء مما يتناسب مع شأنهم الإجتماعي – ضعة وشرفاً – ويليق بحالهم العادي المألوف، وهذا مختلف المصاديق تتفاوت مصاديقه بتفاوت الحالات والأشخاص والتعارفات، فلا ينعقد للفظة [المؤنة] إطلاق أو معنى وسيع الدائرة يشمل المصارف اللامتعارفة وغير اللائقة بشأنه ، بل تختص النصوص في إستثناء خصوص المؤنة المتعارفة واللائقة بشأنه، ولا ينعقد لها إطلاق أو لايحرز لها الإطلاق والسعة من أول الأمر .

ولو إستحكم الشك أو احتمال عموم اللفظة [المؤنة] أو غموضها وإجمالها فالمرجع عمومات الخمس أو مطلقاته الدالة على وجوب الخمس في كل ماأفاد الناس من قليل أو كثير ، وذلك مقتضى القاعدة الأصولية المحققة في ما إذا كان المخصص مجملاً ومنفصلاً عن العام – كما فيما نحن فيه [الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله] حيث يدور أمر المؤنة بين الأقل المتيقن خروجه وبين الأكثر المشكوك خروجه – وهي المؤن المصروفة زائداً على معتاده وما يليق بحاله العادي أو شأنه الإجتماعي – فيرجع في الزائد عن المتيقن الى عمومات الخمس فيلزمه تخميس التفاوت – القدر الزائد عن المؤنة المتعارفة له اللائقة بحاله وشأنه - .

وينبغي الإلتفات الى ان هذا المعنى الخاص يختلف مصداقة باختلاف حالات المكلفين وخصوصيات شأنهم واعتبارهم الإجتماعي – شرفاً وضعة - : قد يكون مصرف لائقاً بشأن أحد مناسباً لحاله أو إعتباره الإجتماعي فيكون مؤنته ويستثنى في حقه ، ولايكون ذاك المصرف لائقاً بحال مكلف آخر فلا يكون مؤنته بل مايزيد على حاله سرف وتبذير في حقه ولابد لو من أن يخمس التفاوت الزائد عن متعارفه .

والمتحصل اختصاص المؤنة المستثناة بخصوص المصرف اللائق بحاله والمناسب لشأنه الشخصي أو اعتباره الإجتماعي – ضعة وشرفاً - ، ولايحسب له مازاد على معتاده وما لايليق بشأنه ، وقد يكون منه إسرافاً أو تبذيراً يستنكر عليه شرعاً ،نعم نحن لانقيد كون المصرف ضرورة عادية ، لكن لو حصل عنده تقتير في المصرف – لبخل نفسه أو لأمر آخر ـ فاقتصر على الضروري أو دون الضروري ولم يصرف بالقدر اللائق بحاله وبالنحو المناسب لشأنه كان الزائد من أرباحه وفوائده متعلقاً للخمس لفرض عدم صرفه بالفعل وعدم صيرورته مؤنة فعلية حتى تستثنى من خمس الأرباح والفوائد ، وهكذا الحال فيما لو تبرع متبرع بنفقته أو مصارف سفره أو حجه فزادت أرباحه وبقيت فوائده في كيسه فانه يجب عليه تخميس مالم يصرفه بالفعل – لتقتير أو تبرع أو نحوهما – .وبتعبير أدق: ظاهر أدلة [الخمس بعد المؤنة] كون المناط في المؤنة المخرجة من الربح المستثناة من الفائدة الواجب تخميسها هي المؤنة اللائقة بحال المكلف المصروفة فعلاً في احتياجاته ، لاماكان ينبغي أن يصرفه أو أراد صرفه لولا التقتير أو التبرع .

والقدر المتيقن من دائرة الخاص (الخمس بعد المؤنة اللائقة بالحال) هو مايرتبط بأمور معاش المكلف وشؤنه الدنيوية، والإشكال في سعة دائرة الخاص أو ضيقه وعدم سعته للخيرات والمبرات وما يرتبط بمعاد المكلف وآخرته ، ونعقد له نقطة بحث مستقلة لكونه مسكوتاً عنه في كلماتهم وهو محل الإبتلاء لبعض الأتقياء، فنقول :

٣- هـل المصـروفات الخيريـة والمبـرات القربيـة الزائـدة علـى مايليق بحال المكلف ومايقتضيه شـأنه واعتبـاره الإجتمـاعي تحسـب مـن المؤنـة ولايلـزم تخمـيس التفـاوت – مايزيـد علـى مقتضـى حالـه ومعتاده وشأنه – أم لاتحسب منها ويلزمه تخميس التفاوت ؟ ولافرق فـي الموضـوع المبحـوث بـين المنـافع القربيـة العموميـة نظيـر بنـاء المساجد أو عمـارة الخـراب منهـا أوبنـاء مستوصـف أو مستشـفى أو مكتبـة أو مدرسـة أو نحوهـا ممـا ينتفـع بـه عمـوم النـاس وبـين المستحبات الشخصية والتعبدات الذاتية كالصدقات والزيـارات وأسـفار الحج والإعتمـار ونحوهـا ، فكـل هـذه المصـارف تنـدرج تحـت الأعمـال الخيرية الراجحة شرعاً والعائدة لصلاح آخرة المكلف ومعاده .

وهذا الموضوع محل الإبـتلاء بـين الأخيـار الأتقيـاء فـي عصـورنا التـي انتشـرت فيهـا الصـحوة الإسـلامية والـوعي الـديني وكثـرت المؤسسـات الخيريـة العموميـة النافعـة وبـأموال طائلـة تبنـى وتؤثـث وتبـذل لنفـع النـاس عمومـاً ، ولـم يحررهـا إلابعـض الفقهـاء الـذين عاصرناهم كالسيد الحكيم (قده) فـي منهاجـه حيـث إستشـكل فـي إحتساب الزائد عما يليق بحاله من المؤنة المستثناة عنهـا الخمـس، واستشعر من اطلاق عبـارة (العـروة الـوثقى) وبنحـو الإشـارة: عمـوم التفصـيل المتقـدم واسـتواء الأمـور المعاشـية والأمـور الأخرويـة فـي احتسـاب خصـوص القـدر اللائـق بحـال المكلـف مـن المؤنـة ولـزوم تخمـيس التفـاوت – القـدر الزائـد عمـا يليـق بحالـه حتـى فـي الأمـور الخيرية العائدة لصلاح آخرة المـؤمن ـــ ولعلـه استشـعره مـن أمثلـة (العـروة) التـي تشـترك بـين الأمـور الدنيويـة والأخرويـة، فراجـع المستمسك (ج٩: ٥٣٩) ، وعليه يمكننـا إستشـعار نظيـره مـن عبـائر جمع من الفقهاء مأثورة فـي الجـواهر (ج١٦ : ٥٩-٦٠) وبمثـل القرينـة المذكورة .

وخـالف أسـتاذنا المحقـق فـي منهاجـه وأفتـى بـأن المصـرف الراجح مهما بلغ يحتسب من المؤنة ولاخمس عليه .

وينبغـي لنـا قبـل عـرض الإسـتدلال وإسـتنتاج الحـق منهـا أن نمهد لمبحث مشابه قـد وقـع الكـلام فيـه بـين المتـأخرين فـي (فقـه

الحجر على السفيه) حيث انهم اختلفوا في ان المصارف الخيرية المالية التي تصلح آخرة المكلف اذا كانت تزيد عن معتاده ومتعارفه وعلى مايليق بحاله وشأنه هل هي مصداق (السفه) الموجب للحجر عليه كما هو الحال في المصارف الدنيوية التي تعود لمعاش المكلف حيث إشتهر بينهم أن المصرف المالي في مجال المعاش بالقدر الفائق على مايليق بحاله ويقتضيه شأنه وإعتباره هو سفه وتبذير وإسراف ، أم لاتكون المصارف المالية الخيرية والمبرات القربية الفائقة عن مصارفه المتعارفة والزائدة عن اللائق بحاله والمناسب لشأنه ولاتحسب سفهاً وتبذيراً وإسرافاً ؟.

نسب الشهيد الثاني في (المسالك :ج ٤ : ١٥٢) للمشهور عدم إستواء الأمور المعاشية والأمور الأخروية وأنه لايكون الصرف في الخيرات زائداً عما يليق بحاله سفهاً ، ونسب المحدث البحراني في حدائقه (ج٢٠ :٣٥٥) الى تذكرة العلامة خلافه وأن مازاد على مايليق به تبذير لأنه إتلاف في المال ولإطلاق قوله تعالى : [وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ] (الإسراء:٢٩) ، ووافقه صاحب الحدائق ومال اليه في الجواهر (ج٢٦ : ٥٣) : وقال (وحيث عرفت ان المدار في السفه والرشد على العرف فقد يقال بتحقق الأول – يعني السفه – منها بصرف جميع المال في وجوه البر خصوصاً بالنسبة الى بعض الأشخاص والأزمنة والأمكنة والأحوال) ثم ساق –كما هو حال صاحب الحدائق - مجموعة من الآيات الشريفة والروايات المعصومية شاهداً على مختاره فراجعهما .

ولانريد – هنا في فقه الخمس – الولوج في تفصيل المبحث وعرض الروايات وتحقيقها سنداً ودلالة وبيان مقتضى الجمع بينها ، ولكن نريد بيان ما وضح في الذهن المتواضع بعد المراجعة والتأمل الدقيق في الملاحظة ، وهو التفصيل بين صورتين يكون هو مفاد النصوص في الكتاب والسنة – والإعتماد على ماصح سنده ووضحت دلالته ، والصورتان هما:ـ

الأولى : صرف تمام أمواله وممتلكاته في الوجوه الخيرية والمبرات القربية – بناء مسجد أو جسر أو قنطرة أو مستوصف أو

مدرسة أو نحوها – بحيث لايبقى في يده شيء من المال يتقوت به هو وعياله أو يتجربه ، وقد يبقي بيته أو بعض أثاثه وأمتعته لكنه يبقى بعد الصرف الخيري معدماً ليس له مال يصرف منه على نفسه وعياله ، وهذا محرم شرعاً قد نهت عنه عدة من الآيات والروايات حيث أن هذا النحو من التصرف مصداق واضح لإلقاء اليد في التهلكة المنهي عنه في سورة البقرة (١٩٥) بل هو مصداق جلي للنهي [وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ] الإسراء (٢٩) ، إذ ان بذل جميع المال في الخيرات والمبرات وبقاء العيال بغير مال يصرفون منه إحتياجاتهم هو بسط لليد تمام البسط كما هو مصداق الإسراف والله [لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ] الأنعام:١٤١ ، وقد ورد في الخبر الصحيح [١] المسؤول فيه عن قوله تعالى : [وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِين] انه كان رجل من الأنصار في المدينة وله حرث واذا حلّ موسم حصاده تصدق به وبقي هو وعياله بغير مال فجعل الله ذلك منه سرفاً في هذه الآية النازلة فيه ، وظاهر التعبير [لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ] حرمة الفعل – بذل تمام ماله ويبقى معدماً بغير طعام يتقوت به أو من غير مال يتعيش منه -، وفي صحيح الوليد بن صبيح[٢] صبيح[٢] دلالة على أن (من صرف تمام ماله بحيث لايبقى له مال كان ممن يردّ دعاؤهم) ويحتمل قوياً دلالته على كون الفعل معصية تحبس عن صاحبها استجابة الدعاء ، ويمكن تقوية الدلالة بضميمة الآيات المتقدمة والرواية الصحيحة ، والعمدة حصول الإطمئنان من الآيات ومن الصحيحة بالحرمة وصدق (السرف) ، ولايبعد نظر صاحب الجواهر (قده) في الميل الى التحريم الى هذه الصورة حسبما يظهر من عبارته المتقدمة (..بصرف جميع المال في وجوه البر ...) .

الصورة الثانية :- صرف قسم كبير من أمواله أو أكثر ممتلكاته في الوجوه الخيرية القربية من دون أن يستوعب الصرف ممتلكاته بحيث يبقى له شيء من أمواله يتعيش منها أو يتجر بها ولو ببعضها وينفق على نفسه وعياله ببعضها الاخر، ، والمهم أن لايبقى بغير مال ، وهذا خير عظيم لايناله الاّ الأقلين ولايختاره الاّ الأكرمين ممن

---

(١) الوسائل :ج٦ :ب٤٢ – من ابواب الصدقة : ح٣+ح١+ب٢٣ منها ح١ .

(١) الوسائل :ج٦ :ب٤٢ – من ابواب الصدقة : ح١+ب٢٣ منها ح١ .

لـه مقـام فـي الإيمـان والعمـل الصـالح وهـو عمـل الأنبيـاء والأوصـياء والأولياء الأتقياء الذين عزفوا عن الدنيا ورغبوا في الأخـرى وقـد حكـى الإمـام الصـادق (عليه السلام) فـي خبـر [1] صـحيح ان الحسـن الزكـي (عليه السلام) قاسم ربّه أمواله نصف له ونصف للفقراء بـذلها فـي سـبيل الله ، وقـد كثرت الآيات والروايات في الحث عليه والنـدب لـه والـدعوة اليـه فكـان عملاً مناسباً لكل مؤمن أسلم لله بالوحدانية والتبعيـة الإيمانيـة وكـان إيثاراً على رغبات النفس محبوباً شرعاً، ومن شـأن كـل مسـلم فعـل الخير والبر والمحبوب لله ورسوله ، فيمتنع ان يكـون سـفهاً أوتبـذيراً أو إسرافاً أو حراماً إذ لم نجد في الأخبار منعاً عنه مادام غيـر مسـتوعب لأمواله وممتلكاته بل سمعنا من القـرآن محبوبيتـه [وَالَّـذِينَ إِذَا أَنْفَقُـوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِـكَ قَوَامـاً] الفرقـان:٦٧ ، [وَلا تَجْعَـلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ]الاسراء:٢٩ ، وطفحت أحاديث السنة في الحث على الصدقة، وخيرهـا: (الصـدقة عـن ظهـر غنى) و(الإيثار على النفس ولو كان به خصاصـة) وهـي مقيـدة بعـدم صرف تمام المال وإلا فهو حرام بمقتضى الأدلة السـابقة فـي الصـورة الأولـى ، وقـد جـاء فـي خبـر صـحيح السـند[2] فـي الكـافي إحتجـاج الصوفية على الأمام الصادق (عليه السلام) بآية [وَيُـؤْثِرُونَ عَلَـى أَنْفُسِـهِمْ وَلَـوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ] الحشر :٩، فأنكر عليهم الإمام (عليه السلام) دعوتهم الناس الى الخروج من أمـوالهم بالتصـدق علـى الفقـراء وأن نهـي الله تبـارك وتعالى رحمة منه للمؤمنين نظراً لكـيلا يضـروا بأنفسـهم وعيـالاتهم ، ثم دعا الى الخير والإنفاق القربي مـن غيـر اسـراف أو تقتيـر ، فراجـع وهي رواية طويلة متضمنة لنصوص عديـدة مـن القـرآن والسـنة تجـد فيها وضوح التفصيل المختار وصحة الإستشـهاد بمـا تقـدم مـن الآيـات والروايـات ، وفـي ضـوئه تكـون الصـحيحة شـاهد جمـع بـين النصـوص المستدل بها في كلمات القوم في (فقه الحجر) .

والمهم بعد وضوح التفصيل قصد التقرب وإحكام النيـة الصـالحة فـي فعـل الخيـر والسـعي لمجاهـدة الـنفس ومخالفـة هواهـا حتـى لايلحظ في عمله الخيري غير الله وحتـى لايقصـد سـواه فـي خيراتـه

---

(1)الوسائل :ج٦ :ب٥٢ – من ابواب الصدقة : ح١ .

(2) الوسائل :ج٦ :ب٢٨ – من ابواب الصدقة : ح٨ + الكافي ج٥: ٦٥.

ومبراته وإنشاء المؤسسات الخيرية حذراً من حبط عمله الكبير وفوات ثوابه العظيم .

ثم بعد تمام التمهيد نعود لما نحن فيه ، والمختار هو حلية ورجحان المصرف الخيري الزائد عن متعارفه ومايليق بحاله اذا كان يعود لصلاح آخرته ومعاده ولم يكن مستوعباً لتمام أمواله ، من غير فرق بين المنافع القربية العمومية كانشاء مسجد أو مستوصف أو مكتبة أو مدرسة وبين المنافع القربية الشخصية كالصدقات والمبرات والصرف في الأسفارالمندوبة للحج والعمرة والزيارة ، فانها اذا استوعبت تمام أمواله كان حراماً منهياً عنه ، واذا لم يستوعب أمواله كانت خيرات محبوبة شرعاً وعقلاً وليست بسرف ولا بتبذير ولابسفه فتحسب له مؤنة لايلزمه تخميسها طراً لكونه صرفاً لائقاً بحاله كمسلم ومناسباً لشأنه كمؤمن وإن لم يكن معتاده أو كان زائداً عليه بقدر فائق .

قد يقال : الصرف المتعارف اللائق بشأنه والموافق لإعتياده – في المصارف الدنيوية والأخروية – مصداق متيقن للمؤنة فيستثنى قبل خمس الأرباح والفوائد، بينما المصارف اللامعتادة أوالزائدة على مايليق بحاله العادي وشأنه الإجتماعي غير واضحة المصداقية للمؤنة فلا يصح إستثناؤها مؤنة قبل التخميس، لأن مقتضى القاعدة عند الشك ودوران أمر الخاص المجمل [الخمس بعد المؤنة] بين الأقل المتيقن وبين الأكثر المشكوك هو الرجوع الى العام أو المطلق : [الخمس في الغنائم والفوائد] أو [في كل ماأفاد الناس] ويتعين العمل به في القدر المشكوك تخصيصه وخروجه عن العام .

وفيه :- إن هذا التوجيه آتٍ في المصارف المرتبطةبالمعاش وأمور الدنيا ، وقد تقدم تقريبه فيها ، ولايأتي في المصارف الخيرية والمبرات القربية جزماً مادام لم تستوعب أمواله حسبما تقدم في التمهيد، وقد تبين منه إختصاص النهي الشرعي بما لوصرف جميع أمواله ، فإذا حاد المؤمن عن المنهي عنه وصرف غالب أمواله أو تمام أرباح هذه السنة في المبرات والخيرات وبقي له مال يتعيش منه وقد

يتجر به ويتقوت من ربحه لايعده العقلاء والأتقياء سفيهاً ولا يحسبون عمله سفهائياً، بل هو خير يشكر عليه ويؤجر في الآخرة عظيماً .

وبتعبير ثانٍ : بعد إحراز محبوبية الصرف الخيري – لعدم إستيعابه أمواله وممتلكاته – وبعد معقوليتها ومشروعيتها وبعد أن كان شأن المسلم عمل المستحب والخير ونفع الناس تقرباً الى الله سبحانه وكل مسلم محتاج الى رضوان الله وثوابه في الآخرة كان المصرف مؤنة قطعاً تحسب له ولايلزمه تخميسها ، من دون شك يصحح الرجوع الى القاعدة الأصولية .

نعم صرف جميع أمواله – أرباح هذا العام وماعنده من الأعوام السابقة – بحيث يبقى بغير مال يصرفه في إحتياجاته وتعيشه وتعيش عياله هذا حرام منهي عنه في الكتاب والسنةولايمكن أن يصير الحرام المذكور مؤنة واذا إقترفه وبذل تمام ممتلكاته فيضمن خمس التفاوت – وهو مايزيد على المصرف اللائق بحاله - ، ومع صرف الكثير من أمواله في المبرات وبقاء شيء من أمواله فهو مؤنة لايلزمه تخميسه من دون شك .

وفي ضوئه : مايصرفه المكلف في مجال إمتثال الأوامر الشرعية هو مؤنة مستثناة اذا لم يستوعب أمواله، فمن نذر أو أقسم أو عاهد الله أو اشترط على نفسه ضمن عقد لازم أن يصرف بعض أرباح سنته كالنصف في وجه بر كترويج الشعائر الحسينية أو تبليغ الأحكام الشرعية أو نشر الكتب الإسلامية : ان صرف بعض أمواله في وفاء النذر ونحوه كان ممتثلاً للأمر الشرعي وكان مثاباً وكان المصروف مؤنة مستثناة من التخميس ولا يجب عليه تخميس ماصرفه فعلاً ويجب عليه تخميس مابقي من أرباحه ، وان عصى الامر الوجوبي بوفاءالنذر ونحوه ولم يصرف أو صرف أقل من الواجب الشرعي لايستثني من تخميس أرباحه تمام المال المأمور بصرفه بل يستثني خصوص ماصرفه بالفعل - قليلاً أو كثيراً - ثم يخمس ماسوى المصروف بالفعل ولايكفي إنعقاد النذر وفعلية وجوبه لإستثناء القدر الملزم بصرفه مادام قد صرف بعض المال المنذور لاتمامه.

(هـ) - مؤنة تحصيل الربح

الظاهر انه لا إشكال في إستثناء مؤنة الإستثمار والإتجار ومصارف تحصيل الربح بجميع اشكالها ومصاديقها من غير تحديد بمصداق معين ، فيستثنى له : كل مايصرفه في إدارة تجارته أو صناعته أو زراعته أو نحوها مما له دخل في تحصيل الربح المرجو من عمله مستمراً الى أن تثمر جهوده ويظهر الربح .

ومنها : ما يرد من النقص المالي على قيمة وسائل استرباحه والآت عمله اذا كان النقص طارئاً عليها بفعل إستخدامها في سعيه لتحصيل الربح والفائدة كالنقص الطاريء على الأرض والعربة ومكائن الصنع والآت الزراعة والخياطة والنجارة ونحوها مما يستعمل لغرض الإسترباح فان النقص جزء من مؤنة تحصيل الربح تستثنى منه قبل تخميسه ، مثلاً : اذا اشترى عربة لإجارتها ونقل الركاب عليها أو ماكنة صناعة أو زراعة بثمن ألفي دينار وعمل بها سنة تامة وربح منها أربع مئة دينار لكن نقصت قيمتها بفعل إستخدامها مائتي دينار بأن صار قيمتها بعد إستخدامها سنة للإسترباح ألفاً وثمانمئة دينار ، إستثنيت (مائتا دينار) نقص الماكنة أو العربة من واردها (اربع مأة دينار) فيبقى (مائتا دينار) هي الربح الواجب تخميسه.

وباختصار:كل مايصرف في سبيل تحصيل الربح عادة يستثنى من الربح الواجب تخميسه ،ويدلنا عليه:-

أولاً :- ما استظهرناه من معتبرة الهمداني المتضمنة لتوقيع الرضا الفوائد والارباح مصداقاً للمغنم الواجب تخميسه.

وتؤيدها روايتان - غير معتبرة السند - :رواية النيسابوري المتضمنة لإستثناء مؤنة الزراعة [وذهب منه بسبب عمارة الضيعة ثلاثون كراً][1] وقد أمضاه الأمام (عليه السلام) كما سبق بيانه ، ورواية ابن يزيد[2] التي يسأل فيها عن الفائدة التي هي متعلق الخمس [وحرث بعد الغرام] أي مايستفيده المزارع الحارث لأرضه وماتثمره من حبوب أوخضرة هو فائدة متعلقة للخمس بعد استثناء الغرام – أي مايغرمه

(١،٣) الوسائل : ج٦ : ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٧ +ح٢ .

في سبيل تحصيل ناتج الحرث والزراعة ـــ وهاتان الروايتان مؤيدة وليست دليلاً لقصورهما سنداً ودلالة بلحاظ عدم عمومهما لكل فائدة ، بينما التوقيع الرضوي معتبر السند واضح الدلالة على العموم كما سبق تقريبه .

وثانياً : انه مقتضى القاعدة : فانه يتوقف صدق (الفائدة) و(المغنم) على استثناء مؤنة التحصيل والإخراج من مجموع الفائدة والربح المستثمر من تجارته أو صناعته أو زراعته أو نحوها ، فمن إتجر أو زرع أو صنع وربح ألف دينار وقد صرف في سبيل تحصيله مأتي دينار لايعتبره العقلاء مستفيداً إلا لثمانمأة دينار ولا يصدق عندهم الربح والفائدة إلا بعد انقاص مصارف تحصيله ولا يحسبون مجموع ناتج الزرع أو الإتجار أو الصنع ربحاً بل ينقصون المؤنة ويعتبرون الفائدة ماسواها. والحاصل مفروغية إخراج مؤنة تحصيل الربح والفائدة من مجموع الربح ويعدّ المغنم المستفاد هو ماسوى مؤنة تحصيله من دون فرق بين طول مدة تحصيل الربح وقصرها، كما لافرق بين أنواع المؤنة مادام مصروفاً في سبيل تحصيل الربح والفائدة، بل وفي تمام موارد وجوب الخمس بلا اختصاص بمورد (فاضل المؤنة من الفوائد والأرباح).

وبتعبير أشمل : اذا صرف الغواص أو طالب المعدن أو الكنز مالاً في سبيل تحصيل المغنم إستثني ذلك المصرف من المال المغنوم من دون فرق بين طول مدة التحصيل-كما لو إستغرق تحصيل المعدن سنتين- وبين قصر مدّة التحصيل ، فكذا لو صرف المكلف مالاً لتحصيل ربح التجارة أو الزراعة أو الصناعة يستثني ماصرفه من الربح الوارد اليه أو الفائدة الحاصل عليها من دون فرق بين حصول الربح في مدة قصيرة وفي سنة الصرف – كما في الزرع غالباً – وبين حصول الربح في مدّة طويلة وبعد مضي سنة أو أكثر –كما في الصناعة - ، فان الدليل واحد وهو مقتضى القاعدة ومفاد معتبرة الهمداني المتضمنة لإستثناء مؤنة المغنم من خمس المغنم – أي مغنم : معدناً كان أم كنزاً أم جوهرة أم فائدة إكتسابية - .

وهنا ينبغي التعرض لخصوص رأس المال الذي يتجر به أو الآت الصنع أو الزراعة أو العمل نظير الآت النجارة والحياكة والنساجة

والزراعة والأعمال اليدوية والميكانيكية وما يحتاجه التاجر لمتجره أو لمصنعه من عربة نقل أو أثاث أو أجهزة أو ديكور فهل تعدّ مؤنة مستثناة من الفائدة الأولى اذا إحتاجها لعمله أو تكسبه ولم يتيسر له غيرها أو لم يكن الميسور لائقاً بحاله ولا مناسباً لشرفه ؟ أو لم يكن عنده رأس مال آخر يتجر به أو لم يكن عنده آلة عمل أو مصنع يتكسب به ويتعيش من أرباحه وفوائده ؟. وبتعبير مختصر: اذا حصل على ربح أو فائدة أو هدية خطيرة أو ميراث غير محتسب مثلاً ولم يكن عنده رأس مال يتجربه ولا آلة عمل يتعيش من واردها وكانت بقدر مؤنة معاش سنة هل يمكنه اعتبارها مؤنة لاتخمس أم لا ؟

هذا ماوقع فيه الكلام وتعددت فيه الإحتمالات والفتاوى ، وهي ثلاثة :-

١- وجوب إخراج خمس الفائدة الواصلة اليه مطلقاً ثم يجعل الباقي رأس مال تجارة أو آلة عمل أو زرع أو صناعة .

٢- عدم وجوب إخراج خمس الفائدة مطلقاً وإمكان جعلها رأس مال اتجار أو صناعة أو شراء وسيلة عمل أو آلة زرع.

٣- التفصيل في رأس المال الخاضع للتخميس بين ماكان بقدر مساوٍ لمؤنة معاش سنة أو أنقص من مؤنته فلا يخمس ويجعله رأس مال أو آلة عمل وبين ماكان أزيد قدراً فيستثني قدر مؤنة سنة ويخمس الزائد .

ولعل وجه الأول : عدم إحراز انطباق المؤنة عليه حتى تستثنى من خمس الأرباح بلحاظ عدم كونه مؤنة مصروفة في معاش المكلف – نفسه أو عياله – وانما هي مؤنة عمل ووسيلة تحصيل الربح والفائدة ولم تصرف فعلاً بل تبقى بحالها .

ولعل وجه الثاني : إدعاء صدق (المؤنة) على تمام مايحتاجه تكسبه من رأس مال تجارة أو الآت عمل أو زراعة أو مصنع ، وقد إستثنى المشرّع من خمس المغنم مؤنة تحصيل الربح والمغنم ،هذا .

والتحقيق قوة التفصيل : أولاً- ان المؤنة المستثناة من الأرباح والفوائد قبل تخميسها هي مشتق أصولي ظاهر في فعلية التلبس بالمبدأ دون المنقضي عنه التلبس ، فيكون لفظها ظاهراً في المصروف فعلاً في تحصيل الربح والمغنم كسائر الألفاظ والعناوين المأخوذة في موضوع الحكم أو متعلقه يكون ظاهراً في الفعلية أوالتحقق الفعلي ، والمفروض كون رأس المال أو الات العمل أونحوهما باقية بحالها لم تصرف فعلاً ولم تتلف ولم تنقص قيمتها حتى تستثنى من الأرباح والفوائد قبل تخميسها ، فيصح القول بعدم إستثناء رأس المال والآت العمل ونحوهما .

وثانياً - إن المحتاج الى رأس مال يتجر به أو آلة عمل يصنع أو يعمل بها وقد إستفاد ربحاً أو جائزة أو نحوهما بقدر مؤنة معاشه لسنة أو اكثر جاز له أن يعزل قدر مؤنة معاشه لسنة اذا كان محتاجاً في معاشه اليه ولم يكن عنده من يمونه لمعاشه ،ثم يجعل هذا القدر المعزول رأس مال يتجر به أو آلة عمل أو زراعة أو صناعة تدرّ عليه الربح يومياً أو اسبوعياً أو شهرياً يأخذ منه معاشه يوماً فيوماً أو يستدين لمعاشه ثم لما تثمر زراعته أو صناعته أو تجارته يفي منه ما إستدان لمؤنته، ومن هذا البيان يتوجه تخصيصنا جواز اتخاذ مؤنة معاشه لسنةٍ رأس مال أو آلة عمل أو أداة زراعة بخصوص من كان محتاجاً الى رأس مال أو نحوه ليعمل به بحيث لايكون له فائض مالي ولامتبرع بمؤنته فيتوقف معاشه وعياله على صرف هذا القدر من الربح أو الفائدة لمعاشه فيعزله ثم يشتري به بضاعة أو آلة عمل أو اداة زرع ويتقوت من واردها وأرباحها شيئاً فشيئاً .

ومنه يتبين أن من كان يجد معاشه - له ولعياله- وبحسب اللائق بحاله وشأنه –ولو لتبرع متبرع أو توارد فوائد متصلة- يلزمه تخميس الفائدة والربح البالغ اليه لأنها بتمامها زائدة عن حاجته ومؤنته ولايحقّ له استثناء قدر مؤنة سنة لمعاشه حتى يتخذها رأس مال تجارة أو وسيلة عمل أو آلة استرباح كمن أراد التوسع في تكسباته أو طلب المزيد من الربح أو الفرار من الخمس بأستثناء قدر مؤنته لسنة . وباختصار : مادام قادراً على التعيش هو وعياله بوسيلة تغنيه عما جاءه من الفائدة أو الربح لم يكن محتاجاً الى استثناء مؤنة

معاش سنة حتى يستثنيها ويتجّر أو يعمل به ويتعيش من وارداته بل يلزمه تخميس الربح والفائدة البالغة اليه ويتصرف في البقية بما يشاء .

و- وقت تعلق الخمس ووجوب إخراجه

سبق إستعراض نصوص [الخمس بعد المؤنة] ولم يتحقق منها رواية مطلقة تشمل نوعي المؤنة - مؤنة تحصيل الربح ومؤنة المعاش لسنة - ، وانما تحقق ان بعض النصوص ظاهر بالقرينة في مؤنة تحصيل الربح، والعمدة منها معتبرة [١] الهمداني المتضمنة لتوقيع الرضا(عليه السلام) : أن [الخمس بعد المؤنة]، وبعضها ظاهر بالقرينة في مؤنة المعاش والعمدة معتبرة [٢] الهمداني الأخرى [عليه الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله] وقد تقدم تحقيق تفصيلي في هذه النصوص .

ويمكن أن يستفاد من مجموع النصوص الشرعية - كتاباً وسنة - وجود حكمين في الخمس : حكم وضعي هو تعلق الخمس بالأعيان المالية وثبوته فيها ، وحكم تكليفي هو وجوب إخراج الخمس ولزوم أدائه الى مستحقيه ، وقد تقيد الحكمان أو احدهما بإستثناء المصروف من الفائدة في مؤنة المعاش لسنة عن التخميس .

والظاهر ان لكل من الحكمين زماناً معيناً يضاف اليه وينسب له ، حيث تسالم الأصحاب – في خصوص الأرباح والفوائد – على جواز تأخير الأداء عن ظهور الربح الى سنة فأمكن إختلاف زمان الحكمين وأمكن إتحادهما ، والإعتبار لظاهر الدليل ، بينما في غير الفوائد لاخلاف ولاإختلاف بين زماني تعلق الخمس بها ووجوب إخراجه : فإذا ظهر له المعدن أو الكنز أو حصل على الجوهرة بالغوص تعلق الخمس

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب١٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٢

(٢) الوسائل : ج٦ : ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٤

بالمغنوم ووجب إخراجه فوراً وأداؤه الى مستحقيه ، لكن في ارباح المكاسب (الفوائد الإكتسابية) والفوائد المجانية خصوصية حكمية لطفية من المشرع اللطيف قضت بتشريع جواز التأخير لسنة فأمكن تعدد زماني الحكمين – إختلافاً أو إتحاداً – فما هو زمان تعلق الخمس بالأرباح والفوائد ؟ وما هو زمان وجوب إخراجه وادائه الى مستحقيه وأربابه ؟ فيه إحتمالات أو أقوال :-

الأول : أول ظهور الربح والفائدة هو زمان تعلق الخمس وثبوته فيها ووضعه عليها ، وهو بعينه زمان وجوب الأداء موسعاً ممتداً الى مضي سنة من دون إلزام بالإخراج فوراً فيمكنه تأخير الإخراج الى سنة تحوطاً للمؤنة لإحتمال انها قد تزيد وقد تنقص عما يتوقعه المكلف أول ظهور الربح ويمكنه تقديم الإخراج والأداء حين ظهور الربح بعد استثناء المؤنة المتوقعة لسنة ، واذا تأخر في الإخراج الى منتهى السنة صار وجوب اداء الخمس الى مستحقيه فورياً مضيقاً يحرم معه التواني والتأخر ، وهذا الإحتمال لعله المشهور بين الفقهاء وهو المقبول المنصور عندنا بالدليل .

الثاني : آخر السنة الخمسية هو زمان تعلق الخمس وثبوته في الفوائد ووضعه شرعاً عليها ، وهو زمان وجوب الأداء والإخراج ، وهذا المقال منسوب الى ابن ادريس في سرائره ويحكى عنه ظهور عبارته في نسبة المقال الى الأصحاب مما يوحي بشهرة الفتيا به قبل ابن ادريس وفي عصره ، وقد أخذ به بعض أجلة المعاصرين[١] ، ويظهر من تقرير بحث أصول استاذنا المحقق إلتزامه في أوائل أمره قال : (تعلق الخمس بالربح بعد مضي السنة هو الظاهر)[٢]

الإحتمال الثالث ان يكون وقت تعلق الخمس ووضعه على الفوائد حين ظهور الربح وحصول الفائدة في اليد ، وأن يكون وقت وجوب الإخراج والأداء منتهى السنة الخمسية بحيث لايجب الإخراج قبلها نظير الدين المؤجل لزمان معين حيث لايجب أداؤه قبل حلول الأجل المعين مع كون الدين ثابتاً في ذمة المدين زمن الإستدانة .

---

(١) المرتقى شرح العروة الوثقى كتاب الخمس ص٢١٥ .

(٢) مصباح الأصول :ج٢: ٥١١.

ولتحقيق الأمر يحسن بنا أن نتكلم في مرحلتين :-

المرحلة الأولى :- زمان تعلق الخمس .

يظهر من بعض النصوص المتصدية لبيان وضع الخمس وثبوته على كاهل العبد ويبدو أن زمان التعلق والوضع هو أول ظهور الربح وحصول الفائدة : نظير الأصل التشريعي العظيم والنص القرآني الحكيم [وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ]الأنفال:٤١ ،وقد حققنا فيما مضى : معنى الغُنم وأنه الفوز بالشيء والظفر به والنيل له ، وهو معنى عام منطبق على الفائدة الإكتسابية على المجانية كانطباقها على مغنم الحرب ، وظاهر الآية –بناءً على عموم الموضوع – هو ثبوت الخمس لله في كل غنم وفائدة مالية وتعلقه بالمغنم – أي مغنم يحصل عليه المكلف – حين الحصول عليه والظفر به ، ونظير الموثقة التي يسأل فيها سماعه من الإمام الكاظم (عليه السلام) عن الخمس وجوابه: [في كل ماأفاد الناس من قليل أو كثير][1] وظاهرها ثبوت الخمس وتعلقه بالمال المستفاد ووضعه عليه حين ماأفادها وحصلت بالفعل في يده ، ويحتمل دلالة المكاتبة المعتبرة [2] على هذا الأمر ايضاً وهي مروية في (مستطرفات السرائر) وفيها يسأل عن الهدية العظيمة (هل عليه فيه خمس) وكأنه –أبا بصير الراوي – ناظر الى وجوب الخمس وثبوته على عهدة المكلف وقد أجابه (عليه السلام) : [الخمس في ذلك] ولم يأت (عليه السلام) بكلمة (عليه) الواردة في السؤال وقد أتى (عليه السلام) بحرف [في] ويقرب أن يكون المراد بيان وضع الخمس وثبوته في الهدية .

والحاصل تعاضد النصين –الآية والموثقة- على إثبات التعلق أول ظهور الفائدة وتحقق الغنم، مؤيداً بالمكاتبة. وفي ضوئه : يحتاج رفع اليد عن هذا الظاهر الى دلالة دليل أقوى يصلح للحكومة على دلالة هذه النصوص.

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٦ .

(٢) الوسائل : ج٦ : ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٤ +ح٣ +ح١ + ح٢.

والظاهر انه لايوجد دليل لمقال ابن ادريس إلاالرواية المعتبرة [١] التي جعلت [الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله] بتقريب: إن هذا النص ونحوه ظاهر في ثبوت الخمس بعد صرف المؤنة في المعاش سنة كاملة، ومن الواضح عدم معرفة قدرها تحقيقاً وبالفعل قبل مضي العام وتمام الصرف في إحتياجات نفسه وعياله فيتحقق قدرها واقعاً ، وحينئذ يقتضي النص أن يكون وقت تعلق الخمس -المجعول بعد المؤنة - منتهى السنة الخمسية وتحقق صرف المؤنة ويكون دليلاً حاكماً على الظهور الأولي للنص القرآني والحديثي في تعلق الخمس عند تحقق الفائدة وظهور الربح . وهذا التقريب الإستدلالي واضح الإبتناء على إرادة (البعدية الزمانية) من النص [الخمس بعد مؤنته] ، وقد نوقش فيه بعدم وصوح النص وعدم ظهوره في إرادة التأخر الزماني اذ لاتوجد قرينة واضحة الدلالة عليه ، بل يشكل التزامه من جهة ترتب لوازم باطلة على إرادة البعدية الزمانية – بمعنى انه لايمكن التزامها فقهياً :-

أولاً : إن مقتضى البعدية الزمانية أن المكلف بعد مضي السنة الخمسية وإستتمام صرف مؤنة المعاش يلزمه تخميس تمام الربح والفائدة البالغة اليه حيث يتحقق حينئذ (تخميس الفائدة في الزمان المتأخر عن المؤنة) ، إذ لا دلالة – مع التزام البعدية الزمانية - على استثناء المؤنة من الربح مع ظهور بعض النصوص- كالآية والموثقة – في تعلق الخمس بالأرباح والفوائد أي بتمامها .

وثانياً : إن مقتضى البعدية الزمانية ولازمها تعلق الخمس بعد مؤنة المعاش سنة وعدم ثبوته في الفوائد قبل انتهاء السنة، حيث أن المؤنة ظاهرة في الفعلية وهي محددة بسنة ولايعرف تحققها فعلاً أو لاتكون فعلية إلا بالصرف سنة تامة ويتأخر الخمس عنها زماناً، فيلزم ان لايكون الخمس متعلقاً بالفوائد قبل مضي السنة والصرف في المؤنة أثناءها ، ويترتب عليه : أن يجوز للمكلف إتلاف أرباحه أثناء السنة قبل إنتهاءها – باحراق أو هبة غير لائقة بشأنه أو نحوهما -، وهذا لازم لايتوقع إلتزامه فقهياً من أحد.

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٤+٣+١+٢.

وثالثاً : إن صحيحة ابن مهزيار [عليه الخمس بعد مؤنته[١]] فإنها واضحة الدلالة على البعدية الرتبية دون الزمانية حيث سأل الأمام الهادي (عليه السلام) : (يجب على الضياع الخمس بعد المؤنة:مؤنة الضيعة وخراجها لامؤنة الرجل وعياله) وكتب (عليه السلام) له : [عليه الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله وخراج السلطان] ويظهر منها أن مؤنة الضيعة قطعية الإستثناء ليس فيها شك فسأل عن مؤنة المعاش وخروجها عن الإستثناء فكتب له بإستثناءها ، مما يكشف عن إمضاء فهمهم لإستثناء مؤنة الضيعة، وحينئذ اذا فهمنا استثناء مؤنة الضيعة وهي في زمانٍ ماضٍ عادة على ظهور الثمرة والفائدة - موضوع الخمس - يتضح إمتناع إرادة البعدية الزمانية ويتعين حملها على البعدية الرتبية .

ومن هنا يتعذر التزام فهم (البعدية الزمانية) من روايات [الخمس بعد المؤنة][٢] ، فاذا سلمنا ظهور البعدية في البعدية الزمانية في عموم التعبيرات لم نتمكن من فهمها من هذه النصوص ويتعين علينا العدول عن فهمها الى غيرها . والواضح القريب الى الفهم العرفي المحاوري هو إرادتهم البعدية الرتبية ، نظير إرادته سبحانه من قوله سبحانه [مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَا أَوْ دَيْنٍ]النساء:١١ ، بمعنى بعدية الميراث رتبة وتأخره عن الوصية والدين بحسب الترتيب الشرعي ، وهكذا يعني قوله [الخمس بعد المؤنة] ان الخمس متأخر رتبة عن المؤنة بحسب الترتيب الشرعي .

وهذا الفهم لايمس ظهور نصوص الخمس في زمان التعلق : أول ظهور الفائدة – فيتعلق الخمس بالفائدة حين ظهورها كما يتعلق الميراث بالتركة حين الموت متصلاً به ، نعم رتبة الميراث متأخرة عن الوصية والدين وهكذا رتبة الخمس متأخرة عن المؤنةالمصروفة للمعاش ، وحيث لافائدة ولا أثر للتأخر الرتبي إلا ان يكون التخميس للمتبقي من الفائدة بعد إخراج مؤنته منها فيثبت إستثناؤها لازماً جلياً لمدلول الأخبار الظاهرة في تأخر الخمس رتبة عن المؤنة .

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب٨ : من ابواب مايجب فيه الخمس :ح٤ .

(٢) الوسائل : ج٦ : ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٤ .

ولا منافاة بين البعدية الرتبية وبين تعلق الخمس أول ظهور الفائدة ، بل بينهما تمام التلاقي ، إذ البعدية الرتبية تتطلب شيئاً متقدماً يفترض متأخراً بالرتبة فقط وهومتحقق هنا حيث يفترض الخمس متعلقاً بالفائدة في وقت متقدم – أول ظهور الربح – ويفترض متأخراً بالرتبة عن المؤنة المعاشية لسنة والتي تتطلب الصرف فعلاً لسنة .

وقد تحصل ان المختار استظهاراً من الأدلة هو تعلق الخمس ووضعه على الفوائد أول ظهور الربح مطلقاً غير مشروط بعدم الصرف في المؤنة فهو حكم وضعي مطلق غير متقيد بإستثناء المؤنة ، نعم سيأتي اشتراط الوجوب التكليفي – لإخراج الخمس وأدائه الى مستحقيه – بشرط متأخر هو عدم الصرف في مؤنةالمعاش لسنة -، وقد اختلفت كلمات استاذنا المحقق في تقرير بحثه عما أفاده في (تعليقة العروة الوثقى) المتأخرة زماناً عن بحث الخمس فقد قال فيها تعليقاً على (مسألة: ٧٢) : (والتحقيق ان الخمس يتعلق بالمال من أول ظهور الربح مشروطاً بعدم صرفه في المؤنة الى آخر السنة) وهذا مخالف بوضوح لما جاء في تقرير بحث الخمس مكرراً حيث قال هنا :(فيكون المشروط بعدم الصرف فيها على سبيل الشرط المتأخر انما هو الوجوب لاأصل التعلق فإنه باقٍ على إطلاقه) وجعله مبنىً لبعض الفروع الفقهية حيث قال :(ماذكراه - قدهما- هو الأصح بناءً على ماعرفت من تعلق الخمس من الأول على سبيل الأطلاق وإن جاز التأخير من باب الأرفاق) فراجع [1]. وقد كان (قده) عندما يسأل عن تخالفات أنظاره وبحوثه عما أفاده في تعليقه المتأخر على العروة ، يجيب بأن الإعتماد - نظراً وعملاً- على ماذكر في التعليق المذكور ، فيكشف عن تبدل رأيه ونظره ، والله العالم .

المرحلة الثانية: زمان وجوب الإخراج .

يظهر من بعض النصوص الشريفة أن وقت وجوب إخراج الخمس هو وقت تعلقه بالفائدة وهو أول زمان حصولها في اليد ، وهي النصوص المتعرضة للحكم التكليفي أو الظاهر منها وجوب

(١) مستند العروة الوثقى –كتاب الخمس – ص٢٧٢+ ص٢٩٦ .

التخميس كصحيحة الريان التي يسأل فيها عن غلة رحى أرض في قطيعة وفي ثمن سمك وبردي وقصب يبيعه من أجمة هذه القطيعة ، فكتب(عليه السلام): [يجب عليك فيه الخمس[١]] ومعتبرة أبي[٣] بصير التي يسأل فيها عن الهدية الخطيرة وعن الفاكهة في بستان داره التي يبيعها هل عليه الخمس وقد أوجب (عليه السلام) عليه الخمس في الهدية والفاكهة المبيعة ، وظاهر المعتبرتين : وجوب الخمس وتحققه بالفعل حين ظهور الربح والفائدة، ويمكن أن يؤيد هذا الظاهر المعتبر بروايتين : الأولى مارواه حكيم سائلاً من الصادق(عليه السلام) عن آية خمس الغنيمة قال : [هي والله الإفادة يوماً بيوم][٢]وظاهرها وجوب الإخراج من كل فائدة مغنومة يوم استفادتها ، والثانية مارواه إبن سنان عن الصادق (عليه السلام) : [على كل امرئ غنم أو اكتسب الخمس مما أصاب[٣] ..] وظاهره ثبوت الوجوب بالفعل على عهدة المكلف حال الغنم والإصابة ومن أول زمانها ، وهذان الخبران لضعف سندهما يصلحان مؤيداً لظاهر المعتبرتين المتقدمتين فإنها –بأجمعها- توجب الإطمئنان الشخصي بفعلية وجوب الإخراج عند ظهور الربح ، ولم تقيد هذه الروايات بشيئ يمنع ظهورها أو يقيده .

نعم يبدو من بعض النصوص الشريفة أن الحكم التكليفي – وجوب إخراج الخمس وأدائه لمستحقيه – مشروط بإستثناء مؤنة معاشه وعياله ومتقيد بها ولم يبقَ الوجوب على إطلاقه ، ويدل عليه : صحيحتي [٤]ابن مهزيار: الأولى تضمنت ايجاب حقه - الخمس- فسأله : في أي شيء يجب ؟ وأجابه (عليه السلام) : [على أمتعتهم وضياعهم] فسأل: والتاجر عليه والصانع بيده، وأجاب (عليه السلام):[اذا امكنهم بعد مؤنتهم] فوجوب تخميس هذه الفوائد مشروط بالمكنة والقدرة بعد الصرف في مؤنتهم ، والصحيحة الثانية [عليه الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله][٥] أي الخمس على عهدته وكاهله لكنه بعد

(١، ٣) الوسائل : ج٦ : ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٩ +ح١٠ .

(٢) الوسائل : ج٦ : ب٤ من ابواب الأنفال :ح٨ .

(٢) الوسائل : ج٦ : ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٨ .

(٣،٥) الوسائل : ج٦ : ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح٣ +ح٤ .

المؤنة ، وهذه البعدية رتبية - كما تحقق- وظاهر الصحيحتين تقيد الوجوب التكليفي بعدم الصرف في المؤنة : فما لم يصرف في المؤنة من الفوائد يجب عليه تخميسه ، وما صرف في مؤنته ومؤنة عياله لاخمس عليه .

ويمكن أن يؤيد التقييد المذكور بروايتين : الأولى ماارواه النيسابوري جواباً عن سؤال : ماالذي يجب لك من الحنطة التي أصابها الرجل من ضيعته: [لي من الخمس مما يفضل من مؤنته][1]وهي مختصة بالوجوب وواردة في زمان متأخر عن ظهور الثمرة وتعلق الخمس بها وقد تقيد وجوب الخمس فيها بالفاضل من مؤنته ، ودلالتها على التقييد واضحة لولا ضعف سندها لجهالة الراوي ، والتقييد مرتبط بالوجوب التكليفي الذي هو محط سؤال السائل وجواب الإمام (عليه السلام) .

والثانية صحيحة البزنطي التي كاتب فيها الإمام الرضا (عليه السلام) سائلاً :الخمس أخرجه قبل المؤنة أو بعد المؤنة ؟ فكتب (عليه السلام): [بعد المؤنة][2] وهذا الخبر الصحيح - لولا كونه قضية خارجية شخصية - هو واضح الدلالة على أن المؤنة شرط في وجوب الخمس الذي هو عمل شخصي يسأل عنه الراوي ، فلا يحتمل في الصحيحة النظر الى الحكم الوضعي - تعلق الخمس بالفوائد - ، لكنها حيث كانت قضية شخصية تبين وظيفة شخصية لم يمكن إستفادة قضية شرعية حقيقية مطردة بنحو الكبرى الكلية إلابعناء وتوجيه فتصلح للتأييد .

وباختصار : وجوب الإخراج والأداء الى المستحق مقيد بعدم الصرف في المؤنة ، وهذا التقيد لايتنافى مع ثبوت الحكم التكليفي المذكور أول ظهور الربح ممتداً الى منتهى السنة الذي دلّ عليه الحكم القطعي بجواز تأخير الدفع عن زمان ظهور الربح الى سنة ، وذلك لأن ظاهر [عليه الخمس][3]وجوب التخميس - الإخراج والأداء الى المستحق - وكون الخمس على عهدته واجباً ، وحيث

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس:ح٢ .

(٢) الوسائل : ج٦ : ب١٢ من أبواب مايجب فيه الخمس:ح١ .

(٣) الوسائل : ج٦ : ب٨ : من ابواب مايجب فيه الخمس :ح٤ .

تقيد الوجوب بعدم الصرف في المؤنة وكان الصرف في المؤنة تدريجاً أو باخراج المؤنة دفعة تخميناً كان الوجوب قابلاً للإمتثال أول ظهور الربح وأثناء السنة وعند منتهاها حيث يتضيق الوجوب بعد أن كان موسعاً ، وتقريبه:-

إن الصرف في المؤنة وإخراج الخمس يتحقق بنحوين مشروعين :-

النحو الأول:- الصرف التدريجي من الأرباح والفوائد في مؤنة المعاش سنة كاملة حتى تنتهي فيجب الإخراج والأداء مضيقاً بعد معرفة قدر المؤنة المصروفة فعلاً وفي تمام السنة .

النحو الثاني :- تقدير مؤنة المعاش لسنة تخميناً وإخراجها من الربح والفائدة وتخميس الباقي .

والراجح هو النحو الأول لكونه أحوط للمكلف ولأرباب الخمس بلحاظ أن المصروف الواقعي التدريجي أضبط قدراً فيستثنى من الفائدة : القدر المحقق المضبوط ، بينما المؤنة المخمنة المخرجة دفعة قد تزيد واقعاً وقد تنقص لبعض طوارئ العيش والإنفاق - ولو لمرض و علاج أو لورود هدية خطيرة - فيقبل الغلط في الحساب أو الخطأ في التخمين .

وقد يخدش في جواز النحو الأول - فضلاً عن رجحانه - باستلزامه جواز تأخير اخراج الخمس الواجب فعلاً عن الزمان الأول لتعلق الخمس ووجوب اخراجه ، فما هو الوجه المصحح أو المجوز لتأخير أداء الحق الى أربابه ؟

والجواب : انه قد تحقق في خصوص (الفوائد) من بين موارد وجوب الخمس وثبت جواز تأخير الدفع والأداء الى سنة من ظهور الربح ، ويدلنا على الجواز :-

أولاً - التسالم الفقهائي القطعي والمفروغية من جواز تأخير أداء الخمس الى سنة وهو أمر عام البلوى بين المتشرعة حتى ارتكز عند الفقهاء والمتشرعة الأتقياء ومن قديم عهود الغيبة أو عصور

المعصومين (عليهم السلام) من غير خلاف أو تشكيك ، وعليه جرت السيرة القطعية بين المتشرعة حيث يحاسبون أنفسهم مرة واحدة كل عام . وهذا الوجه هو العمدة .

وثانياً - صحيحة ابن مهزيار عن الإمام الجواد (عليه السلام) : [فأما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام][1] وهي ظاهرة الدلالة على جواز التأخير وكفاية المحاسبة مرّة كل عام لذوي الأرباح والفوائد ، ومن القريب جداً أن هذه الصحيحة – وقد وصلت الينا - وغيرها من أحاديثهم وتوجيهاتهم لمواليهم وأتباعهم مما لم يصلنا هو المنطلق الشرعي الصحيح لسيرة المتشرعة الممتدة والمتصلة بعصورهم على المحاسبة مرّة كل عام وأداء الخمس عقيبها وعلى عدم التصدي - الاّ نادراً - لإخراج الخمس عند كل ربح وفائدة واصلة الى المكلف أثناء السنة .

والمتحصل جواز النحو الأول بل رجحانه من دون تعين لعدم الدليل عليه، فيجوز النحو الثاني لكونه ملتئماً مع نصوص الخمس المتقدمة كما يجوز النحو الأول أو يرجح إحتياطاً للمكلف خشية زيادة مؤنته عما خمّنه وإحتياطاًلأرباب الخمس خشية قلة مؤنته واقعاً ونقصانها عما خمّن ، ثم عند انتهاء السنة ومعرفة القدر الواقعي للمؤنة يتضيق وجوب اخراج الخمس بعد أن كان موسعاً يمكن تعجيله عند ظهور الربح وبعد شهر أو أشهر، وذلك لأنه لايشترط في وجوب الإخراج إنتهاء الحول كما أفاد ابن ادريس لعدم وضوح دليل يعضد رأيه أو يلزم به ويعنيه ، بل قد تجلى بوضوح ذلك - عدم الدليل على تعلق الخمس ووجوب الإخراج في نهاية السنة - وأن الواضح من الأدلة هو ماإختاره المشهور - الإحتمال الأول : وجوب الإخراج حين ظهور الربح وجوباً موسعاً ممتداً لحين انتهاء السنة ، فإذا قاربت على الأنتهاء وجبت المبادرة الى الحساب والإخراج والأداء الى المستحق وحرم التأخير في الدفع لأنه مصداق [حبس الحقوق من غير عسر] التي

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب٨ : من ابواب مايجب فيه الخمس :ح٥ .

دلت الروايات المستفيضة على كونه معصية كبيرة :منها روايتان[١] لايخلو سندهما عن ضعف ، ومنها وهي العمدة: الروايات الكثيرة التي تندد بمنع الخمس وحجبه عن أهله وهي مبثوتة في الوسائل: أبواب الخمس والانفال، ومن هنا تسالم الفقهاء واتفقوا على حرمة التأخير في المحاسبة والإخراج وحرمة التأخير في الأداء أكثر من سنة .

بقي التعرض لأمرين مرتبطين بهذا المبحث :-

الأول: بعد أن تحقق جواز تأخير الدفع وأداء الخمس لمستحقيه سنة إحتياطاً للمستحق وللمكتسب وإرفاقاً بالأخير في مؤنة معاشه بفعل تذبذب قدرها واقعاً وقابليته للزيادة والنقصان عن القدر المخمن بفعل العوارض الطارئة مع ثبوت وجوب الإخراج تكليفاً أول ظهور الفائدة والربح - يأتي إستفسار : هل يجوز تأخير الدفع والأداء الى منتهى السنة الخمسية في موارد العلم بعدم المؤنة عليه أو العلم بعدم زيادتها عن تخمينه وتقديره لمقدارها حيث لايتذبذب قدرها عند العلم كما لو أهدي اليه ألف دينار وهو يكتفي بنصفها مؤنة لسنته ويعلم عدم زيادتها أو تعهدله والده بالطوارئ ؟

لاريب ولا اشكال في حسن المبادرة حينئذٍ لدفع الخمس لمستحقيه فوراً قبل نهاية السنة ، وسنبين ان لادليل على وجوب المبادرة فلذا نعتبره احتياطاً إستحبابياً، والأقرب جواز التأخير لمنتهى السنة الخمسية حتى اذا علم انه ليس عليه مؤنة باقي السنة أو علم عدم زيادتها عما خمّن ، ووجهه :

أولاً - انه حيث تحقق جواز تأخير دفع الخمس وأدائه لمستحقيه – في الأرباح والفوائد خاصة - وعدم وجوب التقديم إحتياطاً للمؤنة لإحتمال تجدد طارئ يزيل علمه وتزيد المؤنة أو تنقص أو تحدث بعد العلم بالعدم كأن يطرأ مايوجب تخلّي المتبرع عن تبرعه بمؤنة المكلف أو نحو ذلك، وقد تحقق جواز الصرف من الأرباح والفوائد في المؤنة طول السنة – فينكشف أنه لم يكن للعلم المذكور أثر

---

(١) الوسائل : ج١١ : ب٤٦ من ابواب جهاد النفس : ح٣٣ + ح٣٦ .

شرعاً في وجوب المبادرة الى التخميس أو حرمة التأخير ، بل تصلح طواريء المؤنة مانعاً ولايصح ايجاب المبادرة شرعاً الا مع دليل واضح ولانجد دليلاً معتمداً صالحاً للإستناد اليه .

وثانياً مع غض الطرف عما سبق : انه قد تحقق في الأصول أن الواجب المشروط يبقى مشروطاً بشرطه ولاينقلب واجباً مطلقاً بحصول شرطه خارجاً فضلاً عن حالة العلم بتحققه ، كالحج الواجب المشروط بالإستطاعة يبقى مشروطاً دائماً حتى بعد حصول الإستطاعة عند المكلف وتحققها خارجاً ، نعم بعد حصول الإستطاعة يصير وجوبه فعلياً ، وهكذا وجوب الخمس فانه واجب مشروط بشرط متأخر هو عدم صرف الفائدة في مؤنة المعاش لسنة ويبقى مشروطاً أبداً ولاينقلب واجباً مطلقاً حتى مع العلم بتحقق شرطه و مع القطع بعدم صرف شيء من أرباحه وفوائده في المؤنة لتبرع أبيه مثلاً أو بعدم تجدد مؤنة فان وجوب الإخراج يبقى مشروطاً لاينقلب الى واجب مطلق يلزمه أداؤه تعييناً قبل نهاية السنة الخمسية، فيجوز له – لو تجدد طارئ – أن يصرف من الأرباح والفوائد في سد احتياجاته حتى تتم السنة من دون موجب للزوم تقديم الدفع وتعجيل الأداء قبل تمام السنة .

وثالثاً : يمكن تأييد ماذكرنا بالإجماع المنقول – حكاه سيد المستمسك (ج٩: ٥٥١) عن المناهل- على جواز التأخير حتى في صورة العلم بعدم المؤنة .

الأمر الثاني :- اذا حصل المكتسب على ربح وفائدة ثم مات أثناء السنة قبل انتهاءها ، فهل يجب التخميس؟ وهل يستمر استثناء المؤنة على عياله لما بعد موته أم تنقطع المهلة والإستثناء ؟

يمكن بناء المسألة على ماتقدم في تحديد زمان التعلق وضعاً ووجوب الإخراج تكليفاً :-

أما على المبنى المشهور المنصور بالدليل عندنا من تعلق الخمس بالفوائد وضعاً ووجوب إخراجه تكليفاً عند ظهور الربح، والمفروض فيما نحن فيه ظهور الربح والفائدة وقد مات قبل اكتمال

عام الربح والفائدة وقد تعلق الخمس بعين الفائدة – المال المستفاد – ووجب إخراجه وأداؤه الى أربابه وجوباً تكليفياً موسعاً الى منتهى السنة مصروفاً منه المؤنة طيلتها وبالموت تنقطع المهلة وينتفي استثناء المؤنة عنه وتنتهي الحاجة الى الصرف بلحاظ المكلف نفسه وينتقل المال المتروك الى الورثة ، فيجب على الورثة المحاسبة وإستثناء المؤنة المصروفة من ظهور الربح الى يوم الموت وانقطاع التكليف عنه بموته ويجب عليهم اخراج ماسوى المؤنة فانهم مؤتمنون على حصة أرباب الخمس في تركة مورثهم وتنتقل البقية الى الورثة ، ولا اشكال.

وأما على مبنى ابن ادريس ومن وافقه من تعلق الخمس بالفائدة وضعاً ووجوب اخراجه تكليفاً عند انتهاء سنة الربح – والمفروض موت المكلف اثناء السنة قبل انتهائها فلا يجب تخميس الربح والفائدة بل لم يتعلق به الخمس وضعاً لعدم انتهاء السنة ، ولانظن التزام ابن ادريس ومن وافقه بهذا اللازم .

ز- إخراج مؤنة العام من ربحه

قد إستفيد من نصوص عديدة : أن الخمس الواجب اخراجه من الفوائد والأرباح متأخر عن المؤنة تأخراً رتبياً لازمانياً ، نعم لابد من كون المؤنة المستثناة مؤنة عام الربح متأخرة عن ظهوره حتى يصدق أن الخمس متأخر رتبة عن المؤنة وأنه ثابت شرعاً بعد استثناء المؤنة كما نطقت به الأخبار المتقدمة ، وعليه لايمكن استثناء مؤنة المعاش من ربح غير عامها سواء سبق عام المؤنة أم لحقه فان إخراج المؤنة من ربح العام السابق على عام المؤنة أو اللاحق عليه خالٍ من الدليل المصحح للإخراج ، وذلك لظهور أدلة [الخمس بعد المؤنة] في استثناء مؤنة عام الربح المتعلق للخمس.

وفي استثناء مؤنة المعاش من أرباح سنة المؤنة صورتان اذا ربح المكلف مالاً واستفاده بإكتساب أو مجاناً : فقد لايكون واجداً لمالٍ يتمون منه- لارأس مال تجارة ولاملك شخصي ولا نقد حتى يمكنه أن

يتمون منه ويتقوت هو وعياله - ، ولاإشكال في دلالة النصوص المزبورة على جواز إخراج مؤنته لعامٍ تام من الربح الظاهر لديه .

وقد يكون واجداً لمالٍ لا يتعارف صرفه في المؤنة والتعيش كالضيعة المستغلة للزرع وديكور المتجر والآت العمل ودار السكنى وأثاثها المحتاج اليه ونحوها مما لايتعارف بيعه الا عند الضرورة والإحتياج الشديد ، وهذان موردان يجوز اخراج المؤنة من ارباح عام الخمس بل هما القدر المتيقن من إستثناء المؤنة عن الربح والفائدة الواجب تخميسها ولاإشكال فيه ولعله لاخلاف - على ماقيل.

وقد وقع الكلام والخصام في غير هاتين الصورتين ، فلو كان للمكلف مال فائض من السابق قد خمّسه وإدخره أو لم يتعلق به الخمس كالميراث المحتسب ثم ظهر ربح هذا العام، فهل يجوز إخراج مؤنة العام من ارباحه تدريجاً وحسب الحاجة ؟ أم لايجوز اخراجها من ربح هذا العام ولابد من اخراج مصرفه ومؤنته من المال الآخر ؟ أم يوزع مصرفه ومؤنته على المال الفائض من السابق وعلى الربح الظاهر هذا العام توزيعاً عادلاً بالسواء ؟ فيه احتمالات ثلاثة ذهب الى كل واحد منها جمع من الأعلام حيث إختار الأول أكثر الفقهاء المتأخرين المتعرضين لهذا الفرع منهم الشهيد الثاني في الروضة ، وذهب الى الثاني المحقق الأردبيلي - على ماحكي- وذهب الى الثالث جمع قليل منهم الشهيد في الدروس - على ماحكي- ، والصحيح هو الإحتمال الأول .

ويمكن الإستدلال للاحتمال الثاني - لزوم إخراج المؤنة من المال الآخر دون الربح اللاحق فلا يجوز إخراج مؤنته منه - بوجوه مأثورة عن صاحب المقال - قده - ترجع الى وجهين :-

الوجه الأول: التمسك باطلاق أدلة الخمس فانه يفيد إخراج الخمس من تمام الفائدة إلا ماتيقنا استثناءه ، والمتيقن إستثناؤه من المؤنة هو الموردان المذكوران في بدو المبحث ، ولاينفع مادلّ على أن [الخمس بعد المؤنة] مقيداً لها على الإطلاق :أولاً- لضعف سنده أو عدم صحته ، وثانياً- لعدم إحراز اطلاقه الشامل لصورة وجدان المكلف مالاً آخر ولااطمئنان بارادة الإطلاق في [الخمس بعد المؤنة]

[1] جداً وقصده واقعاً ، وعلى فرضه فالإطلاق منصرف الى صور الإحتياج الى أخذ المؤنة من ربح هذا العام لعدم توفر غيره ، لأنها الغالب فيحمل الإطلاق عليه وينصرف اليه .

ويرد عليه: أولاً- إن المقيد [الخمس بعد المؤنة] موجود وبنصوص متعددة والسند صحيح معتبر لاخدش فيه ، ومقتضى القاعدة الركون اليه والى إطلاقه لو أحرز إرادته جداً للمشرع .

وثانياً - إن تقييد إطلاق المقيد لدليل وجوب الخمس - أعني [الخمس بعد المؤنة] - بالغلبة أو دعوى إنصراف إطلاق المقيد الى الغالب – صورة الإحتياج الى أخذ المؤنة من الربح لعدم توفر غيره – ممنوع صغرى وكبرى : بلحاظ أن الغلبة غير متحققة بل المتحقق خلافها فان الغالب توفر المال الآخر وربح العام وأخذ المصرف من ربح العام لكونه ميسوراً تحت تصرفه قريباً من يده ، وبلحاظ أن غلبة الوجود خارجاً لاتصلح لتقييد الإطلاق أصلاً كما تحقق أصولياً ، وعليه يتحصل أن دليل المقيد [الخمس بعد المؤنة] معتبر السند ظاهر الدلالة على الإطلاق غير واضح الإختصاص بصورة الإحتياج الى أخذ المؤنة من ربح العام .

ودعوى إنصراف دليل المقيد [الخمس بعد المؤنة] الى صور الإحتياج الى أخذ المؤنة من ربح العام لايصلح مقيداً لإطلاق دليل [الخمس بعد المؤنة] : اذ الإنصراف بدوي لاشاهد واضح على إرادته جداً فلا يصلح مقيداً .

وثالثاً- انه يمكن توكيد الإطلاق في دليل [الخمس بعد المؤنة] وإرادته جداً بكثرة الإبتلاء وعدم البيان ، وتوضيحه : ان واجدية المكلف لمالٍ فائض سابقاً يمكنه أخذ مؤنته منه كثير التحقق جداً فيشيع الإبتلاء به ولو كان إطلاق [الخمس بعد المؤنة] مختصاً بخصوص من لايجد غير الربح اللاحق ـــ وفي غالب المكلفين من يجد المال الفائض سابقاً وربح العام – لكان مشهوراً واضحاً لكثرة الإبتلاء به وكان مذكوراً في الأخبار والفتاوى ثم تنعقد عليه الإرتكازات الفقهية

---

(١) الوسائل : ج٦:ب٨ من ابواب مايجب فيه الخمس :ح١+ح٢+ح٣+ح٤.

والمتشرعية المتصلة مع انه يشتهر ولم يرتكز ،ولأجل هذا الوجه يتعذر تخصيص ما دلّ على ان [الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله] بما اذا لم يجد مالاً آخر يتمون منه ويتعيش به ، بل إن الإطلاق في دليل [الخمس بعد المؤنة] منعقد ومراد جداً ويؤكد جواز صرف المؤنة من ربح العام ، وينتج وجوب الخمس في ربح العام والفوائد اللامصروفة في مؤنة العام وعلى الإطلاق أي سواء وجد مالاً آخر يتمون منه ويتعيش به أم لم يجد إلاّ الربح الحاضر .

ومع إطلاق المقيد [الخمس بعد المؤنة] وإحراز إرادته جداً لايحتاج الى الإستدلال بالإجماع على استثناء المؤنة ولا الى دليل نفي الضرر- كما حكي عن المحقق الأردبيلي - حتى يدعي المحقق إختصاصهما بصورة الإحتياج الى ربح العام للصرف في المؤنة والتقوت لعدم توفر غيره ، كما لا يجيء الدليل الثاني على فرض سلامته.

الوجه الثاني: التمسك بالإحتياط ، بتقريب : إن الإحتياط لأرباب الخمس قاضٍ بعدم انقاص حقهم من الربح الظاهر هذا العام مادام يجد مؤنته من مالٍ آخر ولايحل مال امريء مسلم إلابإذنه أو بإذن الشارع ، والقدر المتيقن إذن الشارع فيه إخراج مؤنة العام من ربحه اذا لم يجد غيره .

وفيه : أولاً- ان هذا يقتضي الإحتياط الإستحبابي وهو غير واجب العمل به لأن المورد مجرى البراءة فانه يشك في إشتراط الإحتياج الى صرف المؤنة من خصوص الربح الحاصل هذا العام لعدم توفر غيره عند المكلف ، والأصل العملي قاضٍ بالبراءة من الإشتراط ومن المؤاخذة على الإستثناء اذا صرف من ربح العام وهو واجد لغيره .

وثانياً- إن الإذن الشرعية بإستثناء مؤنة العام من ربحه مع واجديته لغيره موجودة ببركة إطلاق دليل [الخمس بعد المؤنة] الظاهر في جواز استثناء مؤنة العام من ربحه على الاطلاق كما تقدم تقريبه .

وقد تحصل انعقاد الإطلاق في قوله (عليه السلام) : [الخمس بعد المؤنة] جزماً وإرادته للشارع جداً، ولااشكال.

ويمكن الإستدلال للإحتمال الثالث – توزيع مؤنة العام على ربح العام والمال الآخر توزيعاً عادلاً بالسوية – بقاعدة العدل والإنصاف وأنها تقتضي التوزيع العادل على المالين فإنه انصاف للمكلفين وأرباب الخمس وجمع بين حقيهما - كل في ماله وحقه : المكلف في ربحه وأرباب الخمس في حقهم وخمسهم- .

ويرد عليه : إن هذه القاعدة لم تثبت شرعاً كبرىً كلية سارية في الموارد المنصوصة الى غير المنصوصة مما يشابه المنصوص ، والتفصيل في بعض بحوث القطع في كتابنا (بشرى الأصول) ، والقدر المتيقن هي الموارد الخاصة المنصوصة .

ومن جميع ماتقدم يتبين فساد الإحتمالين – لعدم سلامة دليل لأحدهما – وينجلي تعين الإحتمال الأول ، ويكفيه دليلاً تاماً : إطلاق الدليل المقيد لأدلة خمس الفوائد ، حيث أوضحنا إطلاقه وإرادته جداً وإستنتجنا تأخر الخمس رتبة عن مصارف المعاش ومؤنة النفس والعيال من دون فرق بين وجدان المكلف لغير ربح العام وبين عدم وجدانه ، والله العالم بحقائق أحكامه وحقيقة مراداته .

(فرع):لو كان عند المكلف دار سكنى أو عربة تنقل أو متاع أو أثاث مسكن أو نحوها مما يحتاج اليه في معاشه وقد حصل عليه من ميراث محتسب أو من مهر الزوجية ثم حصل المكلف على فائدة – فهل يجوز له إحتساب قيمتها من مؤنته أو استثناؤها من ربح العام فلايخمس قدرها من الربح اللاحق ؟ بلحاظ أن هذا الأمور لو فرض عدم وجدانه لها جاز له شراؤها وحسبت له مؤنة معاش مستثناة من الربح والفائدة .

الظاهر عدم جواز الإحتساب وعدم صحة الإستثناء ، لعدم شمول دليل المقيد [الخمس بعد المؤنة] لهذه الأمور حتى تستثنى من الأرباح والفوائد اللاحقة أو حتى يعفى القدر المساوي لقيمتها من الخمس ، بتقريب:- إن ظاهر أدلة [الخمس بعد المؤنة] هو الإستثناء للمؤنة المحتاج اليها فعلاً والمصروفة بالفعل في احتياجات المكلف أثناء السنة الخمسية ، والمفروض توفر الحاجيات المذكورة لدى المكلف وإستغناؤه عن صرف المال في تحصيلها فلا تكون مؤنة

ويكون حاله حال من لم يحتج الى هذه الأمور من حيث عدم جواز إستثنائها أو عزل قيمتها من الربح البالغ اليه. وبتعبير ثانٍ : ظاهر الدليل هو استثناء المؤنة المصروفة فعلاً فيما يحتاج المكلف اليه فعلاً ، وما كان عنده هو مستغنٍ عنه فعلاً غير محتاج اليه واقعاً حتى يستثنيه من الفائدة أو يحسب قيمته المصروفة من المؤنة المستثناة قبل التخميس ، نعم هذه الحاجيات مؤنة تقديرية له بمعنى انه على فرض عدم واجديته لها يجوز له استثناء قدر قيمتها من الأرباح إذا اشتراها وصرف المال في تحصيلها لتكون مؤنة لمعاشه ، والمؤنة التقديرية غير مستثناة في دليل [الخمس بعد المؤنة] لظهوره في المؤنة المصروفة بالفعل في إحتياجات المكلف والمفروض إستغناؤه عنها لواجديته لها فينتفي موضوع (المؤنة) المستثناة عما نحن فيه .

وعليه : لو شاء واجد المسكن أو العربة أو الأثاث بقدر حاجته وأراد أن يشتري أثاثاً أو عربة ثانية لتنقله وإحتياجاته أو دار سكنى ثانية من دون إحتياج اليها لاتحسب له من المؤنة ولايستثنى من التخميس ، نعم لو إقتضت حالته وشأنيته زيادة مؤنته كأن يتزوج ثانية ومن شأنه إسكانها مستقلاً فيشتري داراً ثانية لإسكانها حسبت له من المؤنة .

ج- مصارف الحج والعمرة والزيارة

لاإشكال ولاينبغي التردد في ان مايصرفه المكلف في سبيل اداء الحج أو العمرة –الواجب منهما أو المستحب- أو في طريق زيارة المراقد المقدسة للمعصومين (/) وأبنائهم الصالحين هي من المؤنة عرفاً وشرعاً اذا صرف المال فيها فعلاً وسافر لذلك بنفسه أو مع أفراد عائلته أو قد تبرع لهم بمال من دون اصطحابهم وصرفوها فان هذا المصرف معدود عرفاً وشرعاً من أظهر مصاديق المؤنة وأفضلها. وقد جعل الله الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله كما سبق بيان الروايات ومصادرها ، وهذا واضح .

لكن قد وقع الإشكال في بعض الموارد بلحاظ الحج الواجب حيث أن مصارفه كثيرة في كل عصر ومصر ولايتيسر الحصول عليها عادة في عام واحد أو شهور قليلة سابقة على موسم الحج إلا لقليل من المكلفين فيحسن عرض صور من الإستطاعة والسفر للحج أو تركه ، ومنها تنكشف غيرها :-

الأولى : أن يستطيع المكلف ويحج في عام واحد بأن يربح قبل الموسم قدراً من المال يكفيه للسفر وأداء مناسك الحج والعودة ثم يسافر ويصرف المال من دون قصور ، ولا إشكال في احتساب

مصرفه بتمامه من المؤنة المعفاة عن الخمس الذي هو بعد مؤنته ومؤنة عياله ، لأنها من أوضح مصاديق المؤنة عرفاً وشرعاً .

الثانية :- أن يستطيع المكلف للحج ثم يتعذر عليه السفر للحج الواجب – ولو لعروض بعض الموانع الدنيوية كمنع السلطة الجائرة – حتى ينتهي موسم الحج ويحل رأس سنته الخمسية ، ولاريب في وجوب تخميس ذاك الربح لعدم صرفه في مؤنة الحج ومصارفه ، فما دام لم يصرف المؤنة بالفعل في سبيل الحج وطريقه وفي أداء مناسكه لم يصر مؤنة وهو ربح وفائدة يلزمه تخميسه .

الثالثة :- أن يستطيع المكلف ويتمكن من مصارف الحج الواجب ويعصي الله سبحانه فلا يسافر لأداء الفريضة حتى ينتهي الموسم وينقضي شهر الحج ، والظاهر وجوب تخميس الربح لعدم صيرورته مؤنة بالفعل حتى تستثنى وتعفى من الخمس ، لكن قد يشكك في وجوب الخمس من جهتين وقد يوسع الإشكال للصورة السابقة أيضاً :-

أ- من أجل وجوب الحج شرعاً عليه وإلزام الشارع بالحج وببذل المصرف من أرباحه وعدم لزوم تخميسها ، فيصلح الإلزام الشرعي محققاً لصدق المؤنة شرعاً ومانعاً عن توجه وجوب التخميس عليه .

لكنه لايصلح وجهاً لمنع وجوب تخميس المقدار الذي لم يصر مؤنة بالفعل – لعذرٍ أو عصيانٍ – وقد سبق أن ظاهر الأخبار إستثناء المؤنة المصروفة بالفعل ولاشاهد على كون الإلزام الشرعي من دون الصرف الخارجي في سبيل الحج الواجب محققاً للمؤنة .

ب- أو من أجل التقتير والبخل في الصرف في المؤنة بناءً على أن المصرف المسموح به شرعاً كالحج أو عرفاً كالفاكهة إذا إمتنع المكلف عن صرف الربح فيه تقتيراً وبخلاً كان مستثنى له ومعفواً من وجوب التخميس لإذن الشارع له في صرفه في المؤنة وعدم تخميسه .

لكنه لايصلح – وجهاً – لمنع وجوب التخميس فيما نحن فيه، لما تقدم من ظهور الأدلة في استثناء المؤنة المصروفة بالفعل ، والمفروض عدم السفر الى الحج وعدم الصرف في سبيله – عصياناً أو لعذر- فلا موجب لإستثناء القدر الكافي لسفر الحج من المؤنة المستثناة .

الصورة الرابعة :- أن يستطيع المكلف ويتمكن من صرف مايتطلبه سفر الحج لكن من تراكم أرباح سنين متعددة ثم اجتمعت الاباح عنده وأراد السفر للحج وأداء مناسكه :ــ

فان كان المكلف من أهل التخميس كل عام جاز له السفر الى الحج وصرف أرباح عامه والأرباح المخمسة في السنين الماضية

، ولاموجب لتخميس أرباح هذا العام قبل حلول رأس سنته الخمسية ، بل يجوز له صرف تمام ماربحه هذا العام في سبيل الحج وإكماله من أرباح الأعوام الماضية ، فان مصارف الحج الواجب من أوضح مصاديق المؤنة .

وإن لم يكن المكلف من أهل التخميس كل عام – كما هو الغالب – فلا بد له من المبادرة الى التخميس وتطهير أمواله من الخمس المجعول عليه شرعاً فريضة ودفعه لأربابه ومستحقيه الذين إعتبرهم الشارع المقدس شركاء للمالك في أرباحه وفوائده . هذا

وحيث تحقق انه اذا استطاع المكلف الى الحج وتمكن من المسير اليه كانت مصارف حجه من مؤنة عام الربح من دون فرق بين الحج الواجب وبين المستحب ، فيأتي الحكم في مصارف الزيارة والعمرة المستحبة بل والواجبة بنذر ونحوه ، ثم قد يتطلب السفر الى الحج أو العمرة أو الزيارة أشهراً أو أسابيع ، فإذا قدّر انتهاء عام ربحه أثناء سفره فهل تحسب مصروفات سفره في العام اللاحق مستثناة من أرباح العام الماضي بلحاظ شروعه في السفر هذا العام ؟ أم لاتستثنى بل تخمس الأرباح المتبقية عند حلول رأس سنته ولاتحسب مصروفات سفره المتصل في العام اللاحق ولايؤخر التخميس ، وبتعبيرٍ ثانٍ : هل المدار في مصارف سفره المذكور على (وقت إنشاء السفر) كما أفاد السيد الطباطبائي في عروته الوثقى (مسألة:٨١) فان أنشأه في عام الربح فمصارفه كلها من مؤنته ذهاباً وإياباً وان تمّ الحول أثناء سفره فلا يجب عليه اخراج خمس ماصرفه في العام اللاحق عند الإياب أو في المقصد مثلاً ؟ أم أن المدار على الصرف في (عام الربح) كما أفاد أستاذنا المحقق في تعليقة العروة ؟

أما اذا دفع مصارف سفره كلها لمتعهد دفعة واحدة وفي عام الربح – كما يحصل في زماننا أحياناً – فلعله لاإشكال في اعتبارها مؤنة العام وتستثنى من أرباحه ويخمس المتبقي من أرباحه وفوائده ، والإشكال فيما لو صرفت المؤن بالتدريج – كما هو الغالب حصوله في مثل سفر الحج ونحوه – وفيه احتمالان قد نقلناهما عن السيدين الجليلين (قدهما).

والتحقيق ملاحظة اختلاف مصروفات الحج بدواً وإعطاء حكمها بعداً ، ويمكن تصنيفها لنحوين :-

النحو الأول : المصارف التي تدفع بدو السفر أو قبله ويبقى نفعها مستمراً نظير ماينتفع منه المسافر مع بقاء عينه كالعربة المشتراة للسفر بها والفراش ونحوهما مما يحتاج اليه وينتفع منه وتبقى عينه لتمام السفر، ونظير المصارف التي تأخذها الحكومات أو المتعهد مسبقاً وعند إنشاء السفر أو قبل الشروع مع كونها من

مصارف السفر – من أوله الى آخره – كأجور جواز السفر ووسائل النقل والخروج من بلد والدخول في بلد الحج أو العمرة أو الزيارة ونحو ذلك من المصارف المتغيرة عبر الأعصار وباختلاف الأمصار ، ولاريب في عدّها من مصارف عام الربح الذي دفعت فيه وإستثنائها من التخميس في عام دفعها ومن أرباحه وفوائده ، لأخذها من المكلف أو صرفه إياها في عام الربح ولايمنع عنه بقاء أثرها ونفعها للعام اللاحق .

النحو الثاني : المصارف التدريجية وهي مصارف آنية يصرفها المسافر للحج أو العمرة أو الزيارة ساعة بعد ساعة أو يوماً بعد يوم ، نظير المأكولات والمشروبات وأجور المساكن في السفر والطريق اذا لم يعطها لمتعهد السفر .

والظاهر إحتساب مايصرفه في عام الربح مؤنة لعامه مستثنى من أرباحه ويخمس الأرباح والفوائد المتبقية ، ثم احتساب مايصرفه ويصير مؤنة له في العام اللاحق ويستثنيه من أرباح العام اللاحق ، ويدخل فيه : مايصرفه في شراء الهدايا فانه وإن كان يشتريها في هذا العام لكنه لما كان يهديها عند رجوعه لبلده ويوزعها على أحبابه في العام الخمسي اللاحق فتعد من مؤنة العام اللاحق ولابد من حسابها بقيمتها في ارباح العام الحاضر مقدمة لتخميسها .

والوجه فيه : إن مصارفه هذا العام اذا صارت مؤنة في هذا العام فهي مؤنة مستثناة من أرباح العام الخمسي الحاضر ، بينماما يصبح مؤنة له أو لعياله في العام الخمسي اللاحق ، فيستثنى من أرباح العام اللاحق، واذا اشتراها – كالهدايا والطعام المأكول في العام اللاحق – بأرباح العام الماضي فتحسب ضمن موجوداته ولاتستثنى من التخميس لأنه لايصدق عليها (مؤنة عام الربح) حتى تستثنى ، بل يصدق عليها أنها مال المكلف الذي إستفاده وربحه من دون أن يصير مؤنة هذا العام ، ولاينفع القول بأنها مؤنة عام الربح الذي أنشأ السفر فيه ودفع المصرف فيه فانه اذا لم تصبح مؤنة بالفعل لاتستثنى ويلزم تخميسها لأنها فائدة لم تصر مؤنة عام الربح والفائدة . بينما النحو الأول يصدق عليه أنه مؤنة عام الربح الذي أنشأ السفر فيه ودفع المال مصرفاً لسفره المتصل ولايمنع بقاء نفع المصرف لعام خمسي لاحق فانه نظير شراء دار أو عربة للإحتياج الشخصي ويدوم نفعهما للأعوام اللاحقة فان مصرفهما مؤنة تستثنى من عام الربح والشراء، ولا إشكال .

ومنه يتجلى بوضوح عدم تمام ماأفاده سيد العروة وعدم صحة مقاله على إطلاقه بل هو صحيح في الجملة لابالجملة ، والصحيح أن يقال : المدار على زمان الصرف في الحاجة وصيرورته مؤنة له أو لعياله فما كان مصروفاً مؤنة للعام الحاضر يستثنى من أرباحه وما كان مؤنة في العام اللاحق يستثنى من أرباحه ولايمكن استثناؤه من أرباح العام الماضي وإن اشتراه فيه وكان عام انشاء السفر .

وقد يصير الأمر غامضاً أو عسراً على المؤمن المتقي والملتزم البسيط فيفصل له أن يقدم حساب سنته الخمسية شهراً أو أقل أو أكثر ويخمس ماعنده فيخلص من التفضيل المذكور اذا لم يتيسر له إتقانه أو تطبيقه ، ومن لم يحاسب نفسه للتخميس وأراد السفر للحج أو العمرة أو للزيارة فيحسن به مراجعة المجتهد العدل أو محاسبة وكيله العارف بالتخميس وأحكامه ويصالحه وينجو من الإشكال جداً .

ط- مؤنة المعاش التي لها بقاء

قد تحقق أن مؤنة المعاش لنفس المكلف وعياله تستثنى من تخميس الأرباح والفوائد وتتقدم المؤنة على التخميس في كل عام مرة ، وتقدم أن كل مايصرفه الإنسان في احتياجاته بحسب اللائق بشأنه هو مؤنة تتقدم على الخمس رتبة ، إلاأن المؤنة التي يصرفها المكلف لسد احتياجاته وتستثنى من خمس الفوائد قد تشتبه ويحصل الغموض في بعض مصاديقها ، ولابد من التوجه الى كونها على قسمين:-

الأول :- مايصرف عليه وينتفع منه ويتمون به فيتلف كالمأكول والمشروب ونحوهما مما يكون التمون به إتلافاً له ، وهذا واضح الإستثناء ليس فيه اشتباه ، وإذا زاد منه شيء معتد به –قليلاً أو كثيراً- لزم تخميسه عند حلول السنة الخمسية استناداً الى إطلاق دليل تعلق الخمس بالفائدة ووجوب إخراجه وأدائه مضيقاً عند نهاية السنة والمفروض عدم صيرورته مؤنة حتى يستثنى ويتأخر عنه التخميس.

الثاني :- ماينتفع منه ويتمون به ويبقى عينه كالدار والكتب والحيوانات والعربة والفرش والظروف والأجهزة الكهربائية ونحوها من الآلات التي يحتاج اليها في المعاش والحياة العادية - كل مكلف حسب شأنه واللائق به - .

وهذا القسم يمكن وقوع الإشتباه في بعض صغرياته ومصاديقه ، ومفروض البحث فيما اذا بقيت المؤنة الى العام المقبل ولم تستهلك ولم تتلف بل بقيت صالحة للإنتفاع بها في العام المقبل ، فيخرج مالو تلفت أثناء السنة بعد

إستخدامها في المؤنة كما لو إنكسر الإناء أو سرقت العربة فإنه لايحتمل التخميس بعد صيرورته مؤنة اذ لم يبق منه عين ولا أثر حتى يحتمل تخميسه .

ويختص البحث والإشتباه بما لو تملك الأعيان من مالٍ لم يخمس مع وجوب تخميسه ، فيخرج ماإذا تملكها من ميراث محتسب أو من مهر أو من عوض خلع اذ لاريب في عدم وجوب تخميسه ولو بقيت عينه بل ولو إرتفعت قيمته أو بيع بربح كما سبق .

كما يخرج من حريم البحث - تخصصاً- :ماإذا تملك بعض الأعيان وإشتراها من مال غير مخمّس ثم تمضي السنة الخمسية على تلكم الفائدة المقتنى منها الأعيان من دون أن يصير مؤنة بالفعل في عام الربح والفائدة ثم يصير مؤنة في العام اللاحق لعام الربح فانه يلزم تخميسه لإطلاق أدلة الخمس- تعلقاً وإخراجاً - ولاينفع صيرورته مؤنة في العام اللاحق لعام الربح المشترى به المتاع . وبعبارة ثانية : صيرورة المال مؤنة في العام اللاحق لعام الربح ليس مؤنة فعلية في عام الربح حتى تستثنى قبل تخميس الربح هذا العام ، وظاهر أدلة إستثناء المؤنة هو استثناء المؤنة المصروفة بالفعل في عام الربح الذي اشترى به متاعه ، فاذا لم يصر مؤنة في عام الربح لم يكن مستثنى ولزم تخميس المال الذي اشترى به .

كما يخرج عن محل البحث –حكماً- : الأعيان التي يشتريها المكلف من مال غير مخمس ويستعملها قبل مجيء رأس سنته الخمسية فراراً من تعلق الخمس بها ووجوب إخراجه عليه ، وهذا يجب تخميسه ولاينفع إستعماله لصيرورته مؤنة مستثناة فانه لايكون مصداقاً صحيحاً للمؤنة المستثناة اذا لم يكن استعماله محتاجاً اليه بالفعل مناسباً لحاله في الواقع ، ولذا من إشترى عربة تنقل أو ثوباً أو فرشاً أو أهدي اليه من دون أن يحتاجه بالفعل أو كان إستعماله غير مناسب كأن يستعمل ثوب الشتاء أو أدواته في الصيف أو الربيع من دون حاجة فعلية له أو من دون تناسب مع حاله الجسمي أو الإجتماعي فهو مصداق (الفرار من الخمس)، ويتأكد الصدق اذا كان في باطنه قصد الفرار . وبتعبير استدلالي دقيق : قد تحقق أن الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله ، والمؤنة هي الحاجة الموجودة عند المكلف بالفعل ، ومفاد الحديث : عدم وجوب تخميس الفائدة التي تصرف في المؤنة المحتاج اليها بالفعل ، وماقصد به الفرار من الخمس أو كان مصداق الفرار لعدم الحاجة الفعلية أو عدم المناسبة لايكون مصداقاً صحيحاً للمؤنة وسدّ الحاجة حتى يستثنى من التخميس .

ثم بعد هذا التوضيح وجلاء محل البحث نقول : هنا صورتان :- قد يتملك المكلف بعض الأعيان التي ينتفع منها مع بقائها الى العام اللاحق من غير استهلاك وتلف مع الإحتياج اليها في فصول السنة اللاحقة كالثلاجة والعربة ونحوها وكالحلي والكتب التي يحتاج اليها مستقبلاً . وقد يستغني عنها في الأعوام المقبلة نظير حلي المرأة بعد طرو الشيب عليها وصيرورتها عجوزاً لايتعارف في أمثالها التجمل بالذهب ونظير كتب العلم التي يستغني عنها طالب العلم لشيخوخته أو لرقيّه العلمي وإستغنائه عن الدراسة فيها والتدريس .

الصورة الأولى: مايستعمل في مؤنة عام الربح وفي إحتياجاته بحيث تصدق عليه (المؤنة) عرفاً متشرعياً واقعياً ويبقى صالحاً للإنتفاع به في الأعوام المقبلة مع الإحتياج اليه كالكثير من أمتعة البيت وأجهزته فهل يجب تخميسها لبقائها مع تمولها ؟ هذا ما إختلفت فيه الكلمات المتعرضة : فيبدو من المحقق النراقي في مستنده عدم وجوب التخميس تمسكاً باستصحاب عدم وجوبه ، ويبدو من عبارات الجواهر الميل الى وجوب التخميس : (لإطلاق أدلة وجوب الخمس التي يجب الإقتصار معها على المتيقن) وهو مؤنة العام دون الأعوام

اللاحقة فإذا انتهى العام لابد من تخميسها بقيمتها الفعلية بعد الإستعمال لكونها زائدة عن مؤنة العام الماضي المنتهي كما لو زاد قدر من الرز والسكر ونحوهما في بيت المكلف .

والصحيح هو عدم وجوب تخميسها - لا من باب الإستناد الى استصحاب عدم وجوب الخمس فانه - اذا صحّ وجرى - فلا يصح الاّ مؤيداً لما نستظهره من نصوص الخمس ونستدل بها على نفي وجوب الخمس، كما لايصح الإستدلال لوجوب الخمس بأنه فائدة صرفها في مؤنة عام الربح ثم زادت عن حاجته فيجب تخميسها لإطلاق أدلة وجوب الخمس التي نقتصر على تقييدها على القدر المتيقن وهو مؤنة عام الربح دون الزائد –فانه يرد عليه :إن مفروض البحث المتاع الذي يتمون به المكلف ويصير مؤنة مستثناة من وجوب التخميس ويبقى للعام المقبل صالحاً للإنتفاع ، وليس مثل المأكول والملبوس الذين يتلفان عندما يتمون المكلف بهما والزائد منهما عند انتهاء السنة الخمسية ليس بمؤنة أو لايصدق عليه أنه مؤنة حتى يستثنى – فتشمله قهراً: إطلاقات أدلة الخمس ، وما نحن فيه يتمون المكلف منه ويبقى عادة لعام أو لأعوام لاحقة أي يصير مصداق (المؤنة) المستثناة من الفوائد الواجب تخميسها ويخرج عن إطلاق أدلة الخمس ، ثم بعد صدق المؤنة على المتاع ودخوله تحت دليل المقيد [الخمس بعد المؤنة] يحتاج عوده الى عموم دليل وجوب الخمس الى دليل واضح حتى يصح التمسك به إذ لايدخل الشيء في عموم دليل أو إطلاقه الاّ بعلم وإحراز كما لايخرج عن إطلاق دليل أو عمومه الاّ بعلم وإحراز ، فإذا خرج المتاع المتمون به الباقي بعد تمام العام وأحرز خروجه عن عموم دليل وجوب الخمس لصيرورته مؤنة مندرجة تحت إطلاق دليل المقيد إحتاج عوده الى عموم دليل وجوب الخمس ودخوله فيه وإندراجه تحته الى علم ودليل وإحراز وهو مفقود غير موجود .

وبتقريب ثانٍ : إن عموم أو إطلاق دليل وجوب الخمس وتعلقه بكل فائدة وربح قد تقيد بدليل [الخمس بعد المؤنة]، وهذا المقيد ناظر الى أفراد الربح ومصاديق الفائدة المقتناة لمؤنة المكلف وعياله، وهو مخرج لها عن إطلاق أو عموم أدلة وجوب الخمس ، وهو مطلق يعم كل مايصدق عليه المؤنة عرفاً سواء كانت مما تتلف بالتمون، المأكول أو كانت مما تبقى بعد التمون أعم من أن يكون بقاؤها بعد التمون عام الربح مع الإحيتاج اليها في العام المقبل ومن أن يكون مع الإستغناء عنها ، وفيما نحن فيه : المؤن التي تبقى بعد التمون بها وسد الحاجة منها طيلة عام الربح قد خرجت أفرادها يقيناً من عموم أو إطلاق دليل وجوب الخمس فيحتاج عودها الى الإطلاق أو العموم المذكور الى دليل وعلم وإحراز ولايوجد دليل واضح ، ولو بقي الشك وإحتمال العود فلنا إستصحاب عدم العود لحكم العام بعد يقين التخصيص والخروج .

هذا تقريب الإستدلال لوجوب الخمس ومعه لايصح الاستدلال لوجوب الخمس بما يظهر من الجواهر (ج١٦ :٦٠) من التمسك (بإطلاق أدلة وجوب الخمس الواجب الإقتصار معها على المتيقن) وهو مؤنة هذا العام ، وذلك لأجل أن إطلاق أدلة وجوب الخمس قد إنقطع يقيناً عندما صار المتاع مؤنة في عام الربح ، وبعد إنتهاء السنة وبقاء صلاحية التمون منه نشك في وجوب تخميسه لإحتمال كونه ربحاً زائداً عن مؤنة عام الربح فيجري أصل البراءة من تعلق الخمس وضعاً ومن وجوب إخراجه تكليفاً بل يجري إستصحاب عدم وجوب الخمس وعدم عود حكم العام اليه بعد التخصيص والخروج عن حكم العام يقيناً ويتحقق عدم وجوب الخمس .

بل يمكن الترقي في الإستدلال إستناداً الى ظاهر صحيحة ابن مهزيار [فأما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام][1] فانها بضميمة المقيد : [الخمس بعد المؤنة] ظاهرة في وجوب تخميس الغنائم والفوائد في كل عام مرّة بعد إستثناء مؤنة ذاك العام ، وهذه الأمتعة التي يتمون بها وتبقى صالحة للإنتفاع بها في العام المقبل هي ربح وفائدة مصروفة في المؤنة لاخمس فيها بلحاظ العام المنتهي، وليست ربحا أو فائدة للعام اللاحق كي يلزم تخميسه اذا لم تكن مؤنة .

والمتحصل قوة القول بعدم وجوب التخميس من دون تردد بعد هذا التقريبات .ويمكن توكيده بلحاظ عموم الإبتلاء بالأمتعة المتمون بها في عام الربح التي اقتنيت مع بقاءها للأعوام المقبلة ووجودها في كل عصر ومصر وإجتماع حتى في عصور المعصومين (عليهم السلام) ، وقد جاء عنهم دليل خروج المؤنة عن الخمس وبعديته عنها بعدية رتبية مطلقة تعم المؤنة التي تبقى بعد التمون والتي تتلف بالتمون ، كان إطلاقه مع كثرة الإبتلاء به وعموم الإحتياج لحكمه - لو كان في الواقع وجوب التخميس ثابتاً - من دون لبيانه مع لطف التشريع - دليل إرادة الإطلاق جداً وكان دليلاً على عدم وجوب التخميس .

الصورة الثانية :- مايستعمل في مؤنة عام الربح وفي احتياجاته بحيث تصدق عليه المؤنة عرفاً متشرعياً واقعياً ويبقى صالحاً للإنتفاع به في الأعوام المقبلة لكن يطرأ الإستغناء عنه في العام المقبل كمن إشترى ثلاجة أو داراً ثم ضاقت عن قضاء حاجة عياله فإقتنى داراً أكبر أو ثلاجة أضخم وإستغنى عن السابقة في الأعوام اللاحقة ، أو إشترت المرأة حلياً ثم شابت وكبرت ولم يتعارف لبس أمثالها لهن أو عزفت عن لبسها ، أو اشترى طالب العلم كتباً ثم إستغنى عنها لمرض وعجز وشيخوخة أو لرقيه العلمي وعدم إحتياجه لها في دراسة أو تدريس أو مراجعة ، فهل يجب تخميسه بعد الإستغناء عنه اذا بقيت صالحة للإنتفاع وكانت لها قيمة مالية تبذل بازائها ؟

قد اختلفت كلمات الفقهاء الأواخر المتعرضين لهذا الفرع بين موجب للتخميس – فتوىً أو احتياطاً يستبطن عدم الإقتناع بوجوب الخمس فيها واقعاً ــ وبين نافٍ لوجوب الخمس بضرس قاطع فراجع حواشي العروة وتعليقاتها الفتوائية.

---

(١) الوسائل : ج٦: ب٨ من أبواب مايجب فيه الخمس ح٥ .

والوجه المطروح لوجوب الخمس : هو صدق الفائدة اللامصروفة في المؤنة في العام اللاحق بحق المكلف المستغني عن إستعمال الشيء حيث كانت مؤنة للمكلف بالفعل فيستثنى من وجوب التخميس ، وبعد الإستغناء لايكون مصداق (المؤنة) فعلاً حتى يستثنى .

ويمكن توجيه الوجوب بما ورد في (مهذب الأحكام : ج١١ : ٥٠٩) وهو (صدق فاضل المؤنة عليها فيشمله إطلاق مادلّ على وجوب الخمس في فاضل المؤنة) والظاهر إستناده الى رواية ابن شجاع النيسابوري [لي منه الخمس مما يفضل من مؤنته][1].

ويرده : أولاً – إن الفهم اللغوي المحاوري بل الفهم المتشرعي العمومي لايحسب الحلي التي لبستها سنين ثم استغنت عنها أو العربة أو الدار أو الكتب التي استعملها أربابها في احتياجاتهم أوسكناهم أودراستهم ثم استغنوا عنها وعن أمثالها ، ولايعتبرونها ربحاً جديداً وفائدة غير مصروفة في المؤنة ، بل هي حين حدوثها فائدة قد صرفت في المؤنة واستثنيت وعفيت عن الخمس، ثم لما إستغنى عنها صاحبها بعد انتفاع سنة أو سنين منها لايعدونها مصداق (الفائدة) الحادثة جديداً حتى يتعلق بها الخمس وضعاً ويجب تخميسه تكليفاً بمقتضى إطلاق أدلة تعلق الخمس ووجوب إخراجه.

وثانياً – إن رواية إبن شجاع ضعيفة السند لايمكن الإستناد اليها حجة على الحكم الشرعي، كما هي قاصرة الدلالة على وجوب الخمس فيما نحن فيه لأنها واردة في قضية شخصية تختص بالرجل الذي أصاب حنطة من مزرعته ودفع الزكاة ومؤنة الزرع وبقي قدر من الحنطة فسأل عن حق الإمام (عليه السلام) فيها - وهي مصداق الفائدة الحادثة غير الماضية وغير المعدودة مؤنة الأعوام الماضية ، وهذا يغاير (الفائدة المصروفة في المؤنة ثم يستغني عنها المكلف) موضوعاً فيمتنع صدق (فاضل المؤنة) الوارد في النص على مانحن فيه . والحاصل انه لامرجعية لإطلاق أو عموم دليل وجوب الخمس- تعلقاً وإخراجاً - ، والمرجع الصحيح هو إطلاق دليل المقيد [الخمس بعد المؤنة] فانه قد خرج المتاع عن عموم أدلة وجوب الخمس ودخل في إطلاق [الخمس بعد المؤنة] وبعد الإستغناء عنه لادليل على رجوعه الى إطلاق أدلة وجوب الخمس بل يبقى تحت دليل المخصص ، لاأقل من استصحاب بقائه تحت دليل المخصص [الخمس بعد المؤنة]، ومع إستحكام الشك فأصل البراءة عن تعلق الخمس وعن المؤاخذة على

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس :ح٢ .

ترك التخميس هو المرجع، بل يمكن جريان استصحاب عدم وجوب الخمس أيضاً وإستصحاب عدم كونه فائدة وموضوعاً جديداً لتعلق الخمس وضعاً أو وجوب إخراجه تكليفاً .

ي- أداء الديون ووفائها

الدين والإستدانة من المتعارفات بين البشر – الأغنياء منهم والفقراء : كل بحسب حاله وحاجته وغرضه – بل لايخلو حال مكلف من الدين والإستدانة لاسيما أصحاب المتاجر والمصانع والمعامل فانه جزء من حياتهم فيقع الكلام في حكمه :-

قد يستدين المكلف لمؤنة معاش أو مؤنة تحصيل الربح ، وقد يستدين لغير المؤنة من شؤون العمل والإكتساب ونحوها ، وقد تكون الإستدانة لعام الربح وقد تكون الإستدانة لغير عام الربح – سابقاً عليه أو لاحقاً - .

واذا كانت إستدانته بعد الشروع في التكسب قبل ظهور الربح : فان بيننا على بدو السنة الخمسية بالشروع في الإكتساب وإن لم يظهر الربح بعد كان الدين مندرجاً تحت الإستدانة في عام الربح ، وإن بنينا على بدو السنة الخمسية بظهور الربح كانت الإستدانة قبل ظهور الربح ومصداق (الدين في العام السابق على عام الربح) .

ثم انه ينبغي العلم والتوجه الى أن أداء الدين في جميع صوره ومناشئه ووفاءه فعلاً من ربح العام الحاضر هو مؤنة مستثناة من التخميس أي هو مصداق للمؤنة عرفاً سواء كانت الإستدانة للمؤنة – هذه السنة أو تلك- أم لغيرها،وسواء كانت الإستدانة لهذا العام ام لغير عام الربح وسواء تمكن من أدائه سابقاً أم لم يتمكن فان وفاء الدين خارجاً وتخليص العهدة فعلاً من الدين الثابت في الذمة هو مصداق للمؤنة عرفاً مستثنى من التخميس شرعاً ، وهذا غير قابل للتشكيك أو الإنكار أصلاً . ويقع الكلام في مرحلتين :-

المرحلة الأولى : الإستدانة في عام الربح .

أما اذا كانت إستدانته للمؤنة – مؤنة المعاش أو مؤنة تحصيل الربح-:

أ- قد تكون إستدانته لمؤنة معاش نفسه وعياله في عام الربح أو سابقه ، وهي مستثناة من تخميس الأرباح المقابلة لقدره سواء دفع الدين وأداه خارجاً للدائن أم بقي قائماً في ذمته بشرط إستعمال المؤنة المشتراة بالدين وإنفاقها أو إتلافها في المؤنة والحاجة بأن إشترى طعاماً وأكله أو إشترى ثوباً أو فراشاً ولبسه أو إفترشه هو أو عياله ، فان بقي مما إشتراه شيء لم يصرف في المؤنة وجب حسابه وتخميسه ، والدين للمؤنة مستثنى على كلا الحالين .

ب- وقد تكون إستدانته لمؤنة تحصيل الربح والفائدة الإكتسابية ، فان أداه فعلاً من الربح الظاهر الحاصل في يده فهو مؤنة قطعاً ولايجب تخميسه ، وإن بقي الدين في ذمته فهو محسوب له مستثنى من الأرباح المقابلة لقدره لأن العرف العقلائي بالنسبة لجزء الربح المقابل لمؤنة تحصيله لايحسبونه ربحاً حقيقة بل ينقصون من مجموع الربح قدر ماصرفوه في سبيل الإسترباح والإستثمار ويحسبون الباقي الصافي ربحاً وفائدة دون مازاد ، وهو مصداق دليل [الخمس فيما غنم المكلف وفيما أفاد الناس من قليل أو كثير] ، ولايأتي دليل وجوب الخمس في قدر الربح الذي يقابل مصرف تحصيله لعدم صدق (الفائدة) و(الغنم) عليه بحسب الصدق العرفي حسبما قربناه سابقاً.

ج- وقد تكون إستدانته لمؤنة معاش السنة اللاحقة لعام الربح كأن يستدين ويشتري به طعاماً أو فراشاً يعدّه لمؤنة العام المقبل اللاحق لعام الربح ثم يصرف بعضه في مؤنة العام الحاضر ، ولاريب في إمكان وفاء الدين من ربح العام الحاضر بل لو لم يؤده حتى تمت السنة الخمسية امكنه إستثناء قدره من أرباح السنة الخمسية الحاضرة لكن مع حساب ماإشتراه لمؤنة العام اللاحق ضمن موجوداته لتخميسه ،وانما يحسبه بقيمته السوقية يوم دفع الخمس وأدائه أي يحسب مالم يصرفه في مؤنة العام الحاضر دون ماصرفه فيها فان أكل بعض الطعام أو قضى حاجته الطارئة من بعض الفراش عفي عنه ولاخمس فيه، لكن مايتبقى من أعيان المؤنة المشتراة للعام اللاحق لابد من حسابه مع موجوداته بقيمته السوقية المدفوعة بأزائه يوم التخميس وأدائه الى أربابه .

وإذا كانت إستدانته لغير المؤنة – مؤنة المعاش أو تحصيل الربح – كأن يستدين لغرض التجارة وتوسعة مدار إكتسابه نظير ماإذا إستدان وإشترى عربة أو بستاناً أو داراً للإنتفاع من الثمرة أو الأجرة المبذولة قبال الإنتفاع من البستان أو العربة أو الدار ، وهنا صورتان فان ماإستدان لتحصيله قد يكون موجوداً وقد يكون تالفاً :-

أ- قد يكون ماإستدان لشرائه والإنتفاع بنمائه موجوداً قائماً بذاته محتفظاً بماليته أو بعضها – لتعيبه أو نقص قيمته – ويلزم المكلف إحتساب ماإشتراه بماله من القيمة السوقية عند التصدي لأداء الخمس ومحاسبة النفس لأجله مع موجوداته بلحاظ عدم كونه مؤنة لفرض إشتراءه للإنتفاع بنمائه فيكون هذا المال المشترى كسائر الأموال المتعلقة للخمس يحسب بقيمته السوقية يوم الأداء ويخمسه.

ثم الدين الذي إشترى به المتاع للإسترباح بنمائه : إن وفاه من ربح العام الحاضر قبل إنتهاء السنة وأداه بالفعل الى دائنه كان خيراً ومستثنى بشرط حساب بدله الموجود ضمن موجوداته التي يخمسها ، وإن لم يؤد دينه ولم يسدده لدائنه وبقي بعهدته أمكنه استثناء قدر الدين من مجموع الأرباح بشرط حساب القيمة السوقية للمتاع المشترى فانه مال مملوك للمكلف ، والدين له مقابل ويطالب به ويلزمه دفعه ويكفيه إحتساب قيمة ماله المتاع المملوك ضمن أرباحه وموجوداته .

ب- وقد يكون ماإستدان لشرائه والإنتفاع بنمائه تالفاً عند حلول سنته الخمسية : فان دفع الدين وأداه من ربح العام أو من مال مخمس كان خيراً، وإذا دفعه من ربح العام الحاضر قبل انتهائه كان الربح المدفوع مؤنة عرفاً مستثناة من التخميس شرعاً ، والكلام في صورة عدم أداء الدين حتى انقضت السنة الخمسية فهل يستثنى من أرباح العام : الدين المشترى به المتاع التالف المقصود به الإنتفاع من نمائه وأجره وقد طرأ عليه التلف والخسران ؟

قد أشكل الإستثناء جداً عند أستاذنا[1] المحقق (قده): (نظراً الى أن تلف هذا المال الخارجي الأجنبي عن التجارة لاينافي صدق الربح في التجارة الذي هو الموضوع لوجوب الخمس فقد ربح في تجارته وفضل عن مؤنته وإن كان في عين الحال قد وردت عليه خسارة خارجية أجنبية عن تلك التجارة).

وفيه : إن العرف العقلائي العام الذين هم الملاك في صدق (الفائدة) المترتب عليها وجوب الخمس ، هؤلاء يعتبرون هنا وجود مؤنة على المكلف لأنه ملزم بدفع الدين الذي تلف عليه مقابله وخسره ، ويلاحظ عليهم جبر خسرانه بالربح الوارد له وعدم إعتباره مستفيداً بأكثر من (الربح ناقصاً منه خسران المتاع التالف) ، ولاشاهد على ملاحظة العقلاء الربح بوحده من دون لحاظ الخسران والنقصان الوارد عليه ، بل الشاهد الوجداني على ملاحظة العرف العام الربح والخسران معاً وإنقاص الخسران من مجموع الأرباح ويعتبرون الصافي من الربح هو (الفائدة) والمحصول عليه ، وباختصار : العقلاء يلاحظون الربح والخسارة مرتبطين غير منفصلين ومنجبرين غير منعزلين ، فلا يتم ماأفاده الأستاذ (قده) ويتحصل أقربية ملاحظة الخسران الذي هو دين في ذمة المكلف وإستثناءه من أرباحه لأنه مؤنة عليه وملزم به ومشغول الذمة به ، فيستثني قدر الدين الذي لم يؤده عند حلول نهاية السنة الخمسية لعدم صدق (الفائدة) عرفاً

---

(١) مستند العروة الوثقى : كتاب الخمس : ٢٦٦ .

وهو عندهم محل المطالبة والإلزام به ، وسيأتي له زيادة توضيح في مبحث (جبر الربح للخسران) .

المرحلة الثانية : الإستدانة في غير عام الربح سابقاً عليه :-

اذا استدان المكلف في عام سابق على ظهور الربح فقد يكون للمؤنة وقد يكون لغيرها ، وقد يكون بدل الدين وعوضه المشترى به موجوداً وقد يكون تالفاً:

أ- أن يكون بدل الدين السابق موجوداً مع كون الإستدانة لمؤنة نفسه وعياله كما لو إشترى داراً للسكنى وإستدان لأجل دفع ثمنها لبايعها وبقي الدين للسنين اللاحقة، أو تزوج إمرأة وإستدان للمهر وبعض مصارف الزواج، أو إشترى عربة للتنقل الشخصي ولمصلحة العيال وإستدان لوفاء ثمنها وبقي الدين للسنين اللاحقة مع وجود بدل الدين –الدار والزوجة والعربة- ومع قضاء حاجته منها .

وحيث كان الدين السابق الموجود مقابله لأجل المؤنة فلا ريب في جواز أدائه ووفاءه من أرباح السنين اللاحقة فان وفاء الدين وإبراء الذمة المشتغلة من الدين هو مصداق عرفي للمؤنة جزماً ويستثنى من التخميس شرعاً ولا إشكال ، من دون فرق بين تمكنه من أداء الدين السابق وبين عدم تمكنه منه أو مماطلته حال التمكن من الأداء وتأخيره – لعذر أو من غير عذر – فان دفع بعض أرباح السنة الحاضرة في وفاء الدين – ولو دين السنين السابقة – بنحو فعلي لا مجرد عزم الوفاء هو مصداق عرفي للصرف في المؤنة المستثناة من التخميس .

ب- أن يكون بدل الدين السابق موجوداً مع عدم كونه للمؤنة كما لو إشترى داراً أو عربة أو بستاناً، لاللسكنى والحاجة الشخصية أو العائلية بل للإتجار بنماء الأعيان أو أجرتها أو ثمرها مع فرض بقاء بدل الدين وإنحفاظ عينه وماليته ولو مع النقصان في القيمة المبذولة عن القيمة المشترى بها .

والظاهر جواز أداء الدين السابق من أرباح العام الحاضر لأن وفاء الدين مصداق عرفي قطعي للمؤنة حتى ماإستدانه لغير المؤنة أو في غير عام الربح، لكن مع حساب البدل – الدار أو العربة أو البستان – بقيمته السوقية رأس السنة الخمسية منضماً الى بقية فوائده وموجوداته وأرباحه مقدمة لتخميسها عند حلول السنة الخمسية أو عند التصدي للتخميس اذا لم يكن من أهل التخميس كل عام ، هذا.

ولو كان عنده مال مخمس أو غير متعلق للخمس فأوفى دينه منه صار المتاع المشترى بالدين مالاً خاصاً له لكن لابد من حسابه وتخميسه لعدم كونه مؤنة وهو ربح وفائدة يستثنى منه قدر الدين

المدفوع من المال المخمس ومازاد يخضع للتخميس فلو إشتراه بألف دينار ودفع نصف الدين من مال مخمس وكانت قيمته ألف دينار حين إرادة التخميس فنصفه من المال المخمس لاشيء عليه ثانية ونصف قيمته خاضعة للتخميس لعدم كونه مؤنة وهو ربح قد إشتراه للإسترباح من نمائه . هذا كله لو أدى الدين السابق من ربح العام اللاحق .

وإذا لم يؤد دينه فهل يمكنه إستثناء قدر الدين من موجوداته وفوائده ثم يخمس مازاد؟ أم لابد من تخميس جميع أرباح العام مما لم يصرفه في مؤنة المعاش ؟ الظاهر هو الثاني ، وتبقى ذمته مشغولة بالديون السابقة لفرض عدم كونه ديناً لمؤنة المعاش أو تحصيل الربح، ولوجود بدل مقابل بل لابد من حساب البدل المشترى للإنتفاع بنمائه بإستثناء قدر الدين المتبقي في عهدته ، فإذا كان المتاع يسوى ألفاً وقد بقي سبعمائة من دينه في العهدة لزم تخميس الثلاثمائة فانه ربح ليس بمؤنة ينضم الى باقي أرباحه في حساب التخميس .

ج- أن يكون بدل الدين السابق تالفاً غير موجود - سواء ماكان مؤنة أم غير مؤنة - فانه يمكنه وفاء الدين من أرباح السنين اللاحقة - ولو تدريجاً- ولايلزمه تخميس الربح المؤدي به دينه السابق، لأن وفاء الدين وإبراء الذمة مما إشتغلت به مصداق للمؤنة المستثناة من التخميس سواء إستدان للمؤنة أو لغيرها ثم تلف المال بدل الدين ولم يبق .

نعم مع عدم التصدي لأداء الدين الى مستحقه لايستثنى له الدين المشغولة ذمته به من أرباح العام الحاضر لعدم الموجب للإعفاء من خمس الأرباح الحاصلة في يده وهو القدر المقابل للدين السابق ، فيلزمه تخميس الربح بتمامه عند التصدي للتخميس وتبقى ذمته مشغولة بالدين ولايستثنى قدره من الربح ، نعم حين تصديه لوفائه في الأعوام اللاحقة من أرباحها يعد المصروف في وفاء الدين مؤنة غير خاضع للتخميس . هذا

وتأتي البحوث والتفريعات والأحكام في جميع أنواع الديون على حدّ سواء : ماكان مقابلاً بالنفع أو بالمال كالقرض والأموال المؤجلة – الثمن النسيئة والأجر المؤجل والمهر الآجل ونحوها – وما لم يكن مقابلاً بالمال ونحوه كالنذور والكفارات وأروش الجنايات وقيم المتلفات وشروط البيوع ونحوها ، فان وفاء هذا الديون وأداءها لمستحقيها فعلاً - لامجرد عزم الوفاء- هو مصداق عرفي للصرف في المؤنة ، وبقاء هذه الديون في عهدته من غير وفاء ومن دون كونها لمؤنة المعاش لايسوغ إستثناءها من أرباح العام الحاضر، بل يجب

تخميس تمام الأرباح والفوائد من غير إستثناء ، ويكفي إطلاق النصوص وعمومها دليلاً كاشفاً عن وجوب التخميس لمطلق الفوائد والأرباح مالم يصرف شيئاً منه في المؤنة صرفاً فعلياً.

ك- جبر التلف أو الخسران من الربح

وقع الكلام في إمكان جبر التلف والخسران بالربح والفائدة الواردة للمكلف ، وثمة صور متعددة :-

الأولى :- أن يتلف عنده بعض متطلبات حياته ومعاشه وما هو مؤنة له

بالفعل أو يعيب وينقص ثمنه المبذول بأزائه كأثاث بيته أو عربته المعدة لقضاء إحتياجاته وعياله أو دار سكناه أو نحوها مما يحتاجه في تعيشه ولم يكن من مال تجارته فهل يجبر نقص التلف والتعيب من ربح التجارة أو فائدة الإكتساب ؟

الظاهر عدم المسوغ للجبر بمعنى انقاص قيمة التالف وأرش العيب من الأرباح المستفادة ، فان مجموع الأرباح التي لم تصرف في مؤنة المعاش هي مصداق (الفائدة) الواجب تخميسها بالنصوص العديدة ولاموجب لإعفاء قدر من الربح يقابل قيمة ماتلف أو عاب من أمتعة وأموال المؤنة التي يتعيش بها كخراب داره أو عربته أو إحتراق ثلاجته أو كتاب دراسته .

نعم لو تصدى بالفعل لتدارك النقص – التلف أو العيب الوارد على أمتعته – فأصلح ماخرب أو عاب أو تلف من شؤون معاشه كأن يعمر ما إنهدم من دار سكناه أو يصلح ماخرب من أدوات عربته التي يستعملها لقضاء احتياجاته أو يشتري بديل ثلاجته أو كتابه ثم يستعملها في إحتياجاته فيكون مصروفه المالي المذكور جزءاً من مؤنة معاشه هذا العام .

الثانية :- أن يتلف بعض أمواله – حيوان أو متاع أو مال مدخر – بحرق أو غرق أو كسر أو ضياع أو سرقة ولم يكن التالف من مؤنته ومتطلبات معاشه ولامن مال تجارته وإسترباحه فهل الخسارة الناشئة من تلف هذا المال تجبر من أرباحه وفوائد عامه الذي حصل فيه التلف أو العيب ؟ وهل يجوز له استثناء قدر من أرباحه يقابل قيمة التلف أو نقص العيب الوارد على أمواله التي ليست من مال التجارة ولا من المؤنة ؟

الظاهر عدم الجبر لعدم الموجب المصحح له بعد تمامية موضوع وجوب التخميس وبعد عدم الدليل على الجبر الخارج عن المؤنة ، وتوضيح هذا : إن المستفاد من نصوص الخمس كون موضوع

وجوب التخميس (الفائدة اللامصروفة في المؤنة) وهذا الرجل قد ربح وإستفاد في تجارته وتكسبه ثم تلف عنده بعض أمواله المدخرة لمستقبل الأيام فأوجب خسارة مادية لاترتبط بالإستفادة المتعلقة للخمس ولم يصرف هذا القدر في مؤنة معاشه ليعفى عن التخميس ولايوجد مانع عن إنطباق دليل وجوب تخميس كل ماغنم المكلف وإستفاده من قليل أو كثير ، فيلزمه تخميس كل ماإستفاده وربحه من دون إستثناء قدر مقابل للتلف أو الخسران.

الثالثة :- أن يكتسب المكلف بأنواع متعددة من التكسب كأن يزرع ويصنع ويتجر أو يكتسب بأنواع من الإستثمار التجاري أو الزراعي كأن يتجر بالطعام والقماش والعربات أو يزرع الحنطة والرز ، وقد تعارف العقلاء على هذا التعدد أملاً في الوصول الى الأرباح والإستفادات الكثيرة حيث يكون غرضهم من تنوع التكسب هو الإسترباح وتنمية رأس المال فهل يجبر التلف في بعضها والخسران في البعض الآخر وينجبر بالربح والفائدة الحاصلة منها؟

الأقرب هو الإنجبار في جميع الصور التي يقصد فيها من التنوع : الإسترباح وتنمية الأموال ويكون الملحوظ فيها مقدار الفائدة حيث يتعارف بين العقلاء نقص الخسران وحساب التلف وجبره بالإستفادة والربح وكأنه لم يستفد في تجارته أو زراعته الاّ مايزيد على النقص والتلف ، وهذا من المرتكزات العرفية والمسلمات العقلائية ولها دخالة في تشخيص (الفائدة) التي هي المقياس الموضوعي الشرعي في تعلق الخمس ووجوب إخراجه في نصوص الأخبار .

وبتوجيه ثانٍ مبسط : كما يتجر العطار برأس مال معين في متجره لعام كامل وغرضه الإسترباح وتنمية المال فقد يخسر في بعض المواد المتجر بها وقد يربح في بعضها الآخر وتمامها برأس مال متحد ، فكذا من يوزع أمواله بين زراعة وتجارة وصناعة أو يوزعه بين تجارة العطور والحبوب والعربات مثلاً ، فان الخسران والتلف الوارد على بعضها يجبر بالربح الحاصل فيه أو في المتجر الثاني حيث لاينظر العقلاء في استثمارهم الى الخصوصيات النوعية أو الفردية لموارد تكسبهم التي وزعوا أموالهم عليها، بل ينظرون الى الحاصل المستفاد من المجموع كالعطار ذي المتجر الواحد الذي يخسر في بعض مواد متجره ويربح في بعض آخر.

والإعتبار بالطبع للربح والخسران في عام واحد ، فانه الملحوظ في خمس الفوائد والأرباح وهو المنظور المعتبر في أحكام الشرع المقدس ، فيخرج : ماإذا كان الربح والخسران أو التلف في عامين إذ ان ربح العام اللاحق كيان مستقل وموضوع لوجوب التخميس ممتاز في نفسه ولا يمكن أن يجبر به خسارة العام السابق لتعدد الموضوع

خارجاً وبحسب المنظور الشرعي المعتبر ، وقد تسالم الفقهاء (رض) على كون كل عام موضوعاً للحساب والتخميس يلاحظ فيه الفائدة والربح المجتنى فيه ، وصدق الفائدة والإستفادة عند العرف العام لايتحقق الاّ بلحاظ المجموع المركب ،والفائدة عندهم هي الحاصلة من ملاحظة الربح والخسران والتلف ، وما يصفى هو الفائدة في نظر العرف ، والنصوص الشرعية قد رتبت الخمس على الفائدة من دون تحديدها مما يكشف عن إناطتها بالنظر العقلائي والصدق العرفي ، ولاتصدق الإستفادة عندهم إلابملاحظة المجموع وتحصيل الصافي منه وإعتباره (الفائدة) الحاصلة من الإتجار والإستثمار ، ولعله بلحاظ أن جبر الخسران والتلف وإحتسابهما من الربح أو إنقاصهما منه مقتضى طبع العمل والإتجار ويتطلبه الإكتساب عادة فإرتكز في أذهان العقلاء مايؤدي جبر الربح للتلف والخسران وعدم إحتساب الفائدة بأزيد من الربح الصافي بعد انقاص الخسارة أو التالف من مجموع الأرباح المجتناة من تكسبات العام الواحد، حيث تراهم يقولون : ربحت من كذا وخسرت من كذا وفائدتي كذا –بانقاص الخسران من الربح ، ومايصفى منه هو الفائدة والثمرة الزائدة على رأس المال- ، والعمدة ارتكاز الذهن العقلائي على نقصان المؤن مع التلف والخسران من الأرباح وحساب الصافي فائدة متعلقة للخمس بحيث لايعتبر العقلاء مايقابل الخسارة أو التلف من الأرباح فائدة أو لايحسبونه مصداق الفائدة والربح .

وحيث كانت العبرة بصدق (الفائدة) عرفاً عقلائياً واضحاً وكان المهم كون الربح والخسران في عام واحد لايفرق - عندنا- حصولهما في وقت واحد أو في وقتين أو مع التعاقب من دون فرق بين تقدم الربح أو تقدم الخسران أو التلف ، ولايفرق –عندنا- كون الخسران والربح في تجارة واحدة أو إكتساب فارد وبين كونهما في تجارتين أو إكتسابين أو في وقتين وفصلين مادام الغرض الأساس عند العقلاء من أنواع إكتسابهم والمحرك الأساس لتوزيع المال على أنواع الإستثمار هو تنمية المال والإسترباح وتحصيل الفائدة من مجموع تكسباتهم .

لكنه قد فصل جمع أو إحتاط ميلاً الى عدم الجبر فيما لو كان الربح والخسران في نوعين من الإتجار –تجارة العطور والحبوب- أو في نوعين من الإكتساب –كالتجارة والزراعة- ، ولعله لعدم الدليل على الجبر والأنجبار بعد تعدد الموضوع عندهم بلحاظ أن من يوزع أمواله بين أنواع من التجارة أو الإكتساب تتعدد عنده (الفائدة) فترى عنده فائدة مستقلة متعلقة بتجارة العطور وفائدة مستقلة من الزراعة وفائدة مستقلة من المصنع الكذائي .

ويرد عليه : انه لاحاجة الى دليل خاص على الجبر، ولاشاهد على تعدد الموضوع أو تغاير الفائدة في مصدرها النابع من التجارة عن الفائدة النابعة من الزراعة فضلاً عن فوائد أنواع التجارة –كالإتجار بالعطور والحبوب والعربات- ، فان العرف العقلائي - وبالوجدان- لايحسب الفوائد الناشئة من مصادر متعددة فوائد متغايرة أو منقطعة عن بعضها، بل يلاحظون رأس المال وما ورد عليه من الفائدة والربح من مجموع تكسباته ووسائله لأستثمار أمواله - الذي هو الغرض الأساس والمحرك نحو الإكتساب- ولذا يجبرون التلف والخسران بالأرباح ويحسبون الربح الصافي هو مصداق (الفائدة) الحاصلة من تكسباته في عام الربح والفائدة ، ونصوص الخمس قد رتبته أو علقته على عنوان (الفائدة) من دون تحديدها مما يكشف عن إناطة معناها وصدقها بالعرف العقلائي .

وذهب جمع من الفقهاء (قدهم) – منهم استاذنا المحقق (قده) – الى لزوم تقدم الربح على الخسران ليجبره الربح السابق ، فلا يجبر الربح المتأخر الخسران المتقدم وإن كانا في عام واحد ، وإختار جمع آخر كالسيد الطباطبائي (قده)في (خمس العروة : مسألة : ٧٤) : إستواء تقدم الربح أو الخسران في جبره بالربح ، وقد بنى أستاذنا المحقق (قده) في تقريربحثه (المستند:٢٧٨) فتيا العروة (على مسلكه ــ يعني مسلك صاحب العروة ــ من جعل مبدأ السنة أول الشروع في الكسب) ، وفي (مستمسك العروة : ج٩ :٥٥٤) بنى القول الآخر على (كون مبدأ السنة ظهور الربح) .

وكيف كان لادليل واضح الدلالة على منع الجبر عند تقدم الخسران وتأخر الربح في العام الواحد وإن بنينا على كون مبدأ السنة ظهور الربح دون الشروع في الإكتساب ، بل الدليل على الجبر واضح وهو توقف صدق (الفائدة) عرفاً على الإنقاص ، وتوضيحه :-

أولاً:- إن حمل السيدين في (مستند العروة ومستمسكها) يكشف عن انحصار وجه القول بجواز الجبر عند تقدم الخسران على الربح بما اذا قيل ببدو السنة الخمسية بالشروع في الإكتساب، فإذا خسر بعد شروعه في الإكتساب ثم ظهر الربح جبر الخسران السابق ، لكنه إعتقاد وتصور يتوفر عند الفقيه ويلج فكره العميق ولايلج تفكرات العرف العام وأهل الإتجار والإكتساب الذين هم المقياس المقبول شرعاً في صدق (الفائدة) وهم يلاحظون الربح والخسارة وينقصون الخسارة والتلف من الأرباح ويحسبون الصافي هو الحاصل المستفاد من اكتسابه ، أي يعتبرون الزائد على رأس المال هو الربح وهو الفائدة وحسب . ولهذا نقول بامكان جبر الخسران المتقدم

بالربح المتأخر حتى مع القول المختار ببدو السنة الخمسية بظهور الربح .

وثانياً:- إنه لاشاهد قاطع على لزوم تقدم الربح ليمكن جبر الخسران به ، ولاينفع ماأفاده أستاذنا المحقق (قده) في مجلس بحثه من عدم وجدان الشاهد الدال على الجبر عند تقدم الخسران على الربح إذ أن الموضوع في نصوص الخمس : (الغنيمة والفائدة) وهو يقتضي إختصاص الجبر بالربح المتقدم حيث أنه اذا ربح ثم خسر لاتصدق الفائدة عند العقلاء ويكون الربح المتعقب بالخسران في حكم العدم لأن الربح وإن صدق حدوثاً إلا انه لاربح بقاءً بعد تبدله بالخسران وفي الحقيقة لم يربح وإنما هو صورة ربح .

وفيه: إن هذا التوجيه يقتضي جبر الخسران المتأخر بالربح المتقدم ولايقتضي إختصاص الجبر فيه ، إذ ان العرف العقلائي - وهم المقياس في صدق الغنم والفائدة التي ترتب عليها وجوب الخمس- لايعتبرون الخاسر في تجارته أو تكسبه اذا جاءه ربح في نفس العام رابحاً ، نعم إلاّ اذا كان فائضاً على قدر الخسارة فيحسبون مقدار الخسارة جابراً أو لايحسبونه ربحاً وفائدة ويحسبون مازاد على قدره هو الحاصل وهو المستفاد وإن طرأ الربح لاحقاً .

ثم إستدل أستاذنا المحقق (قده) ثانياً على مرامه (المستند :٢٧٨) بقوله :(وأما ماتقدم على الربح من صرف شيء في المؤنة أو الخسارة فلم يدل أي دليل على إنجباره بالربح المتأخر).

وفيه: إنا لانحتاج الى دليل يشهد صريحاً للجبر ، ويكفينا في صورة تقدم الخسران وتأخر الربح : عدم صدق (الفائدة) على قدر الخسران حيث لاتصدق (الفائدة) عرفاً عقلائياً واضحاً إلاّ على الربح الزائد عن قدر الخسران الماضي، وهذا نتيجة الجبر،وليس جبراًحتى يشكل علينا :لادليل على الجبر.

ومع التنزل وفرض الشك في صدق (الفائدة) عرفاً على قدر الربح المتأخر المساوي للخسران المتقدم أجرينا أصل البراءة عن وجوب تخميس قدر الربح المتأخر المساوي للخسران ، فتحصل (نتيجة الجبر) أيضاً .

وباختصار: لادليل واضح على منع جبر الخسران المتقدم بالربح المتأخر ، بل الدليل الواضح المعتمد قائم على الجبر فانه يحصل لنا (نتيجة الجبر) عند تقدم الخسران وتأخر ظهور الربح وبحسب الصدق العرفي لعنوان (الفائدة) من الإكتساب ، وبهذا التقريب يمكن تقريب إستواء الصور المحتملة الأخرى التي وقعت محل الإشكال أو التفصيل في بعض الكلمات من دون موجب للإطالة .

وهكذا مؤنة المعاش التي تسبق ظهور الربح ووصوله ليد المكلف فانها تستثنى وتتدارك بالربح المتأخر الحاصل في عام الربح : لا من باب البناء على أن مبدأ السنة الخمسية هو الشروع في التكسب ، بل حتى مع البناء على بدو السنة بظهور الربح يقرب إستثناء المؤنة المصروفة بالفعل في عام الربح قبل ظهوره بلحاظ أن المستفاد من النصوص والمستكشف من مذاق الشارع المقدس كون المكلف ملزماً بمحاسبة نفسه كل عام مرّة لما يغنمه ويستفيده ويربحه مما لم يصرفه في مؤنة المعاش، وقد جرى التباني المتشرعي الخارجي والصدق العرفي للربح(الفائدة اللامصروفة في المؤنة) على حذف المصارف و إنقاص المؤن عموماً من الأرباح المتوقعة الواصلة لليد في العام الخمسي ، بل يمكن أن يدعى : انه لايصدق عنوان (الفائدة اللامصروفة في المؤنة) عرفاً متشرعياً إلا بإستثناء تمام مصارف المعاش طيلة السنة الخمسية ، ومن الملاحظ خارجاً انه يتفق كثيراً جداً للمزارعين وأهل المواشي والمصانع أن يتمونوا لأنفسهم وعيالهم ويصرفون –وقد يستدينون لمصارفهم ، أو يأخذون من أموالهم الخاصة – قبل ظهور الربح أو الثمرة أو الفائدة المرجوة من عملهم ويستمر صرفهم من أموالهم ومن فوائدهم ثم في آخر العام يستثنون مصارفهم لمؤنة المعاش ولمؤنة تحصيل الربح ولا يحسبون (الفائدة) ولا يصدقون بتحققها إلا بحذف أو انقاص تمام مؤنة المعاش ومؤنة تحصيل الربح – ماسبق منهما ظهور الربح وما تأخر عنه طيلة عام الربح – كما هو الحال في الخسران والتلف الطاريءأثناء عام الربح ينقصونه من الفوائد ولا يحسبون (الفائدة) متحققة إلا مازاد عن مؤنة المعاش ومؤنة تحصيل الربح والخسران والتلف الوارد على أدوات عملهم وإستثمار أموالهم ، وهذا ملحوظ في طريقة أهل المواشي والمزارع وهي حالة قديمة لعلها معاصرة لزمان المعصومين (/) ولعلها منظورة وممضاة لهم ويكفي الصدق العرفي لعنوان (الفائدة) وصدقها عرفاً.

وبهذا يتجلى عدم إمكان موافقة ماأفاده أستاذنا المحقق(قده) في انجبار المؤنة أو الخسارة المتقدمة وتداركهما بالربح المتأخر ، بل الأقرب إمكان جبر الخسارة المتقدمة وتدارك المؤنة المتقدمة بالربح المتأخر

ل- تجدد المؤنة بعد تخميس الفائدة .

قد سبق بيان أن المكلف مخير في تخميس الفائدة -الإكتسابية أو المجانية- بين تعجيل التخميس عند ظهور الربح أو

حصول الفائدة في اليد وبين تأخيره لتمام الحول ، وهذا التأخير إحتياط للمكلف وإرفاق به من المشرع مؤقتاً بعامٍ ، ويمكن التخميس قبل تمام الحول بعد إستثناء قدر مايتوقعه مؤنة لمعاشه وعياله تمام الحول .

ثم لو خمّن مؤنته لعامٍ وخمس ما سوى المؤنة المتوقعة تخميناً من أرباحه ثم انكشف عدم كفاية ماخمّنه وأخرجه من أرباحه لمؤنته بفعل تجدد مؤن لم يتوقعها أو نقص التخمين عن واقع مؤنته ومصارفه فهل له الرجوع للمستحق المدفوع له خمسه ؟

وهذان - تجدد مؤن أو نقص التخمين- سببان متعارفان خارجاً أو متوقعان إبتلاء فانه قد تنهدم داره الجديدة أو تخرب عربته العامرة أو يمرض الرجل أو زوجته أو ولده وقد تموت زوجته بمرضها ويحتاج لزواج جديد ، فمصارف إصلاح الدار أو العربة أو التجهيز والوفاة والزواج الجديد قد لاتكون متوقعة ولا خطرت ببال المكلف حتى يستثنيها عند تخمينه ، فهل للمكلف الرجوع على المستحق بالتفاوت الخمسي لأجل مصارفه المتجددة أو اللامتوقعة ؟ فلو فرض أن المكلف ربح في كسبٍ ألف دينار وخمن مؤنته بمئتين وخمسين ديناراً فخمّس المتبقي (٧٥٠) = ١٥٠ دينار ثم انكشف كون المؤنة المصروفة واقعاً في احتياجاته لعام الربح تساوي خمسمأة ديناراً ، فينكشف كون (التفاوت الخمسي) بقدر خمسين ديناراً حيث إنكشف كون الخمس الواجب عليه واقعاً هي مأة دينار - خمس الخمسمأة ديناراً بعد إستثناء مؤنة الخمسمأة من الربح المجموع : الألف دينار - وأنه قد دفع زائداً عن واجبه حين دفع المأة وخمسين، فهل يرجع على المستحق ؟.

ولابد من الإلتفات الى عدم كفاية ظهور احتياجات للمكلف مالم يتعقبه فعلاً : صرف المال في المؤنة والحاجة التي ظهرت وتجددت ولم يتوقعها حين الاستثناء ، فلو تجددت مؤن واحتياجات لم يتوقعها او زادت عما توقعه ولم يصرف المال في قضائها بأن إحتاج الى زواج فلم يتزوج أو إحتاج لعلاج مرض فلم يعالج لامجال لجواز الرجوع على المستحق ، لكن اذا صرف المال في احتياجه- زواج اوعلاج مرض- فيأتي البحث في جواز الرجوع او عدم جوازه . وباختصار : البحث فيما لو صرف مؤونته بالفعل وزاد مصروفه عما خمّنه ولايأتي البحث في تجدد حاجة لم يصرف فيها المال بالفعل .

قد اختلفت فتاوى الفقهاء المتأخرين (قدهم) : فذهب جمع الى التفصيل بين حالتين : حالة بقاء عين الخمس عند المستحق فيرجع المكلف عليه ويسترجع ماقابل المؤونة من الخمس المدفوع اليه وحالة تلفها فلا يرجع عليه ، وهذا التفصيل موجود في زمن

الشهيد الثاني حيث اشار اليه في المسالك واستوجه القول الاخر : عدم الرجوع على المستحق مطلقاً ، وقد قواه صاحب الجواهر وشيخنا الاعظم وأستاذنا المحقق (قدهم) فلا يصح عندهم ولايجوز للمكلف مطالبة المستحق في حال بقاء عين الخمس وفي حال تلفها.

ويمكن الاستدلال لعدم الرجوع مطلقاً بوجوه مستلة من كلمات بعض الاعاظم الأواخر الملتزمين بالمقال ، وبعض الوجوه ترجع الى بعض وتأخذ من بعض ،والمهم تقريب الفكرة وبيان المدرك وتحقيق صحته وسلامته :-

الاول : ان الخمس يملكه او يستحقه اربابه بمجرد حصول الربح والفائدة بيد المكلف، والتأخير إرفاق واحتياط قد رخص فيه الشارع – ولي الامر واقعاً – رعاية للمكلف ليصرف بعض أرباحه في مؤنته واحتياجاته ، فاذا بادر المكلف للتخميس باختياره فكأنه قد أسقط حقه في تأخير التخميس وفي التحوط لمؤنته ، واذا اعطى خمس ارباحه بعد استشناء المؤنة المتوقعة فقد دفع الحق الى مستحقه اومالكه على الظاهر من نصوص الخمس ووفق المختار – تعلق الخمس بالفائدة والربح أول ظهوره – ،ثم اذا انكشف زيادة المؤنة المصروفة بالفعل عما خمنه وقدره فلا مصحح ولامسوغ لاسترجاع المال من مالكه او مستحقه .

ويمكن الاشكال عليه – بناءً على المشهور المنصور بالدليل : وجوب اداء الخمس من المال المغنوم ثابت أول ظهور الربح مشروطاً بشرط متأخر هو عدم الصرف في مؤنة معاشه لسنة - : بأنه لما كان مرخوصاً في تقديم التخميس وفي تأخيره لتمام الحول او اثناءه قبل تمامه ، فاذا قدم تخميسه ثم ظهرت مؤنة لم يتوقعها او ظهرت زيادة مؤنته واقعاً على القدر التخميني المستثنى إنكشف قهراً أن بعض المال المدفوع خمساً هو مال المكلف وملكه وليس خمساً واجب الاداء عليه واقعاً فلا يكون ملك المستحق بل هو ملك المكلف يرجع به ويسترجعه مع بقاء عين ماله الذي دفعه باعتقاد كونه خمساً ولم يصح خمساً واقعاً ويكفي وجود بدله اذا إشترى المستحق بالمال متاعاً له بقاء ، نعم مع تلف المال – عيناً وبدلاً- ومع جهل المدفوع اليه بحال المال وعدم علمه بكونه مال الرجل وليس خمساً في الواقع لامورد للرجوع على المعطى اليه واسترداده منه بتضمينه بدله لانه قد تصرف فيه باذن مالكه او بغروره إياه عندما سلطه باختياره على التصرف فيه وإتلافه، ولعله أوهمه بأنه خمسه وحقه او ماله وملكه فيكون مغروراً غير ضامن .

ويمكن تأييد ماذكرنا بعكس الفرض المبحوث : لو خمن مؤنته وظنها بقدر معين (٢٥٠) ديناراً ثم عجل تخميس أرباحه فيما زاد على مؤنته المظنونة (٧٥٠) ديناراً ، ثم إنكشف كون مؤنته واقعاً أقل (١٠٠) دينار ، فانه لاريب في لزوم تخميس التفاوت: (١٥٠) ديناراً وهي الزائدة من المؤنة المظنونة غير المخمسة ، وكما يخمس المكلف الربح المتوقع كونه مؤنة ثم ينكشف خلافه كذلك يسترد المكلف ماتخيله ربحاً فائضاً عن المؤنة فخمسه ثم انكشف خلافه .

الوجه الثاني :- ان الخمس موضوع ومتعلق بالفوائد والارباح من اول استفادتها ويجب اخراجه بعد استثناء مؤنته منها بحسب حاله ، فاذا ظن المؤنة وخمنها كفى إستثناؤها من الارباح وخمس الباقي وان لم يصادف تخمينه وظنه الواقع لان ظن المؤنة وتخمين المكلف لقدرها مأخوذ موضوعاً لوجوب الخمس واقعاً – لاطريقاً كي يلزم انتفاء الخمس على تقدير انكشاف خطأ التخمين وفساد الظن -، فاذا ظن المؤنة وإستثناها من ارباحه وخمس الفاضل ثم دفعه فقد دفع الخمس لمالكه او مستحقه، ولاموجب لاسترجاعه منه اذا انكشف زيادة المؤنة واقعاً على ماظنه وخمنه حتى اذا كان المدفوع خمساً باقياً – بعينه اوببدله – عند المعطى له ولو بقدر التفاوت الخمسي .

وفيه: ان تمام الاستدلال متوقف على إحراز أخذ (ظن المؤنة وتخمينها) بنحو الموضوعية في دليل وجوب الخمس واقعاً، مع انه لايظهر من الادلة الشرعية ولم نجد رواية تفيد ان (الخمس بعد المؤنة المظنونة التخمينية)، بل النصوص كلها تنطق [الخمس بعد المؤنة] وظاهرها خلاف الموضوعية وان ظن المؤونة مأخوذ طريقاً وكاشفاً عن مقدارها واقعاً بمعنى أن قوله (عليه السلام) : [عليه الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله][1] ظاهر في استثناء المؤنة الواقعية المبذولة بالفعل في سد احتياجاته واحتياجات عياله ، فيلزم قهراً كون ماظنه وخمنه من مقدار المؤنة عند تعجيل التخميس طريقاً وكاشفاً ، ولاشاهد على أخذه بنحو الموضوعية ، فما افاده صاحب الجواهر (قده) بقوله : (المعتبر عند ارادة التعجيل تخمين المؤنة وظنها وان لم تصادف الواقع)[2] ثم اوضحه والتزمه شيخنا الاعظم في رسالة الخمس وأستاذنا المحقق وجمع (قدهم) - هو امر غريب عن ظاهر نصوص [الخمس بعد المؤنة] لعدم امكان استظهاره منها .

---

(١)الوسائل :ج ٦ : ب ٨ من ابواب مايجب فيه الخمس ح٤ .

(٢)جواهر الكلام : ج١٦ : ٨٠ .

الوجه الثالث :- ان اجماع الفقهاء (رض) قائم على جواز تأخير خمس الارباح والفوائد لمنتهى عام الربح ، وقد علل الجواز في كلمات المشهور بانه إرفاق بالمكلف واحتياط للمالك ، وظاهر الاحتياط له هو مايقابل الخسارة المحتمل ورودها عليه بفعل تجدد بعض المؤن ، ومن الواضح ان الخسارة المتحوط منها للمكلف المالك انما تتم وتتحقق مع عدم جواز رجوع المالك على من اعطاه خمسه على تقدير الخطأ وظهور اشتباه حسابه وتخمينه لقدر مؤنته عند تقديم التخميس ، اذ مع جواز رجوع المالك على المعطى له عند انكشاف الخطأ لم يكن في تأخير التخميس لمنتهى عام الربح احتياط للمكلف واحتراز عن خسارته فان الخسارة متداركة بضمان المعطى له ورجوع المكلف عليه .

وفيه : اولاً-انه لم يتحقق في المقام اجماع كاشف عن رأي المعصوم (عليه السلام) تعبداً ليعتمد عليه وعلى متعلقاته، كما ان التعليل المذكور غير مجمع عليه وان كان مشهوراً في كلمات الاواخر (قدهم) فلا يمكن الوصول الى المقصود من الامرين .

وثانياً – انه يمكن ان يكون الحكم والتعليل صحيحاً واقعاً – وهو كذلك ظاهراً – من دون ان يصطدم الحكم المعلل مع جواز استرجاع المال المدفوع خمساً – اذا كان باقياً بعينه او ببدله – عند تقديم التخميس وانكشاف خطأ ظن المؤنة ، فان الجواز المذكور احتياط للمكلف ورعاية لحقه بعد انكشاف عدم صحته خمساً – بقدر مايساوي خمس المؤنة المتجددة -، ومن الواضح من مذاق الشرع الاقدس مراعاة تشريعاته لحقوق البشر والتحفظ على أموالهم . وبتعبير ثان : الشارع المقدس أجاز للمكلف تأخير إخراج الخمس تحوطاً لمؤنته وأجاز له تعجيل إخراجه واحتاط له ايضاً بجواز استرجاع القدر الزائد على الخمس الواجب عليه واقعاً عند ظهور مؤنة لم يتوقعها أو لم يحسبها ، ولامحذور في ان يحتاط التشريع للمكلف في الحالتين لصالحه فانه موافق مع سمة التشريع اللطفية ويقتضيه الدليل الواضح المتقدم تقريبه .

ويتحصل مما تقدم : ان ظاهر الادلة الشرعية جواز رجوع المكلف الذي عجل بالتخميس اثناء عام الربح بعد استثناء المؤنة تخميناً وظناً اذا ظهرت له مؤنة لم يتوقعها او انكشف نقص المؤنة المتوقعة المستثناة عن المؤنة الواقعية المصروفة بالفعل في احتياجاته طول السنة ، فيجوز له استرداد مادفعه خمساً وانكشف عدم وقوعه خمساً مع وجود عين المال المدفوع او بدله بقدر التفاوت الخمسي لأنه مال المكلف وملكه وليس خمساً يستحقه اهله، وهذا هو الوجه الصحيح .

وليس وجه جواز الاسترجاع ما افاده استاذنا المحقق (قده) توجيها لفتيا العروة (م:٧٩)، قال :(نظراً الى كشف التجدد المزبور عن عدم التعلق من الاول اذ لاخمس الا بعد المؤنة) [1] فانه مخالف لما بنينا عليه من تعلق الخمس وضعاً بالغنم والفائدة اول ظهورها وعلى الاطلاق ، وموافق لما افاده في التعليقة الاخيرة على خمس العروة (م:٧٢) قال (قده) : (والتحقيق ان الخمس يتعلق بالمال من اول ظهور الربح مشروطاً بعدم صرفه في المؤنة الى اخر السنة) وقد سبق التنبيه الى تخالف كلماته ، وعلى كل حال فصاحب العروة (قده) لايلتزم بهذا المبنى حتى توجه فتياه به .

فاذا كان المال المدفوع خمساً المنكشف أخيراً كونه مال المكلف زائداً على خمسه – باقياً بعينه او ببدله الذي اشتراه بهذا المال جاز له استرجاعه بقدر خمس المؤنة الزائدة المتجددة لانه ماله وملكه وليس خمساً واجب الاداء الى اهله ومستحقه ، فلم يملكه المعطى له او ليس هوحقه حتى يمنع من استرجاعه .

واذا كان المال المدفوع خمساً تالفاً بتمامه ولم يبق منه بقدر (التفاوت الخمسي : خمسين ديناراً في المثال) كأن إشترى به المعطى له طعاماً فأكله أو وفّى به دينه – لم يجز له تضمينه اومطالبته باسترجاع بدل ذلك ، لكونه سلطه عليه باختياره وقد يكون اوحى له انه خمسه وحقه وليس ملك الدافع فتصرف فيه واتلفه ، ثم لما انكشف كونه اوبعضه ليس خمساً واقعاً وانه مال المكلف وملكه وهو تالف فعلاً بتسليط المالك وقد يكون مع غروره اياه وايهامه بأنه خمسه لم يكن له حق التضمين ولاتأتي قاعدة الاتلاف . نعم لو كان المعطى له عالماً بحال المعطي كأن يعلم باحتياج المالك مستقبلاً لصرف بعض ارباحه في مؤن متجددة لم يحسبها في تخمينه او يتوجه الى ان بعض مادفعه المالك خمساً قبل تمام الحول يحتاجه لبعض المؤن او لغلاء الاسعار او نحو ذلك كان أخذه للمال مع علمه بالحال موجباً لضمانه مال المالك بعد انكشاف زيادة المؤن المصروفة واقعاً عما خمنه وظنه واستثناه ، وذلك لقاعدة الاتلاف فانه اتلف مال غيره – من غير عذر لكونه عالماً بالحال – والمتلف ضامن .

وبمثل هذا التفصيل وبنفس البيان الاستدلالي – تقريباً واشكالاً ودفعاً – يتجه التفصيل :-

أ- فيما لو اعتقد المكلف انه قد ربح كذا فاخرج خمسه ودفعه الى مستحقه ثم تبين انه لم يربح ولم يجب عليه خمس : يمكنه الرجوع على المعطى له اذا كانت عين المال او بدله باقياً قائماً له

(١): مستند العروة الوثقى – كتاب الخمس : ٢٩٥.

قيمة فيسترجع قدر التفاوت الخمسي الذي بيّناه بالمثال ، واذا كان المال المدفوع خمساً تالفاً - بعينه وببدله- لم يمكنه الرجوع به على المعطى له ولم يستحق تضمينه لأنه سلطه عليه باختياره فتصرف من دون علم بالحال .

ب- وفيما لو ربح المكلف فعلاً وحسب فوائده وارباحه واستثنى المؤنة او صرفها تدريجا من ارباح السنة ثم دفع الخمس اثناء السنة او عند تمامها ثم تبين له زيادة المدفوع خمساً عن قدره الواجب واقعاً – لظهور مؤنة زائدة لم يعلم بحصولها او لغفلته عن مؤنته مصروفة لم يحسبها او نسي استثناءها من ارباحه او اشتبه في الحساب – يجوز له الرجوع على المعطى له واسترداد التفاوت مع كون المال المدفوع –بذاته او ببدله بقدر التفاوت الخمسي- قائماً لم يتلف ، ولايجوز له الرجوع مع التلف ولايستحق تضمينه الا اذا كان المعطى له عالماً بحال المعطي وانه دفع خمساً غير مستحق عليه . وعلى كل تقدير لايجوز للمكلف احتساب الزائد عما يجب عليه من الخمس المدفوع بدلاً عما يجب عليه من الخمس في السنة اللاحقة وانقاصه عند حلولها .

هذا تمام ماارردنا بيانه بلحاظ البحث الثاني المرتبط باستثناء المؤنة من خمس الفوائد ثم يقع الكلام في :-

البحث الثالث : تعلق الخمس بالعين المالية .

المعروف والمشهور بين الفقهاء (رض) هو تعلق الخمس بجميع اسبابه واقسامه بعين المال الذي وجب تخميسه، وهو الصحيح لأنه وفق ظاهر النصوص في القران والسنة، فآية الخمس في سورة الانفال – وهي الاصل التشريعي العظيم – ظاهرة في تعلق الخمس ووضعه على المال المغنوم [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ**] أي خمس ماغنم المكلف من شيء قليل او كثير ، وهذا التعبير ظاهر في الوضع – تعلق الخمس بالمغنوم بعينه- وهو يستتع التكليف باداءه الى اهله ومستحقيه، وهكذا نصوص اخبار الخمس ظاهرة في تعلق الخمس بعين المال المغنوم – الكنز او المعدن او جوهرة الغوص او الفائدة المكتسبة او المجانية او نحوها -، وباختصار : ظاهر النصوص تعلق الخمس – في تمام موارده – بعين المال الخارجي الذي امتلكه المكلف وغنمه وليس متعلقاً بذمة المكلف محضاً بمعنى اشتغال ذمته بقدر خمس المال المغنوم كسائر الديون فانه لادليل على تعلق الخمس بذمة المكلف ، وانما الادلة الشرعية ظاهرة في تعلقه باعيان امواله المغنومة.

وهنا امور مهمة – علماً وعملاً – ينبغي تحقيقها تفصيلاً ضمن نقاط :-

كيفية تعلق الخمس بالاموال :

قد وقع الخلاف في كيفة تعلق الخمس على احتمالات متعددة ، ولااشكال – ولعله لاخلاف – في شركة الفقراء ارباب الخمس مع الاغنياء أرباب الاموال المغنومة خارجاً – من كنز او معدن او ارض او فائدة تكسبية او مجانية او نحوها – وقد دلت الرواية [1] المعتبرة على ان [الله تبارك وتعالى اشرك بين الاغنياء والفقراء في الاموال] وهذا يعم الزكاة والخمس وهو واضح، وماوقع الاشكال فيه ولم يكن واضحا متفقاً عليه هو نحو الشركة وكيفية تعلق الخمس والزكاة بالاموال ، وقد طرحت في الخمس عدة احتمالات نعرض لأهمها : -

الاحتمال الاول :- مانسب الى بعض الفقهاء من كون تعلق الخمس بنحو كلي الخمس ثابتاً في الذمة يلزم أداؤه لأربابه من أي مال شاءه المكلف نظير تعلق الديون البشرية بذمم الغرماء ، وهذا الاحتمال لاشاهد يدعمه ولادليل يوضحه جلياً فان آية الخمس لاتدل على ثبوت خمس كلي في ذمة الغانم كما تثبت الديون البشرية بذمم المدينين ، ونصوص الخمس ليس فيها دلالة على هذا المعنى كما يظهر للمتتبع المتأمل فيها حتى معتبرتي ابي بصير والريان[1] فانهما يثبتان [الخمس في ذلك] أي في الهدية والفاكهة الفائقة عن حاجة العيال [يجب عليك فيه الخمس] أي في غلة رحى الارض وثمن السمك والقصب فانهما ظاهران في التعلق بعين المال لافي الذمة ، مضافاً الى ان استظهار (خمس كلي في الذمة) منها يحتاج الى مؤنة بيان هو مفقود لااثر له في النصوص الشرعية ولادليل عليه ، بل الدليل على خلافه وهو تعلق الخمس باعيان الاموال المغنومة الخارجية مؤكداً بالرواية[2] المعتبرة الدالة على ان الله تبارك وتعالى اشرك بين الاغنياء والفقراء في الاموال- أي في عموم الاموال التي جعلها للفقراء في اموال الاغنياء وهي الزكاة والخمس- وظاهرها الاشتراك في اعيان الاموال وليس الاشتراك في ذمم الاغنياء لأرباب الزكاة والخمس .

الاحتمال الثاني :- كون الخمس متعلقاً بالعين المالية بنحو الشركة في المالية بأن يشترك ارباب الخمس مع ارباب الاموال في

---

(١)الوسائل :ج٦:ب٨ من ابواب مايجب فيه الخمس : ح١٠+ح٩.

(٢) الوسائل : ج٦: ب٤ من أبواب المستحقين للزكاة: ح٤.

مالية الاموال المغنومة - الكنز والمعدن والفائدة ونحوها- لا بما هي عين مال خارجية بل بما هي اموال يبذل بازاءها النقد المتداول في الاثمان نظير شركة الزوجة مع الورثة بحصتها في مالية بناء العقار المتروك ، وهذا الاحتمال إلتزمه جمع من الاواخر : قال بعض من عاصرناه في تقرير[١] بحثه : (فيتعين الالتزام بأن ملكية الخمس من قبيل الشركة في المالية كما التزم به المحقق النايئني (قده) انتهى . وعمدة مايستدل له امران:-

الاول :- وهذا يعتمد مبنى (وضع الزكاة على اموال المكلفين بنحو الشركة في المالية) وبضميمة ان تشريع الخمس بدلاً عن الزكاة الممنوعة على بني هاشم ومقتضى دليل عموم البدلية أو اطلاقه تساويهما – الخمس البدل والزكاة المعوض عنها – وتماثلهما وتشاركهما في الاحكام والخصوصيات الشرعية ومنها كيفية التعلق ونحو الشركة .

وتوضيحه : ان المستفاد من نصوص الزكاة في الكتاب والسنة – لاسيما النصوص [٢]المعتبرة سنداً الواضحة دلالة على فرض الزكاة في تسعة اشياء – هو كون جميعها على نسق واحد ونحو فارد من الشركة المجعولة بين الفقراء والاغنياء في اموالهم.

ثم ان ظاهر كثير من نصوص الزكاة كون الشركة في العين المالية الخارجية –الغلات والأنعام والنقدين – بنحو الاشاعة الحقيقية والشركة الاعتبارية في الاموال الزكوية بمقتضى ظهور الكسر المشاع –نصف العشر او العشر ونحوهما مما ورد في الاخبار[٣] : [فيما سقت السماء العشر] [في كل اربعين شاة شاة)) ، لكن صريح بعض نصوص الزكاة كون الشركة في المالية نظير مادل [٤]على وجوب شاة زكاة خمس من الابل او وجوب شاتين زكاة عشر من الابل ، فانه لايمكن معها الالتزام بكون شركة الفقراء مع ارباب الاموال الزكوية في عين المال الزكوي الخارجي – الابل الخمسة او العشرة – اذ لايمكن كون الزكاة – الشاة او الشاتين – قائمة في عين الابل الخمسة او العشرة ، وحيث كانت الاخبار ظاهرة في كون تعلق الزكاة بجميع الاصناف على نسق واحد فلا بد ان تكون شركة الفقراء مع الاغنياء في الابل وغيرها من اصناف الاموال الزكوية بنحو فارد هو الشركة

---

(١) المرتقى شرح العروة الوثقى – كتاب الخمس – ٢٤٨ .

(٢) الوسائل ج٦ : ب٨ من ابواب ماتجب فيه الزكاة .

(٣)الوسائل :- ج٦ : ب١ من زكاة الغلات + ب٦ من أبواب زكاة الانعام .

(٤) الوسائل :- ج٦ :ب٢ من ابواب زكاة الانعام .

في المالية بأن تثبت الزكاة في مالية الغلات ومالية النقدين ومالية الغنم كما تثبت في مالية الابل المتعلقة للزكاة ، وهذا رفع لليد عن ظاهر نصوص الزكاة -اكثرها – بصريح بعضها لتوحيد نحو الشركة اخذاً بدلالة الروايات[١]المعتبرة سنداً الواضحة دلالة على كون تعلق الزكاة بنحو واحد ونسق فارد ، فنتصرف فيما دل على ثبوت العشر او نصفه الظاهر في الاشاعة ونحمله على كون الشركة بين الفقراء والاغنياء في مالية الغلات المتعلقة للزكاة – عشر ماليتها او نصف عشرها – ونتصرف فيما دل على ثبوت شاة في كل اربعين شاة ونحمله على فرض شاة في مالية اربعين شاة ، وهذا التصرف تقييد للظاهر من نصوص الزكاة او حمل للظاهر وترجيح الاظهر او الصريح عليه وتأويل له بما هو اقوى ظهوراً ودلالة وهو نحو من الجمع العرفي المقبول محاورياً المتعارف خارجياً. ثم ان مقتضى بدلية الخمس عن الزكاة – بمقتضى اطلاق دليلها – هو وحدة سنخ جعل الخمس والزكاة ومماثلته في كيفية التعلق ونحو الشركة المجعولة شرعاً بين ارباب الاموال وبين الفقراء .

ويرد عليه : ان التزامنا بنحو (الشركة في المالية) في الزكاة وان كان صحيحاً إلا أنه من باب الاضطرار كما اوضحنا بعد تعذر التزام الشركة الحقيقية بين الفقراء والاغنياء وبنحو الإشاعة في مجموع المال الزكوي المشترك بين ارباب الزكاة وبين ارباب الاموال فرفعنا اليد عن ظاهر اكثر نصوص الزكاة بصريح بعضها بتقريب متقدم ، وليس في الخمس ضرورة لرفع اليد عن ظاهر نصوصه طراً في الشركة وبنحو الاشاعة حتى نلتزم (الشركة في المالية) او نحوها من كيفية تعلق الخمس بل نلتزم بظاهر نصوص الخمس من دون معارض في الدلالة لها او منازع اقوى يمنع من التزام الظاهر . هذا مضافاً الى انه لادليل قاطع على تماثل الخمس والزكاة في عموم الاحكام والخصوصيات وبنحو مطلق يشمل كيفية التعلق ونحو الشركة بين ارباب الخمس وبين ارباب الاموال .

الامر الثاني :- الاستدلال بمعتبرة [٢]مسمع بن عبد الملك : اني كنت وليت الغوص وأصبت أربعماة الف درهم وقد جئت بخمسها ثمانين الف درهم وكرهت ان احبسها عنك واعرض لها وهي حقك الذي جعل الله تعالى لك في أموالنا) بتقريب : إن ظاهر الرواية جواز تبديل الجوهر المستخرج بالغوص وابداله بالثمن – النقد المتداول –

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب٨من ابواب ماتجب فيه الزكاة .

(٢) الوسائل : ج٦ :ب٤ من ابواب الانفال : ح١٢ .

وتعلق الخمس بالنقد المجعول ثمناً للجوهر المستخرج بالغوص، وقد اقّر الامام(عليه السلام) وامضى تصرف الراوي - التبديل- ولم ينكره ، مما يكشف عن جواز الفعل وهذا الجواز ينسجم مع تعلق الخمس بنحو الشركة في المالية أو أنه لايلتئم الا معه .

وهذه الرواية وان كانت تامة السند لكنها قاصرة الدلالة جداً ، فانها تدل بوضوح على امضاء تصدي مصيب الجواهر لبيع الجواهر بالنقد المتداول (الدراهم) وكان امضاء الامام (عليه السلام) مختصاً بصورة التعقب باخراج الخمس من ذاك النقد، وهذا ينسجم ويلتئم مع بعض الاحتمالات المطروحة هنا ولاينحصر التلاؤم بنحو الشركة في المالية حتى يتم الاستدلال.

وبتعبير آخر : اذا التئم التصرف المذكور في الرواية مع ظاهر نصوص الخمس في الشركة الاعتبارية والاشاعة في المجموع كما هو المختار فلا موجب لرفع اليد عن ظاهر النصوص الكثيرة – التعلق بنحو الاشاعة - ، وتوضيح التلاؤم : ان هذه الرواية المعتبرة سنداً من الروايات التي ولدت تسالماً فقهياً ارتكازياً على جواز بيع الاعيان المالية المتعلقة للخمس بشرط تعقبه باخراج الخمس ودفعه لاربابه من النقد المتداول ، فالخمس بدواً يتعلق بالعين المالية المغنومة وعند التصدي لبيعها او نقلها اذا سبقه او تعقبه التصدي لاخراج الخمس من نقد بديل مساوٍ لقيمة خمس العين صح من المكلف وبرأت ذمته من الفريضة ، ويتحصل كمال الملائمة وعدم التدافع بين المختار – تعلق الخمس بالعين المالية المغنومة مشاعاً – وبين امكان وصحة التصرف المعاملي اذا صاحبه اخراج الخمس من النقد المتداول المجعول عوضاً عن العين المالية الاصل ، ولايصح القول بأن التصرف الممضى في المعتبرة (لا يتلاءم الا مع كون تعلق الخمس بنحو الشركة في المالية) [1] بل التصرف يتلاءم مع المختار .

يضاف الى ماتقدم : انه يمكن منع الالتزام بالشركة في المالية بظاهر مجموعة من الروايات التي تحرم التصرف بشراء ونحوه في المال الذي فيه الخمس ،بلحاظ ان التزام الشركة في المالية يلتئم مع التصرف في بعض المال المشتمل على الخمس لكنه يصطدم ويتنافى مع الروايات [2] العديدة التي تنطق بانه لايحل لأحدٍ ولايعذر في شراء شيء من الخمس حتى يوصل اليهم حقهم - خمسهم - .

---

(١) المرتقى –كتاب الخمس : ٢٤٧ .

(٢) الوسائل : ج٦ ب٣ + ب٤ من ابواب الانفال .

توضيح الالتئام : ان التزام تعلق الخمس بالاموال بنحو الشركة في المالية يعني شركة الفقراء مع الاغنياء في اعيان الاموال بنسبة الخمس الكلي القابل للانطباق على ابعاض الاموال المتعلقة للخمس ، وفي مجموعها اخماس متعددة – سواء في ذلك الكنز والمعدن والفائدة ونحوها مما هو متعلق الخمس – فيمكنه التصرف في بعض اعيان امواله المتعلقة للخمس والتي يشترك معه في ماليتها ارباب الخمس بشرط بقاء قدر خمسها . واذا تمّ هذا الامر تنافى مع تلكم الروايات المحرمة وامتنع لاجلها التزام (الشركةفي المالية)في كيفية التعلق ونحو الشركة .

وقد يعتذر[1] عن هذه المنافاة بحمل النصوص المذكورة [لا يحل لأحدٍ أن يشتري من الخمس شيئاً حتى يصل الينا حقنا] وتأويل عدم حل التصرف بمعنى (عدم التخلص من تبعة الخمس بجعل متعلقه ثمناً في المعاملة) .

ولاريب ان هذا المعنى التأويلي هو مدلول لازم لمفاد الاخبار الشريفة وليس هو معنى مطابقياً لها ، بل هو خلاف ظاهرها – عدم الحل وعدم المعذورية- وهذا ظاهر ينافي التزام (الشركة في المالية) الملتئم مع التصرف في بعض اعيان الاموال المتعلقة للخمس ، من دون داعٍ لإلتزام المنافي الأخبار ومن دون شاهد واضح على صرف ظاهر الاخبار المنافي مع مقتضى الالتزام بالشركة في المالية.

ومن هذا التقريب الرافض لإلتزام الشركة في المالية ولدلالة المعتبرة عليه يتبين الخلل في استظهار (الشركة في المالية) من بعض الاخبار الاخرى ، ويتحصل عدم سلامة الاحتمال الثاني .

الاحتمال الثالث : كون الخمس متعلقاً بالعين المالية بنحو (الكلي في المعين) بمعنى شركة ارباب الخمس مع ارباب الاموال في خمس كلي تشتغل به ذمة المكلف مقيداً بكونه ضمن المال المعين – الكنز والمعدن والغنم والفائدة – المشتمل على اخماس متعددة يمكن تطبيق الكلي وانطباقه على كل خمس فيه ، وهذا الاحتمال التزمه بعض الاعيان منهم سيد (العروة الوثقى) ، ويلزمه قهراً ان لاتكون بين الفقراء وبين الاغنياء شركة في اعيان الاموال المتعلقة للخمس فهي باقية على مالك صاحبها يجوز له التصرف فيها اذا أبقى قدرالخمس بحيث يقبل إنطباق الخمس الكلي الثابت عليه .

---

(١)المرتقى –كتاب الخمس : ٢٤٧ .

وهذا الاحتمال لم نجد له شاهداً أو دليلاً من نصوص أخبار الخمس يدل عليه ويرشد اليه ، إلا أن نلتزم بجعل الزكاة في الاموال بنحو (الكلي في المعين) ونضم اليه ظهور أدلة بدلية الخمس عن الزكاة لبني هاشم فيستكشف وحدة سنخ جعل الخمس والزكاة وقد اوضحنا تقريب هذا الامر في الاحتمال السابق واوضحنا ضعف الدلالة وقصور ادلة البدلية .

ويتحصل خلو الاحتمال المبحوث من الدليل الشاهد له ، بل يوجد الدليل على خلافه وهو ظهور نصوص الخمس في الشركة الحقيقية بين أرباب الخمس وبين ارباب الاموال وبنحو الاشاعة والانتشار في كل جزء جزء من الاموال المتعلقة للخمس ، فيكون احتمال جعل الخمس بنحو (الكلي في المعين) – وهو خلو من الدليل – منافياً مع ظاهر نصوص الخمس من دون شاهد صارف عن ظاهرها الى إلتزام (الكلي في المعين) ، لاسيما وان لازمه او معناه المطابقي هو انتفاء الشركة في اجزاء اعيان الاموال المتعلقة للخمس - كنز، معدن، فائدة... - ولذا يجوز لصاحب الاموال التصرف في بعضها بشرط بقاء مصداق (كلي الخمس) من اعيان امواله ، وهذا معنى مخالف لظاهر نصوص [1]وجوب الخمس ووضعه على الاموال ، بل هو مخالف للروايات[2]العديدة الناطقة بانه لايحل ولايعذر احد في شراء شيء من الخمس ، ولايصار الى مايخالف ظاهر النصوص الكثيرة – وبطائفتين - من دون شاهد واضح يتعين لاجله الخروج عن ظاهرها والتزام مايخالفه ، ولذا لايسعنا التزام جعل الخمس بنحو (الكلي في المعين) لعدم الدليل عليه بل للدليل على خلافه وهو :-

الاحتمال الرابع :- وهو المشهور بين المتأخرين (قدهم) وهو المنصور بالدليل والراجح من بين الاحتمالات والظاهر من النصوص الشريفة المبينة لثبوت الخمس في الاموال المغنومة ، وهو احتمال اشتراك ارباب الخمس مع ارباب الاموال شركة حقيقية قانونية اعتبارية وبنحو الاشاعة والانتشار في كل جزءٍجزءٍ من الاعيان المالية المتعلقة للخمس ، فان اثبات حصة الخمس في الاموال المغنومة ظاهر في احتمال الشركة والاشاعة بلحاظ ظهور كسر الخمس بذاته في الشركة الحقيقية بين المشتركين وبنحو الاشاعة بأن يكون الخمس منتشراً وشائعاً في كل جزء جزء من المال المغنوم المتعلق

---

(١)يراجع الأبواب المتعددة فيما يجب فيه الخمس في الوسائل (ج٦).

(٢) الوسائل : ج٦ : ب٣ + ب٤ من ابواب الانفال .

به الخمس والموضوع عليه ، فان قوله سبحانه [ان ماغنمتم من شيء فان لله خمسه] يعني خمس ماغنمه المكلف من كنز او معدن او فائدة او نحوها ، وظاهره اثبات خمس مشاع منتشر في كل جزء جزء بمقتضى دلالة الكسر حسب الفهم العرفي منه ، وهكذا نصوص السنة المطهرة تثبت الخمس – وهو كسر ظاهر في الشركة الحقيقية وبنحو الاشاعة - [في كل ماافاد الناس من قليل او كثير][1] أو [فيما يخرج من المعادن والبحر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس] [2][وكل ماكان ركازاً ففيه الخمس][3] ونحوها كثير من نصوص اخبار الخمس في الوسائل في ابواب مايجب فيه الخمس ، وقد تضمنت حرف الظرفية [فيه الخمس] أو اللام مع اضافة الخمس الى المال [لله خمسه] الانفال :٤١، وهي نصوص تكشف - بضميمة النص المعتبر سنداً الدال على اشتراك الاغنياء والفقراء في الاموال وتدل على شركتهم في خمس الاموال بنحو الاشاعة والانتشار في اجزاء المال المغنوم المتعلق به الخمس والموضوع عليه ، من دون موجب لرفع اليد عن هذا الظاهر .

نعم ثمة نصوص[4]بصياغة [الخمس على خمسة اشياء] كما في معتبرة ابن ابي عمير [يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب والفضة] [اخرج الخمس من ذلك المال] يعني المال المختلط بالحرام ، وهي صياغة لفظية تفيد وضع الخمس او وجوب اخراجه تكليفاً ، وتخلو من الدلالة على كيفية تعلق الخمس بالاموال ونحو شركة ارباب الخمس مع ارباب المال فيمكن انطباقها على بعض الاحتمالات المتقدمة ، لكنها تلتئم مع الاحتمال المختار المستظهر من اكثر نصوص الخمس ، وباختصار : يكفينا سكوت هذه النصوص مع ظهور اكثر الاخبار في التعلق على نحو الاشاعة ، فان الساكت لابيان له والظاهر بيان معتبر واضح الدلالة فيكون هو المعتمد والحجة على الاحتمال الاخير ، ويحتاج المصير الى غيره من الاحتمالات الى قيام دليل وافي الدلالة واضح القرينية على مختاره ، والا فظهور النصوص الكثيرة في الاشاعة هو الحجة العظمى.

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب٨ من ابواب مايجب فيه الخمس ح٦.

(٢ و٣) الوسائل : ج٦ : ب٣ من ابواب مايجب فيه الخمس ح٣ +ح٦ .

(٤) راجع الوسائل : ج٦ : ب٣ +ب١٠ من ابواب مايجب فيه الخمس .

وثمة احتمالات اخرى في كيفية تعلق الخمس بالمال المغنوم – كنزاً او معدناً اوفائدة – كاحتمال تعلقه بالمال نظير تعلق حق الرهانة بالمال المرهون او نظير تعلق حق الجناية ، لكنها احتمالات ضعيفة تخلو من الشاهد الداعم لها والمثبت ، بل هي خلاف ظاهر نصوص ايجاب الخمس في شياع الخمس وانتشاره في المال المغنوم الخارجي ، ولاموجب للتعرض لها مع وضوح دلالة النصوص الصحيحة على التعلق بنحو الاشاعة والشركة الحقيقية .

وبعد تحقق كون الخمس موضوعاً على الاموال الخارجية وشركة اربابه مع ارباب الاموال بنحو الاشاعة والانتشار، فهل هو ملك لأربابه أم هو حق لهم افترضه الله على العباد في الاموال ؟ بناء على اختلاف (الملك) اصطلاحاً عن اعتبار (الحق) كما حققناه مفصلاً في بحوث البيع ، خلافاً لجمع لم يفرق بينهما معنى او جعل الحق نوعاً خفيفاً من الملك كالسيد الحكيم (قده) في (المستمسك : ج١٤ : ٥٥٤) .

ظاهر بعض وصريح اخرين هو كون الخمس ملكاً لاربابه ، ويمكن الاستدلال لهم بنصوص الخمس [فان لله خمسه] [لنا الخمس] ونحوها من النصوص المتضمنة لحرف اللام . مع ان التامل والتحقق يقضي بكون اللام مفيدة للاختصاص الاعم من الملك ومن الحق وهو معنى قابل للانطباق على التملك وعلى الاستحقاق حسب القرائن الخاصة المحتفة بالتعبير.

وهذه النصوص تصلح للانطباق على ان الخمس حق جعله الله لهم وعلى ان الخمس ملك لهم ، والتعبير العرفي وارد فيهما ومتعارف بيننا فيهما ، ويقرب هنا حمل اللام على الاختصاص الحقي - الاستحقاق - فيكون الخمس حقاً لاربابه قائماً بموضوعه وموردة - الاعيان المالية المغنومة - قد فرضه الله سبحانه وجعله لبني هاشم وقربى رسول الله (*) عوضاً عن الزكاة المحرمة عليهم ، بشهادة الروايات العديدة في ابواب الخمس والانفال في الوسائل وهي تنطق بان الخمس حقهم في اموال الناس ، ومن المحتمل ان يريدوا من الحق (الثبوت) اصل معنى اللفظ لغة ، وفي قباله : يحتمل قوياً ارادتهم الحق بمعناه الاصطلاحي - الاعتبار القانوني الخاص - ، ومنشأ الاحتمال : تكرار ذكر الحق في روايات التحليل التي تصرح بعضها بكون الخمس مالاً لهم وتعبر بكونه حقهم الذي جعله الله لهم في اموال الناس حتى ارتكز الاصطلاح او التعبير في اذهان الرواة المتفقهين فعبروا مكرراً بكونه حقهم[1] الذي اثبته الله لهم وفرضه

---

(١)راجع الوسائل : ج٦ : ب٤ من ابواب الانفال : ح١٢ +ح٩ +ح٦ وغيرها تظهر للمتتبع .

على العباد ، ويتأكد أو يقوى الاحتمال اذا لاحظنا كون الزكاة حقاً وضعياً جعله الله للفقراء ونحوهم – اشركهم مع الاغنياء في اموالهم – ولاحظنا جعل الخمس بدلاً عن الزكاة لمن حرموا منها ومقتضى البدلية كون الخمس كالزكاة حقاً وضعه الله في اموال الناس وجعل عليهم فرضاً حتماً .

ب - جواز دفع الخمس بالنقد .

وحيث تحقق تعلق الخمس ووضعه على الاعيان المالية المغنومة هل يشرع دفع الخمس لأربابه من غيرها : من النقود او من الاعيان والامتعة الاخرى غير ماتعلق به الخمس ؟ والكلام يقع في مرحلتين :-

المرحلة الاولى : في دفع النقد المتداول في المعاوضات .

اما مع البناء على تعلق الخمس بالاموال الخارجية بما هي مال خارجي بنحو (الشركة في المالية) فاجزاء دفع النقد خمساً بدلاً عن العين المالية الخارجية المتعلق بها الخمس هو على مقتضى القاعدة لايحتاج الى دليل خاص،لكن مع اختيار المباني الاخرى لاسيما المختار – تعلقه بالامور الخارجية مشاعاً في اجزائها – فالإجتزاء على خلاف القاعدة ويحتاج الى دليل الاجزاء من اجماع وتسالم او نص شرعي او غيرهما.

والظاهر وجوده فقد اشتهر بين الفقهاء (رض) فتياهم بتخير المكلف بين دفع خمس العين المتعلقة للخمس وبين دفع القيمة من نقد سائد في التعاوضات ، ولعله – في الجملة – محل التسالم والاتفاق ولو ارتكازاً وعملاً خارجياً سائداً بين المقلدين والمتشرعة الملتزمة بالتخميس ، ولايبعد استمرار السيرة جيلاً عن جيل واتصالها بزمان المعصومين.

ويمكننا دعوى امضاءها منهم استمداداً من بعض اخبارهم (عليهم السلام) التي يبدو منها الامضاء جلياً حيث تضمنت تصدي بعض اصحابهم لبيع اعيان اموالهم المتعلقة للخمس واتيانهم بخمسها من النقد السائد آنذاك كالدراهم ممانستكشف منه قطعياً جواز التصرف باعيان الاموال المتعلق بها الخمس من دون اذن شريكهم اذا تعقبه اخراج الخمس وايصاله لوليه او مستحقه ،وهذا هو قدر متيقن يخرج به عن دليل (حرمة التصرف فيما استقر فيه وجوب الخمس) وعن دليل (تعلق الخمس بالعين المالية مشاعاً) ، نصوص الامضاء هي نظير :-

١-معتبرة [١]مسمع التي تضمنت توليه الغوص واصابته أربعمائة الف درهم منه وقد جاء الى الامام الصادق (عليه السلام) بخمسها (ثمانين الف درهم) وقد امضى الامام تصرفه بجواهر الغوص وبيعها بالنقد السائد واخراج الخمس منه ولم ينكر (عليه السلام) عليه بل امضى تصرفه وصححه ، وقد يستكشف من هذا المعتبرة وغيرها: شيوع الاستبدال وارسال الخمس من النقد السائد بين المنتشرعة الاتقياء في عصورهم على مايبدو للمتمتع .

٢- معتبرة [٢]الريان بن الصلت وقد سال الامام الرضا (عليه السلام) عن غلة رحى ارض في قطيعه له وعن ثمن سمك وبردي وقصب وقد اوجب عليه الخمس فيه - أي في الغلة والثمن - وهي امضاء واضح للتخميس من النقد السائد بدل العين المالية الاصل التي تعلق بها الخمس .

٣- معتبرة ابي بصير[٣] - على الاقرب - التي تضمنت السؤال عمن يكون في داره بستان فيها الفاكهة ياكل منها عياله ويفيض منها فيباع وقد اوجب (عليه السلام) عليه الخمس فيما يباع - وهو الفائض عن المؤنة - ولم يوجب عليه تخميس عين الفاكهة خاصة ، بل قال (عليه السلام) بعد ما اوجب خمس مايباع : [هو كسائر الضياع] وهو كاشف عن عموم الحكم وشموله لعموم الثمار الفائضة .

٤- رواية [٤]الازدي - وتصلح مؤيداً - وقد تضمنت وجدان ركاز في عصر أمير المؤمنين (عليه السلام) وابتياعه بدراهم وقد امر الامام باداء خمس مااخذ من الدراهم ، مما يكشف عن مشروعية التصرف المعاملي المتعقب باخراج خمس النقد العوض .

وباختصار : يتجلى من هذه الروايات امضاء المعاوضة الواردة على العين المالية المتعلقة للخمس اذا تعقبها اخراج الخمس ، وكأنها معاوضة بين خمس العين وبين خمس القيمة النقدية المدفوعة ثمناً او عوضاً عن العين المالية قد امضاها المعصوم – ولي الأمر واقعاً – وصححها واجاز دفع الخمس من النقد – الدرهم – ولعله ليسر انتفاع المستحق به .

---

(١)الوسائل : ج٦ : ب٤ من ابواب الانفال : ح١٢ .

(٢)،(٣) الوسائل : ج٦ : ب٨ من ابوب مايجب فيه الخمس : ح٩ +ح١٠ .

(٤) الوسائل : ج٦ ، ب٦ من ابواب مايجب فيه الخمس ح١.

ويمكن الاستدلال للمشهور بروايتين معتبرتين من حيث السند ظاهراً واردتين في (زكاة الفطرة) وهما [١](١)

١- ماورواه الشيخ من سؤال اسحاق من الصادق (عليه السلام) عن جواز اداء الفطرة فضة - دراهم مسكوكة - بقيمة هذه الاشياء التي سميتها والتي يزكى للفطرة منها فاجاب (عليه السلام):[نعم ان ذلك انفع له - أي للفقير المستحق - يشتري مايريد] وهذا التعليل واضح الدلالة على جواز استبدال الاعيان الواجب دفع الفطرة منها بالنقد المتداول نظير الدرهم الفضي السائد زمان سؤال الراوي من الامام فان الدرهم انفع للفقير حيث يتمكن أن يشتري بالنقد مايريده ويتمناه او يحتاجه في معاشه ، كما يتعدى بهذا التعليل الى كل نقد شائع التداول يكون انفع للمستحق كالدينار ونحوه مما يتعارف التداول به ويكون ايسر في التعامل وفي شراء المستحق به مايريد ويحتاج اليه .

٢- ماورواه عمر بن يزيد سؤالاً من الصادق (عليه السلام) عن الرجل يعطي الفطرة دراهم ثمن التمر والحنطة - التي هي متعلق الفطرة - يكون انفع لأهل بيت المؤمن، فاجابه الإمام (عليه السلام):[لا بأس] ، وهذا امضاء جلي لدفع الفطرة من الدراهم السائدة زمن السؤال دون ماجعل شرعاً متعلق الفطرة .

ومن التعليل المنصوص في كلام الامام (عليه السلام) في الرواية الاولى ومن امضائه في الثانية يمكن التعدي من الفطرة الى الخمس فيجوز دفع النقد الذي يتعارف التبادل به كالدينار والدولار بدل خمس الاعيان المالية المتعلق بها الخمس لانه ايسر في التعامل وانفع للمستحق المحتاج يشتري به مايريد ويتمنى او يحتاج اليه .

ويمكن تأييد المشهور بما جعله استاذنا [٢] المحقق (قده) دليلاً في الخمس وهو صحيح [٢] البرقي الوارد في الزكاة حيث كتب الى الامام الجواد (عليه السلام) : هل يجوز ان اخرج عما يجب في الحرث من الحنطة والشعير ومايجب على الذهب دراهم قيمة مايسوى ام لايجوز الا ان يخرج عن كل شيء مافيه ؟ فاجاب (عليه السلام) : [أيما تيسر يخرج] بتقريب : ان سؤال الراوي : (ما يجب على الذهب دراهم) هل يجوز ان يخرج دراهم قيمة مايسوى ؟ - هو مطلق يعم الذهب المسكوك الواجب تزكيته والذهب غير المسكوك الواجب تخميسه

---

(١): الوسائل : ج٦:ب٩ من أبواب زكاة الفطرة: ح٦+ح٥.

(١) مستند العروة الوثقى – كتاب الخمس : ٢٨٢.

(٢) الوسائل ج٦: ب٩ من أبواب زكاة الغلات :ح١.

كالذهب المجعول اجرة او ثمن مبيع وقد كان التعامل به رائجاً في تلكم الازمنة ، فيشمل تعبير السؤال المطلق نوعي الذهب ويستفاد منه مطلق مايجب في الذهب من زكاة او خمس ، وقد اجاز الامام (عليه السلام) دفع مايتيسر - أي يكفي اخراج مايتيسر أداءاً للواجب: الزكاة او الخمس - وان كان من النقد المتداول سوقياً بما يسواه ذاك الشيء ، ولاموجب لاختصاص الاستدلال بها في خصوص باب الزكاة كما تعارف عند الفقهاء (رض) .

لكن في انعقاد الاطلاق اللفظي لتعبير : (ما يجب على الذهب) بحيث يشمل الخمس اشكال عميق في النفس بلحاظ ان تصور السائل منصب على الزكاة خاصة بقرينة ذكر الحنطة والشعير والذهب ولا نظن بل لانحتمل تصوره او ارادته (مطلق مايجب في الذهب) حتى يكون الامضاء المعصومي المستبطن شاملاً للخمس ودالاً على الاجتزاء في الخمس باخراج ماتيسر، نعم يصلح الخبر مؤيداً ولا يصلح دليلاً على الاجتزاء في الخمس الا مع احراز انعقاد الاطلاق وتوفر مقدماته والله العالم .

ومن مجموع ماتقدم يشرف الفقيه على تحصيل القطع بالحكم ، لااقل من الاطمئنان بجواز دفع القيمة النقدية المتداولة التي تنفع المستحق وتمكنه من شراء مايريد او يتمنى او يحتاج اليه في معاشه .

المرحلة الثانية : في اجزاء دفع غير النقود خمساً .

وهل يمكن التعدي بالرخصة الى غير النقود المتداولة من انواع العروض والامتعة التي ينتفع منها عادة كأن يدفع العطار بدل خمسه ثياباً يشتريها من السوق مثلاً ويوزعها بقيمتها على ارباب الخمس بقصد اداء خمسه؟ .

صرح بعض الاواخر بجوازه بل قد ادعي عدم الخلاف او الاجماع على جوازه في بعض الكلمات ، لكن اثباته صعب المنال : اما الاجماع فهو منقول واحرازه مشكل لسكوتهم في الغالب عنه في باب الخمس ، وعلى فرضه فلا دليل على تعبديته وكشفه عن قول المعصوم (عليه السلام) ، وباختصار : ليس الاجماع هنا حجة تعبدية يصح الإستناد اليها .

واما اثباته بالنصوص فالتتبع السريع قد يشهد بخلوها من الدلالة على رخصة الاستدلال بالعروض- كالثياب - بدل خمس الاعيان المالية المتعلقة للخمس .

واما اثباته بالبناء الارتكازي الفقهي على اشتراك الزكاة والخمس في الاحكام فيمكن منع تأثيره لإثبات الرخصة :

أولاً - لعدم وضوح بناء الفقهاء قاطبة – ولو ارتكازاً – على اشتراك الخمس مع الزكاة والحاقه بها في تمام الاحكام بنحو يتشكل منه اجماع عملي اوبناءي ارتكازي على الرخصة ، نعم هي فتياً بعض الفقهاء الاواخر وادعى بعضهم عدم الخلاف او الاجماع .

وثانياً - نمنعه بعدم الدليل القاطع على اشتراك الخمس والزكاة في عموم الاحكام ، ومنها رخصة دفع العروض بدل المال الذي فيه الخمس .

وأخيراً - لو فرض تحقق الارتكاز الفقهائي والتباني القطعي على الاشتراك والالحاق فالقطع حجة على من حصل لديه القطع او الاطمئنان بالاشتراك ، ومن لم يحصل لديه الاطمئنان بحجة معذرة على جواز دفع غير النقد السائد من انواع العروض والامتعة التي لم يتعلق بها الخمس عنده فمقتضى القاعدة عدم الاجزاء والاجتزاء بها .

نعم يتمكن المكلف من مراجعة المجتهد العدل او من نصبه للامور الحسبية – وهي الامور التي يعلم ارادة الشارع لتحقيقها في الخارج وعدم اهمالها ، و للمجتهد العدل ولاية عليها ونيابة الامام الغائب (عجل) فيها – ويطلب منه ماينفع المستحق كأن يحتاج ارباب الخمس في ذاك الوقت الى ثياب او ثلاجة ، فاذا وجد المجتهد المصلحة في اجراء معاوضة مع المكلف او مصالحة عما بعهدته من الخمس بالثياب او الثلاجة – أعمل ولايته ونيابته عن الامام الغائب (عجل) ونقل حق الخمس من الاعيان المالية المتوفرة عند المكلف والمتعلق بها الخمس الى الامتعة والعروض التي يحتاجها ارباب الخمس ودفعت اليهم ، ولابد من مراعاة القيمة السوقية المتعارفة حتى لايضيع حق ارباب الخمس ولايفوت استحقاقهم المالي .

جـ - التصرف في الاموال المتعلقة للخمس .

نتعرض هنا لحكم التصرف تكليفاً في اعيان الاموال المتعلق بها الخمس قبل اخراجه فهل يحرم التصرف الناقل او المكلف فيها بعد استقرار الخمس قبل دفعه؟.

ومحل الكلام والبحث هو التصرف المعاملي بعد استقرار الخمس في عهده المكلف كأن يكون كنزاً او معدناً او جوهرة استخرجها بالغوص ، او يكون ربحاً استفاده من تجارته او بعض تكسباته او فائدة فاضلة عن المؤنة وقد مضى حول على تملكها فاستقر خمسها على المكلف ، واما قبل استقرار الخمس على عهده المكلف فلا اشكال في جواز التصرف المعاملي بالفائدة والربح اثناء الحول اذا لم يكن تصرفاً مفوتاً لحق الخمس على اهله كاتلاف الفائدة والربح او الاسراف في الصرف في المؤنة ، ووجه الجواز هو المرتكزات الفقهية والتسالم القطعي

على ولاية المالك على التصرف في ارباحه اثناء السنة الخمسية وهو مختص بمورد (الفوائد) الاكتسابية والمجانية التي رخص الشارع فيها المكلف ارفاقاً بانتظار حول يمضي على استفادتها، فاذا مضى حول على استفادتها استقر الخمس في عهدته وحرم عليه التصرف من دون اخراج الخمس ودفعه الى وليه او مستحقه .

ثم ان التصرف في الاعيان المالية المستقر فيها الخمس قد يكون تصرفاً بتمامها وقد يكون ببعضها :-

١-التصرف في تمام الاعيان المالية المتعلقة للخمس المستقر في عهدة المكلف – تصرفاً ناقلاً او متلفاً – اذا كان التصرف قبل اداءه الخمس الى مستحقيه . ولاريب في حرمة التصرف اللامتعقب باخراج خمس الاعيان المالية لكونه تضييعاً لحق اربابه ، وتوضيحه : انه قد تحقق بدليل معتبر شركة ارباب الخمس مع صاحب المال في امواله ولاريب في حرمة التصرف في المال المشترك او متعلق حق الغير من دون اذن شريكه او اذن وليه – وهو هنا المجتهد العدل – سواء قلنا بأن تعلق الخمس بالعين بنحو الملك أو الحق المتعلق بالاموال ، بل هذا الحكم – حرمة التصرف من دون التخميس او الاذن – هو مفاد جملة كبيرة من الروايات الناطقة بحرمة التصرف وهلاك الناس في بطونهم وفروجهم لانهم لم يؤدوا حق الخمس ثم تصرفوا فيما فيه الخمس ببيع وشراء وانه لايعذر المتصرف، فراجع الباب الثالث والرابع من ابواب الانفال في الوسائل . وباختصار : المستفاد من الروايات عدم جواز التصرف المعاملي من دون اعطاء الحق لاربابه ، وهذا التحريم يأتي على كل الاحتمالات المتقدمة والمباني المختلفة في كيفية تعلق الخمس ، الا اذا قلنا باضعف المباني – اشتغال الذمة بخمس كلي كالديون – فانه مع التزامه يجوز للمكلف التصرف الناقل والمتلف في الاموال المملوكة للمكلف لان الخمس كلي متعلق بذمة المكلف لابعين ماله حتى يمتنع شرعاً عليه التصرف فيه .

ولهذا الوجه المثبت لحكم الحرمة لايفرق بين كون التصرف في الاموال المتعلقة للخمس المستقر تصرفاً اعتبارياً كالبيع والشراء والمبادلة ونحوها وبين كونه تصرفاً خارجياً كالاكل واللبس والاستعمال في الحاجة فانهما معاً تضييع للحق واقصاؤه عن مستحقه ومنع وحرمان يوجب هلاك الناس في منظور الشرع المقدس، نعم الا ان يتعقب التصرف اخراج الخمس واداؤه الى مستحقيه الى الولي الشرعي فيكون حلالاً وصحيحاً .

لكن قد يقال : يجوز للمكلف التصرف بعد ان يضمن الحق المتعلق بالاعيان المالية الخارجية ونقله الى ذمته ديناً ثابتاً في ذمته يعزم على ادائه من مال اخر في مستقبل الايام ، قال في خمس

الجواهر : (ج١٦ : ٨٠) بعد تحريم التصرف والاكتساب بالخمس لكونه مال الغير : (نعم لو ضمنه وجعله في ذمته جاز له ذلك) .

ويرد عليه : انه لادليل يصحح هذا المقال ويشهد على اجزائه كما لادليل على ولاية المالك على الضمان والنقل الى الذمة ، فلا ينتقل الخمس الواجب على اعيان امواله الى ذمته بمجرد ضمان الخمس وقد اعترف بعدم الدليل : صاحب الجواهر (قده) بعد عبارته المتقدمة قال : (لكن ليس في الادلة هنا تعرض لبيان ان له ضمانه مطلقاً او بشرط الملاءة او الاطمئنان من نفسه بالاداء او غير ذلك ، بل لاتعرض فيها لاصل الضمان) .

وباختصار : لادليل على صحة الضمان واجزائه ، بل الدليل على خلافه وهو مادل على شركة الفقراء مع الاغنياء في اموالهم فان الشركة تمنع من التصرف حتى اذا ضمن المتصرف حصة الشريك ، ومادل على الانكار على المتصرفين بالمال الذي فيه الخمس وعلى الذم والوعيد بالنار والعذاب الاليم .

٢- التصرف في بعض الاعيان المالية المتعلقة للخمس المستقر في عهده المكلف – تصرفاً ناقلاً او متلفاً – اذا كان التصرف قبل اداء الخمس واخراجه منها، وهذا يختلف حسب المباني المختلفة في كيفية تعلق الخمس :-

أ-اما على المبنى الضعيف – اشتغال الذمة بخمس كلي كالديون – فلا ريب في جواز التصرف ببعض المال المتعلق للخمس كما تقدم في التصرف المستوعب لتمام الاموال المتعلق بها الخمس .

ب- واما على مبنى تعلق الخمس بالعين بما هي مال وبنحو (الشركة في المالية) فلا ريب عندنا في جواز التصرف في بعض الاموال المتعلقة للخمس اذا ابقى قدر خمس المجموع ، حيث لايقضي المبنى المذكور منع التصرف في بعض المال ولايتنافى مع جواز التصرف في البعض الا اذا احرزنا اشتراك الفقراء مع الاغنياء بمالية كل جزء جزء نظير شركة الزوجة بقدر الثمن او الربع مع الورثة في مالية البناء والشجر على الارض، لكن يصعب احراز ذلك او اقرار اصحاب المبنى به،وعليه فيتمكن المكلف من التصرف في بعض امواله – بقدر يبقى معه قدر الخمس – فان ارباب الخمس يشتركون – على هذا المبنى – مع صاحب الاموال في عين المال لابما هي عين مال بل بما هو مال أي هما مشتركان في مالية المجموع وعند ابقاء قدر الخمس من امواله لو اتجر بالاربعة اخماس كان التعامل حلالاً صحيحاً وقد باع ما يملك من مال . والاشكال كله في صحة

اصل المبنى ولااشكال فيما يتفرع عليه – جواز التصرف في بعض المال - .

جـ – واما على مبنى تعلق الخمس بنحو (الكلي في المعين) فلا ريب في جواز التصرف ببعض المال المتعلق للخمس اذا بقي قدر الخمس ، بلحاظ انه لاشركة – على هذا المبنى – في اعيان الاموال المتعلقة للخمس – الكنز ، المعدن ، الفائدة – اعني اشخاصها المعينة ، وانما يشترك ارباب الخمس في اموال الاغنياء في خمس كلي مخصوص بدائرة معينة هي مجموع امواله وتكون اشخاص الاموال على ملك صاحبها ، فيلزم – قهراً على هذا المبنى- جواز التصرف في بعض الكنز او الفائدة او المعدن مادام يبقى من المجموع قدر الخمس حيث يمكن انطباق الخمس الكلي عليه .

لكن الاشكال في صحة المبنى اذ لم يتضح شاهد مطمئن به على كون تعلق الخمس بنحو (الكلي في المعين) أي لادليل من نصوص الشرع يثبته بل ظهور نصوص الخمس في الشركة الحقيقية والاشاعة دليل بطلان المبنى المذكور .

د – واما على المبنى المشهور المختار – تعلق الخمس بمجموع الاموال وبنحو الشركة الحقيقية في اعيان الاموال وبنحو الاشاعة – فمقتضى القاعدة : حرمة التصرف والاتجار بعد استقرار الخمس في مجموع المال على عهدة المكلف لانه تصرف في مال مشترك قد تعلق به حق أهل الخمس تعلق الحق بموضوعه ومورده أو مايملكه أهله ، ولايجوز التصرف في المال المشترك إلا باذن الشريك او اذن وليه الشرعي - المجتهد العدل - .

نعم لابد من التفصيل بين حالتين – ليتضح مورد الحرمة او موضوعها وهو التفصيل بين صورة التصرف بعين الاموال المغنومة المتعلقة للخمس وبين صورة التصرف والاتجار بالعوض الكلي مع وفائه من الاموال المتعلقة للخمس المستقر فيها – وهي امواله التي تحت يده :

أما مع البيع او الشراء او المبادلة بعوض كلي في الذمة ثم عند الوفاء يؤدي من العين المالية المستقر فيها وجوب الخمس فهو عاصٍ وفاعل للمحرم عند تصرفه الوفائي وهو تصرف في مال يشترك معه ارباب الخمس في كل جزء جزء مشاعاً ، لكن لاتبطل المعاملة اذا كانت جامعة لشرائط صحتها فان فساد الوفاء واداء العوض الثابت بذمته في المعاملة لايمس صحتها . ويتمكن المجتهد العدل بما هو ولي الخمس ان يسترجع خمس العين المالية او بدلها لو تلفت ويأتي التفصيل.

واما مع البيع او الشراء او المبادلة بعوض معين مشخص من اعيان امواله اللامخمسة مع الالتزام بالشركة الحقيقية وبنحو الاشاعة والانتشار في اجزاء المال فمقتضى القاعدة – كما سبق – هو حرمة التصرف من دون اذن المجتهد العدل – ولي الاخماس – بل من دونه يكون ضامناً لخمس امواله المنتقله عنه لاتلافه اياها بتصرفه ، نعم هذا الحكم – على مبنانا – يختص بالمتصرف المنتقل عنه المال اللامخمس .

واما المنتقل اليه المال اللامخمس : فان كان من اهل الولاية والايمان فيحل له المال المنتقل اليه بمقتضى ادلة تحليل الخمس من ولي الامر الحقيقي (عليه السلام) ويلزم مضي المعاملة وصحتها وانتقال الخمس من العين الى البدل المنتقل لحوزة المكلف غير المخمس .

وان لم يكن المنتقل اليه المال اللامخمس من اهل الايمان والولاية لم يشمله التحليل ولاريب في فساد المعاملة بعوضٍ هو مملوك للغير او متعلق حقه مشاعاً منتشراً في عموم اجزائه ، وتحتاج صحة المعاملة الشخصية المتعلقة بعين مال مخصوص قد تعلق بها الخمس مستقراً الى اجازة المجتهد العدل ـ ولي الاخماس- : فان اجاز المعاملة وامضاها بما هو ولي الخمس صحت المعاملة ولزم البيع في حصة الخمس وتحول الحق الى خمس العوض المجعول قبال المال الذي فيه الخمس فيأخذه المجتهد من المكلف المتصرف وتبرأ ذمته ، وان لم يجزها ولم يمضها المجتهد جاز له ان يسترجع خمس العين المالية المنتقلة من الشخص العاصي بترك التخميس اذا كانت موجودة ، وان وجدها تالفة ضمنه البدل – المثل او القيمة – وجاز له بما هو ولي الخمس مراجعة ومطالبة كل من المكلف بالخمس المنتقل عنه المال ومن المنتقل اليه بمقتضى اليد الضامنه المتعاقبة لكن إستقرار الضمان على المكلف العاصي. هذا

ونحن نحتاط وجوباً – على مقتضى القاعدة – ولانفتي جزماً بحرمة التصرف في بعض الاموال اللامخمسة رغم التزامنا بمبنى الشركة الحقيقة وبنحو الاشاعة والانتشار في اجزاء الاموال المتعلقة للخمس ، وذاك التنزل لمانع اثباتي هو احتمال ولاية المالك على مجموع امواله المتعلق بها الخمس كما هو الحال قطعياً في الزكاة حيث ان المال المشتمل على الزكاة قد دلت النصوص [1]العديدة على جواز العزل وإفراز الزكاة – زكاة المال وزكاة الفطرة – وهي تدل

---

(١) راجع الوسائل : ج٦ :ب٣٩ +٥٢ +٥٣ من ابواب المستحقين للزكاة +ب١٣ من ابواب زكاة الفطرة.

بوضوح على ولاية المالك على تعيين الزكاة فتتعين باخراج المكلف وقصده التزكية بالمخرج من بين مجموع المال المتعلق للزكاة ، ولازم الولاية والتعيين تعين حصة المالك في المتبقي بعد اخراج الزكاة وعز لها في مقدارها المعين بقصد المكلف المزكي ، فهذه الاخبار تدل بالالتزام البين على ولاية المكلف على تعيين ماله المختص به عند عزل الزكاة وافرازها من المجموع المشترك .

ولم يرد في الخمس نص يفيد جواز العزل وشرعيته حتى يستفاد منه بالالتزام ولاية المكلف على تعيين ماله وملكه بعد عزل الخمس واخراجه من المجموع المشترك ، نعم هذه الولاية الثابتة للمكلف في الزكاة نحتمل ثبوتها في الخمس ايضاً ناشئاً في احتمال اشتراك الخمس مع الزكاة في أكثر الاحكام والخصوصيات ، ولعل سكوت الاخبار في الخمس عن بيان ذلك اعتماد على بيانه في زكاة المال والفطرة وارتكاز الاشتراك بينهما في الاحكام عند الرواة الفقهاء المعاصرين للائمة (عليهم السلام) ، وهذا محض احتمال يتولد منه احتمال ولاية المكلف ويمنع عن الفتيا القطعية بحرمة التصرف في بعض الاموال المتعلقة للخمس .

ثم ان حرمة التصرف - فتوى جزمية او احتياطاً وجوبياً - لاتزول بنقل المكلف خمس امواله الى ذمته وضمانه له ، اذ ليس للمكلف ولاية على نقل الخمس من عين امواله الى ذمته ، ولو نقل وضمن لايترتب عليه شرعاً انتقال الخمس الى ذمته وضمانه له، ليلزم ارتفاع حرمة التصرف او يلزم جواز التصرف في اعيان امواله المتعلقة للخمس.

نعم يتمكن المكلف بالخمس من مراجعة المجتهد العدل الذي هو ولي الاخماس- على احتمال قوي عرضناه في أواخر بحوث البيع او يراجع من ينصبه المجتهد العدل للامور الحسبية الخيرية ، ومنها تصفية حق الخمس الثابت في عهدة المكلف واجراء مصالحة شرعية عن مستحقي الخمس مع المكلف به بعد ان يحسب المكلف موجوداته ومملوكاته وما يتعلق به الخمس من امواله ليصالحه المجتهد او منصوبه للامور الحسبية عن الخمس الذي في عهدته بعوض مقارب لما يجب عليه من الخمس واقعاً ويصالحه ، ويلازمه انتقال الخمس من اعيان امواله الى عهدته وتشتغل ذمته بالعوض المحدد في المصالحة ويصير مديناً به يدفعه اقساطاً ونجوماً – شهرية او اسبوعية – حتى يفي تمام عوض المصالحة يسلمه الى المجتهد او من يعينه له بمواصفاته ، ويترتب على المصالحة : جواز تصرف المكلف في امواله لصيرورتها ملكه صرفاً بعد انتقال الحق ديناً كلياً في ذمته.

وهذه المصالحة لايصح اجراؤها الا من قبل الفقيه العدل او من ينصبه للامور الحسبية ، أي لايصلح كل وكيل او معتمد في حوزة الفقيه لاجرائها من دون اذن خاصة باجرائها مع معرفة بطريقة الحساب والمصالحة بنحو يحفظ حق ارباب الخمس ولايضيعها ولايفرط فيها .

والمقصود من المصالحة هو التوصل الى براءة ذمة المكلف الذي اشتبه عليه امر الخمس وغمض قدره الثابت في عهدته واقعاً ولم يتيسر له ضبطه وتحديد قدره بنحو يطابق الواقع ، فيتصالح مع المجتهد العدل عن القدر الواقعي للخمس بقدر مقارب فيستنقذ حق الخمس ويستخرجه من امواله بفعل المصالحة عما بعهدته من القدر المعلوم لله المجهول له ، ولابد من الحساب والتفحص ليكون القدر المعين في المصالحة عوضاً عن حق الخمس قدراً مقارباً لقدر الخمس الثابت في عهدته واقعاً.

ولاريب في رجحان المصالحة – في موارد الاشتباه والغموض – وينشأ رجحانها من مراعاتها حق المكلف بالخمس وحق ارباب الخمس من دون ظلم او احجاف بحق احدهما ، وهذا لايتحقق الا بعد حساب المكلف موجوداته وتحريه عما يتوقعه في ممتلكاته ويحسبها بقيمتها يوم المحاسبة ودفع الحق او المصالحة عنه ، فكانت المصالحة وسيلة شرعية لاستنقاذ الحق لاربابه ومستحقيه وللتوصل الى براءة عهدة المكلف وخلاصه من الحق .

ثم اذا انكشف للمكلف بعدئذ زيادة الخمس وكثرة متعلقاته المالية عما توقعه وصالح عليه ودفعه وجب عليه تبرأة عهدته ودفع خمس الزائد من متعلقاته المالية الزائدة عن المتوقع المتصالح عليه ، فان المصالحة وسيلة وطريق الى تخميس القدر الواجب واقعاً ومع انكشاف نقصان القدر المتصالح عليه ينكشف عدم براءة عهدته من كاهل الخمس بالتمام، وليس للمصالحة موضوعية في البراءة لعدم الدليل.

وينبغي الالتفات الى وجود وعائين اعتباريين قانونيين ينتظم بهما وترد عليهما قوانين الشرع المقدس وينتفع منهما في تنظيم التشريعات الاجتماعية : هما وعاء (الذمة) التي هي وعاء الارتباطات - الديون والحقوق الكلية التي تثبت على المكلف ولاتكون متعينة في الخارج فتثبت في ذمة المكلف ، ووعاء (العهدة) التي هي وعاء قانوني اوسع من سابقه وترد عليها الالتزامات والتكليفات القانونية – السماوية والارضية – وتثبت فيها الاموال والحقوق الاعم من الخارجية المتعينة ومن الكلية الثابتة في الذمة واعم من الاعيان والمنافع والحقوق .

وفي ضوئه : يكون تعلق الخمس قبل المصالحة ثابتاً في عهدة المكلف وارداً على اعيان امواله ويكون تعلق الخمس بعد المصالحة ثابتاً بعوض كلي في ذمة المكلف بعد ان كان ثابتاً في اعيان امواله ، وقد تبين ان لاسبيل شرعي لانتقال تعلق الخمس الى ذمة المكلف الا سبيل المصالحة مع الحاكم الشرعي – المجتهد العدل ولي الاخماس ولو احتمالاً .

د - حكم التصرف في المال اللامـخمس وضعاً .

ونتكلم هنا عن الحكم الشرعي الوضعي للتصرف فـي الامـوال الخاضعة للتخمـيس المسـتقر فـي عهـدة المكلـف ، كمـا لـو اشـترى جارية بعوض مالي غيـر مخمـس فهـل تعتبـر امـة مملوكـة لـه بحيـث يترتب عليه جواز مقاربته اياها والتمتع بها وافتراشها، او اشـترى مـاء او ثوباً بعوض غير مخمس هل يصلح منه اغتساله به أو توضيه منه أو صلاته بـالثوب ؟ ، وباختصـار : مـن لـم يخمـس امواله او لـم يحاسـب نفسـه للتخميس حيث تكون تمامها – نقوداً كانت او عروضاً – متعلقـة للخمس هل تصح تصرفاته ببعض امواله وضعاً ام لا؟.

يختلف الحكم بين التعاوض بعوض كلي يثبت فـي الذمـة وبـين التعاوض بعوض شخصي هو عين المال المتعلق به الخمس مـن دون فرق بين إجراء البيع وجعـل المـال اللامخمـس مبيعـاً او اجـراء الشـراء وجعله ثمناً او اجراء المصالحة وصيرورته عوضاً مراضاتياً :-

١-ان يكون التصرف المعاوضي وارداً على عوض كلي يثبت ديناً فـي ذمـة المكلـف كـأن يشـتري بـدينار كلـي غيـر معـين فالمعاملـة صحيحة اذا تـوفرت اجزاؤهـا وشـروطها ، ثـم اذا اوفـى دينـه واداه مـن المال اللامخمس كان الوفاء محرماً مأثوماً عليه لانـه تصـرف فـي مـال مشترك او متعلق حق الغير من دون اذنه او اذن وليـه ، وحيـث كانـت المعاملة صحيحة فيلزم انتقـال العـوض الـى المكلـف تـارك التخمـيس وتملكـه لـه بالمعاوضـة الكليـة فيحـل لـه التصـرف فيمـا انتقـل اليـه – الجارية والماء والثـوب فـي الامثلـة – لانـه ملكـه انتقـل اليـه بمعاملـة صحيحة شرعاً .

٢- ان يكون التصرف المعاوضي متعلقاً بعين المال المتعلـق بـه الخمس المسـتقر بأن جعلـه بشخصـه عوضـاً فـي المعاملـة واشـترى الجارية او الثوب او المـاء بهـذا الـدينار المسـتقر فيـه الخمـس او بهـذا الـدرهم ، ومقتضـى القاعـدة عـدم جـواز التصـرف وعـدم ترتـب الاثـر الوضعي مـن دون اذن ولـي الخمـس وامضـاءه لتصـرف صـاحب المـال ولايحل الشراء من مالٍ فيه الخمس قبل اخراجه وايصاله الـى اهلـه، ومن هنـا اشـتهر بـن الاواخـر كـون المعاملـة فضـولية بنسـبة خمـس العوض يتوقـف نفوذهـا علـى اجـازة المجتهـد العـدل – ولـي الخمـس حسـبة - : فـان راجـع المكلـف المجتهـد العـدل لتصـحيح معاملتـه وأمضاها المجتهد وقعت المعاملة بتمامها لازمة وينتقل كل عوض الى صاحبه الجديد ويلزم دفع مقابل الخمس الى الولي – المجتهد العـدل – ليصرفه في محله ولمسـتحقيه ، ولاتصـدر المصـالحة والامضـاء مـن

المجتهد العدل الا لمصلحة (المولى عليهم – ارباب الخمس) مقدمة لإستيفاء حقهم .

وبتقريب مفصل : لما كانت العين المالية المجعولة عوضاً او معوضاً في المعاملة ملكاً لارباب الخمس او متعلقاً لحقهم – على الخلاف المتقدم – فمقتضى القاعدة فساد المعاملة بقدر خمس العوض لانه بيع لما لايملكه البائع خالصاً ، الا ان يجيزها ولي الاخماس حسبة ، والسر فيه ان خمس المال المنتقل عن تارك التخميس هو مال الغير او متعلق حقه ولايصح تصرفه الناقل لتمام المال من دون اذن ولي الخمس واجازته فانه لا ولاية له على نقل الخمس من العين الى الذمة وضمانه كما تقدم، فيبقى خمس المال المنقول ملكاً او حقاً لأربابه مانعاً عن التصرف وعن صحته .

ثم اذا لم يكن المتعاوض المنتقل اليه المال اللامخمس مواليا لآل محمد (*) كانت المعاوضة باطلة بقدر الخمس ولاينتقل اليه قدر خمس المال المنتقل اليه، ويكون العاصي تارك التخميس بمثابة المتلف للخمس على ارباب بل هو متلف حقيقة بلحاظ الحال الخارجية من غير الملتزمين دينياً وعدم اخراج الخمس فيضمن الخمس في ذمته .

واذا كان المتعاوض المنتقل اليه المال اللامخمس موالياً مؤمناً وبنيناً على عموم اخبار التحليل للعصاة تاركي التخميس وعدم اختصاصها بالكافر واللامعتقد بوجوب الخمس – كما هو الصحيح – فيتغير الحكم الوضعي المبحوث عما تقتضيه القاعدة العامة ببركة الاخبار الخاصة الناطقة بعموم التحليل على الموالي لتطيب طعمتهم وتزكو ولاداتهم ، فتصح المعاملة وينتقل المال اللامخمس حلالاً على الموالي التابع لهم (عليهم السلام) تفضلاً وارفاقاً ويلزم صحة المعاملة - لا تكون باطلة ولافضولية تحتاج الى اجازة المجتهد العدل - اذ الولي الحقيقي قد امضى المعاملة عندما حللها للموالي المنتقل اليه ولايمكن صحتها لطرف دون طرف ، فتصح المعاملة مطلقاً ومن الطرفين ، ولازمها ان ينتقل حق الخمس من المال المنتقل الى العوض المنتقل الى العاصي تارك تخميس امواله – لو كان في معاملته بدل والا اذا وهب او اهدى مثلاً فينتقل الخمس الى ذمة العاصي تارك التخميس لانه متلف لحق غيره او لمال غيره - اعني خمس ماله المبذول مجاناً - .

وعليه اذا دفع العاصي تارك التخميس بعض ماله المستقر فيه الخمس عوضاً بعينه عن جارية او ثوب او ماء انتقل الخمس الى هذه الاعيان وصارت متعلق حق الخمس او مالاً مشتركاً لايكون ملكاً خالصاً

له ويحرم عليه التصرف من دون اذن الولي الشرعي - المجتهد العدل - بناء على ما إخترناه وفاقاً للمشهور من تعلق الخمس بالعين المالية بنحو الاشاعة والانتشار في كل جزء جزء مالي تعلق به الخمس مستقراً ، فلا تكون الجارية امته ومملوكته بتمامها ليحل له افتراشها ، ولايكون الثوب والماء ملكاً خالصاً له ليحل له الصلاة في الثوب والتوضي او الاغتسال بالماء ، بل لو صلى او تطهر كان متصرفاً فيما للغير حق فيه او شركة في المال فيكون باطلاً من دون الاذن .

ولو بني على ان تعلق الخمس بنحو (الشركة في المالية) او (الكلي في المعين) فيمكن الحكم بصحة التصرف وحله ، وتوضيحه :-

١-اذا بني على شركة ارباب الخمس مع ارباب الاموال في مالية الاعيان المالية المتعلقة للخمس لا في اشخاصها فيمكن القول بجواز العوض المنتقل الى تارك التخميس – الجارية والثوب والماء – لو بقي في اعيان امواله اللامخمسة قدر خمس مجموعها وذلك لصحة الشراء لها حيث ان المملوك لارباب الخمس – على هذا المبنى – هو خمس مالية الاعيان المالية المتعلقة للخمس فاذا ابقى خمس امواله كان المال المتصرف به – وهو بعض امواله- ملكه وقدباع او اشترى بما هو ملكه فيصح منه البيع او الشراء ويملك العوض المنتقل اليه على مبنى (الشركة في المالية) .

٢- واذا بنى على شركة ارباب الخمس مع ارباب الاموال في خمس كلي منحصر في دائرة معينة (الكلي في المعين) فيمكن تصحيح التصرف بلحاظ ان الشركة مع ارباب الخمس ليس في اشخاص الاموال المتعلقة للخمس بل تكون اعيان امواله ملكه رغم تعلق الخمس كلياً بعهدة المكلف منحصراً في دائرة امواله المعينة ويلزمه جواز تصرفه في امواله مادام ابقى قدر الخمس من امواله فاذا بلغه حرم التصرف ، وعليه اذا اشترى في المثال: الجارية والثوب والماء وقد بقي قدر خمس امواله فقد تصرف في ملكه وباع او اشترى بما هو ملكه فيصح ويملك مادام ابقى قدر الخمس من امواله ويمكن انطباق الخمس الكلي على المتبقي ، وفي المثال : اذا ابقى قدر الخمس من امواله الصالح لانطباق الخمس الكلي عليه كان شراؤه للأمة او للثوب او للماء صحيحاً ويملكه فيصح منه الاستمتاع بمملوكته والصلاة في ثوبه والوضوء او الغسل من مائه – على مبنى (الكلي في المعين) .

وفي خمس (العروة الوثقى : م : ٨٠) التزم بهذا المبنى وافتى (نعم لو بقي منه – من ربحه المتعلق به الخمس – بمقدار الخمس في يده وكان قاصداً لاخراجه منه جاز وصح) وهو مبني على

التزامه المذكور، لكنه قد قيد الجواز والصحة بقصد اخراج الخمس من الربح والفائدة التي في يده ، ولم يظهر وجه صحيح لتقييد الجواز والصحة بالقصد المذكور ، ولايقضي مبناه المزبور تقييد جواز التصرف أوصحته بالقصد المذكور ولادليل اخر يقتضيه ، بل مقتضى مبناه (الكلي في المعين) انه مادام المكلف ابقى قدر الخمس من امواله ويمكن انطباق الخمس الكلي الواجب عليه – هو جواز التصرف تكليفاً ووضعاً .

هذا تمام ما اردنا بيانه بلحاظ البحث الثالث تعلق الخمس بالاموال:ثم يقع الكلام في شرائط تعلق الخمس نعرضها في الجزء اللاحق ان شاء الله والحمد لله أولا وآخراً وظاهراً وباطناً.

الـمقصد الثاني

فـي

دفع الـخمس لأهله

وفيه بـحوث

البحث الأول: شـرائط تعلق الـخمس .

ونبحث هنا عن إشـتراط كمال الإنسـان المكلف بالخمس - بالإسـلام والبلوغ والعقل - وإشـتراط الملك في تعلق الخمس بأمواله المغنومة كالكنز والمعدن والفائدة ونحوها ، ويقع البحث تفصيلاً ضمن نقاط :-

إشـتراط الإسـلام .

وقع الكلام بين فقهاء الإسـلام (رض) في أن الإسـلام شـرط في وجوب الزكاة والخمس ونحوهما من أحكام الدين وفروعه أم لا ؟، وبتعبير ثانٍ : هل المسـلمون بالخصوص مكلفون بالفروع والأصول، بينما الكفار مكلفون بأصول الدين خاصة دون فروعه ؟ أم أن المسـلمين والكافرين كلهم مكلفون بالأصول والفروع على حد سـواء ؟.

قد إختار الأول : جمع قليل من فقهائنا كالمحدث البحراني في حدائقه وأسـتاذنا المحقق في زكاته فلا يكون الكافر مكلفاً بفروع الدين – ومنها وجوب تخميس الأرباح والفوائد مهما بلغت أمواله من الكثرة، ولا يؤاخذ بترك التخميس- وذهب المشـهور الى الثاني .

ويمكن الإسـتدلال للمشـهور – تكليف الكفار بالأصول والفروع معاً – بظاهر مجموعة من نصوص القرآن والسـنة :-

أ- قولـه تعـالى [يَـا أَيُّهَـا النَّـاسُ اعْبُـدُوا رَبَّكُـمُ الَّـذِي خَلَقَكُـمْ] البقرة:٢١ [وَلِلَّهِ عَلَـى النَّـاسِ حِـجُّ الْبَيْـتِ] آل عمـران: ٩٧ ، ونحوهمـا

مـما رتـب فيـه خطـاب تشـريع التعبـد والحـج علـى (النـاس) بعمـوم اللفظة الشامل للكافر والمسلم .

وقد دفع أستاذنا[١] المحقق هذا الاستدلال بأنه يوجد بأزاء العموم المذكور عديد من الآيات الشريفة التي يختص الخطاب فيها بالذين آمنوا فلا يعم الذين كفروا ، وأفاد في الحدائق[٢] بأنه (يحمل عموم [الناس] على المؤمنين حمل المطلق على المقيد والعام على الخاص كما هو القاعدة المسلمة بينهم) .

ويرد عليها : أولاً- ان الخطابـات القرآنيـة التـي إبتـدأت [يَـا أَيُّهَـا الَّذِينَ آمَنُوا] كالخطابات القرآنية المتوجهـة الـى رسـول الله (ﷺ) هـي زيادة تشـريف لهـم ولـه (ﷺ) وفـائق عنايـة بهـم وبـه ولأنـه(ﷺ) يمثـل المـؤمنين وهـم يمثلـون جميـع النـاس ، ولا دلالـة واضـحة علـى أنـه تخصيص للخطاب الشرعي والتكليف الإلهـي بخصـوص المـؤمنين دون الكافرين أو تخصيص برسول الله(ﷺ) دون المؤمنين .

وثانيـاً- إن القاعـدة الإصـولية المسـلمة لا تقتضـي إختصـاص الخطاب الشرعي والتكليف الإلهي بخصوص المؤمنين، ما لـم يتحقـق التنـافي بـين الإطـلاق والتقييـد فيلـزم التقييـد وإختصـاص الخطـاب والتكليف ، لكـن مـن الواضـح عـدم التنـافي بـين طـائفتي الآيـات : اذ مقتضى المطلقات توجه التكاليف الى المؤمنين والكافرين ، ومقتضى الخصـوص مخاطبـة المـؤمنين تشـريفاً لا تخصيصـاً للخطـاب والتكليـف الشرعي بهم إذ لا شاهد واضح ودلالة قاطعـة علـى الإختصـاص كمـا سيتبين .

ب- قولـه تعـالى: [مَـا سَـلَكَكُمْ فِـي سَـقَر؟ قَـالُوا لَـمْ نَـكُ مِـنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ] الـمدثر٤٢ -٤٤ ، [وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِـالآخِرَةِ هُـمْ كَـافِرُونَ] فصـلت٦ -٧، وهاتـان

---

(١) مستند العروة الوثقى – الزكاة – ج١- ١٢٥ .

(٢) الحدائق الناضرة :ج٣ : ٤٣ .

ظاهرتان في تكليف الكافر والمشرك بالصلاة والزكاة وإطعام المساكين وقد رتب إستحقاق (سَقَر) و(الويل) على ترك الفروع الشرعية .

وقد ناقش استاذنا[١] المحقق (قده) في بحث زكاته في دلالة الآيتين بجواز كون المراد من عدم كونهم من المصلين ومطعمي المساكين الاشارة الى عدم إختيار الإسلام والتكذيب بيوم الدين ، وبجواز كون المراد من عدم إيتاء الزكاة تركها بترك الإسلام والكفر بالآخرة ، فلا تدل الآيتان على إستحقاق العقاب وترتبه على ترك الصلاة والزكاة .

ويرد عليه : انه تأويل مخالف لظهور الآيتين في استحقاق العذاب على ترك الصلاة والزكاة لا يصار اليه إلاّ مع قرينة واضحة ، ومن دونها لا يصح الأخذ بما هو محتمل الإرادة وترك المعنى الظاهر .

ج- الرواية[٢] الصحيحة التي رواها المشائخ الثلاثة والمفيد في المقنعة، وقد تضمنت سؤال محمد بن مسلم الصادق (عليه السلام) عن (صدقات أهل الذمة وما يؤخذ من جزيتهم من ثمن خمورهم وخنازيرهم وميتتهم) قال (عليه السلام) : [عليهم الجزية في أموالهم تؤخذ من ثمن لحم خنزير أو خمر، وكل ما أخذوا منهم من ذلك فوزر ذلك عليهم وثمنه للمسلمين حلال يأخذونه في جزيتهم]، وهي تدل بوضوح على حرمة بيع الخمور والخنازير على الكفار وسحتية الثمن إذ لو لم تحرم أثمانها لم تكن وزراً يثبت عليهم ويحتمله أهل الذمة .

د- مارواه[٣] صحيحاً في التهذيب مؤيداً بما رواه في الكافي ونقله عنه في التهذيب ،وقد تضمنت وضع رسول الله(*) الزكاة على اليهود المتقبلين لأرض خبير جعلها في حصصهم من الأرض والنخيل -

---

(١) مستند العروة الوثقى- كتاب الزكاة – ج١- ١٢٥.

(٢) الوسائل:ج١١ –ب٧٠ – من أبواب جهاد العدو :ح١+ح٢ .

(٣) الوسائل :ج٦ : ب٧ من ابواب زكاة الغلات ح٢+ح٣+ج١١ ب٧٢ من ابواب جهاد العدو:ح١+ح٢ .

العشر ونصف العشر - وهي واضحة الدلالة على وضع الزكاة على الكفار كوضعها على المسلمين وهي من فروع الدين لامن أصوله .

وقد ناقش أستاذنا[١] المحقق (قدس) في بحث زكاته من جهات :- من جهة ضعف السند . لكنه مردود بوجود طريق ثانٍ صحيح هو طريق الشيخ في تهذيبه ولا موجب للتشكيك في الصدور .

ومن جهة انه لم يظهر منها كفر المتقبل ولعل القبالة كانت مع من أسلم ، وهذه المناقشة غريبة مردودة بكونها خلاف ظاهر الخبر قال: (وقد قبَّل رسول الله خيبر وقال: وعلى المتقبلين سوى قبالة الأرض : العشر ونصف العشر في حصصهم) بلحاظ أن أهل خيبر هم المتقبلون للأرض ونخلها وهم يهود كما لا يخفى ، وبإختصار : التأمل في الخبر بطريقيه يكشف بوضوح عن تقبيل يهود خيبر وجعل الزكاة عليهم.

ومن جهة أن جعل [العشر ونصف العشر] عليهم هو ايجاب بمقتضى الشرط ضمن العقد الواقع على قبالة الأرض وليس الجعل والإيجاب من باب وضع الزكاة عليهم . وهذا محض إحتمال لا يرقى مستوى الظهور اللفظي المعتبر ، وهم تشكيك في ظهور الخبر في جعل الزكاة على المتقبلين حيث أن (العشر ونصف العشر) رمز شائع للحصة الزكوية الواجبة في غلات الأرض ، ولا شاهد على إحتماله ليكون صارفاً لظهور اللفظ ، بل مقتضى مقامه النبوي الرفيع وتصديه لتطبيق التشريع الإلهي هو جعل الزكاة وإيجابها عليهم وإشتراطه لتأكيد الشرع الواجب عليهم ،وليس الرسول (ﷺ) رجل سياسة أو رجل إقتصاد محضاً ليشترط عليهم ويجعل عليهم حصة (العشر أو نصفه) كضريبة مالية مخصوصة.

والحاصل تمام الإستدلال للمشهور أعني القول بإستواء المسلم والكافر في وضع الأحكام الفرعية عليه .

---

(١) مستند العروة الوثقى – كتاب الزكاة – ج١ :١٢٨ .

ويمكن الإستدلال للقول الآخر - إختصاص التشريعات الفرعية بالمسلمين - بوجوه مأخوذة [١] من غسل الحدائق ومن بحث زكاة استاذنا المحقق (قده) ، وهي ثلاثة:-

الأول قوله سبحانه: [الزَّانِي لا يَنْكِحُ إِلاّ زَانِيَةً أو مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لا يَنْكِحُهَا إِلاّ زَانٍ أو مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ] النور:٣.

بتقريب : إن المراد من الانكاح ليس هو عقد النكاح لاتفاق المسلمين قاطبة على فساد العقد بين المسلم أو المسلمة وبين المشركة أو المشرك ، فيراد منه الوطي الخارجي وأن الزاني لا يجد من يطأ الاّ الزانية أو المشركة وان الزانية لا تجد من يطؤها إلا الزاني أو المشرك ، ثم قال سبحانه: [وَحُرِّمَ ذَلِكَ] أي الزنا [عَلَى الْمُؤْمِنِينَ] فدلت الآية على إختصاص الحرمة التكليفية الثابتة للزنا بالمؤمنين دون الكافرين .

ويرد عليه: أولاً - إن ظاهر الانكاح هو انشاء عقد النكاح ولا موجب لصرف اللفظ عن ظاهره وتأويله بالوطي الخارجي ليلزم كون التحريم تكليفياً مختصاً بالمؤمنين دون الكافرين ، ولا يصلح الاتفاق المذكور قرينة صارفة فان الاتفاق والاجماع- على فرض انعقاده على فساد عقد النكاح مع المشرك أو المشركة - هو متأخر زماناً ورتبة عن النّص القرآني منطلق منه منقدح ناشيء عنه ولا يصلح أن يكون قرينة صارفة لظاهر القرآن.

وثانياً - إن الآية الشريفة في أوائل سورة النور قد سبقتها ولحقتها آيات تبين أحكاماً شرعية لتهذيب المجتمع المسلم من رذيلة الزنا ، فسياقها يساعد كونها بياناً لحكم تشريعي تحريمي تأديبي ، كما أن ظاهر نفي الانكاح هوتحريم انشاء عقد النكاح مع الزاني والزانية ، والظهور الثانوي لتحريم المركبات - كعقد البيع والنكاح - هو التحريم الوضعي لتزوج المؤمن الزانية وتزوج المؤمنة الزاني بمعنى فساد العقد وعدم صحته، وهذا حكم وضعي مخصوص بالمؤمنين تشريفاً لهم وتعظيماً لشأنهم وتزكية لزيجتهم ، ولا دلالة

---

(١)مستند العروة الوثقى – كتاب الزكاة ج١ :١٢٥ –١٢٧ + الحدائق : ج٣ – ٣٩-٤٤ .

في الآية على إختصاص حرمة الزنا بالمؤمنين دون الكافرين كما قربه الأستاذ وزعمه بعض المفسرين .

ويؤكد ذلك :الروايات[١] العديدة المأثورة عن رسول الله (*) وعن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في تفسير الآية الشريفة أنها نزلت في نساء ورجال مشهورين بالزنا معروفين به فاذا أقيم عليهم حد الزنا حرم إنكاحهم وتزويجهم حتى تعرف التوبة منهم ، وظاهر النهي عن إنكاحهم في النص القرآني والخبر المفسر هو الحرمة الوضعية بمقتضى الظهور الثانوي للنهي وليس هو الحرمة التكليفية للزنا حتى يختص التحريم بالمؤمنين ولا يعم الكافرين كما شاء المستدل (قده)

الثاني بـ الرواية[٢] المعتبرة سنداً وقد سأل فيها زرارة الإمام الباقر (عليه السلام) عن وجوب معرفة الامام المعصوم على جميع الخلق من دون استثناء ، وأجابه (عليه السلام) بأن المؤمن بالله ورسوله (صلى الله عليه وآله) تجب عليه معرفة الامام ، ومن لم يؤمن بالله وبرسوله فكيف تجب عليه معرفة الامام وهو لا يؤمن بالله ورسوله ؟وهذه الرواية الشريفة تدل على أن الكافر لا يكلف بالولاية التي هي أعظم الفروع وأهمها ، وإنما يؤمر بها بعد اختيار الاسلام فما ظنك بسائر الأحكام قال في الحدائق : (متى لم تجب معرفة الامام قبل الايمان بالله ورسوله فبطريق الأولى معرفة سائر الفروع) [٣].

وفيه : أولاً - انه لا ريب في أن الاعتقاد بالولاية من أعظم الفروع وأهمها بل هو جزء الايمان التام ومن دونه لا تقبل الاعمال وإن صحت وتمت في نفسها ، الا أن مقتضى المنطق الرصين والسير المعقول الحكيم هو أن يكلف الكافر بمعرفة الله والايمان بربوبيته ووحدانيته ثم يكلف بالايمان برسول الله (صلى الله عليه وآله) وتصديقه في نبوته

---

(١) يراجع البرهان :ج٣-١٢٣ + الدر المنثور :ج٦ - ١٢٥ .

(٢) اصول الكافي :ج١ – ص١٨٠ – ح٣ .

(٣) الحدائق الناضرة : ج٣ – ص ٤٠.

ودينه ثم يكلف بمعرفة الامام - خليفة رسول الله ووصيه - فان هذا المضمون المنصوص في الصحيحة هو مقتضى الترتيب المنطقي والتدرج المعقول في التكلف بالاعتقادات ، ولا يصطدم مع ما دلّت عليه الايات والروايات الظاهرة في تكليف الكفار بفروع الدين من الصلاة والصيام والزكاة ونحوها ومن تحريم شرب الخمر ولحم الخنزير والميتة ونحوها ، لوضوح إمكان التكليف بالفروع مع عدم التكليف ببعض الاعتقادات إذا اقتضاه الترتيب المنطقي أو عمومات التشريع الحكيم .

وثانياً -إن الاستدلال بالأولوية غير مقبول لأنها ظنية غير قطعية فلا عبرة بها ولا حجية فيها ، وذلك لأجل أن عدم تكلف من لم يؤمن بالله ورسوله محمد (ﷺ) وعدم أمره بالولاية والخلافة الحقة أمر منطقي يقتضيه التدرج المعقول في التكليف بالاعتقادات ، بينما التكليف بفروع الدين وأحكامه لا يتطلب تدرجاً أو تأخراً في الرتبة عن الاعتقاد التام - التوحيد ورسالة محمد (ﷺ) وولاية علي (عليه السلام) - ولذا لايشك أحد في تكليف من لم يعتقد بولاية علي(عليه السلام) بالاحكام الفرعية ولا يزعم أحد أن هؤلاء مالم يؤمنوا بالله ورسوله ويصدقوا بالولاية ويعرفوا الامام ليسوا مكلفين بالفروع.

وباختصار :المقصود منع حصول القطع بأهمية التكليف بمعرفة الإمام واعظميته وأولويته من التكليف بالأحكام الفرعية ، والمراد هو طرح احتمال أو إمكان تكليف الكفار بالفروع قبل التكليف ببعض الأصول الاعتقادية كالإمامة ، فينتفي تأثير الاولوية أو يمتنع الركون اليها .

ويزيد الامر وضوحاً :ملاحظة صحيحة [1] أبان التي تضمنت إثبات عشر من الإبل عند قطع إصبع للمرأة واثبات عشرين عند قطع إصبعين وإثبات ثلاثين عند قطع ثلاث أصابع واثبات عشرين عند قطع أربع أصابع، فأوجب إضطراب أبان وحكايته لحاله بالعراق - لبراءته ممن كان يفتي بهذا الحكم - فقال الصادق (عليه السلام) له:[مهلاً يا أبان،

---

(١) الوسائل : ج١٩ – ب٤٤ من باب ديات الاعضاء : ح١ .

هذا حكم رسول الله (ﷺ): ان المرأة تعاقل الرجل الى ثلث الدية فاذا بلغت الثلث رجعت الى النصف ، يا أبان إنك أخذتني بالقياس، والسنة إذا قيست محق الدين] فان هذه الصحيحة تجعلنا حذرين جداً من القطع سريعاً بالأولوية والأهمية الموجبة لسريان الحكم من المورد المهم المنصوص الى المورد المزعوم أهميته من دون نص صحيح أو قطع مستقيم .

الثالث : قيام سيرة المسلمين خلفاً عن سلف على عدم مؤاخذة الكفار حتى الذمي منهم بشيء من الأحكام فلا يؤمرون بالصلاة ولا بالصيام ولابالحج كما لا ينهون عن شرب الخمر أو القمار أو الافطار في شهر رمضان ولا تجري عليهم الحدود الا فيما دل عليه دليل بالخصوص ، مع أنهم لو كانوا مكلفين بالفروع لوجب ذلك ولو من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولم ينقل في تاريخ أو رواية عن النبي (ﷺ) أو احد المعصومين (عليهم السلام) المبسوطة ايديهم : جباية الزكوات أو الاخماس من الكفار ومطالبتهم إياها،ولو كان لبان ونقل الينا بطبيعة الحال ، بل كانوا يقرون على مذاهبهم كما يقرون على ساير اموالهم وإن لم يكن مالاً بنظر الاسلام كثمن الخمر والخنزير ومايكسبون من الربا والقمار وما يرثونه على خلاف قانون الاسلام مما يثبت في اديانهم ونحو ذلك .

ويرد عليه :اولاً- نحن لانشك في جري المسلمين وولاة امورهم على عدم إلزام الكافرين بفعل أو ترك من احكام الاسلام ، وعلى اقرارهم على مذاهبهم وأديانهم وأعراضهم وأموالهم ، وهذا الجري العملي المستمر دليل على عدم مؤاخذتهم خارجاً باحكام الاسلام وهو مقتضى التعايش السلمي الذي اقره الاسلام في مجتمع الايمان عندما يختلط اهل الديانات مع اتباع الاسلام ، ولايكون الجري دليلاً على عدم تكليفهم بفروع الاسلام وأحكامه ، كيف وغير الموالي لأهل بيت النبوة (عليهم السلام) واللامعتقد بخلافتهم لرسول الله (ﷺ) مع كونه مسلماً مؤمناً بالله ورسوله ومصدقاً بدينه ومتبعاً لهداه قد

جـرت سـيرة المتشـرعة الملتزمـة علـى عـدم مؤاخـذتهم بالاحكـام الخاصة بالمذهب الحق كاخراج خمـس الفوائـد والارباح فهـل تكشـف السيرة والجري عـن عـدم تكليـف المخـالف باحكـام الـدين والمـذهب الحق ؟! .

وباختصار : هذه السـيرة تكشـف عـن ان الكفـار قبـل الاعتقـاد بالله سبحانه والاذعان برسالة محمد (ﷺ) لايؤاخذون بأحكام الاسـلام ولايتابعون عليها حتى اذا كـان ولـي الامـر - الامـام المعصـوم (عليه السلام) أو المجتهد العدل – مبسوط اليد وقد دلت الروايات علـى انـه يؤخـذ منـه الجزية ويلزم بشرائط الذمة ومنهـا عـدم التجـاهر بـالمنكرات العظيمـة حفاظاً على بيضة الاسلام ومظهره في مجتمعه وبـلاده ويكتفـى مـن الكتابي بذلك حتى يقوم القائم (عجـل) فيعلـو الحـق والـدين ويزهـق الباطل والكفر نسأله سبحانه ادراك عصره وترويج دعوته والاستشهاد تحت رايته .

وثانياً- إن الترتيب المنطقي لايوافـق علـى مؤاخـذتهم بـالفروع ومتابعتهم على تنفيـذها قبـل إقنـاعهم بالاصـول فـلا يـتم الاسـتدلال المذكور ، بـل الترتيـب المنطقـي المعقـول أن نجـادل الكـافرين بـالتي هي احسـن ونقنعهم بوحدانية الله وكمال ربوبيتـه ثـم برسـالة محمـد (ﷺ) ثم بولاية امير المـؤمنين وخلافتـه الحقـة ، ومـن لـم يـؤمن بـالله ورسوله ليس من المعقول الزامـه بمعرفـة الامـام أو مؤاخذتـه عليهـا، كذلك ليس من المنطق الحكيم إلزامه باحكام الدين ومؤاخذتـه عليهـا وهـي احكـام دينيـة جـاء بهـا رسـول الله (ﷺ) وهـم لايؤمنـون بنبوتـه ولايذعنون برسالته من السماء.

وثالثاً – انه ليس في ادلة (الامر بالمعروف والنهي عن المنكـر) عموم لفظي في ادلتـه الشـرعية يسـتوجب شـمول الكـافرين بـالامر والنهي ، بل ظاهرها امـر المسـلمين بـالمعروف ونهـيهم عـن المنكـر ليسـتقيم المجتمع المسلم ويعمر فيه الايمان ولوازمـه مـن الاحكـام ، نعم يردع المسلمون الكافرين - حسب القدرة والامكان - عن التجـاهر بالمنكرات حفاظاً على نزاهة مجتمـع الاسـلام ومظهـره الـديني فـي

بلاده ولذا يؤاخذ بالجزية وإلتزام شرائط الذمة ومنها ترك التجاهر بالمنكرات التي يستحلها وقد حرمها عظيماً شرع الاسلام ، وليس في ادلة الامر بالمعروف عموم يشمل تمام احكام الاسلام .

هذه عمدة الادلة على خلاف المشهور ، وقد تبين عدم تمامها ، وتجلى قوة القول المشهور بتكليف الكفار بالفروع كإخراج الخمس والزكاة ولايؤاخذون بها في زماننا حتى يقوم القائم (عجل) ويؤاخذون بها كما يؤاخذون بهاعند العرض الاكبر على عرصات القيامة كما يؤاخذ المخالفون والعصاة من امة الاسلام .

وفي تعليقة[١] العروة الوثقى - الزكاة- لاستاذنا المحقق (قده) بعد ان جعل الاظهر عدم وجوب الزكاة على الكفار قال : (وعلى تقدير الوجوب فعدم سقوطها مع بقاء العين باسلامه ان لم يكن اظهر فلا ريب في انه احوط) .

والظاهر عدم الفرق بين ما اذا اسلم الكافر وكانت عين المال المتعلق بها الزكاة أو الخمس قائمة ام زائلة فان السيرة المتشرعية والجري المولوي زمن الرسول واميرالمؤمنين (صلوات الله عليهما وآلهما) على عدم مطالبة من أسلم باخراج زكاة أمواله وخمسها ، وهل ياترى كانت عدم المطالبة لخصوص ماكانت عين الزكاة زائلة غير باقية ؟ كلا وهو خلاف الواقع بالوجدان ، ويؤيد السيرة : الخبر المشهور فقهاً [الاسلام يجب ما قبله][٢] والاجماع المتكرر المزعوم في (فقه الزكاة) ، وفي هذا القدر الكفاية ثم يقع الكلام في النقطة الثانية:

إشتراط البلوغ والعقل

قد اختلفت فتاوى فقهائنا (رض) في اشتراط البلوغ والعقل في تعلق الخمس ووضعه على الاموال ، بعد اتفاقهم وتسالمهم

---

(١) تعليقة العروة الوثقى : ج٢ : ٥٦ : مسألة : ١٦ .

(٢) كنز العمال للمتقي الهندي : ج١ ص٦٥ ح٢٩٧.

على إشتراط البلوغ والعقل في وجوب الخمس تكليفاً فلا يجب تكليفاً : إخراج الخمس على الصبي والمجنون ماداما كذلك، ومن هنا لما اثبتوا وضع الخمس على أموال الصبيان والمجانين افتوا بوجوب اخراجه تكليفاً على ولي الصبي والمجنون فان لم يتمكن أو لم يخرج الولي وجب على الصبي بعد بلوغه وعلى المجنون بعد افاقته .

المعروف المشهور بين فقهائنا (رض) هو تعلق الخمس وضعاً على العموم وعدم اشتراطه بالبلوغ والعقل ، وهذا مشهور بين غالب الاواخر أو تمامهم الا النادر حتى ادعى بعض الاعاظم الاجماع أو عدم الخلاف في عدم الاشتراط ، ولم تتضح الفتيا من المتقدمين الا من اقلهم وبنحو مختصر وفي الجملة وبنحو الموجبة الجزئية كالمحقق في خمس شرائعه الذي أفتى باستواء الصغير والكبير في تعلق الخمس بالكنوز المعدن والغوص، مما يشعر أو يدل على اشتراط البلوغ والعقل في غير الموارد الثلاثة، بل قد حكي عن مستند المحقق النراقي (قده) فتياه باشتراط التكليف في غير (الكنز والغوص والمعدن) ولعله من جهة تكرر الفتيا باشتراط البلوغ في الثلاثة ودعوى الاجماع عليه فيها من بعض الاواخر - في القرنين الثالث عشر والرابع عشر- وبعضهم ادعى الاجماع على عدم اشتراط البلوغ في مطلق الموارد بل يظهر من صاحب الجواهر[1] (قده) المفروغية عن استواء المكلف وغيره في احكام الوضع والاسباب عموماً .

الا ان التتبع الصادق يكاد يوجب الاطمئنان بعدم انعقاد الاجماع وانما هي شهرة فتوائية عظيمة بين الاواخر ، خرج عنها : صاحب المدارك حين استوجه اشتراط التكليف طراً ، ووافقه بعض المعلقين على (العروة الوثقى) وصرح به استاذنا المحقق (قده) في فتياه وبحثه ، فلا اجماع لااقل من عدم كونه تعبدياً كاشفاً عن موافقة المعصوم (عليه السلام) عليه .

وباختصار : المشهور عظيماً ولو بين المتأخرين عدم اشتراط التكليف في تعلق الخمس ووضعه على موارده ، وخالف جمع

---

(١) الجواهر :ج١٦ : ٧٨.

فاشترطوا البلوغ والعقل في وضع الخمس على الاموال وفي وجوبه تكليفاً وهذا هو الصحيح .

وقد عرضنا في بحوث البيع[١] وجوهاً ثلاثة يمكن الاستدلال بها لتعميم احكام الوضع للصغار والكبار والمجانين وناقشناها وأظهرنا زيفها وعدم انتاجها ، وتعرضنا تفصيلاً لدليل اشتراط التكليف - البلوغ والعقل- في عموم الاحكام الشرعية - التكليفية والوضعية - وهو حديث رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق ، وهذا عمدة دليلنا على اشتراط البلوغ والعقل في اخراج الخمس تكليفاً وفي تعلقه بالاموال وضعاً، فان قلم تشريع التكليف ووضع الاحكام منتف عن الصبي حتى يحتلم ومرتفع عن المجنون حتى يفيق .

وهذا الحديث الشريف حاكم على ادلة الاحكام الشرعية - التكليفية والوضعية- ناظر لها ومفسر ومبين للمراد الجدي من تلكم الاحكام الشاملة ادلتها للصبيان والمجانين حيث توضح ان المقصود واقعاً من الاحكام والتكاليف هو غير الصبي والمجنون ، ومن الاحكام الشرعية : وجوب إخراج الخمس ووضعه على الاموال .

ومع الحكومة لامجال لتمسك بعض الاعلام باطلاق اخبار تعلق الخمس ووضعه على اعيان الاموال - الكنز ، المعدن ، الفائدة ... - وهو اطلاق شامل لجميع البشر حتى الصبيان والمجانين حيث لم تقيد بالمكلف .

وجه المنع والنفي :هو ان حديث رفع القلم قد حققنا في بحوث البيع شواهد حكومته وشواهد رفعه لمطلق القلم تكليفا ووضعاً ، فاطلاق اخبار الخمس محكوم لهذا الحديث الدال على رفع قلم التشريع عن الصبي والمجنون ، فتختص - قهراً - اخبار وضع الخمس ووجوب اخراجه بالبالغ العاقل دون الصبي والمجنون.

هذا وقد يقال - إنتصاراً للمشهور - : التمسك باطلاق حديث رفع القلم عن الصبي وعن المجنون يتوقف على ان يكون القلم

---

(١) يراجع بشرى الفقاهة : ج٣ : ١٧٧-١٨٧.

المرفوع : قلم التشريع بما فيه من الكلفة والثقل الوارد على المكلف ولو بواسطة فيعم ما كان حكماً وضعياً يستلزم مسؤولية وكلفة بواسطة مايترتب عليه من تكليف وثقل .

لكن لاقرينة على ارادة (قلم التشريع) بحيث لايكون للصبي والمجنون حكم اصلاً ، وهو مخالف لما إرتكز عقلائياً ومتشرعياً من ثبوت جملة من التشريعات في حق الصبي والمجنون خصوصاً في الاحكام الوضعية . ولذا فالظاهر ارادة قلم العقوبة والتسجيل والادانة كما يظهر بمراجعة موارد استعمال هذا التعبير الكنائي حيث يعبر به عن الإدانة بالسيئات وكتابتها على الانسان وفي بعض الروايات عبر بأن (الصبي تكتب عليه السيئة اذا بلغ) مما يعني ان المراد قلم كتابة السيئات والعقوبات ، ويكفي احتمال ذلك في الإجمال وعدم امكان التمسك بالاطلاق لان الاطلاق يقتضي نفي القيد عن المفهوم المدلول عليه باللفظ ، لا إثبات المفهوم الاوسع في مقابل المفهوم الاضيق ، والشك في المقام في المفهوم المكني عنه وانه قلم التشريع أو قلم الادانة والعقوبة وهما مفهومان متغيران واحدهما اوسع من الاخر في الصدق والإنطباق.

وهذا المقال مرفوض جملة وتفصيلاً :-

اولاً :- إن استظهاركون المراد الجدي للمشرع من القلم المرفوع في الحديث قلم التشريع والتقنين الاعم من التكليفي والوضعي وان المقصود واقعاً هو الاستظهار من القرينة المصاحبة له المحتفة به وهي قرينة مناسبة الحكم والموضوع بلحاظ ان الحديث الشريف صادر عن رسول الله (*) وأهل بيته وهم في مقام التشريع وبيان الاحكام وحدودها وبلحاظ موضوع الحديث [الصبي حتى يحتلم والمجنون حتى يفيق] وهو شاهد واضح على إرادة رفع قلم التشريع - لاخصوص قلم، فان الخصوص يحتاج الى مؤنة بيان زائد - ويستمر الرفع حتى يكملا بالبلوغ والعقل ويتأهلا للقانون الشرعي ، ونظير هذا : القوانين الارضية الموضوعة من البشر على البشر حيث تكون بتمامها محدودة بكمال العقل والبلوغ وتمام الاهلية من دون فرق بين الوضعيات والتكليفات .

وباختصار : مقتضى قرينة مناسبة الحكم والموضوع المحتفة بالحديث الشريف [رفع القلم ...] كون القلم كناية عن القانون - السماوي أو الارضي- وان قلم القانون والتشريع مرفوع عن غير الكامل ذي الاهلية للالتزام القانوني الشرعي - الصبي والمجنون- وهذه قرينة محتفة بالحديث تقتضي الرفع التام والشامل للوضع والتكليف .

ويؤكده : ورود الحديث لطفاً وامتناناً على الناس ، وتعميم الرفع للتكليفيات والوضعيات هو المعنى المتناسب مع الرفع اللطفي الامتناني كما اوضحناه في ابحاث البيع فيما يرتبط بحديث رفع القلم .

والمتحصل ان ارادة (قلم التشريع والتقنين) هو مقتضى القرينتين المحتفتين بالحديث الشريف ، وليس تمسكاً باطلاق لفظ القلم بل هو فهم بالقرينة للقلم المرفوع عن الصبي وعن المجنون .

وثانياً :- ان ورود رواية تفيد (كتابة السيئة على الصبي اذا بلغ) لو فرض اختصاص الحديث بهذه الجملة لايصلح دليلاً مفسراً لحديث رفع القلم عن الصبي وعن المجنون بخصوص قلم العقوبة والسيئة والادانة ، بل هو خبر يؤكد توجه القوانين والتشريعات الى البالغ ويستلزم عدم توجهها الى الصبي مادام صبياً، ورد في الخبر المعتبر سنداً عن الصادق (عليه السلام) : [اذا بلغ اشده ...وكتب عليه السيئات وكتبت الحسنات وجاز له كل شيء الا ان يكون ضعيفاً أو سفيهاً][1] وهذا الخبر المشار اليه يتضمن الدلالة الواضحة على توجه القوانين التكليفية والوضعية عند البلوغ قال(عليه السلام): [كتب عليه السيئات وكتبت له الحسنات] وهذا يؤكد توجه القوانين والتشريعات التكليفية المستلزم مخالفتها للادانة والعقوبة، وقال (عليه السلام) : [وجاز له كل شيء الا ان يكون ضعيفاً أو سفيهاً] وهذا يؤكد توجه القوانين والتشريعات الوضعية كما لايخفى ، ولازمه عدم توجه القوانين والتشريعات التكليفية والوضعية الى الصبي مادام لم يبلغ اشده ، وبتعبير آخر : لابد من ملاحظة الخبر بتمامه، ولايجوز اقتطاع بعض مضمونه دون

---

(1) الوسائل :ج١٣ ب٤٤من ابواب الوصايا : ح١١ .

بعض ، بل ملاحظته بتمامه تؤدي الى استظهار (قلم التشريع والتقنين) التكليفي والوضعي ولايفهم (قلم العقوبة) قطعاً .

وثمة روايات عرضناها في مباحث البيع تفصيلاً ، نظير معتبرة الكناسي [١] ورواية حمران [٢] اللتين تضمنتا ان الغلام والجارية اذا بلغا اقيمت عليهما الحدود التامة في الاسلام: لهما وعليهما ولاتبطل حدود الله في خلقه ولاتبطل حقوق المسلمين بينهم ، فان حدود الله - لهما وعليهما - ظاهر في المعنى القراني [تلك حدود الله][٣] وهي احكامه وتشريعاته على الاطلاق ، ونظير معتبرة عمار[٤] [فان احتلم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلاة وجرى عليه القلم] وذكر الصلاة لأهميتها ولسؤال الراوي عنها، وهو ذكر الخاص تمهيداً لبيان العام وهي تفيد جري قلم التشريع، ولاشاهد على ارادة قلم المؤاخذة والعقوبة، ونظير رواية الثمالي التي قال فيها الباقر (عليه السلام) جواباً عن سؤال : في كم تجري الاحكام على الصبيان ؟ واجاب (عليه السلام) : [في ثلاث عشر واربع عشر ... الاحكام تجري عليه] وهي ظاهرة في جري الاحكام على من بلغ السن المخصوصة .

وباختصار : تضمن بعض الروايات (كتابة السيئات على الصبي اذا بلغ) لايدل على ارادة (قلم المؤاخذة والعقوبة) لانه اقتطاع من الحديث ونظر الى بعض فقراته ، والنظر الى تمام الاحاديث والى القرائن العديدة المتوفرة يكاد يشرف معه الفقيه المحقق على فهم (قلم التشريع والتقنين) قطعياً ومن دون تردد .

وثالثاً :- ان احتمال ارادة قلم العقوبة - على فرض تسليمه وانعقاده في النفس – لايكفي لصيرورة الروايات مجملة يمنع اجمالها عن الاستدلال بها ، بل هو احتمال ضعيف قبال ظهور قوي مدعوم بالقرائن الشاهدة على ارادة (قلم التشريع والتقنين) ، فهو استظهار بالقرينة من مفهوم لفظ (القلم) المرفوع في الحديث التشريعي

---

(١) الوسائل ج١ب٤من ابواب مقدمة العبادات : ح٢ .

(٣) الوسائل : ج١٤ ب٦ من ابواب عقد النكاح : ح٩ .

(٣) نص قرآني متكرر في خمسة عشر موضعاً فراجع .

(٤) الوسائل ج١ :ب٤ من ابواب مقدمة العبادات : ح١٢ .

العظيم يفيد معنى وسيعاً يعم التشريعات والاحكام التكليفية والوضعية، وليس هذا تمسكاً باطلاق حديث (رفع القلم) حتى يمنع التمسك باطلاق الحديث لاجماله أو لعدم وضوح انعقاده .

ومادام لم يكن إعتمادنا في فهم (قلم التشريع) على اطلاق (القلم المرفوع) لايأتي علينا اشكال (عدم امكان التمسك بالاطلاق لان الاطلاق يقتضي نفي القيد عن المفهوم المدلول عليه باللفظ ، لا إثبات المفهوم الاوسع في المفهوم الاضيق) فانه من قبيل السالبة بانتقاء الموضوع اذ لانتمسك بالاطلاق ، بل نفهم من بعض القرائن الداخلية والخارجية (قلم التشريع والتقنين) الشامل للوضع والتكليف في منظور المشرع الاقدس ، وقد نفى الحديث قلم التكليف والوضع عن الصبي والمجنون فلاً يتساوى حالهما مع البالغ العاقل .

وقد يقال ثانياً - استدلالاً على استواء الصبي والبالغ في تعلق الخمس باموالهما ، كما في رسالة [١] الخمس لشيخنا الاعظم – بأنه (يفهم من استدلال العلماء لوجوب الخمس في الكنز والمعدن والغوص بانها اكتسابات فتدخل تحت الاية ، ثم تعميمهم الوجوب فيها للصبي و المجنون ، ثم دعواهم الاجماع على وجوب الخمس في مطلق الاكتسابات : عدم الفرق بين البالغ وغيره) أي : يفهم عدم الفرق بين البالغ والصبي في حكم تعلق الخمس من الشواهد الثلاثة .

ويرد عليه : اولاً : ان مفاد اية الخمس [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ**]الانفال:٤١ هو تعلق الخمس بكل مال مغنوم ، وليس فيها أي دلالة على وجوب الخمس وتعلقه بالاكتسابات حتى يمكن دخول (خمس الكنز والغوص والمعدن) تحت آية خمس الاكتسابات كما افاد (قده) ، وانما تندرج هذه الموارد في الاية بلحاظ كونها مالاً مغنوماً .

وثانياً – ان دعواهم الاجماع على وجوب الخمس في مطلق الاكتسابات دعوى غير سليمة ، لعدم انعقاد الاجماع التعبدي

---

(١) رسالة الخمس : مطبعة باقري :قم مسالة ٢٣ : ص ٢٧٤.

الكاشف عن موافقة المعصوم (عليه السلام) بطريق يطمأن بانتاجه ، وانما هو شهرة فتوائية متأخرة بتعليق الخمس بالاكتساب ، ومعقد الشهرة أو موردها خصوص الفوائد ولا تعمّ الكنز والغوص والمعدن .

وثالثاً: إن تعميم الوجوب في الكنز والغوص والمعدن للصبي والمجنون هو فتياً تختص حجيتها بالمفتي واتباعه ، ولو أريد الاستدلال له بالاجماع المدعى على وجوب الخمس في مطلق الاكتساب فيرده: انه اجماع منقول ضعيف في نفسه محتاج الى الكشف التعبدي عن رأي المعصوم (عليه السلام) ودونه خرط القتاد .

وبعد هذا كله نقول : بعد وضوح الحديث التشريعي الناطق برفع قلم التشريع والتقنين عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق وعدم ثبات دليل على خلافه نلتزم بعدم استواء البالغ العاقل مع الصبي والمجنون في وضع الخمس على الأموال المغنومة ووجوب اخراجه تكليفاً ، أي نشترط في الوجوب الوضعي والتكليفي : البلوغ والعقل، ونرفع الحكمين عن الصبي وعن المجنون استناداً الى الحديث التشريعي اللطفي الناطق برفع قلم التشريع والتقنين عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق ، مؤيداً بما اشتهر بين الفقهاء الاواخر (قدهم) من مساواة احكام الخمس مع احكام الزكاة أو تبعيتها لها في غير الموارد والاحكام المعلوم أو المنصوص على خلافها معها، ومن الواضح اشتراط وضع الزكاة بالبلوغ والعقل ولادليل مخصوص بالخمس يدل على عدم اشتراط وضع الخمس بهما .

وحيث كان الدليل والمؤيد عاماً فيعم الشرط تمام موارد الخمس من دون فرق بين الثلاثة التي خصها في (الشرايع) وادعى عدم الخلاف في وضع الخمس عليها – الكنز والمعدن والغوص – وبين غيرها كارباح المكاسب ، وذلك لاندراج الجميع تحت حديث رفع القلم عن الصبي وعن المجنون .

وهنا بحوث وتفريعات نعرضها ضمن فروع :-

أ-اذا لم يتعلق الخمس بأموال الصبي والمجنون ولم يجب عليهما اخراجه من اموالهما التي حصلا عليها حال الصبى أو الجنون فلا يجب على وليهما اخراجه من اموالهما فانه بلا موجب ولادليل

مخصوص يلزم الولي باخراج خمس مال الصبي أو المجنون ولا دليل يجعل الاخراج واجباً على الولي الشرعي بمقتضى ولايته .

وهكذا لايجب اخراجه على الصبي بعد بلوغه ولاعلى المجنون بعد افاقته وذلك لرفع الشارع قلم التشريع عن الصبي وعن المجنون وعدم وضع الخمس في اموالهما المستحصلة أو المستفادة حال الصبى أو الجنون ولم نجد دليلاً بالخصوص على تخميسهما لاموالهما المستفادة حال الصبى أو الجنون، وباختصار : لادليل واضح على تعلق الخمس ووجوب اخراجه من مال الصبي أو المجنون، لا قبل البلوغ والعقل ولابعده .

نعم من لايشترط البلوغ والعقل في تعلق الخمس وثبوته ووضعه على اموال الصبي أو المجنون يتوجه عليه القول بوجوب اخراج الولي لخمس اموالهما بمقتضى الولاية ، ولو قصر الولي أو امتنع عن الاخراج شفقة أو عصياناً أو جهلاً توجه وجوب الاخراج الى الصبي عند بلوغه والى المجنون عند افاقته .

ب- يستثنى من عدم تعلق الخمس بأموال الصبي والمجنون ويخرج عنه : اموال الصبي أو المجنون المختلطة بالحرام - اموال غيره - اذا لم يتميز الحرام ولم يعرف قدره ولا صاحبه فانه يتعلق به الخمس ويجب على الولي الشرعي اخراجه بمقتضى ولايته ولمصلحته بلحاظ كون تخميس المال المختلط تحليلاً وتطهيراً من الحرام اللامتميز وكونه طريقاً شرعياً لتزكية مال الصبي و المجنون ليكون سائر المال - الاربعة اخماس بعد اخراج الخمس من المال المختلط - حلالاً على الصبي والمجنون كما ورد في بعض[1] روايات الحلال المختلط بالحرام ، ومن هنا وحيث كانت الولاية على الصبي وعلى المجنون لرعايتهما واصلاح حالهما واموالهما يلزم الولي - ومن باب اللطف بالمولى عليه واصلاح ماله- تخميس مال الصبي أو المجنون وتطهيره من الحرام المختلط به من دون ان يقتضي حديث رفع القلم عنهما نفي وجوب الخمس :-

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب١٠ من ابواب مايجب فيه الخمس : ح٤ .

وذلك لان حديث رفع القلم تشريع لطفي ونفي إمتناني عن الصبي وعن المجنون ولايقتضي هذا الرفع اللطفي نقي وجوب تخميس اموالهما المختلطة بالحرام بل هو خلاف مصلحتهما ، واللطف التشريعي بجعل الولي لرعاية مايصلح الصبي والمجنون يقتضي التطهير والتزكية، وهو يتحقق باخراج الخمس ليطهر الباقي ويحل على الصبي والمجنون ، مضافاً الى ان وجوب تخميس المال الحلال المختلط بالحرام ليس حكماً شرعياً أو قانوناً الهياً ملقى على كاهل الانسان حتى يرفع تلطفاً وامتناناً ، بل لما كان التخميس طريقاً الى تطهير المال وتزكيته وتحليل الباقي كان تصرفاً لصالح المولى عليه يتولاه القائم شرعاً على امواله ، واذا قصر أو ترك عصياناً أو جهلاً لزم الصبي بعد البلوغ والمجنون بعد الافاقة أن يخرجاه ليحل لهما الباقي .

جـ- اذا اجتمع البلوغ والعقل في شخص تعلق الخمس باموالـه المغنومة طراً - الا ما إستثني كالمهر والميراث المحتسب- ووجب عليه اخراج الخمس واداؤه الى الولي الشرعي حسبة - المجتهد العدل - أو مستحقي الخمس ، من دون فرق بين الرجل وبين المراة ولابين الشاب والعجوز ولابين المتزوج منها المسؤول عن نفقة عياله وبين المطلق وغير المتزوج ، فاذا كان البالغ العاقل امرأة - متزوجة كانت أم غير متزوجة ، شابة كانت أم عجوزاً - وجب عليها تخميس مالها المستفاد من معدن أو جوهرة أو كنز تخرجه أو ثمر أو زرع أو ارباح أو اجور خياطة أو نساجة أو غزل تكسبها وفاضت الارباح والفوائد عن مؤنتها ،أي حالها حال الرجل في الاحكام المتقدمة بمقتضى قاعدة الاشتراك في الاحكام .

وقد تكرر منّا ان المدار والاعتبار في خمس الفوائد والارباح الفاضلة عن مؤنة المعاش بالصرف الفعلي في المؤنة وفي احتياجات المكلف في معاشه وعياله من دون اسراف على ماسبق تفصيله ، والمقصود هنا بيان استواء الرجل والمراة البالغين العاقلين وعدم اختصاصها بالرجل أو برب العائلة لعدم الموجب للاختصاص، بل يوجد عندنا دليل قطعي على الاستواء وهو التسالم الفقهائي الارتكازي على اشتراك الرجال والنساء في الاحكام الشرعية مالم يقم دليل

خـاص علـى اختصـاص احـدهما بشـيء مـن الاحكـام الشـرعية - التكليفية أو الوضعية - .

د- اذا اجتمع البلوغ والعقل في شخص - رجـلاً أو امـراة- تعلـق الخمس باموالـه المغنومة - على اختلاف انواعها - من دون فـرق بـين استقلالية المكلف في التصرف المعـاملي وتحصـيل المـال المغنـوم - الكنـز أو المعـدن أو الغـوص أو الفائـدة- وبـين اشـتراكه مـع غيـره فـي تحصيل الاموال وغنمها فانه يتعلق الخمس بحصته من المال المغنـوم والمستفاد ويلزمه اخراجه ثم اداؤه الـى الـولي الفقيـه العـدل أو الـى أربابه ومستحقيه . ولايضره الاشتراك فـي الاغتنـام أو الاسـتفادة مـع غيره ، بل لايضره الاشتراك مـع مـن لايخمـس امواله - لاعتقـاد عـدم وجوبه كالمخالف فـي المـذهب تقصـيراً أو قصـوراً ، أو لعصـيانه وعـدم مبالاته باحكام دينـه ومذهبـه ، ولايلحقـه وزر عمـل شـريكه وعصـيانه ويجزيه ان يعمـل بمقتضـى ديانتـه وايمانـه وولايتـه لاهـل بيـت النبـوة (عليهم السلام) ويخرج خمس حصته من الارباح والفوائد أو من انواع الغنائم .

وهكذا لو كان المكلف - شاباً كان ام شـابة ام عجـوزاً - يعـيش في كنف غيره- ابيه أو امه أو اخيه أو عمه أو تعيش المـراة فـي كنـف زوجها أو بيت الزوجية - وقد يشترك هذا أو ذاك مع المنفق أو المعيـل في المصرف ويبذل بعضاً من وارداتـه وفوائـده وقـد يعتمـد هـذا أو ذاك في مؤنته ومصروفاته في احتياجاته العاديـة المتعارفـة علـى احـدهم وقد يقصر بعض في العيلولة أو الانفاق على غيره فيحتـاج فـي مؤنتـه وقد تأتيه أو تأتيها هدية أو فائـدة كسـبية كـأجور خياطـة أو نسـاجة أو غزل أو نحوهـا فيقضـي منهـا احتياجاتـه أو مصـارفه أو مصـارفها التـي تخص به أو بها أو لم يبذلها المنفق أو المعيل ثم يزيـد ويفضـل فيجـب تخميس الفاضل عن المؤنة من الفوائد والارباح والاجور .

ولاتضـر بـالمؤمن المعتقـد للولايـة العظمـى لأهـل بيـت النبـوة (سلام الله عليهم) الانتفاع أو الاشتراك في الصرف أو العمل الكسـبي مع اموال من لايخمس - اعتقاداً باطلاً أو عصـياناً آثـماً - ويجزيـه اداؤه واجبه اعني تخميس الفاضل من فوائده وارباحه ، وهكذا لو قـدر لهمـا الحصول على كنز أو معدن أو جـوهرة بـالغوص وجـب علـى كـل واحـد

منهما تخميس حصته فوراً من دون انتظار زمان أو مؤنة عام ثم يقع الكلام في النقطة الثالثة :-

اشتراط الملك

يشترط في وجوب الخمس وتعلقه بالاموال ان يكون المال ملكاً للمكلف لتصدق الافادة والاستفادة التي جعلت موضوعاً في ادلة وجوب الخمس فان حيثية الملك جهة مستبطنة في مفهوم الافادة ومفادها، كما لايتحصل المفهوم خارجاً الا مع تحقق الملك اذ من دونه لاتصدق الاستفادة عرفاً كما لايصدق الغنم والفوز بالكنز والمعدن وجوهرة الغوص ونحوها ، وباختصار : تعلق الخمس متوقف على حصول الملك للمكلف ، ومن دونه لاتعلق للخمس :-

اولاً :- لأن الملك مستبطن في مفهوم (الافادة) .

ثانياً :- لأن المرتكزات الفقهية على اشتراط ملك المستفاد أو المعنوم في تعلق الخمس بالمال .

وهكذا يشترط في وجوب الخمس وتعلقه بالمال المغنوم أو المستفاد : ان يكون مالكه انساناً معيناً - فرداً مكلفاً أو أفراداً من المكلفين مشتركين في عملية تجارية أو إستثمارية تدر عليهم بالربح والفائدة ، فيخرج عن موضع الحكم ومحل الالزام : ماإذا كان ملك المال عائداً الى جهة معنوية مالكة - وهي ليست مكلفاً شرعاً - كالاموال المستثمرة والعقارات المستأجرة ونحوهما من الاموال الموقوفة على مسجد جامع أو حسينية أو الاموال المبذولة لها تبرعاً ، فان المسجد والحسينية ونحوهما جهة معنوية مالكة لما يردها من اموال لكنه لاتكليف على جماد أو من هو متولي امر الجماد .

وهل كذلك المؤسسات الخيرية التي تجمع الاموال للايتام أو الفقراء أو المرضى أو المعوقين أو العاجزين كبار السن وتوزعها عليهم ؟ حيث ان هذه الاموال تعود الى مجموعة بشرية معنونة بعنوان ويملك النوع المال ولايملكه شخص معين منهم، والولي المشرف على المؤسسة أو الجمعية الخيرية يتولى التوزيع : وقبله المالك

ب- ما اذا كان المال في صندوق المؤسسة الخيرية من التبرعات الخيرية والصدقات العمومية - لامن الخمس ولامن زكاة المال ولا من زكاة الفطرة - فالظاهر انه لايتوجه اليه حكم التخميس لعدم وجود مالك معين له حتى يتوجه اليه خطاب التخميس ولايلزم الولي المشرف على المال تخميس الفائض بل واجبه المؤتمن عليه هو التصدي لايصاله الى مستحقيه ، وبعد وصوله الى مستحقيه يملكه ويلزمه تخميس مايفيض عن مؤنة سنته كسائر المكلفين .

نعم لايبعد جواز تنمية هذا المال المجتمع في الصندوق والفائض عن الحاجة الفعلية لاستمرار الدفع وقلة المستحق فيستثمر لمصلحة اصحابه - المتبرع لهم- مع اخذ نسبة من الربح للعامل حسب المتعارف في المضاربات امثالها من حيث تحديد النسبة وحصص الربح بين اصحاب الاموال وبين العاملين المضاربين .

هذا تمام ما اردنا بيانه بلحاظ البحث الاول المرتبط باشتراط الكمال والملك في تعلق الخمس ثم يقع الكلام في :-

البحث الثاني : دفع الخمس ومصارفه .

وهذه جهة مهمة في بحوث الخمس واحكامه ، تترتب على الانتهاء من تحقيق البحوث والاحكام السابقة المرتبطة بتعلق الخمس بموارده المالية ووجوب اخراجه منها ، فاذا وجب اخراجه واخرجه المكلف فيأتي البحث في حكم دفعه الى اربابه وصرفه الى مستحقيه ، ويقع الكلام التفصيلي حوله ضمن نقاط:-

فورية دفع الخمس وتعبديته

لا ريب في حرمة التماهل والتسامح في اداء الخمس بل حرمة كل مايوجب تأخير ايصاله من دون عذر مشروع فانه مصداق حبس الحقوق المتسالم

على تحريمه وكونه كبيرة ، وهل يجب اداؤه فوراً عند تحقق سببه ؟ .

اما مع وجود عذر للتاخير كطلب المستحق ورجاء إيصاله الى المجتهد العدل فلا ريب في جواز التأخير وعدم وجوب المسارعة والكلام في لزوم الفورية مع انتفاء العذر وعدم تحقق التهاون أو الاهمال في الاداء .

يبدو من استاذنا[1] المحقق (قده) عدم الفورية مالم يلزم التهاون والتسامح لعدم الدليل على وجوبها، ويبدو من (المستمسك[2]) ان الفورية تقتضيها قاعدة السلطنة ، وتوضيحه : ان خمس المعدن والكنز ونحوهما هو

---

(١)مستند العروة الوثقى كتاب الخمس -٣٣٢.

(٢) مستمسك العروة الوثقى ج٩ :٥٨٦.

مال مملوك لأربابه وهم مسلطون عليه محتاجون له مطالبون به ويجب على المكلف بالخمس ايصاله اليهم بعد اخراجه ويحرم عليه منعهم وحرمانهم منه كسائر اموال الغير وهذا حكم شرعي ثابت من أول تعلق الخمس بمال المكلف ويستمر حتى يتحقق الاداء والدفع خارجاً ، وهذا الثبوت من أول الامر هو الفورية الواجبة ، وهذا غاية توضيح المطلب .

ويرد عليه :ان اقتضاء (قاعدة السلطنة) الفورية بهذا التوضيح ممنوع، لانه يتطلب احراز المالكية الشخصية للهاشمي ونحوه من ارباب الخمس ، وهذا لم ينهض عليه دليل واضح ، نعم يمكن ان يدعي احد الملكية النوعية إذ الهاشميون جهة عمومية مالكة ولايمكن ان يدعى كون الهاشميون مالكاً للخمس بشخصه حتى بعد تسليمه واستلامه حسبما تقدم فليس الهاشمي مالكا بشخصه حتى حتى يتسلط على ماله وتثبت الفورية .

ثم في هذه الفريضة المالية المقدسة جهة مهمة هي جهة تعبديتها إذ الخمس كالزكاة فريضة مالية عبادية تتقوم بقصد التقرب الى الله باخراجها ودفعها أي افترضها الله على عباده بنحو تعبدي نظير فريضة الصلاة والصياة والحج ، وليس نظير رد التحية وتطهير البدن والثوب من الخبث ، وهذا مرتكز قطعي في اذهان الفقهاء (رض) بل والمتشرعة الاتقياء وهو موضع التسالم الفتوائي الشفهي ومجرى السير العملي المتشرعي .

والقدر المتيقن من الاجماعات الارتكازية القطعية هو قصد التقرب بالعمل الى الله وحسب ، أو قصد امتثال الامر بالفريضة المقدسة أو أداء الواجب الشرعي الالهي ، فلا بد في مقام امتثال الامر المولوي بالتخميس أو عند الدفع الى المستحق أو الى الولي الشرعي حسبة - الفقيه العدل - من ان يقصد وجه الله ويتقرب بالعمل اليه بامتثال امره .

ويكفي القصد الارتكازي والداعي الباطني المستقر والمستيقظ بسرعة حين التنبيه أو الانتباه بحيث لو سئل : ماذا تفعل، لأجاب من دون تردد : ادفع الخمس الذي فرضه الله علي واتقرب الى الله سبحانه بدفعه . هذا كله بلحاظ دفع المؤمن الخمس الواجب عليه والملقى على عهدته كسائر الفرائض التعبدية .

وهل يلزم الذمي الذي اشترى أرضاً من مسلم ان يقصد التقرب الى الله سبحانه بدفع خمس ارضه التي اشتراها من مسلم؟

الظاهر عدمه فانه لادليل على تعبدية الخمس الواجب على الذمي حتى اذا كان مؤمناً بالله سبحانه بنحو ايمان أو كان يتأتى منه التقرب سبحانه اليه فضلاً عما اذا كان كافراً به جاحداً لربوبيته منتسباً الى دين

سماوي بأضعف إنتساب ملتزماً بشرائط الذمة لغرض النجاة والسلامة . وبتعبير اخر : انه قد ثبت بالدليل المعتبر ان الذمي اذا اشترى ارضاً من مسلم [عليه الخمس][1]أي مفروضاً عليه الخمس واجباً عليه ، والظاهر ان هذا الخمس ليس من قبيل خمس الغنائم كالفائدة والكنز ونحوهما مما يجب اداؤه كفريضة مقدسة بل هي من قبيل الضريبة الحكومية المالية أو هي اقرب اليها فرضت لبعض الاهداف الاسلامية والمصالح العمومية نظير منع توسع غير المسلم في ارض الاسلام ، والضريبة مفروضة تؤدى من دون توقف على قصد التقرب بدفعها بل هي الزام محض ، يكفينا احتمال هذا الامر مانعاً عن اثبات تعبدية خمس الارض التي اشتراها الذمي من مسلم حيث ان عمدة الدليل على تعبدية الخمس هو الاجماع و التسالم الارتكازي وهو دليل لبي يؤخذ منه بالقدر المتيقن وهو غير خمس ارض الذمي .

---

(١) الوسائل : ج٦ ب٩ من ابواب مايجب فيه الخمس .

هذا دليلنا على عدم لزوم قصد القربة على الذمي ، وقد يستدل[1]عليه باطلاق دليل وجوب الخمس على الذمي اذااشترى أرضاً من مسلم ،قال في الجواهر : (ولا نية على الذمي قطعاً بل ولا على غيره حين الاخذ والدفع لاطلاق الدليل) ثم نقل عن الشهيدين في الدروس والمسالك فتياهما بايجاب النية القريبة على الحاكم الشرعي أو من يتولى الاخذ والدفع ، لا أن تكون النية عن الذمي الباذل للخمس .

وفيه : انه لااشكال في حجية القطع على من قطع بعدم لزوم النية القريبة على الذمي استفادة من اطلاق دليل خمس أرض الذمي ، لكن الظاهر عدم جدوى إطلاق خبره في توليد القطع بذلك ، فان الاطلاق بدوي لايظهر انعقاده وارادته جداً لعدم كون المولى (عليه السلام) في مقام بيان عدم اعتبار قصد القربة في خمس ارض الذمي حتى يستظهر من الاطلاق البياني أو المقامي: عدم الالزام بالقصد القربي ، قال(عليه السلام): [أيما ذمي اشترى من مسلم ارضاً فان عليه الخمس] وليس فيه اشارة أو اشعار بعدم لزوم قصد القربة ، وليس في مقام بيان ذلك ولايتوقع حتى يستكشف من عدم الذكر أو من السكوت : عدم إرادة النية ، ولو أمكن قبول الاستدلال المذكور لأمكن الاستدلال بمثله- باطلاق دليل الخمس - في المعدن والكنز والارباح ويستكشف من عدم الذكر أو من السكوت : عدم اعتبار النية القريبة من المؤمن المتصدي لتخميس امواله حيث ان أدلتها مطلقة بالنظر البدوي ، ولايمكن قبوله جزماً لوضوح انه لا يصلح عدم الذكر كاشفاً عن الاطلاق البياني لخبر الخمس ولايصلح السكوت عما هو خارج مايقصد بيانه كاشفاً عن الاطلاق المقامي لنصوص الخمس .

والمتحصل وضوح عدم لزوم قصد القربة في دفع الذمي خمس الارض التي اشتراها من مسلم فيجزي اخذه منه من دون تقربه الى الله بفعله بل ولو قهراً عليه اذا كانت يد الفقيه مبسوطة نافذة واقتضت المصلحة الدينية ذلك . ولايلزم تصدي الفقيه لقصد القربة لاحين الاخذ من الذمي ولاحين الدفع الى المستحق ، خلافاً لما حكاه في الجواهر عن الدروس والمسالك ، فان ولاية الفقيه تقتضي جواز الاخذ ومشروعيته ، ولاتقتضي لزوم قصد التقرب لا عن الذمي ولا عن نفسه لعدم الدليل على لزومه أو على وكالته شرعاً عن الذمي الدافع لينوي القربة عن الذمي ، ولعدم اقتضاء ولاية الفقيه – العامة لو قيل بها ، أو الحسبية على المختار – قصد القربة بنفسه عن نفسه لاجل اخذ الخمس من الذمي أو لدفعه الى مستحقيه وصرفه اليهم ثم يقع الكلام في النقطة الثانية :

([1]) الجواهر : ج١٦ : ٦٩ .

عائدية الخمس

المشهور بين فقهائنا المتأخرين (قدهم) عود نصف الخمس الى الامام وعود نصفه الاخر الى الهاشميين واشتهر بينهم تقسيم الخمس الى ستة سهام هي على طبق العناوين الستة المنصوصة في آية الخمس ، وتعارف في العصور المتأخرة تسمية سهام الله ورسوله وذي القربى بسهم الامام وتسمية سهام اليتامى والمساكين وابناء السبيل بسهم السادة بنحو يعتبرونهم ملاك الخمس بملكية نوعية مخصوصة ، ومتقدمو فقهائنا بعض عباراتهم توافق هذا الامر ، ولم يعرف تحقيقاً موافقتهم على ماهو مشهور المتاخرين بحيث يتشكل أو ينعقد إجماع على ذلك .

والذي نستوضحه من الروايات الصحيحة ونميل اليه أونحتمله قوياً – في الاقل – هو كون الخمس بتمامه لولي الامر شرعاً أي يعود لرسول الله (ﷺ) في حياته ثم لأوصيائه أئمة الهدى - كل امام في عصر امامته وزمن ولايته - وان الخمس حق الولاية والامامة وملك المنصب الرفيع يضعه الولي حيث يشاء من المصارف الثلاثة الأخيرة في آية الخمس وغيرهم من المصارف ، وفي عصر الغيبة قد فوض الامر الى المجتهد العدل- ولي الامر حسبة - .

وقد استدل لمشهور المتأخرين بظاهر آية الخمس وبمجموعة من الروايات إدعي تواترها :-

أ-أما الآية الشريفة التي جعلت الخمس للعناوين الستة : فان التزمنا –وهو الحق- ظهورها في جعل الخمس لكل ماغنم الانسان واستفاده وفاز به واصابه من المال الا ماخرج بدليل خاص، ثم التزمنا بكون الخمس بجميع موارده ملكاً لهؤلاء ويكون لكل واحد سهماً فيه فيتم الاستدلال بالاية للمشهورة وان لم نلتزم ذلك أو إلتزمنا ظهورها في غنيمة دار الحرب خاصة فيمكن تعميم الحكم لبقية الموارد ببركة الاطلاق المقامي لروايات تخميس الموارد الاخرى غير الغنيمة بلحاظ سكوتها عن بيان المصرف فينكشف ان مصرفه هو مصرف غنيمة الحرب الوارد في النص القرآني الشريف .

ب- وأما الاخبار الشريفة التي ادعي تواترها فهي ضعيفة السند قليلة العدد يمكن ان تكون مستفيضة ويمتنع كونها متواترة - لفظاً أو معنى - ، نعم يمكن تأويل المراد بأنها متواترة اجمالاً حيث يقطع أو يطمأن بصدور بعضها عن المعصوم (عليه السلام) – كما ادعى استاذنا المحقق(قده)وخير ماصنع

تصحيحاً لدعواهم تواترها – والقطع والاطمئنان حجة على واجده ، والاخبار هي :-

الاولى : مرسلة[١] ابن بكير المروية في التهذيب عن احدهما (عليه السلام) في آية الخمس قال : [خمس الله للامام ، وخمس الرسول للامام ، وخمس ذوي القربى لقرابة الرسول : الامام ، واليتامى يتامى الرسول ، والمساكين منهم ، وابناء السبيل منهم ، فلا يخرج منهم الى غيرهم] وهذه المرسلة اقرب ماتكون في الدلالة الى مااشتهر بين الاصحاب من الملكية على سهمين : سهم الامام وسهم الهاشميين ، لكنها لاتمتنع من الالتقاء بمفادها مع مانميل اليه من كون الخمس حقاً لمحمد وآل محمد بالولاية الشرعية التي جعلها الله لهم وكون السهام الثلاثة الاخيرة بعض مصارفها وهي في كفالتهم .

الثانية :- مرسلة[٢] حماد المروية في الكافي والتهذيبين عن العبد الصالح (عليه السلام) : [..فسهم الله وسهم رسول الله لأولي الامر من بعد رسول الله وراثة ، وله ثلاثة اسهم : سهمان وراثة وسهمان مقسوم له من الله ، وله نصف الخمس كاملاً ، ونصف الخمس الباقي بين اهل بيته ،فسهم ليتاماهم وسهم لمساكينهم وسهم لابناء سبيلهم ...] .

الثالثة:- مرفوعة[٣] احمد المروية في التهذيب وهي تقارب كثيراً في مفادها لمرسلة حماد واحتمل قوياً كونها هي فراجع وتحقق الروايتين في اصول الحديث الراوية لهما ومضامين الروايتين.

الرابعة:- مرسلة [٤] السيد المرتضى في رسالة المحكم والمتشابه عن علي(عليه السلام): [... ويجري هذا الخمس على ستة اجزاء فيأخذ الامام منها سهم الله وسهم الرسول وسهم ذي القربى ، ثم يقسم الثلاثة السهام الباقية بين يتامى آل محمد ومساكينهم وأبناء سبيلهم].

الخامسة :- مرسلة [٥] اسحاق في تفسير العياشي [...وخمس يقسم فسه سهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) ونحن نقول : هو لنا ... وسهم لذي القربى وهو لنا ، وثلاثة اسهم لليتامى والمساكين وابناء السبيل يقسمه الامام بينهم].

---

(١) الوسائل :ج٦ :ب١ من ابواب قسمة الخمس : ح٢.
(٢)الوسائل :ج٦ :ب١ من ابواب قسمة الخمس :ح٨.
(٣) الوسائل :ج٦ :ب١ من ابواب قسمة الخمس : ح٩.
(٤) الوسائل :ج٦ :ب١ من ابواب قسمة الخمس : ح١٢.
(٥)الوسائل :ج٦ :ب١ من ابواب قسمة الخمس : ح١٩.

هذه الروايات - وقد توجد غيرها - هي عمدة مستند المشهور في دلالتها الواضحة على تقسيم الخمس لسهام ستة ثلاثة للامام وثلاثة للهاشميين ، لكنها بتمامها ضعيفة السند لاتصلح حجة الا اذا التزمنا مبنى تصحيح الضعيف عند استناد المشهور وفهمهم لمفادها وفتياهم على طبق مؤداها .

لكن في إنجبار ضعف السند إشكال عظيم هنا : من جهة كبروية لعدم الاذعان بالانجبار بنحو الكلية المطلقة الشاملة لتمام الموارد إلا ان يحصل بعد التحقق والتدقيق الاطمئنان بصدور الخبر، ومن جهة صغروية لعدم احراز الاستناد الجابر للضعف – الذي هو استناد المتقدمين الى الخبر الضعيف والتزامهم بمؤداه ،مع انه لم يحرز شهرة الفتيا به بين المتقدمين فضلاً عن استنادهم الى هذه الاخبار لينجبر ضعفها ، والقدر المتيقن تحققه هي شهرة الفتيا بين المتأخرين واستنادهم الى هذه الاخبار وفي جبر استنادهم إشكال واضح وتفصيله في بحوث الاصول .

يضاف لما تقدم : وجود رواية صحيحة السند تدل على ان السهام خمسة - لا ستة- ونسب العمل بها الى بعض الفقهاء وهي صحيحة[1] ربعي التي يحكي فيها الصادق (عليه السلام) عمل رسول الله (صلى الله عليه وآله) في خمس المغنم [... ثم قسم الخمس الذي اخذه خمسة اخماس يأخذ خمس الله عز وجل لنفسه ثم يقسم الاربعة اخماس بين ذوي القربى واليتامى والمساكين وابناء السبيل ...] وهي واضحة الدلالة على حذف سهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) مع ان المنسوب الى بعض الفقهاء حذف سهم الله سبحانه ، وقد وقع المشهور في إشكال عدد السهام وحاولوا الدفاع ، وهي محاولة غير مجدية ، بل ان الصحيحة تلتقي جداً مع مانميل اليه أو نحتمله قوياً ونحتاط وجوباً لاجله – اعني ولاية رسول الله (صلى الله عليه وآله) وال محمد (عليهم السلام) على الخمس يصرفونه حيث شاءوا وهو حقهم الذي جعله الله لهم وفوض اليهم صرفه في العناوين المذكورة وغيرها مما فيه مصلحة الاسلام وصلاح المسلمين. وهذا كله - استدلالاً واشكالاً - موافقة مع المشهور في قصر النظر على هذه الروايات ، ومقتضى التحقيق هو النظر الى عموم النصوص الواردة في الخمس والانفال مما يرتبط بالبحث ، وهذه جهة ضعف في الاستدلال.

ومع غض الطرف عن نقاط الضعف في دليلي المشهور لنا ملاحظات وتوقفات اخرى :-

---

([1])الوسائل :ج٦ :ب١ من ابواب قسمة الخمس :ح٣.

اولاً :- ان آية الخمس وان فهمنا منها بحسب الشواهد الجلية على بيانها لتعلق الخمس بكل ماغنم المكلف واصابه من الاموال من دون اختصاص بغنيمة دار الحرب ، الا انها مجملة من حيث الصرف: اذ لم يبين فيها كيفيةجعل الخمس لهذه العناوين ، وهل هو بنحو الملك ام بنحو الحق ، وهل له ولي يتولى صرفه ام ليس له ولي ، وهل هذه العناوين – كلها أو بعضها- مصارف ام ليس كذلك ،وهل تختص العناوين الثلاثة الاخيرة بالهاشميين ، وهل يختص [ذي القربى] بخصوص الامام المعصوم مع انه لاشاهد في الآية على ذلك، وعلى فرض كون العناوين الستة مصارف فهل يختص الصرف في هذه العناوين لانها المجعول لها الخمس شرعاً فاذا فاض عن حاجتهم ماذا يصنع به ؟ والى أين يذهب؟ هذا ما سكتت عنه الاية .

فهذه الجهات المهمة مسكوت عنها في الآية الشريفة ، نعم قد استدل باللام [فان لله خمسه وللرسول ...] على كونه ملكاً للعناوين الستة ، مع ان اللام تدل على الاختصاص وتلتقي مع الاختصاص الملكي ومع الاختصاص الحقي كما تلتقي مع كون الخمس تحت ولاية الولي الشرعي – محمد وآله عليهم الصلاة والسلام - ، والحاصل ان آية الخمس في نفسها تدل على جعل الخمس للعناوين الستة وهي مجملة من جهات اخرى اهمها عدم وضوح كيفية الجعل ونحو الصرف.

ثم ان فهم (خصوص الائمة) كل في عصره وزمانه من قوله سبحانه [لذي القربى] في نفسه ومن داخل الآية صعب لايساعده ظاهر الآية بل مقتضى التعبير عموم قرباه من دون اختصاص ، وهكذا فهم خصوص يتامى الهاشميين ومساكينهم وابناء سبيلهم لايستفاد من الاية الشريفة بل هي في ذاتها على الاطلاق وقابلية الانطباق على غيرهم ،نعم بعض الروايات ظاهرة في التطبيق على خصوص أئمة اهل البيت ويتامى ومساكين الهاشميين ، لكن من دون ظهور الآية في الاختصاص بخصوص الهاشميين بنحو واضح الدلالة في منع غيرهم منه حتى اذا شاء ولي الامر دفع شيء من الخمس لغير الهاشمي لم يصح ، فما أفاده أستاذنا [1] المحقق (قده) من امكان استفادة خصوص الهاشميين من العناوين الثلاثة في آية الخمس واستفادة خصوص امام العصر في كل زمان- صعب المنال لايساعده ظاهر الآية الشريفة ولايستقيم تقريبه الا بعناء فراجع .

وثانياً- ورد نصان في القرآن الكريم في الفيء والانفال هما قوله تعالى [**الأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ**] الانفال : ا ، وقوله تعالى [**مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى**

([1]) مستند العروة الوثقى – كتاب الخمس : ٣٠٨ .

وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ] الحشر :٧ وهذه الاية الثانية تشبه آية الخمس [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**] الانفال:٤١، في تعداد العناوين الستة واطلاق العناوين الاربعة ، ومن المتسالم عليه بين الفقهاء (رض) أن الفيء والانفال لله وللرسول (ﷺ) في حياته ثم لكل امام في عصره الولاية والسلطنة الشرعية، وقد دلت بعض الروايات [1] - وفيها الصحيح سنداً الواضح دلالة على ان ماكان لله فهو لرسول الله وما كان لرسول الله فهو للامام ، جاء هذا المضمون في الانفال وفي الخمس وفي روايات عديدة مما يكشف عن كون الفيء والانفال في زمان رسول الله امره يرجع لرسول الله (ﷺ) ، وبعده يرجع الامر ويتولاه الامام المعصوم من اهل بيته كل في عصره وزمانه يقبضها ويضعها حيث يشاء حتى لاتكون الاموال دولة بين الاغنياء من البشر ثم يصرفها ولي الامر على اليتامى والمساكين وابناء السبيل من الهاشميين وفي مصارف اخرى.

وقد تسالم الفقهاء (رض) على عدم قسمة الانفال والفيء الى ستة سهام حصراً مع انها منصوصة في سورة الحشر التي هي نظير آية الخمس في سورة الانفال من دون اختلاف ، مما تؤكد تلكم الروايات مع هذا التشابه بين آيتي الخمس والفيء في العناوين المجعول لها الخمس والفيء وتكشف عن ان ولاية امر الاخماس لامام العصر (عليه السلام) كالفيء والانفال التي تسالم الفقهاء فيها على ولاية الرسول والامام عليها ، وصرحت بها بعض الروايات[2] الصحيحة على انها للرسول ثم للامام من بعده بضعه حيث يشاء ، ويلزمها كون العناوين أو بعضها مصارف يتولى الامام صرف الاخماس والفيء والانفال اليها من دون انحصار الصرف بها .

وثالثاً :- توجد روايات عديدة وبعضها صحيحة السند واضحة الدلالة على كون الخمس لرسول الله والائمة من اهل بيته وانه حق الامامة والوصاية ، وهذه الدلالة تلتئم جداً مع فهمنا للنص القرآن العظيم والاساس التشريعي للخمس [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**] فان

---

(1) الوسائل ج٦ : ب٢ من ابواب قسمة الخمس ح١ + ب١ من ابواب الانفال : ح١ +ح١٠ +ح٧ وغيرها .

(2) الوسائل ج٦ : ب١ من ابواب الانفال : ح١ +ح٧+ ح١٠ وغيرها .

جعل الخمس لله الحي الدائم ولرسول الله (ﷺ) الميت اللا دائم بخصوصيتهما يكاد يكون كاشفاً عن كون الجعل للولاية والسلطنة على الناس وعلى اموالهم والافأي معنى لجعل الخمس لله سبحانه أو لرسول الله وهوميت قريباً ، لا اقل من التئامها مع المعنى المفاد من تلكم الروايات الظاهرة في ان الخمس والفيء والانفال لهم – صلوات الله عليهم- ولايحتمل أو لايتوقع ان تكون ملكاً شخصياً لهم كما يملك الرجل ثوبه وطعامه فلا بد وان يكون المراد من كونها لهم هو ملك المنصب أو هو حق الولاية والامامة والسلطنة الروحية – يضعه حيث يشاء وحيث تقتضي المصلحة الدينية العليا دون المصلحة الشخصية .

واهم الروايات : الروايات الكثيرة المتضمنة لتحليل الخمس والفيء على شيعتهم حيث تضمنت تحليل الخمس بتمامه على مواليهم، وهو تصرف كاشف عن كونهم متولين له بتمامه متسلطين عليه ولهم الحكم المطلق فلذا حللوه لشيعتهم لتزكو اموالهم وتطيب طعمتهم وتطهر مناكحهم ومواليدهم ، بل بعضها صريح الدلالة على ان الخمس لهم أو هو مالهم ، وهذه الروايات – وبعضها صحيح السند - كثيرة مبثوثة في ابواب الانفال (لاسيما الباب الثالث والرابع) وهي متواترة اجمالاً بمعنى القطع بصدور بعضها عن المعصومين (عليهم السلام) ، واذا حصل القطع أو الاطمئنان بصدور اخبار التحليل وماتضمنته من انهم اصحاب الخمس والفيء وان الخمس لهم أو مالهم أو حقهم الذي حرمهم الناس منه، فيلزمه قهراً – أو يلازم كونهم اولياء امر الخمس والفيء والانفال : أن تكون العناوين الثلاثة في آيتي[1] الخمس والفيء مصارف تحقق الهدف المنصوص في آية الفيء [**كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**] الحشر:٧، وقد تسالم الفقهاء على ولاية الرسول والائمة على الفيء يضعونه حيث شاءوا ومنها صرفه الى [**وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**] فهذه بعض موارد الصرف بينتها الآية الشريفة ويمكن ان يضع الولي الشرعي الفيء في مصارف اخرى ، لكنهم لم يذكروا هذا الامر في الخمس رغم تكثر النصوص والاخبار وتشابه آيتي الخمس والفيء وتوحّد الهدف من تشريع الخمس والفيء ظاهراً [**كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**].

نعم يمكن أن يقال بأن التحليل لتمام الخمس من باب الولاية التشريعية العظمى التي جعلها الله لأوليائه ، لكنه مقال يحتاج الى بيان اثباتي مع انه مفقود في روايات التحليل وفيما يأتي من الروايات.

---

(1) الانفال :٤١ + الحشر : ٧ .

وثمة نصوص واحاديث اخرى – غير اخبار التحليل – نعرض لمجموعة من هذه وتلك ، لتوضيح الفكرة والقرب من الحق:-

منها صحيحة [١] البزنطي التي تضمنت سؤال الرضا (عليه السلام) عن قول الله : [**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ**] الانفال :٤١،فما كان لله فلمن هو ؟ قال(عليه السلام) : [لرسول الله صلى الله عليه وآله ، وما كان لرسول الله فهو للامام] فقيل له: افرأيت ان كان صنف من الاصناف اكثر وصنف اقل مايصنع به ؟ قال(عليه السلام): [ذاك الى الامام ، أرأيت رسول الله كيف يصنع ؟ أليس انما كان يعطي على مايرى ، كذلك الامام] وهذا الخبر صحيح السند واضح الدلالة على ان الامام جعلت له الولاية والسلطنة على الخمس يصرفه في هذا الصنف وفي ذاك وربما يزيد صنف وينقص آخر فيصنع ماصنعه رسول الله (صلى الله عليه وآله) يعطي حسبماً يراه صلاحاً ولايصرف لمصلحته الذاتية واغراضه الشخصية بل لايصرف ولايعمل إلا بأمر الله ومرضاته كما ورد في الخبر المعتبر[٢] سنداً [ان رأيت صاحب هذا الامر يعطي كل مافي بيت المال رجلاً واحداً فلا يدخلن في قلبك شيء، فانه انما يعمل بأمر الله] .

ونظير الصحيحة : معتبرة [٣] محمد بن مسلم على الاقرب ، حيث سأل الباقر(عليه السلام) عن آية الخمس [ولذي القربى] قال : [هم قرابة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ،والخمس لله وللرسول (صلى الله عليه وآله) ولنا] وهذه المعتبرة قريبة من الصحيحة وتؤيدهما روايات مرسلة [٤] وهي بمفاد واحد تؤدي مؤداها المزعوم وهو جعل الولاية والسلطنة الشرعية على الخمس ، وهما في تفسير آية الخمس ولايلتئم مفادها مع ما إشتهر بين فقهائنا الاواخر مستندين الى روايات ضعيفة تفيد عود نصف الخمس الى الامام ، وهاتان وغيرهما -مما سبق ويأتي- تفيد كون الخمس بتمامه للامام - ولي الامر- يصنع به ويعطي منه حسبما يراه صلاحاً ، وأن حال الخمس حال الفيء والانفال من دون فرق .

وهكذا معتبرة [٥] الاسدي - على الاصح الاقرب ، وهي محل كلام من حيث سندها الاخير المتصل بالامام (عليه السلام) وسندها صحيح على كل

---

(١) الوسائل : ج٦ : ب٢ من ابواب قسمة الخمس : ح١ .
(٢) الوسائل : ج٦ ب٢ من ابواب قسمة الخمس : ح٣ .
(٣)الوسائل : ج٦ ب١ من ابواب قسمة الخمس : ح٥ .
(٤) الوسائل : ج٦ ب١ من ابواب قسمة الخمس : ح١١+ح١٨.
(٥)الوسائل : ج٦ ب١ من ابواب قسمة الخمس ح١٣ .

تقدير بناءاً على ما اخترناه من توثيق من يروي عنه ابن ابـي عمير ، رواها الشيخ في التهذيبين والمفيد في مقنعته والكشي في رجاله مع اختلاف يسير لايضر بالاستدلال فراجع - وقد تضمنت بيان الراوي توليه (البحرين) واصابته مالاً كثيراً وشراءه متاعاً ورقيقاً وحصوله على اولاد منهن وقد جاء الامام بخمس المال،فقال الامام(عليه السلام) : [أما انه كله لنا ،وقد قبلت ماجئت به وقد حللتك من امهات اولادك ...] وهي صريحة في ان الخمس كله لهم (سلام الله عليهم) ولهم ولاية عليه بتمامه فحلله من امهات اولاده ونسائه ، ولايحتمل - مع وضوح الدلالة - تحليل نصف الخمس لانه حقه وسهمه فانه يتنافى مع هذا الامر وان كان مشهورهم وانما يلتئم مع ما نميل اليه من ولايتهم شرعاً وسلطنتهم على الخمس كله كالفيء والانفال .

وثمة روايات اخرى تفيد ان الخمس كله لهم - صلوات الله عليهم - وانهم اصحاب الخمس والفيء حتى رسخ الامر في اذهان الموالين حيث يظهر من بعض الروايات – وفيها صحيح السند واضح الدلالة على ارتكاز كون الخمس حقهم ومالهم وتحت ولايتهم في نفوس اتباعهم من الرواة الفقهاء الاجلاء نظير معتبرة [١] مسمع:[وقد جئت بخمسها... وهي حقك الذي جعل الله تعالى لك في اموالنا] ومعتبرة يونس[٢] على طريق الصدوق :[تقع في ايدينا الاموال والارباح وتجارات نعلم ان حقك فيها ثابت وانا عن ذلك مقصرون] ومعتبرة الحارث [٣] :[ان لنا اموالاً من غلات وتجارات ونحو ذلك وقد علمت ان لك فيها حقاً] فقد تبين - من مجموع ماتقدم- صحة روايات ماإستظهرناه ، وضعف روايات المشهور في (عائدية الخمس) .

ورابعاً:- مع التنزل وفرض التعارض بين طائفتي الاخبار - المرسلة والصحيحة مع غض الطرف عن ضعف المرسلة وتسليم حجيتها - فان الروايات الصحيحة الكثيرة - وتؤيدها روايات غير صحيحة - تؤكد ان الخمس حق الامامة والولاية وقد ارتسخت الفكرة في أذهان الرواة وأوجبت اعتراف كثير بحقهم (صلوات الله عليهم) ، وفي المقابل لم يظهر من الروايات اشتهار انقسام الخمس الى سهمين أو كونه ستة سهام ثلاثة للامام وثلاثة للهاشميين بحيث يرتسخ ولو ضعيفاً في اذهان الرواة الفقهاء الاجلاء وفي سلوكيتهم ، ولاريب في انه عند تعارض دليلين أو طائفتي روايات

---

(١)الوسائل : ج٦ ب١ من ابواب قسمة الخمس :ح١٢.
(٢)الوسائل : ج٦ ب١ من ابواب قسمة الخمس : ح٦.
(٣)الوسائل : ج٦ ب١ من ابواب قسمة الخمس : ح٩.

يؤخذ بما اشتهر بين أصحاب الأئمة وفقهاء رواتهم كما جاء في مقبولة[١] عمر بن حنظلة واوضحناه في مباحث اصول الفقه، هذا.

ويمكن ان يقال :ان الجمع العرفي المقبول ممكن بين طائفتي الروايات لو جعلناهما حجتين متعارضتين بأن يقال : ان الروايات الصحيحة الكثيرة التي دلت على ان الخمس لولي الامر- الرسول (ﷺ) في عصره ، والامام : كل واحد منهم في عصره - يمكن ان تلتقي مع الروايات الاخرى بأن تحمل على انها بيان لمصارف الخمس وموارد صرفه باذن الولي الشرعي وباشرافه وتحت ولايته.

وبتعبير مختصر : لاتدافع بين مفاد الروايتين بل هما مجتمعان في المؤدى بفعل قابلية الجمع بين مضمونهما أو امكان الجمع .

يضاف لما تقدم : انه لايوجد دليل واضح في نصوص الخمس يدل على ولاية المكلف على خمسه أو على سلطنة التصرف والصرف، بينما توجد عندنا نصوص كثيرة - وقد تقدم نماذج من الروايات - تدل على ان رسول الله (ﷺ) في عصره أو امام كل عصر في زمانه هو الولي والصاحب والمتصرف بالخمس كما هو الحال في الفيء والانفال يتصرف فيها الامام من اهل البيت (عليهم السلام):- يعمل فيه بامر الله تعالى ويضعه حيث يشاء وحسب مايراه صلاحاً للاسلام والمسلمين .

ومن العجيب ان مشهور المتأخرين قياس الخمس على الزكاة التي ثبت بالدليل ان للمكلف المخرج لها ولاية على صرفها الى الفقراء والمساكين وتزول عهدتها عن كاهله بتسليمها الى مستحقها ، مع ان الخمس لم يرد به نص - ولو بطريق ضعيف يدل على ولاية المكلف على صرفه وتوزيعه ، بل وردت روايات صحيحة تدل على ولاية امام العصر وسلطنته عليه يضعه حيث يشاء وحسبما يراه، حاله حال الفيء والانفال، والاخذ بالنص المعصومي الصحيح اولى واحوط وإن إشتهر بين الاواخر مساواة الخمس واشتراكه مع الزكاة في الاحكام ، فقد سبق منا عدم اعتضاده بدليل معتبر وعدم استيضاحه من نص معتبر أو اجماع تعبدي محقق.

وقد يقال : اعراض المشهور عن روايات ولاية الامام على الخمس كله دون روايات الفيء والانفال مسقط لها عن الاعتبار والصحة وموجب لضعفها ووهنها وسقوطها .

---

(١)الوسائل: ج١٨ ب١١ من ابواب صفات القاضي :ح١.

ولكن يقال : ان اعراض المشهور بين متأخري الفقهاء لاينفع في وهن سند الخبر الصحيح ولايوهن مفاده ومدلوله، اذ الروايات الصحيحة الكثيرة – وتعضدها كثير من الروايات الضعيفة المبثوثة في ابواب انفال الوسائل تظهر للمتتبع وقد عرضنا بعضها انموذجاً-تدل بجلاء على ان الخمس لامام العصر وبعضها يدل على انهم أصحاب الخمس والفيء، وسقوط هذا المدلول يتوقف على أن نحرز أن مشهور المتقدمين المقاربين لعصورهم متحقق على خلاف مدلولها كما هو متحقق بين المتأخرين وعلى أن نحرز ان إعراض المشهور عن مدلول الخبر الصحيح مسقط للدلالة أو موهن لها عن درجة الاعتبار والاعتماد ، وكلاهما محل اشكال عظيم:-

أولاً:- ان الشهرة الصالحة لاسقاط الصحيح سنداً أو الظاهر دلالة هي الشهرة بين الفقهاء المتقدمين الذين هم الإمتداد الطبيعي بيننا وبين الأئمة الأطهار وماشاع من الاحكام في عصورهم ، مع انه لم تحرز شهرة المتقدمين على مخالفة مدلول الروايات الصحيحة أو على الاعراض عن مفادها،وذلك لعدم وضوح وعدم تأكد طريقتهم أو اصرارهم على تقسيم الخمس ستة سهام أو الى سهمين منحصرين بالخصوصيات المشهورة بين المتأخرين التي اشرنا –في أول ملاحظة-الى اجمال الآية في نفسها عن بيانها وضعف اسانيد الروايات وضعف دلالتها عن بيانها .

وثانياً:-ان المتحقق إلتزام غالب الفقهاء (رض) - خصوصاً المتأخرين- بجبر ضعف السند بالشهرة الاستنادية للرواية الضعيفة سنداً ووهن صحة السند بالشهرة العملية على الخلاف،ولم يتحقق التزامهم يجبر المدلول الضعيف غير الظاهر أو بوهن المدلول الظاهر من الخبر الصحيح باعراض المشهور عن الدلالة الظاهرة وعدم اخذهم بها،وهذا الثاني هو محل البحث هنا اعني تحقق وهن الخبر الصحيح الظاهر في مدلوله عند اعراض المشهور عن الاستناد اليه والعمل بظهوره، فان هذا غير معروف بينهم - كبروياً- ومرفوض عندنا جداً-في مباحث اصول الفقه: خبر الثقة-.

والمتحصل ان الذي نستوضحه ونميل اليه بوثوق واطمئنان هو ولاية الامام (عليه السلام) على حق الخمس يضعه في المصرف الذي يراه صلاحاً ونفعاً وانه حق الامامة والزعامة العظمى وان الصرف الى الهاشميين واجب منوط بالولي يتكفل احتياجهم من الخمس دون الزكاة التي منعوا عن اخذها ، ولذا نحتاط وجوباً بعدم صرف المكلف الى الهاشميين من دون اذن المجتهد العدل الذي حققنا في مباحث البيع ثبوت ولاية الحسبة له ونيابته عن الامام المعصوم الغائب(عجل) في الامور الحسبية والمعروف الذي لابد منه - ومنها الاخماس وتقسيمها وصرفها في المصالح العامة والمشاريع الخيرية المناسبة للولاية والامامة.

ويؤكد ما ارتضيناه أو يؤيده-في اقل تقدير-:ان خمس الفوائد حق عظيم ووارد جزيل لايمكن ان يخص به طائفة صغيرة هم الهاشميون - على كثرتهم في العصور المتأخرة- فان خمس سوق تجارية كبيرة في بلدة كبيرة من بلدان الاسلام يكفي لعموم الهاشميين المحتاجين في عموم بقاع الارض فكيف يعقل تشريع مثل هذه الفريضة الضخمة لمثل عدد ضئيل من البشر؟وأين يصرف المتبقي من الخمس لو تصدى نصف عدد المكلفين أو ربعهم لأداء فريضة الخمس ؟ وهذا يؤكد ان تشريع الخمس وتقنين توزيعه ليس لصالح الهاشميين فقط ،بل هو حق الولاية العظمى وامره بيد حاكم الشرع-الامام المعصوم مع ظهوره ونائبه عند غيابه-ومصرفه مصالح الاسلام والمسلمين،والله العالم بحقيقة الاحكام .

بل بهذا الفهم المرتضى والمستوضح يمكننا أن نستجلي طريقة رسول الله (ﷺ)وأمير المؤمنين (عليه السلام) في الخمس حسبما نقلته كتب الحديث والسنن وكتب التاريخ والاحداث والاخبار ، ويمكن ان نؤكد بها المختار ، ويحتاج الى استيضاح ذلك الى استيعاب نظر المتفكر الى عموم المأثور حديثياً وتاريخياً ، والله الموفق .

وليس ماإخترناه وارتضيناه وفهمناه من الروايات الصحيحة بدعاً بل هو مختار جمع من الاعلام ومرتكز بعض المتقدمين حسبما يبدو من العبارات والفتاوى المنقولة عنهم فيما يصنع في الخمس- أو في حق الامام خاصة- بل وحق الهاشميين حيث يظهر من بعض عباراتهم ارتكاز كون الخمس-بتمامه أو نصفه- حق الامامة والزعامة الدينية - ولا يجوز التصرف فيه أو صرفه لمستحقيه الا باذن الحاكم الشرعي - المجتهد العدل نائب الامام- ، وهذا يلاحظ جلياً فيما ذكر في حق الامام المحتمل انطباقه على تمام الخمس في بعض العبارات أو يراد منه نصفه ، بل ذكر نظيره في حق السادة - زادهم الله شرفاً وتقوى- حيث حكى بعض [١] الاعاظم (قده) عن المجلسي في (زاد المعاد) : ان المشهور لزوم مراجعة الحاكم الشرعي في قسمة سهم الاصناف الثلاثة من الهاشميين معللاً اياه :(لانه من وظيفة الامام فيكون من وظيفة نائبه) ثم تعقبه في المستمسك :(لكنه غير ظاهر،نعم هو مقتضى قاعدة الاشتغال للشك في ولايته على التعيين)،وهذا التعقيب لايضر بما نرومه من الاستشهاد بشهرة لزوم المراجعة لانه من وظيفة الامام (عليه السلام) فيكون من
وظيفة نائبه فانه مفاد الاخبار الكثيرة المنظورة . ثم يقع الكلام في النقطة الثالثة:-

مصرف الخمس

والبحث فيما يصرف فيه الخمس يختلف حسبما يثق به الفقيه في (عائدية الخمس) من القولين المتقدمين:-

اما على ما اخترناه من عائدية تمام الخمس الى المعصوم (عليه السلام) وانه حق ثابت لمنصب الامامة والزعامة العظمى التي جعلها الله لرسوله (صلى الله عليه وآله) ولامام كل عصر ، وليس حقاً شخصياً ولا ملكاً ذاتياً ليستأثر به الولي الشرعي أو يحتمل اختصاصه به شخصياً ، بل هو حق ثابت شرعاً للامام يضعه حيث يشاء مما يراه نفعاً للاسلام أو صلاحاً للمسلمين وهو يعمل بأمر الله سبحانه كما ورد في الرواية [٢] المعتبرة المتقدمة ، وفي عصر الغيبة يكون الولي الشرعي على حق الخمس هو المجتهد العدل من باب ولاية الحسبة على الاخماس حسبما حققناه في بعض بحوث البيع من ثبوت ولاية الحسبة للمجتهد العدل واثباتها له ، وأن من مصاديق الامور الحسبية :استلام الاخماس وصرفها فيما يرضى به الله ووليه الغائب، وحيث تحقق عندنا أن الخمس حق ثابت للامام بسبب الامامة والزعامة الدينية فيتولاه من ينوب عنه ويقوم مقامه في عصر الغيبة وهو الفقيه العدل واقعاً الذي يصدق قوله فعله ويذكر شخصه وسيرته بامام العصر والزمان (عليه السلام) ، فيتولى قبض الاخماس بالنيابة ويصرفها في شؤنه(عليه السلام) ومهامه ومسؤلياته - بما هو امام ولي أمر المسلمين - ، ويلزم الفقيه مراعاة هذه الجهة بتحصيل رضاه قطعاً أو اطمئناناً بمصارفه .

واما على مختار المشهور في فهم نصوص الخمس وحكم تقسيمه الى سهمين :نصف لامام العصر (عجل) ونصف للهاشميين فقد وقع الخلاف الذريع في تحديد الوظيفة وتشخيصها بلحاظ الخمس تماماً أو بلحاظ خصوص سهم الامام وما يصنع به في عصر الغيبة حيث يتعذر ايصال الحق الى وليه وصاحبه (عجل)،وقد اشتهر بينهم صرف سهم الهاشميين بشروط معينة ومواصفات مخصوصة وقد اختلفوا في مصرف

---

(١) مستمسك العروة الوثقى :ج٩ : ٥٨٦ .
(٢) الوسائل : ج٦ ب٢ من ابواب قسمة الخمس :ح٣ .

سهم الامام ، ونتكلم في مرحلتين عنهما ، لكن بعد تمهيد بحث يأتي على المسلكين: مختار المشهور ومختارنا.

انه حيث كان الخمس مالاً مشتركاً مع مال المكلف وكان الجري المتشرعي الممضى قطعاً على كون التطبيق بيد المكلف الثابت عليه حق الخمس بمعنى ان له الولاية على تقسيم المال المشترك بينه وبين ارباب الخمس وعلى تطبيق الخمس على جزء من مجموع المال - أمكن المكلف تطبيق الخمس على هذه المجموعة من النقد أو المتاع أو الذهب بقدر يساوي خمس المجموع ، لكن تعينه خمساً يحتاج الى دليل ولادليل في ابواب الخمس على تعينه بتعيين المكلف الحصة وتطبيقها على جزء من المجموع.

وهذه الامور- طرق الاحتيال- مستحدثة تعارفت لدى بعضهم في القرون الاخيرة،وقد اشار اليها صاحب الجواهر(قده)في مباحث الطلاق-استعمال الحيل- حين جعل من استعمال الحيل : (مايتعاطاه بعض الناس ببيع شيء ذي قيمة ردية بالف دينار مثلاً من فقير برضاه ليحتسب عليه مافي ذمته عن نفسه ولو بان يدفع له شيئاً فشيئاً، مما هو منافٍ للمعلوم من الشارع من كون المراد بمشروعية ذلك نظم العباد وسياسة الناس في العاجل والآجل بكف حاجة الفقراء من مال الاغنياء، بل فيه نقض للغرض الذي شرع له الحقوق، وكل شيء تضمن نقض غرض اصل مشروعية الحكم يحكم ببطلانه،كما أومأ الى ذلك غير واحد من الاساطين).[1]

ثم انه ينبغي الالتفات الى انه قد يتعسر على المكلف بالزكاة أو بالخمس-ولظروف خاصة وهو متمول- أو يتعذر عليه دفع تمام الحق جملة واحدة فيمكنه مراجعة المجتهد العدل أو منصوبه للامور الحسبية فيطالبه بالمصالحة وتقسيط الحق عليه من غير انقاص أو خسران على ارباب الحق تحفظاً على الحق وامتشالاً للشرع،ثم يدفع المكلف بالخمس نجوماً واقساطاً حيث يصير الحق ديناً متعلقاً بذمته بعد المصالحة ونقل الحق الى ذمته مؤجلاً. هذا، ويقع الكلام في النقطة الخامسة:

الاجبار على اداء الخمس

هل يجوز لأحد من المؤمنين أو عدولهم اومجتهديهم اجبار الممتنع ظلماً عن اداء الخمس أو الزكاة وإرغامه على دفع الحق الواجب عليه ولو من دون رضاه، وهل يجوز اخذ الحقوق الشرعية اللزومية الثابتة في ماله - ولو مقاصة- من دون اطلاع صاحب المال اومن دون معرفته وطيب نفسه ؟ .

لاينبغي الاشكال في عدم جواز الاجبار أو المقاصة من قبل عموم المؤمنين-العدول أو الفساق- فلايحل لهم- حتى الفقراء منهم-

---

(١) جواهر الكلام:ج٣٢: ٢٠٢.

اجبار الممتنع عـن اداء حـق الخمـس أو الزكـاة ولا يحـل لهـم مقاصـة الحـق مـن امواله حتـى اذا احـرز امتناعـه ظلمـاً عـن اداء الخمـس أو الزكاة ولم يعرف له عذراً مقبولاً شـرعاً يحتمـل اعتـذاره بـه واسـتناده اليه في امتناعه، وذلك لان الاجبار أو المقاصة يحتاج الى ولايـة علـى الخمس أو الزكاة أو احـراز كـون الفقيـر المتصـدي للاجبـار أو المقاصـة مالكاً شخصياً للزكاة أو الخمس مع انه لا مالك شخصي لاحدهما بـل لامـالك لـهما - ولو نوعاً على الاصح - بـل همـا حـق لمسـتحقيهما أو لمنصـب الامامـة والزعامـة العظمى،ومـع عـدم المالـك الشخصـي للخمس أو الزكاة أي مصحح للمقاصة-وهـي اسـترجاع مـال الانسـان المالك مـمن يمتنع عن اداء حقه ورد ماله- ؟ ومن يقدر شرعاً عليها ؟ واي مصحح للاجبار على تنفيذ الحكم من دون ولاية شرعية ؟ .

وبتعبير مختصر:-ليس لغير المجتهد العدل مـن المـؤمنين ولايـة على الخمس اوالزكاة وليس لاحد مالكيتهمـا بملكيـة شخصـية حتـى يحق له مقاصة الممتنع عن اداء الواجبات المالية ظلماً مـن غيـر عـذر عندما تقع امواله في يد المؤمن، ولا ولاية على اجباره حتـى يتصـدى لإجبـار الممتنـع ظلمـاً عـن اداء الخمـس أو الزكـاة اللاممـلـوكين لإحـد حتى الفقراء.

نعـم المجتهـد العـدل- فـي اعتقادنـا بولايتـه الحسـبية أو فـي اعتقاد القائلين بالولاية العامة الا ماخرج بالـدليل مخالفـة الفقيـه عـن الامـام المعصـوم- لـه ولايـة علـى التصـدي لاخـذ الواجبـات الماليـة والحقوق الشرعية وايصالها لمستحقيها لرفع العوز وسد الحاجة ودفع الفقر عن مجتمع الايمان والمؤمنين، بـل لـه ولايـة علـى الاجبـار عنـد امتنـاع احـد المكلفـين مـن ادائهـا فـاذا وجـد الفقيـه العـدل اقتضـاء المصلحة الدينيـة اجبـار الممتنـع مـن دون ترتـب ضـرر علـى الـدين أو المتدينين اعمـل ولايتـه واوكـل مهمـة اجبـاره لمـن يجـده اهـلاً لهـذه المهمة وتنفيذها خارجاً.

كما للمجتهد العـدل ولايـة المقاصـة حسـبة فـاذا وجـد اقتضـاء المصلحة الدينية مقاصة الممتنع عـن اداء الخمـس أو الزكـاة مـن دون

مضرة على الدين أو المتدينين اعمل ولايته واقتص الحقوق الشـرعية من الممتنع عن ادائها إذا أحرز أن لاعذر شرعي له.

وينبغي للفقيـه العـدل ان يوكـل المهمـة -الاجبـار أو المقاصـة- الى غيره: شخصاً يقوى على المهمـة أو يتـدرج فـي تنفيـذها - يبـدء من الاقنـاع واللـين ثـم يعقبـه إرغامـه علـى الاداء مـن دون رضـاه ثـم يتصدى لمقاصته مما وقع في يده من امواله، وعلـى كـل تقـدير:لابـد من احراز امتناع المكلف بالخمس أو الزكاة عن ادائهما ظلماً وعـدواناً على اهل الخمس أو الزكاة مـن دون عـذر مقبـول شـرعاً - ولـو كانـت مقبوليته محتملة بحد٢% فانه مانع عن الاجبار-،وعنـد احـراز امتناعـه ظلماً وعدم عذريته يتصدى الفقيه أو من يوكله -المؤتمن القوي القادر على الاجبار أو المقاصة- ويسعى لأخذ الخمس أو الزكـاة مـن امواله من دون رضاه وطيب نفسه جبراً عليه ورغم انفه، فان لم يتمكن مـن اجباره ووقع مالـه فـي يـد الفقيـه أو المـؤتمن القـوي امكـن مقاصـته- بولاية الفقيه العامة أو الحسبية - ولو من دون رضاه اوعلمـه واطلاعـه فيؤخذ ماله مقاصة عن حق الخمس أو الزكاة الثابتة في عهدته .

هذا تمام مـا أردنـا بيانـه فـي فـروع الخمـس وفقهـه، ونسـأله سبحانه قبول اليسير وتسـديد السـير العلمـي والعملـي انـه سـميع مجيب.

الانفال

قد اعتاد كثير من الفقهاء(رض)تذييل بحوث الخمس ببحوث الانفال واحكامها كما اعتاد كثير من المحدثين(رض)تذييل احاديث الخمس باحاديث الانفال،وذلك كله لعظيم العلقة بينهما وارتكاز تقاربهما أو اتحادهما في كثير من الاحكام المجعولة شرعاً،واهمها ولاية رسول الله(ﷺ)والأئمة(عليهم السلام)عليهما ونيابة الفقيه العدل في عصر الغيبة في توليهما-على خلاف في بعض التفاصيل-.

وقد جاءذكر الانفال في القرآن الحكيم وسميت سورة تامة باسمها وابتدأت بقوله سبحانه : [**يَسْأَلُونَكَ عَنْ الأَنْفَالِ**] وهي جمع النفل-محركة وساكنة-وهي الفضل والزيادة قال سبحانه :[**ووَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً**] الانبياء:٧٢،ومن هنا تطلق النافلة على التطوع بالمندوب لانه زيادة على المفروض، ثم قال في سورتها:[**قُلْ:الأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ**]وهذا جواب يبين حكم الانفال التي يسألون عنها. وقال سبحانه في سورة الحشر:٦ [**وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ**]، أي ما أرجعه الله على رسوله وملكه اياه وخصه به بعد خروجه وتسلط غيره عليه هو المال الذي ليس لكم في تحصيله جهد وقتال وسرعة سير بالخيل والركاب-أي الابل التي تركب في القتال، ولم توضح الآيات القرآنية الانفال موضوعاً،لكن قد يعلم خارجاً كون الانفال والفيء متحدين موضوعاً ومصداقاً وهو قريب جداً،[**فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ**] وهذه اشارة أو بيان لاحد مواقع الفيء والانفال:[مالم يوجف عليه بخيل ولاركاب] .

والانفال والفيء محكومان بانها حق لله ولرسوله(ﷺ) اكراماً له وهو حق المنصب والزعامة، يتولاه من بعده(ﷺ) الامام المعصوم والوصي المنصوب-كل واحد منهم في عصره وزمان أمامته ووصايته- ،وهي اموال جعلت ولايتها لهؤلاء الاشراف المعصومين-صلوات الله عليهم- وهي حقهم يضعونه حيث شاءوا ووجدوا في الصرف اليه

مصلحة ونفعاً دينياً يرضاه الله سبحانه وهو حق الولاية والمنصب وليس مكلفاً شخصياً يملكه المعصوم أو يستحقه شخصياً ويرثه اولاده مادياً كما يرث الاولاد اموال الاباء عند حلول الآجال .

وفي عصر الغيبة والمحنة يعود الامر الى المجتهد العدل واقعاً والنائب حقاً عن الامام المعصوم الغائب(عجل)حسبما تحقق في محله-في بحوث البيع:ولاية الفقيه العدل-.

هذا بيان اجمالي بدوي عن الانفال- موضوعاً وحكماً- ولابد من البحث التفصيلي عن الانفال والفيء ونبدأ ببحث الموضوع- حسب الترتيب المنطقي،ويمر البحث عبر مرحلتين: تارة نبحث موضوع الانفال وتارة تبحث حكمها :

موارد الانفال

ان مواقع الانفال وموارد الفيء عديدة نعرضها تباعاً:-

المورد الاول:- مايستولي عليه المسلمون من دون قتال واراقة دماء-ارضاً كانت ام غيرها من الاموال والامتعة- كأن يذهبوا لحرب قوم في ارض وتأتيهم الاخبار أنهم لايجدون قدرة على مواجهة المسلمين ولايرغبون في حربهم فينجلون عن ارضهم ويخرجون منها ويتركونها للمسلمين، أو يبقون في ارضهم ويمكنون المسلمين منها ويصالحوهم. والجامع: ان لايحمل الرجال المسلمون على الكفار ولم يوجفوا بخيل أو ركاب-أي ابل تركب-كما دلت عليه روايات بعضها صحيح السند واضح الدلالة،نظير صحيحتي رزارة ومحمد بن مسلم وهما تفسران الانفال المجعولة للرسول(ﷺ) بانها[كل ارض جلا أهلها من غير ان يحمل عليها بخيل ولاركاب][1] و[ماكان من ارض لم يكن فيها هراقة دم أو قوم صولحوا اواعطوا بايديهم..فهذا كله من الفيء والانفال لله وللرسول،فما كان لله فهو للرسول يضعه حيث يحب][2]وفي معتبرة حفص: [الانفال مالم يوجف عليها بخيل ولا ركاب

(١) الوسائل:ج٦:ب١من ابواب الانفال:ح٩.

(٢)الوسائل:ج٦:ب١من ابواب الانفال:ح١٠.

اوقوم صولحوا أو قوم اعطوا بايديهم..فهو لرسول الله(ﷺ) وهو للامام من بعده يضعه حيث يشاء][1] وغيرها .

وقد اطلقت معتبرة حفص[مالم يوجف عليه]ولم تقيده بالارض كما ورد في الصحيحتين السابقتين،ولاتعارض بين المثبتين ولاتدافع،فيؤخذ باطلاق المعتبرة ويعمم النفل لما كان ارضاً أو متاعاً أو اثاثاً أو ماكان له قيمة واستولى عليه المسلمون من غير جهد أو هراقة دم،فان التعميم ظاهر اسم الموصول-وهو يفيد الاطلاق-ولايتنافى مع الصحيحتين[كل ارض][ماكان من ارض] لانهما مثبتان لايتنافيان ، ويمكن تأكيد الاطلاق وارادته جداًبملاحظة المعتبرة حيث يطلق بدواً في بيان النفل الاول[مالم يوجف..]ثم يخصص بالارض[وكل ارض خربة..]مما يوحي - بجلاء - بعموم النفل الاول وارادته مطلقاً.

والحاصل ظهور النص المعتبر سنداً في نفلية كل مال ومتاع ذي قيمة وان لم تكن ارضاً اذا لم يوجف عليه بخيل أو ركاب مما يغنمه المسلمون أو يستولون عليه-ارضاً وغيرها كاللحوم والحيوانات والاطعمة والاواني والفرش ونحوها من المنقولات التي يستولي عليها المسلمون من دون قتال وجهد.هذا

وينسب الى المشهور اختصاص النفل بالارض لم يوجف عليها بخيل اوركاب،ولعله استظهار من تقييد الموضوع بالارض في كلماتهم مما يوحي -جلياً أو اشعاراً- باختصاص النفل بها وعدم نظرهم أو اعتناءهم باطلاق المعتبرة [مالم يوجف عليه بخيل ولاركاب]الشامل للارض وغيرها، وهو الداعي لجمع[2] من الاعاظم الاواخر لأن يستقرب أو يميل الى عموم الانفال لغير الارض أو يرفض احتمال كون غير الارض مما يستولي عليه المسلمون من غير قتال غنيمة جعلهاالله للمجاهدين سوى خمسها،بل ظاهر النص المطلق كون الأرض وغيرها من الانفال التي جعلها الله لرسوله وللائمة من بعده.

---

(١)الوسائل:ج٦:ب١من ابواب الانفال:ح١.

(٢) جواهر الكلام ج١٦ :١١٧ + مستند العروة: الخمس: ٣٥٤ وغيرهما.

لكن قد يقال تقريباً لرأي المشهور أوتوجيهاً لما يستظهر من عبارات القوم للنفل الاول - وهذا المقال اصله في (المستمسك)[١] وتوضيحه منا:-ان اطلاق مصحح حفص [مالم يوجف عليه بخيل ولاركاب]وان كان يشمل الارض وغيرها،لكنه يتقيد بالارض التي ورد التقييد بها في بعض الروايات الصحيحة[ماكان من ارض..][كل ارض جلا اهلها] لانها وردت في مقام الحصر والتحديد وهي في مقام البيان،فيستوجب ثبوت المفهوم لهذه النصوص-عدم نفلية غير الارض مما يستولي المسلمون عليه بغير هراقة دم - فيحمل المطلق عليه ويقيد به ويختص الموضوع بالارض التي لم يكن فيها هراقة دم أوالارض التي جلا اهلها من غير ان يحمل عليها بخيل ولا ركاب،كما هو الحال في سائر الموارد البيانية التي يأتي فيها الحكم مطلقاً في بعض نصوصه [اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء] ثم يأتي سؤال:ماالكر؟ او مامقداره؟ ويجيب الامام(عليه السلام)كذا وكذا فراجع[٢]،فانه لما كان في مقام البيان وشرح مفهوم الكر المسؤول عنه بعد تعليق حكم الاعتصام عليه افاد تحديده وحصر معناه بالقدر المعين دون غيره فيتقيد المطلق به قهراً .

ويمكن دفعه بعدم احراز كون الروايات الصحيحة في مقام بيان التحديد الحاصر،وعلى فرضه - ولو تنزلاً - لاينافى القيد المذكور فيها[ماكان من ارض] ولا يدافع المطلق: [مالم يوجف عليه] حتى يحمل عليه ويقيد به ويختص النفل بالارض، وتوضيحه:-

اولاً:-ان الروايات الصحيحة المتضمنة للتقييد بعنوان الارض كمعتبرتي زرارة وابن مسلم[ان الانفال ماكان من ارض لم يكن فيها هراقة دم أو قوم صولحوا][٣][هي كل ارض جلا اهلها..][٤] ليست في مقام بيان الانفال بمعنى تحديدها وحصرها فيما بين الامام(عليه السلام)،كيف وصحيحة زرارة لم تبين الا نوعاً واحداً؟وصحيحة ابن مسلم بينت عدداً

---

(١) مستمسك العروة الوثقى:ج ٩:٥٩٧.

(٢) راجع الوسائل:ج١:ب٩من ابواب الماء المطلق .

(٣) الوسائل:ج٦ب١من ابواب الانفال:ح٩.

(٤)الوسائل:ج٦ب١من ابواب الانفال:ح١٠.

منها غير منحصر بقرينة دلالة الروايات الاخرى على غير ماهو وارد في الصحيحة،فلا يظهر منها ارادة الحصر والتحديد جداً حتى يستكشف منها المفهوم ليصلح مفهوم الحصر مقيداً لإطلاق صحيح ابن البختري [مالم يوجف عليه بخيل ولاركاب][1].

يضاف اليه:انه يمكن القطع بعدم كونها في مقام الحصر الحقيقي،أي لو فرض- ولو تنزلاً - وجود شاهد واضح على التقييد أو على بيان التحديد الحاصر في الروايات المختصة بعنوان (الارض)امكن القطع-خارجاً- بعدم انحصار الانفال فيما ذكرته الروايتان الصحيحتان،وذلك لانهما لم تذكرا عنوان(المعادن) و(ميراث من لاوارث له)و(قطايع الملوك)في تعداد الانفال، وهي مقطوع بكونها من الانفال حسب دلالة غيرها .

وباختصار:لايحرز كون روايات الارض في مقام بيان الانفال حصرياً فيما ذكرت، حتى يستكشف منها مفهوم الحصر كما يستكشف من الموارد البيانية الحاصرة المحددة كمثال تحديد الكر بكذا مقدار .

وثانياً:- مع غض الطرف عما سبق فان التامل في معتبرة حفص بن البختري يفيد ارادة الاطلاق جداً وأن ما لم يوجف عليه بخيل ولاركاب- أرضا أو غيرها- هو من الانفال بقرينة تاخر ذكر الارض في بعض الانفال اللاحقة، فلو كان النفل المذكور بدواً : مختصاً بالارض غير عام وغير شامل للمنقولات لكان ينبغي تخصيصه في بيانه وعدم اطلاقه فمن اطلاق النقل المذكور بدواً [مالم يوجف عليه بخيل ولاركاب أو قوم صالحوا أو قوم اعطوا بايديهم]ومن تقييد النفل اللاحق[وكل ارض خربة وبطون الاودية]يستكشف ارادةبيان عموم[مالم يوجف].

يضاف اليه:ان اطلاق[مالم يوجف] لايتنافى ولايتدافع مع الروايات

---

(١)الوسائل:ج٦ب١من ابواب الانفال:ح١.

المعنونة بالارض فانهما مثبتان من دون ظهور التحديد الحاصر المفيد للمفهوم السالب(غير الارض ممالم يوجف عليه بخيل أو ركاب ليس من الانفال) فان هذا المعنى هو المتنافي مع اطلاق معتبرة حفص ولايستفاد هذا المعنى السالب من الروايات الصحيحة المثبتة لنفلية الارض. وباختصار:معتبرة حفص مثبتة للعموم باطلاقها،والصحيحتان ونحوهما مثبتتان لنفل الارض من دون دلالة على عدم نفل غير الارض مما لم يوجف عليه بخيل ولاركاب حتى تنافي المطلق المثبت، ومادام لامنافاة فلا مجال ولامحل للجمع بينهما بتقييد المطلق منهما وتخصيص النفل بالارض،ومن هنا نستقرب عموم الحكم بنفلية [مالم يوجف عليه بخيل ولاركاب] وعدم اختصاصه بالارض ،بل كل مايستولي عليه المسلمون من غير قتال واهراق دماء هو من الانفال التي جعلها الله لرسوله(ﷺ)ثم للائمة من اهل بيته(عليهم السلام)من دون فرق بين الارض وبين غيرها مما في بيوتهم وعلى اراضيهم من الاطعمة واللحوم والحيوانات والامتعة والاموال عندما يهرب الكافرون خوفاً من قدوم المجاهدين على ديارهم لغرض دعوتهم الى الاسلام وتوسيع رقعته وارضه،فهو مصداق عمومي شامل لما أفاء الله وأرجعه على رسوله وأوليائه-أوصياء رسول الله(ﷺ)- . هذا

وقد عرض جمع من الاعاظم - منهم استاذنا المحقق(قدهم)هنا لصحيحة[1] معاوية بن وهب في مقام الاستدلال،وقد تعرضنالها في اوائل بحوث خمس غنيمة الحرب وكان لنا تأمل في دلالتها وفي سندها، خلافاً لاستاذنا الشريف،لذا اعرضنا عن الاستدلال بها فراجع.

ثم ان مقتضى الاطلاق-وقد ظهر انه مراد جداً من صحيحة حفص [مالم يوجف عليه بخيل ولاركاب][2] - بل ومقتضى عموم

---

(١) الوسائل ج٦ب١ من ابواب الانفال :ح٣.

(٢)الوسائل ج٦ب١ من ابواب الانفال :ح١.

صحيحة زرارة [كل ارض جلا اهلها] [١]وهي تبين مصداقاً من مصاديق الانفال وتؤديه بنحو

العموم اللفظي الناشيء من اداة العموم - هو عموم نفلية الارض التي يستولي عليها المسلمون من الكافرين من دون مقاتلة وهراقة دم أو من دون ان يوجفوا عليها بخيل اوركاب:سواء كانت محياة أو كانت ميتة .

ويؤكد ارادة العموم الظاهر من الصحيحتين:ان الارض الموات عموماً هي من الانفال سواء استولى عليها المسلمون من الكافرين مع القتال واهراق الدماء ومن دونه،فهذا التعميم[كل اض جلا اهلها من غير ان يحمل عليها بخيل] لا معنى له الا مع ارادة شمول الحكم بالنفلية للارض العامرة . هذا

وفي معتبرة اسحاق التي تتصدى بجلاء لتعداد الانفال:[وماكان من الارض بخربة لم يوجف عليه بخيل ولاركاب][٢]وقد يستظهر منها اختصاص الارض النفل بالخربة الميتة دون العامرة المحياة التي يستولي عليها المسلمون من الكافرين بغير قتال. لكنه ممنوع :-

اولاً-ان اثبات وصف الخربة لايمنع عن دلالة صحيحة رزارة على عموم الارض-المحياة والخراب- قال(عليه السلام):[كل ارض جلا اهلها من غير ان يحمل عليها بخيل ولا رجال ولاركاب فهي نفل لله وللرسول][٣] فان عمومها وضعي لفظي وهو قوي فيحتاج تخصيصه الى دلالة قوية واضحة على الاختصاص، كما لايمنع عن دلالة الروايات المطلقة كمعتبرتي حفص وابن مسلم،ولاتصلح معتبرة اسحاق مقيداً أو مخصصاً لانها مثبتة [وما كان من الارض بخربة لم يوجف عليه بخيل ولاركاب][٤] ولايصلح لتخصيص العام[كل ارض] او تقييد المطلق وهو

---

(١)الوسائل ج٦ب١ من ابواب الانفال :ح٩.

(٢) الوسائل:ج٦:ب١من ابواب الانفال:ح٢٠.

(٣)الوسائل ج٦ب٤ من ابواب الانفال :ح٩.

(٤) الوسائل:ج٦:ب١من ابواب الانفال:ح٢٠+ح٩.

مثبت أو ان تفيد-ولو مفهوماً- نفي النفل عن الارض العامرة أو غير الخربة ودونه خرط القتال إذ لامنافاة ولامدافعة بين اثبات النفل لعموم الارض وبين اثبات النفل للارض الخربة .

وثانياً-ان المستفاد من روايات عديدة فيها الصحيح سنداً والواضح دلالة هو ان الارض كلها للامام المعصوم (عليه السلام)نظير معتبرتي مسمع والكابلي[يابا سيار:الارض كلها لنا][1][الارض كلها للامام][2]أي كل ارض هي من الانفال ومنها الارض المحياة التي يستولي عليهاالمسلمون من الكافرين من دون قتال وهي عامرة بزرع أو بناء.

وقد يشكل على المعتبرة ثالثاً بان الرواية ضعيفة من جهة انحصار مستندها في (تفسير القمي)وهو لم يصلنا بوحده سليماً معافى، بل وصلنا مع تفسير ابي الجارود وغيره خليطاً مشوشاً لم يتميز هذا من ذاك أو لم يتميز تفسير القمي ورواياته بالخصوص حتى يستند اليها اذا كان طريقها وإسنادهاصحيحاً معتبراً كما هو حال سند الرواية .

لكن في النفس وثوق شخصي بكون الرواية جزء من تفسير القمي الاصل الذي خلطه بغيره بعض السادة المتصرفين بجمع اخبار تفسير القرآن من تفسيري القمي وابي الجارود وغيرهما-كما يظهر جلياً للمتأمل في التفسير المتداول باسم(تفسير القمي).ومنشأ الوثوق:اولاً-ملاحظة السند فان رجاله بترتيب يتوقع رواية علي بن ابراهيم اخباره بمثل هذا السند الذي يبدأ بقوله (حدثني أبي) يعني ابراهيم بن هاشم ثم يستمر السند ، وهو سند متصل صحيح ، يمتاز بجلاء عن احاديث تفسير ابي الجارود وعن الملحقات التفسيرية اللاروائية ، يضاف اليه: انه من الواضح عدم تلاعب المتصرف بالاسناد والمتون بشهادة انه قال بعد تمام الرواية (وقال : نزلت - يعني آية الانفال- لما انهزم ..) مما يؤكد أو يقوي احتمال التحفظ على المتن

---

(١) الوسائل:ج٦:ب٤من ابواب الانفال :ح١٢.

(٢) الوسائل:ج١٧:ب٣من ابواب احياء الموات:ح٢.

من التلاعب والتصرف بخلط الحديث المعصومي بالتفسير من غيرالمعصوم .

وثانياً-وهذا مؤيد-وهو توافق كتب الحديث المتأخرة كالوسائل وتفسير البرهان ونور الثقلين وغيرها على روايته عن تفسير القمي ومن المحتمل وصول التفسير الاصل اليهم، هذا تمام الكلام في المورد الاول من الانفال ، ثم يقع الكلام في المورد الثاني :

الارض التي لارب لها

والقدر المتيقن المتفق على نفليته هو الارض الموات التي لارب لها، وسنتكلم عن الارض العامرة التي لارب لها،والموات من الارض هي العاطلة التي لاينتفع بها من دون اعمارها والعمل بها لإحياءها،فيخرج عنها: ماإذا لم تخرب الارض كاملاً وبقي فيها اثر حياة وعمارة مالك، نظير الارض المحياة للسكنى أو معملاً اومصنعاً ثم يتركها صاحبها حتى تخرب وتوجد عليها اثار عمارة وحياة، وكالارض الزراعية التي لم تخرب بالتمام ولم يتركها محييها مواتاً بل كان فيها قليل زرع أو شجر ثم هجرها صاحبها أو ابقاها لغرض الانتفاع من حشيشها يبيعه على ارباب الحيوانات مثلاً أو لغرض اجارتها على ارباب المواشي لتسرح فيها ونحو ذلك،مما لاتكون معه الارض خراباً مواتاً عاطلة لانفع فيها بل يكون فيها قليل نفع .

والارض الخراب التي هي من الانفال هي الارض التي لارب لها أو هجرها صاحبها ولم يعرف اذا لو كان يعرف صاحبها لوجب أداء حقه فيها ..

ويدل على كونها من الانفال :عدة من الروايات [1] وفيها الصحيحة سنداً الواضحة دلالة على عد(الارض الخربة)او(التي لارب لها)في تعداد الانفال.

ومقتضى العموم في بعضها(من الانفال :كل ارض خربة)والاطلاق في بعضها الاخر:هو عموم الحكم لموارد ثلاثة :-

---

(١) الوسائل:ج٦ب١من ابواب الانفال :ح١+٤+٨+١٠+١٢+٢٠وغيرها.

الاول:ما اذا كان لها مالك معلوم أو ملاك معروفون فعلاً ثم تركوها هجراناً فعرضها الخراب والتعطيل .

الثاني: ما اذا كان لها ملاك معروفون ثم بادوا وهلكوا ولم يعرف لهم وارث وقد عرضها الخراب والتعطيل من دون معرفة وارث المالك.

الثالث: ما اذا لم يكن لها صاحب أو مالك أو لايتوقع ذلك كالبراري والمفاوز التي لم يجر عليها ملك مسلم أو لم يظهر عليه آثار ملك احد ممن هو محترم المال شرعاً .

الا انه لابد من رفع اليد عن العموم واخراج ما اذا كانت الارض الموات مسبوقة بملك انسان معروف - مسلم أو محترم المال- فلا تكون من الانفال،ويبقى ما اذا لم يكن للارض الخراب مالك اصلاً كما هو حال البراري أو ما كان لها مالك ثم انجلى عنها أو هلك ولم يعرف له وارث فخربت الارض وعطلت ولم يمكن الانتفاع بها الا بعمل وتعمير واصلاح ،فهاتان من اراضي الانفال .

وانما يتعين علينا رفع اليد عن عموم النفل للصورة الاولى:مااذا كانت الارض الموات مسبوقة بملك محترم المال معروف لوجهين :-

الاول-لاحتمال تقييد الحكم بالنفلية بغير ما اذا كان للارض مالك معروف استمداداً من كلمات الفقهاء(رض)التي قيّدت(الارض الموات)بقيد(اضمحلال اهلها)او(عدم جريان الملك عليها) ومن معتبرة اسحاق التي تصدت لتعداد الانفال وقيدت[هي القرى التي خربت وانجلى اهلها][1]مما يكشف أو يشعر احتمالاً بتقيد الارض الخراب النفل بقيد (مالم يكن لها مالك معروف)،ويتأكد الاحتمال عند ملاحظة الفقرة اللاحقة من هذه المعتبرة التي هي بصدد تعداد الانفال[وكل ارض لارب لها] أي ليس لها صاحب او لا يعرف لها صاحب مما يشعر بان الارض الخراب المنجلي أهلها المذكورة سابقاً في الانفال لاتعم ماكان اهلها أو صاحبها معروفاً،يضاف اليه: القطع الخارجي الذي يحصل للفقيه المتتبع لشواهد اثباتية متفرقة والملاحظ لمذاق الشريعة وحرصها على احترام الاموال حيث يستفاد من هذا كله: ان

(١) الوسائل:ج٦:ب١من ابواب الانفال:ح٢٠.

الارض المملوكة لمحترم المال شرعاً لاتزول ملكية صاحبها عنها بمجرد هجرها واخراجها مالم يعقبه الإنجلاء عنها والإعراض عن ملكيتها بحيث يصدق ان لارب لها ولاصاحب معروف اذ لو كان لها صاحب معروف وجعلت من الانفال اصطدام هذا التشريع ونافى حرص التشريع الالهي على التحفظ على اموال الناس واحترامها .

الثاني:-لدلالة بعض النصوص المعتبرة سنداً والدالة على ان الارض الخربة المسبوقة بمالك معروف ليست من الانفال وان حق صاحب الارض بها باقٍ لابد من حفظه ولابد من ردها اليه لو تجاوز أحد عليها أو لابد من اداء حقه اليه بنحو ما-تعويض مالي ونحوه-،وهي صحيحتا الحلبي وسليمان وقد سألا عن الارض الخربة يأتيها الرجل يستخرجها ويجري انهارها ويعمرها ويزرعها ماذا عليه؟قال: [الصدقة]،قلت:فان كان يعرف صاحبها؟ قال(عليه السلام):[فليؤد - فليرد-اليه حقه][1]وهاتان الصحيحتان مختصتان بالارض الزراعية التي اهملها صاحبها حتى خربت وعطلت فجاء من يحييها وهو لايعرف صاحبها اواصحابها،فيخرج بمقتضى الصحيحة عن الانفال: ماذا كان المالك معروفاً معيناً أو عنواناً أو ارباب معروفون كالارض الزراعية الموقوفة على قوم اوذرية فلا تعد من الانفال، بل يبقى حق صاحبها فيها ولابد من رد الارض وارجاعها الى اصحابها مالم يكونوا قد هجروها واعرضوا عن ملكيتها فخربت وعطلت وجهل صاحبها أو إنقرض اصحابها فتكون من الانفال .

وباختصار:الصحيحتان دليل على انه ليس كل ارض خربة هي من الانفال، بل خصوص الارض الخربة التي لايعرف صاحبها السابق،فليس العموم الظاهر من بعض الروايات[كل ارض خربة]مقصوداً واقعاً ومراداً جداً،وفي المقام تفصيل اقوال عرضناه مفصلاً في مباحث الاراضي في بحوث البيع في بشرى الفقاهة (ج٤ :٢٨١-٢٨٦).

وفي ضوءه: قد يسأل عن الارض الخراجية-وهي المفتوحة عنوة العامرة حال فتحها،وهي مملوكة لعموم المسلمين كارض

---

(1) الوسائل:ج١٧ب٣من ابواب احياء الموات:ج٣.

العـراق-اذا احياهـا مسـلم وتركهـا وانجلـى عنهـا اهلهـا فخربـت وعطلت،هل تدخل تحت عموم[كل ارض خربـة][١] مـن الانفـال وتكـون للامام(عجل)ام تبقى على ملك عموم المسلمين وتكون خارجة عـن هذا العموم المفيد لكونها من الانفال ؟ .

ويخرج عن محل البحث:-مـاذا بقـي اهلهـا فيهـا غيـر منتفعـين منها وهم يعطون خراجها اولم يؤخذ منهم خراج وهم مستولون عليها لـم ينجلـوا عنهـا فـلا يحـق لاحـدٍ مـزاحمتهم واخـراجهم منها،لقصـور النصوص الواردة في تعداد الانفال عن شمولها جزماً ولقـوة الاطمئنـان –وبمقتضى احترام المشرع في تشريعاته لامـوال النـاس-ببقـاء الاض على ملك أو سلطنة من وضع يده عليها مـادام لـم يعـرض عنهـا ولـم يتركها ولم يخرج عنها الى غيرها .

اذن محل البحث والنزاع هو ما اذا ترك الارض الخراجية المحياة اهلها وانجلوا عنها وانتقلوا الى غيرهاحتى خربت وعطلت فهـل تصـير بذلك من الانفال المجعولـة للامـام(عجـل)لعمـوم[كـل ارض خربـة]؟ام تبقى على ملك المسلمين ومـنهم صـاحبها وتبقـى سـلطنته عليهـا وحقه فيها من دون جواز مزاحمته عليها واخذها من حوزتـه الا بطيـب نفس ؟ .

قد اختلف انظارهم(رض)على احتمالين:يظهر من جمع - منهم اســتاذنا[٢] المحقـق هنـا - الاحتمـال الاول:- صـيرورتها مـن الانفـال وخروجها عن ملك المسلمين بالخراب بعد العمارة، فيعتبر في ملكيـة المسلمين للارض كونها عامرة حـدوثاً وبقاءً،ويبـدو اختيـار الثـاني مـن جمـع آخـر- مـنهم صـاحب الجـواهر[٣](قـده) - وهـو ان عـامر الارض المفتوحة عنوة اذا مات بعد الفتح لـيس مـن الانفـال بـل تبقـى علـى ملك عموم المسـلمين بمقتضـى اطـلاق دليـل ملكهـم ولاتخـرج عـن ملكهم بمجرد خرابها وزوال حياتها وعمارتها،ولو شك في اطلاق دليل ملك المسلمين للارض المفتوحة عنوة العـامرة حـال الفـتح اذا خربـت

---

(١)الوسائل:ج٦:ب١من ابواب الانفال:ح١ وغيره.

(٢) مستند العروة الوثقى:كتاب الخمس٣٥٨.

(٣) جواهر الكلام :ج١٦: ١١٨ .

وعطلت فيمكن الاستناد الى الاصل-يعني استصحاب بقاء ملك المسلمين للارض المذكورة وعدم خروجها بالخراب عن ملكهم، ولا بد من اداء حق المسلم وعدم التجاوز عليه.

لكن في جدوى الاطلاق والاستصحاب المزبورين-لاثبات الاحتمال الثاني-اشكال:

اولاً-لو اريد الاستدلال بالاستصحاب على بقاء حكمها بعد خرابها فان الاستصحاب دليل حيث لادليل،وهنا يوجد الدليل الحاكم بعمومه أو باطلاقه على الاستصحاب وهو ماتضمنته معتبرة حفص وغيرها من عدّ[كل ارض خربة][1]من الانفال .

وثانياً- انه قد يشك في وجود اطلاق سليم يدل على ان الارض المفتوحة عنوة العامرة حين الفتح قهراً على الكافرين تبقى ملكاً لعموم المسلمين ويستمر الحكم لما بعد خرابها وتعطيلها،وتوضيح ذلك:ان عمدة الدليل على ملكية المسلمين للارض المفتوحة قهراً العامرة حال القهر والفتح هو صحيح[2] الحلبي الذي سأل الصادق(عليه السلام)عن السواد مامنزلته؟وقد اجابه عن السواد الذي هو ارض العراق الكثيرة الخضرة والزرع والتي ترى سواداً من بعد وعند قلة الضياء ممايكشف عن حياة ارض العراق وعمارتها بالزرع انذاك،وقال له: [هو لجميع المسلمين،لمن هو اليوم ولمن يدخل في الاسلام بعد اليوم ولمن لم يخلق بعد]،والقدر المتيقن - ولعله ظاهر النص والتعبير الشريف-هو ملك المسلمين لما كان سواداً وفيه حياة وعمارة أو يصدق عليه(السواد)و(الارض العامرة) فيشك في شموله لما خرب لاحقاً بعد العمران حال الفتح.

وثالثاً:مع التنزل وفرض وجود اطلاق سليم يثبت عموم ملك المسلمين للارض العامرة حين فتحها عنوة حتى بعد خرابها وزوال عمارتها،فهذا الاطلاق معارض بعموم[3] صحيحة حفص التي تعد من

---

(١) الوسائل:ج٦:ب١من ابواب الانفال:ح١ .

(٢) الوسائل:ج١٧ب١٨من ابواب احياء الموات ح١.

(٣) الوسائل :ج٦:ب١من ابواب الانفال:ح١.

الانفال:[كل ارض خربة]،والنسبة هي العموم من وجه،ويتقدم العموم اللفظي على الاطلاق الحكمي اللحاظي كما اوضحناه في الاصول،وينتج رجحان كون الارض المفتوحة عنوة العامرة حين الفتح والتي خربت لاحقاً وزالت عمارتها - من الانفال ومجعولة للامام(عجل).

ورابعاً:- مع التنزل أو التشكيك في تقدم العموم على الاطلاق وفرض استحكام التعارض بين العموم والاطلاق المذكورين فان المتعارضين بعد تكافؤهما وتعادلهما من دون مرجح في احدهما يتساقطان-على ماتقرر في بحوث الاصول : التعارض بين الادلة-ويرجع بعده الى العموم أو الاطلاق الفوق وهو ينطق بأن الارض كلها للامام لما نطقت به صحيحتا مسمع[١] والكابلي[٢] وقد نطقتا بأن الارض كلها للامام المعصوم(عليه السلام).

والحاصل ان الارض المفتوحة عنوة المملوكة للمسلمين هي العامرة حين الفتح،فاذا خربت بعد العمارة وعطلت عن الانتفاع صارت من الانفال المجعولة لامام العصر(عليه السلام)أي تنتقل ملكيتها من عموم المسلمين الى خصوص الامام المعصوم(عليه السلام) ويترتب عليه: ان الارض العائدة اليهم- وهذه منها- قد حللوها لشيعتهم دون سواهم كما جاء صريحاً في صحيح مسمع[٣]:[الارض كلها لنا،فما اخرج الله منها من شيء فهو لنا..وكل ماكان في ايدي شيعتنا من الارض فهم فيه محللون ومحلل لهم ذلك..] أي تصير ملكاً شخصياً لمحيي الارض المفتوحة عنوة العامرة حين الفتح والخراب لاحقاً وذلك بمقتضى الاذن الخاصة في معتبرة مسمع وغيرها،ولاتصير ملكاً بالاذن العامة الناطقة بأن من أحيا أرضاً ميتة فهي له-كما افاد استاذنا[٣] المحقق(قده)هنا - فان هذه[٤] النصوص مختصة بالارض الموات فراجع

---

(١) الوسائل:ج٦ب٤من ابواب الانفال:ح١٢.

(٢) الوسائل: ج١٧ ب ٣ من أحياء الموات : ح٢.

(٣) مستند العروة الوثقى – كتاب الخمس- ٣٥٩.

(٤) الوسائل:ج١٧ب١ +ب٢ من ابواب احياء الموات.

وتحقق تجد ان لاعموم فيها يشمل مانحن فيه-الموت العارض بعد العمارة-.

ومانحن فيه ذو ثمرة عملية فقهية عظيمة تستحق العناية والاطالة،فان الاراضي الخراجية العامرة حين فتحها والعاطلة الخراب لاحقاً هي كثيرة جداً،فاذا التزمنا بصيرورتها بالخراب من الانفال المجعولة لامام العصر(عجل) وقد حلل لشيعتهم تلكم الارض باحياءها واستخراج خيراتها-كما يظهر بجلاء في معتبرة مسمع-فتصير باحيائها واخراج خيراتها ملكاً حلالاً، بينما على مختار (الجواهر) تبقى ملكاً لعموم المسلمين حتى لو تصدى لاحياءها وعمارتها بعد الخراب والموت، ولازمه أن لايملكها أحد شخصياً حتى يصح منه بيعها اوهبتها أو امهارها اونحو ذلك.

وعليه فالارض المعلوم صيرورتها خراجية كأرض العراق وعليها اليوم يد متسلطة تدعي الملك وتتصرف فيها تصرف الملاك واحتملنا (٢٠%-٨٠%) كونها قد خربت وتعطلت-وصارت من الانفال،أي على مختارنا-فجاء من أحياها وملكها وتواردت عليها الايدي المتعاقبة وعليها يد تدعي الملك حالاً فان مقتضى(قاعدة اليد امارة الملك)هو امضاء دعواه ومعاملته معاملة المالك،بينما على مختار الجواهر لايحكم بأن الارض ملك ذي اليد بل هي باقية على ملك عموم المسلمين حتى لو علمنا عروض الخراب وتصدي معمر جديد لها بعد الخراب والموت فضلاً عما لو احتملنا ذلك.

ثم ان مقتضى عموم المعتبرة [كل ارض لارب لها][1] عموم النفل للارض العامرة التي لارب لها،وان كان القدر المتيقن من العموم (الارض الخراب الميتة) مما لارب لها،لكن قد تكون الارض عامرة من اصل تكونها بزرع اوثمر أو نحوهما وهي مما لارب لها ولاصاحب يرعاها ويصلحها ويربيها ويأخذ حاصلها وفوائدها الطبيعية الحاصلة فيها بحكم ظروفها الطبيعية أو المعمولة لاحقاً

---

(١) الوسائل:ج٦ب١من ابواب الانفال:ح٢٠.

بجهد عامل فيها ثم يتركها صاحبها،فهما من الانفال بمقتضى العموم المزبور وان كانت الارض التي لارب لها عامرة يتمكن الشيعي من احياءها وتملكها حلالاً عليه بمقتضى معتبرة

نفل الأرض التي لا رب لها .....(٤٤٩)

مسمع[١] المتقدمة [وكل ماكان في ايدي شيعتنا من الارض فهم فيه محللون]بل تصلح هذه المعتبرة لتأكيد العموم لتضمنها ان الارض كلها لائمة اهل البيت(عليهم السلام).

لكن قد يمنع التعميم - شمول الارض العامرة التي لارب لها - باحدى روايتين:-

الاولى:- مرسلة حماد:[كل ارض ميتة لارب لها][٢]وهي في مقام تعداد الانفال التي جعلت للامام بعد الخمس وقيدت الارض التي لارب لها بالموت،والقيد احتراز ولادليل على كونه بياناً توضيحياً لمصداق ونحوه مما يمنع الاحتراز بالقيد .

لكنها ضعيفه السند لارسالها ولاتصلح حجة يقيد بها الرواية المعتبرة:[كل ارض لارب لها][٣].

الثانية-معتبرتي حفص[٤] وسماعة[٥] وهما في مقام بيان الانفال[كل ارض خربة]ونحوهما مما يفيد نفلية الخراب دون العامر مما لارب له ولاصاحب .

وفيه:ان خراب الارض موجب مستقل لصيرورتها من الانفال، ولاينافي ولايمانع عموم المعتبرة [كل ارض لارب لها] الشامل للعامرة والخراب من الارض التي لارب لها ولاصاحب يرعاها ويأخذ ثمرها، وذلك لعدم التنافي بين العنوانين فان ظاهر كل عنوان منهما استقلاليته في النفل،وقد جمعت المعتبرة المبحوثة وعمت الخراب والعمران مما لارب لها. هذا

ويقع الكلام في المورد الثالث :-

---

(١)الوسائل:ج٦:ب٤من ابواب الانفال :ح١٢.
(٢)الوسائل:ج٦ب١من ابواب الانفال:ح٤.
(٣)الوسائل:ج٦ب١من ابواب الانفال:ح٢٠.
(٤)الوسائل:ج٦ب١من ابواب الانفال :ح ١.
(٥)الوسائل:ج٦ب١من ابواب الانفال:ح٨.

ميراث من لاوارث له

لاريب ولااشكال في ان تركة من لاوارث له هي من الانفال الراجعة الى رسول الله (ﷺ) في حياته ولامام العصر بعده،وفي عصر الغيبة يتولاه المجتهد العدل بالنيابة ويصرفه فيما يكون به صلاح الدين أو المتدينين أو رفع حاجة المعوزين.

وقد دلت روايات[١] عديدة على نفليته وفيها ماصح سنده ووضحت دلالته على ان من الانفال مال من يموت ولاوارث له ولا مولى.

ثم انه قد تحقق في محله:ولاية الفقيه العدل على الامور الحسبية ونيابته مناب الامام الاصل(عجل)فيما له ولاية عليه،ومنها صرف امواله التي جعلها الله له يضعها فيما به مرضاته ومصلحة عباده ودينه،ويستحسن صرفه في فقراء بلد من لا وارث له ان لم يجد الفقيه العدل النائب مصرفاً اهم واوجب .

المورد الرابع :-المعادن .

قد سبق في بحوث خمس المعادن تفصيل المقال وعرض الاقوال في نفلية المعدن واوضحنا ماعندنا تفصيلاً ولاموجب لاعادتها .

المورد الخامس:-بطون الاودية .

البطن هو الداخل المنخفض،وقد ورد هذا العنوان في تعداد الانفال المنصوصة في الروايات وفيها روايتان معتبرتان[٢] سنداً واضحتان دلالة على كون [بطون الاودية] ومنخفضات الارض من الانفال .

وظاهر العنوان المنصوص كونه نفلاً مستقلاً بفعل مقابليته في النص بالارض الخربة[وكل ارض خربة وبطون الاودية]،ومعه لايأتي احتمال كونه مصداقاً جزئياً من الارض الخربة المجعولة في النصوص

---

(١)الوسائل:ج٦ : ب١ من ابواب الانفال:ح١٤+ ج ١٧ ب٣ من ابواب ولاء الامامة.

(٢) الوسائل:ج١ب١من ابواب الانفال:ح١+ح١٠وغيرهما.

من الانفال فانه ينافي تعبيره المتقدم ولايصح الاحتمال مالم يقم شاهد واضح على كون[بطون الاودية] مصداقاً جزئياً لقوله (عليه السلام) [كل ارض خربة] وانه من عطف الخاص على العام،بينما ما فهمناه ظاهراً من الروايات الصحيحة يتوفر على الشاهد -العطف والمقابلة الظاهرين في استقلالية العنوان- .

وعليه لايفرق بين ان تكون (بطون الاودية) من الموات أو أن تكون من العامرة بالنبات الطبيعي النافع النابت بامر الله سبحانه من دون وساطة بشر أو مع وساطته من دون التزام مالكية الارض وبطن الوادي.وعلى التقديرين فهو من الانفال وان كانت في الارض المفتوحة عنوة، وذلك مقتضى اطلاق روايات (بطون الاودية)، فتكون مستثناه مما دل على ان الارض المفتوحة عنوة -السواد- ملك لجميع المسلمين.

وهذا كله فيما كان مصداف(بطن الوادي) طبيعياً،ولو انقلب بفعل بعض الكوارث الطبيعية –زلزال أو سيل ماء أو نحوهما- وصار(بطن الوادي)عارضاً فهل يكون من الانفال ؟.

الظاهر كذلك مالم يكن اصله مملوكاً شرعاً لمحترم المال شرعاً فان اطلاق الدليل المعتبر حجة مالم يعارضه دليل اقوى أو يزاحمه هدف تشريعي ارقى،ومن اهداف التشريع الراقية:التحفظ على الاموال المحترمة شرعاً،واذا لم يكن اصل(بطن الوادي)ملكاً لمحترم المال فهو من الانفال التي ترجع الى امام العصر(عجل) على مايظهر من النصوص[1] الشريفة الظاهرة في كونه عنواناً مستقلاً قائماً بذاته مالم يزاحمه هدف تشريعي اعلى كأن يكون (بطن الوادي) في الاصل ملكاً شخصياً لمسلم قبل الكارثة الطبيعية فتبقى (بطن الوادي) أرضاً مملوكة لصاحبها الاصل، واذا لم يكن ملكاً لمحترم المال فهو من الانفال لاطلاق الروايتين المعتبرتين الدالتين على كونها من الانفال مطلقاً .

ثم نتكلم في المورد السادس من الانفال:-

([1])الوسائل:ج٦ ب١من ابواب الانفال:ح١+ح١٠وغيرهما.

صفايا الملوك وقطائعهم .

وهي الارض المقطوعة للملوك والامور الثمينة القيمة التي يصطفيها الملوك عادة لانفسهم عندما يغنمها المسلمون في حربهم مع الكافرين كالجارية الخنساء والفرس الفارهة والثوب الجميل وماشبه ذلك من متاع،ويختص بها الامام(عليه السلام) قبل قسمة الغنائم مالم يثبت كونها مغصوبة من محترم المال، فاذا ثبت كونها في اصلها ملكاً لمحترم المال اعيد اليه،والا فهي غنيمة يصطفي منها ماأحب ويخمسها ويقسم الباقي بين المقاتلين-من دون فرق في ذلك بين الحرب التوسعية وبين الحرب الدفاعية،وقد دلت روايات بعضها معتبر السند واضح الدلالة على عموم نفلية(قطايع الملوك)كمعتبرتي[1] داود وسماعة[قطايع الملوك كلها للامام][او شيء يكون للملوك فهو خالص للامام وليس للناس فيها سهم].

المورد السابع:- سيف البحار - بكسر السين أي ساحلها - ورؤوس الجبال والآجام-جمع اجمةكقصبة وهي الشجر الكثير الملتف يعني الغابات -.

هذه الثلاثة لم ترد رواية معتبرة السند تدل على كونها من الانفال وتصلح حجة شرعية،بل بعضها لم ترد به رواية اصلاً وبعضها ورد به رواية[2] ضعيفة السند مؤيدة بدعوى الاجماع فيتعاضدان على اثبات النفلية احتمالاً قوياً ليس عليه حجة فان ضم الضعيف الى الضعيف لاينتج حجة قوية اودليلاً على الحكم بالنفلية.

نعم في غالب موارد تحققها خارجاً -لافي تمامها- تكون هذه الثلاثة من الارض الموات أو من الارض التي لارب لها ولاصاحب مسيطر عليها وقد تكون فيها حياة وعمارة طبيعية من دون جهد عامل،وقد تحقق ان الارض الموات أو التي لارب لها من الانفال .

---

(1) الوسائل:ج٦ب١من ابواب الانفال : ح٦+ح٨ وغيرهما .
(2) الوسائل:ج٦:ب١من ابواب الانفال :ج٤+١٧+٢٢ +٢٨+٣٢.

هذا تمام ماأردنا بيانه مما يرتبط بموضوع الحكم وتعداد الانفـال التي جعلها

الله لرسوله المصـطفى(ﷺ)ولأوصـيائه(عليهم السلام)مـن بعـده:كـل فـي عصـره وزمانه.

ثم يقع الكلام في المرحلة الثانية:

حكم الانفال شرعاً

لابد من استنطاق الكتاب والسنة المطهرين للتعرف على حكم الانفال والفيء المجعول شرعاً،وقد وردت النصوص الشرعية العديدة نستعرضها مقدمة لاستظهار مفادها :

قال تعالى في بدء سورة الانفال مخاطباً حبيبه المصطفى(ﷺ):[**يَسْأَلُونَكَ عَنْ الأَنْفَالِ قُلْ الأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ**]ويبدو ان هذه الاية الشريفة نزلت بعد تخاصم وتباحث بين الصحابة عن الانفال وعن حكمها فأعلمهم الله بالحكم الذي جعله شرعاً وقال: [**الأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ**] فكانت الاساس في التشريع ولذا كثر السؤال عنها وتعدد الاستشهاد بها في احاديثهم(عليهم السلام)المتصدية لبيان الانفال وتحديد الموضوع،ولعل سر التسمية بالنفل الذي يعني الزيادة هو الذي صرحت به الآية-اعني جعلها لله وللرسول زيادة على الخمس المجعول لله وللرسول ولاوصيائه.

ومن هذه الآية-وهي الاساس التشريعي العظيم للانفال-يستفاد ان الانفال بتمام مواردها ومصاديقها هي لله والرسول،وقد ورد في بعض الروايات الصحيحة ان[ماكان لله فهو لرسوله يضعه حيث يشاء،وهو للامام بعد الرسول][1] وهي مروية بسند صحيح الى محمد بن مسلم في التهذيب في موضعين وجاءتا مختلفتين في بعض المضامين حيث وردت الجملة المذكورة هنا في الاخرى[فما كان لله فهو للرسول يضعه حيث يحب].وكيف كان:النص القرآني مع الحديث المعصومي الشريف دليل على ولاية امام العصر(عجل)على الانفال عموماً وانه حق لاوصياء رسول الله(ﷺ)من بعده،وهذا المعنى مستفاد من روايات عديدة تفيد انهم قوم فرض الله طاعتهم لهم صفو المال ولهم الفيء والانفال وهم أصحاب الخمس فراجع ابواب الانفال في الوسائل،وبتعبير ادق:مقتضى اطلاق الاية والروايات كون الانفال بعموم مواردها المنصوصة شرعاً-هي حق لله وللرسول ومن بعده لامام العصر(عليه السلام)وهو حق المنصب-الرئاسة والزعامة الدينية العليا-يضعه حيث يشاء ويصرفه حيث يحب وهو يعطي بامر الله ويتحرى مرضاته سبحانه كما نطقت الرواية[2] المعتبرة.

وقال تعالى في سورة الحشر:٦[**وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ**]والفيء هو الرجوع ومافاء الله على رسوله هو كلما صار من الاموال والاملاك الى المشركين والكافرين ثم ارجعه الله الى رسوله بالغلبة والسلطنة والهيبة التي اعطاها الله ووهبها لرسوله،[**وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ**] هو مال لم توجفوا عليه ((**فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**] وقد

---

(1)الوسائل:ج٦ب١من ابواب الانفال :ح١٢+ح١٠.
(2) الوسائل:ج٦ب٢من ابواب قسمة الخمس:ح٣.

دلت النصوص المتقدمة على ان مالم يوجف عليه المسلمون ولم تزهق فيه الدماء فهو فيء ومن الانفال التي جعلها الله لرسوله،وهذا نوع من الانفال والفيء الذي جعله الله لرسوله وجعله الرسول للائمة من اهل بيته،ليس لاحد من المسلمين أو جنودهم حق اونصيب بل هو حق الزعامة الدينية العظمى، بخلاف الذي يوجف عليه المسلمون بخيل أو ركاب ويغنمون فيه من اموال الكافرين والمشركين فانه يخمس ويوزع الباقي بين المقاتلة .

ثم قال الله سبحانه في سورة الحشر:٧ [**مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**]ولم تبدأ الاية بالواو العاطفة خلافاً لسابقتها مع انها مرتبطة بالفيء المذكور مصداقه الاول في الآية السابقة، ولعله للكشف عن كون الاية الثانية متممة للأية الاولى التي ذكرت مورداً من الفيء والانفال ومصداقاً مهماً وجاءت الاية اللاحقة مبينة لحكم الانفال والفيء، فآيتا الفيء تنظر الاولى الى الموضوع أو بعض موارده وتنظر الثانية الى الحكم ويلاحظ عليها انها تجعل الفيء لعناوين ستة هي عين العناوين الستة المجعول لها الخمس في آيته الشريفة واصله التشريعي العظيم (الانفال:٤١) فيكشف عن رحدة مصرف الخمس والفيء والانفال،وهذا مانطقت به بعض الروايات الصحيحة المبثوثة في ابواب الانفال في الوسائل فراجع لتطمئن بصحة مااستظهرناه في مبحث (عائدية الخمس) بحسب تشريع الله وتقنينه المنصوص في القرآن والسنة المطهرين وان الخمس والفيء والانفال حق الامام(عليه السلام) في كل عصر،وان العناوين الثلاثة الاخيرة في آيتي الخمس والفيء مصارف مجعولة على الامام(عليه السلام) يتكفل احتياجاتهم ويسد عوزهم من دون انحصار فيهم،وقد سبق تفصيل المقال والشواهد .

هذا هو ظاهر نصوص السنة المطهرة المفسرة للنصوص القرآنية الشريفة، وهذا الظاهر يتوافق مع ماتسالموا عليه في الفيء والانفال من كونه بتمامه حقاً لله وللرسول ثم لامام العصر(عليه السلام)ومن عدم قسمته الى سهام ستة بحسب العناوين الستة،لكنه لايتوافق مع مشهورهم في الخمس الذي تشبه آيته آية الفيء وهي بعينها تجعله لعناوين ستة متحدة حتى في الالفاظ مع أنه دلت النصوص الصحيحة على توافقهما حكماً واتحادهما في كون الثلاثة حقاً للرسول ثم للامام وانه حق المنصب والزعامة الدينية يصرفه حيث يشاء ويعمل فيه بأمر الله سبحانه،لكنهم لم ينظروا -في الخمس- الى هذه النصوص واستندوا الى روايات ضعيفة وجعلوا الخمس نصفين نصف للامام ونصف للهاشميين،فورد عليهم الاشكال العظيم من حيث كيفية التوفيق بين ظاهر آيتي الفيء والخمس وهما متحدتان في جعلهما للعناوين الستة وبين الحكم المشهور بينهم واختلاف الخمس عن الفيء واخراجه عن ظاهر آيتيه ورواياته الصحيحة،مستندين الى روايات ضعيفة ادعي انجبارها بعمل المشهور، بها خالفوا الخمس حكماً عن الفيء .

وحاول استاذنا[١] المحقق (قده) دفع الاشكال فأفاد: ان موضوع آية الفيء الاولى :[**وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ**] وهذا راجع الى النبي(ﷺ)والروايات صريحة الدلالة على رجوعه الى النبي (ﷺ)، بينما موضوع آية الفيء اللاحقة[**وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ**] هي الغنيمة التي افاء الله بها على رسوله والمراد منه مايؤخذ بالقتال وبعد الغلبة على الكافرين من اهل القرى بقرينة المقابلة مع الآية السابقة من غير حرف عطف ولم يذكر في الآية الثانية ان مايرجع الى النبي والعناوين الباقية أي مقدار مماغنمه المسلمون وهل هو جميع المغنوم أو خمسه؟وقد تصدت آية الخمس وكشفت القناع عن المقدار وافادت ان مايغنمه المسلمون يرجع خمسه الى النبي والعناوين الستة .

ثم استشهد (قده) على هذا الفهم بصحيحة[٢] محمد بن مسلم التي هي صريحة في (نظر الآية الثانية الى غنيمة الحرب)التي تخمس، حيث ورد فيها بعد ذكر مصاديق الفيء والانفال:[واما قوله:وما أفاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل لاركاب،قال(عليه السلام):الا ترى:هو هذا]-يعني او يشير (عليه السلام) الى الانفال التي عددها وان آية الفيء تنطبق عليها-،ثم قال(عليه السلام):[واما قوله:ماأفاء الله على رسوله من اهل القرى، فهذا بمنزلة المغنم]ومنه قد استظهر(قده)نظر الآية الثانية صريحاً الى الغنيمة التي تخمس وقال:(ولاينافيه التعبير بالمنزلة المشعر بالمغايرة،لجواز كون التغاير من اجل اختلاف المورد بعد الاشتراك في الحكم نظراً الى ان الغالب في الغنائم الاستيلاء عليها في دار الحرب وميدان القتال،لامن اهل القرى فأشير الى تنزيل احدى الغنيمتين منزلة الاخرى).

ويرد عليه:-ان ماأفاده(قده)من جعل موضوع الآية الثانية:الغنيمة المأخوذة بالقتال والغلبة خلاف الظاهر بل خلاف صريح الرواية الصحيحة حيث يقول(عليه السلام):[فهذا بمنزلة المغنم]الظاهر في كونه نازلاً منزلة المغنم،وبقرينة بيان آيتي الفيء والخمس وظهورهما في جعلهما لعناوين ستة ينكشف ان المراد كونهما بمنزلة واحدة في الحكم الشرعي وانهما مجعولان العناوين الستة،وليس في الصحيحة دلالة على الاتحاد الموضوعي بل ظاهر قوله :[فهذا بمنزلة المغنم] هو التغاير الموضوعي مع تنزيل احدهما منزلة الاخر، فيكون حمله(قده)آية الفيء الثانية على موضوع الغنيمة التي يجب تخميسها حملاً مخالفاً لظاهر الصحيحة جداً بل ومخالف لظاهر آية الفيء الثانية،وهو حمل ناشيء من ضيق الخناق الوارد عليه من التزام مذهب المشهور في(عائدية الخمس)وتقسيمه الى سهمين واقتناعه به معرضاً عن الروايات الصحيحة الناطقة بكون الخمس كله حق الامامة والزعامة الدينية،حتى جعل ماهو خلاف

---

(١) مستند العروة الوثقى: كتاب الخمس: ٣٥٢+٣٥٣.
(٢) الوسائل:ج٦ب١من ابواب الانفال:ح١٢.

الظاهر صريحاً حين جعل صحيحة محمدبن مسلم صريحة في بيان الآية الثانية للفيء في الغنيمة التي تخمس استظهاراً من قوله(عليه السلام):[فهذا بمنزلة المغنم]،مع ان هذا التعبير واضح الدلالة على تغاير موضوع (الفيء)مع موضوع(الغنيمة أو المغنم)وانه هو هو بل هو بمنزلته .

وبتعبير ثانٍ مختصر:ان التأمل والتفكير في آيتي الانفال والفيء وآية الخمس-بملاحظة ظاهر التعبير من دون خلفية فكرية مسبقة توجب تشوش الفهم والاستظهار-مع الاستعانة بظواهر الاخبار الصحيحة الكثيرة الواردة في تفسير هذه الآيات يفيد ان هذه الاموال جعلها الله لرسوله(صلى الله عليه وآله)،وماكان لرسول الله فهو للامام من بعده،وفي كل زمان امام معصوم ووصي لرسول الله(صلى الله عليه وآله) المختوم،وهذا حق ثابت للمنصب والزعامة وليس لشخصه،وله ولاية التصرف حيث يشاء ويحب وهو يعمل بأمر الله ويتحرىمرضاته في تصرفاته .

هذا كله في زمان حضور الامام الاصل(عليه السلام)،واما في زمن الغيبة والمحنة والذي لايمكن التوصل فيه الى الامام - الولي الشرعي على الانفال-،فنتكلم هنا عن حكم الانفال في عصر الغيبة الذي جعل فيه ولاية الفتيا والقضاوة والحسبيات الى الفقيه العدل المؤتمن ونقول:-

قد ادعي[1] تحليل الانفال عموماً للشيعة في زمن الغيبة ونسب الى مشهورهم، ومع غض الطرف عن التشكيك في صدق النسبة يمكن الاستدلال لهم ببعض الروايات المبثوثة في أبواب الانفال في الوسائل لكنها ضعيفة سنداً أو دلالة كما سيتضح في التحقيق التفصيلي الاتي.

والظاهر من ملاحظة الادلة والنصوص الشرعية بعد التدقيق والتحقيق من دلالتها ومضمونها - هو اختلاف مصاديق الانفال وموارده حكماً-من حيث التحليل وعدمه - في عصر الغيبة فنستعرضها ضمن نقاط :-

أ-الاراضي بانواعها حتى بطن الوادي ورؤوس الجبال والاجمة-الغابة-ونحوها،ومايخرج من الارض من نبات وزرع وكنز ومعدن وجواهر بالغوص في البحار والانهار العظيمة،وهذه المنافع والفوائد الطبيعية هي مال الامام الغائب(عجل)وقد حللته الائمة لشيعتهم حتى قيام القائم دون سواهم،ويدل على التحليل:عدة من الروايات الشريفة وفيها ماصح سنده ووضحت دلالته نظير معتبرة[2] مسمع التي يخاطب فيها الامام الصادق(عليه السلام):[الارض كلها لنا لنا فما أخرج الله منها من شيء فهو لنا..،وكل ماكان في ايدي شيعتنا من الارض فهم فيه محللون]،ويمكن ان يستفاد هذا المعنى من روايات اخرى في ابواب الانفال وإحياء الموات في الوسائل في الجزء السادس والجزء السابع عشر، فراجع.هذا

([1]) حكاها في(مستمسك العروة الوثقى)ج٩ :٦٠٤.
([2]) الوسائل:ج٦ب٤ من ابواب احياء الموات :ح١٢.

والظاهر ان الارض الميتة بالخصوص- من بين الارضين- محللة لكل من احياها تحليلاً عمومياً للمسلم والكافر أي لكل انسان يتصدى لاحياءها من الموات والخراب وعمارتها بزرع أو شجر أو بناء لتزهو الارض وتخرج خيراتها،وهو ترخيص عمومي في التصرف وفي الاحياء وفي التملك والانتفاع،وقد دلت عليه نصوص عديدة في ابواب احياء الموات (ب١+٢+٣) في (الوسائل ج:١٧) نطقت بأن من أحيا ارضاً ميتة فهي له قضاء من الله ورسوله وليس عليه الا الصدقة: العشر أو نصف العشر،وعليه قد جرت سيرة العقلاء من المسلمين وغيرهم قطعياً وجرياً مستمراً، ويظهر من بعض الروايات[١]:امضاء ملكية الكافر للارض باحياءها واعمارها فراجع،والتفصيل في مباحث احياء الموات والمشتركات في الفقه الشريف.

ب- وغير الاراضي لادليل على ماافاده جمع من تحليلهابل لايمكن التفوه بتحليل بعضها،بل غير الاراضي الموات - من اراضٍ عامرة بطبيعتها أو محياة، وماتحتها من كنوز ومعادن وجواهر في البحر أو الانهار العظيمة، ومافوقها من امتعة واطعمة ومواشٍ واجهزة واثاث ونحوها من المنقولات التي يستولي عليها المسلمون من غير قتال وازهاق دماء، وهكذا ارث من لاوارث له هي من الانفال ولادليل على تحليلها عموماً أو خصوصاً بحيث يفيد الدليل كونه ملكاً حلالاً لمن استولى عليه وعلى الاطلاق، ولابد من تفصيل القول عنها فنقول:-

قد يدعى وجود الدليل العام-وهي السيرة العقلائية القطعية على التصرف في الانفال عموماً -حتى غير الارضين الموات- من الموالين ومن غيرهم ومن الكافرين- من دون استئذان احد ومن دون منازعة احد أو إنكاره،مما يكشف ذلك كله عن التحليل المطلق وبنحو الكلية الشاملة،متلقىً جيلاً عن جيل عن المعصومين(عليهم السلام).

لكنها محض دعوى تفقد الدليل القاطع أو المطمئن به، إذ لم لايحرز الامضاء بل يكاد يطمئن الفقيه المتثبت المحقق بكون ماذكر تجاوزاً ظالماً على حق الامام(عليه السلام)المنصوب من الله والمجعول له الانفال من الله سبحانه، ياتي ذلك الاطمئنان من ملاحظة الروايات العديدة في ابواب الانفال في (الوسائل) والتي تحكي الجعل المذكور ومنها معتبرة مسمع[٢] فراجع تجد دلالة واضحة على ان كسب غير الموالين من الارض حرام عليهم حتى يقوم القائم (عجل) فيأخذها منهم ويزيل تجاوزهم ويخرجهم منها. نعم الاراضي الموات بالخصوص- ولحكمةٍ تشريعية لطفية- احلها رسول الله(صلى الله عليه وآله)والائمة من اهل بيته(عليهم السلام) لكل من أحياها وعمرها - حتى الكافر- اذا لم تكن متعلق حق احد - من محترمي المال- فراجع اخبارهم[٣](عليهم السلام).

---

(١) الوسائل:ج١٧:ب٤من ابواب احياء الموات:ح١.
(٢) الوسائل:ج٦ب٤من ابواب الانفال :ح١٢.
(٣) الوسائل:ج١٧:ب١+٢+٣من ابواب احياء الموات.

وباختصار: لادليل على التحليل المطلق الا في الاراضي الموات فقد حللوها لكل من احياها وعمرها حتى اذا كان كافراً غير مسلم، وعليه فما هو الحكم وماهي الوظيفة في عصر المحنة والغيبة؟ يختلف حسب الموارد :-

أ-ارث من لاوارث له،وقد دلت الروايات[١] العديدة- وفيها المعتبر سنداً الواضح دلالة-على انه من الانفال التي جعلها الله لرسوله، وأنه ماكان لرسوله فهو للامام من بعده، ولم ينطق خبر بتحليله لأحد، فالظاهر كونه كسائر اموال الامام(عجل) التي جعلت الولاية عليها في عصر الغيبة للمجتهد العدل: يصرفه فيما يرضاه سبحانه من المصالح الدينية أو المذهبية أو يسد به حوائج المؤمنين أو نحو ذلك من الاهداف الشرعية،ويستحسن صرفه على فقراء بلد الميت الذي لاوارث له كما كان يصنع امير المؤمنين كما جاء في بعض [٢] الروايات،والتفصيل في فقه المواريث .

ب- غير الاراضي الموات وغير ميراث من لاوارث له مما ثبت شرعاً كونه من الانفال فمقتضى النصوص المتقدمة كونها من الانفال وهي حق لمنصب النبوة والامامة يتولاه المجتهد العدل المنصوب في عصر الغيبة نائباً عن الامام الاصل الغائب(عجل)لايجوز لأحدٍ التصرف الا باذن الفقيه،والمتصرف متجاوز غاصب لحق الامام(عجل).

هذا تمام ماارردنا بيانه والقيناه في مجلس البحث الخارج في ضحى اليوم الثالث من ربيع الاخرة من العام السابع والعشرين بعد الالف واربعمأة عام على هجرة الحبيب المصطفى(ﷺ) والحمد لله اولاً وآخراً وظاهراً وباطناً .

---

(١) الوسائل:ج١٧ ب ٣ من ابواب ولاء الامامة + ج٦ ب١ من ابواب الانفال.
(٢)الوسائل:ج١٧ ب ٤ : من ابواب ولاء الامامة.